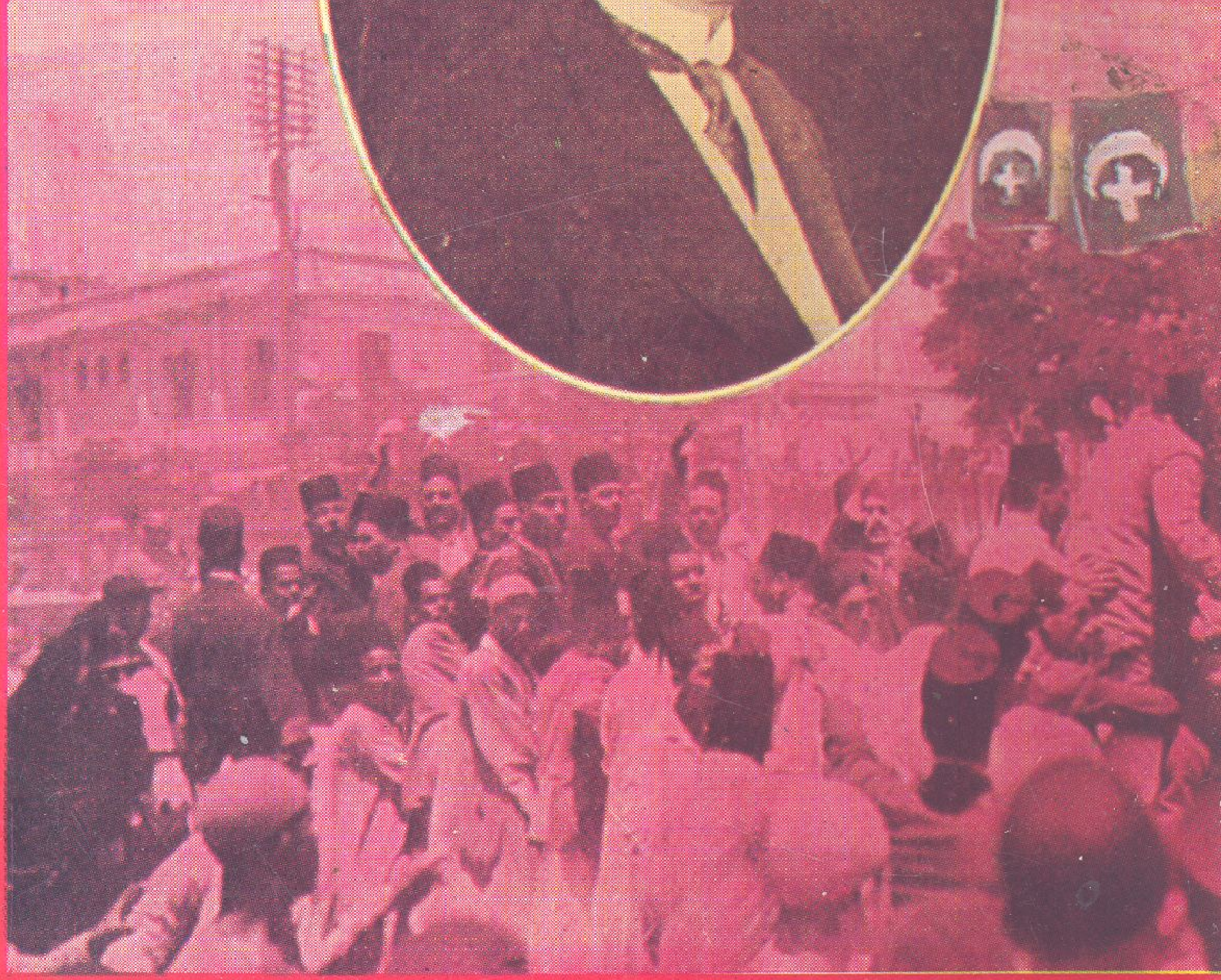
د. عبدالعظيم رمضان



تطور الحركة الوطنية فى مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦











الهيئة المصرية العامة للكتاب

الطبعة الثالثة. مع كشافات

الجزء الثانى

د. عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦

الطبعة الثالثة - مع كشافات

الجزء الثاني

الفصل الثامن

الحكم الدستوري
والوزارة البرجوازية الاولى

انقسام الرأى حول تولى سعد زغلول رياسة الوزارة

فى يوم **۲۸ يناير ١٩٢٤** ألف سعد زغلول باشا الوزارة الدستورية الأولى • وبذلك حسم الخلاف الذى نشب عقب اكتساح الوفد للانتخابات حول من يتولى رياسة الوزارة • وهل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يتولاها أحد مساعديه ، أم لا يتولاها أحد من الرفديين اطلاقا وتؤلف وزارة ادارية ؟ • ولم يكن هذا الخلاف قاصرا على فئات الرأى العام فقط، بل تجاوزه الى داخل الوفد نفسه • ومما لا ريب فيه أن الامر كان يستحق كل هذا الجدل ، بل انه يبدو الآن فى عين المؤرخ أكثر جدية وخطورة مما كان يلوح فى ذلك الحين •

كانت الحجج التى أدليت فى صالح تولى سعد زغلول باشا رياسة الوزارة هى ، أن سعد زغلول فى منصب الوزارة يكون أقدر على خدمة القضية المصرية منه اذا كان بعيدا عنه ، لاجتماع القوتين فى يده• مؤازرة الأمة وزمام الحكم ، وأن وجود سعد باشا فى رياسة الوزارة المصرية ومستر رمزى مكدونالد فى رياسة الوزارة البريطانية « فأل حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع » ـ على حد تعبير محمد سعيد باشا ـ ، وأن الزعماء الذين قادوا النهضات مثل مصطفى كمال وفنريلوس وموسولينى لم يحجموا عن تقلد الحكم استمرارا للواجب الذى أخذوه على أنفسهم • هذا عدا أن مصلحة البلاد تقتضى أن يتولى سعد باشا الحكم لأنه الوحيد، نظرا لكفاءته وصفاته والثقة التى وضعتها الامة فيه ، الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليده الصالحة(١) • وكان أصحاب هذا الرأى هم محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا•

وقد عارض الأمير عمر طوسون هذا الرأى • اذ كانت وجهة نظره أن الحيطة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان ، أن يبتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ۲۸ فبراير الذى لم ترض

عنه الأمة • وأن الوزارة الجديدة يجب أن تؤلف كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها(٢) •

أما في داخل الوفد ، فقد رأى البعض ألا يقبل سعد باشا الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الامة تؤيده ، يجعله أقدر على العمل وانجاز الشيء الكثير ، ولكنه اذا تولى رياسة الوزارة فانه سوف يتعرض للنقد وللمعارضة ، لأن من يتولى الوزارة ، وخصوصا كرئيس لها ، لا بد أن يتصرف الى حد بعيد وفق الدستور والوضع القائم • وكان من أنصار هذا الرأى حرم سعد زغلول باشا نفسه، وواصف غالى وأمين يوسف(٣) •

ولكن سعد زغلول حسم الخلاف بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ـ كما ذكرنا ـ وياليته عهد بها الى أحد مساعديه • لأن النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا • ولنناقش القضية من الاساس • والاساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير • فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعى أيضا يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الامة • فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ هذا المعنى هو أنه اذا تولى سعد باشا رياسة الوزارة ، فاما أن يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ويتساوى مع أبطال تصريح ٢٨ فبراير فى قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما أن يتصرف فى اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضيــــة الوطنية •

ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التى تولى رياستها ، السياسة التى تليق بزعيــم أمة وتصرفت مصر فى عهــده تصرف الأمم الـكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالأحداث الكبرى فى مصر وفى السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالمد الثورى الى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقتل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا • وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى فى مارس ١٩١٩؛ فعندما أصيبت الأمة المصرية فى شخص زعيمها وقائدها الذى كان هدفا سهل المنال من فوق كرسى الحكم ، أثر ذلك فى معنويتها ، فوقع خذلان وقتى ، استطاع من خلاله الانجليز ، كما استطاع القصر أن ينفذ كل الى أغراضه ، فأخمدت الحركة الوطنيه فى مصر وفى السودان ، وأبعدت القوى الوطنية عن الحكم ونكل بالبرلمان وشغلت الأمة عن قضيتها بالصراع الداخلى من أجل الدستور •

ولقد سيقت المبررات — كما مر بنا — ليقبل سعد زغلول رياسه الوزارة ، بأن وجود سعد فى رياسة الوزارة ووجود المستر رمزى مكدونالد فى رياسة الوزارة البريطانية ، وهو الذى كان على علاقات وديه مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام فى الدفاع عن مصر أمام الرأى العام البريطاني ، انما هو فرصة حسنة ولا يجب أن تضيع • ومع ذلك فان قيام الحكومة العمالية كان يجب — فى حد ذاته — أن يكون سببا فى ابتعاد سعد زغلول عن رياسة الوزارة ، من وجهة نظر الباحث • لأن الضعف الذى نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التى كانت تواجهها ، كان من شأنه أن يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر • وهذا يفسر تلهف المستر مكدونالد على المفاوضة فى البداية ، ثم تطيره منها فى النهاية عندما صارت الأمور على غير ما يهوى • وقد أدرك سعد زغلول ذلك متأخرا ، ففى الحديث الذى أجراه معه مندوب التايمز فى ٢١ مايو ١٩٢٤ اعترف فيه بأن « الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا » ، ثم قال للمراسل مبتسما : « انك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر (٤) •

مناقشة قبول الوفد الحكم

ويعتقد بعض السادة المؤرخين أن قبول الوفد الحكم قد حول هذا الحزب من حزب ثورى الى حزب برلمانى ، وأن ذلك كان من العوامل الأساسية فى فشل ثورة ١٩١٩ • ويضيف البعض أن ذلك كان أكبر نكسة أصابت الأمة • وفى رأيى أن قبول الوفد الحكم فى عام ١٩٢٤ كان أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا للغاية • ذلك أن قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبى الذى قام الوفد بمقتضاه فى نوفمبر ١٩١٨ ومارس مهمته فى السعى لاستقلال مصر بمقتضاه ، والذى لجأ اليه فى ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التى كانت مبسوطة على البلاد ، وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام • ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، ان يعتمد فى ممارسته لمهمته وسلطته على أساس آخر غير التوكيل القديم ، وهذا الأساس هو ثقة الناخبين ، فاذا ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدها انتهت مهمته ، واستأنفها بعده من توليه الأمة ثقتها

وليس من قبيل الصدف أن نرى الوفد في ٢٦ ابريل ١٩٢٤ يغير صورته بما يلائم هذا الاطار الدستوى الجديد ، فيصبح حزبا ينوب عن أغلبية الأمة في الحكم ، بعد أن كان وكيلا عن الأمة باسرها · وان شق عليه أن يطلق على نفسه هذا الاسم فاختار له الاستاذ مكرم عبيد اسم « هيئة الوفديين » (٥) ·

وبتغير الأساس الديموقراطى الذى قام عليه الوفد ، ومارس مهمته بمقتضاه ، كان من الطبيعى أن يتغير أسلوب عمل الوفد بما يلائم هذا التغيير · ذلك أن قيام الوفد بالصورة التى قام عليها انما كان لضرورة هى أن الحكومة التى كانت قائمة فى الحكم فى ذلك الحين كانت حكومة غير دستورية أقامتها سلطة الاحتلال لا سلطة الأمة ، وكانت هذه الحكومة قاصرة ، بحكم الأساس الذى قامت عليه ، عن تمثيل الأمة فى أى مطالبة باستقلالها ، ومن ثم قام الوفد لينوب عنها فى هذه المهمة · فلما تغير الأساس الذى تقوم عليه الحكومة فى مصر بعد قيام دستور ١٩٢٣ ، وأصبحت الحكومة تقوم على أساس الارادة الشعبية وبناء على الثقة التى توليها اياها الأمة ، أصبح وجود الوفد نفسه بالصفة التى قام عليها لا معنى له ، لأنه لا يتصور وجود وكيلين عن الأمة ، الوفد والحكومة الدستورية · **ومن ثم فلم يعد من سبيل لكى يمارس الوفد مهمته الا اذا تولى الحكم بعد الفوز فى الانتخابات ، كما لم يعد فى استطاعة الوفد أن يحتفظ بصفته التى قام عليها ، وانما كان عليه أن يصبح حزبا برلمانيا اعترف بهذا أو لم يعترف ، أراد أم لم يرد ·**

أما القول بأن قبول الوفد الحكم قد حوله من حزب ثورى الى حزب برلمانى ، وان ذلك كان نكسة كبرى · فالحقيقة أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا ثوريا ، كما هو المعتقد ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ، ولا فى خلالها ، ولا فى الفترة التى بعدها (بالرغم من الدور الذى قام به عبد الرحمن فهمى بتأييد سعد زغلول) · ذلك أن الوفد بالرغم من ايمانه ، بل واعتماده على النضال الشعبى فى كفاحه ضد الاحتلال ، الا أنه لم يتصور أن يتم جلاء الانجليز عن مصر بمحض هذا النضال الشعبى ــ أى عن طريق ثورة ــ ، فقد تصور فى البداية الحصول على الاستقلال عن طريق التفاهم المباشر مع انجلترا · فلما رفضت انجلترا الاعتراف به وقبضت على كبار أعضائه ونفتهم الى مالطة ، عاد الوفد ، بعد أن أطلقت انجلترا سراح زعمائه ، وسمحت لهم بالسفر الى الخارج ، فتصور الحصول على الاستقلال عن طريق اعتراف الدول فى

مؤتمر الصلح لمصر باستقلالها ، بناء على أن المسألة المصرية مسـألة دوليه • فلما خيبت الدول ظن الوفد واعترفت بالحماية ، وجاءت ظروف لجنـه ملنر في مصر ، عـاد الوفد الى فكرة التفاوض المباشر مع انجلترا • فلما فشلت مفاوضات الوفد مع انجلترا ، وأصـدرت انجلترا تصريح ٢٨ فبراير الذى منحت فيه مصر مظهر الاستقلال دون جوهره ، انتهز الوفد فرصه انعقاد مؤتمر لوزان ليطرح المسألة المصرية عليه من جديد ويسعى للحصول من الدول على اعترافها باستقلال مصر وتنازل تركيا عن حقوقها لها • فاين ثورية الوفد فى كل هذا ؟

الحقيقة أن الوفد كان ينظر الى النضال الشعبى كوسـيلة تعزز امكانيات العمل السـياسى وتدعـم مركز المفـاوض المصرى على مائدة المفاوضات أمام الانجليز • ولم يجعل هذا الحزب فى برنامجه التوسل بالثورة طريقا لاخراج الانجليز من مصر ، ولهذا فلم يعن قادته برسم مخطط ثورى يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تكون على أهبة الاستعداد للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية • صحيح أن الوفد تميز بالتنظيم الشـامل الكبير بالمقـارنة بأحزاب ما قبل الحرب العظمى ، ولكن الأجهزة الوفدية التى انبثت فى جميع أحياء المدن والقرى، لم يمتد عملها لاكثر من التهييج السياسى وتنظيم المظاهرات واحـداث الاضطرابات والاثارة ضد الاحتلال وغير ذلك • وبمعنى آخر لم تكن تنظيمـات الوفد تنظيمات ثورية مسـلحة ، بل تنظيمـات ذات صبغة ديماجوجيه

لهذا فلا يمكن أن يعد قبول الوفد الحكم فى عام ١٩٢٤ تحولا فى خطته السياسية أو تغييرا فى طبيعته الأساسية ، من ناحية أنه هيئة تسعى لاستقلال مصر بكل الطرق ما عدا الثورة المسلحة • وانما التغيير الذى حدث هو أن الوفد كان عليه أن يحارب الاحتـلال ، وأن يسـعى للحصول على استقلال مصر بواسطة المفاوضات ، من مقعده فى كرسى الحكم ، بعد أن أصبحت الحكومة الدستورية هى الهيئة التى تمثل مصر فى الدفاع عن مصالحها • وهذا سر ارتباط معركة الدسـتور بمعركـة الاستقلال بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحياة البرلمانية • وفى الحقيقة أن الوفد لم يكن فى وسعه أن يبقى بعيدا عن الحكم الا فى حالة واحدة ، هى أن يرفض دستور ١٩٢٣ ، وأن يرفض قيام الحكم الدستورى • وهذا أمر غير معقول ، لأن حق الأمة فى الحياة الدستورية حق طبيعى ، ومطمح قديم سـابق على عهد الاحتلال نفسه ، وقد ثارت الأمة له ثورة عارمة فى عام ١٨٨١ •

وقد اعتقد بعض المؤرخين أن قبول الوفد الحكم دليل على أنه قبل تصريح ٢٨ فبراير ، ولو من الناحية الواقعية · وقد يكون هذا القول صحيحا لو أن الوفد تصرف ، بعد اعتلائه الحكم فى حدود تصريح ٢٨ فبراير وداخل اطاره ، فاحترم حق انجلترا فى التحفظات · ولكن تاريخ وزارة سعد باشا ، وتاريخ المفاوضات التى أجراها الوفد فى عهد حكوماته المتعاقبة ، يثبت أنه لم يحفل بالتصريح ولا بالتحفظات ، بل ان عدم اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير من الناحيتين الشرعية أو الفعلية ، هو سر الاشتباكات المتكررة بينه وبين الانجليز ، وسر ازدحام الفترة التى أعقبت التصريح بحوادث التدخل البريطاني والانذارات البريطانية · ويعتبر عدم اعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير أحد الفروق الدقيقة بينه وبين الأحرار الدستوريين الذين كانوا يعترفون بالتحفظات التى كان يتضمنها التصريح ويحترمونها ويتصرفون فى اطارها أثناء توليهم الحكم ·

الصدام بين سعد والملك فؤاد حول الدستور

عندما طلع عام ١٩٢٤ كان سعد زغلول بطل مصر بلا منازع · فقد هوى أبطال تصريح ٢٨ فبراير الى السفح بنجاح ستة من أنصارهم فقط فى الانتخابات ، وأخذت دار المندوب السامى التى لم يكن لسعد زغلول صلة رسمية بها منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تخطب وده · فقد زاره سرا المستر « كير » زيارتين خاصتين قبل توليه الوزارة ، نجح فى خلالهما فى ازالة الشك من نفسه ، كما ان اللورد النبى توجه بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، رغم جريان العادة بضرورة زيارة رئيس وزراء مصر له أولا (٦) · أما الملك فؤاد فلم يكن ليطمع فى معارضة سعد زغلول ازاء تودد دار المندوب السامى له من ناحية ، وازاء صداقة الحكومة البريطانية له من ناحية أخرى · هذا الى جانب أن العلاقات كانت قد سويت بين سعد والملك بفضل الجهود التى بذلها فى هذا السبيل كل من محمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا وتوفيق نسيم باشا ، وهى الجهود التى تلقى الباشوات الثلاثة مكافأتهم عليها فى تعيينهم وزراء فى وزارة سعد باشا · بل كان من المظنون فى حالة عدم قبول سعد باشا مهمة الحكم أن يعهد به الى واحد منهم (٧) ·

ومع كل هذا ، فلم يكن بد من أن يدب النزاع سريعا بين الملك الأوتوقراطى النزعة والزعيم الدستورى · والحقيقة أن لقاء سعد زغلول

بالملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى ، قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين التى قضاها فى الحكم والسنين التى قضاها قبله • وهذه الحقيقة تفسر المهارة التى قلب بها الحياة الدستورية ، ولما تعمر أكثر من عام واحد • فلقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة ، بعد أن قضى معظم حياته فى أوروبا بين سويسرا وايطاليا والآستانة والنمسا ، وبعد أن انتظم فى الجيش ضابطا فى المدفعية ثلاث سنين ، ثم عينته الحكومة التركية ملحقا حربيا بسفارتها فى « فينا » عاصمة النمسا وبقى بها نحو سنتين ، الى أن استدعاه الخديو عباس لما تولى عرش مصر وعينه فى معيته كبيرا ليـاورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى (٨) • وقد اكتسب الملك فؤاد فى كل ذلك خبرة اكسبته اعترافا اجماعيا من المعارضين والأصدقاء والمحايدين على السواء بقوة شخصيته وعظيم اطلاعه ونفاذ تفكيره (٩) • وعندما تولى الحكم قضى ست أو سبع سنوات لا تبدو منه حركة ، ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية • فأخطأ الكثيرون فهم هذا السكوت ، وحسبوه ضعفا • ولكنه كان فى الحقيقة ــ كما يقول الأستاذ العقاد (١٠) ــ « تدبيرا مقدرا وتأهبا مدخرا الى حين » ، فقد أخذ الملك فؤاد يترقب ويتأهب فى تلك السنوات ، يجمع المعلومات ويستميل الأنصار ، حتى لم تكد تنقضى تلك السنوات الا وكان قد أحاط بكل كبيرة وصغيرة من دخائل الكبراء والسراة ورؤساء الحكومات ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون أو يخافون • ثم مالبثت أن ظهرت مهارته وقوته عندما قام بمسخ الدستور رغم معارضة كل القوى السياسية فى مصر : الوفديين ، والأحرار الدستوريين ، والوطنيين ، ودار المندوب السامى التى كرهت أن يزاحمها النفوذ • ومن أجل هذا فان لقاء الملك فؤاد بسعد زغلول فى الوزارة الدستورية ، كان لقاء بين قوتين خلقتا لتتصارعا لا لتتفقا •

ولقد بدأ الصراع فى بادىء الأمر فى صورة مناوشات خفيفة ، عندما قدم سعد زغلول للملك فؤاد القائمة التى أعدها بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم • فقد اعترض الملك على تعيين اثنين منهم هما : على الشمسى بك ومرقص حنا بك • أما الأول فلأنه كان من المؤيدين للخديو عباس ، وأما الثانى فلأنه كان قبطيا ، « ولا يليق بقبطى أن يعين وزيرا للعدل فى بلد اسلامى » • كذلك اعترض الملك فؤاد على تعيين وزيرين قبطيين وهما مرقص حنا باشا وواصف غالى باشا بحجة أن

التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبطي واحد ، وقد يتأثر الشعب ، بالخروج على هذا التقليد ـ وقد رفض سعد قبول هذه الحجة ، وقال انه لا يفرق بين مسلم وقبطي ، وانه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ، وأصر على اختيار الوزيرين • على انه استجاب من جانب آخر لملاحظات الملك الأخرى ، فحذف اسم على الشمسى ، وأسند الى مرقص حنا وزارة الأشغال العموميه ، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل ، وقد اعترض الملك أيضا على اختياره لضعف مكانته وضخامة المنصب الوزارى على مثله ، ولكن سعدا لم يقتنع وراجع الملك ، وكان ما أراد ، وعين الغرابلى وزيرا للعدل (١١) ، ولما كان « أفنديا » ، فقد حطم تعيينه القيم المظهرية التى كانت للباشوات ، وأكد الطابع البورجوازى للوزارة ، وأرضى الانتلجنتسيا المصرية غاية الارضاء •

كانت هذه هي الجولة الأولى • أما الجولة الثانية فكان ميدانها كتاب الملك فؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه فيه بتولى الوزارة • فقد بنى اختياره له على كل سبب الا على السبب الوحيد الذى اختاره لأجله ، وهو أنه نال ثقة الأمة فى الانتخابات • وكان غرضـــه من ذلك ـ كما يقـول الرافعى ـ أن ينكر الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسـقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وحقها فى اختيار حكامها • لكن سعدا أجاب على هذا الانكار فى جوابه الى الملك ، فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الأمة وضرورة احترام ارادتها • فجاء فى أول الخطاب قوله : «ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب على، والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ، ألا أتنحى عن مسئولية الحكم •• » (١٢) •

ثم لم تلبث هذه الاشتباكات الخفيفة أن دخلت فى دور صدام حاد، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهرى ، أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين • فلقد مر بنا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من ثلاثين عضوا الى عدد نسبى هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس • وذكرنا أن الغرض من ذلك وضع المجلسين تحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك • وقد أثبت الموقف الصلب الذى اتخذه الملك فؤاد من هذه المسألة صحة هذا الغرض • فقد تمسك بأن التعيين من حقه ، ارتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ، وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على

مقتضى أحكام قانون الانتخاب . ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر عدته ليجرد هذه المادة مما صيغت لأجله ، فقد تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه ، ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وعلى أن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور ، وعلى أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون كما تقضى المادة ٦٠ من الدستور . وعلى أن أوامر الملك شفهية أو كتابة لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور .

وهنا نجم أول خلاف دستورى حاد بين الملك فؤاد وسعد زغلول أخذ يهدد بأزمة خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه . على أنه لما كانت مقاومة سعد زغلول فى ظل الظـروف التى كانت مواتية له بشـكل لم يسبق له مثيل ، تعتبر عبثا لا طائل تحته ، فقد اضطر الملك فى النهاية الى قبول التحكيم فى هذه المسألة ، واختير لمهمة التحكيم البارون فان دن بوش العالم البلجيكى والنائب العمومى للمحاكم المختلطة وقتئذ ، نظرا لأن المادة ٧٤ المذكورة كانت مأخوذة من الدستور البلجيكى . وقد درس البارون فان دن بوش المسألة ثم أفتى بأن « عدم مسئولية الملك ، تعتبر اساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسـطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد ، فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه . ولذلك فان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١٣) . وهكذا انتهى الخلاف لصالح الأمة . وكان سعد زغلول فيما يبدو مبيتا هذه المسألة من قبل أن يتولى الحكم ، ولهذا كان يلح فى وجوب عدم استمرار وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم الى أن تتم عملية انتخاب مجلس الشيوخ (١٤). وذلك حتى يجرى الانتخابات فى عهده ولا يتيح للملك الفرصة للتصرف فى تعيين أعضاء الشيوخ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا كما فعل بالنسبة لرجال السلك السياسى ، وقد حقق غرضه .

تطور العلاقات بين الوزارة الدستورية وحكومة العمال

بدأت العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كأحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى . وقد أخذ الطرفان يتبادلان المجاملات . ففى الخطاب الذى ألقاه سعد زغلول فى النواب فى الحفل الذى أقاموه لتكريمه فى فندق شبرد فى ٢٥ يناير ، قال : « ومن علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل .. (١٥) » . وكان المستر مكدونالد عند حسن ظن سعد زغلول به ، فعندما طلب منه الأخير ، عقب توليه رياسة الوزارة ، الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم فى عهد الثورة ، وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى بك وزملاؤه المحكوم عليهم فى قضية « جمعية الانتقام » ـ وكان قانون التضمينات ينص على جعل العفو من اختصاص لجنة تؤلف للنظر فى المقترحات الخاصة بذلك ـ أجاب المستر مكدونالد سعد زغلول الى طلبه ، وجاء فى خطابه بهذا الخصوص : « ان الحكومة البريطانية قررت الموافقة على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى أقصى درجة مستطاعة ، وأن تنزل عن كل حقوقها فى الأحكام الصادرة عليهم . ولا نرى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن فى ٥ يوليه ١٩٢٣ (اشارة الى قانون التضمينات) فى اصدار هذا العفو » ، أى أنها تتنازل عن الحق الذى احتفظت به فى هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المخصوصة (١٦) .

بيد أن المستر مكدونالد لم يسرف ، مع ذلك ، فى المجاملة الى الحد الذى ينسى فيه الرد على ما جاء فى البرنامج الوزارى الذى ضمنه سعد زغلول باشا خطابه الى الملك بقبوله تأليف الوزارة ، وفيه يعلن أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافا « بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى » (١٧) . ـ يريد عدم الاعتراف بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير ـ . ففى اجابة للمستر مكدونال على سؤال من المستر Ormzby Gore فى مجلس العموم ، أكد أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير (١٨) . وقد تظاهر الطلبة فى مصر احتجاجا على هذا التصريح . ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا أنه لا محل للاحتجاج على « تصريحات لا تربطنا لأن مستر مكدونالد حر فى أن يصرح بما يراه ، كما أننى أنا

أيضـــا حــر فى أن أصرح بالتصريحـــات التى أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا » (١٩) ٠

وفى يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتــح البرلمان ٠ فاجتمــع أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، حيث أقسم الملك أمامه اليمين الدستورى ، وألقى سعد زغلول باشا أول خطاب عرش طبقا للدستور ٠ **وبهذا انتقل ميدان الجهاد الوطنى الى داخل البرلمان** ٠ وقد تليت فى البرلمان برقية تهنئــة من المستر مكدونالد الى سعد باشا هنأه فيها بافتتاح أول برلمان مصرى ، وأعلن ان « حــكومة جلالة الملك مســتعدة الآن ، وفى كل وقت ، أن تتفاوض مع الحــكومة المصرية » (٢٠) ٠ وأهمية هذه العبارة أن المستر مكدونالد أطلق كلمة التفاوض فيها ولم يقيدها بشىء ٠ وقد تناول سعد زغلول فى خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومته « مســتعدة للدخــول مع الحكومة البريطانيــة فى **مفاوضـــات حرة من كل قيد** ، لتحقيق **الأمانى** القومية بالنسبة لمصر والسودان » (٢١) ٠

على أن عبارة « تحقيق الأمانى القومية لمصر والسودان » ، لم تلبث أن صادفت استياء لدى كل من خصوم سعد فى البرلمان ولدى الحكومة البريطانية ٠ وكانت هذه العبارة قد صيغت فى حــذر حتى لا تســبب لصــاحب العرش أزمة كأزمــة لقب ملك مصر والســودان عند اعــداد الدستور (٢٢) ٠ ولكن بعض المعارضين أخذوا على الوزارة ما عدوه ضعفا أو ابهاما فى هذه العبارة ٠ وقابل سعد النقد بموقف حاسم ، فأعلن ان أى تعديل فى الخطبة معناه حتما اســتقالة الوزارة ٠ ثم أزال التواء العبارة بتحليل لفظى للكلمات التى تشتمل عليها فقال : « هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا ٠ الأمانى لغة جمع أمنية ، والأمنية هى ما يتمناه الانسان ٠ والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون ما الذى يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال التام ٠ حينئذ فالأمــــانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التــام لمصر والسودان » (٢٣) ٠

أما الحكومة الانجليزية فان اشارة سعد زغلول الى الســودان فى خطاب العرش قد جعلتها تحس بالقلق بخصوص المفاوضات التى ستجرى بينها وبين سعد زغلول (٢٤) ٠ ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم : ففى يوم ١٠ مارس اتصل سعد بدار المندوب

السامي يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب (٢٥) • وكان هذا القانون يقضي بمنح الموظفين الاجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، كما كان من شأنه تحميل الخزانة المصرية أعباء ثقالا ناءت بها (٢٦) • لهذا لم يتردد سعد زغلول في اعلان استنكاره وزملائه لهذا القانون ، ولكنه في الوقت نفسه رأى أن يوجه نظر النواب الى أن الوزارة السابقة لم تكتف بأن جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا • « فهل يمكننا أن ننقض معاهدة بمجرد أن زغلولا تسلم الحكومة وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ينفذ المعاهدة ؟ هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا في الحال أنذر الدولة الانجليزية • لقد بحثت أنا وزملائي الأمر كما ينبغي ، وحفظنا فيه حقوق البلاد • قلنا ان الوزارة الحالية لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرهقا للخزينة مخالفا للدستور ، ولكن اجتنابا لسوء التفاهم تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة » (٢٧) •

على أن المستر مكدونالد لم يلبث حين أبلغ برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون ، أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيرا شديدا من هذا التعديل (٢٨) • ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحالة الأولى قبل الارتباط ، ففي جلسة مجلس النواب الخامسة والخمسين المنعقدة فى ٢٤ يونية بشأن التصديق على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، قال سعد زغلول للنواب : « اذا تشبثنا ببطلان القانون وامتنعنا عن التنفيذ ، وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ، ولنرجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط، فهل يمكننا أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

أصوات ـ حاشا •

سعد زغلول ـ ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة الجأتني اليه • نعم ان المبلغ باهظ • ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٩) » •

وفى الحقيقة أن الحكومة كانت فى ذلك الحين مشمرة عن ساعديها

في احـــلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب ، ولم تكن هـــذه السياسة الا استجابة لرغبة الانتلجنتسيا المصرية التي كانت تلك المسألة محل شكواها الدائم على النحو الذى مر بنا • ويلاحظ أن وزارة ثروت باشا قد عملت فى هذا المضمار ، ولكن ذلك لم يكن بالصورة التى أثارت سخط الانجليز كما جرى فى عهد سـعد زغلول • وقد هاجم « لويد » هذه الاجراءات فقال **انها تمت على حساب كفاءة الادارة** ، وانه من المشكوك فيه تماما أنه كان يوجد من المصريين من تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة بحيث يستطيعون أن يشغلوا هذه المناصب والوظائف (٣٠) •

على كل حال فان هذه العوامل مجتمعة ، جعلت الحـكومة العمالية تعيد النظر فى موقفها بخصوص المفاوضـات التى كانت نرجو أن تقوى مركزها على حساب مصر • فقد أرسل المستر مكدونالد الى اللورد ألنبى يطلب اليه أن يحاول استكشاف المدى الذى كان سعد زغلول على استعداد للمضى اليه ، وعلى أى الأسس يكون • اذ كان ظاهرا أنه اذا كان سعد سيستمسك بتصريحاته المتكررة العلنية ، فان اجراء المفاوضات لن يكون من ورائه أى فائدة • على أن اللورد ألنبى رأى أن وقت الاتصال بسعد زغلول بهذا الخصوص قد فات ، **وأن الآمال قد بنيت فى مصر على وصول حكومة عمالية الى الحكم** ، وكان سعد زغلول معتزما عرض القضية المصرية عليها بنفسه ، ومن ثم فقد استبعد ألنبى أن سعد زغلول سوف لا يكون مستعدا للتقابل معها فى منتصف الطريق وقبول حل وسط • وقد رد المسـتر مكدونالد على ذلك بأنه ما لم تتوفر لديه بعض الدلالات على أن رغبات سعد زغلول « سوف لا تتعارض بشـكل ميئس مع دعوانا التى لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة ، فانى لن أكون راغبا فى دعوته للقيـام بمفاوضات فى لندن » • ولـكن اللورد ألنبى رد فى ٦ ابريل بأنه ما يزال على اعتقاده بأن الخطوة التى أخذت لا سبيل الى النكوص فيها ، ونصح رئيسه ، بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد فى حسن نوايا الحكومة الانجليزية ، بالامتناع عن القيام « بعمل من جانبنا يؤدى الى اختلال هذه الثقة » • وذكر أنـه لا يعتبر فشل المفاوضات أمرا محتوما ، وأن الطريقة التى اقترحها تتيح أحسن الفرص للنجاح » • وفى يوم ١٦ ابريل كتب الى المستر مكدونالد يقترح تفويضه فى أن يبلغ سـعد زغلول انه اذا وافق على عقـد محالفة هجومية دفاعية ، تصبح مصر بهـا حليفة فى حالة اشـتباك انجلترا فى حرب ، فان حكومة جلالة الملك تكون على استعداد لمناقشة **انسـحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية، واسقاط دعواها فى حماية**

الأجانب والاقليات ، وتشرك مصر في ادارة السودان بطريقة أكثر فعالية من ذى قبل ، وتبحث الغاء منصبي المستشارين المالى والقضائى (٣١) .
ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شيء بهـذا الخصوص . وعلى كل حال ففى سهر ابريل أرسـل المستر مكدونالد الى سعد زغلول يقترح عليه أن يتلاقيا فى لندن حوالى شهر يونية أو أوائل يولية لاجراء المباحثات حول المسألة المصرية ، وقد رد سعد زغلول على هذا بالقبول (٣٢) .

أرسـل رئيس الوزراء البريطـاني الدعوة الى سـعد زغلول لمناقشة المسائل معه فى لنـدن ، وكانت الدعوة ، كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب ، غير مفيـدة (٣٣) . ولـكن هل كان معنى ذلك أن العقبات فى سبيل المفاوضات قد زالت نهائيا ؟ فى الواقع أن هذه العقبات كانت تتجدد باستمرار كلما اقتربت المفاوضات . ولم يكن منشـأ ذلك الا شدة التنـاقض بين ما كان يرمى اليه كل من الفريقين من المفاوضات ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فقـد كانت المعارضة البريطانيـة فى البرلمان لا تفتأ فى تلك الأثناء تطالب المستر مكدونالد بالقاء بيانات تحدد مركز الحكومة البريطانية من المفاوضات المنتظرة ، وكان المستر مكدونالد يعمل لارضاء المعارضة بالقاء بيانات تثير ثائرة الرأى العـام فى مصر ، وتدفع سعد زغلول الى الرد عليهـا بأعنف منا . ولم تكن المعـارضة فى البرلمان المصرى بأقل تطرفا وقلقا من المعارضة فى البرلمان البريطانى ، فقد كانت لا تفتأ هى الأخرى توجه الاسئلة المحرجة الى سعد باشا الذى كان لا ينسى فى رده عليها صفته كزعيم أمة . فـكانت العلاقات المصرية البريطانية من ثم تدور فى حلقة مفرغة من التصريحات المثيرة من كل من الجانبين ، حتى أخذت السـحب تتقاطر باسـتمرار الى جو المفاوضـات المنتظرة لتزيده اكفهرارا .

ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أدلى المستر مكدونالد بتصريح فى مجلس العموم البريطانى ذكر فيــه أن المفاوضـات بين الحـكومتين الانجليزية والمصرية ستكون قائمة على أساس السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ . (٣٤) (يريد تصريح ٢٨ فبراير) . وكان من الطبيعى أن يحدث هذا التصريح صداه فى البرلمان ، لأن معنى ذلك ــ كما قال النائب عبد الرحمن الرافعى ــ « ان الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير . لذلك يجب على البرلمان المصرى أن يعرب عن رأيه صراحة ، والا عد سكوته اقرارا ضمنيا بقبول التحفظات

الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة بهذه التحفظات » (٣٥) وقد سارع سعد زغلول بتأييد استنكاره لتصريح ٢٨ فبراير فأعلن بجلسة ١٠ مايو أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وان الحكومة لا تدخل المفوضات الا حرة من كل قيد والا مستنكرة محتجة على أن لانجلترا حقا في الاحتفاظ بالنقط الأربع . وفي جلسة ١٧ مايو رد على سؤال عن الجيش والسودان فقال : « ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، ومرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه في أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية كما رد على سؤال آخر بقوله : « لايتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا . بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما ان اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن نتخذ الوسائل لازالة ذلك (٣٦) .

وقد أثرت هذه التصريحات على العلاقات بين سعد زغلول والمستر مكدونالد تأثيرا سيئا ، كما ذكرنا ، وانكشف ذلك يوم ٢٥ مايو عندما أعلن سعد زغلول في مجلس النواب ، ردا على سؤال لأحد النواب عن موعد المفاوضات : « ان المفاوضات تبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا فى طريقها من عقبات ، فاذا ذللت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد المفاوضة واعلانه للأمة » (٣٧) . ويفهم من مراسلات اللورد ألنبى مع المستر مكدونالد أن العقبة التى أشار اليها سعد زغلول ، هى **تمسك انجلترا بموقفها من تصريح ٢٨ فبراير** : ففى يوم ٢٣ مايو كتب الى المستر مكدونالد قائلا ان سعد زغلول انما يأمل فى أن يتمكن ، عن طريق المناورة ، من زحزحة حكومة جلالة الملك عن شدة تمسكها بالتصريح . وقال انه يثق مع ذلك فى انه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التى قد تكفى لبعث الطمأنينة الى قلبه . على أن المستر مكدونالد رد عليه فى ٣٠ مايو بقوله : « ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر ، مهما قال المصريون ، شرعى تماما من جميع الوجوه القانونية والدولية . فقد كانت مصر ، من الناحية الشرعية ومن الناحية الفعلية ، محمية بريطانية ، الى أن قامت حكومة جلالة الملك بتعديل هذا الوضع بمحض ارادتها ومنحتها قدرا من الاستقلال . ولم يكن غير حكومة جلالة الملك من له الحق فى أن يفعل ذلك . واستقلال مصر ، أو القدر القائم منه ، بناء على هذا ، هو نتيجة مباشرة لاجراء حكومة جلالة الملك .. » . ثم ذكر المستر مكدونالد فى

هذا الكتاب ان « الميزة الكبرى للتفاوض مع سعد زغلول ، انما هي في احتمال أن اتفاقا يقبله هو سوف تقبله مصر » وأيدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ في تصوير الصعوبات التي يوجهها بقصد تحقيق هدفين : الأول الحصول على شيء يمكن أن يعتبره ، في حالة فشل المفاوضات ، بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به • أما الثاني فهو أن يجعل حكومة جلالة الملك تبدو في صورة الجانب الراغب في المفاوضة بأى ثمن حتى تضفى على مركزها في مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٨) •

تطور النزاع على السودان

في أثناء ذلك كانت صخرة السودان تتقدم حثيثا لتسد الطرق ، لمدة اثنى عشر عاما أخرى ، أمام أى اتفاق بين البلدين ، وذلك بعد أن تطور الاهتمام بها في كل من مصر وانجلترا بشكل سريع ، وتطورت الحالة تبعا لذلك في السودان بما أدى الى وقوع الحوادث الخطيرة التي جرت فيما بعد • ويمكن القول في ثقة بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها عليه ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبتها في الاستئثار به ، بعد تحرك المصريين المفاجيء عقب انتهاء الحرب العظمى من أجل استقلال بلادهم • والقضية قد لخصها جواهر لال نهرو في عبارة واحدة فقال : « عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أراد البريطانيون الاحتفاظ بالسودان ، كما أن المصريين من جهة أخرى شعروا بأن وجودهم نفسه يعتمد على اشرافهم على منابع النيل العليا في السودان • ولهذا نشأ التضارب في مصالح الفريقين (٣٩) • »

والحقيقة أن الحركة الوطنية عندما قامت في مصر في بداية الأمر ، قامت من أجل استقلال مصر ، لا من أجل استرداد السودان من النفوذ البريطاني • صحيح أن سعد زغلول طالب في مذكرته الى مؤتمر الصلح في ٢٠ يناير ١٩١٩ برد السودان الى مصر ، كما ردد في خطبه وتصريحاته أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ولكن يلاحظ أن توكيل الوفد خلا من ذكر السودان ، كما أن تدخل الحزب الوطني لتعديل صيغة التوكيل لم يشتمل على اضافة اسم السودان الى الصيغة ، بل اقتصر على عبارة الاستقلال • ولم يكن ذلك لقلة اهتمام المصريين بالسودان ، وانما لأنهم كانوا يدركون أن مسألة الاستقلال هي المقدمة الطبيعية لممارسة

مصر حقها في السودان • ويلاحظ أن الحماية التي هب المصريون لمحاربتها كانت مفروضة على مصر دون السودان ، وقد ظلت مصر مشغولة بمعركتها ضد الحماية الى أن أزيلت بتصريح ٢٨ فبراير •

ولقد أشرنا الى موقف سعد زغلول من مسألة ترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد الانتهاء من موضوع مصر • وكانت نظريته أن مصر تستطيع وهي قوية أن تحصل على حقوقها كاملة في السودان ، على أن المندوبين الوفديين لما سافروا الى مصر لعرض مشروع ملنر على الأمة ، تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لمصر ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان • وقد اعتبر هذا تحفظا أضيف الى التحفظات المشهورة على مشروع ملنر •

ولما ذهب وفد عدلي باشا الى لندن للمفاوضة مع اللورد كيرزن ، اتخذ موقفا وسطا • فقد فضل الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن يعالج مسألة السودان • ففي حديث جرى بين عدلي باشا والمستر لويد جورج في الجلسة العشرين قال : « أما السودان فهو مسألة أخرى ، وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ، لنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد ، لأننا أردنا أن نتبين أولا ما اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد اعتزمنا انه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث مسألة السودان • فهي مسألة لم يأت دورها بعد (٤٠) » • على أن اتجاه الانجليز كان يرمي في ذلك الحين الى البت في المشكلة برمتها — على حد قول صدقي باشا — (٤١) ولهذا شرح عدلي وجهة النظر المصرية بشأن السودان في حديثه مع المستر لندسي على النحو الآتي :

« اذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فاني أحب أن أعرف أولا رأيك في مركز السودان ؟ فقال المستر لندسي : « انه حكم ثنائي Condominium » (ملك مشترك) • فقال عدلي باشا : «انما الاشتراك في الادارة • أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، كان السودان لمصر ، فتركته زمنا ، ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى تهيأت الظروف لاعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر في جزء من التجريدة التي أرسلت اليه والأموال التي انفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب • وقد أعلن

ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه • »

مستر تندسى : ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السـودان هو العلمان الانجليزى والمصرى •

عدلى باشا : نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان وانما كان ذلك لأسباب خاصة ، أهمها اتقاء سريان الامتيازات على تلك البلاد وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الاصلاح • فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه • وانما وضعت اتفاقية ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وانجلترا فى ارادته ، على انك لا تجهـل أن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم فان الادارة أصبحت انجليزية محضـة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ الى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمرا أو يبرم حكما • والذى يعنينا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى • وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى ادارة السودان • أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل بحث • وأرجو الا يسبق الى ذهنك اننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة السلطة ، وانما يدفعنا الى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان والحرص على توفيرها • وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعنينا فى السودان ، فهناك **الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى واخلاصه لولى امر مصر** ، وهناك مسألة هجرة المصريين الى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة ، وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست ابغى حصر المسائل التى تهمنا فى السودان ، وانما أردت أن أسوق لك مثالا على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه » (٤٢) •

ازاء هذا الدفاع القوى المعزز من جانب عدلى باشا ، لم يجد الانجليز بدا من رفع النقاب عن أطماعهم فى السـودان ، والتصريح بعزمهم على الاحتفاظ بمركزهم فيه • ففى الجلسة التالية (العشرين) وكانت بين عدلى باشا والمستر لويد جورج ، بين الأخير بطريقة لاتقبل الجدل « ان لمصر شأنا غير شأن السودان ، فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها ، لانريد

التدخل في شئونها ، ونريد أن تربطنا وإياها محالفة حقيقية ، ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التي ننزل بها عن مركزنا في مصر (٤٣) » • ولم يلبث اللورد كيرزن ، عند صياغة المادة الخاصة بالسودان ، أن أكد هذه الحقيقة ، مترسما خطى اللورد ملنر ، فقصر حقوق مصر في السودان على مياه النيل ، فجاء في هذه المادة : «حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام • وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر تصيبها العادل من مياه النيل • وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » • وقد رد وفد عدلي باشا على هذه المادة بالرفض لأنها « لا تكفل لمصر التمتع بمالها على تلك البلاد (السودان) من حق السيادة الذي لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » • (٤٤)

وهكذا ازداد اهتمام الرأي العام المصري بالسودان ، عندما أحس بمحاولات الانجليز للاستئثار به • وقد أتاح له انتهاء معركة الحماية في ذلك الوقت الفرصة لتركيز جهوده في تلك المسألة التي باتت تحتل مركز الصدارة في قائمة المشاكل الوطنية ، وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان في الدستور من العوامل التي أذكت جذوة الاهتمام به ، حتى اذا وصلت الوزارة الدستورية الى الحكم ، كانت المسألة قد أصبحت الشغل الشاغل للمصريين ، مما تردد صداه بصورة عنيفة في البرلمان المصري ، ودخلت المسألة بذلك في أخطر أطوارها •

وقد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد باشا للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان عندما أقيم في أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية في «ومبلي» بالطرف الشمالي الغربي للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأي الحكومة المصرية • فلما علم سعد زغلول باشا بذلك أرسل في يوم ٣٠ أبريل برقية الى السير لي ستاك الحاكم للسودان يطلب افادته على أي قاعدة دعي السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبل الاشتراك فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ وقد رد الحاكم العام ، عن طريق

المندوب السامي، بأنه أرسل الى حكومته يطلب المعلومات عن جليه الأمر . فكتب اليه سعد زغلول يوجه نظره الى نقطتين : الأولى ، انه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المندوب السامي . والثانية ، أن المسائل التى طلبها منه انما تتعلق « بأعمال هي من خصائصكم » ، لا من اختصاص الحكومة البريطانية ؟ . ثم أرسل سعد زغلول في نفس اليوم الى وزير مصر المفوض في لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من الحكومة المصرية وتخطيا لها ، باعتبار أن فى كلا الأمرين اعتداء صارخا على حقوق مصر ، وعملا غير ودى ضد الحكومة المصرية . وقد جاء الرد الى سعد زغلول من الحاكم العام يفيده بأن الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المندوب السامى ، فتصرفه هذا انما كان « عملا بالاجراءات المتبعة » . ثم يعتذر اليه على مابدا من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقيته ، وهو « الأمر الذى يرجع الى هذا الفهم الخاطىء » . كما تلقى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبى فى ١٢ مايو يتضمن مفهوم خطاب الحاكم العام ، ويخبره بالمعلومات التى تلقاها من حكومته ، وتتضمن أن المعرض ليس وقفا على الامبراطوريه البريطانية ، بل فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت .. »

على أن سعد زغلول لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب فى ٩ يونية أوضح فيه « ان من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، الا أنه من الواضح أنها تتعارض فى معناها وفى مبناها مع النظرية المذكورة فى خطابكم . وفى الحقيقة انه يتضح جليا من نص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم . وبناء عليه فان الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر ، وهذا ما قصده واضعو اتفاقية ١٨٩٩ ، وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان يتخاطبان مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق .. وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها ،

فلا يكون هناك أى مبرر لا تباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام » . أما من جهة تمثيل السودان ، فقد بين سعد زغلول انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره **الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية** . ثم أوضح أنه ما كان ليحتج لو أن السودان مثل فى نفس الوضع الذى مثلت فيه العجم والولايات المتحدة والتبت . وأبدى أسفه لأن الحادث وقع ، « ونحن على أبواب المفاوضات . نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ، ولكن من واجبى أن أحتج على كل ما أعتبره ماسا بحقوق مصر . (٤٥) »

المد الثورى فى السودان

على أن الصراع الناشب بين مصر وانجلترا على السودان كان لابد أن ينعكس على السودان نفسه . فقد كان الانجليز فى ذلك الوقت ، ومن قبل ذلك ، يمهدون لأنفسهم السبيل فى السودان ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب السودانى ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل . فقد أفهم هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم كما استعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى . وأدخل فى روع الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بمياه النيل ، وأنها هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان (٤٦) . وفى نفس الوقت كان موقف انجلترا من مسألة السودان متفقا فى ظاهره مع النظريات الدولية الحديثة ، مثل « حق تقرير المصير » ، ومصلحة السودانيين وارادتهم ، تلك التى كانت تنسجم مع الاتجاه الدولى . وهذه السياسة كانت من الناحية الفعلية أنجح من سياسة المصريين الذين تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية ، سواء فى القضية المصرية أو فى مسألة السودان . فراحوا يدافعون عن وجهة نظرهم بالأسانيد والبحوث التاريخية والمعاهدات الدولية وتصريحات الانجليز من وزراء وساسة .

ومع كل ذلك فان اعتبارات اللغة والدين والقومية ، التى كانت تتيح للعناصر المصرية التى تعمل فى الجيش والسلك الادارى والتجارة ، الفرصة للتغلغل فى يسر وسرعة فى المجتمع السودانى ، كانت ترجح كفة الشعور السودانى الى جانب مصر . ولقد كان المجتمع السودانى فى ذلك الحين يشهد محاولة الجيل الحديث من أبنائه ، الذى نال قسطا من العلوم

العصرية ، ونال حظا أوفر من الصقل فى دواوين الحكومة ، انتزاع أزمة القيادة من ازعامات الدينية التى كانت منذ قيام الحكم الثنائى فى السودان الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، تخوض المعركة باسم الجهاد الدينى • وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول ناد للمتخرجين من المدارس السودانية فى صيف عام ١٩١٨ ، وقد أعلن هذا النادى الحرب العلنية آنا والسرية فى كثير من الأحيان على « الصوفية » • وساهم فى نشاطه بأكبر تصيب أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا فى طلبة المدارس والناشئة فى الأندية تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتعهدها •

فلما نشبت الثورة الوطنية القومية فى مصر فى عام ١٩١٩ ، بدأ هؤلاء الأفراد القلائل فى السودان يستنهضون الكتلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين • وقد قصروا عملهم فى أول الأمر على نشر أخبار الثورة المصرية مع شىء من المبالغة فى تمجيد رجالها وقادتها ، واحاطتهم فى حاضرهم وماضيهم بهالة من البطولة والنبوغ ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والاكبار مالم يتأت لاسم أى بطل من أبطال التاريخ الأولين ـ كما يقول الاستاذ أحمد خير المحامى ـ ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية فى شكل خلايا محدودة الأفراد ، مجهولة الحلقات ، وكان لهم فى الصحافة المصرية المادة الكافية للتوجيه ، كما كان يزيد فى حماسهم ما يتعرض له قادة الثورة الوطنية فى مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفى واعدام • وكان لأسلوب المقاومة الشعبية التى تمثل فى اضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملنر أثر عميق هز أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد فى قوتها وثقتها بنفسها • (٤٧)

وتفسير موقف الانتلجنتسيا السودانية من مصر وتحمسها لهـا ولكفاحها ، سهل هين ، بالرغم مما قد يبدو من صعوبة فى ذلك ، لما هو مفروض من رغبتها وسعيها وراء الوظائف التى يحتلها المصريون • وفى الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يستأثرون بجميع الوظائف العسكرية والادارية الكبرى فى السودان ، فقد كانوا يشغلون وظائف : الحاكم العام وقواد الجيش وأركان حرب الحاكم العام وبطانته والسكرتير المالى والسكرتير القضائى ومدير المخابرات ومديرى جميع الادارات ورؤساء كافة المصالح وسائر المديريات ، ووكلائهم (٤٨) • صحيح أن المصريين احتلوا الوظائف فى السلك الادارى والجيش ، الا أن هذه الوظائف كانت قاصرة على الدرجات السفلى التى لا خطر لها • ومن ثم فقد كان واضحا أن الانجليز

هم العدو الرئيسي الذي يسيطر على مقدرات البلاد والذي يجب مقاومته . فاذا انتقلنا الى الصعيد السياسي ، فان طبيعة المعركة في السودان كانت تحتم تأييد الحركة الوطنية في مصر تأييدا تاما ، فقد كان واضحا للسودانيين أنه لا أمل لهم في اجلاء الانجليز عن السودان الا اذا تخلصت منهم مصر أولا . ويلاحظ أننا نضع في الاعتبار ما يمكن أن يكون قد ثار من كراهية في نفوس السودانيين نحو المصريين لأسباب قامت عندهم ، أو عند بعضهم ، ولم يكن للمصريين يد فيها في معظم الأحوال ، منها اعتبار المصريين هم السبب في وجود الحكم الانجليزي في السودان وتحكم « الكفرة » فيهم ، وذلك باشتراك الجيش البريطاني مع الجيش المصري في استعادة السودان . ومنها سياسة الانجليز في اسناد وظائف جباة الضرائب الى مأمورين من المصريين مع ثقل هذه الضرائب (٤٩) — على أن قومة المصريين للتخلص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزي ، وضربهم الأمثلة في التضحية والتفاني والبسالة ، قد رد هذه المشاعر في نفوس بعض السودانيين الى الوراء ، لتفسح السبيل أمام سيطرة المشاعر الوطنية التي أدركت بفطرتها **ضرورة نصرة المد الثوري المتقدم في مصر أولا ، اذا أريد للسودان أن تتخلص من نير الانجليز .**

ولم تلبث السياسة الانجليزية في السودان أن دفعت الحركة السودانية الى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطأين : الأول ، تعجيلها بارسال وفد سوداني من العمد والنظار الذين نصبوهم على القرى وأعطوهم السلطان الى انجلترا في عام ١٩١٩ ليعلن عن غضبه على المصريين وحكمهم ، ورضائه عن الانجليز وعدلهم (٥٠) . ذلك أن هذه الحركة كان لا بد أن يكون لها رد فعل في العناصر الوطنية التي أخذت حينذاك تتعدد مظاهر نشاطها، فبالاضافة الى حركة الخريجين، قامت في عام ١٩٢٠ جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » ، تدعو الى **الاستقلال التام لمصر والسودان** ، وأخذت في تهيئة الشعب للتحرر من النير الانجليزي والنهوض فكريا واقتصاديا . وكانت تضم بعض الطلبة والأعيان والموظفين ورؤساء العشائر الذين ألفوا عدة فروع لجمعيتهم في بعض المدن (٥١) . وفي عام ١٩٢٢ نظم الملازم أول علي عبد اللطيف حركة ترمي الى تنبيه مواطنيه الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، واعلان عدم تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطاني الا لأنفسهم ، وفضح السياسة البريطانية . أما الخطأ الثاني الذي وقعت فيه السياسة البريطانية ، فهو مقابلة هذه الحركات السياسية بالقمع ، فقد قدمت

الملازم على عبد اللطيف للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، حيث قضت عليه المحكمة في يونية سنة ١٩٢٢ بالحبس لمدة سنة كاملة • وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وتأييدهم (٥٢) •

وهكذا لم تكد تعتلى وزارة سعد باشا الحكم في عام ١٩٢٤ ، وتنطلق مسألة السودان الى مكان الصدارة ، حتى كانت تلك اشارة باستئناف الجهاد السافر • (٥٣) فقد تاسست في أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الأبيض » في الخرطوم • وكان يرأسها الملازم على عبد اللطيف نفسه بعد خروجه من السجن • وكانت هذه الجمعية ترمى الى اشتراك السودانيين ، على مرأى ومسمع من العالم ، في نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطاني ، وتسجيل سخط السودانيين واعتراضهم على بقاء الانجليز في شطرى وادى النيل • وقد ساهم في تأييد نفوذ الجمعية بالاحتجاج والمظاهرات فروع أخرى في المدن الكبرى • ولما كان أكثر أعضاء لجنتها الادارية من موظفى البريد والبرق والتليفون ، فقد لعب هؤلاء دورا كبيرا في نشر أخبار الجمعية وأوامرها • وضربوا سياجا محكم الحلقات من الرقابة على رؤساء الحكومة وما ينتوون اتخاذه من الاجراءات (٥٤) •

وفي ذلك الوقت كان الانجليز قد أخذوا يعدون عرائض مختلفة ضمنوها اعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم عن حكمهم واغتباطهم بعدلهم ونقمتهم من المصريين • وقام مدير مصلحة المخابرات بنفسه و من يثق بهم من رجاله ، للحصول على توقيعات زعماء القبائل وعمد العشائر ونظار الأقسام على حدة ، وتوقيعات العامة وحدها • (٥٥) عند ذلك أخذ رجال جمعية « اللواء الأبيض » في جميع التوقيعات المضادة ومن نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدير المخابرات ورجاله ، معلنين أنهم أكرهوا اكراها على التوقيع للمدير المذكور ، وانهم لا يبغون سوى البقاء الى الأبد في حظيرة الوطن الأكبر • ويذكر مصدر هذا الكلام ، وهو شاهد عيان انه وقعت في يده وثائق أعطاها له اليوزباشى محمد صالح جبريل الذى وقف على الحقيقة من على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز السابقة الذكر ، فبادر الى اخبار أولى الأمر في مصر بكل التفصيلات ، وشفعها بعريضة من العرائض المصنوعة في مصلحة المخابرات • (٥٦) وفي نفس الوقت غادر السودان الى مصر الملازم اول زين العابدين، كممثل للعبيد السود ، والسيد محمد المهدى التعايشى ، ابن الخليفة التعايشى ، كممثل للعرب ، وهما يحملان وثائق ممضاة في اجتماع « بأم درمان » من

الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم · وتحرك وفد آخر للسفر الى مصر فى الوقت نفسه « لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد » · على أن الحكومة السودانية سارعت بمنع هذا الوفد من السفر ، كما حجز الضابط على زين العابدين وزميله في حلفا بعد أن فتش وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ · وقد أرسل الوفد تلغرافا الى رياسة مجلس النواب المصرى بتاريخ ١٧ يونية ١٩١٤ يحتج فيه على منعه من السفر ويطالب بالحاح بتداخل الحكومة المصرية فى الأمر بكل ما أوتيت من اقدام وعطف لايقاف ضروب التنكيل، «لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصرى أينما كانوا ، وان سفينة يدير سعد دفتها يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام » · وقد وقع التلغراف كل من : الطيب أبى بكر والشيخ رفع الله وعزالدين راسخ ومحمد سر الختم ومحمد الأمين أبو القاسم · (٥٧)

وازاء هذا الاستفزاز من جانب السياسة الانجليزية ، خرج رجال جمعية اللواء الأبيض عن سريتهم ، فقاموا فى ١٩ يونية **بمظاهرات في أم درمان وعطبرة وفي بور سودان ومدني** · وكان يتقدم مظاهراتهم علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفى جانبه الأعلى الى اليسار الهلال · وكانوا يهتفون بحياة مصر وحياة ملك مصر · فانضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد ، وأيدتهم الأغلبية الساحقة ، لأن هذه الشعارات كانت فى رأيهم ــ كما يقول الاستاذ آحمد خير ــ تعبيرا صادقا عن عواطفهم ورغباتهم (٥٨» · وازاء هذا لجأت الحكومة السودانية الى القمع الشديد ، فأوسعت المظاهرات ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، كما سجن **الشيخ رفع الله زعيم التجار بالسودان** وهو يهتف بحياة ملك مصر والسودان · ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة مرة أخرى ومعه **بعض الموظفين والضباط المصريين** فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات ، واعتقل كثير من السودانيين وحكم على كثير منهم بالسجن (٥٩) ·

كان القبض على بعض الموظفين والضباط المصريين مقدمة لاتهام الحركة السودانية بأنها غير ذاتية وأنها موعز بها من المصريين · وسنرى كيف ستستغل الحكومة البريطانية ذلك فى تبرير كل ما ستتخذه من اجراءات لفصل السودان عن مصر · والحقيقة أن « لويد » يدعى ان القاهرة كانت هى مركز تلك التنظيمات السياسية التى قامت فى السودان ·

ويذكر أنه في عام ١٩٢٣ زار حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطني الخرطوم وقام باتصالات شخصية مع العناصر السودانية المتمردة . وانه لما انتصر الوفد في الانتخابات واعتلى الحكم ، وقعت هذه الاتصالات في يد هذا الحزب (٦٠) . ونحن اذا سلمنا بما ينسبه «لويد» الى الحزب الوطني والوفد من نشاط في السودان ، فان هذا النشاط لا يمكن أن يفسر وحده شعور التأييد الذى قدمته البورجوازية السودانية والانتلجنتسيا والعناصر العسكرية لمصر بالطريقة التى تمت بها في عام ١٩٢٤ وقبلها . وخصوصا أن هذا النشاط كان يجرى تحت رقابة حكومة معادية ، فلا يمكن أن يكون قد استكمل عناصره . والحقيقة أن الحركة كانت صادرة من أحشاء الشعب السوداني لأن الشعب السوداني ـ كما قدمنا ـ كان يدرك بفطرته أن نجاح الحركة التحررية في مصر ، هي الخطوة الأولى في سبيل تحرره هو . وهو ما حدث فعلا بعد ثلاثين عاما .

بل ان تجاوب الشعب السوداني مع الأحداث في مصر ، كان يختلف في بعض الاحيان عن تجاوب الشعب المصرى معها . فان الشعور الذى قوبل به تصريح ٢٨ فبراير في السودان كان يختلف عن الشعور الذى قوبل به هذا التصريح في مصر . ذلك أن المشتغلين بالقضية الوطنية في السودان لم يتبينوا تماما في ذلك الوقت الأسباب التى حملت الوفد على عدم الاعتراف بالتصريح ومعارضة أنصاره ومهاجمة لجنة الثلاثين . فقد كان الرأى العام السوداني مأخوذا بمجرد الاعتراف باستقلال مصر الذى دلل على انتصار الثورة المصرية ، خصوصا اذا ما قيست نتائجها بالحركة الهندية والحركات الأخرى في العالم العربى . ولهذا صار لجريدة « السياسة » عدد من القراء أخذ يزداد مع مرور الزمن (٦١) .

مهما يكن من أمر فقد ظنت حكومة السودان أنها باتباعها سياسة القمع والشدة قد قضت على الحركة التى قامت في يونية ، وأوقفت المد الثورى المتقدم في السودان . ولكن القمع قد أثبت التاريخ انه أستاذ الثورات . فبعد شهر واحد ، وفي يوم السبت ٩ أغسطس ، انتفضت الحركة السودانية من جديد وبعثت فيها الحياة عندما خرج طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ، حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر ، مخترقين المدينة في مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية وسقوط الاستعمار . وفي لمح البصر ، وبمعونة موظفى البريد والبرق والتليفون ، انتشرت الأنباء في العاصمة وفي المدن الكبرى ، فخرج أهالى العاصمة عن بكرة أبيهم الى الشوارع والطرقات والميادين يحيون الطلبة ويشاركونهم

الهتاف والأناشيد • وبعد أن وقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام ، ورددوا الهتاف مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومى ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين • ولكن فى تلك الأثناء كانت السلطات قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة • على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء • وألقى القبض على رؤساء الحركة (٦٢) •

كان هذا الحادث بمثابة اشارة الانطلاق للقوى الوطنية فى الجهات الأخرى ، فلم تلبث أن عمت الاضطرابات فى **أم درمان وواري وملكال** • وفى نفس اليوم خرجت أورطة السكة الحديدية بالعطبرة بمظاهرة غير منظمة وأحدثت اتلافا فى المهمات ، فخرجت فصيلتان من الجيش البريطانى وتمكنتا من قمع هذه المظاهرة • ولكنها لم تلبث أن استؤنفت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا الحصار دفعتين ، وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد ، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، كما أشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية • فأطلق الجنود النيران عليهم وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالثكنة • وهكذا تجددت الاضطرابات فى السودان (٦٣) •

تأثر العلاقات المصرية البريطانية بالمد الثورى فى السودان :

ما هو رد فعل هذا المد الثورى فى السودان فى كل من مصر وانجلترا ؟ وما هو تأثيره على العلاقات المصرية البريطانية وعلى المفاوضات المرتقبة ؟ • لقد ظهر أول صدى رسمى لحوادث السودان فى القاهرة فى يوم ١٩ يونية ١٩٢٤ فى البرلمان المصرى عندما وردت الى رياسة مجلس النواب البرقية التى أرسلها من الخرطوم أعضاء الوفد السودانى الذى منع من السفر بتاريخ ١٧ يونية ١٩٢٤ ، وهى التى أشير اليها فى مناسبتها • وكان لوصول أخبار هذه الحوادث رد فعل شديد فى نفوس النواب ترتب عليه صدام بين المعارضة والحكومة تبودلت فيه العبارات الحادة وانكشف

من خلاله مدى الطحن الذى كانت تعانيه الأمة المصرية بين رحوين هائلتين تطبقان عليها من فوقها ومن أسفل منها : بين الرغبة الجارفة فى الاستمتاع بامكانيات السيادة والاستقلال وأداء مسئولياتها ، وبين الأغلال القوية التى كانت تكبل أقدام البلاد ممثلة فى التحفظات الأربعة وفى ضعف مصر العسكرى والسياسى والاقتصادى ، وهو ما كان يمنعها من حماية مصالحها ومصالح الشعب السودانى . ولقد كان سبب الصـــدام أن المعارضة كانت تطالب سعد زغلول باتخاذ « اجراءات » ، وكان سعد زغلول يقول بأنه ليس أمامه « اجراءات » يتخذهـــا ، وكان يطالب المعارضة بأن تبين له ماهية هذه الاجراءات ، فكانت المعارضة تعجز عن الرد وتلجأ للألفاظ الجارحة . ففى جلسة ٢٤ يونيـــة ، وقف النائب « الوطنى » عبد اللطيف الصوفانى بك ، وكانت قد تليت برقية من الملازم على عبد اللطيف الى المجلس عن ضرب مظاهرة سودانية فى الخرطوم ، فقال الصوفانى بك : « ان المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها .. » ، فرد سعد باشا قائلا ان الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها . فعاد الصوفانى بك يرجو الحكومة أن تتخذ « اجراءات » . فرد عليه سعد باشا بقوله : « ليس عندى اجراءات اتخذها ، فبين لى الاجراءات التى تراها لأقوم بها » . فأجاب الصوفانى بك : « اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ » فثارت مقاطعة وضجة فى المجلس ، وانتهت الجلسة باستنكار حـادثة الخرطوم (٦٤) .

وكانت قد ثارت مناقشة حادة سابقة بين الصوفانى بك وسعد باشا فى جلسة ٧ يونية بشأن ميزانية السودان وضرورة عرضها على مجلس النواب المصرى ، كما كانت تعرض على مجلس شورى القـوانين والجمعية التشريعية . فقد بين سعد زغلول فى البداية اقتناعه بضرورة عرض هذه الميزانية على المجلس ، ولكنه بين أن الطريق لاقناع الانجليز بهذا هو المفاوضة ، « نحن نقول ونكرر دائما ما نقول ان الســـودان لنا ويجب أن نحوزه ، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه . هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقهـــا ، ولكن بأى طريقة ؟ . واضعو اليد على السودان أقوياء ، فهل الطريقة التى نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لا حق لهم فى ذلك ؟ أم أن هناك طريقة لاسماعهم صوتنا وتعريفهم حقنا و"ادلاء بحججنا واقـامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون ؟ ليس عندى طريقـة لأدلى

بحجتي ولأحافظ على حقوقي ، بل لأزحزح خصمي عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ، ولنا على ذلك ألف دليل • هذا طريقي وهو واضح ، فهل يضر بنا ؟ » • فقال الصوفاني بك : « أعتقد أن المفاوضة غير منتجة لأننا جربناها • » ، فقال سعد زغلول : « تقول بعدم مخاطبة واضعي اليد على السودان ، وفي الوقت نفسه تطلب ميزانية السودان • وأنا أقول انها ليست تحت يدي ، والسودان كله تحت يد قوية ، فماذا أصنع ؟ اما أن تتبع طريقتي ، والا فدلني على خير منها •• أما أن تطلب مني أن أفعل شيئا ، ولا تدعني حرا في أن أسلك الطريق الذي أراه موصلا لما تريد ،فذلك فوق مقدوري ، وان أردت أن تطاع فمر بما يستطاع •• المسألة جد لا هزل ، وعمل لا كلام • نحن هنا نتحمل مسئولية كل أمر نقرره ، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها وألا نطيع الهوى ، بل نستشير العقل والحكمة • فكر في ذلك جيدا ، ولا تسع لاحراجي ، لأن احراجي احراج للأمة ، لأني أقول وأنا صادق فيما أقول اني لا أريد الا ما تريده الأمة ، فان أحرجت زغلولا فقد أحرجت الأمة (تصفيق حاد) •• أنا لا أسعى في سياسة غير سياسة الأمة ، والذي يرشدني ويدفعني الى ذلك هو صوت صرخ في ضميري قبل أن يصرخ في قلب أي انسان (تصفيق طويل) وهذا الصوت يناديني دائما أن أقوم بواجبي بدون أن يحضني عليه حاض ، أو يحثني عليه حاث • ولكني في موقفي هذا يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ، ليس فيها المحافظة على مركزي ، لأن لي مركزا أعلى من المركز الرسمي (تصفيق حاد) ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلاعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحتي الشخصية •• انني أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة ، كتقوية ايمان الأمة وشد أصرها وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال ، ويمكنني أن أقول كل هذا وزيادة ، وأنا أخطب منك •

الصوفاني بك ــ بلا شك •

سعد زغلول ــ دعونا من هذا الكلام واتركونا نعمل • نحن في مراكزنا لا ندين بها الا للأمة ولا نخشى الا صوتها » (٦٥) •

وفي الواقع أن الحكومة المصرية كانت في ذلك الحين مشتبكة مع الحكومة البريطانية وحاكم عام السودان حول الحوادث السودانية • ففي

يوم ٢٥ يونيه ١٩٢٤ أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزارة البريطانية • بواسطة مفوضية مصر بلندن ، أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمي الى انفصال السودان عن مصر ، وأنهم يقمعون بقسوة وشدة المظاهرات التي يقوم بها المواطنون الموالون لمصر ، والذين تدفعهم اليها تلك الحركة المصطنعة • وطلبت من رئيس الحكومة البريطانية أن يعمل على مساعدة الوزارة المصرية في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح شعور الشعب المصرى وتمس حقوقه ٠٠ كما أرسل سعد باشا الى حاكم السودان العام في نفس اليوم برقية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتماد الحكومة المصرية على اخلاص جميع الموظفين في السودان وشعورهم بالواجب في منع كل ما يعكر صفو النفوس في المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد (٦٦) •

على أن الحكومة العمالية في نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد زغلول برقيته السالفة الذكر ، كانت تدلى بتصريحات في مجلس اللوردات البريطاني على لسان اللورد بارمور تعلن فيها أنها « لن تترك السودان بأى معنى كان ، وهي موقنة بأن التعهدات التي قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة • ولن تسمح بوقوع تبدل في نظام السودان ، أو باجراء هذا التبدل ، من دون اذن البرلمان البريطاني » (٦٧) •

كان هذا البيان بمثابة ضربة قاصمة لآمال سعد زغلول التي علقها على اجراء المفاوضات مع بريطانيا كما كان تأثيره في الرأى العام المصرى جارفا ، فقد امتلأت القاهرة والأقاليم بمظاهرات الاحتجاج والتأييد للسودانيين • وكان الرد الطبيعي من جانب سعد زغلول أن أعلن في مجلس النواب في جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ عزمه على التخلى عن الحكم فقال : « لقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس (أساس تصريح٢٨ فبراير)، فانى لا أدخل المفاوضات أصلا، وأنا عند قولى • وقلت لكم أيضا أنى اذا لم أصل الى هذا فانى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلى ٠٠ هذا ما عزمت عليه والرأى لكم » • ثم أعرب عن خيبة أمله في حكومة العمال فقال : « كان لنا أمل في وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادىء الاستعماريين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولاتتأثر

بمجرد أن يقول الغاصب اني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ليست هذه طبيعة الوجود ٠ بل كل حق يبقي حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ٠ ٠ نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لايمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا ٠ »

بيد أن مجلس النواب رفض أن يستعفى سعد زغلول ، وطلب اليه أن « يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها ، حتى تتحقق كل أماني البلاد من استقلال مصر والسودان » ، وطلب اليه أن يعرض هذا القرار على الملك مع استقالته ٠ (٦٨) وهكذا عاد سعد زغلول فأعلن « استعفاء حكومته من الاستعفاء » ، وقال : « كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة فى هذا الرأى ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها فى الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت فى هذا الرأى أقلية ، فقدمت استعفاءها من الاستعفاء » (٦٩) ٠

خطة طرد المصريين من السودان :

فى ذلك الحين كانت الحكومة العمالية تعمل بوحى من **السلطات البريطانية فى السودان** ، التى كانت لها خطط متطرفة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وكانت وسيلتها لذلك اقناع الحكومة البريطانية بوجود أصبع مصر فى حوادث السودان ٠ ويمكن تتبع هذه الخطة فى كتاب اللورد لويد الذى يقول فيه انه من قبل ذلك بعدة سنوات ، كانت السلطات السودانية المختصة ترى واضحا انه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميدانا لأغراضهم الخاصة ، فان الأداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى اثارة التمرد والعصيان ضد الانجليز لن تكون سوى المصريين المقيمين فى السودان ، سواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين ٠ فوجود هؤلاء مقيمين فى السودان معناه أن خطر العصيان فى الجيش ثم الانتقال منه الى الأهالى المدنيين سوف يظل قائما ووشيك الحدوث ٠ فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون، وضباطهم المصريون يملكون القدرة على التأثير على عقولهم بقصص مبلبلة عما يخبئه لهم المستقبل (٧٠) ٠ ومعنى هذا أنه من قبل أن تبدأ حوادث

السودان بوقت طويل ، كانت السلطات البريطانية الحاكمة تدبر طرد المصريين المدنيين والعسكريين من السودان ٠

ولقد كان من الضرورى اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ هذه الخطة ٠ وقد بدأ ذلك أيضا من قبل أن تبدأ حوادث السودان ٠ ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل الحاكم العام للسودان الى المندوب السامى فى مصر يخبره بأن الدعاية المصرية فى السودان قد ازدادت ازديادا كبيرا ، وأن هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها فى المدن الشمالية فىالسودان ٠ ودعا منذرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٧١) ٠ وقد أرسل الحاكم العام هذه الرسالة بينما كانت السلطات البريطانية تعد عرائض التأييد للحكم الانجليزى ليوقع عليها السودانيون ، وتدفع بالتالى العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة ٠

وسرعان ما أتاحت حوادث السودان الفرصة للسلطات البريطانية لتحقيق بغيتها ، فقد قبضت على عدد من الموظفين والضباط المصريين بتهمة التحريض على الاضطرابات ، حتى تثبت للحكومة البريطانية أن المصريين هم المحرضون على الاضطرابات فى السودان ،وأخذت تزود اللورد ألنبى بالأدلة التى جعلته قادرا على أن يزود حكومته بالدليل على أن الحزب الوطنى والوفد كانا وراء الأحداث فى السودان وأنهما يساندان الحركه بالعون المادى والأدبى ٠ (٧٢) ولهذا فلما أرسل سعد زغلول الى رئيس الوزارة البريطانية مذكرته التى سلف ذكرها فى ٢٥ يونية ١٩٢٤ ، بأن الموظفين البريطانيين فى السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمى الى انفصال السودان عن مصر ، سارع وزير الخارجية البريطانية بالرد بأن « الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاصا غير مخلصين للنظام القائم فى السودان يحاولون عمدا اثارة القلق والاضطرابات ، وأن هذه الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاما فى أخذ هؤلاء المشاغبين بالشدة » ، كما أرسل اللورد ألنبى الى سعد باشا فى ٦ يولية ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه ان حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن **الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر** ٠ وفى الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد زغلول السالفة الذكر ٠ (٧٣)

وسرعان ما دخلت الخطه فى طور خطير عندما اجتمع فى لندن فى شهر أغسطس - كما يقول لويد - كل من المندوب السامى فى مصر ، والحاكم العام للسودان السير لى ستاك والمستر مكدونالد ، فى مؤتمر خاص لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر فى السودان . وقد قر رأى المستر مكدونالد فى هذا الاجتماع على انه اذا رفضت الحكومة المصريه أن تتصرف بأمانة فى السودان ، فان حكومته ستطالبها بمغادرة السودان كلية . وفى هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة فى السودان فى التبلور ، ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية فى الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع فى تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الأطيان المنزرعة قطنا . (٧٤)

وهذه الخطة التى اشترك فيها اللورد ألنبى شخصيا ، سنراه يقوم بتنفيذها بحذافيرها عقب مقتل السردار (وقبل أن يقرأ تعليمات حكومته - كما سيرد ذكره) ، ولعل هذا يفسر قوله للكاتب السياسى الفرنسى « موريس برنو » عندما قابله بعد تقديم البلاغات البريطانية : « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة . » (٧٥) ومع ذلك فان مقدمات هذه الخطة - خطة طرد المصريين من السودان - قد ظهرت جلية واضحة فى مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديد فى السودان . فقد جاء فيها أنها « تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان ، وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة أشهر الأخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية » ، وانه « نظرا لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحامية البريطانية ، **وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء** ، وان حكومة جلالة الملك لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧٦) » . والمعنى الصريح من هذه المذكرة انه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق فى ابعادها فى الحال .

وقد ردت الحكومة المصرية على هذه المذكرة الخطيرة ردا قويا فى ٢٢ أغسطس ، فقالت ، ردا على قول الحكومة البريطانية بأنها تعد نفسها مسئوله عن حفظ النظام فى السودان، بأنها هى ايضا «من جهتها تعد نفسها مسئوله عن حفظ النظام فى السودان ، فان الفضل فى استتباب النظام لغاية الآن راجع الى وجود معظم الجيش المصرى باستمرار فى السودان »، ثم قالت : « ولما كانت أورطة السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ، فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها ، وترى الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام ان يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع الى الحكومة المصرية قرارا بابعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيز الحاميات الموجودة فيه • ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقدم السودان وطمأنينة أهله ، فهى لم تتأخر ولا تتأخر عن اتخاذ جميع الوسائل الناجحة لحفظ النظام وابدال أية وحدة مصرية اذا دعت الحال الى ذلك فى السودان » (٧٧) • ومعنى هذا أنه بينما أصرت الحكومة المصرية على أنه ليس من حق الحاكم العام إبعاد جنود مصرية من السودان ، فقد اقترحت حلا وسطا بابدال أية وحدة مصرية بأخرى اذا دعت الحال • وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على هذه المذكرة فى ٢٨ أغسطس برد فى غاية الاستفزاز، فقد أجاب بأن « المحافظة على النظام فى السودان هى مبدئيا شأن الحاكم العام الذى يتولى القيادة العليا لجميع القوات فى السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ • ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التى تتمتع بها مصر فى السودان انما هى مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصرى والصحافة المصرية » (٧٨) •

مباحثات سعد ـ مكدونالد :

جرت هذه التطورات الخطيرة بينما كان سعد زغلول فى أوروبا • وكان قبل سفره قد تعرض لمحاولة لقتله فى محطة مصر فى صباح يوم ١٢ يولية ، عند سفره للاسكندرية • وبعد أن برىء من جراحه ، سافر الى أوروبا يوم ٢٥ يولية للاستشفاء • وكان مستر مكدونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعد موافق للاجتماع بسعد زغلول ، بعد أن ظهر تعذر الاجتماع به فى آخر يونية ـ كما كان متفقا عليه من قبل ـ وقد أبلغ

سعد زغلول اللورد النبى قبل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبا (٧٩) • على أن الحوادث لم تلبث أن ثارت فى السودان فى شهر أغسطس ، وتبادلت الحكومتان المصريه والبريطانيه مذكرات الاحتجاج والاتهام على النحو الذى مر بنا • فأدرك سعد زغلول أن الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل الى المستر مكدونالد فى ٢٩ أغسطس يخبره بعدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه ذكر مع ذلك أنه فى الاستطاعة محاولة تبديد الغيوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٨٠) • وكانت الحكومة البريطانية قد أهملت اقتراحا للحكومة المصرية قصد به ازالة كل عقبة فى سبيل الاتفاق ، ويقضى بايقاف المحاكمات التى شرع فيها فى السودان والمبادرة الى تأليف لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد ما يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر (٨١) • ولكن المستر مكدونالد وافق على الاجتماع بسعد زغلول لتبديد الغيوم وأرسل اليه فى ٦ سبتمبر من جنيف يبدى سروره لمقابلته فى لندن فى أواخر ذلك الشهر • وبناء على ذلك أعلن سعد أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة ، وأنه عدل عن العودة الى مصر كما أعلن ذلك من قبل ، وكتب الى المستر مكدونالد بأنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر (٨٢) •

ومن هذا يبدو بوضوح أن حوادث السودان قد انحرفت بالغرض الذى قصد به من المفاوضات فى بداية عهد وزارة سعد باشا ، فبعد أن كان المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية ، أصبح الهدف منها قاصرا على اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة وتبديد الغيوم المتلبدة تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين • وهذا يفسر كيف اقتصرت المباحثات على عرض كل من الطرفين وجهات نظره بسرعة فائقة ، ثم المبادرة الى قطع المباحثات عند اليأس من اللقاء على أى شىء •

ومن الكتاب الأبيض الانجليزى يذكر المستر مكدونالد أنه أثار عند اجتماعه بسعد باشا البيانات التى كان قد فاه بها أمام البرلمان المصرى فى الصيف بخصوص السودان فى ١٧ مايو ، والتى صرح فيها بأن وجود قيادة الجيش المصرى فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، مما جعل مركز السير لى ستاك ، وجميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا صعبا • كما أثار مانقل اليه من أن سعد باشا ادعى لمصر فى شهر يونية

حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه وصف الحكومة البريطانية بأنها عاصية · وكان رد سعد باشا على هذا أن أبدى تمسكه بأقواله السابقة مؤكدا انه « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل ورأى الأمة المصرية أيضا » · وازاء هذا أعلن المستر مكدونالد بدوره أنه يتمسك بالبيانات التي فاه بها في هذا الموضوع في مجلس العموم ، وأنه لا يجب أن يبقى شك في ذلك في مصر ولا في السودان ، لأنه ان كان هنالك شك ، فانه لا يفضى الا الى الاضطراب ، وذكر أنه في خلال ذلك يظل الواجب العملي في حفظ النظام في السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانيه ، وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض · ثم أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات القائمة ، ولكن يجب أن نصرح بان الحالة الموجودة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بان يتآمروا ضد النظام المدنى هى حاله لا تطاق · فاذا لم تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تحل بواجبها اذا سمحت لتلك هذه الحالة أن تستمر·(٨٣)

وهذا تهديد صريح يتمشى مع الخطة المرسومة لطرد المصريين من السودان، ولم يخف المستر مكدونالد ذلك ، فقد [illegible] لسعد زغلول أن هؤلاء الرعايا المصريين يعملون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، « وأنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا لخطر على الأمن العام » · (٨٤)

وقد انتقل الكلام في المقابلة [illegible] الى المسألة المصرية ، فأوضح سعد زغلول للمستر مكدونالد التعديلات التى يرى ادخالها على الحالة القائمة في مصر ، وهى على الوجه الآتي

أولا ــ سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ·

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى ·

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التى ذكر سعد أن [illegible] نعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة انها تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى ·

رابعا ــ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر ·

خامسا ــ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة كانت في حماية قناة السويس · (٨٥)

وقد ذكر سعد زغلول في خطاب له في احتفال الشيوخ والنواب به في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ أنه أضاف مطلبا سادسا هو ، أن يكون مقام المندوب السامي في مصر مثل مقام أي وزير لأية دولة أجنبية · (٨٦)

وقد اقتصر البحث في هذه المطالب التي بسطها سعد زغلول على المطلب الخامس الخاص بقناة السويس لارتباطه بوجود القوات البريطانية في مصر · فقد عرض المستر مكدونالد « عقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة ، تنص على **وجود قوة بريطانية في مصر**، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما ، **ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أي تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية** » · وأوضح المستر مكدونالد « بكل صراحة » أن « الحكومة البريطانية لا تنوي أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها » · (٨٧)

ولكن سعد زغلول اعترض على بقاء جنود بريطانيين في مصر · فقد بين للمستر مكدونالد أن بقاء قوة مسلحة لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى ، فان **الجنود المصرية تكفي للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم** ، أما في زمن الحرب فتأتي الجنود البريطانية الى القناة طبعا ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصري · ثم قال **ان بقاء قوة مسلحة بريطانية على القناة لايتفق مع حياد هذه القناة المقرر في معاهدة ١٨٨٨**، لأن انفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحمايتها لا يتفق مع ذلك الحياد · ولكن المستر مكدونالد رفض قبول هذا الاقتراح· فاقترح سعد باشا أن **توضع القناة تحت رقابة عصبة الأمم** طبقا للمعاهدة المعقودة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ التي أمضتها جميع الدول وفي جملتها انجلترا ، هذا اذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها · ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح أيضا · ولما كان سعد زغلول يرى أن المستر مكدونالد في موقف غير وطيد ، لأنه في ابان أزمة سياسية في ذلك الحين . وكان يرى أن انتظار نهاية تلك الأزمة قد يتطلب وقتا طويلا ، مع عدم ملاءمة مناخ لندن لصحته ، وقرب اجتماع البرلمان المصري ، مع وجود مئات المسائل التي تتطلب النظر والبت ، فقد رأى من الأفضل بازاء هذه الأحوال أن يقطع المباحثات ويعود الى مصر · (٨٨)

ومما لا ريب فيه أن رفض سعد زغلول بقاء قوة عسكرية بريطانية لحماية القناة ، واصراره على جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالرغم مما ترك له المستر مكدونالد من « الحرية » ـ على حد قول سعد زغلول ـ فى أن ينص فى معاهدة التحالف على كل الضمانات التى يراها لازمة لوقاية مصر من تدخل هذه القوات (٨٩) · انما هو **دليل على استقامة المطالب الوطنية فى ذلك الوقت ونضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨** · وقد عبر سعد زغلول عن ذلك فقال : « لا نقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا ، لا نحن ولا من يأتى بعدنا ، أن نقبل أن يكون على أرض مصر عسكرى أجنبى » · (٩٠)

ومع ذلك فقد نفى الأستاذ مكرم عبيد باشا ، فى خطابه الشهير الذى ألقاه فى الجامعة المصرية يوم أول نوفمبر ١٩٣٦ ، أن سعد باشا كان يصر على رفض بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ، لو لم يكن يتوقع سقوط الوزارة البريطانية · واستدل على أن سعد باشا كان يقبل وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بمشروع الوفد الذى قدمه للورد ملنر ١٩٢٠ · (٩١) على أن استدلال مكرم باشا بمشروع الوفد السابق الذكر انما هو استدلال ضعيف، لأنه يفترض تمسك سعد زغلول بموقف اتخذه عندما كان الوفد يضم بين صفوفه رجالا معتدلين من أمثال رجال حزب الأمة ·

وفى الحقيقة أن مجرد دخول سعد زغلول باشا فى مباحثات مع الحكومة البريطانية فى ظل الظروف الميئسة التى جرت فيها ، كان خطأ سياسيا ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث على الأمل · **ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطى وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التى سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الأمة وآمالها ، أو بما ينبغى عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل · ولكنه استخف باللقاء الذى علقت عليه آمال كبار ، دون أن يفكر لحظة واحدة فى نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ ·**

انقسام رأى الوفد في الموقف بعد فشل المباحثات :

عاد سعد زغلول الى مصر بعد فسل المباحثات ليستقبل استقبالا كريما • ولم يكن سعد زغلول ينتظر هذا الاستقبال • ففى خطاب له فى السرادق الذى اقيم بجوار بيت الأمة فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٤ صرح بأنه يعبر عن شعور حقيقى هو كامن فى نفسه ، « وأرجوكم أن تقبلوا شهادتى على نفسى ، فانهـا من أخلص ما هـو صدق وحق ، اننى لم أكن منتظرا هـذه الحفاوة البـالغة التى ابدتهـا الأمة بعـد أن عـدت ولم أحقق رجاءها » (٩٢) • وكانـت المشـكلة بعـد ذلك هى الخطـة التى ينبغى اتباعها لمواجهة الموقف بعد فشل المباحثات • هل تلجأ مصر الى المقاومة العنيفة أو السلبية ، أم تلجأ الى الانتظار والترقب حتى تسنح الفرصة لاجراء مفاوضات أخرى فى سماء أنقى أديما وأكثر صفاء ؟ كانت هـذه هى القضية الهامة التى كان على الوفد أن يعالجها غداة فشل المباحثات •

ومن التصريحات المختلفه التى أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد ، يتبين أنه كان هناك تياران متعارضان فى داخل الوفد احدهما يعتبر فشـل المباحثات دليلا حاسما على أن المفاوضات ليست الوسيلة المجدية لحل المسألة المصرية ، وأن الخطة التى يجب أن تتبعها الأمة هى خطة المقاومة • وكان من أصحاب هذا الرأى مكرم عبيد وعلى الشمسى اللذان أدليا بتصريح لجريدة المانشستر جارديان قالا فيه : « ان التأثير العاجل لقطع المباحثات هو ايجاد دافع جديد للحركة • فنحن لا نرضى أن تذهب خمس سنوات من العناء بغير جدوى • ونحن واثقون من أن المصريين سيشددون المقاومة السلبية » ، ثم اختتما التصريح بقولهما : « ان خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها » • وقد تحدثا مرة أخرى الى مراسل الأهرام (١٢ أكتوبر) فقالا : « ان الطريق لنا واحدة لا اثنتان هى طريق الـكفاح الشديد لنيل حقوقنا • ونحن واثقون بأن الشـعب لا يكتفى بالأقوال . لأن فى ذلك مذلة » • (٩٣) ومن الملائم هنا أن نشير الى أن مكرم عبيد قبض عليه بعد مقتل السردار •

الا أنه فيما ظهر من تصريحات سعد باشا ، لم يبد أن فشل المباحثات قد أفقده ايمانه بجدوى المفاوضات ، أو يجعله ييأس من اعادة التجربة فى ظروف أصلح • ففى حـديث له مع منـدوب جريدة الانفورماسيون الباريسية فى ١٤ فبراير ١٩٢ ، قال انه بعد فشل مفاوضاته مع .كدونالد اعتزم وزملاؤه الوزراء توجيه مجهوداتهم الى الادارة الداخلية ، « لعلمنا ان كل ما نحرزه مصر من تقدم وارتقاء بادارة حكومة وطنية يعزز هذه

الحكومة في الخارج » . وذكر أنه رأى من السداد والحكمة ترك المسائل الصعبة التى لابد من حلها مع انجلترا « موقوفة وقتيا الى حين استئناف المفاوضات » . (٩٤) وفي حديث له مع مندوب جريدة « الماتان » في باريس ، صرح بأنه « سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كي يدرك الغاية النهائية التى ينشدها المصريون ، وهي جلاء الانجليز عن مصر » . (٩٥) وفي حديث آخر له مع جريدة « البيتى باريزيان » ذكر أنه « سيواصل السياسة التى جرى عليها حتى الآن » ، وأضاف : « ان المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون » . (٩٦) وفي خطبته في احتفال الشيوخ والنواب به في الاسكندرية في ٢٠ أكتوبر قال : « ان الواجب علينا مضاعفة جهودنا وتمتين اتحادنا وأن نتشدد في التمسك بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر الا ونطالب فيها بحقوقنا ، فما مات حق وراءه مطالب . » (٩٧) وليس في هذه الأقوال والتصريحات جميعها ما يدل على التخلي عن فكرة المفاوضات أو الدعوة الى المقاومة أو الثورة ضد الانجليز . فماذا وراء هذا الموقف من جانب سعد زغلول ؟ ولماذا تغلب رأيه على الرأى الذى كان ينادي بالمقاومة ؟

في كتاب الاستاذ العقاد عن « سعد زغلول » الجواب. فهو يذكر أنه في أحد الأيام التى أعقبت عودة سعد من المفاوضات مع المستر مكدونالد ، سأل سعد باشا زائريه بقوله : « ما تروننا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ » . قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد » . فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ » ، فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » ، وقال غيرهم : « يقع في بعض الجهات » ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظر ولا يطول. قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ، ولا يصمد طويلا ان وقع ، انكم مختلفون فيه .. ان هذه الحركات لا تأتى الا عفوا ، وقالها بالفرنسية Spontanémen ، وعندما يكون الجو مهيئا لن تختلفوا فيها ، بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لا ريب فيه (٩٨) .

على كل حال فقد أبدت الأمة رغبتها في استمرار سعد زغلول في تولى زمام الحكم ، بالرغم من فشله في تحقيق رجائها في حل مشكلتها القومية . فبقي سعد . وموقف الأمة في ذلك يمكن أن يفسر برغبتها في تحاشي قيام حكومة أخرى يتولاها الأحرار الدستوريون أو أصدقاء القصر، كما يمكن تفسيره بالرغبة في اتاحة الفرصة للحكم الوطنى الخالص لتحقيق

ما جاء فى برنامجه من اصلاحات ضرورية أهمها ـ كما جاء فى خطاب العرش ـ اصلاح الادارة الداخلية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال (٩٩) · وقد أدرك سعد زغلول هذه الرغبة فخصها بالكثير من العناية فى خطاب العرش للدورة الثانية · وكانت هذه العناية محل سخرية ونقد جريدة «السياسة» التى كتبت تقول انه (سعد) «تحدث فى الشئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، وتناول فيه من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية ، لأنه لا يتصل بالسياسة العامة فى قليل أو كثير » (١٠٠)

وبالرغم مما ينعت به «لويد» ادارة سعد زغلول من أنها لم تستطع أن تعمل شيئا ذا قيمة فى الشئون الداخلية (١٠١) ، الا أن الاتجاه العام لهذه الوزارة وللبرلمان كان يؤكد النواحى الآتية :

١ ـ عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرر وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان ·

٢ ـ تأكيد النظام الدستورى مبنى ومعنى ، والوقوف فى وجه الحكم المطلق ·

٣ ـ تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية عليها·

٤ ـ تشجيع الصناعة المصرية بصفة خاصة ، وافساح المجال أمام رأس المال الوطنى ·

٥ ـ العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة (١٠٢) ·

ويمكن استنباط هذه الاتجاهات من القرارات التى أصدرها البرلمان الوفدى فى الدورة الأولى · فقد قرر أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة ، كما قرر أن تشرع الحكومة فى وضع نظام يجعل العملة المصرية منفصلة عن العملة البريطانية ، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية · وقرر التخلص من الدين العام تدريجيا بتخصيص كل ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك هذا الدين · كما قرر ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب · ثم قرر بيع

أكبر جزء ممكن من اطيان الحكومة لصغار المزارعين • وتشجيع وتنشيط الحركة التعاونية باعطاء الحكومة قروضا لشركات التعاون ، وأن تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية (١٠٣)• وهذه القرارات الاصلاحية كلها تماشى أهداف الثورة عامة والطبقة الوسطى خاصة ، ولهذا فلا نجد تشريعات عمالية لتخفيف وطأة النظام الرأسمالى الاستعمارى على العمال ، بالرغم مما حفل به عهد سعد زغلول من اضرابات واعتصابات خطيرة سنعرض لها فى فصل خاص • ومع ذلك فلم تتح الفرصة لسعد زغلول لتنفيذ اصلاحاته الداخلية بسبب قصر عهد حكومته من جانب ، وازدحام هذا العهد بالاشتباكات الخارجية والداخلية من جانب آخر• وسنرى كيف سترتفع حرارة هذه الاشتباكات بعد فشل مفاوضاته مع المستر مكدونالد حتى تنتهى بسقوطه وسقوط الحكم الدستورى معه •

سعد او الثورة

لم يكن الموقف الذى واجهه سعد زغلول عند عودته من انجلترا فى آكتوبر عام ١٩٢٤ يشبه الموقف الذى كان يواجهه فى مطلع عام ١٩٢٤ فى قليل أو كثير • فعندما تولى الحكم كانت دار المندوب السامى تخطب وده ، والحكومة البريطانية تصادقه ، والملك فؤاد يتحاشى منازلته ، والاحرار الدستوريون يعترفون له بالغلبة ، والقضية المصرية تبدو على وشك الحل • أما فى أكتوبر فقد انقلب هذا الموقف رأسا على عقب ، وعاد سعد زغلول ليتلقى شماتة الخصوم ومؤامرات القصر ودسائسه •

وفى الحقيقة أن فشل المباحثات المصرية الانجليزية كان فرصة مواتية للقصر ليتخلص فيها من سعد زغلول ومن الحكم الدستورى معا • لقد أدرك أن الحكومة البريطانية يسرها كل السرور أن يختفى هذا العهد، وتنقضى تلك التجربة الدستورية التى سببت لها كل المتاعب فى مصر وفى السودان • وقد جد عامل مشجع جديد عندما سقطت حكومة العمال البريطانية فى الانتخابات التى جرت فى آخر اكتوبر ، وتولت وزارة المحافظين الحكم •

وقداختار الملك فؤاد « الأزهر » ليشن منه المعركة ويثير المتاعب فى وجه سعد زغلول • والأزهر ــ كما مر بنا ــ كان معقلا من معاقل

الوفد الحصينة ، ولهذا يعتبر نجاح الملك فؤاد في اكتسابه الى صفه وتحويله الى نصرته من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للملك فؤاد • وقد رأينا عند الكلام عن الدستور كيف حاول الملك اضافة مادة تنص على أن الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة له بصفته ولى أمر البلاد ، فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى • وذلك كيما تثبت له أصالة السيادة الدينيسة • وقد نجح فؤاد فعلا فى اضافة المادة ١٥٣ التى استبقت المعاهد الدينيــة والتصرف فى شئونها اليه ، كما كانت قبل صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها •

ومن مذكرات الشيخ الظواهرى ، أحد رجال الملك فؤاد المعروفين، ومن بين سطورها ، نستطيع أن ندرك كيف تحول الأزهر الى أداة فى يد الملك • فهو يدعى أنه بعد تصريح ٢٨ فبراير وعند وضع الدستور ، **أشفق الأزهريون أن تنتقل حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين الى الحكومة والى البرلمان** ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى ، مما يعرضهم ويعرض معهدهم القديم لشيء من التدافع والتصادم الذى يقوم بين الأحزاب • ولهذا طرأ للأزهريين أن تبعيتهم لولى الأمر ، كما كانوا دائما ، وانتسابهم للملك المستقل الجديد ، « صاحب النزعة الديموقراطية ! » ، هو أضمن وآمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدا عن الأذى الحربى • وعندما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهريين هذه ، نزل عليها وعمل على اجابتها !• وأشار للجنة الدستور بألا تتعرض لحقوقه فى تعيين هؤلاء الرؤساء الدينيين ، وأن يكون فى الدستور الجديد ما يشير الى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت • فنزلت اللجنة على رغبته (١٠٤) •

وواضح من هذه القصة كيف أثار الملك فى نفوس الأزهريين الخوف على معهدهم من أن يكون محور صراع بين الأحزاب ، وأوحى اليهم بأن آمن وأضمن سبيل لنجاته من هذا المصير أن يكون تابعا ومنتسبا للملك « صاحب النزعة الديموقراطية ! » • وسرعان ما واتت الملك فؤاد الفرصة للعمل ضد وزارة سعد زغلول عندما تقدم الأزهريون الى وزارة سعد باشا ببعض المطالب لتحسين أحوالهم • فألفت لجنة خاصة لدرسها والاشارة بما تراه فيها • وهنا تمهد السبيل للدس والوقيعة لدى الأزهريين ، « لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الرأى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وكان الأزهريون ينقمون من نشأة هذه المدرسة ، لأنهم كانوا يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم

اللغة العربية ، وذلك قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الأزهرية » • وعندما عاد سعد من المفاوضات ، أدخل في روع الازهريين أن مدرسة القضاء عائدة وأن مطالبهم غير مجابة • وساعد على ذلك تقديم اللجنة تقريرها الى الحكومة وعدم نشره • **ونسى الأزهريون أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة** ، وأن الوزارة ليست صاحبة الرأى الفصل في هذا الأمر • فأضربوا عن الدروس في أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية في الاسكندرية وطنطا وأسيوط • وقام المضربون فى العاصمة بمظاهرة كبيرة فى الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفا من قبل هو : « لا رئيس الا الملك » ، بعد أن كان نداؤهم المألوف « لا رئيس الا سعد » • وهنا عرف من أين تهب الريح (١٠٥)

ولم يلبث أن استوثق سعد زغلول من نوايا القصر عندما صدر الأمر الملكي في ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة ، والانعام عليه بالوشاح الأكبر من نوط النيل الأكبر ، دون علم الوزارة وموافقتها • ذلك أن سعد باشا كان قد طلب اقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف لأنه محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة • فجاء تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة وتشجيعا له على هذه الدسائس • وقد جاء حسن باشا على أثر ذلك الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوسام الذى أنعم عليه به بغير رأى الوزارة • ثم صدرت في الوقت نفسه الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها **الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات لمصر فى السودان** • وقد صدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة (١٠٦) •

هنا عزم سعد زغلول على اتخاذ اجراء سريع يحقق به هدفين كبيرين : الأول ، أن يشعر الملك بعجزه عن ازاحته عن منصبه ، ما دام متمتعا بثقة الأمة ممثلة فى البرلمان ، والثانى أن يستغل ظروف الأزمة كلها فى تدعيم الحياة الدستورية ، استكمالا لما حققه فى بداية عهده ، حتى لا تصبح هذه الحياة عرضة لمثل تلك الدسائس •

ففى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قابل سعد زغلول الملك فؤاد ، وقدم اليه استقالته ، بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتمين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة فى الخفاء (١٠٧) • ثم توجه بعد ذلك الى دار البرلمان حيث أعلن نبأ استقالته في النواب، ثم فى الشيوخ ، وعزاها لأسباب صحية • وقد كان من الطبيعى أن يدرك النواب والشيوخ أن فى الأمر أزمة حقيقية ، اذ لم يكن قد مضى أكثر من

يومين على افتتاح الدورة البرلمانية ، كانت الاشاعات فى أثنائها تملأ الجو عن وجود أزمة تهدد الوزارة بالسقوط (١٠٨) • ولهذا فقد تملك الغضب النواب والشيوخ ، وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بالثقة التامة بالوزارة ، وقرر مجلس الشيوخ التوجه بهيئته الكاملة للسراى لاظهار شعوره وثقته بالوزارة ، كما قرر تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة الوزارة • ووضع هذا القرار موضع التنفيذ في الحال • فذهب الشيوخ جميعهم عقب الجلسة الى القصر فقيدوا أسماءهم ، وطلب الوفد النائب عنهم مقابلة الملك دون أن يكونوا بملابسهم الرسمية ، وكان مؤلفا من أحمد زيور باشا رئيس المجلس وأحمد زكى أبى السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيلا المجلس• فقابلهم الملك فى الحال وأبلغوه قرار المجلس ، وبتأجيل الجلسات الى أن تنتهى الأزمة • فاضطر الملك للاعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه فى أن يعدل عن عزمه ، وقال انه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره فى هذا الموضوع (١٠٩) •

ولكن سعد زغلول كان فى ذلك الحين يمضى فى خطته، فبعد خروجه من البرلمان ، توجه ومعه الوزراء الى بيت الأمة ، وكان النبأ قد ذاع واهتزت له العاصمة ، فأخذت الوفود تفد الى البيت ، ومعهم النواب والشيوخ ، وطالبوا سعدا بأن يشرح لهم سبب الأزمة ، فقال : « ان صحتى ضعيفة وأعباء الحكم ثقيلة جدا : فهناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا — والكلام فى سركم — دسائس » • ثم أردف : « أنا رجل حر ، ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ، ولا أحب العمل فى الظلام • ومن أجل هذا لا بد من الاستقالة » • وكان معروفا انه يقصد دسائس السراى • وقد أفضى بذلك الى خاصة رجاله (١١٠) •

كانت هذه التصريحات بمثابة اشارة الانطلاق ، فلما لبثت أن نظمت فى اليوم التالى مظاهرات خطيرة امتلأت بها شوارع القاهرة وانطلقت الى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » (١١١) • وبينما كانت هذه الجماهير تتدفق الى ميدان عابدين ، كان سعد زغلول يتوجه الى الملك ليقدم اليه شروطه لسحب استقالته ، وكانت هذه الشروط على الوجه التالى :

١ — أن تنظر الوزارة فى مسائل الازهر لتكون مسئولة حقا عن الاصلاح ، لا ليحرجها المحرجون بطلب الاصلاح ويمنعوها عمدا مبالغة فى الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين •

٢ ـ ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة • وقد استند سعد في هذا الطلب الى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه • وهو نص عام •

٣ ـ أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا • وأن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسى •

٤ ـ ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها (١١٢) •

وقد استغرقت المناقشة بين الملك وسعد زغلول ساعتين ، كان ميدان عابدين في خلالها يموج بالجموع الصاخبة وهى تردد نداءها السالف الذكر • ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ • وعندئذ خرج سعد الى الجماهير يبشرها بانفراج الأزمة قائلا : « المسألة انتهت » ، وخطب في الجموع التى تجمعت أمام بيت الأمة قائلا : « أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم •• واجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلس الشيوخ والنواب ، ونزولا على ارادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء » (١١٣) •

وبهذه النتيجة انتهت المعركة لصالح سعد زغلول • وهى معركة يعتقد « توينبى » أن سعد زغلول انما أثارها لتحويل أنظار الأمة عن فشله فى المباحثات (١١٤) • وهو غير صحيح ، لأن الملك هو الذى بدأ بالاستفزاز ـ كما رأينا ـ ولم يكن فى وسع سعد زغلول التخاذل أو السكوت • ولقد بدا بعد انتهاء المعركة أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تكون فيه كلمة الملك هى الدنيا وكلمة الأمة هى العليا • ولكن هذا الأمل لم يعش أكثر من يومين ، ففى اليوم الثالث ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى أحد شوارع القاهرة ، ودخلت الحركة الوطنية بذلك فى طور جديد •

حواشى الفصل الثامن

الحكم الدستورى

لوزارة البورجوازية الاولى

١ ـ البلاغ فى ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ يناير ١٩٢٤

٢ ـ الاهرم في ٢٥ يناير ١٩٢٤

٣ ـ أمين يوسف : المرجع السابق ١١٥

٤ ـ محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب جـ ١ ص ١٤٧ (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

٥ ـ نفس المصدر ص ١٢٩

٦ ـ مارشل ويفل : المرجع السابق ص ١٠٢ ـ ١٠٣

٧ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٣١ ، ٤٣٢

٨ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٣

٩ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٧

١٠ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨

١١ ـ أمين يوسف : المرجع السابق ص ١١٧ ، وقد قام سعد باشا بالتحقيق فى صحة ما نسبه الملك فؤاد الى علي الشمسي باشا من ناحية ولائه ، ولما ثبت له أن التهمة لا تنهض على اساس ، عاد الى الملك فؤاد ، وأخبره بذلك ، وأعاد التماس اعادة الشمسى باشا فى الوزارة ، فلم ير الملك بدا من اجابة طلبه ، وعين الشمسى باشا وزيرا للمالية في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . (المصرى في ١٥ أغسطس ١٩٣٨ ، مقال بعنوان : « آن لنا أن نصرح ، العرش بين الوفد وخصومه ، الخلاف الدستورى رقم «١»)

١٢ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٣٨ ، ١٣٩

١٣ ـ نفس المصدر ص ١٤٥ ـ ١٥٠

١٤ ـ نفس المصدر ص ١٣٨ ، كتاب استقالة يحيى ابراهيم باشا فى ١٧ يناير ١٩٢٤، محمد ابراهيم الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٥

١٥ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٤٤

١٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤١ ـ ١٤٢

١٧ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٥٣

١٨ ـ مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧٠ ص ٢٩ ـ ٣٠ جلسة ٢٥/٢/٩٢٤

١٩ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٨٣

٢٠ ـ مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب المصرى فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٦

٢١ ـ مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصرى في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣

٢٢ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٠

٢٣ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ١٠٩ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٩١ حاشية ١

٢٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٥

٢٥ ـ نفس المصدر ص ٨٤ ـ ٨٥

٢٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٧

٢٧ ـ مضبطة مجلس النواب يوم ٢٩ مارس ١٩٢٤ ص ٨٧

٢٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٤ ـ ٨٥

٢٩ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٢٤ يونية ١٩٢٤ ص ٦٧٦

٣٠ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٤

٣١ ـ نفس المصدر ص ٨٥ ـ ٨٧

٣٢ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٨ ، من بيان رسمى صدر فى لندن يوم ٣ سبتمبر ١٩٢٤

٣٣ ـ مضبطة مجلس النواب فى ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩

٣٤ ـ نفس الجلسة ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧٣ ، ص ٦٤٩ جلسة ٨ مايو ١٩٢٤

٣٥ ـ مضبطة مجلس النواب المصرى فى ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩

٣٦ ـ جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٣٤٤

٣٧ ـ جلسة ٢٥ مايو ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٣٩٢

٣٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٨٨ ـ ٨٩

٣٩ ـ جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٥ (الطبعة الثانية للترجمة العربية ، بيروت)

٤٠ ـ الكتاب الأخضر : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، من محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى ـ كيرزن في ٢ نوفمبر ١٩٢١ ص ١٨

٤١ ـ دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ٢٩

٤٢ ـ الكتاب الأخضر ، محضر الجلسة التاسعة عشرة فى ١٧ اكتوبر ١٩٢١ ص ١٥ ـ ١٦

٤٣ ـ نفس المصدر ، محضر الجلسة العشرين ص ١٨

٤٤ ـ نفس المصدر ص ١٩

٤٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٣ ـ ١٦٦

٤٦ ـ وفد السودان ، مآسى الانجليز فى السودان ص ١٤ (دار الشرق بالقاهرة)

٤٧ ـ احمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤

٤٨ ـ الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر والسودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ٥٦

٤٩ ـ نفس المصدر ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢

٥٠ ـ نفس المصدر ص ٦١

٥١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦١

٥٢ ـ نفس المصدر ص ١٦١ ، ١٦٢

٥٣ ـ محزون : المرجع السابق ص ٧٠

٥٤ ـ احمد خير : المرجع السابق ص ١٧

٥٥ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، محزون : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢

٥٦ ـ محزون : نفس المكان

٥٧ ـ مضبطة مجلس النواب فى ١٩ يونيه ، ٢٣ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، من وثائق اشار اليها النائب احمد سيف النصر بك

٥٨ ــ احمد خير : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢

٥٩ ــ مضبطه مجلس النواب فى ٢٤ يونيــــة ١٩٢٤ ص ٦٦٩ ، من تلغراف وارد الى رئيس مجلس النواب ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٣

٦٠ ــ لويد : المرجع السابق ص ١١٨

٦١ ــ أحمد خير : المرجع السابق ص ١٤

٦٢ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٢ ، من بلاغ رسمى أصدرته الحكومة المصرية في ١٥ اغسطس ١٩٢٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤.

٦٣ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٣ ، من بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر، لويد : المرجع السابق ص ١٢٠ ، الكتاب الاخضر ص ٢٣

٦٤ ــ مضبطة مجلس النواب فى ٢٤ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦٩

٦٥ ــ مضبطة مجلس النواب في ٧ يونية ص ٤٦٥ ــ ٤٦٦

٦٦ ــ الكتاب الاخضر ص ٢١

٦٧ ــ مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٥٧ ، ص ٩٨٦ ، ٩٨٨

٦٨ ــ مضبطة مجلس النواب المصرى في ٢٨ يونية ١٩٢٤ ص ٧١٣ــ ٧١٨

٦٩ ــ المصدر السابق ، جلسة ٣٠ يونية ١٩٢٤ ص ٧٤٧ ــ ٧٤٨

٧٠ ــ لويد : المرجع السابق ص ١٣٢

٧١ ــ نفس المصدر ص ٩٠

٧٢ ــ نفس المصدر والمكان

٧٣ ــ الكتاب الأخضر ص ٢٢

٧٤ ــ لويد : المرجع السابق ص ١٣٣

٧٥ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٤

٧٦ ــ الكتاب الأخضر ص ٢٣

٧٧ ــ نفس المصدر ص ٢٤

٧٨ ــ نفس المصدر ص ٢٥ ، ٢٦

٧٩ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٢٨ من بلاغ صدر فى لندن في ٣ سبتمبر ١٩٢٤

٨٠ ــ نفس المصدر ص ٣٣١ من بلاغ رسمى عن المفاوضات اصدرته الحكومة المصرية في ٨ سبتمبر ١٩٢٤

٨١ ــ الكتاب الأخضر ص ٢٢ ، ٢٣

٨٢ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٣١ ، ٣٣٢ ، بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، وبلاغ لرويتر فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٤

٨٣ ــ الكتاب الأبيض الانجليزى عن المحادثات المصرية البريطانية فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤ ، منقول نصه في كتاب الجزيرى السالف الذكر ص ٣٤٩ ، ٣٥١

٨٤ ــ نفس المصدر ص ٣٤٩

٨٥ ــ نفس المصدر ص ٣٥٤ ، ٣٤٨ ، حديث سعد باشا مع مراسل «البيتى باريزيان» فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ ، الكتاب الابيض الانجليزى عن محادثات سعدا ــ مكدونالد

٨٦ ــ نفس المصدر ص ٣٦٢

٨٧ ــ نفس المصدر ص ٣٥٠

٨٨ ــ نفس المصدر ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، حديث سعد باشا مع مراسل الديلى هرالد الباريسى فى ١٠ أكتوبر ، ومع جريدة البيتى باريزيان فى نفس التاريخ ، أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٥٤ ــ ١٥٥ ، حديث سعد باشا مع جريدة الانفورماسيون الباريسية فى يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ ص ١٥٤ ــ ١٥٥

٨٩ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، خطبة سعد باشا في احتفال المفوضية المصرية بباريس فى فندق (ماجستيك) في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ احتفالا بعيد الجلوس الملكى ، خطبته فى حفلة الشيوخ والنواب في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤

٩٠ ــ نفس المصدر ص ٣٦٤ خطبة سعد باشا السالفة الذكر في احتفال الشيوخ والنواب

٩١ ــ خطبة مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ص ٤١ (دار النشر الحديث)

٩٢ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٦٦

٩٣ ــ احمد شفيق : الحولية الاولى ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠ (القاهرة ١٩٢٨)

٩٤ ــ احمد شفيق : الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ١٥٠ ــ ١٥١

٩٥ ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٥٧

٩٦ ــ نفس المصدر ص ٣٥٥

٩٧ ــ نفس المصدر ص ٣٦٣

٩٨ ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٣

٩٩ ــ مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣

١٠٠ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٨

١٠١- لويد : المرجع السابق ص ٩٢

١٠٢- دكتور راشد البراوى : المرجع السابق ص ٩٨

١٠٣- الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧

١٠٤- مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ، السياسة والازهر ، ض ٣٢ - ٣٤

١٠٥- العقاد : المرجع السابق ص ٥٤؛ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٩ ، ١٨٠

١٠٦- العقاد : المرجع السابق ص ٥٥؛ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١

١٠٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٥٥؛

١٠٨ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠

١٠٩- الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ ، ١٨١

١١٠- الجزيرى : نفس المرجع ص ٢٨٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١

١١١-

Toynbee, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925. · The Islamic World since the Peace Settlement. Foot-note on page 221, Lloyd. op. cit., p. 23.

ويذكر احمد شفيق أن هذه الظاهرات كان يقودها حسن يس النالب الوفدى وزعيم الطلبة ، وكانت تهتف ايضا بسقوط حسن نشات باشا (الحولية الثانية ص ٢٨)

١١٢- العقاد : المرجع السابق ص ٥٥؛ ، الرافعى : المرجع البسابق ص ١٨١

١١٣- الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٨٩ ، ٣٩٠

١١٤- توينبى : المرجع السابق نفس المكان

الفصل التاسع

مصرع السردار (١)
وانتكاس الحركة الوطنية
في مصر والسودان

١ ـ اجلاء القوى الوطنية عن الحكم

الانذار البريطاني :

كانت العلاقات المصرية البريطانية عندما قتل السردار لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قد بلغت درجة من التأزم بدا معها هذا الحادث كأنه ساعة الصفر لتشرع بريطانيا على الفور فى تنفيذ كل ما دبرته لخنق الحركة الوطنية فى مصر ، وطرد المصريين من السودان والاستيلاء على كافة السلطات فيه ٠

فيذكر المارشال ويفل أنه بالرغم من أن مصر كانت قد قابلت فشل المباحثات بين سعد ومكدونالد بهدوء ، الا أن اللورد ألنبى ومستشاريه قد تكهنوا بأن أزمة من الأزمات لا بد أن تقع فى وقت قريب ٠ فقد كان الى جانب مسألة السودان مسائل عديدة بارزة أنكر فيها سعد زغلول باشا المصالح البريطانية ، كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير ٠ كما كان واضحا أنه مصمم على خفض مركز المستشارين الانجليزيين القضائى والمالى بحيث لا يصبح لهما حول ولا قوة ، وكان قد أعلن عن نيته فى الغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب، ورفض دفع بعض المبالغ المستحقة التى كانت قبلا من التزامات الحكومة المصرية ٠ وقد لخص اللورد ألنبى لوزارة الخارجية البريطانية مركز سعد زغلول الشخصى فى برقية قال فيها ان الشىء الوحيد الذى لن يستطيع سعد زغلول عمله فى ذلك الحين، هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذى كان فى السنوات الأخيرة نسمة حياته والذى لم يعد فى امكانه أن يحتفظ به الا بالتطرف (١) ٠

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد ، بتأييد اللورد ألنبى ، يفكر فى صبوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسى الناشىء عن تصريح ٢٨ فبراير ٠ ولكن المشروع توقف بسبب سقوط حكومة العمال ٠ وكان وزير الخارجية فى وزارة المحافظين الجديدة هو المستر أوستن تشمبرلن ، فاستأنف هذا على الفور مناقشاته مع المندوب السامى فى القاهرة حول الصيغة التى يوضع فيها هذا التبليغ وكانت

مخالفات سعد زغلول اذ ذاك قد تفاقمت ـ كما يقول لويد ـ وكان آخرها أنه رفض في يوم ١٨ نوفمبر ، أى قبل مصرع السردار بيوم واحد ، بقاء منصب المستشار القضائي وتجديد عقد المستر موريس ايموس الذى كان يشغل هذا المنصب من سنة ١٩١٩ الى ذلك الحين (٢) ، ولما أرسل اليه اللورد ألنبى مندوبا لمناقشته في هذه المسألة عامله بفظاظة ، حتى اضطر هذا الى تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٣) ٠

وفى يوم ١٩ نوفمبر قام وزير الخارجية البريطانية بخطوة ذات مغزى ٠ فقد أرسل مذكرة الى السكرتير العام لعصبة الأمم يوضح فيها وجهة نظر حكومته بخصوص الموقف الذى سينشأ اذا وقعت مصر البروتوكول المعروف باسم « بروتوكول جنيف » ، وهو الخاص بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ٠ وكانت جمعية العصبة قد قررت في ٢ أكتوبر أن تفتح باب التوقيع عليه لغير الأعضاء من الدول الأخرى٠ وفى هذه المذكرة قال الوزير البريطاني ـ بعد أن أشار الى التحفظات التى وردت في تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد أن أقتبس فقرات من المذكرة الدورية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ : « وفى هذه الظروف، فان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف بأن هذا البروتوكول ، اذا ما وقعته مصر يبيح لها أن تطلب تدخل عصبة الأمم في تسوية أمور احتفظ التصريح بها وبحق التصرف فيها احتفاظا مطلقا لحكومة جلالة الملك » (٤) ٠ وهذا الاحتياط من جانب الحكومة البريطانية قد يبدو عملا روتينيا لا يقصد منه سوى توضيح موقف هذه الحكومة بازاء توقيع مصر على بروتوكول جنيف، ولكنه اذا وضع فى مكانه الصحيح بجانب الاجراءات السالفة الذكر التى كانت الحكومة البريطانية بسبيل اتخاذها لاجبار سعد زغلول على احترام الوضع الناشىء عن تصريح ٢٨ فبراير ، أصبح له مغزى آخر ٠ وسنرى أن هذه المذكرة كانت من بين خطط اجتماع أغسطس بلندن ٠

على كل حال ، ففى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية المذكرة السالفة الذكر الى سكرتير عصبة الأمم (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) وقع الاعتداء على السردار لى ستاك في القاهرة ٠ فماذا كان موقف الحكومة البريطانية ؟ يذكر توينبى ان الحكومة البريطانية عقدت اجتماعا طارئا على الفور قررت فيه أن تتخذ اجراءا سريعا وقويا ٠ وكان ذلك دون أن يكون السردار لى ستاك قد مات بعد ٠ فلما تلقت نبأ وفاة السردار ، بادرت باصدار أوامرها بارسال التعزيزات البحرية والعسكرية الى مصر والى السودان فى الحال (٥) ٠

وبينما كانت القطع البحرية تتحرك من مالطة الى الاسكندرية والى بور سعيد ويجرى التعزيز فى الحاميات العسكرية فى القاهرة والاسكندرية (٦) ، كان المندوب السامى اللورد ألنبى يكتب الى حكومته مقترحا أن تلقن مصر درسا صارما ، « لأن روح الاخلال بالنظام والكراهة التى أثارتها الحكومة المصرية بالخطب العامة وعن طريق نشاط الوفد ، لا يمكن الا أن يعتبر مساعدا على الجريمة »، وطلب منها الموافقة على تقديم انذار الى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هى محكومة فى ذلك الحين، بأنها تستحق ازدراء الشعوب المتمدينة ، ويتضمن المطالب الآتية :

١ ـ ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ ـ أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للاشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

٣ ـ أن تمنع من الآن فصاعدا ، وتقمع بشدة ، كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ـ أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ ـ أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة ، الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

٦ ـ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ر٣٠٠ الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ ـ أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وقد فصلت المطالب المذكورة فى النقطتين الخامسة والسابعة فى وثيقة منفصلة على النحو الآتى :

أولا : بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى

قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (براءات الضباط) •

ثانيا : ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة، يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة •

ثالثا : من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حمايه المصالح الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشارين المالى والقضائى ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية • وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى • وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية فى اختصاصاته (٧) •

كانت هذه هى المطالب التى طلب اللورد ألنبى الى حكومته السماح له بتقديمها الى سعد زغلول فى شكل انذار نهائى • وقد بلغ من اسراف هذه المطالب ، وتجاوزها فيما يبدو الحد الذى اتفق عليه فى اجتماع أغسطس السابق فى لندن بين المستر مكدونالد والمندوب السامى والسير لى ستاك ، أن رفض الوزير البريطانى السماح بتقديمها بالشكل الذى كانت عليه، فجرى فيها قلمه بالتعديل والحذف• فقد حذف المطلب الرابع الخاص بالغرامة المالية ، وعدل المطلب السادس بحيث ينص على أن تكون زيادة مساحة الأطيان المنزرعة فى السودان «الى الحد الذى يمكن اعتباره غير ضار بمصر ، وبواسطة لجنة فنية تضم ممثلا للحكومة المصرية » • كما حذف المطلب الثانى فى الوثيقة المنفصلة الذى ينص على وجوب اعادة النظر فى قواعد خدمة الموظفين الأجانب وشروط تسوية معاشاتهم طبقا لرغبات الحكومة البريطانية • كما أبدى عدم موافقته على ديباجة الانذار (٨) •

على أن التعديلات التى أدخلها وزير الخارجية البريطانية على صيغة الانذار الذى اقترحه اللورد ألنبى لم يقدر لها التنفيذ • ذلك أن اللورد ألنبى حينما أبرق باقتراحاته الى حكومته للحصول على موافقتها على تقديمها، طلب اليها فى الوقت نفسه أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر• فلما بلغت الساعة الرابعة والربع دون أن يأتى رد الحكومة البريطانية ، عزم اللورد ألنبى على تقديم انذاره الى الحكومة المصرية من غير انتظار

الموافقة الرسمية ، لأنه كان يريد أن يسلم المذكرة الى سعد زغلول باشا قبل أن يجتمع البرلمان فى الساعة الخامسة ، وكان يخشى أن يعلن سعد زغلول عندئذ استقالته قبل أن يتلقى جزاءه وقبل أن تلصق به المسئولية. على أنه بينما كان يتأهب للمسير في حرسه العسكرى ، وصل الرد الرسمي في تلك اللحظة • ولكنه لم يقرأه ، اذ أدرك من طوله أنه ليس موافقة تامة على مقترحاته ، فمضى فى موكبه لتقديم انذاره وهو يعلم أن حكومته لا توافق عليه كلية ، وسار فى حرسه من حملة الرماح قاصدا رئيس الوزراء ، وكان مكتبه فى مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة • وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدحت موسيقاهم ، دخل البناء واتجه رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ، ثم قرأ عليه بالانجليزية نص مطالبه ، وترك له ترجمتها الفرنسية ، ثم عاد لعربته ، وتلقى من الفرسان تحيتهم مرة أخرى أمام الجماهير المتجمعة ، ورجع وسط حرسه فى بطء الى دار الاقامة (٩) •

انزعجت الحكومة البريطانية لما اعتبرته عملا من أعمال التهور من جانب اللورد النبى • ومع أنها لم تملك الا اقرار هذه المطالب بالصورة التى قدمها بها دون اذنها ، الا أنها طالبته بتوضيح موقفه • فبرر تصرفه ومخالفته على النحو الآتى : أولا ، أن استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان لابد من تقديم انذاره قبلها • ثانيا ، أن الرأى العام المصرى كان مهيئا لتلقى اجراءات صارمة فى ذلك الوقت ، وكان من المحتمل أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيؤا اذا انقضت الصدمة الأولى لمقتل السردار (وهذا دليل على أن قوة الرأى العام المصرى كانت السياج الأول ضد أى تعنت بريطانى فى خلال الفترة السابقة) • ثالثا : أن الجاليات الأجنبية كانت مهتاجة جدا ، وكانت ثائرتها فى ازدياد بما كان يكتب فى الصحف الأجنبية ، وكان هناك مايدعو للخوف من قيامها بمظاهرات عدائية ضد المصريين وضد حكومة جلالة الملك • (١٠) !

أما فيما يتعلق بالطلبات التى لم توافق وزارة الخارجية عليها • فقد برر النبى تقديمها بأن طلب التعويض انما كان يقصد به أن يشعر المصريون عن اقتناع بالنتائج الاجرامية لسياسة حكومتهم • وأن طلب زيادة مساحة الأطيان المنزرعة قطنا انما قصد به أن يدرك المصريون مدى السلطة التى تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان • وقال انه لم يقصد اطلاقا « برى منطقة غير محدودة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية • ولكن التساهل فى

هذه النقطة يجب أن يكون مع وزارة مصرية أخرى أكثر صداقة . أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد أوضح ألنبى أنه رأى ضمه الى مطالب الانذار كأحسن وسيلة لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، وليتفادى تقديم مثل هذا المطلب الى الحكومة الصديقة التى سوف تخلف حكومة زغلول باشا (١١) .

هكذا برر اللورد ألنبى تقديم طلباته التى لم توافق عليها حكومته. وهى الطلبات التى تعرضت للنقد من الانجليز أنفسهم الذين اعتبروها سعيا للانتقام ، وانتهازا للفرصة للكسب . وقد أدرك هؤلاء أنه لا توجد صلة محتملة بين الجريمة التى وقعت وبين مسألتى الرى فى السودان وتعويض الموظفين الأجانب . كما اعتبروا المطالبة بثمن الدم عملا غير كريم (١٢) .

ومن موقف الحكومة البريطانية وموقف اللورد ألنبى نستطيع أن نبرز بواعث وأهداف كل منهما . فواضح جدا أن الحكومة البريطانية كانت تهدف الى أغراض ثلاثة : الأول ، وهو الأول أيضا فى الأهمية الاستئثار بجميع السلطات فى السودان ، وازالة آخر مظهر من مظاهر الشركة العملية التى كانت قد تضاءلت بعد كل الاعتداءات السابقة المتكررة على حقوق السيادة المصرية فى السودان . ثانيا ، احراج القوى الوطنية احراجا شديدا لاجلائها عن الحكم فى أسوأ ظروف تصورها : ظروف التناقض الذى أوقعت نفسها فيه ، حيث انقلبت مسئولة عن حفظ حياة الانجليز وقمع أنواع المقاومة الشعبية ، بحكم وجودها فى الحكم . ثالثا ، تشديد القبضة الانجليزية على مصر ، وهى التى تراخت الى حد كبير فى عهد الحكومة الدستورية بتضاؤل نفوذ المندوب السامى والموظفين الانجليز . ولهذا فقد وافقت الحكومة الانجليزية على اخلاء السودان من المصريين ، كما وافقت على المطلب الخاص بالمستشارين المالى والقضائى ، بينما اعتبرت من جهة أخرى التعويض أمرا غير ذى بال ، وحذفت المطلب الخاص بتعويض الموظفين الأجانب . أما المطلب الخاص برى منطقة غير محدودة فى السودان فله شأن آخر ، وهو فى الحقيقة أنموذج يبين الفرق بين غرض الحكومة البريطانية وغرض اللورد ألنبى . ذلك أن زيادة رى أرض الجزيرة كان قد اتفق عليه فى اجتماع أغسطس الثلاثى فى لندن ، لمواجهة النفقات التى سوف تترتب على تأليف قوة عسكرية سودانية بحتة . ولكن لما كانت لا توجد صلة ظاهرة بين جريمة مقتل السردار وهذا الطلب ، فنلاحظ أن الحكومة الانجليزية عدلت صيغته التى قدمها اللورد ألنبى بحيث لا تبدو فى صورة عقاب ، لأن اطلاق زيادة

أراضى الرى الى قدر غير محــدود ، يلقى فى روع المصريين أنهــم سوف يحرمون من مياه الرى اللازمة لزراعتهم ، ولهذا عدلت الحكومة البريطانية هذا المطلب بأن نصت على ألا تسبب الزيادة الجديدة أضرارا لمصر وأن يكون هذا بواسطة لجنة فنية ٠٠ الخ ٠

هذه كانت أهداف الحكومة البريطانية ، وهى أهداف لا تسيرهــا العاطفة والغضب ، كتلك التى كانت تسير إللورد ألنبى ، فقد كان هذا يهدف الى الارهاب والانتقام ، وقد تمثل هذا فى استعراضه العسكرى عندما قام بتقديم انذاره ، كما تمثل فى الضريبة الباهظة التى بلغت نصف مليون جنيه ، وتمثل أيضا فى مطلب تعويض الموظفين الأجــانب لتحميل الخزانة المصرية أثقالا أخرى ، وتمثل فى الصيغة التى صــاغ بها مطلب زيادة الأراضى المنزرعة قطنا لتهــديد المصريين فى أقــواتهم وتخويفهم بالجوع والعطش ، وســـوف يتمثل فى المطالب الأخرى التى سيتقدم بها ، ومنها احتلال جمارك الاسكندرية ، ولكن أعظم ماتمثلت رغبته فى التشفى بمصر ، عندما تحمل مسئولية تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة وهو يعلم أن حكومته لا تقره عليها كلية ٠ ولم تغفر له حكومته هذا التصرف بعد ذلك ، فأخذ بجريرته وأخرج من منصبه ٠

سعد زغلول والانذار البريطانى

فى اليوم الذى تسلم فيه سعد زغلول الانذار البريطانى ، تباحث فى شأنه مع أعضاء وزارته ، ثم مع الملك فؤاد ، الذى لم يبد رأيا ، وطلب الى الوزارة أن تدبر الأمر وتعمل ما تشاء ٠ وقد قر رأى الوزارة على ألا تقبل من المطالب الا ماكان له علاقة بالجريمة ٠ ثم عرض الأمر على مجلس النواب فى نفس الليلة فى جلسة سرية ، فقرر تعويض الوزارة فى قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع من الانذار ، وترك الأمر لها لترد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها (١٣) ٠ وفى اليوم التالى ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى ، وقدم رد حكومته على هذا الانذار ٠

والرد المصرى وثيقة سياسية هامة قصدت بها الوزارة ـ كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب ـ « أن تثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشــدة ، وكيف تلين لظروف وتشتد لظروف أخرى » : فقد رفضت فيه أولا اعتبار الحكومة المصرية مسئولة

بوجه من الوجوه عن تلك الجريمة ، أو اعتبار الجريمة « نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة على تثبيطها ، بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها » ، « لأن هذه الحكومة » ــ كما جاء في المذكرة ــ « كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف » • ثم قسمت الوزارة المطالب بعد ذلك الى قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا يتعلق بها • فقبلت القسم الاول ، ويختص بالاعتذار والتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ومنع المظاهرات « التى من شأنها الاخلال بالنظام العام » ، وذلك « لاتبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ ، وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية » •

أما القسم الثانى من المطالب الذى لا تعلق له بالجريمة فقد رفضته الوزارة رفضا دعمته بالأسباب • فلاحظت أن « ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط » • وأما فيما يتعلق بمسألة ادخال تعديل على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة ، فقد لاحظت الوزارة أنها « على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » • وأخيرا فيما يتعلق بحالة الموظفين الأجانب فى مصر ، ردت الوزارة بأنها « خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان » وقالت « وعلى أى حال فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة • وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا ، بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن » (١٤) •

على أن هذا الرد لم يلبث أن أثار اعتراضا عليه فى البرلمان المصرى، كما رفضه الجانب البريطانى رفضا بليغا • ففيما يختص بالبرلمان المصرى ، لاحظت المعارضة أنه تضمن قبول المطلب الثالث الخاص بقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، مع أن تفويض المجلس اقتصر على قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع فقط • وقد قال فى ذلك النائب

عبد الحميد سعيد : « لقد أولينا تقتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها . فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل فى شئوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة » . ولكن سعد زغلول فسر قبوله هذا المطلب فى جلسة ٢٤ نوفمبر بقوله : « ان الحكومة جعلت الأمر فيه معقولا مقبولا هنأنا عليه كل عاقل ، لأننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ماكان ضد النظام العام . وما من أحد فى العالم يخالفنا فى هذا الرأى مطلقا ، لا أنتم ولا غيركم » . أما عن اعتدال الرد ، فقد برره سعد بقوله : « لقد رأينا أن نظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لنكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل فعلا » (١٥) .

أما ما يختص بالجانب البريطانى فقد كان رد فعل المذكرة المصرية فيه خطيرا . فلم يكن الأمر من وجهة نظر الانجليز أمر خلاف يرجى حله باتفاق الطرفين ، وانما كانت جثة السردار فى حد ذاتها ــ كما لاحظ المارشل ويفل ــ حلا هيأته الأقدار للموقف الذى لا يحتمل الذى صارت اليه العلاقات الانجليزية المصرية بعد أن وصلت الى حد الأزمة (١٦) . ومن ثم فان خطة الاعتدال التى اتبعها سعد زغلول ، والتى عرضته لنقد المعارضة فى البرلمان ، لم تجد فى ايقاف السياسة البريطانية عن اهتضام حقوق مصر فى السودان ، أو تكبح من شهوة اللورد ألنبى فى الانتقام. ففى مساء اليوم الذى تسلم فيه ألنبى الرد المصرى سارع بارسال جوابه الى الحكومة المصرية ، ويتضمن أنه أمر حكومة السودان بالآتى : أولا ــ أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك . ثانيا ــ أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة الى « مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة » . ثم فى نهاية الرد ذكر اللورد ألنبى أنه سيخبر سعد باشا فى الوقت المناسب بالأعمال التى ستتخذها حكومته نظرا لرفض المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، كما يسجل قبول دفع مبلغ النصف مليون جنيه ، ويطلب اليه أن يدفع قبل ظهر اليوم التالى (١٧) .

وفى نفس الوقت الذى أرسل فيه اللورد ألنبى رده على الرد المصرى ، كان يطرح أمام حكومته مقترحاته بشأن الاجراءات التى توعد سعد باشا بها . ويكفى لوصف هذه المقترحات أنها لقيت نقدا قاسيا من اللورد لويد بالرغم من تطرفه الاستعمارى . فقد اقترح اللورد ألنبى احتلال الجمارك والقيام بعرض بحرى وعسكرى مصحوب بقطع العلاقات

الدبلوماسية • كما اقترح أخذ رهائن من المصريين لاعدامهم فى حالة ما اذا استمرت الاغتيالات • ويقول اللورد لويد معلقا : انه من العسير لحد ما فهم المقترحين الاخيرين • فقطع العلاقات الدبلوماسية لا يكون فعالا الا اذا كنا على استعداد لأن نتبع ذلك باعلان الحرب ، وهو أمر لا يمكن التفكير فيه طبعا • كذلك اذا كنا لا نستطيع أن نمنع قتل الأوربيين الأبرياء الا بقتل المصريين الأبرياء فاننا نكون بذلك قد بلغنا قمة الحماقة والعجز (١٨) •

وفى اليوم التالى ٢٤ نوفمبر ، كان الموقف قد بلغ أقصى توتره ، فقد احتجت الحكومة المصرية « احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات • وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها » وأعلنت أنها تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات التى تضمنتها مذكرتها المؤرخة ٢٣ منه» ، ثم أرفقت بالاحتجاج تحويلا على البنك الاهلى لمبلغ نصف مليون جنيه • وقد رد اللورد ألنبى على ذلك بتسلم المبلغ أولا ، ثم باصدار الأوامر للقوات العسكرية البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية دون أن ينتظر أيضا موافقة حكومته ، وأخبر سعد زغلول بأن هذا الاجراء « اول تدبير يتخذ » • وبهذا أصبح بقاء سعد باشا فى الحكم أمرا مستحيلا بعد أن انكشف عجز الحكومة المصرية الى هذا الحد ، فألح على الملك فى قبول استقالته ، وكان قد قدمها شفهية فى يوم ٢٢ ثم كتابة فى يوم ٢٣ ، وقد قبلها الملك فؤاد فعلا فى ٢٤ منه (١٩) •

مسألة عرض النزاع المصرى الانجليزى على عصبة الأمم :

استقالت وزارة سعد زغلول باشا بعد أن احتجت على عسف الحكومة البريطانية ، وبعد أن تمسكت بموقفها من المطالب الخاصة بالسودان وبحالة الموظفين الاجانب وبحماية المصالح الاجنبية • وفى مساء اليوم الذى قبلت فيه استقالة الوزارة ، اجتمع مجلسا البرلمان وقررا ابلاغ احتجاجهما الى برلمانات العالم وعصبة الامم على الاجراءات الانجليزية ، « لما فيها من الاعتداء على استقلال مصر ، والتدخل فى شئونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ» • كما أعلن مجلس النواب أنه « يرفع الامر الى مجلس عصبة الامم طالبا اليه

التدخل فى الامر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية » (٢٠) •

وقد أرسلت صيغةهذا الاحتجاج وطلب التدخل، الى السكرتيرالعام لعصبة الامم ، الذى حوله لرئيس مجلس العصبة • ولكن نظرا لانه لـم يصدر عن الحكومة المصرية فانه لم يبلغ لاعضاء الدول • ولما كانت وزارة زيور باشا قد امتنعت عن اتخاذ أى خطوة للسير بالموضوع ،كمالم تحاول أية دولة من دول العصبة اتخاذ أى اجراء بشأن النزاع الانجليزى المصرى طبقا للمادة ١١ من عهد الجمعية ، فقد توقف الموضوع عند هذا الحد •

وفى اليوم الثالث من ديسمبر طلبت الحكومة البريطـــانية من السكرتير العام للعصبة أن يوزع على جميع الدول التى وقعت بروتوكول جنيف مذكرتها المؤرخة ١٩ التى تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢١) • وتذكر « اليانوربيرنز » عن صاحب كتاب « دمار مصر » أن هذه المذكرة مع الانذار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر كانا من بين الخطط التى اتفق عليها المستر مكدونالد فى اجتماع أغسطس الثلاثى الســالف الذكر (٢٢) •

وفى نفس اليومالذى طلبتفيه الحكومة البريطانية توزيع مذكرتهاعلى الاعضاء (٣ ديسمبر) أعلن وزير الخارجية رأى حكومته وسياستها فيما يتعلق بوضع العصبة من الأزمة المصرية الانجليزية ، فقال : « أعتقد أنه من الواضح تماما أن ما حدث فى مصر لا يدخل فى نطاق نصوص الميثاق الخاصة بتدخل العصبة • ولكن واجب الاحترام للعصبة واعتبارها ، قد دفع زملائى الى تفويضى فى حضور مجلس العصبة ، لأقدم بالنيابة عنهم للمجلس أية معلومات عما حدث ، وتوضيح أسباب الســـــياسة التى اتبعتها حكومة جلالته اذا كان مما يهم أعضاء المجلس الوقــوف على ذلك (٢٣) •

ويذكر أحمد شفيق أن بعض الدول الكبرى كفرنسا وايطاليا قد أظهرت عطفا على مصر فى البداية ، وراحت صحفها تكتب المقالات الضافية التى تدافع فيها عن حقوق مصر وتحبــذ تحكيم عصبة الامم فى الخلاف • ولكن هذا العطف لم يلبث أن انقلب الىبرود بعد أن تحادث السير أوستن تشمبرلن مع الساسة الفرنسيين والايطاليين (٢٤) •

وعلى كل حال فان الرأى العام المصرى نفسه كان يتوجس خيفة من نتيجة التحــكيم ، لأنه ربمــا جاء مخالفا لأمانى المصريين ومؤيدا لمطالب

الانجليز • كما خشى اذا تدخلت العصبه في مناقشة الموقف السياسى فى السودان ، أن تلعب انجلترا دورها ، فتطلب انتدابهـا على السودان ، وتقر لها العصبة بذلك (٢٥) • وبهذا انتهت قصـة عرض النزاع المصرى الانجليزى على عصبة الامم ، وهى تظهر بوجه عام قلة ثقة الشعب المصرى فى ذلك الحين فى الضمير العالمى • وقد يعود هذا الى الصدمة التى تلقاها الشعب المصرى باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، ثم خذلان مؤتمر لوزان لمصر ، كما يعود الى تفهم الشعب المصرى لطبيعة الظروف العالمية القائمة فى ذلك الوقت ، وهي ظروف كانت تسـيطر فيهـا القوى الرأسـمالية الاستعمارية • ولم يكن الا بعـد الحرب العالمية الثـانية ، وظهور القوى الاشتراكيـة على المسرح الدولى ، وقيامهـا بدورها التـاريخي في نصرة الحركات الوطنية بشكل فعال ، عندما أخذت نظرة الشعب المصرى تتغير ويتجه الى القوى العالمية يلتمس منها المساعدة والتأييد •

٢ ـ اجلاء القوات المصرية عن السودان

المقاومة المصرية السودانية فى السودان

نجحت السياسة البريطانية ، بحسن استغلالها جثة السردار لى ستاك ، فى اجلاء القوى الوطنية عن الحكم • وأخذت بعد ذلك فى تنفيذ مؤامرتها لطرد المصريين من السودان والاستحواذ على كل السلطات فيه• وهنا يلزم التنبيه الى أن ما كانت ترمى اليه السياسة البريطانية لم يكن فض الحكم الثنائى من الناحية القانونية ، وانما فضه من الناحية الفعلية تماما ، وازالة آخر مظاهر الشركة المصرية الانجليزية •

ومن المناسب أن نبدأ بالتعرض لصدى مصرع السردار والنتائج التى ترتبت عليه فى نفس الشعب السودانى• والشعب السودانى كان فيما يبدو مخدوعا فى حقيقة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد اشرنا الى ذلك ، وقد استهوت عقول أفراده الجرأة التى تميزت بها أعمال حكومة سعد باشا والبرلمان المصرى فى خلال الفترة الحافلة بالأحداث التى عاشتها الوزارة • ولهذا فعندما وصل نبأ مصرع السردار مصحوبا بنبأ الانذار البريطانى • توقع السودانيون ـ كما يقول الاستاذ أحمد خير ـ نضالا عنيفا بين دولتين مستقلتين ، أو على الأقل ثورة جارفة فى مصر احتجاجا على الانذار البريطانى • ولكنهم صعقوا باستقالة وزارة اجتمعت لها فى تقديرهم جميع عناصر القوة ، كما نبتت بينهم مفاجأة أشد وأقسى عندما شاهدوا الفرق المصرية تتأهب لمغادرة السودان ورأوا وحدات الاحتلال الانجليزية تقوم بمحاصرة المعسكرات المصرية امعانا فى التدليل على أن الجيش يبارح البلاد تحت الضغط العسكرى • ولم يكن من شك عندهم فى أن الطريق الذى ستختاره الوحدات المصرية هو طريق المقاومة مهما كانت العواقب (٢٦) •

والظروف التى أحاطت بانسحاب الوحدات المصرية من السودان ظروف جد تعسة ، تضافرت فيها الخديعة والغدر من جانب القيادة

الانجليزية في السودان ، مع الاستسلام والتخاذل من جانب حكومة زيور باشا • وكان لهذا أثره في النكسة التي أصابت الحركة السودانية المؤيدة للقضية المصرية ، لا لتنتعش سريعا ، كما حدث للحركة الوطنية في مصر ـ فما كان لها حيويتها ولا عراقتها ـ وانما لتستغرق في سبات طويل • وعندما وصلت أوامر اللورد ألنبي الى حكومة السودان بطرد الوحدات المصرية ، لم يكن التنفيذ مهمة صعبة ، كما هو الحال في ظروف جيشين متحاربين ، وانما كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب في وحدات واحدة تحت علم واحد •

ويروى لنا الاميرالاى أحمد رفعت الخطة التي اتبعها الانجليز في اخلاء السودان من القوات المصرية، فيذكر أنهم تكتموا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامي حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين ـ وكان من حق القائد الانجليزى أن يأخذ مفتاح « الجبخانة » في أي وقت ولأى غرض ـ حتى اذا ماطمأنوا الى ذلك ، كشفوا أمرهم وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية في كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزى والسودانى أمام السودانيين لتحقيرهم • وفي ذلك يقول أحمد رفعت بك : « يعاشرنا هؤلاء الضباط الانجليز عدة من السنين ، ويفاجئونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة ؟ ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء وبالاخلاص • هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا بينما هم يرشدون الجيش الانجليزى ليسوقنا غدرا كالاغنام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا في حرب وأخذونا أسرى • ياللخيانة ! أما كان من الشرف أن ينذرونا بالحرب، خيرا لهم من هذا الغدر الشائن ؟ (٢٧) » •

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية في السودان الى مصر ، بعد أن استولى الانجليز بطريق الحيلة والخديعة على ذخيرتها • ولقد كان خليقا أن يتم ترحيل هذه الوحدات بصورة مشرفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح للقوة المصرية التي كانت في الخرطوم بحرى من فرصة • وكانت هذه القوة مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية ، والأورطة الثالثة مشاة • فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانة » حالما أحسوا بالخديعة الانجليزية (٢٨) ، وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين •

فبالنسبة للانجليز ، فقد اضطروا الى تعديل موقفهم واتباع طريق الملاينة منعا لاشتباك «قد يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات، ولو أن هذه الوحدات كانت لاتنوى الاشتباك فى مثل هذه الاوقات مع قلة الذخيرة » • وقد اشترط الضباط المصريون للسفر الى مصر الشروط الآتية : أولا ـ وصول مندوب مصرى من قبل الملك ليحمل لهم أمر السفر• ثانيا ـ السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى • ثالثا ـ يكون السفر من طريق حلفا ، وليس من طريق بور سودان •

وقد قبل هدلستون باشا ، نائب السردار ، تلك الشروط (٢٩) • وبناء على ذلك أرسل الأميرالاى أحمد رفعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد ـ نظرا لما أشيع عن عدم وجود حكومة فى مصر ـ يذكر فيه أن الجنود مصممون على عدم ترك السودان دون أمر يرسل مع مندوب مصرى • وهذا التلغراف الذى أرسله الاميرالاى أحمد رفعت وثيقة هامة لأنه يبين مركز القوات المصرية فى السودان بالمقارنة بينها وبين القوات الانجليزية وقت اخلاء السودان • فهو ينص على ما يلى :

« صدر لنا أمر قهرى فجائى من نائب حاكم عام السودان بواسطة نائب السردار بترك السودان حالا• حوصرنا بالجيوش الانجليزية من جميع الجهات ، ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لأى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها « جبهخانة » لا تحصى ، ومخازن الجبهخانة المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان • والضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالتكم يرسل لهم مع مندوب مصرى ، أو يموتون دفاعا عن آخرهم فى قشلاقاتهم » (٣٠) •

وفى نفس اليوم انعقد مجلس حربى بقشلاق الأورطة الثالثة البيادة بالخرطوم بحرى ، وقرر ضباطه الثبات الى النهاية « حتى نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكنا » • كما قرر توحيد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى قيادة القائمقام أحمد بك رفعت ، « حيث أن اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان ، تخلى عنا فى هذا الوقت العصيب » (٣١) •

أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية فى اليوم الاول ، وانضمام الاورطة الثالثة اليهم فى اليوم الثانى ، حتى انتابت العاصمة المثلثة : أم درمان والخرطوم والخرطوم بحرى هزة من

الفرح وسارع الأهالى الى اظهار تأييدهم وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة . « فقد سئموا » - كما يقول الاميرالاى أحمد رفعت - ظلم الانجليز الغادر والضرائب الباهظة والذل الذى اعتراهم وأنزله الانجليز عليهم » ، ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجيـــة والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع . (٣٢) .

ولعل تحت هذا الشعور أن قامت الجنود السودانية بحركتهـــا الجريئة التى أدت الى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى . ففى أصيل يوم الجميس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة الحادية عشرة السودانية - وكانتا قد نقلتا من هذه الأورطة من أم درمان الى الخرطوم لتحـلا فيهـا محـل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما وافية - تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين الى الخرطوم بحرى لتنضما الى الوحدات المصرية وتتضامنا معها . ولما بلغ هذا النبأ هدلستون باشـا ، نائب السردار ، حشـد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطـوم بالخرطـوم بحرى ، وأنذرهمـا بالرجوع الى ثكناتهما ، ولـكنهما صممتا على الرفض . فأمر باطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل وأطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة . فلما كان اليوم التالى ، كانت الفصيلتان السودانيتان قد اتخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاومتهما . فأطلق الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببســالة حتى فنى معظمهم وأسر الباقون وحوكموا عسكريا (٣٣) .

وتعزو المصادر الانجليزية هذه الحركة من جانب الفصـــــيلتين السودانيتين الى تحريض المصريين . فيذكر « توينبى » أن هذه الجنـود السودانية قد عملت بتحريض من الضباط المصريين وتحت الاعتقاد بأنهم سيتلقون تأييد وحدات المدفعية المصرية . كما يذهـــب « لويد » الى أن السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على أدلة لا تنقض بأن حركة التمرد هذه كان يدبرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحـــــدات المصرية الاوامر بالسفر (٣٤) . وتحت تأثير هذه المزاعم يتساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتهــا للقـــوات السودانية (٣٥) ؟ .

ولاماطة اللثام عن هذه المسألة نذكر أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين هو الدليل القطعي على أن حركة التمرد هذه لم تكن بتحريض الضباط المصريين ، والا عد عمل هؤلاء الضباط عبثا لامعنى له · وحقيقة المسألة ، من واقع رواية الاميرالاى أحمد رفعت قائد القوة المصرية المقاومة ، والتى كانت فى ذلك الحين محاصرة فى الخرطوم بحرى، أن هذه القوة كانت تعتقد ، حسب الاشاعات التى أطلقت فى ذلك الحين، أن الأورطة السودانية تريد مهاجمة السجن لاستخلاص أقاربهم منه ـ وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التى حصلت بالسودان ـ ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية فى أذهان المصريين الصورة التى كانت لها · ثانيا ـ أن حركة المقاومة التى قامت بها الوحدات المصرية بقيادة الاميرالاى أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء فى السودان ، كما توهم السودانيون ، لأن الذخيرة التى كانت فى يدها ـ كما جاء فى خطاب الأميرال أحمد رفعت الى الملك فؤاد السالف الذكر ـ لم تكن تسمح بمجرد التفكير فى ذلك · ولكن الأهداف الحقيقية لهذه الحركة كانت أن تسافر القوة المصرية بأمر الحكومة ، وأن يكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات والذخائر ، وبالشرف العسكرى · وبالاختصار فان الحركة كانت ترمى الى المحافظة على شرف الجيش المصرى « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ، لابسا لباس الذل والهوان » (٣٦) · ثالثا ـ كان العسكريون الانجليز فى السودان تحت وهم أن الطوبجية والأورطة الثالثة مشاة ينوون الاشتباك مع الجنود الانجليز عند سنوح الفرصة ، وأن حركة الجنود السودانية هى الفرصة التى سينتهزها المصريون للاشتباك · ولهذا فلما تبينوا خطأ اعتقادهم لم يتمالك هدلستون باشا أن شكر الأميرال أحمد رفعت بما ترجمته: « أنا مدين لك، ولا أقدر أن أعبر عن امتنانى »· كما أجاب رغبة أحمد رفعت بك فى ألا يصحب أحد من الضباط الانجليز القطار الذى يقل الجنود المصريين (٣٧) ·

ومن الغريب ، مع وجود هذه الأدلة ، أن تطالب السلطات البريطانية فى السودان الحكومة البريطانية **بالغاء الحكم الثنائى ، واعلان الوصاية البريطانية رسميا على السودان،** كاجراء ضرورى لاعادة الأمن العام بطريقة دائمه · وأكثر من هذا غرابة أن تعلن هذه السلطات امتلاكها لدليل لا يقبل الجدل على أن المصريين هم الذين رسموا حركة تمرد الجنود السودانية بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية، وأن التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصريةالأوامر بمغادرة السودان· ثم قيام هذهالسلطات بناءعلى هذا بالضغط على الحكومة الانجليزية لاتخاذ تلك الخطوة التى أشارت بها ،

وهي الخطوة التي كانت ترى أنه لا توجد صعوبة في تدبيرها من النـــاحية القانونية والأدبية ٠

على أن المندوب الســـامي ووزير الخارجية البريطانية رفضـــا هذه الخطوة ٠ فمن ناحية المندوب السامي فانه أبدى عدم رغبته في تعقيد الأمور في وجه الوزارة الزيورية ٠ وأما السير أوستن تشمبرلن فقد أعلن خشيته مما قد تستطيع هذه الخطوة أن تسببه من تأثير على الرأى العام الأجنبى ٠ ولكن السلطات الانجليزية في السودان عادت تلح في تنفيذ خططها ، فقد أرســل نائب الحاكم العـــام بالاتفاق الكامل مع نائب السردار برقية الى القاهرة في يوم ٦ ديسمبر لتحويلها الى لندن ، ذكرا فيها أن « أسس الحكم الثنائى قد أثبتت أنها غير جديرة بالثقة على الاطلاق ٠ وأنه من غير الممكن بناء جيش على ولاء مزدوج ، ومن المســـتحيل أن نضمن أننا لن نتعرض لتمرد آخر ٠ واذا كان في امكاننا أن نعالج مثل هــذا التمرد ، اذا حدث ، بواسطة القوات التى تحت أيدينـــا ، الا أن كل حياة تضيع من الجانبين في اخمـــاده سوف يكون سببها أننـــا لم نتخذ ما كان يجب علينـــا أن نتخذه ، غداة مقتـــل السردار ، وهو الغـــاء السلطة المصرية ٠ وهذا رأى كل الموجودين هنا ٠ وان فرصة حدوث أى تمرد سوف تقل بدرجة كبيرة اذا نكس العلم المصرى » ٠ على أن وزير الخارجية البريطانية عاد الى الرفض بناء على نفس ما أشارت اليه هذه البرقية من أن الخطوة كان يجب اتخاذها عقب مقتل السردار ، وأنه قد فات أوان ذلك ٠ وذكر وزير الخارجية أن هذه الخطوة اذا اتخذت في ذلك الوقت ، فسيكون من الصعب تبريرها ، وخصوصا بعدما أثاره المطلب الخاص بتوسيع مساحة رى الجزيرة من نقد وتأثير سيء في مصر وفي الرأى العام الأجنبى ، بالرغم من تعديله ٠ بل ان هذا التعديل سوف يفقد كل تأثير حسن له اذا مانحن، في نفس الوقت ، قدمنا طلبات أشد بخصوص الحكم الثنائى ٠ لهذا فان السياسة التى يجب أن تتبع من الآن فصاعدا هى الاحتفاظ بالحـكم الثنائى (٣٨) ٠

وقد انتهى الأمر في يوم ١٥ ديسمبر عنـــدما أعلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم سياسة حكومته تجاه السودان كما حددتها الأزمة التى عجل بها مقتل السردار ٠ فقال انه ليس في رغبة الحـكومة البريطانية انهاء الحكم الثنائى ، وان هذا الحكم سوف يبقى ويستمر وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتتخلص له ، اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة ٠ « على أننا بعد تجربتنا الماضية يجب أن نستولى على

السلطات اللازمة التى لا نستطيع بدونها أن نقوم بواجباتنا » • ثم رد على الاقتراح القائل بأن تطلب بريطانيا من عصبة الأمم انتدابها على السودان بالرفض ، « لأنه فى اللحظة التى نطلب فيها انتدابا على السودان ، سوف تكون نهاية الحكم الثنائى » (٣٩) •

ومن هذا يمكن تحديد السياسة البريطانية بخصوص السودان بعد مقتل السردار وطرد الوحدات المصرية منه على الوجه الآتى : أولا — الاستيلاء على كل السلطات فى السودان مع الاحتفاظ بوضعه الشرعى الى حين الدخول فى المفاوضات التى أشار اليها تصريح ٢٨ فبراير • ثانيا — ان هذا الاحتفاظ بالحكم الثنائى من الوجهة الشرعية يعتمد على التعاون المخلص من الجانب المصرى • أما مدى هذا التعاون الذى أشار اليه وزير الخارجية البريطانية ، فسنرى فى الصفحات التالية أنه كان يقصد به الاستسلام التام من جانب حكومة زيور باشا •

معالجة زيور باشا للانذار البريطانى بخصوص السودان

تنقسم المطالب التى تضمنها الانذار البريطانى الى قسمين : قسم خاص بالسودان ، وقسم خاص بمصر • أما مطالب السودان فتتكون من الأمور الآتية : أولا — خروج الوحدات المصرية من السودان • ثانيا — انشاء قوة دفاع سودانية • ثالثا — زيادة مساحة أراضى الرى الى قدر غير محدود • وبالنسبة للأمر الأول ، قررت وزارة زيور باشا ، بالاتفاق مع القصر ، النزول على حكم الانذار البريطانى ، واصدار الأمر الى الجيش المصرى بالعودة من السودان دون مقاومة • وقد عهد الى وزير الحربية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الأمر • وقد حمل هذه الرسالة اليهم البكباشى أمين هيمن الذى سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر • وكانت وجهة نظر وزارة زيور باشا فى الاذعان لهذا الانذار — كما جاء فى رسالة الاستسلام — أن مقاومة الجيش المصرى « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى • وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجا صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٤٠) •

ومن الصعب فى الحقيقة الحكم على هذا الموقف الذى اتخذته وزارة زيور باشا • فقبل أن يصدر هذا الأمر كانت السلطات البريطانية فى

السودان قد تمكنت بطريق الخديعة ، على النحو الذى مر بنا ، من الاستيلاء على ذخيرة القوات المصرية ، وكانت ذخيرة قوة الخرطوم بحرى عبارة عن « عشرين طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع » • ومن ثم فان منطق الحكومة الزيورية فى التسليم أصوب عندى من رأى البعض بأنه « كان لزاما أن تموت بضع مئات الضباط والجنود المصريين الذين كانوا بالسودان عند مقتل السردار ، قبل أن يصل اليهم الأمر الملكى الكريم ، ولا يتركوا السودان لقمة سائغة للانجليز » (٤١) •

ذلك أن أرض السودان كانت فى ذلك الحين قد ارتوت من دماء المصريين حتى لم تعد فى حاجة لمزيد • ويكفى أن عدد الضحايا من وقت قيام الثورة المهدية حتى مقتل التعايشى ــ أى من ١٢ أغسطس ١٨٨١ الى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ، قد بلغ مايقرب من ثمانين ألفا من العسكريين ، أما عدد المدنيين المصريين الذين قتلوا فى مدن السودان فقد فاق كل حصر • والاستشهادات على ذلك كثيرة ، فقد كان فى مدينة الطيارة ، أكبر مراكز تجارة الصمغ وريش النعام وسواهما من محصولات السودان (كردفان) ، زهاء العشرة آلاف تاجر وعامل جلهم من المصريين ، فذبحوا على بكرة أبيهم • وكان فى مدينة الأبيض ، حاضرة كردفان ، عدد يربو على الخمسين ألفا أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة ، لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار ، وسبيت جميع الفتيات فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن • وفى مديرية بربر ذبح كافة المصريين الذين كانوا يقيمون بها • وقد ذبح الثوار جميع التجار المصريين فى كل أنحاء السودان مع وكلائهم وعمالهم ، وذلك لسلب بضائعهم • وفى الخرطوم قتل من سكانها فى يوم سقوطها ٢٤٫٠٠٠ شخصا ، وسبيت ٣٥٫٠٠٠ فتاة وسيدة من كرائم وعقائل المصريين • وكان سكان حامية كسلا بعائلاتهم وأولادهم قبيل حصارها يزيدون على الخمسين ألفا أكثرهم من المصريين ، فكانت البقية الباقية من الجميع يوم سقوطها ٤٨٠٠ شخصا • وكانت مدينة سنار أحفل مدن السودان بالمصريين بعد الخرطوم فبلغ عددهم يوم سقوطها ثلاثة آلاف لاغير • وقد قدر الباحث المطلع (محزون) فى كتابه « ضحايا مصر فى السودان » الذى رفعه الى الأمير عمر طوسون ، عدد الضحايا المصريين فى الفترة التى سلف ذكرها بربع مليون ، وذلك استنادا لأوثق المصادر والاحصائيات والمستندات التاريخية • وهذا العدد لا يشمل من قتل من الجيش المصرى فى المدة من أول سنة ١٩٠٠ الى آخر سنة ١٩٢٤ فى الفتن والقلاقل الداخلية التى أربت على المائة والعشرين ، كان بعضها حروبا

طاحنــة لا حركات صغيرة (٤٢) • على ذلك فان قرار زيور باشــا بعودة الجيش المصرى من السودان دون مقـــاومة ، كان قرارا صائبا فى تلك الظروف التى نوهنا عنها •

ثانيا ــ فيما يختص بانشاء قوة الدفاع السودانية • فقد أصدر حاكم عام السودان فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ منشورا بانشاء قوة الدفاع السودانية ، وجاء فى ديباجته مايلى : « ان انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان » ، وان القوة الجديدة « تتبع وتخضع للحاكم العام للسودان ، وانه الذى يعين ويعزل جميع الضباط وتصدر جميع العرائض (براءات الضباط) بأسمه ، وانه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه جديرا بذلك من الضباط السودانيين فى الجيش المصرى ، على أن تتحمل حكومة السودان كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى » • وقد أبلغ المندوب السامى هذا المنشور الى الحكومة المصرية فى ٢٥ يناير ، فرد عليه رئيس الوزراء بخطاب فى نفس اليوم ذكر فيه أنه لا يسعه الا أن يقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وأن يؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية • كل هــذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهـــائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف مابين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » (٤٣) •

على أن هذا الموقف الذى وقفته وزارة زيور باشا من مسألة قــوة الدفاع السودانية ، قد أتبعته بعمل آخر أرادت به فيما ذكرت ، صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان ، وهو تحميل الميزانية المصرية نفقات قوة الدفاع السودانية • فقد قـــررت ، بمناسبة اعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ ابقاء ميزانية وزارة الحربية كما كانت فى السنة السابقة ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا مايخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبـلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان • وكتبت الى المندوب السامى فى ١٢ مارس ــ وكان قد أخبرها فى ٢٦ يناير بأن نفقـــات قوة الدفاع السودانية ستتحملها ميزانية حكومة السودان ــ تخبره بأن مجلس الوزراء قد قرر

أن يضع تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها (٤٤) ٠

وهذا المبلغ الذى تبرعت به حكومة زيور باشا ليس الا امتدادا فى الواقع للسياسة الساذجة التي ظلت مصر تنتهجها حيال السودان منذ ابتداء الحكم الثنائي ـ سياسة أن يكون لمصر دائما الغرم ولانجلترا دائما الغنم ـ وهى التى استمرت طوال تاريخ الاحتلال الانجليزى حتى تخلصت ثورة ١٩٥٢ من كابوسها الثقيل المحزن ٠ فبينما كانت بريطانيا تنفرد بحكم السودان تحت ستار «حكومة السودان» الأوتوقراطية ، الانجليزية الطابع والادارة ، وتخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الانجليزية ، مثل شركة الجزيرة التى كانت تحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم ، وتقوم بدور المنتج الأول للقطن فى السودان ، فى ذلك الوقت كانت مصر تقوم بسد عجز ميزانية السودان وتقوم بمساعدته على تكوين مال احتياطى بتقديم معونات اليه بلغت من عام ١٨٩٨ الى عام ١٩١٢ مبلغا يربو على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد عن نصف ميزانية السودان فى هذه الخمسة عشر عاما ٠ كما أخذت تقدم للسودان القروض المتوالية التى لا تتضمن تحديد أجل للوفاء ، للقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان٠ وقد قدرت هذهالقروض من ١٩٠١ الى ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات (٤٥) ٠ واذا كان هذا كله قد قامت به مصر فى السودان قبل طرد الجيش المصرى ، فان تبرع زيور باشا بدفع مبلغ الثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا لنفقات قوة الدفاع السودانية التى أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال ، لم يكن هناك ما يبرره ، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ ـ كما مر بنا ـ وذكرت أنها لا تفكر فى انهاء الحكم الثنائى الى حين الاتفاق بشأنه فى المفاوضات المستقبلة ، ولهذا فان ادعاء صدقى باشا بأنه بعمله هذا قد « حفظ لمصر سودانها » (٤٦) ، قول باطل تماما ٠ وقد كان البرلمان الدستورى فى عام ١٩٣٠ يفكر دائما فى حذف هذا المبلغ من الميزانية ، وصرح النحاس باشا بذلك للمستر هندرسون (٤٧) ٠

ثالثا ـ بقيت المسألة الخاصة برى السودان ٠ وموقف حكومة زيور باشا بشأنها لم يكن صعبا ، ولم يكن لها فضل يذكر فى معالجته ٠ فقد أثار هذا المطلب عاصفة من النقد فى انجلترا ذاتها ، باعتباره لا يمت بصلة الى مقتل السردار ، وأنه نقض للعهد الذى قطعته انجلترا على نفسها

بمراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية ، ومن شأنه أن يثير نفور جمهور المزارعين المصريين من بريطانيا فضلا عن الزعماء الوطنيين ، وأن يثبت في مصر الاعتقاد بأنه لا ضمان لحقوق مصر في مياه النيل الا بانفراد مصر بالسيطرة السياسية على السودان • وهذه النقط اثارها المستر مكدونالد زعيم المعارضة في ٢٨ فبراير ١٩٢٥ في خطبته التي ألقاها في دائرته الانتخابية في « بورت تلبوت » (٤٨) •

ولقد رأينا أن الحكومة البريطانية نفسها قد رفضت هذا المقترح منذ البداية ، عندما قدمه اليها اللورد ألنبي ، وان اضطرت للموافقة عليه بعد تقديمه • على أنها تحت تأثير النقد الذي أشرنا اليه ، اضطرت أن تصرح للنواب البريطانيين بلسان وزير خارجيتها في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ بأنه لم يدر بخلدها اطلاقا أن تعمل على اخضاع المصريين بواسطة حرمانهم من المياه • وعندما صاح أحد النواب يسأل السير أوستن تشمبرلن : اذن لماذا استخدمتم تلك الصيغة ؟ أخفى وزير الخارجية البريطانية حقيقة ماجرى من تصرف اللورد ألنبي ، وعلل ذلك بالسرعة التي صيغ فيها هذا المطلب ، ذاكرا أن الانسان حينما يكون مضطرا الى العمل بسرعة ، لا يجد دائما أحسن العبارات لاستعمالها ، « وأعتقد أنه لو كان لدينا قليل من الوقت لكنا قد حددنا منذ البداية موقفنا بطريقة أكثر دقة » ثم قال : « على أننا نقول الآن انه اذا ماوجدت حكومة مصرية صديقة تكون من جانبها مخلصة للشروط التي يقوم عليها تعاوننا ، فاننا سوف ندعوها للاشتراك معنا في بحث مقادير المياه التي يمكن للسودان الحصول عليها بعد استيفاء حاجتها منها، وسوف نقترح أن يكون رئيس اللجنة محايدا»(٤٩)•

وقد انتهت المباحثات التي جرت بين زيور باشا والمندوب السامي بخطاب أرسله اللورد ألنبي الى زيور باشا في ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية أنها « لا تنوى الافتيات على ما لمصر من **الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل** ، وانها تعترف بهذه الحقوق ، وانها عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان ، لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى ، » ثم أبدت استعدادها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ماسبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا ، وهو هولندى ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير

١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ (٥٠) .

وبقبول وزارة زيور باشا تأليف هذه اللجنة ، تكون قد انتهت من معالجة آثار الانذار المتعلقة بالســـودان . ويلاحظ أنها لم تستطع أن تزحزح السياسة البريطانية قيد شعرة عما رسمته في السودان : فقد خرج الجيش المصرى من الأراضى السودانية ، وتألفت قوة دفاع السودان ، وشكلت اللجنة الفنية لبحث مياه الرى ، حسبما أرادت الحكومة البريطانية منذ بداية الأمر فى تعـديلها لمقترحات اللورد ألنبى . وسنرى فيما يلى معالجة وزارة زيور باشا للمطالب المتعلقة بمصر .

٣ ـ تشديد القبضة الانجليزية

على مصر

فى هذا القسم من المطالب الخاصة بمصر ، نجد الاستسلام المطلق من حكومة زيور باشا الى الحد الذى تحرزت الحكومة البريطانية نفسها من قبوله وموافقة اللورد ألنبى عليه عندما طلب منها موافقتها على انذاره· ولا يمكن تفسير هـــذا الاستسلام الا بأنه كان لشراء سكوت الحكومة البريطانية عما كان يعتزم فى ذلك الحين انزالة بالحياة الدستورية فى مصر ·

والمطالب التى كان يشملها الانذار البريطانى متعلقة بمصر كانت تحتوى ثلاثة أمور : الأول خاص بشروط خدمة الموظفين الأجانب وإحالتهم الى المعـــاش · والثانى خاص بمنصبى المستشارين المـــالى والقضائى وسلطاتهما · والثالث خاص بالادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية· وكل هذه الامور تندرج تحت نص « حماية مصالح الاجانب فى مصر » (وهى الحماية التى انتحلتها انجلترا لنفسها بدون تفويض من الدول ، لتشديد قبضتها على أمور مصر) وهى تدخل فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية من الانذار البريطانى · وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة ، لأنه لم يرد عليهـــا لا بالرفض ولا بالقبول فى جواب ســعد باشا المؤرخ ٢٣ نوفمبر ·

وقد بدأت مباحثات شـــبه رســمية بين زيور باشا ودار المندوب السامى بهذا الخصوص فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انهاء الاحتلال من جانب القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية ، وانتهت فى ٣٠ منه باتفاق اتخذ صورة مكاتبات رسمية بين الفريقين ، طلب فيهـــا زيور باشا من المندوب السامى أن يحيطه علما بالطلبات التى يصح للمندوب السامى أن تشير على حكومته بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة

المصرية • وقد رد عليه المندوب السامي بثمانية شروط كاملة، قبلها زيور باشا ومجلس وزرائه «بأكملها بدون قيد» ـ حسب نص عبارة زيور باشا في خطابه الرسمي الى المندوب السامي •

وبموجب هـذا الاستسـلام الزيوري ، وضع **قلم الموظفين الاجانب وموظفوه** تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المـالى رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبي • بينما كانت اللجنة الادارية السابقة تتكون من رئيس مصري وأغلبية مصرية• كذلك أعيد النظر في معاشات الأجانب (وكان قد صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذى قضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة قبلمدتهم مكافآت وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وقد رأينا البرلمان الوفدى يريد الغاء هذا القانون لما يكلفه للخزانة المصرية من أعباء باهظة) ، وقد قبل زيور باشا ادخال تعديلات على هذا القانون تتيح للموظفين الأجـانب مزيدا من الميزات المادية فـوق ما أثقل كاهل الخزانة المصرية من قبل • وفى نفس الوقت مد نطاق هذا القانون ليشمل فئات أخرى لم يكن يشملها : مثل موظفى البلدية الأجانب •

أما بشـأن المستشارين المـالى والقضـائى ، فقـد سلمت وزارة زيور باشا بسلطتيهمـا ، كما هى موضحة فى كتاب انجليزى آخر فى نفس اليوم جـاء فيه : « تأمل حكومة حضرة صـاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار روح المودة فى علاقاتها ، ذات الصبغة شبه السياسية مـع هذين المستشـارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على انه من المفهـوم ألا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدسـتورية • ومن البديهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سـبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيـة » • وفى الوقت نفسه سـلمت الوزارة الزيوريـة باستقلال (autonomic) المستشارين المالى والقضائى الذاتى ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح ، بمعنى استقلال ميزانيتهما عن الميزانية العامة ، وأن يكون لهما مطلق الحرية والتصرف فى شئون موظفى مكتبيهما • (وكانت ميزانية المستشارين قد أدمجتا فى عهد وزارة سعد باشا فى ميزانيتى وزارتى المالية والحقانية التابعين لهما) •

كذلك قبلت وزارة زيور باشا احترام نظام **القسم الأوروبى للأمن العام** فى وزارة الداخلية واختصـاصاته ، ـ وكان **هذا القسم قد انشىء**

بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، تحقيقا للتحفظ الخـاص بحماية الاجانب ـ كما قبلت أن تنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما يبديه مدير هذا القسم العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه • ويلاحظ أن هذا المدير العام لم يكن عليه فقط أن يمثل ويدافع عن مصالح الأجانب بصفة عامة ، كما يفعل المستشاران ، وانما كان عليه أيضا أن يمثل بريطانيا على وجه الخصوص، باعتبارها الدولة التى انتحلت لنفسها حماية المصالح الاجنبية فى مصر (٥١) •

وبتسليم وزارة زيور باشا بكل هذه الامور ، تكون مصر قد وقعت فى قبضة النفوذ الانجليزى تماما • ويكون استقلالها الداخلى قد انكمش الى ما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير تقريبا • فقد **سقطت ادارة المصالح الحيوية فى البلاد فى قبضة السلطات البريطانية فى مصر عن طريق المستشارين المالى والقضـائى والقسم الاوروبى للأمن العـام** • ولم يبق من مظاهر الاستقلال الداخلى الا المظهر الدسـتورى الممثل فى وجود البرلمان والحكومة النيابية ، ولكن هذا المظهر الباقى سوف يتقوض أيضا ـ كما سنرى ـ على يد القصر والعناصر الانتهازية واللادستورية فى الامة المصرية •

وأخطر ما فى الامر أن المعركة ضد الاحتـلال سـوف تتشعب ، فستضطر القوى الوطنية ، بسبب اعتداءات القصر على الحياة النيابية ، الى الانشغال عن حقيقة أهدافها فى مقاتلة الاستعمار بمقاتلة القصر • وفى الواقع ان القضيتين : قضية الاستقلال وقضية الدستور قد أصبحتا منذ تصريح ٢٨ فبراير كلا لا يتجزأ ، فكلتاهما تنفذ الى الأخرى • والمتأمل فى تاريخ الفترة منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ يلاحظ أنها تتألف من ثلاث معارك دستورية كبرى متشابهة لحد كبير، اذ تبدأ كل منها باعتداء دستورى ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية ، وتقـع فى أثنائها محاولة لاستخلاص الحقوق الوطنية من الانجليز • هكذا حدث فى الجولة الأولى ، فهى تبدأ بالاعتـداء على الدستور فى عهـد زيور باشا ، وتنتهى بائتلاف الأحزاب وانتصارها على القصر ، وتقع فى أثنائها محاولة ثروت باشا للوصول الى اتفاق مع دولة الاحتلال • ثم تبدأ الجولة الثانية باعتداء ثان على الدستور فى عهد وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٩ ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودتها الى الحكم فى مطلع عام ١٩٣٠ ، وتقع فى أثنائها مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون ثم مفاوضات النحاس ـ هندرسون • ثم تسير المعركة الثالثة على هذا المنـوال ، فتبدأ بسقوط

الدستور على يد صدقي باشا ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودة دستور ١٩٢٣ وتقع فى أثنائها محاولة صدقي ـ سيمون ، ثم تعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وتنتقل البلاد بها الى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية ٠

وفى طول هذه المعارك وعرضها كانت البلاد تتعرض لاعتداءات من جانب السلطات الانجليزية على استقلال البلاد ، وتدخل مستمر فى شئونها الداخلية ، بما لم يكن له مثيل فى العهد الدستورى ٠ وهكذا تتخذ هذه الفترة ـ منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ ـ لنفسها طابعا خاصا يجعلها عهدا كاملا ، يمكن أن نطلق عليه : عهد الاعتداءات الدستورية والتدخل الانجليزى ٠

٤ ـ الحقيقة التاريخية فى مصرع السردار

نستمد حادثة مصرع السردار لى ستاك أهميتها فى تاريخ الحركة الوطنية بعد الحرب العظمى ، من أنها قد سـجلت بداية انحسار المد الثورى العظيم الذى انطلق فى شهر مارس ١٩١٩ ، وانها كانت أول ضربة حقيقية استطاع الانجليز توجيهها الى القـوى الوطنية منذ هذا التاريخ · ولعل بسبب هذه النكسة التى كانت أشبه بما يعقب هزيمة حربية ، أن ألحت فكرة وجود مؤامرة وراء هذا الحادث فى أذهان الوطنيين المصريين منذ ذلك الحين ، وظلت هذه الفـكرة تطارد الاذهان حتى نشر الاستاذ مصطفى أمين تحقيقه الصحفى فى جريدة الاخبـار الذى مر بنا ذكره فى مواضع مختلفة ، وحاول أيضا اثبات وجود مؤامرة فى الحادث·

على أن الاستاذ مصطفى أمين أخفق فى محاولته ، ولم يفلح الا فى اثارة شكوك واطلاق علامات استفهام كانت أشبه بفقاعات هواء لا تلبث أن تصطدم ببعضها فتنفجر فى الجو · ففى عدد الاخبار الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ راح يدلل على أن المخابرات البريطانية كانت وراء مقتل السردار ، وأن نجيب الهلباوى كان أداتها الخفية للايحاء بهـذا القتل فقال : « اننا اذا جمعنا واحدا الى واحد نصل الى المجموع الصحيح · ان الذى نستنتجه أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وانه حرضه على قتل السردار ، وانه أقنعه بهذه الفـكرة ، وانه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر · وعندما قرر السير لى ستاك أن يغادر القـاهرة فى صباح يـوم ١٩ نوفمبر جزعت المخابرات البريطانية لفشـل الخطة ، واتصلت بلورد ألنبى المندوب السامى ، وطلبت اليه أن يؤجل سفر السردارلى ستاك لعمل هام ، وكان أن أجل سيرلى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى مستر (هـ H) وهكذا تم الاغتيال وقدم اللورد ألنبى الانذار البريطانى الذى كان معدا من قبل » ··

على ان مصطفى أمين لا يلبث أن ينتقـــل من ذلك التدليل على ان الانجليز كانوا وراء مصرع السردار ، الى التدليل على أن القصر كان وراء مقتل السردار أيضا ، وأن أداته الخفية انما هو حسن نشأت باشا ، أو مستر «هـ» رقم ٢ الذى استخدم بدوره محمود اسماعيل ، فيقول ان سعد زغلول فى مذكراته كان يعتقد أن «حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد الحليم البيلى . وهو أحد قادة الجهــاز السرى ، وكان عضوا فى الوفد ، وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الانذار البريطانى أن فوجىء سعد زغلول بأن عبد الحليم البيلى استقال من الوفد ، واشترك فى انشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول ، وكان عبد الحليم من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك فى الجهاز السرى اشتراكا مباشرا ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا اقتنع به شفيق منصور (٥٢) » ٠

وقد مضى الأستاذ مصطفى أمين بعد ذلك يسوق الأدلة على أن القصر كان وراء المؤامرة ، ولكن محاولاته هذه كانت تتصادم مع محاولة اثبات التهمة على الانجليز ، وكانت أدلته تتصادم بشكل خطير وتتناقض تناقضا بينا ، فقد ذكر مثلا أن المستر كين بويد تقـــدم ببلاغ الى دار المندوب السامى هذا نصه : « أبلغنى مرشدى المستر « هـ » أن سعد زغلول عقد اجتماعا فى بيته وحضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد ، وانهم أقسموا اليمين على اغتيال الانجليز ، وأن سعد زغلول هاجم فى الاجتماع السردار ، لأنه لم يزره فى أثناء وجوده فى لنــدن ، وأنه بناء على هذا وضعت خطة اغتيال السردار » ٠ ومضى الاستاذ مصطفى أمين فقال ان اللورد ألنبى « اهتم بهذا البـلاغ اهتماما عجيبا وأمر فرقة من البوليس الحربى البريطانى بالقبض عليهم ووضعهم فى القلعة كرهائن يضربون بالرصاص فورا اذا أطلقت رصاصة واحدة على انجليزى (٥٣)» ٠

وواضح أن هذه القصة تتناقض تماما مع كون المخابرات السرية هى التى كانت وراء مقتل السردار ، وأنهـا هى التى اتصلت باللورد ألنبى ليطلب الى السردار تأجيل سفره ليقتله الشبان الوطنيون ٠ ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد فى محاولة الاستاذ مصطفى أمين ، بل لقد أخذ يتنقل من التدليل على أن الانجليز هم المدبرون الى التدليـل على أن القصر هو المدبر ، دون أن يوجد حلقــة اتصال بين المســألتين ، فبــدا كان القصر

والانجليز قد دبر كل منهما خطة مقتــل السردار من وراء الآخر ؛ فلجأ القصر الى محمود اسماعيل للايعاز بقتل السردار ، ولجأ الانجليز الى نجيب الهلباوى للايعاز بهذا القتل ، دون أن تكون هناك خطة موحدة بينهما ·

ولقد كانت الشبهات ضد محمود اسماعيل أكثر بســـبب صلته بعبد الحليم البيلى ، وما صرح به أخوه أحمد اسـماعيل أمام محـــكمة الجنايات من أن « هذا القفص ينقصه حسن باشا نشأت ، لأنه هو المحرك الاول واليد الخفية فى تحريك عصابات القتل (٥٤) » ، وبسبب انضمام محمود اسماعيل أيضا لحزب الاتحـــاد ، اذ عين محررا بجريدة الاتحاد بمرتب عشرين جنيها شهريا (٥٥)· ومع ذلك فقد اعترف أحمد اسماعيل بعد أربعين عاما تقريبا بأن الوفد قد أوعز اليه ، على لسان فتح الله بركات باشا ، باتهام نشأت باشا أمام المحكمة ، وذلك لاصطياد السراى (٥٦) · وهذا الاعتراف له قيمته ، لأنه جاء بعد أن اختفى الابطـــال من المسرح وأصبح الوفد والقصر فى ذمة التاريخ · وفى اعتقادى أن القصر كان أجبن من أن يتطاول بمؤامراته الى قتل بريطانى كبير · والثابت من شـهادة انجرام بك انه كان يسعى لاثبات تهمة التحريض على نشأت باشا ، فقد سأله الدفاع (أحمد لطفى بك) :

ـ ذكرتم حضرتكم أن شفيق منصور أخبر انه كان يعارض فى قتل السردار ، وانكم سألتم فى هذا الأمر **محمود اسـماعيل** ثم عبد الحميد عنايت ثم عبد الفتاح عنايت · فما هو وجه الاهتمام بهذا الأمر بعد الحكم عليه بالاعدام ؟

فرد انجرام بك قائلا : أفتكر أن هذا كان لفائدة القضاء ، لأنه اقرار هام جدا ·

س : وماذا كان يترتب على صحة هذا الاقرار فى نظركم ؟

ج : لو كان صدقا كان يدخل حسن نشـأت باشـا كمحرض فى القضية (٥٧) ·

وفى الواقع أن محمود اسماعيل قد أنكر تماما أن حسن نشأت باشا والبيلى كان لهما دخل فى الجناية (٥٨) · وليس لهـذا الانكار من باعث الا أحد احتمـالين : اما أن يكون هـذا القول صحيحا ، وحينئذ تنتهى المسألة ، وتنمحى فكرة وجود القصر فى المؤامرة ، واما أن يكون محمود اسماعيل قد وعد من قبل نشأت والقصر بانقاذ عنقه من حبل المشنقة ،

وأن هذا كان سبب سكوته · وهنا يبرز سؤال : لماذا لم يتكلم محمود اسماعيل عند حبل المشنقة عندما أدرك أن نشأت باشا والقصر قد تخليا عنه ، وانه كان ضحية مؤامرة أضاعته وأضاعت البلاد معه ؟ · ان الثابت أن محمود اسماعيل كان عند حبل المشنقة أثبت المتهمين جميعا وأشدهم استخفافا بالموت ، فقد صاح : « فين المشنقة دى ؟ ·· أنا وجميع أفراد عائلتى ووالدى وابنى فداء لمصر (٥٩) ·· » فهل كان يعلم أن امتناعه عن كشف الجناة الحقيقيين من الوطنية فى شىء ؟

فى رأيى أن الجمود الذى أصاب الحركة الوطنية بعد فشل مباحثات سعد زغلول ـ مكدونالد ، وما ظهر من افلاس الوسائل السياسية فى تحقيق استقلال مصر ، هو السبب الرئيسى فى تحرك القطاع السرى لعمل شىء يخدم القضية المصرية ويثبت قوتها وحيويتها · وقد رأينا أن هذه الرغبة فى الالتجاء الى المقاومة لم تكن قاصرة على هذا القطاع وحده ، بل لقد مر بنا عند التعرض للموقف بعد فشل مباحثات سعد زغلول أن فريقا من أعضاء الوفد نفسه كان يرى أيضا أن تلجأ مصر الى المقاومة بعد أن فشلت الوسائل السلمية فى تحقيق الاستقلال · واذا كان هذا الفريق قد خضع لرأى الغالبية فى الانتظار والترقب ، فلم يكن ليتوقع من القطاع السرى أن يحـــذو حذو ذلك ، وهو الذى كان يرى أن القضية المصرية لم تتقدم الى الامام الا بأمثال هذه الحوادث ·

ومما يدل على أن مقتل السردار كان نتيجة مباشرة لفشل مباحثات سعد زغلول ـ مكدونالد ، أننـا نلاحظ أن التفـكير فى ارتكاب حوادث العنف قد بدأ فيما بين ١٣ ، ٢٥ أكتوبر (٦٠) ، أى بعد فشل المباحثات مباشرة ، ففى ذلك الحين ، حضر الى مكتب شفيق منصور ـ كما جاء فى اعترافاته ـ محمود اسماعيل وخاطبه بأنه « فكر فى الحالة الحاضرة ، ورأى أن سعد زغلول باشا لم يأت بشىء من المفاوضات ، وأن الانجليز لا يزالون متشددين ، وأن حوادث السودان مستمرة ، وليس هناك من سبيل لايقاف المعاملة القاسية التى يعامل بها أهالى السودان الا اذا أفهمت انجلترا بأنه لا يزال هناك فى مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها ، وأن يفهم العالم أن مصر لا تزال فيها حياة بواسطة ارتكاب الحوادث الفردية (٦١) · وقد كشف عبد الفتاح عنايت فى مقال نشر مؤخرا أن النية كانت متجهة فى الأصل الى اغتيال اللورد اللنبى نفسه ، لولا أن ظهر انه من الصعب تنفيذ هذه الخطة بسـبب الحراسة الزائدة حوله (وهو أمر ينفى حصول التدبير من السلطات البريطانية) ، كما

ذكر انه فى ذلك الحين نشرت الصحف أن سردار الجيش المصرى سيعود من اجازة فى لندن ، وسيمر بالقاهرة فى طريقه الى السودان ويبقى بها اسبوعا . فانقلبت الفكرة عند ذلك الى اغتيال السردار (٦٢) .

وفى الحقيقة لقد كان انتقاء السردار لى ستاك انتقاء انموذجيا لصفع الانجليز فى مصر والسودان . فالسردار لى ستاك كان يشـــغل منصب سردار الجيش المصرى ، وهو الذى كان وجوده على رأسه « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية » ـ حسب نص عبارة سعد زغلول ينـا فى مجلس النواب فى ١٧ مايو ـ وقد أضاف الى ذلك قوله : « ولـكن هذا دن من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه » وقد تم محو السردار من الوجود ولـكنه لم يفلح الا فى ازالة هذه الوصمة عن كرامة الجيش المصرى ، اذ لم يتول منصب السردار ضابط بريطانى بعد ذلك ، بعـد أن صرف النظر عن هذا المنصب (٦٣) .

وبعد هذا كله ، فان حادث السردار يجب أن يوخذ على أنه أنموذج لما يمكن أن يلحقه العمل الفردى منضرر ماحق بالقضايا الوطنيه مهما قدم لها من خدمات . بل ان الضرر الذى ألحقه العمل الفردى بثورة ١٩١٩ فى حادث السردار قد فاق ما قدمه لهـا فى السنوات الست الســـابقة من فائدة . **فالأمر الذى لا شبهة فيه ولا شك ، أن ثورة ١٩١٩ انما تحركت وأحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيرى وحده على مستوى العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة .** ولا يمكن أن تقارن فى الاهمية بين عمل جماهيرى كاضراب الموظفين أو مقاطعة لجنة ملنر أو الثورة الشاملة التى اجتاحت البلاد فى مارس سنة ١٩١٩ ، وبين حادث مثل الاعتداء على محمــــد سعيد باشا أو البمباشى كيف . وليس معنى هذا أن نقلل من أهمية الدور الذى كان يلعبه القطاع السرى فى خدمة الحركة الوطنية ، وخصوصا أنه كان متجاوبا مع الحركة الوطنية الجماهيرية ويدور فى اطارها الشامل ، وانما أريد القول أن وزن هذا العمل فى دفع عجلة الحركة الوطنية الى الامام لم يكن شيئا يذكر ، فقد كانت هذه الحركة ماضية فى طريقها به أو بدونه . ولكن الحركة الوطنية لم تكن لتتقدم بدون عمل جماهيرى مثل مقاطعة لجنة ملنر الذى كان نقطة التحول فى معركة الحمـــاية . **وفى الواقع ان الوزن الحقيقى للعمل الفردى الذى جرى فى ثورة سنة ١٩١٩ هو الذى ظهر فى حادث مصرع السردار ، عندما تشـــابك فى عجلة الحركة الوطنية فعرقلهـــا ثم أدارها الى الوراء .**

حواشى الفصل التاسع

مصرع السردار

وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

١ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١٠٨

٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ٩٣ ، ويفل : المرجع السابق ص ٧١

٣ ـ ويفل : المرجع السابق ١٠٩

٤ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢١٢

٥ ـ نفس المصدر ص ٢١٥

٦ ـ نيومان : المرجع السابق ص ٢٤٤

٧ ـ الكتاب الأخضر ، ص ٢٧ ـ ٢٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٩٥

٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٩٨ ـ ٩٩

٩ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١١٢ ،لويد : المرجع السابق ص ٩٥ ـ ٩٦

١٠ ـ لويد : المرجع السابق ص ٩٩ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٤

١١ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥

١٢ ـ نفس المصدر والمكان

١٣ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢١٧ ، مذكرات سعد زغلول ، الأخبار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٣ ، الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٩٧

١٤ ـ الكتاب الأخضر ص ٣٠ ، ٣١

١٥ ـ الجلسة الخامسة والسادسة لمجلس النواب من الدورة الثانية فى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، الجزيرى : المرجع السابق ص ٣٩٧ ـ ٤٠١ ، ٤٠٥

١٦ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١١٦.

١٧ ـ الكتاب الأخضر ص ٣٢

١٨ ـ لويد المرجع السابق ص ١٠١ ، ١٠٢
١٩ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٠ ـ ١٩٢ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٥
٢٠ ـ الجزيري : المرجع السابق ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، ٤١٣ ـ ٤١٤
٢١ ـ توينبي : المرجع السابق ص ٢٢١
٢٢ ـ اليانوريبرنز : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة أحمد رشدي صالح ص ٦٢
٢٣ ـ توينبي : المرجع السابق ص ٢٢١
٢٤ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٢٣
٢٥ ـ نفس المصدر ص ٤٢٢
٢٦ ـ أحمد خير المحامي : المرجع السابق ص ٢٦
٢٧ ـ مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأميرالاي احمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه ص ٣٢ ـ ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٧٢ (طبعتا على نفقة الامير عمر طوسون بالاسكندرية ١٩٣٦)
٢٨ ـ نفس المصدر والمكان
٢٩ ـ نفس المصدر ص ٤٧ ، ٥٠ ـ ٥١ ، ٥٣ ـ ٥٤
٣٠ ـ نفس المصدر ص ٥٤
٣١ ـ نفس المصدر ص ٨١ ـ ٨٢
٣٢ ـ نفس المصدر ص ٧٣ ـ ٧٥
٣٣ ـ توينبي : المرجع السابق ص ٢٥١ ، أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٧٣ ـ ٤٧٥ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
٣٤ ـ توينبي : المرجع السابق ص ٢٥ حاشية ١ ، لويد : المرجع السابق ص ١٣٦
٣٥ ـ أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
٣٦ ـ مذكرتان ... الخ ص ٦٩
٣٧ ـ نفس المصدر ص ٦٨ ، ٦٧
٣٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٣٦ ـ ١٣٧
٣٩ ـ 179 H.C. Deb. 5s, pp. 667, 670.
٤٠ ـ مذكرتان .. الخ ص ٦٥ ـ ٦٦ ، ٨٣ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٤
٤١ ـ معزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، ص ٧٥ (الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ١٩٣٥)

٤٢ ـ نفس المصدر ص ٨ ـ ٣٢

٤٣ ـ الكتاب الأخضر ص ٣٣ ـ ٣٦

٤٤ ـ نفس المصدر ص ٣٧

٤٥ ـ دكتور عبد الرازق السنهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٢١٦ ـ ٢١٧ ، ٢١٤ ـ ٢١٥

٤٦ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣١

٤٧ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٣٨ ، مفاوضات النحاس ـ هندرسن ، جلسة ٨ ابريل ١٩٣٠

٤٨ ـ توينبى : المرجع السابق ٢٦٤ ، ٢٦٥

٤٩ ـ 179 H.C. Deb. 5s, p. 670.

٥٠ ـ الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨

٥١ ـ الكتاب الابيض عن القضية المصرية ص ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٨ ـ ٢٠١ ، توينبى : المرجع السلبق ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٨٨

٥٢ ـ الأخبار فى ٢٩ اغسطس ١٩٦٣

٥٣ ـ نفس المصدر فى ٢٨ اغسطس ١٩٦٣

٥٤ ـ محكمة جنايات مصر ، قضايا الاعتداءات السياسية ، قضيةالجناية المتهم فيها محمد فهمى على وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات ج ١١ ص ٣٨٥

٥٥ ـ نفس المصدر ص ٣٩٨

٥٦ ـ الأخبار فى ١١ اغسطس ١٩٦٣

٥٧ ـ قضايا الاعتداءات السياسية .. الخ ج ٤ ص ١٨٣

٥٨ ـ نفس المصدر ص ١٨٢ من شهادة انجرام بك

٥٩ ـ الاهرام فى ٢٤ اغسطس ١٩٢٥

٦٠ ـ الأخبار فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٣ ، من مقال لعبد الفتاح عنايت .

٦١ ـ السياسة فى ١٣ مايو ١٩٢٥

٦٢ ـ مقال عبد الفتاح عنايت السالف الذكر

٦٣ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥

الفصل العاشر

التيارات اليسارية في الحركة الوطنية

العمل الاشتراكى بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية

من الحقائق الثابتة التى لا تقبل الجدل أن العمل الاشتراكى بدأ أول ما بدأ فى مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . ويرجع ذلك الى سببين : الأول ، أن الغالبية الكبرى من العمال الذين اشتغلوا فى المشروعات الحديثة التى بدأت تنتشر فى مصر فى أوائل هذا القرن كانوا من الأجانب . والثانى ، أن الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة يقتضى ــ كما يقول الدكتور حسين خلاف ــ مستوى معينا من الثقافة، ويتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى ، ولم يتوفر من ذلك شىء كثير للعامل المصرى الا بعد زمن طويل .

وقد بدأ اول صدام بين البروليتارية المؤلفة من عناصر أجنبية فى غالبيتها ، وبين الراسمالية الاجنبية المستغلة فى عام ١٨٩٩ ــ كما مر بنا ــ وهناك من الدلائل ما يؤكد اصطباغ هذا النشاط بالصبغة الاشتراكية ، فقد كان جوزيف روزنتال محورا من محاور هذا النشاط ، وجوزيف روزنتال هو بلا منازع رائد الشيوعية فى مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها فى عام ١٩٢٠ . وقد اعترف جوزيف روزنتال بنشاطه فى تلك الحركة فقال : « اننى منذ حداثتى أميل الى المبادىء الاشتراكية وأحن اليها ، وقد كان أعظم الآمال عندى أن أرى حالة العمال تتحسن بقوة التربية والنظام . ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنة (قال هذا الكلام فى سنة ١٩٢٤) جعلت اسعى لتاليف النقابات، واول نقابة اشتركت فى تاليفها كانت نقابة عمال السجاير ، وبعد ذلك اشتركت فى تأسيس بضع نقابات للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع . وكانت تلك النقابات كلها تقريبا للعمال الاجانب ، لأن العمال الوطنيين كانوا فى ذلك الوقت قلائل فى جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة الى زملائهم الأجانب » (١) .

وبعد عشر سنوات من بدء هذه الحركة ؛ اى فى عام ١٩٠٩ ، تبنى الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات

للعمال والصناع والمزارعين ـ كما مر بنا ـ وهنـاك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكى لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمـال فى بريطانيا ، وقد اعرب عن اعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعمائه فى خطابه الذى ألقاه فى الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى فى ٧ يناير ١٩١٠ فقال : « نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطاطىء رأسـها أمامها • ولقد أصبح حزب العمـال فى انجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى ، مثل المستر كيرهاردى واخوانه . بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين فى انجلترا وفرنسا وألمانيا تضمن لكل عامل فى الصناعة أو الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومة ، ولم يكن لديه مايسد رمقه ويمنعه من التكفف . ولقد كان هذا القانون بانجلترا هو الباعث على تغيير اساس ربط الضرائب وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء .. كل ذلك بفضـل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم » (٢) .

على أن هذا الاتجاه الاشتراكى الذى بدأه محمد فريد ، والذى كان متوقعا أن يقتدى بمبادىء حزب العمال البريطانى ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العنصر الأجنبى عند سنوح الفرصة الملائمة ، لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفى الحزب الوطنى فى عهد كتشنر وفى ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيـادة العمل الاشتراكى من يد العناصر الوطنية *

* أستند الينا رءوف عباس ، فى بحثه للماجستير عن الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ » القول بأن الحزب الوطنى كان «يرمى» تحت زعامة محمد فريد الى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكى من العناصر الاجنبية . وذكر أنه ليس ثمة دلالة على أن اتجاه هذا الحزب الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادىء حزب العمال البريطـانى ، وأن مذكرات محمد فريد قد خلت من أية اشارة الى تفكير الحزب الوطنى في ادارة دفة العمل الاشتراكى (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤)

وواضح مما ذكرناه أننا لم نستخدم كلمة «يرمى» التى تفيد معنى وجود تدبير أو تخطيط لهذا الهدف • وانما تحدثنا عن « اتجاه اشتراكى » لمحمد فريد ، متأثر بخطة حزب العمال الاجتماعية ، وقلنا بأن هذا الاتجاه كان متوقعا ـ لو قدر له البقـاء والاستمرار ـ أن يقتدى بمبادىء حزب العمال البريطانى ، ويسـتولى بالتالى على علم القيادة من العناصر الاجنبية • وقد استندنا فى هذا الرأى الى أساس متين لا ينقض هو خطب محمد فريد التى تفيض احساسا وعطفا وتفهما لمشاكل العمال والفـلاحين الاجتماعية ، والتى يشيد فيها بتأليف نقابات العمال ، ويطالب أيضا بتكوين النقابات الزراعية للفلاح «للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك» ، كما استندنا الى =

ومع ذلك فقد جرت محاولة أخرى بعد انتهـاء الحرب العظمى من جانب بعض العناصر الوطنيه المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصرى . وقد تفاهم بشأن هذه المحاولة الدكتور منصور فهمى مع بعض أصدقائه في أواخر شتاء ١٩١٨ ــ ١٩١٩ ، وتم التفاهم فيما بينهم على ذلك . وكان من بين هؤلاء الأصدقاء عزيز مرهم بك الذى يذكر الدكتور هيكل عنه انه كان أدنى الى التطرف في الاشتراكيه ، والذى كان من بين أهدافه الغاء الملكية الخاصة في مصر في المستقبل . على أن هذه المحاولة حبطت عندما لقيت معارضة اثنين من الأصدقاء أحدهما الدكتور محمود عزمى ، الذى أقنع الدكتور منصور فهمى « بعدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصـادية والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكية » . والثانى هو الدكتور حسين هيكل الذى كان أدنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية. وقد انتهى النزاع بالاتفـــاق على أن يكون اسم الحـزب هو « الحـزب الديموقراطى » ، وأن تكون المبادىء الديموقراطية هى التى يسعى للدفاع عنها والدعوة اليها فى مصر ، بينما يوجه تيار جهوده في سبيل القضية المصرية الى « بحيرة الوفد » يصب فيها ما يكون وفق اليه من أفكار وما يكون قد وفق الى تنظيم جهود (٣) . وقد تألف الحزب في سبتمبر ١٩١٩ من كل من ابراهيم الشواربى المحامى وأحمد أبى النصر المحامى وأمين عامر المحامى وحسن يوسف عامر المحامى ومحمد سامى كامل الطيب ومحمود عزمى المحامى ومصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية والدكتـور منصور فهمى وعزيز مرهم المحامى . ونشر برنامجه في جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا

= خطبة محمد فريد السالفة الذكر التى أعرب فيها عـن اعجابه بخطة حزب العمال الاجتماعية ، بمثل الصراحة التى اعلن بها سعد زغلول عن عدم اكتراثه بهذه الخطـة اطـلاقا .

ولما كان رءوف عباس لم يستطع أن ينقض هذا الاسـاس ، فان بناء رأينا يبقى سليما .

اما ان مذكرات محمد فريد قد خلت من أية اشارة الى هذا التفكير ، فقـد رددت على ذلك ، أثناء مناقشة رسالتى هذه ، بأن هذه المذكرات لم تتضمن أيضـا ما ينكر هذا الاتجاه !! وأن سلبية هذه المذكرات لايمكن أن تقضى على ايجابية الخطب السالفة الذكر فى اثبات ما أوردنا اثباته .

وطالما أن هذا الاتجاه الاشتراكى لمحمد فريد قد ثبت بالأدلة السابقة ، فلا يتأتى اذن قول رءوف عباس بأنه « ليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطنى الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادىء حزب العمال البريطانى » ؛ ذلك ان هذا النمط ، فى الحقيقة ، كان هو النمط الوحيد الذى أبدى محمد فريد اعجابه به !

وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان (٤) ٠

فشلت محاولة الدكتور منصور فهمي والأستاذ عزيز مرهم لتأليف حزب اشتراكي مصرى بحجة عدم ملاءمة الظروف المصريه الاقتصـــاديه والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادىء الاشتراكية ٠ وكان هــذا قولا مبالغـــا فيه ، ذلك ان هذه الظروف لم تمنع محمد فريد من تنظيم الجهود فى سبيل المبادىء الاشتراكيه قبل ذلك بعشر سنوات ، مع أن الظروف اذ ذاك كانت أقل تهيؤا مما كانتعليه بعد الحرب العالميه الاولى ٠ وفي الحقيقة أن الحرب العظمى قد أسفرت فيما يختص بالطبقة العاملة فى مصر وفيما يختص بالمبادىء الاشتراكيه عن نتائج هامة ٠ ففيما يختص بالطبقة العاملة ، فان الحرب قد شهدت تغير كفة الميزان لصالح البروليتارية الوطنية ، وذلك بسبب اضطرار كثيرين من العمال الأجانب الى مغادرة البلاد من جانب ، وبسبب ازدياد عدد العمال المصريين ، كنتيجة لازدياد النشاط الصناعى أثناء الحرب وللعمل فى السلطة العسكرية من جانب آخر ٠ ولهذا شهدت الشهور التى أعقبت الحرب حركة عمالية نشطة كانت فى حد ذاتها ظروفا صالحة لتنظيم الجهود فى سبيل المبادىء الاشتراكية ٠ ولكن الموج السـياسى الذى بدأ مع حركة الوفد لم يلبث أن جرف هذه الحركة لصالح القضية الوطنية ، فقد أدرك العمال أن الرأسمالية الأجنبية المستغلة التى يعملون فى ظلها انما تسـتمد شراسـتهاوعنفها من وجود الاحتلال البريطانى ، ولهذا انخرطوا فى تأييد الثورة والاشتراك فيهـا دون أى تحفظ ودون أى شروط ٠

هذا فيما يختص بالطبقة العاملة بعد الحرب ، أما فيمـــا يختص بالمبادىء الاشتراكية ، فان الحرب العظمى قد تمخضت عن انتصار هذه المبادىء بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية فى روسيا فى عام ١٩١٧ وهو الانتصار الذى رن صداه فى العـــالم أجمع ٠ وكان من الطبيعى أن تصل أصداء هذه الثورة والنداءات التى أطلقتها الدولية الثالثة فى السنين التالية الى « الفلاحين والعمال فى الشرق الأدنى » والى « المسلمين فى العالم ضحايا الرأسمالية » ، الى المدن الكبرى فى مصر(٥) ٠ فأخذت من ثم تظهر بعض الخلايا الاشتراكية الثورية فى هذه المدن وخصوصا فى الاسكندرية وبور سعيد والقاهرة (٦) ٠

وهكذا فان الظروف التى سادت مصر بعد الحرب العظمى ، كانت صالحة للدعوة الاشتراكية ، ولم يكن ينقصها الا العنصر الوطنى الصالح

المتحمس الذى يستطيع أن يصبغ الحركة الوطنية بصبغة اشتراكية تستهدف تطوير المجتمع المصرى تطويرا عادلا ، وتعبئة الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين تعبئة قوية حول أهداف صالحة ، وتزويد المد الثورى ، من ثم ، بطاقة ذاتية متجددة لا تهدأ ولا تتراخى ولا يقر لها قرار قبل بلوغ الاستقلال التام . ولكن هذا العنصر المصرى لم يوجد الا بعد ثورة ٢٣ يوليو ، فمع أن الوفد كان ميالا الى الاستجابة للمطالب الشعبية ، الا أنه كان بحكم تكوينه بعيدا عن تبنى فكرة الاشتراكية ، ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة الى التغلغل فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقى منها برنامجا اجتماعيا يحفظ حرارة الجماهير من التسرب ، ويستحثها به الى العمل السياسى ، لأن الوفد عندما قام فى خريف عام ١٩١٨ كانت خمائر الثورة موجودة فى الشعب المصرى ، ولم تكن بحاجة لأكثر من عود الثقاب الذى أشعله الوفد لتنفجر فى وجه الاحتلال ، ولهذا ظن سعد زغلول أن الجماهير ليست بحاجة لأكثر من برنامج سياسى قوى ، فتشد الى العمل السياسى وتنجذب اليه وتستمر فى تأييد الثورة بكل قواها ، فلم يشغل ذهنه بالتفكير فى المسائل الاجتماعية ، بل انه لم يجد حرجا فى أن يعلن ذلك ، كما جاء فى كتابه الى جريدة الجازيت ، بخصوص علاقته بجريدة الديلى هرالد العمالية ، يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، اذ قال فيه : « أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هرالد الاجتماعية ، ولكنى أقول لكم ولقرائكم انى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشؤون الاجتماعية ، وأنا لا أجهد نفسى فى أمر « الكومونية » أو « البولشفية » ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية ، اذ ليست عندى أى فكرة من هذه الموجهة ، وان العلاقة الموجودة بين الوفد المصرى والديلى هرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية » (٧) . وهكذا بينما كان محمد فريد يبدى اعجابه علنا بحزب العمال البريطانى وبزعمائه على أساس مبادئهم الاجتماعية ، كان سعد زغلول يتبرأ من هذه المبادىء ويقصر اهتمامه على العلاقة السياسية فقط .

وفى الحقيقة أن سعدا قد شغل بقضية التحرر السياسى حتى صرفه هذا عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى ، ونسى أن قضية التحرر الاجتماعى هى العمود الفقرى فى قضية التحرر السياسى . ولم يكن الا بعد عام ١٩٣٦ ، عندما أخذ الوفد يبدى اهتماما بالجانب الاجتماعى ، وراح مكرم عبيد يتحدث علنا عن « الاستعمار المصرى » وعن « الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم

مجموع الشعب » ، ففي هذه الخطبة قال : « ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، اذا ما ظل فى كل عهـــد من العهـــود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها اذن قولة صريحة ياحضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينـــا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى» (٨) • وفى الواقع لقد كان فى عهد الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢ أن صدر قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى « أباح » للعـــمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتدافع عن حقوقهم (٩) • » كما كان فى عهد هذه الوزارة أن أعفى الفلاحون من ضريبة الأطيان اعفاء تاما كلما بلغت الضريبة خمسين قرشا فاقل ، واعفاء نسبيا سخيا اذا مازادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيهات (١٠) •

ومع ذلك فقد اعترف مكرم عبيد بأن هذه الاصلاحات لا يمكن أن يقال انها تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فقال : « ان القول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا • أو اعفاء الفلاح المصرى من الضريبة اذا بلغت خمســـين قرشا ســنويا ، أو الغاء السخرة ، أو ماشاكل ذلك من اجراءات ــ القول بأن هذه الاصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى الا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية » (١١) •

تاليف الحزب الاشتراكى

مهما يكن من أمر فان خلو الميدان فى عام ١٩١٩ من العنصر المصرى لتنظيم الجهـود فى سبيل المبـــادىء الاشتراكية قد أدى الى نتيجته الطبيعية وهى استيلاء العنصر الأجنبى على هذه القيادة • وكان فارس هذا الميدان هو جوزيف روزنتال • فقد نشطت الدعوة الشيوعية فى ذلك الحين نشاطا ذاع خبره الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى يحذره من هذا الخطر ، ويدعوه لمقاومته ، فسارع عبد الرحمن فهمى الى تنفيذ ذلك ــ على النحو الذى مر بنا ــ وقام بتشكيل النقابات تحت الوصاية البورجوازية حتى « لم تبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولهـــا نقابة » •

ولكن روزنتال كان فى ذلك الحين يؤلف أول حزب اشتراكى فى مصر فى الاسكندرية فى عام ١٩٢٠ من العناصر الأجنبية • وكان ظهور هذا الحزب فى الاسكندرية ، وليس فى القاهرة ، أمرا طبيعيا • فالاسكندرية

التى كانت تغص بالجاليات الأجنبية ، .كانت بحـــكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج • وفي هذه المدينة لقى المذهب الجديد أول استجابه له بين الموظفين والصناع الأجـــانب من اليونانيين والنمســـاويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهـــود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية (١٢) • ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يتمركز النشاط الاشتراكى فى هذه المدينة ، وأن يتيح ذلك لروزنتال تأليف حزبه بسهولة •

وقد ذكر « لاكور » أن الذين أسسوا الحزب الاشتراكى كانوا ثلاثة هم : روزنتال ، وحسنى العرابى ، وأنطون مارون (١٣) • ولا أدرى من أى مصدر استقى هذا الكلام ، فالثابت من الأدلة عدم صحة هذا القول • فمن جهة أنطون مارون فاننا لا نجد أثرا لنشاطه الا فى ١٩٢٣ ، وقبل ذلك لا نجـد اسمه ، لا فى صحف هذا العهد ، ولا على لسان جوزيف روزنتال ، ولا على لسان حسنى العرابى ، ولا على لسان أحد ممن عملوا فى الحركة الاشتراكية • أما حسنى العرابى فانه لم يلتحم بالحركة الا فى عام ١٩٢١ باعتراف روزينتال نفسه • ومن ثم فان ماذكره لاكور لا سند له من الحقيقة •

على كل حال فان تأليف الحزب الاشتراكى من العناصر الأجنبية كان من أهم العوامل التى كفلت له ابراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب فى مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفى ظل هذه الحماية أخذ روزينتال يسعى لانتزاع النقـــابات التى تألفت فى ظـــروف ثورة ١٩١٩ من ســـيطرة البورجوازيين ، وفى ذلك يقول : « لما جاءت الحرب العظمى واضطر العمال الأجانب الى مغادرة مصر ، صار العمال الوطنيون أغلبية كبرى فى الدوائر العاملة • وهذا النمو ساعدهم على تأسيس النقابات التى **كانت مسيرة لأغراض سياسية مختلفة** تتبع الأحزاب الناهضة بالقضية الوطنية فى البلاد كالوفد والحزب الوطنى وغيره •

« لم أشترك اشتراكا فعليا بادارة هذه النقابات ، وكان من رأيى ان تنشىء لها مركزا للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية • ولهذه الغاية نشرت فى غضون ١٩٢٠ نداء الى النقـابات العاملة أدعوها الى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعها ، فتلقت هذا النداء بالقبول بالاجماع ، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ الفا من العمال للاشتراك فى البحث فى المشروع • غير أن **رؤســاء النقــابات المتشبعين بالفكرة**

السياسية ، شعروا اذ ذاك بأن انشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال ، يؤدى الى نزع كل مالهم من السلطة عليها ويحول دون الوصول الى أغراضهم السياسية ، فسعوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم المشار اليها على عدم الاشتراك بالاتحاد ، وظلوا يماطلون فى التدابير الأولية سنة كاملة . وفى بدء سنة ١٩٢٢ تمكنا من تأسيس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال » (١٤) .

على أن روزينتال لم يلبث أن أخذ يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى مصرى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ، ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره ، ويسعى لحمل الحكومة على اصـــــدار قانون اجتمــاعى لحمـــاية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمهـــــا (١٥) . ولما كان الحزب الاشـــتراكى الذى ألفه بالاسكندرية حزبا أجنبيا ، ولم يكن قد أفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى تلتف حـــوله (١٦) ، فقد أخذ يسعى الى اجتذاب بعض العناصر الوطنية المثقفة الصالحة للالتحام بحركته لتأليف حزب اشتراكى قوى يستطيع به دخول البرلمان والدفاع عن مصالح العمال . وقد ذكر روزنتال مناسبة هذا الالتقاء فقال : « اتفق فى ذلك الوقت أننى قمت بحملة على الحكومة بقصد حملها على اصدار قانون يحدد أجور المنازل ، ووافق هذا السعى هوى فى نفس الجمهور ، فهبت الصحف تساعدنى فى هذه المسألة ونشرت اسمى مرارا فى بعض مقالات تتعلق بالشئون المحلية ، فرأيت من بعض الوطنيين عطفا على الاشتراكية ، وكان من هؤلاء العاطفين حسنى أفندى العرابى والدكتور على العنانى أفندى وسلامه أفندى موسى والأستاذ عبد الله عنان ، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوى على مبـادىء الحزب موقعا عليه منهم ، ولم أشترك فى التوقيع عليه ، لأنى كنت أعتبر أن ظهور اسمى الأجنبى ــ بالرغم من كونى مصرى الجنسية ــ يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية . وقد جعلنا مركز الحزب فى العـاصمة ، وظللت عضوا فى اللجنة الادارية ، وأنشأنا بعض الفروع للحزب فى الأقاليم » ! (١٧)

هذا ماذكره جوزيف روزنتال عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٢١ . وقد وافقه فى مضمون هذه الرواية ، مع بعض الاختلاف الذى ســـنقوم بتوضيحه ، كل من الاستاذ سلامه موسى والدكتور على العنانى . فقد ذكر سلامة موسى فى حقيقة نشأة هذا الحزب انه وجماعة من الشبيبة المستنيرة رأوا تأليف (جمعية)

اشتراكية لدرس مذاهب هذا المبدأ المتعـــددة ، فكتبوا أولا الى مسيو روزنتال ، باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكى المؤلف من الجاليه الاجنبية فى مصر ، يسألونه عن برنامج هذا الحزب ، فاذا وافقهم انضموا اليه ، وفى حالة عـــدم الموافقة ، يؤلفون (جمعية) غايتها الدرس أكثر من السياسة » · ثم اضاف : « ان أعضاء هذه الجمعية المستقبلة قد وضعوا مصلحة مصر فى أزمتهـــا السياسية الحاضرة نصب أعينهم ، وسيكون غرضها تمصير المبادىء المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم » (١٨) · أما الدكتور على العنانى فقد قرر أنه كان يعرف المسيو روزنتال الذى كان يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكى فى هذه البلاد ، وأنه عرف عنه هذه المبادىء الشريفة العادلة ، فاغتبط بمعرفته ، ورجا له بالتوفيق لهذه المهمة · ولكن الدكتور أنكر أنه كان بحـاجة لأن يأخذ عن الرجل مبادئه ، بل لأن يرده عن بعضها : « اننى مع اعظامى للرجل ، لست فى حاجة لأن آخذ عنه ، بل فى حاجة لرده الى ما قد مارست طويلا من تعرف هذا المبدأ مع اختيار المنـاسب من فروعه ، وما وصلت الى اعتناقه منه بعقيدة ثابتة ، ورده عما أمقته منه كل المقت بطبيعتى الشخصية وتنافره مع طبيعة الوئام الانسانى العام» (١٩) ·

وهكذا مما ورد على لسان جوزيف روزنتال وسلامة موسى والدكتور على العنـانى ، يمـكن استخراج الحقيقتين الآتيتين : أولا – أن الحزب الاشتراكى المصرى قد تألف امتدادا للحزب الاشتراكى المؤلف من الجالية الأجنبية فى مصر ، وانه كان التحاما بين العناصر الاجنبية والوطنية فى الحركة الاشتراكية · ثانيا ـ ان العناصر الوطنية التى التحمت بالحركة التى أنشأها روزنتال لم يكن فى نيتها الذوبان فى العناصر الأجنبية ، ولم تكن تريد التسليم المطلق بالمبادىء التى تعتنقها تلك العناصر على علاتها ، بل كانت غايتهـــا اختيار المنـــاسب للبيئة المصرية من فروع المبـــدأ الاشتراكى ، وتمصيره وتقديمه للرأى العام المصرى فى قالب مصرى يمكن للعمال استساغته واعتناقه ·

ولقد كانت استعانة روزنتال بالمثقفين المصريين ، دليلا على تقدير صائبمن الرجل للأهمية الدقيقة التى لا شك فيهـا لدور الانتلجنتسيا الوطنية كهمزة وصل بين البورجوازية والجمـــاهير · وهو الأمر الذى لم يكتشفه الخبراء السوفييت الا فى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين ـ كما يقول لاكور ـ فحتى ذلك الوقت كان ثمة افتقـــار عام فى هؤلاء الخبراء الى تقدير الدور الذى تستطيع الانتلجنتسيا القيام به فى الحركة

الوطنية فى الشرق ، وكان المعتقد أن الحزب الشيوعى لا يستطيع أن يقوم بدور هـــام فى الحركة الوطنية الا اذا تركز فقط على الطبقـــة العـاملة المنظمة (٢٠) ٠

الحزب الاشتراكى المصرى بين الهجوم والدفاع

على كل حال فلم يكد الحزب الاشتراكى المصرى يعلن عن قيامه ، حتى تعرض للهجوم عليه من كل فئات الرأى العام المصرى تقريبا ٠ وقد أفسحت الأهرام صدرها لهذا الهجوم ، فنشرت فى صفحتها الاولى فى يوم ٢٠ أغسطس مقالا للاستاذ أحمد حلمى يقول فيه : « هل تظن الحكومة ان ذلك الحزب لو تألف فعلا وعرف العامة ـ وسوادهم الأعظم من الأميين ـ أن مبادئه مشروعة والحكومة راضية عنه ، بقى فى القطر حجر على حجر فى ضيعة أو دسكرة ؟ وهل يستطيع بعد ذلك جباة الاموال جبايتها ، وهل يقوى احتفاظ ذوى الأملاك بأملاكهم عقارا أو نضارا ، أو يأمن ذو عرض على عرضه ٠ وهل يستطيع مأمور واحد أن يحفظ الأمن فى مركز يقطنه ١٥٠ ألفا ، وليس فيه الا بضعة جنود لم يكن فى أيديهم سوى سلاح بلا ذخيرة ؟ ٠٠ » ولم يلبث الهـجوم أن توالى باسم الدين ٠ ففى يوم ٢٤ ، ٢٦ أغسطس نشرت الأهرام مقـــالين ، أحدهما لفضيلة الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى ، والثانى لأحد المزارعين وأصـــحاب الأطيان يدعى على متولى ، هاجما فيه الحزب هجوما شديدا ، وصدراه بالآية الكريمة « والله فضل بعضكم على بعض فى الـــرزق » ، زعما منهما بأنها تنقض الاشتراكية من أساسها ٠ كما نشـر الشيخ التفتازانى مقالا آخـر فى أهرام ٧سبتمبر ١٩٢١ بعنوان «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين ، الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » ٠

وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٢١ نشر الاستاذ فكرى أباظة مقالا فى جريدة اللواء استنكر فيه تأليف الحزب الاشتراكى ، باعتباره سابقا لأوانه ، وركز فيه على أولوية التحرر الوطنى على التحرر الاجتماعى ، فقال : «ان مصر البائسة ، مصر المستعبدة ، مصر الراسفة فى الأغلال، همها الوحيد فى الوقت الحاضر أن تبحث عن حريتها ، وأن تتوجه الى مكان البحث كتلة واحدة ثابتة الدعامة قـــوية التركيب ، حتى اذا حصلت على استقلالها المنشود وصفت الحساب بينها وبين المغتصب ، استطاعت أن تتفرغ لفض مشاكلها الداخلية » ٠ ثم قال : « ان وظيفة الحزب الاقتصادية تتلخص فى أنه سيكون من الآن فصاعدا « موقعاتى » بين أصحاب الأموال والعمال الى

أن تسنح الفرصة فيقوم بتوزيع الأملاك على الجميع ، فتصبح مالية الأمراء كمالية الفقراء سواء بسواء • لكن فات الحزب أن المالك الوحيد في قطرنا المصرى هو « البنك العقارى » ، فعسى أن تنشب المعارك بينه وبين هذا البنك ، فان من مصلحتنا أن يحل به الخراب والدمار •• » وواضح من مقال الاستاذ فكرى أباظة أنه لم يقـرأ شيئا عن محـاولة محمد فريد الاشتراكية وعن آرائه الاجتماعية ، والا لما كتب هذا المقال •

وفى يوم ١٧ سبتمبر نشرت الأهرام مقالا للدكتور محمد حسين هيكل ، الذى ذكرنا أنه كان أدنى الى التطرف فى مذهب الحرية الفردية وكان عنوان المقال هو : « الاشتراكية فى مصر » ، وقد صيغ فى مهارة كبيرة ، اذ ناقش فيه زعماء الحزب الاشتراكى فى صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية فى ذلك الحين ، وألقى عليهم بعض الأسئلة الجدلية لدفعهم الى تحديد موقفهم من الغاء الملكية ومن مبادىء الاشتراكية ومبادىء الاصلاح ، فقال : « أريد أن أسأل اخواننا الاشتراكيين : هل يرون البيئة المصرية الحاضرة صالحة لقيام مبدئهم فيها ، أو أنها على العكس من ذلك معادية له ، فمحاولة ادخاله اليها فضلا عن أنها عبث غير منتج ، قد يكون من ورائها ارتباك يجمل بهم ألا يجروا البلاد اليه •• لاشك أن اخواننا يعلمون عن يقين أن من أقوى ردود الفرديين على الاشتراكيين أن نظريتهم اذا صحت فى الصناعة فهى لا تصح فى الحال الزراعية لأن الناس فيها مبعثرون ليست بينهم جامعة ضيقة ضرورية كعمال المصانع ، ولأن الملكية الصغيرة لاتزال منتشرة جد الانتشـار فى النظام الزراعى • ألا يصح أن نسائل اخواننا الاشتراكيين المصريين عن مبلغ تطور نضال الطوائف فى مصر والى أى حد وصل ؟ وهل لامست فكرة النضال نفس العمال واستفزتها الى حد تمكن الاحساس بها من فؤادهم ؟ واذا صح أن كان لذلك شبه وجود فى بعض الصناعات ، فهل هو موجود فى الصناعات الأخرى ؟ وهل يمكن أن يكون موجودا فى الأرياف ؟ • فاذا قدر لحزبنا الاشتراكى أن يتولى الحكومة أول مايتم لمصر الاستقلال ، أفتراه يقتصر على ترك الفلاحين كما هم ، أم هو يعمد الى الغاء الملكية حتى الصغيرة منها ؟ اننى أشارك اخوانى الاشتراكيين فيما يرمون اليه من ضرورة اصلاح الطبقات الصغيرة ، ووضع قوانين لضمان المعيشة ومالى ذلك من النظم، ولكن شتان ما بين هذا وبين الاشتراكية • :ن هذا كله ممكن التحقيق والملكية الفردية قائمة ، ولن تكون اشتراكية الا اذا ألغيت الملكية الفردية• فأما اذا رأى اخواننا الاكتفاء بهذا والسعى نه ، حتى اذا تم كان لنا أن ننظر فى النظام الذى يجىء بعده مستلهمين الرأى من تاريخ تطور مصر الاقتصادى • فهم طلاب اصلاح

اجتماعى لا اشتراكية فيه • وأما ان كانوا يرون البيئة صـــالحة لنشر الاشتراكية ، فليتفضلوا بافهامنا هذا على طريقة علمية دقيقة ، وقد يمكن بعد الأخذ والرد أن نتفاهم واياهم، فمانريد الا مصلحة البلاد •» • وواضح من مقـال الدكتور هيـكل التعسف فى فهم الاشتراكية ، اذ هى بالحتم فى ذهنه الغـــاء الملكية الفردية ، دون أن يكون فى ذلك مراحل يقطعها العمل الاشتراكى • فهو انما ينظر الى التجربة الروسية ، دون أن ينظر الى تجارب الأحزاب الاشتراكية الأخرى فى البلاد الأوروبية •

على كل حال فقد كان ازاء هذا الهـــجوم أن انبرى زعماء الحزب الاشتراكى للرد على التهم التى وجهت اليهم • وقد أظهر الرد أن هؤلاء الزعماء كانوا يختلفون اعتدالا وتطرفا فى كيفية تطبيق الاشـــتراكية بالرغم من الاطار المعتدل العام الذى يشملهم جميعا• فقد كتب سلامة موسى فى أهرام ١٨ أغسطس ١٩٢١ يقول : « ربما كان الوقت الحاضر أسوأ الأوقات لتأليف هذه الجمعية لاعتبارين : أولهما أن البولشفية الروسيّة قد أخفقت اخفاقا يكاد يكون تاما ونشرت على ربوع البلاد الروسية ألوية الخراب والدمار • وثانيهما أننا فى مأزق سياسى لا ينبغى أن نزيده حراجة بما يمكن أن يتذرع به المعارضون لاستقلالنا فى انجلترا من أن فى مصر شيوعيين وبولشفيين ، وهذه ألفاظ تستطير لب سياسة الانجليز • وقد بحث مزمعو تأليف هذه الجمعية هذين الاعتبارين ، وقـــر رأيهم على أن التخوف من أن اقامتهما قد يكون عائقا فى سبيل المفاوضات الحاضرة ، أو فى نشر المبادىء الاشتراكية المعتدلة، لا محل له• وذلك لأن البولشفية قد صرح كثير من الاشتراكيين بعدم موافقتهم عليها لأنها لجأت الى تحقيق غايتها طفرة ، وغالت فى تطبيقها • والاشتراكية ينبغى أن تكون بطبيعتها وبالوســائل التى تتذرع اليها والتدابير التى تتخذها فكرة نشــوء وتطور بحيث لا يمنح منها للأمة شىء الا بمقــدار ماحصلت عليه من التربية ، فيشرب أفراد الأمة مبادىء الايثار والغيرة على المصلحة العامة •• أما من جهة المفاوضات فان أكثر أعضاء الجمعية المزمع تأليفها يحسنون اللغات الأوربية المهمة ويجيدون كتابتها ، ولن يقصروا عندما يرفع الاستعمارى عقيرته ويندد بنا ، فى الرد عليه واقحامه ببيان لغته •

« وبديهى أن الغاية القصوى من الاشتراكية هى الغاء الملك الفردى واستبداله بالملك العمومى، ولكن دون هذه الغاية مراحل ينبغى أن تقطع ، وهذه المراحل هى فى الواقع غايات صغرى أهمها : نشر التعليم بين عمال الأمة حتى يدخـلوا فى دور الوعى الاقتصـــادى ، ويتكاتفوا على العمل لمصلحتهم ، ثم تسعى الجمعية بواسطة النشر فى اقناع أولى الأمر أيا

كانوا لكي يقننوا القوانين اللازمة لتحسين مساكن العمال وزيادة أجورهم وتأسيس معاشات لكل من يبلغ منهم الخامسة والستين ، وما الى ذلك من الاصلاحات . ونحن على علم تام بأن علاقة الأجير الزراعي مع الممول المصرى هي علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية ، بل هي بعيدة عن تلك العلاقة الجامدة التي تربط ، أو بالأحرى لا تربط الممول الأجنبي بالعامل الذي يشتغل في معمله . "المالك المصرى في الواقع ينبغي أن يكون له مكانة الموظف العمومي من حيث المسئولية الأدبية القانونية ، لأن سعادة العائلات المصرية الفقيرة وشقاءها متوقفان على كيفية نظره لطرق الاستغلال ، استغلال الأرض واستغلال العامل . فلهذا السبب لن تقف الجمعية موقف العداء ضد الملاك المصريين ، وانما هي بمثابة صديق يدلهم على مصلحتهم ، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا ، لأن مصلحة الاثنين واحدة . فالعامل لا يستطيع استغلال الارض كما ينبغي الا اذا كان على علم بأصول الزراعة الحديثة التي يجب أن تلقن في المدارس ، فمن هنا واجب تربيته ، وهو لن يقوى على جهد الفلاحة مالم يأكل طعاما دسما ، ومن هنا زيادة الأجور ، ولن تجود صحته مالم يسكن مسكنا نظيفا ذا نوافذ ، وهلم جرا . فالجمعية الاشتراكية المزمع تأليفها ترى أن مصلحة المالك هي مصلحة الأجير مادام هناك مالك وأجير ، أما اذا عمت الاشتراكية والغيت حقوق الملك ، فان الضمانات الاشتراكية تزيل فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك . » .

وفي يوم ٣١ أغسطس ١٩٢١ نشر سلامة موسى مقالا في الأهرام ردا على جريدة الاجبشيان جازيت قال فيه : « ان حملتكم على الحزب الاشتراكي المصرى لا مبرر لها ، كما أنكم بالغتم فيما كتبتموه عني .. فاننا **لم نؤلف حزبا جديدا ، وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكي الذي عاش ونما منذ مدة بعيدة في الاسكندرية** . وكان أول مافعلناه في القاهرة أننا أنكرنا البلشفية بكل صراحة وجحدنا مبادئها بلا قيد ولا شرط .. وقد كنت أنا نفسي عضوا في الجمعية الفابية الانجليزية ، وهي جمعية الاشتراكيين المعتدلين في لندن ، وغايتنا ووسائلنا هي غايات هذه الجمعية ووسائلها ، وقصدنا الحاضر أن نجمع المعلومات المفيدة عن النظام الاقتصادى الحاضر ، وسنأتم بالدعاة الانجليز أمثال « شو » و « ويلز » ، ونعنى بهم أكثر مما نأتم بماركس وانجلز . **وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب** ، وسنبدأ عملنا متواضعين بالسعي في ايجاد القوانين عن معاشات للشيخوخة ومساكن العمال وشغل الأطفال وأمثال ذلك ، وسنسترشد في كل ذلك بالقوانين الانجليزية » .

وفي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢١ دافع محمد عبد الله عنان المحامي عن الحزب الاشتراكي في مقال نشره الأهرام بعنوان « الاشتراكية المصرية ، لا ندعو الى ثورة أو فوضى » • وقد أشار فيه الى سلامة موسى والدكتور العناني بلقب « رفيق » ، وأهم مافيه أنه أوضح الفروق بين الشيوعية والاشتراكية فقال : « اما اقتران الاشتراكية بالفوضى والشيوعية ، فهو خطأ جسيم ، لأن الشيوعية تقوم على اعتبار الثروة كتلة عامة يستمد منها المستهلك حاجته ، لا بالنسبة الى خدماته ، ولكن وفقا لحقوقه الطبيعية في أن تسد حاجاته ، أما الاشتراكية فانها تعلق المنح على قوة الانتاج وقيمة الخدمات • فكلا المبدأين يتفق في توحيد الثروة ، ولكنهما يختلفان في تحديد حقوق الفرد بالنسبة اليها ، لأن الاشتراكية تقرر التوزيع طبقا للكفاءة الشخصية ، والشيوعية تقرره طبقا للحاجة البشرية •• ان القول على اطلاقه بأن الاشتراكية ترمي الى محو الملكية الشخصية خطأ شديد ، كخطأ قرنها بالفوضى ، فالاشتراكية لا تريد الا القضاء على النتائج السيئة التي تؤدي اليها الملكية الشخصية بشكلها الحاضر ، وتحقيق أنظمتها العادلة المستطاعة •• وان الاشتراكية لا تحتم الغاء الوراثة ولا تعترض عليها الا حيث تفضي الى ادقاع السـواد الأعظم • وبالجملة فان برنامج الاشتراكية الاقتصادي يرمي الى تحطيم نظم الاستثمار والاستغلال بتحديد حق الملكية الشخصية •• أما المساواة في الاشتراكية ، فليست مساواة في الحالة الاجتماعية ، مطلقا ، وما هي الا المساواة في « الفرص » ، فيبدأ الطفل حياته وجميع الأبواب مفتوحة في وجهه ، فلا يغلق ثمة منها في وجهه مايستطيع ولوجه » • ثم قال الاستاذ عنان : « ان استبداد رأس المال هنا شائن بالغ حد الارهاق ، وان استئثار طائفة برأس المال هنا يقترن به طغيان فادح يوضحه لك عسف أصحاب الضياع بالفلاح البائس التعس » •

على أن هذا الدفاع الذي ساقه زعماء الحزب الاشتراكي لقي نقدا شديدا من الاستاذ عزيز مرهم الذي غضب لما فيه من ضعف • والاستاذ عزيز مرهم ، كما مر بنا كان أدنى الى التطرف في الاشتراكية ، وقد تحدث بلسان هذه العناصر المتطرفة فيمقال نشره الأهرام في٢٠ سبتمبر ١٩٢١ انتقد فيه الاشتراكيين نقدا مـرا وقـال انهم لم يكونوا أكثر توفيقا في ردودهم من خصومهم ، بل اتخذ بعضهم طريقة منـاظريه وهي التغرير دون الاثبات ، وكانوا من الضعف في حججهم أن خرجوا على الاشتراكية الحقـة ، وانهم « لم يتجاسروا على أن يتحملوا أمام الرأي العـام المصري مسئولية اعتناقهم المبادىء الاشتراكية كاملة » • ثم قال ان همهم الأول

كان « أن يبددوا التهم التى رماهم بها خصومهم من انهم متطرفون خارجون عن الدين هادمون لنظم البلاد الاجتماعية ولقوانينها الوضعية ويلزم مراقبتهم • فقد تنصلوا جميعا من تهمة التطرف ، فأخبرنا سلامة موسى بأنها جماعة ستقصر عملها على تحقيق الأغراض المعتدلة للاشتراكية ، وبنى على العنانى نظريته عن الاشتراكية العلمية العملية المعتدلة ، وتمسك محمد عبد الله عنان بنظام المواريث وبالملكية الشخصية « التى أقرتها الطبيعة والنواميس الاجتماعية منذ بدء الخليقة » •• ويؤخذ من ذلك أن الاشتراكيين المصريين يقررون أن النظم الحالية نظم مرضية يحتفظون بها مع تغيير بسيط لا يمس جوهرها ، وهذا وجه ضعفهم • أولا ـ لأنهم بذلك قرروا أن وجودهم وان كان مستحسنا فهو غير ضرورى • وثانيا لأنهم بالغوا فى رضاهم عن الأنظمة الحاضرة حتى تهاونوا فى الاصلاحات التى ينشدها الاشتراكيون الأصمام ، وكانت النتيجة أنهم اكتفوا بأن يأخذوا من الاشتراكية اسمها ـ والاسم فقط ـ دون مبادئها ، وكانوا فى الواقع أول الهادمين لوجودهم • وانى لمثبت ذلك ، فقد قرر سلامة موسى « أن علاقة الاجير الزراعى مع الممول المصرى علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية » ، ولعل الداعى لهذا القول هو ما يراه من أن الحرب الطاحنة القائمة فى الغرب بين طبقتى العمال وذوى المال لا أثر لها فى حياتنا الاجتماعية المصرية ، ولكنه بعد ذلك تمنى تغيير هذا الحال فقال : « ومع ذلك فاذا عمت الاشتراكية والغيت حقوق الملك فان الضمانات الاشتراكية تزيل فوائد الملك ، فلا يأسف على فراقها مالك » • ولا يعقل أن انسانا يرى صلاحية نظام موجود ثم يتمنى بعد ذلك نظاما آخر لم تثبت صلاحيته أى تجربة • ان هذا تناقض لا تفسير له الا أن اخواننا الاشتراكيين لم يقووا على مجابهة الحقيقة التى يعتقدون بصحتها سرا ، فهم يتظاهرون بغيرها خوفا من مفاجأة الرأى العام بآراء هادمة لأنظمته ولم يتعود سماعها » •

ثم ندد الاستاذ عزيز مرهم بما ظهر على لسان أقلام زعماء الحزب الاشتراكى من الطعن فى مبادىء البلشفية ، ووصف ذلك بأنه «فضيحة»، ثم هب مدافعا عن هذه المبادىء فقال : « وصل الاشتراكيون المصريون فى مجاراة الرأى العام أن أنكروا البلشفية وطعنوا فى مبادئها ، مع أن البلشفية ـ أصابت أو أخطأت ـ هى على كل حال من الاشتراكية •• وانى كنت أود ألا يكون اخواننا الاشتراكيون «تفتازانيين» أكثر تفتازانية من التفتازانى ، وألا يرموا البلشفية ـ رغم غلطاتها ـ بطعنات صدروا بها بياناتهم ولم يتثبتوا منها مبدئيا • فان البلشفية لم تخفق اخفاقا يكاد

يكون تاما ـ كما يزعمون ـ ولم تنشر على ربوع البلاد الروسية ألوية الدمار والخراب ، كما يزعمون ، انما البلشفية ناهضة حية ، والبلشفيون عاملون على تعميم المدارس وتسهيل التعليم الصناعي والزراعي والعالى ، وقائمون بتشييد أبنية خاصة للمولودين ، وانشاء جنائن للأطفال وملاجيء للشيوخ ومستشفيات للعموم ، وأصبح الغذاء عندهم مشاعا ومخازن البلديات تصرف للأفراد حاجياتهم ، ويدفعون ثمنها من عملهم دون وساطة التجار وأصحاب المصارف ، والشعب يختار نوابه وله حق اقالة من يفقد ثقته ، والناس جميعا يعيشون عيشة عادية منظمة · وان مايأخذه أعداء البلشفية برهانا على تخريبها للبلاد الروسية هو برهان فاسد ، فالمجاعة راجعة الى أسباب جوية طبيعية محضة ، كما حصل فى الصين والهند مرارا ، وفى البلاد الروسية نفسها ·· انى لا أقول بأن البلشفيين لم يرتكبوا أغلاطا فظيعة ، ولكن هذا شأن القائمين بتحقيق الأنظمة الجديدة لا بالتطور بل بالقوة ، أى باستعمال العنف والقلب الفجائى · هذا ماكان يجب أن يعلمه اخواننا الاشتراكيون ، فكان لهم أن يقولوا بعدم موافقتهم لوسائل العنف والثورة والانقلاب الفجائى ، ولكنى أرى من الفضيحة بالنسبة لهم وبصفتهم اشتراكيين أن يطعنوا على البلشفية ، ويفتروا عليها لكراهيتهم لوسائلها » ·

ثم انتقل الاستاذ عزيز مرهم الى نقطة هامة أخرى فقال : « قال لنا سلامة موسى فى أهرام ٣١ أغسطس « اننا لم نؤلف حزبا جديدا وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكى الذىعاش منذ مدة بعيدة فى الاسكندرية»، وقال لنا على العنانى فى أهرام ١٩ أغسطس» حقيقة عرفت مسيو روزنتال الذى يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكى فى هذه البلاد ، وعرفت عنه هذه المبادىء الشريفة العادلة ·· ولكنى مع اعظامى للرجل لست فى حاجة لأن آخذ عنه بل فى حاجة لرده ·· الخ » ، وبين الرأيين تناقض : اذ يفهم من نص سلامة موسى أن الحزب الاشتراكى المصرى هو نفس الحزب الاشتراكى الاوروبى بالاسكندرية ، ويفهم من نص على العنانى أنه تناقش مع مسيو روزنتال ورده عما يمقته · فهل تغيرت بعد هذه المناقشة مبادىء الحزب الاشتراكى بالاسكندرية ، أو هل تمكن على العنانى من اقناع مسيو روزنتال بتكوين اتحاد بين الاشتراكيين المصريين وبين الاشتراكيين الأوروبيين الاسكندريين ، مع تباين مبادىء كل منهما ؟ هذا ما لا أظنه صحيحا لعلمى بأنظمة الاشتراكيين التى ترى قوتها فى الاتحاد التام فى المبادىء والوسائل ، وتأبى كل امتزاج بين عناصر غير متفقة تمام الاتفاق· وأظن الأهرام صادقا اذ قال فى عدد ١٦ أغسطس « لا نعرف مذهب

الدكتور العنانى ، ولكن نعرف شيئا من مذهب المسيو روزنتال ، فنعرف أنه اشتراكي متطرف ، وقد يتجاوز حدود التطرف » ٠

هذه الأسئلة التى أثارها الاستاذ عزيز مرهم عن حقيقة مبدأ زعماء الحزب الاشتراكي المصريين ، وهل هو الشيوعية وراء ستار من انكارها والتنديد بها ، أم الاشتراكية في ثوب اصلاحي لا ثوري ، أسئلة تستحق الجدل ، وخصوصا أن روزنتال قد أكد في أقواله عام ١٩٢٤ أن الحزب الاشتراكي المصرى كان منذ تأسيسه حزبا شيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي(٢١) ، مما يوحي بأن الزعماء المصريين لم يكونوا اشتراكيين وانما كانوا شيوعيين ٠ على أن الاجابة الحاسمة على هذه الاسئلة يمكن أن تستنبط من البرنامج الذى نشره الحزب فى ٢٩ أغسطس ، ومن الشقاق الذى حدث بين هؤلاء الزعماء وروزنتال ، وانتهى بطردهم من الحزب فى ٣٠ يولية ١٩٢٢ ، أى بعد عام واحد ٠

برنامج الحزب الاشتراكي المصرى

ففى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي المصرى برنامجه على الرأى العام المصرى ، وصدره بديباجة طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « ٠٠ ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة متعدية تستأثر برءوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة فى العالم ، وانزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها٠ ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصرى سيطرة سحقت معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة ٠ لذلك كان من الضرورى أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادىء الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض اخوان العمل فى مصر لتاليف الحزب الاشتراكى ،وهذه مبادئه التى سيعمل لتحقيقها :

(السياسية) ٠

١ ــ تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى واقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره ٠

٢ ـ تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الامم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة ٠

٣ ـ محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد ٠

٤ ـ مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء ٠

٥ ـ مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية ٠

٦ ـ الغاء المعاهدات السرية ٠

(الاقتصادية)

١ ـ العمل على الغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية ، واخماد استبداد المستغلين والمضاربين والسعي الى مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية الآتية :

١ ـ توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة ٠

٢ ـ التوزيع العادل للثمرات على العاملين **طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية** ٠

٣ ـ اخماد المزاحمة الرأسمالية ٠

(الاجتماعية)

١ ـ اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديموقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة ٠

٢ ـ العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية ٠

٣ ـ العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة ٠

« وسيعمل الحزب على تحقيق مبـــادئه المذكورة **بالصراع الحزبى والدعوة السلمية** ، مستعينا فى ذلك بالعمل على تحقيق مايأتى :

١ ـ انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتـــاج والاستهلاك ٠

٢ ـ اعداد نواب اشـــتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها ٠

٣ ـ تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المـالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع ٠

٤ ـ الدعوة بطريق النشر والخطابة ٠

وقد وقع البيان كل من على العنانى ومحمد عبد الله عنان وسلامة

موسى وحسنى العرابى ، وأشير فى ختامه الى أن ترسل طلبات الانضمام مؤقتا الى سكرتير الحزب محمد عبد الله عنان المحامى ·

ونلاحظ على الجزء الاقتصادى من البرنامج أنه جاء غامضا بعض الشيء · ففيما خلا نصه على أن التوزيع العادل للثمرات على العاملين سيكون « طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية » ، وهو النص الذى خرج به صراحة عن برنامج الشيوعية الذى يقضى بأن يكون التوزيع طبقا للحاجة البشرية ، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب — فانه لم يحدد طريقة « توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة » ، وهل يكون ذلك بطريق الغاء الملكية أم التأميم أم تحديد الملكية أم غيرها من الوسائل · ومع ذلك فمن أهم ما قرره البرنامج أن الحزب سوف يعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية ، فجرد نفسه بذلك من الصفة الثورية الملتصقة بالأحزاب الشيوعية · وعلى العموم فان برنامج الحزب قد سد فراغا فى المحيط السياسى المصرى ، وكان برنامجا تقدميا لا شبهة فيه ·

نشاط الحزب الاشتراكى المصرى :

أخذ الحزب الاشتراكى ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسى والاجتماعى · ومن الواضح أنه كان يسعى للالتحام بالخط السياسى الذى كان ينتهجه الوفد ، ففى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢١ نشر بيانا الى الأمة أظهر فيه سروره بانقطاع المفاوضات المصرية ، وطلب من « الجماعات الموصوفة بالأعيان والملقبة بأصحاب المصانع أن يترفعوا عن وضع أنفسهم ستارا للاجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من اهمال حقوق الأمة » ، ثم طالب بالعمل بوسائل ثلاث : (١) تضامن الصحافة على ترك مسائل الشقاق ، والاقتصار على ما فيه خير البلاد · (٢) توحيد السياسة الوطنية بأن لا يقبل مصرى تأليف وزارة تعمل بأى شكل تحت هيمنة مشروع كيرزن · (٣) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الامة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول · (٢٢) ثم أخذ الحزب بعد ذلك يتحين الفرص لينشر احتجاجاته واعتراضاته على السياسة المحلية (٢٣)

وقد جعل الحزب ، منذ البداية ، مركزه الرئيسى فى القاهرة ، ثم أخذ يمد فروعه الى الأقاليم · فبالاضافة الى الاسكندرية ، فقد أقام شعبا فى طنطا وشبين الكوم والمنصورة (٢٤) · وقد ذكر سلامة موسى أن الحزب قد استطاع أن يجتذب اليه عشرات من المحامين والأطباء والمعلمين ، حتى

لقد انضم اليه بعض الأغنياء (٢٥) وفى أوائل يناير ١٩٢٣ ذكرت الاهرام أن عدد المصريين الأعضاء فى شعبة الاسكندرية وحدها يبلغ عددهم نحوا من أربعمائة ، بينما يبلغ عدد الاشتراكيين المصريين المنتمين الى الحزب فى مصر نحوا من ١٥٠٠ • (٢٦) وفى ١٩ مارس ١٩٢٤ نشرت الاهرام : « استنادا الى أوثق المصادر » أن عدد المنضمين الى اتحاد النقابات الذى كان يسيره الحزب كان يتراوح بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا فى سائر أنحاء القطر •

وقد عمل الحزب ، بعد انشائه ، على اجتذاب خريجى المدارس الصناعية ، فأصدر اليهم دعوة على لسان أحدهم يدعوهم للانضمام اليه لقيادة العمال البسطاء • وقد جاء فى هذه الدعوة ، وهى بعنوان : (دعوة عامة الى خريجي المدارس الصناعية) ، « نحن العمال الحائزين على الشهادات الفنية من مدارس الصناعة المختلفة بالقطر المصرى ، يجب أن نقود العمال البسطاء الى الطريق القويم ، فلذا أدعوكم جميعا للانضمام الى عضوية الحزب الاشتراكى المصرى بأول فرصة ممكنة لنكون يدا واحدة كعامل واحد ، ويد الله مع الجماعة • » (٢٧) وفى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢١ كتب ابراهيم الدسوقى رحمى مؤسس نقابة خريجى المدارس الصناعية بالقطر المصرى ، وهو الذى وجه النداء السالف الذكر ، الى جريدة الاهرام يؤكد لها أن الحزب الاشتراكى سيشتد ساعده بانضمام جميع عمال القطر المصرى وعمال الشحن والتفريغ فى موانى القطر المصرى المختلفة •

وفى الواقع أن حوادث الاعتصابات بين العمال قد زادت منذ قيام الحزب • ففى التقرير الذى أصدرته لجنة التوفيق الرسمية فى ٢١ يوليو ١٩٢٢ ، عما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال فى الستة شهور التى انتهت فى ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ ، فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصاب بين عمال ٥٠ شركة أو معملا ، وكان أطول هذه الاعتصابات اعتصاب عمال تكرير البترول فى السويس ، وقد استمر ١١٣ يوما • ثم اعتصاب عمال تراموای القاهرة ، وقد استمر مائة يوم ويومين • واعتصاب عمال شركة « ورمس » ، وقد استمر ٦٠ يوما • واعتصاب عمال شركة الغزل ، وقد استمر ٥٢ يوما • واعتصاب شركة الغاز بمصر ، وقد استمر ٤٥ يوما • واعتصاب عمال العروة الوثقى بالاسكندرية ، وقد استمر ٣١ يوما • واعتصاب شركة ملابس لومبتون بمصر ، وقد استمر ٢١ يوما • واعتصاب شركة الهندسة بالاسكندرية

وقد استمر ١٩ يوما • واعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة ، وقد استمر ١٨ يوما • واعتصاب عمال حلاجى القطن بدمنهور ، وقد استمر ١٦ يوما • واعتصاب حلاجى القطن بزفتى ، وقد استمر ١٠ أيام • وقد أحصت اللجنة ما يوجد فى القطر من نقابات العمال وجمعياتهم المنظمة ، فوجدت أنه يوجد فى العاصمة ٣٨ نقابة ، وفى الاسكندرية ٣٣ ، وفى منطقة قناة السويس ١٨ ، وأربع نقابات فى طنطا ونقابة فى دمنهور ، ونقابة فى زفتى • (٢٨) ومن العسير أن نفترض أن كل هذه الاعتصابات ترجع الى نشاط الحزب الاشتراكى ، فان كثيرا من المشاكل والخلافات التى أدت الى هذه الاعتصابات ، ترجع جذورها الى ما قبل قيام الحزب • ومع ذلك فلا يمكن انكار أثر نشاط الحزب فى بعض هذه الاعتصابات أو فى كثير منها •

انقسام الحزب الاشتراكى المصرى :

بينما كان الحزب يمارس نشاطه أخذت الخلافات الأيديولوجية تتفاقم بين أعضائه من المثقفين والعمال من الوطنيين والأجانب ، حتى انفجرت فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢ بطرد المثقفين من الحزب • وقد شرح سلامة موسى سر هذا الانقسام ، فقال : « كنا نعرف من قبل أن مسيو روزنتال من غلاة الاشتراكيين ، وهو مع اجتهاده فى نشر الدعوة الاشتراكية منذ أكثر من عشرين عاما ، لم يفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى تلتف حوله • وانما أقبل الوطنيون على الحركة عندما رأوا اعتدالنا واخلاص نيتنا • فاقتصرنا نحن على مجاملته من غير أن نرتبط بمبادئه ، وجعلناه ينتظم فى سلكنا بدلا من أن ننتظم نحن فى سلكه • وعلى هذا سرنا جملة شهور ، الى أن رأى مسيو روزنتال أن صدره لا يتسع لاعتدالنا ، وأن محاولته لكى يجرنا الى خطته قد ذهبت عبثا ، فاتفق مع بعض ضعاف الرأى على نقل الحزب الى الاسكندرية ، وما ندرى الا وشعبة الاسكندرية قد اصطبغت بصبغة الغلو المضحك المبكى ، وانتمت الى الدولية الثالثة ، واعلنت أنها الرأس وغيرها الفرع » • (٢٩)

أما روزنتال فقد أوجز أسباب الاجراءات التى اتخذها ازاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، فقال : « لقد تبين لى أن لجنة العاصمة لم تظهر اخلاصا كافيا لغاية مهمة كهذه ، فى حين كان فرع الاسكندرية ، بالرغم من قلة عدد أعضائه يظهر كفاءة تفوق كفاءة المركز الادارى • وقد طلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقرا للحزب ، وبالفعل تم هذا التغيير بعد موافقة أعضاء الفروع على ذلك فى اجتماع خاص عقد لهذا الغرض(٣٠) » •

على أن الاستاذ فؤاد شمالى ، من المتطرفين ، قد أورد أسبابا أكثر صراحة واهمية ، وكان ذلك ردا على بيان للاستاذ محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة فى ٣ يناير ١٩٢٣ ، فقال : « قال الاستاذ محمد عبد الله عنان المحامى أن شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية فى القاهرة • والحقيقة أن **شعبة الاسكندرية لما بدات اعمالها فى شهر مايو الماضى (١٩٢٢)** كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتتت أعضاؤها واقفلت دارها • وفى يوم ٣٠ يوليو عقد فى الاسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب فى أنحاء القطر ، **بينهم وفد عن اعضاء لجنة القاهرة** ، فتقرر بالاجماع جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كذلك تقرر **بالاغلبية الكبرى** اعتناق المذهب الشيوعى ، وتم فى المؤتمر انتخاب اللجنة الادارية المركزية • فالأمل من حضرة الاستاذ عنان أن يتوخى الحقيقة فى كتابته ، **وكلمتى الى زعماء الاشتراكية فى مصر ان يتركوا العمال يتولون بانفسهم جميع شئونهم ، لان الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين(٣١)** •

ومن هذا البيان الصريح يبدو واضحا أن أسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية • فقد وجدت العناصر الشيوعية أن مركب الحزب فى القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه اعاقة ترويج المذهب الشيوعى ، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التى تغوص فى بحر بورجوازى ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها • وهذا سبب نصيحة الاستاذ فؤاد شمالى الىزعماء الاشتراكية فى مصر بأن « يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين » •

ولقد فسر بيان الاستاذ فؤاد شمالى هذا نقطة غامضة استوقفتنى لحد ما ، وهى اصطباغ نشاط الحزب الاشتراكى المصرى فى الشهر الاخير الذى حصل فيه الانقسام بصبغة شيوعية فاقعة ، مماجعل وقوع الانقسام أمرا لا معنى له • وقد فسر الاستاذ فؤاد شمالى هذه النقطة عندما قال ان شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها فى شهر مايو ١٩٢٢ كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ، فواضح من هذه العبارة أن الصبغة الشيوعية التى بدت فى نشاط الحزب الاشتراكى فى هذه الفترة ، انما كان منشؤها أن العناصر الشيوعية المتطرفة كانت قد تسلمت وتعهدت نشاط الحزب منذ شهر مايو الى أن وقع الانقسام فى آخر شهر يوليو ، وأن هذا هو السبب فى الطابع الشيوعى الذى تميز به نشاط الحزب حينذاك • وقد ظهر هذا

النشاط عندما طلب الحزب من الحكومة رخصة لاصدار جريدة اشتراكية خاصة به ، فرفضت الداخلية هذا الطلب ، لا سيما على أثر ما نشر الحزب من الاحتجاجات والاعتراضات على السياسة المحليه • فلما لم ينجح في آخد الرخصه جعل يبحث عن جريدة موجودة ، فوجد جريدة «الشبيبه» ، وهي جريدة أسبوعية أدبيه اجتماعية للشيخ عبد الحميد النحاس ، فاتفق معه على تحويلها الى جريدة اشتراكيه ، وبعد أن كانت نصدر بشكل معين حولها الى شكل جديد ، وألغى عدد ما صدر منها من اعداد ، وجدد نشرها مبتدئا بالعدد « ١ » وصدر العدد الاول منها في أوائل شهر يولية ١٩٢٢ يحوى مقالة عن لينين ومقالات اشتراكية متعددة ، وجعل شعارها «المنجل والمطرقة»(٣٢) •

وقد كتب أحد الملاك مقالا في الاهرام في يوم ١١ أغسطس ١٩٢٢ يستعدى فيه الحكومة على الحزب بسبب ما نشر في الجريدة من أمور أثارت جزعه فقال : « لقد ضمت هذه الصحيفة في أول أعدادها » راية البلشفيك » ، وقد وضعت كمركز للحزب وشارة لهؤلاء ، كما جاء في مقدمة هذه الصحيفة ، وهي ما قيل عنها أنها برنامج الحزب ، أن هذا النوع من الاشتراكية سيعمل على شيوعية الملكية ومعاداتها معاداة قد لا يكون لها من الوسائل سوى الثورة الدموية • كذلك قد جمعت مايدل على أن هذا الفريق قد وطن نفسه - ولو من باب الخداع والغش - على قلب هذا النظام والخروج على الأديان والعادات • ولو أن الحكومة فطنت الى ما ذكرته هذه الجريدة نفسها من أنها تدعو كل شعبة دولية «ثورية» الى أن ترسل عنها مندوبين للشعبة العامة الشيوعية ، لوجب عليها أن تعد نفسها في هذا التفريط القائم بها مقصرة في حق هذا البلد الأمين • فكيف اذا زاد على ذلك أن أول عدد من هذه الجريدة قد طعن مر الطعن على فتوى مفتي الديار المصرية أو على رأى الاسلام في هذه السخافات التي يحاول هذا النفر أن يخدعوا بها أولئك العمال المساكين ، وكيف اذا زدت على ذلك أن بعض هؤلاء العمال قد اخرجوا تنفيذ هذه المبادىء الى وسيلة تعتمد على القوة وتستند الى الشدة • فقد كتب خمسة من العمال الى بعض الجهات يشيرون عليها أن تنصح لصاحب جريدة « الاكسبرس » في الاسكندرية بالعدول عن محاربة هذه المبادىء التي سمموا بها ، ويقال ان هذا الكتاب مشوب بكثير من الفاظ التهديد والوعيد •• عجيب أمر هذه الجماعة التي تنادى بالشيوعية وتعادى الملكية الفردية وعلى رأسها رجل روسي يتجر بالكماليات اذ يرتزق من المتاجرة بالذهب والماس ، ولا يعنيه اذا كسب أن يكون عمله مخالفا لمبدئه ، بل مخالفا لما يريد أن يخيل الى

الناس أنه يدعو اليه ؟ ولو كان للحرية القانونية نصيبها الصحيح الآن لتساءلنا كذلك عن مصدر الأموال لهذه الشعبة .. اننا ننبه الحكومة الى أن ما يقوم به هؤلاء الناس ، مما تمنعه القوانين المصرية عامة . سواء في ذلك القانون السماوى والقانون الوضعي ، ويجب أن ننبهها كذلك الى أنا نحن الملاك ننتظر منها أن تقوم بالواجب على كل حكومة ازاء ما يتهددها من الخطر ، **وازاء أمر لا نريد أن ندفعه بأيدينا** . فهل عند الحكومة اذنان لتسمع بهما ؟ ذلك ما نظن والسلام(٣٣) .

على كل حال فان وزارة الداخلية عندما رأت تحول جريدة «الشبيبة» الى جريدة شيوعية على هذا النحو ، سارعت باصدار أمر باغلاقها ، ومنع نشرها بهذه الصفة . وكان الحزب قد شرع في نشرها على أعضائه باعتبار أنهم مشتركون بها ، وجعل بدل الاشتراك ثلاثين قرشا فى السنة(٣٤). فلما ألغيت هذه الجريدة اتخذ الحزب صحيفة اسبوعية أخرى فى القاهرة لهذا الغرض بعد أن اتفق مع صاحبها على تحويلها اليه(٣٥) .

ومن القرارات التي يعود الفضل فى اتخاذها الى شعبة الاسكندرية قبل الانقسام ، ما قرره الحزب في يوم ٢٥ يوليو من فتح مدارس مجانية فى أنحاء مصر . وذلك لتعليم العمال في الليل ، وأخرى لتهذيب أبنائهم فى النهار . وقد قرر الاحتفال بافتتاح أول مدرسة لهذا الغرض فى **١٥ اغسطس ١٩٢٢** بحي كرموز ، على أن يفتتح غيرها فى أحياء الثغر الوطنية . وأصدر بيانا الى الصحف يرجو فيه العمال الراغبين فى الالتحاق بهذه المدارس أن يسارعوا بتقييد أسمائهم فى سكرتاريته بالاسكندرية بشارع نوبار رقم ١٨ ، ليتمكن من معرفة العدد اللازم وضبطه . وقد حذت الفروع الاخرى حذو المركز الرئيسى فقررت شعبة المنصورة فتح مدرسة للعمال فى المدينة .

وعلى كل حال فلم يلبث الحزب بعد الانقسام أن أخذ يغير شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد ، فطبع على أوراقه اسم الحزب الاشتراكى المصرى ، وتحت الاسم الضخم كتب عبارة « الشعبة المصرية للدولية الشيوعية » . ونشر فى البلاد بيانا باسم الجمعية العمومية للحزب الاشتراكي أورد فيه قراراته ، ومنها أن تكون لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية، وأن ينضم الحزب للدولية الثالثة ، وأورد فى برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو . وأسند أمانة الصندوق الى المسيو روزنتال(٣٦) .

على أن الحزب لقى أعنف المقاومة، وخصوصا من الزعماء الاشتراكيين المصريين . فقد كتب الاستاذ سلامة موسى عدة مقالات حذر فيها من أن

انضمام الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها • وقال انه اذا راجت الاشاعة بأن فى مصر حزبا شيوعيا على اتصال دائم بموسكو ، باتت حركة الاستقلال فى خطر ، وحينئذ يجد مستر تشرشل من الذرائع ما يستطيع به تسوئة سمعة المصريين لدى الساسة الانجليز • ثم أردف قائلا : « ان ولاءنا لمصر ينبغى أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية ، فاستقلالنا الغاية الاولى والاشتراكية الغاية الثانية » • وذكر انه يعتقد أن الاشتراكية لن تفلح فى مصر حتى ترضى بها الطبقة الوسطى ، ان لم يكن الاغنياء أيضا قبل العمال ، لانهم الطبقة المستنيرة التى تستطيع فهم مبادئها والتمييز بين الغث والسمين والسير بها فى طرق مقبولة معقولة ، وهؤلاء لا يرضيهم ولا يقنعهم الهذيان والهذر عن الثورة والانقلاب الفجائى الى غير ذلك • والثورة فى بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل • ثم ذكر أن سبيل الحزب الاشتراكى المصرى أن يقتفى أثر الاشتراكية الانجليزية ، وأن يتوسل بالوسائل الانجليزية بالبرلمان والنقابة وجمعيات التعاون والائتمام فى ذلك بهدى الهداة الانجليز ، أما اذا توسل بالطرق البلشفية ، كما يريد المسيو روزنتال ، فانه لن يجنى سوى التخبط وعداء الطبقة الحاكمة ومعاكستها وتأخر الحركة الاشتراكية • ثم أعلن سلامة موسى أنه اذا أراد الحزب الاشتراكى المصرى أن يكون له مكانة فى النظام الاشتراكى العالمى، بحيث يستطيع أن يتطور مع التطور الفكرى بين الأحزاب الاشتراكية الرزينة فى أوروبا ، فعليه أن ينضم الى دولية فينا (الاتحاد الدولى للاحزاب الاشتراكية) ، وهى التى تألفت عام ١٩٢٠ من الاحزاب التى رفضت قبول الاحدى وعشرين نقطة التى تشترطها الدولية الثالثة فى موسكو ، ورفضت فى الوقت نفسه الرجوع الى الدولية الثانية فى بروكسل(٣٧) •

على أن لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية لم تأبه لهذا الهجوم بل ضاعفت نشاطها ، حتى أصبحت المدينة – كما كتب مراسل الاهرام بها فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ – تجرى بها حركة شيوعية لم تر البلاد مثيلا لها من قبل ، اذ أخذت تجتذب اليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب وأقبل الناس على اجتماعات الحزب فى ١٨ شارع نوبار اقبالا كبيرا • وفى أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى اعلان الثورة الروسية ، فحضر الاجتماع جمع غفير من الاعضاء ، وافتتحت الحفلة بالنشيد الدولى ، ثم وقف السكرتير العام للحزب ، وهو الاستاذ أحمد مدنى المحامى فألقى

خطبة عن تاريخ الثورة الروسية ، ثم رفع الستار عن تمثال للحرية المقيدة التى أخذ العامل على نفسه أن يحطم قيودها ويطلقها من الأسر الذى وضعها فيه الراسماليون ، كما وقف المسيو روزنتال وألقى خطبة شرح فيها معنى الثورة الروسية وعلاقتها بالشرق والشرقيين ، ثم قام بعده السيد هريدى فشرح أعمال الثورة وعلاقاتها بالقضية التركية ، وانتهت الحفلة ، كما بدأت ، بالنشيد الدولى(٣٨) .

ويلاحظ أن الحزب قد سار بعد اعتناقه الشيوعية جهارا فى نفس المجرى الوطنى الذى كان يقود تياره الوفد ، فعندما ارتفعت الاصوات بضرورة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، أصدر قرارا فى ١٧ اكتوبر ١٩٢٢ أبدى فيه وجهة نظره بوجوب تمثيل مصر رسميا فى مؤتمر لوزان ، وذكر أن الشعب المصرى «يعتمد على أن تركيا ذات المصلحة الكبرى فى مسائل الشرق ، والدول الاوروبية الديموقراطية ، وعلى الأخص الجمهورية الاشتراكية الروسية ، الحامية الأمينة للشعوب الصغيرة ، تؤيد مطالبنا الشرعية » ، ووصف نفسه بأنه « الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة فى مصر عمالها وفلاحيها»(٣٩) . على أن الحزب اكتفى بهذا القدر من النشاط السياسى ، فمما سجلته الاهرام عنه أنه كان فى مقدمة الأحزاب التى أعلنت استياءها من ارتكاب الاغتيالات السياسية(٤٠) .

ومع ذلك فان الحكومة قد أزعجها نشاطه وهبت لمحاربته ، فقد استدعت ادارة الضبط والربط فى محافظة الاسكندرية المسيو روزنتال فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٢ وأبلغته أنها تحظر عليه ، بأمر مدير الامن العام ، نشر الدعوة الشيوعية فى القطر المصرى ، وأنه اذا لم يكف عن نشر هذه الدعوة ، فان الحكومة تفكر فى ابعاده عن مصر . ولكن روزنتال أجاب متحديا بانه مصرى الجنسية ، ويسرى عليه من القوانين مايسرى على جميع المصريين ، وأنه اذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين، فليس أسهل عليها من محاكمته ، والا فلا داعى للتعرض له فى مبادىء ليس فى نيته الكف عنها(٤١) .

الانقسام الثانى فى الحزب (طرد روزنتال)

فى ذلك الحين تقرر عقد المؤتمر الشيوعى الرابع فى موسكو . فأرسل الحزب حسنى العرابى مندوبا عنه ليمثله فيه ويتفاوض باسمه فى انضمام الحزب للدولية الثالثة . ولما عاد حسنى العرابى من الاتحاد السوفيتى ، أبلغ الحزب بأن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة قد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولية الثالثة ثلاثة شروط هى :

أولا ــ فصل روزنتال من الحزب ·

ثانيا ــ تغيير اسم الحزب من اشتراكي الى شيوعي ·

ثالثا ــ اعداد برنامج للفلاحين ·

وقد كان ذلك مفاجأة لروزنتال ، فكتب الى المركز الرئيسي في موسكو طالبا ايضاحا عن حقيقة طلب فصله ، وعن السبب في ذلك ، ولكنه لم يتلق جوابا(٤٢) ·

وسرعان ما عقد الحزب جلسة بالاسكندرية في يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال من الحزب نهائيا ، وتعيين الأستاذ أحمد مدني أمينا لصندوق الحزب بدلا منه ، كما قرر تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعي المصري · على أن الأستاذ أحمد مدني لم يلبث بعد يوم ونصف يوم من هذا القرار أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها ، وأنه لا يستطيع الاشتراك بالعمل مع اللجنة المركزية الموجودة (٤٣) ·

فما هو سر هذا الانقلاب الفجائي ، وما سر اصرار اللجنة المركزية للدولية الثالثة على طرد روزنتال من الحزب ، رغم ما رأينا من اخلاصه للمذهب الشيوعي · ؟ لقد ذكر « لاكور » أن روزنتال قد طرد من الحزب بتهمة انحرافاته الفوضوية (٤٤) · كما ذكر أنه كان من بين الأقليه التي تعارض الانضمام الى الكومنترن (٤٥) · وقد ذكر روزنتال أن الأسباب التي استند اليها الحزب في فصله هو ما زعمه من أنه ليس شيوعا وانه ينتفع من الشيوعية أكثر مما يفيدها (٤٦) · ويفهم من أقوال روزنتال في شهادته التي أدلى بها في قضية الشيوعية عام ١٩٢٤ ، أن الاسباب كانت أعمق من ذلك ، وأنها كانت ترجع الى خلافات في الوسيلة والتطبيق · فقد سأله النائب العمومي قائلا : ما هو الفرق بين الاشتراكية والشيوعية ؟ فأجاب : الاشتراكية والشيوعية مشتقتان من مصدر واحد ، بمعنى أن مبادئهما الأساسية متشابهة ، باعتبار أن كلتيهما تعمل لابطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية · والحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثوري · أما الحزب الشيوعي فانه يختلف عن الحزب الاشتراكي الثوري من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولي أزمة الحكم وادخال الاشتراكية على

الأنظمة الحـــالية ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العـــاملة والمتوسطة الحرة للوصـول الى غرضهم • فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الاخيرة عاجلت «الرأسمالية» بضربة قاضية ، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم • وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا ٤٧ » •

ومعنى هذا أن الخلاف الذى قام فى الحزب الاشتراكى المصرى الثورى بعد طرد الاصلاحيين من أمثال سلامة موسى وسى الغنانى ، كان خلافا حول تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية • فبينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية فى مصر « ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيـــذ الفكرة الثورية » كانت أغلبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية •

ويمكن فهم الموضوع بطريقة أوضح اذا عرفنا أن انضمام الحزب الاشتراكى المصرى الى الدولية الثالثة وتغيير اسمه الى الحزب الشيوعى كان يقتضى أن يعتنق الحزب المبادىء الأساسية للكومنترن التى بينها لينين فى نقاطه الواحدة والعشرين المشهورة التى تشملها المبادىء الشيوعية ، ولم يكن روزنتال يوافق على مجموع هذه النقط ، وهذا واضح من اجابته على سؤال من النائب العمومى يقول فيه : « هل تعرف البنود الواحدة والعشرين وما بعدها التى تشملها المبـــادىء الشـــيوعية ، وما رأيك فيها ؟ » ، فقد أجاب : « أعرفها جميعا ، ولو كنت أحد واضعيها ربمـــا كنت لا أوافق على مجموعها ، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لا يؤدى المعنى المقصود • ومعانى المبادىء والشرائع جميعا لا تظهر الا عند التطبيق » • (٤٨)

وقـــد كانت هذه المبـــادىء الواحـــدة والعشرون التى اشـــترط الكومنترن قبولها للسماح بالدخول فى عضويته تنص على ما يلى : أن قرارات المؤتمر ولجنته التنفيذية تربط كافة فروع الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم • وأن النظام الصارم واجب الاتباع بين أعضائها • ويجب على كل حزب شيوعى أن يحصل على موافقة المؤتمر أو لجنتـــه التنفيذية على برنامجه أو سياسته • كما أن صحافته يجب أن تخضـــع لتوجيه المؤتمر أو اللجنة المركزية • وعلى كل عضو أن ينتمى الى الخلية الشيوعية فى المصنع او المؤسسة التى يعمل فيها • وعلى الخلية بذل

الجهد فى تحويل بقية العمال الى شيوعيين والسيطرة على نقابات العمال واثارة الاضطرابات فى صفوف العمال ، وايجاد التقلقل فى محيط السياسة والاقتصاد والاجتماع فى البلاد تمهيدا للثورة البروليتارية العتيدة ، والحاق التخريب بالقوات المسلحة التابعة للدول غير الشيوعية عن طريق التحريض والدعاوة ، والتوصل الى الحصول على تأييد الفلاحين والجنسيات المضطهدة وشعوب المستعمرات ، وايجاد جهاز حزبى غير شرعى فى البلاد التى يتمتع فيها الحزب بوضع مشروع . وارغام أعضاء الحزب الذين انتخبوا للهيئات البرلمانية بأن يطيعوا توجيهات لجنة الحزب المركزية ، وتأييد الجمهوريات السوفيتية ، واجراء حركة تطهير دورية فى صفوف أعضاء الحزب(٤٩) .

هذا هو السبب اذن فى طرد روزنتال من الحزب ، وفى استقالة الاستاذ احمد المدنى الذى كتب بأن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، والبلاد لا تقوى على حمل مبادئها ـ كما مر بنا . أما الحزب فقد قرر بعد ذلك عقد مؤتمر فى يومى ٦ ، ٧ يناير ١٩٢٣ للموافقة على قرارات تحويله الى حزب شيوعى . وقد احتاط لاحتمال منع الحكومة عقد هذا المؤتمر فقرر أن « المؤتمر يصبح انعقاده قانونيا مهما يكن عدد أعضائه قليلا » . (٥٠) وكانت الحكومة عند ظنه بها فأعلنته على يد المستر هويت بتعطيل المؤتمر وأبلغته أن البوليس فى المدينة سينفذ هذا الأمر ويحول دون عقد هذا المؤتمر . وقد بادر الحزب بارسال احتجاج الى الأحزاب الشيوعية فى الخارج على هذا المنع الذى لمس فيه أصبع السياسة الانجليزية كما احتج على حرمانه من صحيفة تعبر عن آمال الشعب المصرى المغلوب على أمره ، وعلى منعه من القاء محاضراته الاسبوعية ، واختتمه بقوله : « ففى أى زمن نحن ؟ وهل حق اننا مستقلون ؟ وهل هذا هو ثمرة الاستقلال المزعوم ؟ فالى الشعوب الاوروبية نشهدها على مهزلة الاستقلال ونجأر اليها من المظالم الاستعمارية التى لن يصبر المصريون على تحملها طويلا ، وعلى التصرفات الشائنة وعلى غيرها يحتج الحزب الشيوعى المصرى بما فيه من قوة » . ثم اتخذ الحزب خطة التحدى ، فأظهر انه لا ينوى العدول عن قراره ، وانه مصر على تنفيذه ، معتمدا على ما لاعضائه الأجانب من حق الاجتماع فى مكان مستأجر باسم بعضهم وكون البوليس المصرى لا يحق له التداخل فى شئون الاجانب (٥١) . ولكن السلطات لم تابه لهذا التحدى ، بل قام البوليس بمنع انعقاد المؤتمر الشيوعى فى يوم ٦ ، ٧ يناير (٥٢) . وبعد أيام قليلة اجتمع عدد آخر من الأعضاء عدهم الحزب مؤتمراً ، ووافقوا على قراراته التنفيذية (٥٣) .

برنامج الحزب الشيوعي المصري

لم يلبث الحزب بعد انضمامه الى الدولية الثالثة ان أعد برنامجا أورده « لاكور » في كتابه « الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط » • وهو ينص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للانتاج والتوزيع • كما ينص بالنسبة للفلاحين على الغاء تأجير الارض مقابل نصف المحصول ، والغاء ديون الفلاح الذى يملك أقل من ثلاثين فدانا ، وعدم دفع الفلاح الذى يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الاراضى التى يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى (٥٤) •

وهذا البرنامج يتفق مع البرنامج الذى أورده شهدى عطية الشافعى ، الشيوعى المعروف ، فى كتابه : « تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ ــ ١٩٥٦ » ، الى حد كبير • وقد زعم شهدى أن هذا البرنامج قد نشر فى جريدة الاهرام فى العدد الصادر يوم ١٤ فبراير ١٩٢١ ، ولكن هذا القول لا نصيب له من الصحة ، اذ لا أثر لهذا البرنامج فى هذا العدد من الجريدة ولا فى غيره • ثم ان الحزب الاشتراكى لم يكن قد تألف بعد فى ذلك التاريخ ، كما ان البرنامج يتضمن مادة تحدد صدوره فيما بعد صدور الدستور ، اذ تنص هذه المادة على « تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الامة مصدر السلطات الحقيقية». والدستور كما مر بنا قد صدر فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ •

على كل حال فالثابت فيما يختص بالبرنامج الذى نشره الحزب الشيوعى المصرى انه كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين • وقد حصلت الاشارة الى ذلك البرنامج فى أثناء عرض قضية الشيوعيين المصريين على محكمة جنايات الاسكندرية يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ وذلك بمناسبة ما كان الحزب قد قرره ، من ايفاد بعثات شيوعية مجانية الى موسكو (استكمالا لبرنامج الحزب فى فتح المدارس المجانية للعمال ، فقد شهد على السيد العنانى التاجر بكفر الزيات انه قرأ فى جريدة الاهرام عن الحزب الشيوعى وارساله بعثة شيوعية الى موسكو لتعليم الشرقيين الشيوعيين ، فكتب الى محمود حسنى العرابى ، فجاءه الرد من الشحات ابراهيم بانه لا يمكنه الالتحاق بالبعثة الا بعد الالتحاق بالحزب الشيوعى ، وأرسل اليه استمارة الالتحاق ، فلم يلتفت الى ذلك لان مبادىء الحزب ترمى الى قلب الحكومة • كما شهد عبد الرازق ،

مساعد مقاول في بورسعيد بأنه طلب برنامج الحزب فأرسل اليـــه فى شهر فبراير برنامج مطبوع يحتوى على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين ، فلم يوافق عليه ، لانه وجد فيه تعديا على حقوق الغير والتحريض على الاضراب ونحو ذلك • كما شهد حسين صادق النقراشى الضـــابط بخفر السواحل انه رغب فى معرفة مبادىء الحزب الشيوعى ، فذهب الى صفوان أبى الفتح المتهم الثالث ، وتكلم معه فى الشيوعية ، فحبذها له المتهم وقال له ان مبدأها راق ، ولو انها تسعى لقلب نظام البلد بالقـــوة لنشر مبادئها ، وانها ترسل بعثات شيوعية الى روسيا لتتعلم مبـــادىء الشيوعية وتحضر لنشرها هنا •

وهذه الاقوال معقولة ، لان الانضمام الى الكومنترن يجب أن يسبقه اعتناق المبادىء الواحدة والعشرين السالفة الذكر ، ولا يتصور أن يخلو برنامج الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعى من المبادىء الواحـــــدة والعشرين • وقد ثبت هذا على لسان الاستاذ مصطفى الطرابلسى المحامى عن المتهمين ، فقد قال ان « الحزب كان ينوى عقد مؤتمر فى ٢٣ ، ٢٤ فبراير الماضى (١٩٢٤) بقصد تعديل مواد برنامجه ، فلم تمكنه السلطة المحلية من الاجتماع ، حيث كان ينوى تغيير نظامه ليجعله ملائما لحالة البلاد • فليس من الحق أن تلقى على المتهمين مسئولية المبادىء الواحدة والعشرين الموجودة فى البروجرام المراد تغييره » (٥٧) • فهذا القول من الدفاع عن المتهمين قاطع فى اشتمال برنامج الحزب على مبادىء الكومنترن•

حركة ١٩٢٣

على كل حال فقد اشتد النشاط الشيوعى عقب تحول الحزب الى حزب شيوعى رسميا ، فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب وعلى « العمل المباشر » • (٥٨) وقد ظهر أثر هذا النداء فى اضراب عمال اضاءة المصابيح العمومية بالاسكندرية عن العمل فى شـــهر فبراير ١٩٢٣ بدون انذار شركتهم ، وقد اتخذ قرار الاضراب عقب خطبة ألقاها حسنى العرابى فى دار النقابة العامة • وكانت نقابة عمال اضاءة المصابيح تابعة لاتحـــاد النقابات العامةالخاضع للحزب • ولم يلبث هذا الاضراب أن اتخذ شكلا خطيرا عندما قرر الاتحاد عمل مظاهرة لتعضيد عمال الاضـــاءة وقرر تعميمها فى مدن القطر (٥٩) •

وخطورة هذا القرار بالتظاهر لتاييد عمـــال الاضاءة ، وتعميم هذا

التظاهر فى مدن القطر ، نابع من أنه أول محاولة من جانب الحزب الشيوعى لاعتبار اية قضية عمالية مهما كانت صغيرة ، قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم . وبمعنى آخر دفع العمال الى اعتناق فكرة أن قضية العمال لا تتجزأ وانها قضية واحدة فى كل مدن القطر .

وقد اصطحب هذا باجراء آخر لا يقل عنه خطورة ، وهو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا . وكانت هذه اللجنة قد تألفت فى خلال عام ١٩١٩ وانتخب لرياستها الدكتور جرانفيل ، واختير فيها أعضاء من كبار موظفى الحكومة فى القاهرة . ولكنها لم تكن تملك الا السعى فى اجراء الصلح بين العمال وأصحاب الاعمال ، فاذا أبى فريق العمل بنصائحها بطل عملها (٦٠) . وقد جاء الهجوم عليها فى ذلك الوقت من جانب الحزب الشيوعى بمثابة اعلان منه برفض هذا الاسلوب الحكومى فى معالجة المنازعات العمالية مع أرباب الاعمال . وقد بدأ الهجوم بأن نشر محمود حسنى العرابى ، سكرتير اتحاد النقابات العام فى القطر المصرى كتابا مفتوحا موجها الى اعضاء لجنة التوفيق حمل فيه على اللجنة حملة منكرة ونعتها بالاستبداد والتآمر مع أرباب الاعمال ضد العمال ، كما وصفها بالجور والظلم . وقد استهوى هذا الكلام جوزيف روزنتال رغم انه كان مطرودا من الحزب ، فكتب الى الاهرام بيانا هاجم فيه أيضا لجنة التوفيق قائلا انها « لجنة لا نفع فيها ولا تأثير لها ، وان وجودها كما هى الآن لا يتفق مع مصلحة العمال ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا ــ انها لا تملك سلطة تنفيذية .

ثانيا ــ ليست لها سلطة قانونية تشريعية .

ثالثا ــ أن أعضاءها يعملون لمصلحة الأغنياء ، وان كانوا هم أو بعضهم لا يعدون من طبقة الاغنياء ، لان مبدأهم هو مبدأ الرأسماليين .

كما أرسل فؤاد شمالى ، أحد أعضاء لجنة اتحاد العمال وعضو الحزب الشيوعى ، خطابا الى الأهرام وصف فيه لجنة التوفيق بأنها « حجر عثرة فى سبيلنا » وأنها وان لم تكن لها سلطة تنفيذية ، الا أنها ترفع تقارير يتأثر بها المسئولون » (٦١) .

وما لبث الحزب الشيوعى أن قرر فى ١٦ مارس ١٩٢٣ اقامة مظاهرات للعمال أمام منازل أعضاء لجنة التوفيق . ولما طلبت المحافظة من حسنى العرابى عدم اقامة هذه المظاهرات ، أجاب بأنه لا يستطيع أن يوقف قرار الاتحاد ، وان المظاهرة التى ينويها العمال انما هى مظاهرة شكوى

والتماس ، لا مظاهرة من شأنها الاخلال بالامن العـــام • (٦٢) على أن السلطات لم تقتنع بهذا الكلام بل هبت لمواجهة المعركة ، فاتخـــذت التحفظات اللازمة لمنع اجتماع العمال أمام منازل أعضاء اللجنة ، بعد أن فهم أنهم ينوون الذهاب الى هناك فرادا من كل جانب • وهكذا عندما ذهب العمال بعد ظهر يوم ١٨ مارس للاجتماع فى نادى اتحادات النقـــابات بقصد تنفيذ قرار التظاهر ، حدث اشتباك بينهم وبين البوليس استدعى تدخل المحافظة التى أرسلت قوة أحاطت بالمكان ، ثم اعتقل حســـنى العرابى وانطون مارون ، مساعد سكرتير الحزب الشيوعى ، واثنان من العمال هما أمين يحيى وحسن حسنى ، وضبطت أوراق الحزب الشيوعى واتحاد النقابات ، وأخرج البوليس من كان فى المكان من العمال ، وأغلق أبوابه بالجمع الاحمر (٦٣) •

ولقد لقى هذا الاشتباك بين الحكومة واتحاد النقابات الشـــيوعى صداه فى أوساط العمال ، فأرسلت بعض نقابات العمال فى القـــاهرة خطابات الاحتجاج الى محافظة الاسكندرية على اقفال نادى اتحاد العمـــال فى الثغر والقبض على رؤسائه • وطلب كثيرون من الأنصار الموالين للحركة الشيوعية الى المسيو جوزيف روزنتال العودة الى العمل فى تلك الآونة الخطيرة • وكان هذا قد حاول كفالة حسنى العرابى والاستاذ أنطـــون مارون المحامى ، ولكنه لم يفلح • ثم قررت السلطات احالتهما الى المحكمة العســكرية بتهمة مخــالفة الأوامر العسكرية القــاضية بمنع التظــاهر وبالاعتداء على رجال البوليس (٦٤) •

على أن السلطات تباطأت فى تقديمهما الى المحاكمة، فقد حبستهما فى سجن الاجانب بدون تحقيق وبدون محاكمة ثلاثة أشهر (٦٥) • ولـــكن المحاولات كانت لا تفتأ تجرى من جانب الحزب لاطلاق سراحهما ، فقد نشر بيانا وجهه الى عمال القطر المصرى طالبا اتحادهم وتعاضـــدهم فى الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم ، وذلك بمناسبة اعتقال سكرتير الحزب الشيوعى وبعض زملائه من أعضاء اللجنة (٦٦) • وفى أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالاسكندرية وبحث أمر المعتقلين، وقرر ايفاد وفد الى المحافظة للمطالبة بفك عقالهما • وقد أبدت جريدة الاهرام دهشتها من عدم النظر فى أمرهما حتى ذلك الحـــين (٦٧) • وأخيرا قدم الاثنان للمحاكمة يوم ٢٠ يونية ١٩٢٣ بتهمة التحريض على اقامة مظاهرة (٦٨) • ثم اطلق سراحهما عندما الغيت الاحكام العرفيـــة بعد ذلك بعدة أسابيع (٦٩) •

الحزب الاشتراكي السوري اللبناني

في ذلك الحين حدث انسلاخ آخر في الحزب الشيوعي عندما خرج منه بعض الشبان السوريين واللبنانيين الشيوعيين في الاسكندريه في يوم ٢٥ مايو ١٩٢٣ ، وعلى رأسهم فؤاد الشمالي ، وألفوا حزبا اطلقوا عليه اسم « الحزب الاشتراكي السوري اللبناني » • وقـــد نشر فؤاد الشمالي بيانا عن هذه الحركه اتسم بالتغرير والتنــاقض والتخبط قال فيه : « شرعنا في تكوين جمعية ترمي الى تحرير سوريا ولبنان سياسيا واقتصاديا ، واتخذنا لقب ـ الحزب الاشتراكي السوري اللبنــاني ـ وقلنا اشتراكي لا شيوعي ، لاننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق والاباحية •• ولما وضعنا مبادئنا الاساسية التي استخلصناها من الدولية الثالثة ، رأينا أنها تتنافر مع معنى الشيوعية والاباحية ، لذلك لقبنا أنفســـــنا بالاشتراكيين •• اننا لم نؤسس حزبا كالأحزاب المعروفة لغة واصطلاحا، بل اننا اتخذنا لجمعيتنا لقب حزب لاننا لم نجد كلمة أخرى تؤدي المعنى المطلوب ، فنحن لا نرمي الى مناوأة الأحزاب لننتصر على حزب ونحل محله ، وما نحن سوى لسان حال الطبقة العاملة المغلوبة على أمرها نعمل لتحسين حال العمال على قدر المستطاع في الحاضر ، ونرمي الى تسليم مقاليـــد الاحكام وزمام الامور الى طبقة العمال والفلاحين في أول فرصة تمكننا من ذلك الامر الجوهري الذي ترتكز عليه مبادئنـــا » (٧٠) • على أن ادارة الضبط بالاسكندرية لم تلبث حين أعلن الحزب عن نفسه أن استدعت اليها فؤاد شمالي ، وأنذرته بوجوب الكف عن الدعوة للاشتراكية الدولية، وقالت له : « يجب أن تسكت وتحذر ، ويجب أن تفهم هذا الامر »(٧١) ومنذ ذلك الحين لم يعد يسمع عن هذا الحزب ، كما أن هذا الانسلاخ من الحزب الشيوعي الرئيسي لم يبد أنه قد أثر نشاطه •

حركة ١٩٢٤ (التصادم بين الشيوعيين والوفد)

في ذلك الحين كانت الحياة السياسية في مصر تجتاز دور انتقال كبير • فقد صدر دستور ١٩٢٣ وألغيت الاحكام العرفية ، وعاد سعد زغلول من منفاه ، وخاضت الأحزاب المعركة الانتخابية ، التي لم يدخلها الحزب الشيوعي ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ، وتولى سعد زغلول رياسة أول حـكومة دستورية • واذا كان الحزب الشـيوعي لم يدخـل المعركة الانتخابية بسبب افتقـاره الى الشخصيات البـارزة القادرة على نفقـات

الحركة ، ولشعوره بعجزه عن مغالبة البحر البورجوازى الغلاب الذى سوف يعمل فى محيطه البرلمان الاول ، ومن ثم عدم ، سانه بجدوى الوسائل البرلمانية ، فقد كان فى ذلك الوقت ينضوى تحت اثه اتحاد نقابات يتراوح عدد أعضائه بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا من المصريين والاجانب فى سائر أنحاء القطر ، وله فرق منبثه فى مدن الاقاليم وخصوصا فى المدن الكبرى ·

وقد ظن الحزب الشيوعى أن قيام الحكم الدستورى فى البلاد سوف يتيح له ممارسة نشاطه بأوسع مما كان فى عهد الأحكام العرفية وعهد الوزارات الادارية ، فقرر القيام بعمل سريع يختبر به استعداد سعد باشا لتقبل النشاط الشيوعى فى عهد وزارته ، ويحدد فى الوقت نفسه موقف سعد باشا من مطالب الطبقة العاملة ، فأعلن عن عقد مؤتمر شيوعى كبير بالاسكندرية فى ٢٣ ،٢٤ فبراير ١٩٢٤ ، وقبل أن يحل موعد انعقاد المؤتمر ، فجر الحزب الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، عندما أوعز الى العمال بأن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من اقفال أبوابها فى وجوههم ، « ولتظل أيديهم على المحراث » (٧٢) ·

ففى يوم ٢٢ فبراير أعلن عمال شركة الغزل تجدد الخلاف بينهم وبين شركتهم بناء على أنها لم تنفذ الشروط التى قبلتها عندما قبلوا هم الرجوع الى عملهم بعد اضراب طويل ، وانها استثنت اعادة خمسة من رؤساء العمال من حكم العودة الى العمل بالرغم من أنها وعدت بارجاعهم · وقد قام العمال على أثر ذلك باحتلال المصنع احتلالا مستمرا ، فكانوا يشتغلون فيه نهارا وينامون ليلا لمدة ثلاث أيام ·

وما لبث عمال شركة **الزيت فى النزهة (شركة ايجولين)** أن حذوا حذو زملائهم عمال الغزل ، على أثر الخلاف الذى قام بينهم وبين شركتهم ، فاحتلوا المصنع منذ قيامهم بالمطالبة بحقوقهم ، وانقسموا الى فرقتين تتناوبان الاحتلال ، بمعنى أن تظل فرقة منهم فى المصنع ، وتخرج الاخرى للأكل والشرب والراحة والمطالبة · وكان لعمال هذه الشركة نقابة قوية منضمة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب الشيوعى المصرى ، وتضم جناحيها على نحو سبعمائة عامل أكثرهم من اليهود الروسيين ، وكانت تعتبر أشد النقابات المصطبغة بالشيوعية فى الاسكندرية (٧٣) ·

وما لبثت الحركة أن تناولت فى أول مارس عمال مصبغة أبى شنب (معمل الخواجات أبى شنب) ، فقد توجهوا الى المحافظة مطالبين بالنظر

في مطالبهم ، فأبلغوا ان الوزارة أمرت باحالة مسالتهم الى لجنة التوفيق ، فتبرم الاستاذ انطون مارون المتكلم باسمهم من هذه الحالة ، وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال • وعندئذ ذهب العمال الى محل عملهم بقصد احتلاله ، ودخلوه عنوة بالرغم من تدخل البوليس في الامر •وجرح من البوليس شرطيان ، وأصيب بعض العمال باصابات خفيفة ، واحتل المصنع ١٥٠ عاملا دخلوا اليه من غير أبوابه العادية (٧٤) •

وسرعان ما انتقلت العدوى الى عمال المصانع والشركات الاخرى ، فلم يكد يأتي يوم ٥ مارس حتى كانت الشكاوى تتصاعد من الجماعات الآتية : عمال معمل الخواجات أبي شنب ، وعمال شركة زيوت كفر الزيات ،وعمال شركة الملح والصودا ،وعمال شركة زيت فاكوم، وعمال النور المرفوتون ، وعمال شركة ورمس المرفوتون ، والبرشامجية العاطلون ، وعمال المخابز الاهلية ، ثم عمال التليفون بالقاهرة الذين أضربوا ساعة عن العمل في يوم ٥ مارس من الساعة الحادية عشرة الى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر (٧٥) •

اعتبرت حكومة سعدباشا انفجار هذه الحركة في أوائل عهدها ، بمثابة اشارة البدء في تنفيذ الفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع ، فقد اعتبرت احتلال المصانع عملية اغتصاب ، ويفهم هذا من نداء سعد باشا الذى وجهه الى العمال حيث قال : « انكم ان احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن • وان أبيتم الا احتلال ملك الغير اغتصابا ، فانكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون (٧٦) • وقد نفى جوزيف روزنتال في شهادته التى أداها أمام النائب العمومي هذه الفكرة نفيا قاطعا ، فعندما ساله النائب العمومي : « ألا تعد حركة احتلال المصانع كبدء تنفيذ الفكرة الشيوعية ؟ » ، أجاب : « يلوح لى أن الحكومة تخلط بين الاضراب مع البقاء في محل العمل ، وبين نزع الملكية • لان العمال اذا احتلوا المصنع لا يطلبون الاستيلاء عليه ، وهم عمال بدون سلاح أمام أصحاب العمل الاقوياء ، وفي استطاعة هؤلاء أن يجوعوهم ، ويرغموهم على قبول شروط قاسية • فاذا اتفق أنهم وقفوا في أماكنهم داخل المصنع ، فلانهم رأوا في ذلك أفضل وسيلة للتعجل بحل المشكل والوصول الى اتفاق بينهم وبين أصحاب العمل » • ولما ساله المحقق عن رأيه المبدئي في عمل كهذا ، قال: « لا شك في أن عملا انفراديا محدودا كهذا يعتبر غير جائز مبدئيا ، فانى أرى أن الفرد أيا كان لا يجوز له أن يكون حكما اجتماعيا ، والمجموع

هو صـاحب الحق في تغيير النظام سـواء كان ذلك بالطرق المشروعة او بغيرها اذا هو اضطر الى غير ذلك » • (٧٧) وقد اعتبر روزنتال الخطة التى التجأ اليها الحزب الشيوعى عملا من أعمال قلة الخبرة ، ولكنه مع ذلك أبدى تضامنه معه وطالب بنصيبه من المسـئولية فقال : « بالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى من قلة الخبـرة وما ارتكبته من أغلاط ، أتضامن معها تضامنا تاما ، وأطالب بنصـيبى من المسئولية » (٧٨) •

على كل حال فقد هبت وزارة سعد باشا لمقاومة الحركة بـكل قواها ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لقمعها بالقوة المسلحة اذا اقتضت الحال ، وفى ذلك أوفدت الى الاسكندرية على جمال الدين باشا وكيـل وزارة الداخلية ، ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصا من القاهرة ، كما أوفدت المستر كين بويد رئيس القسـم الاوروبى فى ادارة الامن العام للمساعدة • وركزت جهودها فى ضرب الحزب الشيوعى واتحاد النقابات التابع له • فقد بدأت بمنع المؤتمر الشيوعى من الانعقاد فى المدينة ، وأناطت بالبوليس هذه المهمة ، ثم أشارت على النيـابة العمومية الاهلية بتفتيش نادى الحزب فى الاسكندرية ومنازل أعضـائه والمنتسبين اليه فى سائر بلدان القطر • وبناء على هذا تم كبس منـازل أعضاء اللجنة المركزية ونادى الحزب واتحـاد النقابات • وكان البحث يدور على ما يثبت اشتراك الحزب فى حركة العمال أو تحريضه عليها (٧٩) وفى ٥ مارس اصدر النائب العمومى أمرا باعتقال كل من حسنى العرابى وانطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتح والشحات ابراهيم من زعمـاء الحزب الشيوعى المصرى (٨٠) • ثم أصدر سعد زغلول نداءه السـالف الذكر الى العمال الذى هددهم فيه بمعاملتهم معاملة الخارجين على القانون المتعصبين ، وقد فهم العمال هذا التحذير ، فخرج عمال معمل الخواجات أبى شنب من المعمل فى هدوء ، وانتدبوا بعض رؤسائهم للمطالبـة بحقوقهم (٨١) • أما عمال الغزل وعمال شركة الزيت ، فقد خرجوا من المصنع بناء على تدخل على جمال الدين باشا (٨٢) •

وفى يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ أصدرت ادارة الضـبط والربط فى الاسكندرية بيانا عن القضية الشيوعية قالت فيه : « فى المدة التى بين ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحالى - فى الاسكندرية وفى مدن أخرى من المملكة المصرية ، اقدم كل من محمود حسنى العرابى والشيخ صفوان أبى الفتح والشحات ابراهيم وانطون مارون ومحمود ابراهيم السمكرى ومحمد الصغير وآخرون معهم مايأتى: أولا- نشر افكار ثورية مخلة بمبادىء

الدستور المصرى ومغايرة له · وتحبيذ تغيير النظم الاساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب ووسائل أخرى غير مشروعة · وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك · ثانيا ــ تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة ، اعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام ، باحتلال المعامل التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها اذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم (٨٣) ·

وفى ذلك الحين كانت الحكومة لا تكف عن متابعة دعاة الشيوعية والمنتسبين اليها فى مدن القطر المختلفة ، فقد قبضت على بعضهم فى مدينتى طنطا وشبين الكوم ، وسافر النائب العمومى الى هناك بنفسه لاجراء التحقيق معهم(٨٤) · على أن البحث فى أوراق الحزب الشيوعى فى الاسكندرية والقاهرة لم يسفر عن شىء يثبت أنه كان يتناول مساعدات مالية من موسكو · ولكن التحقيق أسفر عن القبض على بعض الروس ، فقد سجن المسيو جولدنبرج ، سكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة واتحاد النقابات العام ، بعد أن اعترف بأنه شيوعى مجاهد يبث الدعوة الى الشيوعية بالقول والكتابة وكل وسيلة أخرى ، ومما قاله ان الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ ثلاث سنوات ، وان الشيوعيين المصريين منضمون الى الدولية الثالثة بموسكو (٨٥) · وقد سألت الاهرام محمد ابراهيم باشا النائب العمومى عما اذا كان الروس المقبوض عليهم فى القضية سوف يحاكمون أمام محكمة جنايات الاسكندرية ، فأجاب بالايجاب قائلا : ان الروس قد فقدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد الحكومة القيصرية ، وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية (٨٦) · اما بشأن الأجانب الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الجرائم المنسوبة للمتهمين ولكنهم يعتنقون الشيوعية ، فقد قررت الحكومة اتخاذ اللازم لنفيهم من البلاد (٨٧) ·

ولقد كان بسبب ما تعرضت له الشيوعية من هجوم عليها من جانب السلطات ومن جانب الصحافة على السواء أن ظهرت حركة من جانب بعض النقابات ترمى الى تبرئة عمالها من الشيوعية ومن اتباع مبادئها ، وكان من بين هذه النقابات نقابة عمال الصناعات اليدوية ، وعمال النقابات المتحدة للترام وميناء البصل والمياه ولاغوداكس وعلب الكرتون ومنجدى الاسكندرية وضواحيها (٨٨) ·· ومع ذلك فلم تنقطع تماما حركة الاضرابات ، ففى يوم ١٦ مارس أضرب عمال شركة وادى النطرون الانجليزية عن العمل ، وفى يوم ١٧ مارس أضرب عمال

شركة الملح فى المكس عن العمل لأن الشركة أصرت على فصل أربعين عاملا منهم (٨٩) .. وقد أرسل عمال الملح والصودا تلغرافا الى وزير الداخليه يقـــولون فيه : « انتظرنا مسالمين اجابة مطالبنا الحقة ثلاثة وعشرين يوما مضربين عن العمل وقد ساعدت الحكومة الشركة على الاتيان بعمال جدد تحت حراسة البوليس ، والمدير ينفق عليهم فى سخاء مدهش عنادا منه .. فاحتللنا المصنع لايقاف العمل ، ونحن محافظون على ما فيـه ، وســـوف لا نتركه حتى تجـاب مطالبنـا من طريـق المفاوضة (٩٠) .. »

وفى يوم ٣٠ يونية ١٩٢٤ عرضت قضية الشيوعية على قاضى الاحالة فى محـــكمة الاسكندرية ، وقد دافع حسنى العرابى عن نفسه فذكر ان علاقة الحزب الشـيوعى بالشـيوعية الروسية أو بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضة لا تدخل فيها المبادىء الروسية ، بمعنى أن الشيوعية المصرية لم تكن لها أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين • وقال ان الشيوعية المصرية لا ترمى الى قلب نظـــام الحكومة ومناهضة الدســـتور وانها لا تخرج عن حد التعاون الانسانى . ولكن القاضى قرر احالة المتهمين الى محكمة الجنايات فى دور شهر سبتمبر ، وقضى بابقائهم جميعا فى السجن الى أن يحين وقت المحاكمة (٩١) .

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ بدات محاكمة المتهمين امام محكمة الجنايات ، وقد اعترف المتهمون بنزعتهم الشيوعية ، ولكنهم انكروا تهمة العمل على قلب النظام واحلال الفوضى الشيوعية الدولية محله • وشهد وكيل البوليس الملكى بالاسكندرية ، كمال الطرابلسى ، فذكر ما رآه بنفسه من حركة الشيوعية أثناء الاضراب ، وحوادث احتلال المصانع والاجتماعات التى كان الحزب الشيوعى يدعى اتباعه اليها ثم يفرقها البوليس بالقوة . كما شهد وكيل محافظة الاسكندرية بأنه كان يرى العمال يعتصمون ويحتلون المصانع عملا باشارة الاستاذ أنطون مارون وبعض رفاقه • وقال انجـــرام بك ، وكان وكيـــلا لحكمدار الاسكندرية ، ان العمال كانوا يعملون بنصائح أنطون مارون ورفاقه ، وانه لم يكن سهلا على البوليس اخراج العمال من المصانع ، ولـــكن اضرابهم كان من أيسر الأمور على الاستاذ أنطون ، وان كلمة منه كانت تكفى لانهاء احتلال المصنع (٩٢) ..

وقد استمرت المحاكمة ثلاث جلسات ، وفى الجلسة الثالثة ، وهى

المخصصة لمرافعة النيابة والدفاع خشيت الحكومة أن تنقل هذه المرافعات الى الجمهور بواسطة الصحف ، فطلب السيد بك مصطفى وكيل النيابة من المحكمة أن تمنع نشر أقواله وأقوال الدفاع في الصحف ، وقد اعترض محامي المتهمين على هذا الطلب ، ولكن المحكمة ، وكانت تحت رياسة أحمد طلعت حرب باشا ، قررت منع النشر في الصحف(٩٣) .

وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ أصدرت محكمة جنايات الاسكندرية حكمها في القضية الشيوعية ، ويقضي بالحبس لمدة ثلاث سنوات على كل من : حسني العرابي وأنطون مارون والشيخ صفوان أبي الفتح والشحات ابراهيم وابراهيم كاتسي وروزنبرج . كما قضت بالحبس ستة أشهر مع الشغل على كل من عبد الحفيظ عوض ومحمد ابراهيم السمكري وشعبان حافظ وعبد الحميد ثره ومحمد الصغير . وكان هؤلاء قد قضوا كل المدة في السجن ولم يبق عليهم سوى ثلاثة عشر يوما . ومن الطريف أن أحد الحاضرين تحمس للمحكوم عليهم فهتف بحياة الشيوعية ، فدون البوليس اسمه ، ولكنه لم يقبض عليه (٩٤) .

اما الحكومة فقد كانت اذ ذاك تعمل على القضاء على دابر الشيوعية في مصر ، ومما لجأت اليه أن النائب العمومي استدعى اليه بعض أفراد من أقارب الطلبة المصريين الذين يتعلمون المبادىء الشيوعية في موسكو ، وطلب منهم أن يأمروهم بالعودة الى مصر في أقرب وقت ، والا فان الحكومة تمنعهم من دخول البلاد في المستقبل لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها (٩٥) . ثم قامت الحكومة بنفي روزنتال ومعه اثنين آخرين من الشيوعيين الروس الى الخارج على ظهر باخرة تسمى «تسيس» . ولكن روزنتال رفض النزول الى رومانيا وعاد على ظهر الباخرة الى الاسكندرية ، ولكن الحكومة رفضت انزاله الى البر ، وفي الوقت نفسه رفضت الباخرة أن تعيده على ظهرها بحجة أنها ليست مسئولة عنه ، كما رفضت أن تبارح الميناء قبل أن تستعيد الحكومة الركاب الشيوعيين الثلاثة الذين وضعتهم عليها بدون أن تضمن نزولهم في بلد آخر . وحينذاك أخذت تدور سلسلة من المغامرات بين روزنتال والحكومة ، فقد هرب من الباخرة ونزل الى المدينة ، ولكن السلطات أعادته اليها . ثم طلب روزنتال نزوله بحجة اجراء عملية له ، فاذن وزير الداخلية بنزوله وأمر بنقله الى مستشفى الحكومة وباجراء العملية له عاجلا اذا كانت ثمة حاجة حقيقية اليها (٩٦) . ولما كان روزنتال حائزا على الجنسية المصرية ، فقد رفع قضية على الحكومة يطالبها بمبلغ الف من الجنيهات تعويضا عن

الأضرار التي لحقته من جراء القبض عليه وحجزه وتعطيل أعماله عشرين يوما ظل فيها متنقلا بعيدا عن وطنه • وأخيرا وافق سعد باشا على قبوله ثانية في مصر على شرط أن يتنازل عن دعواه هذه ، وقبل روزنتال ذلك ، فانتهت المعركة بينه وبين الحكومة (٩٧) •

على كل حال فان انفجار الحركة الشيوعية في عهد سعد باشا قد نبهه الى خطورة ابتعاد الوفد عن الاشراف المباشر على نقابات العمال بعد القبض على عبد الرحمن فهمي ، وهذا هو منشأ الحركة التي قادها عبد الرحمن فهمي بعد الافراج عنه ، فمن الأمور ذات الدلالة أن هذه الحركة قد نشأت في شهر مارس ، أي في ظروف انفجار الحركة الشيوعية ، مما يبدو لا مفر معه من اعتبارها رد فعل لهذه الحركة ، ولو أن عبد الرحمن فهمي بك لا يتحدث في مذكراته عن ذلك ، اذ يصف المسألة على أنها كانت من وحي نفر من طوائف العمال المختلفة ، وهو أمر يحمل على الشك ، وخصوصا أن عبد الرحمن فهمي كان لا يفتأ يهاجم الشيوعية « التي لا تعرف حقا ولا قانونا » ، ويحذر العمال من « تدنيس أنفسهم برجسها » (٩٨) •

ومما لاريب فيه أن ضرب اتحاد النقابات الشيوعي ، وما بدا من تصميم الحكومة الوفدية على اقتلاع الشيوعية من مصر ، ثم ، وفي الوقت نفسه ، ظهور فكرة انشاء اتحاد عام للنقابات تحت رياسة عبد الرحمن فهمي ، وهو ذو ماض معروف في التنظيم النقابي ، أي سياسة اغلاق باب وفتح باب آخر — قد أدى الى النتيجة الوحيدة الطبيعية ، وهي اقبال العمال والنقابات على الدخول في اتحاد النقابات الجديد ، وخصوصا أن الغالبية الكبرى من النقابات كانت خاضعة أساسا للسيطرة البورجوازية • وهكذا أمكن تاليف الاتحاد العام في شهر مارس ، واتم عبد الرحمن فهمي وضع قانونه في ١٧ يولية ١٩٢٤ باسم « قانون الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل » ، ويتضمن انشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصري ، والدفاع عن مصالح العمال ، وتاليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة ، والسعي لاعتراف الحكومة بهيئاتهم ، كما يتضمن حق الاتحاد في اعلان الاضراب العام أو الاضراب الجزئي • ويتضمن ، الى جانب ذلك • أغراضا تعاونية مثل معالجة المرضى من العمال ومساعدة المحتاجين منهم والدفاع عنهم أمام المحاكم • وكان عبد الرحمن فهمي ينوي تقديم هذا القانون الى البرلمان لاعتماده رسميا غير أن مقتل السردار والأزمة التي

ترتبت عليه واعتقال عبد الرحمن فهمي شخصيا ـ كل ذلك حال دون ذلك (٩٩) ٠

اكتفى سعد زغلول بضربَ الحزب الشيوعي وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال ، فلم تقدم حـــكومته شيئا ذا قيمة للطبقة العاملة ، مثل الاعتراف بنقاباتهم وسن القـــوانين اللازمة لحمـــايتهم من الراسمالية المستغلة ٠ ولم يكن لسعد باشـــا عذر في هذا التجاهل ، لأن الصحافة المصرية في ذلك الحين ، كانت لا تكف عن المطالبة بتحسين حال العمال والفلاحين لحمايتهم من الشيوعية ، وفي ذلك كتبت جريدة الأهرام في ٢٧ فبراير ١٩٢٤ تقول : « لاشك عندنا بأن أصحاب الأموال والمصانع والمعامل يدفعهم طمعهم وجشعهم الى امتصاص العـــامل حتى الثمالة ثم يدفعهم حرصهم على أن يلقوه جانبا بعد أن يمتصوا كل مافيه من قوة ونشاط وصحة وعافية وقدرة على العمل كما تلقى الليمونة بعد عصرها ومصها ٠ فلا مندوحة للعامل من هيئة تحميه وقيم يقوم على شئونه ، وهذا القيم لا يكون غير القانون سيد الجميع ٠٠ لقد انقضى الزمن الذى يقال فيه للعامل ماكان شاعر الألمان يقول لعصفوره في القفص : « اما أن تأكل ما أقدمه لك واما أن تموت» أجل انقضى ذلك الزمن وذهب، ووصلنا الى زمن يتطلب منا تنظيم العمل وشئون العامل اذا نحن أردنا أن ننشط الصناعة في أرضنا وأن تكون الحكومة قيمة على شئون البلد ٠٠ فاليوم نرى المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال في الشركات كلها على وجه التقريب ، فمن يضمن لنا أن هذا التيار لا يمتد غدا الى جميع هيئات العمال الذين لا يزالون بمعزل عنه حتى الآن ؟ من يضمن انه لا يمتد الى عمال المقاولات والأشـــغال وتطهير الترع واقامة الجســـور والأعمال الزراعية والمزارع ، فلا يظل محصورا في فئة صغيرة ؟

« ان هؤلاء الشـــيوعيين ودعاتهم يؤلفون لجـــانهم لهذا الغرض ، ويقولون ان عدد أتبـــاعهم في الريف تجـــاوز مائتين ، وان هذا العدد بازدياد ٠ فهل اذا ألقينا ليمونة فاسدة في الكدس نضمن سلامة الكدس كله من الفساد ؟ ٠٠ هذه الاعتبارات كلها تقضى على الحكام وولاة الأمور أن يضعوا نصب أعينهم منذ الآن مسألة العامل المصرى ، وأن يعدوها من أهم المسائل مادامت حياة البلد كله قائمة على كتف العمال وأيديهم وعلى مجهودهم المثمر ، بل مادام العامل المصرى هو رأس مال مصر قبل كل رأس مال ، وفوق كل رأس مال آخر » ٠ وكانت الأهرام قد مهدت لهذا المقال بأن طالبت الحكومة بألا تقف مكتوفة لاتأتى عملا ولاتسن قانونا تاركة ذلك لهيئة البرلمان ، « فان البرلمان يصرف وقته يدرس المشروعات التى

تقدمها اليه الوزارة » ، لذلك طالبت الجريدة بتأليف اللجان الفنية التي تنصرف الى مثل هذه الأعمال فتعالجها معالجة صحيحة لا يلهوها شغل آخر عنها اذا شغلت الوزير ادارة وزارته ٠

زيور باشا والحركة الشيوعية

على كل حال فان الضربة التي وجهها سعد باشا للحركة الشيوعية قد اسفرت عن نتيجة واحدة محققة بالنسبة للحزب ، وهي أنها أطاحت بكل القيادات العمالية الوطنية التي تمرست بالنضال العمالي الاشتراكي في السنوات الأربع السابقة ، فقد غيب منها من غيب في السجن ، أما الباقون فقد انسحبوا من الحزب والنشاط الشيوعي كله ، أو على الأقل آثروا العافية ، اللهم فيما عدا شعبان حافظ الذي خرج من السجن ليستأنف نشاطه ٠ وأصدق دليل على هذا القول هو أن حكومة زيور باشا عندما قررت مهاجمة الشيوعية ، قبضت فيمن قبضت عليهم ، على كل المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، ولكنها لم تجد ماتقدمهم به للمحاكمة الا شعبان حافظ (١٠٠) ٠ وكذلك كان الحال في حركة ١٩٢٨ ، اذ لم يقبض فيها الا على عناصر أجنبية خالصة ٠ أما العناصر الاجنبية في قيادة الحزب الشيوعي ، فقد أصيبت بخسارة كبيرة بوفاة أنطون مارون المحامي في سجن الحضرة في يوم ١٤ أغسطس ١٩٢٥ (١٠١) ٠ وفي الحق أن الدماء التي نزفت من الحزب الشيوعي كانت من الكثرة ، مع ضعفه ، بحيث احتاج الكومنترن الى اجراء عملية نقل دم جديد اليه حتى يعيد بناءه من جديد ، وقد تلقى الحزب هذه الدماء الجديدة من فلسطين ٠

وقد تألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوعي في يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ ـ أي في اليوم الذي تم صدور الحكم فيه في قضية الشيوعية الاولى ـ وقد تألفت هذه اللجنة على يد « افجيدور » الذي بعث به في علم ١٩٢٤ الى مصر لهذه المهمة ٠ وأفجيدور هذا من الخبراء السوفيت المستشارين في شئون مصر . وقد حضر الى مصر متنكرا تحت اسم « قسطنطين فايس » ، وهو الاسم الذي عرف به في البوليس والنيابة وأمام القضاء ٠ ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها أفجيدور الى مصر ، فقد ذهب الى فلسطين في عام ١٩١٨ لوقت قصير ، وبقي في مصر سنة ونصف ، ثم عاد الى روسيا ، ثم أرسل الى مصر مرتين ٠ الأولى في عام ١٩٢٢ ، والمرة الثانية في عام ١٩٢٤ لاعادة تنظيم الحزب الشيوعي (١٠٢) ٠

وقد استمر نشاط هذه اللجنة الجديدة الى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين القت حكومة زيور باشا القبض على أعضائها جميعا (١٠٣) ٠ وكان ذلك بعد أن كثر اللغط بين مكاتبي الصحف الأجنبية في مصر حول وجود حركة شيوعية في البلاد (١٠٤) ٠ وقد عثر في الأوراق التي ضبطت في منازل المتهمين على مايثبت صلتهم بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو ، وأن الجمعية كانت تنفق على المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، كما كانت تنفق على عائلاتهم (١٠٥) ٠

وكان الجديد في هذه الحركة هو ماثبت من وجود صلة بينها وبين الحركة الشيوعية في فلسطين (١٠٦) ٠ وكان مكاتب « المورننج بوست » في القاهرة قد لاحظ في برقية له الى جريدته أنه « باستثناء المصريين ، فان معظم الذين قبض عليهم كانوا من يهود فلسطين » ، وقال انه من بين المقبوض عليهم شارلوت روزنتال (١٠٧) ٠ كما كتب مكاتب جريدة الديلي تلغراف » برقية الى جريدته تعرض فيها لهـــذه النقطة وقال : « والظاهر أن مركز الدسائس التي تدبر في مصر هو فلسطين ، حيث قبض على عدة أشخاص وفتشت منازلهم ٠ وانه نظرا لهذه الظروف لا يسع الانسان الا أن يعد وجود بعثة بلشفية في جدة خطرا عظيما لقربها من السودان ولسهولة المواصلات مع شعوب شرق أفريقيا وشبه جزيرة العرب ، وهي الشعوب التي لاتزال على الفطرة » (١٠٨) ٠ وفي أول يونية ١٩٢٥ نشرت الأهرام أن الحكومة المصرية قد وصلتها أخبار عن المجهودات التي تبذلها الشيوعية الدولية والجمعية التجـــارية الحمراء الدولية في فلسطين ، وأخبار المساعي التي تبذلها لبث الدعوة الشيوعية في مصر ٠ وأذاعت نص برقية نشرتها جريدة الديلي اكسبريس لمراسلها في القدس قرر فيها أن الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية تبذل مجهـــودات عظيمة لتقويض أركان الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ، وأن حزب العمال ، أو ما يسمونه « فراكتسيا » ليس الا اسما آخر للحزب الشيوعي في فلسطين ، وأن أعضـــاء هذا الحزب يقومون بنشاط كبير لبث الدعوة الشيوعية في جميع أنحاء البلاد وأنهم على اتصال وثيق بمصر بواسطة وكيل متنكر (١٠٩) ٠

وسرعان ماشنت حكومة زيور باشا حملة شديدة على الشيوعية ، فمنعت دخول البواخر الروســـية الى الموانى المصرية ، وقد وصلت الى الاسكندرية باخرة روسية تدعى « تشيشرين » ، ولم تكد تصل الى الميناء الخارجي حتى أصـــدرت السلطات المحليـــة أمرا الى البـــوليس بمراقبتها

وحراستها ومنعها من الدخول الى المرفأ ، على أن تقوم بتفريغ شحنتها حيث هي راسية (١١٠) • ولم يلبث البوليس أن أخذ فى اعتقال الروسيين المشتبه فى شيوعيتهم فى الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، وقد بلغ عددهم ٢٢ شخصا ، ثم أخرجوا من مصر فى آخر شهر يولية وتسلمتهم باخرة روسية فى خارج ميناء الاسكندرية (١١١) • وفى تلك الأثناء نبهت السلطات المحلية فى الاسكندرية على أصحاب المكتبات بعدم بيع كتب الشيوعية والاشتراكية أو جلبها من الخارج ، كما منعت الحكومة دخول جريدة « الأومانيتيه » الاشتراكية الفرنسية ، وجريدة الانسانية التى تصدر فى بيروت (١١٢) •

وقد بلغ عدد الذين قدمتهم النيابة الى المحاكمة ثلاثة عشر هم : قسطنطين فايس (افجيدور) وشالوم بولاك وليون الكونين ورفيق جبور والشيخ شاكر عبد الحليم والهامى أمين وشعبان حافظ وريدل هارسليك ومحمد عبد السميع الغنيمى وشارلوت روزنتال وبيومى مرسى الباسوسى وسكالا ريوس يناكاكيس وهارون واينبرج (١١٣) •

ولقد كان وجود رفيق جبور ، وهو محرر فى جريدة النظام الوفدية ، وكان يتولى سكرتارية « جمعية لبنان الفتى » ، بين المقبوض عليهم فى قضية الشيوعية ، مادعا الجرائد الانجليزية الى محاولة غريبة للربط بين الوفد والحركة الشيوعية وحملة الاغتيالات السياسية • فقد نشرت جريدة « المورننج بوست » لمكاتبها فى القاهرة مقالا قال فيه : « والظاهر أنه توجد روابط بين مساعى البلاشفة وحملة القتل الموجهة ضد البريطانيين، وبين المقبوض عليهم اثنان من محررى الصحف الوفدية (المحرر الثانى هو طاهر العربى ، وكان محررا فى جريدة كوكب الشرق ، ولكنه لم يقدم للمحاكمة) وقد ثبت أن شقيق أولاد عنايت المتهمين بقتل السردار كان وهو فى برلين على اتصال وثيق بمندوب السوفييت هناك » • (يقصد الكاتب عبد الخالق عنايت)

وقد كتب مكاتب جريدة الديلى تلغراف فى القاهرة مقالا قال فيه : « واعظم مايلفت الأنظار فيما اكتشفه البوليس ، هو مايدل على العلاقة الوثيقة بين دسائس البلاشفة وحملة القتل ، وعلاقتهم أيضا بالوفد ، لأنه يوجد بين المقبوض عليهم طاهر أفندى العربى المحرر بكوكب الشرق ، احدى الصحف الوفدية الكبرى ، ورفيق أفندى جبور ، المحرر بجريدة النظام ، وهى من الصحف الوفدية أيضا • والمعروف فوق ماتقدم أن شقيق أولاد عنايت الذى لايزال فى برلين طالبا ، على اتصال دائم بمندوب

السوفييت هناك » (١١٤) • وواضح أن هذه الحملة الانجليزية كانت جزءا من حملة عامة توجه ضد الوفد في ذلك الوقت في عهد حكومة زيور باشا ففي ذلك الوقت كتبت جريدة « السياسة » لمكاتبها في الاسكندرية جملة اتهم فيها سعد زغلول باشا بمشايعة الشيوعية وبذر بذورها في نفوس العمال ، وقد ندد سعد زغلول في مذكراته بهذا الكلام قائلا : ان المكاتب « لم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين ، وأنها أرسلت الكثير منهم الى القضاء (١١٥) » •

على كل حال ، ففي يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٥ قدمت النيابة العمومية تقريرها لقاضي الاحالة ، وفيه اتهمت المقبوض عليهم بأنهم في المدة بين ٦ أكتوبر ١٩٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة تاليف عصابة من العمال وصغار الفلاحين لارهاب طائفة من السكان وهي طبقة أصحاب الأعمال والملاك ، وانهم اتفقوا اتفاقا جنائيا بأن اتحدوا على ارتكاب جنايات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور المصري الأساسية وتحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة • وانهم نشروا وهم متفقون جميعا في ذلك أفكارهم الثورية علنا بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في المحال والمحافل العمومية وبواسطة اشهار رسوم وتصاوير ، وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى أفكارا ثورية وأمورا تخالف مبادىء الدستور المصري الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل الغاء الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعي بطريق الثورة والتهديد ، وانهم ألفوا لذلك حزبا سموه الحزب الشيوعي المصري التابع للدولية الشيوعية الثالثة • وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولية وبناء على تعاليمها التي ترمي الى الغاء الملكية الفردية ومصادرة الأملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى الغير مشروعة ، وأخذ الحزب ينشر دعوته الضارة المذكورة بالطرق العلنية المختلفة بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم (١١٦) •

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنايات مصر في يوم ٩ يناير ١٩٢٦ ، وحضر عنهم بعض كبار المحامين ، فقد حضر توفيق دوس باشا عن شارلوت روزنتال ، ووهيب دوس بك عن سكالاريوس يناكاكيس ، كما حضر زهير صبري عن بعض المتهمين(١١٧) • ومن طريف ما دافع به زهير صبري عن المتهمين قوله بأن الشيوعية لا يعاقب عليها وليس فيها

مايعاقب عليه ، واستند لمواد القانون وقال لماذا لا يحاكم جماعات المبشرين الذين يجيئـون من أمريكا ، مع أن الدسـتور نص على أن دين الدولة الاسلام ؟ (١١٨) • وقد استدعى للشـهادة أمام محكمة الجنايات محمد عبد الله عنان وسلامة موسى والدكتور على العنانى ، وكان الأول يعمل محررا بجريدة السـياسة والثانى يعمل محررا بجريدة البلاغ • كما استدعى للشهادة أيضا جوزيف روزنتال (١١٩) • وقد جرت محاكمة المتهمين بصفة سرية بناء على طلب النيابة (١٢٠) •

وفى يوم ١٩ يناير ١٩٢٦ أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضية الشيوعية ويقضى بما يأتى :

أولا – معاقبة كل من قسطنطين فايس (أفجيدور) وشالوم بولاك (الذى كان منزله مركزا للحزب الشيوعى فى القاهرة) والكونين بالسجن لمدة ثلاث سنوات •

ثانيا – معاقبة رفيق جبـور والشيخ شاكر عبد الحليم (طالب بالأزهر) والهامى أمين (وهو مخزنجى بالسكة الحديد) بالسجن لمدة سنة واحدة •

ثالثا – الحبس لمدة سنة واحدة على شعبان حافظ •

رابعا – براءة الباقين ومن بينهم شارلوت روزنتال (١٢١) •

وقد كتبت جريدة الأهرام فى مقالها الافتتاحى يوم ٢٠ يناير ١٩٢٦ تعليقا على هذا الحكم أبرزت فيه ملاحظتها بأن الأشخاص الذين حكم عليهم بالعقوبة الكبرى هم ثلاثة أجانب غرباء عن البـلاد ، وقالت ولاشك أن القضاء وجد من التحقيقات الدقيقة أنهم الفاعلون الأصليون وأنهم هم الذين حملوا مكروب الشيوعية الى البـلاد وغرروا بنفر آخر من أهله وسكانه • ثم قالت : « على أن كل هذا يجب ألا يمنع مصر من أن تواظب على اتخاذ جميع التدابير التى تحتاط بها من تسرب دعاة الشيوعية مرة أخرى الى أراضيها ، فهى محاطة بحركة شيوعية فى فلسطين ، وقد ثبت أن دعاة الشيوعية فى مصر وفلسطين على صلة فيما بينهم ، والى جانبها من الغرب حركة شيوعية قوية فى تونس ، وفى الجنوب مركز للشيوعية يدير أموره قنصل البلاشفة فى جدة ، ويبث منه الرسل والدعاة فى معظم أنحاء الشرق القريب ويتصل بموسكو على الدوام ببريد خاص ينقل أسرار الدعوة الشيوعية (١٢٢) » •

وقالت اننا لا نفشي سرا مكتوما اذا قلنا ان للشيوعية في مصر غرضا مزدوجا ، فهي تريد من مصر أولا مثلما تريد من كل بلد ذي نظام قائم على مبدأ الملكية ورأس المال ، وتريد منها فوق ذلك أن تكون قاعدة لتهديد الامبراطورية البريطانية . فهذا الغرض المزدوج يستدعي تعاونا بين السياستين المصرية والبريطانية لمكافحة هذا الخطر ، ويظهر للانجليز جليا مقدار ما يأمنون عليه من المصالح العظيمة متى كان النظام الحالي مؤيدا ، وكانت الأمة راضية آمنة .

« فاذا قلنا ان الشيوعيين يريدون أن يهاجموا مصر طمعا في مكافحة النظام السائد في مصر وفي مهاجمة الامبراطورية البريطانية في وقت واحد ، فكأننا نحذر السياستين المصرية والبريطانية معا ونحثهما على اقامة سور منيع أمام هذا الخطر ، فنقول لمصر ان عين الادارة يجب أن تكون ساهرة على الدوام لمراقبة الذين يتسربون بطرق مختلفة لنشر مبادىء البلشفية ، ونقول للانجليز ان أعظم معونة يستطيعون أن يقدموها لمصر في هذا العمل الشاق ، ألا يغضبوا هذه الأمة ولا يجعلوا فريقا مهما يكن قليلا من أبنائها تسول له نفسه أن يرتمي في أحضان الشيوعية طمعا في التخلص من نير الأجنبي .. وان أسوأ خدمة يؤديها الساسة البريطانيون لبلادهم في نظرنا هي أن يكون في هذه البقعة التي يمر فيها وريد الامبراطورية عش للشيوعية تبيض فيه موسكو وتفرخ ويكون نقطة الخطر الحقيقي على طريق المواصلات بين أجزاء الامبراطورية » .

حركة ١٩٢٨

بعد الحكم الذي صدر في قضية الشيوعية في ١٩ يناير ١٩٢٦ ، جرت عدة محاولات لاحياء النشاط الشيوعي . ولكنها كانت محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وايطالية ، وان تلقت تأييدا من أفراد قلائل من الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم في موسكو وعادوا الى مصر ليبشروا بالدعوة الشيوعية فيها . وقد بدأت هذه المحاولات في عام ١٩٢٧ بصفة ضعيفة ، ثم اشتدت في النصف الأول من عام ١٩٢٨ كجزء من حركة عالمية كانت تشمل عديدا من بلدان آسيا وأوربا في ذلك الحين .

وكما حدث في عام ١٩٢٥ ، كان مراسلو الصحف الانجليزية في

مصر أول من أحس بتزايد النشاط الشيوعى فى البلاد ، وأول من رفعوا عقائرهم بالدعوة الى مكافحته ٠ ففى أوائل مايو ١٩٢٨ كتب مراسل « التايمز » فى القاهرة مقالا نبه فيه الى أن « الدعوة الشيوعية عادت تسرى فى مصر مسرى سريعا ، وأنها ستلعب دورا خطيرا فى المستقبل القريب ان لم تتخذ احتياطات حازمة لقمعها » ، ثم قال انه فى عام ١٩٢٧ « حاول بعض اليونانيين والايطاليين نشر هذه المبادىء من جديد ، ولكن مدبرى الحركة فضلوا انتظار تعليمات جديدة ، ويظهر أن النشاط قد بدأ يدب فيهم من جديد ٠ وقد عاد من موسكو أخيرا شبان مصريون بعثوا اليها على نفقة السوفييت حيث تلقوا هناك المبادىء فى موسكو ، وهؤلاء دعاة قادرون سينظمون (بروباجندة) ناجحة ٠ ومن المحتمل أن تستمر هذه البعثات فى السنوات القليلة القادمة ، فمن الضرورى أن تنشط السلطات المصرية لمراقبة حركات هؤلاء الطلبة التى ينظمها السوفييت فى أوديسا وغيرها من الموانى الشرقية » ، ثم قال : « ومما يزيد مهمة السلطات المصرية صعوبة ومشقة أن فلسطين مركز قوى للشيوعية ، فهى بمثابة حلقة اتصال بين موسكو والقاهرة » ٠

وفى يوم ٨ مايو ألقت حكومة النحاس باشا القبض على واحد وعشرين من دعاة الشيوعية فى مصر وصادرت مطبعة كانوا يطبعون عليها منشوراتهم (١٢٣) ٠ وكان هؤلاء المقبوض عليهم جميعا من اليونانيين والايطاليين ، ولم يكن بينهم مصرى واحد (١٢٤) ٠ وقد أثار هذا الحادث تهليل الصحف الانجليزية حتى لقد أبدى الدكتور محمد أبو طائلة تخوفه من أن تعتبر الحكومة البريطانية « مكافحة الشيوعية » فى مصر تحفظا خامسا يضاف الى حماية الأجانب والتحفظات الأخرى ! ، ثم قال : « ولكن مهما هولت الصحف الانجليزية فلا تستطيع أن تنكر أن الواحد والعشرين شخصا الذين قبض عليهم هم جميعا من الأجانب ، وليس بينهم مصرى واحد » ، وقد أهاب بالحكومة أن تواصل السير فى مقاومة البلشفية بعد أن اتضح اهتمام أقطابها بنشرها فى مصر والهند والشرق الأدنى ، وقال : « ولعلها تزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة ، فقد سرت أفكار الشيوعية بين المهاجرين الذين استعمروها حديثا وصاروا رسل البلشفية الى هذه البلاد ، والصلة بين روسيا والشرق » ٠ ثم ذكر أن بعض الأجانب الذين يعملون فى المصانع والمشروعات القائمة فى مصر قد أفعمت نفوسهم بالخيالات الشيوعية ، فصاروا دعاة لها بين زملائهم من المصريين والأجانب ، فهم لذلك أهل للرقابة والحذر ٠ ومن المصريين أيضا أفراد قلائل غرهم رونق المبادىء الشيوعية وحسن طلائها

أو دفعتهم الحاجة الى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشفة ويصبحوا مأجوريهم فى مصر ، ومنهم شبان يتلقون التعاليم البلشفية فى جامعة موسكو (١٢٥) » ٠

وقد ربطت جريدة السياسة بين النشاط الجديد فى مصر والنشاط الشيوعى الواسع النطاق المنطلق فى بلدان آسيا وأوربا فى ذلك الحين فقالت : « فى حوادث الأيام الأخيرة ماينهض على أن الشيوعية تقوم بوثبة فى سبيل بث الدعوة الثورية ٠ والظاهر ان هذه الوثبة عامة تشمل البلدان التى تأنس فيها الشيوعية ميدانا للعمل ، وليس بعيدا أن مصر احدى هذه الميادين ، وانها وثبة محكمة مدبرة تجمع بينها وحدة الوحى والخطط والمؤازرة المادية والمعنوية ٠ وليس من المصادفة فى شىء أن تتعاقب الثورات الشيوعية من اليابان فى أقصى الشرق الى فرنسا وبريطانيا فى أقصى الغرب فى فترة واحدة وفى ظروف متماثلة : ففى لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ، نشطت الدعوة الشيوعية فى الأسابيع الاخيرة وظهرت بأثواب مختلفة تناسب ظروف كل بلد ــ اتخذت مظهر الثورة والعنف فى لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر ، ومظهر الدعوة القوية فى بريطانيا واليابان ٠٠ وقد بدأت هذه الحركة الجديدة منذ ثلاثة أشهر فى النمسا حيث أسفرت تدابير الشيوعية عن ثورة عنيفة كادت تسقط الحكومة ولم تخمد الا بعد جهود عنيفة ٠٠ ولم تمض أسابيع على الثورة النمسوية حتى اكتشفت فى فينا وفى بودابست مؤامرة شيوعية جديدة هى التى جاءتنا بأخبارها الأنباء الأخيرة ، وفيها يقصد البلاشفة أيضا اسقاط الحكومة المجرية القائمة واقامة حكومة سوفيتية ، وفيها أيضا يمثل اسم بيلاكون ورفاقه القدماء ٠ واكتشفت الحكومة الفنلندية والحكومة اللتوانية ، كل فى نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة لقلب الحكومة القائمة ٠ وفى فرنسا اشتدت الدعوة الشيوعية ، وضاعف الحزب الفرنسى الشيوعى جهوده فى بث دعوة التمرد فى الجيش والبحرية ، واشتدت الحكومة من جانبها فى مطاردة الشيوعية وحوكم جماعة من النواب الشيوعيين وألقوا فى السجن ؟ وفى بريطانيا اكتشفت فى ايرلندة أسلحة مهربة ، واعتقد أنها فعلة الشيوعيين وثارت لذلك ضجة فى مجلس العموم ، ويبدى الحزب الشيوعى البريطانى نشاطا جديدا ، ويعتزم أن يضاعف جهوده فى خوض المعركة الانتخابية القادمة لكى يظفر فى المجلس بأكثر من نائب ٠ كذلك اكتشفت الحكومة اليابانية فى نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة ، وظهر من التحقيق أن للحزب الشيوعى اليابانى صلة مباشرة بالدولية الشيوعية ٠

« وهكذا نرى ريح الشيوعية تعصف فى أنحـــاء مختلفة من أقصى العالم الى أقصاه ، وبعيد ـ كما قدمنا أن يرجع اتحـ اد هذه الفورات وفى الظروف والأساليب والمقاصد الى الاتفاق المجرد ، فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة ، وانها ترجع كلها الى وحى واحد » (١٢٦) ٠

على كل حال فقد انتهت مسألة المقبوض عليهم بنفيهم من البلاد على أثر تدخل السلطات القنصلية لبلادهم (١٢٧) ٠ ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة تذكر لاعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى ٠

أسباب ضعف الحركة الشيوعية والاشتراكية فى مصر

هكذا فشلت الحركة الشيوعية فى تثبيت أقدامها فى التربة المصرية٠ وكان هذا الفشل مثارا لأسف وتعليق المصادر السوفيتية ، فمن وجهة نظر هذه المصادر ـ كما يقول لاكور ـ « كانت الحالة الثـــورية فى مصر تنضج يوما بعـــد يوم ، فالوفديون ، مع أن بيـــدهم السلطة ، لم ينجزوا شيئا ما ، فهناك أزمة زراعية تتأزم من يوم لآخر ، وهناك من يعتقد أن الجماهير متأهبة لمحاربة المستعمرين الأجانب ورجال الاقطاع المحليين ونفوذ الوطنيين الفاسدين ٠ اذن فكل عناصر الوضع الثورى كانت متوفرة باستثناء عنصر واحد هو القوة التى تفجر الثورة ٠ ماهى اذن أسباب هذا الضعف المؤسف فى الشـــيوعية المصرية ؟ ان افيجدور ، وهو ذو خبرة مباشرة بشئون مصر قد حاول تفسير ذلك فى سنة ١٩٣٤ قائلا : ان الشيوعيين قد أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد ، ولأن معظم أعضاء الحزب الشيوعى كانوا من الأجانب ، كما أن الشيوعيين المصريين ، عصيانا منهم لتعليمات الكومنترن ، قد رفضوا انشـــاء حزب شـــيوعى غير مشروع ، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكليات مشروعية نشاطهم ، كما أن اتصالاتهم بالفلاحين كانت ضعيفة ، بينما شلت الاعتقالات المستمرة الحزب فلم يستطع الا بمساعدة الكومنترن أن يعيد انشاء منظمة شيوعية » (١٢٨) ٠

وهذا الذى ذكره افيجدور صحيح ٠ ومع ذلك فيمكن أن نعزى ضعف الشيوعية والاشتراكية فى مصر الى أسباب يتعلق بعضها بكيان الحـزب نفسه ، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التى أحاطته ٠ ففيما يتعلق بكيان الحزب ، فقد رأينا كيف تمزقته الخلافات الأيديولوجية بين حين وآخر ، فقد طرد منه أولا الاشتراكيون الفابيون (سلامة موسى ورفاقه) ، ثم طرد منه الشيوعيين المرنون الذين لا يريدون أن يلتزموا بالمبادىء الواحدة والعشرين

أو بحرفيتها ويرفضـــون من ثم الالتحاق بالكومنترن (روزنتال وأحمد المدني) ، ثم خرجت منه بعض العناصر الشعوبية (الحزب الاشتراكي السوري اللبناني) • وهكذا أثخــن الحزب بالجراح ونزفت منه الكثـير من الدماء الاشتراكية المعتدلة والمتطرفة •

ولقد رأينا كيف أقصى المثقفون الوطنيون من قيادة الحزب بحجة أن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين • على أن العناصر العمالية الوطنية التى كانت موجودة بالحزب والتى تمرست بالنضال ، لم تكن على درجة من الكفاية والوعى والثقافة بما يؤهلها للقيادة ، فقــد أبدت رعونة وتطرفا بالالتجاء الى الكومنترن والالتحاق به واعتناق مبادئه الثورية رغم عدم ملاءمتها للبيئة المصرية ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرحلية التى كانت تمر بها ، ومع ذلك فان هــذه العناصر أبدت ضعفا وجبنا عنــدما تلقت أول ضربة حقيقية على يد سعد زغلول ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد أحد يسمع بها • وفى الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقــدم الى مكان الصدارة بعد اختفــاء الصف الأول ، ولهذا افلست الحركة ولم تســتطع أن تستأنف نشاطها الا عندما أخذ الكومنترن يمولها بالعناصر الأجنبية•

وفى الحقيقة أن التطرف الذى أبداه الحزب بطرد الاشتراكيين الفابيين أولا ، وبالالتحاق بالكومنترن وطرد روزنتال ثانيا ، ثم الرعونة التى أبدها باصطدامه بوزارة سعد زغلول فى مستهل عهدها بالحكم ، قد أدى الى اجهاض الحركة الاشتراكية فى مصر ، فقد صبغها بصبغة ثورية عنيفة استفزت لمحاربتها كل القوى الوطنية فى مصر، بما فيهاالقوى الاشتراكية نفسها ــ كما رأينا ــ وفى الوقت نفسه كان الحزب أضعف من أن يرفع لــواء الثورة الشيوعية أو حتى يرفع عــلم المقاومة ضد أية اجراءات بوليسية تلحق به •

هذا فيما يتعلق بكيــان الحزب • أما فيمــا يتعلق بالظروف التى احاطت به ، فيلاحظ أن الحزب لم يكن ليستطيع أن يجد موطنا لقدمه فى الريف المصرى ، حيث توجد الغالبية الجماهيرية الكبرى، لأن البيئة الريفية بما فيها من جهل وتاخر ومعتقدات استسلامية تسود نفوس الفلاحين ، كانت جبهة منيعة تستعصى على أمهر الدعاة القادرين • ويشك كثيرا فى أن الحزب كان لديه أحد منهم • ثم ان خصومه كانوا يحاربونه بأقوى سلطان على النفوس ، وهو الدين ، وهــذا ما جعــل بعض الكتاب ، مثل الدكتور أبى طائلة يعتبر أن مصر فى شبه وقاية من الشيوعية : « لأنها

زراعية ، ولا تروج الأفكار الاشتراكية فى البلدان الزراعية عادة ، ولان الدين الاسلامى يحمى الملكية الفردية وينافى المبادىء الشيوعية(١٢٩) .

ومما لا شك فيه أن وجود الاستعمار البريطانى ، بما كان يمثله من حماية الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية فى البلاد ، كان عاملا قويا فى مقاومة الافكار الاشتراكية فى مصر وتشديد المقاومة الحكومية ضدها . وقد رأينا كيف كان مراسلو الصحف الانجليزية أول من كان يرفع صيحة التحذير من النشاط الشيوعى ويدعو الحكومة لمقاومته بكل قوة ، كما رأينا كيف هاجمت جريدة الاجبشان جازيت الحزب الاشتراكى المصرى عند ظهوره ، رغم ما أعلنه من التزامه بمبادىء الاشتراكيين الانجليز . وفى عام ١٩٢٥ عندما أدلى وزير الداخلية البريطانى بحديث قال فيه ان الحكومة البريطانية باتت شديدة الاهتمام « بمكافحة هذه الحشرة المقوتة التى تنخر فى قلب السنديانة » ، تنبأت الاهرام بأن الحكومة المصرية سوف تشدد مكافحتها للشيوعية بعد ذلك(١٣٠) .

كل هذه أسباب عاقت وأضعفت نمو الحركة الاشتراكية بوجه عام والحزب الشيوعى بوجه خاص . على أن أقوى هذه العوامل دون جدال ، هو فى وجود الوفد ، الذى كان حائطا منيعا فى وجه أية حركة أخرى مهما كانت مبادئها ، وذلك لشدة التصاق الجماهير به والتفافها حوله . ولقد أدرك الكومنترن هذه الحقيقة ، ففى المؤتمر السادس عام ١٩٢٨ قال ان أكبر خطر على الحركة النقابية فى مصر انما هو فى سيطرة الوطنيين البورجوازيين على نقابات العمال . وبدون نضال حاسم ضد نفوذهم ، فان احتمال قيام تنظيم طبقى حقيقى للعمال يعتبر أمرا مستحيلا(١٣١) .

ولكن الكومنترن قد دلل بهذه الدعوة ضد الوفد على قصور شديد فى فهم حقيقة الموقف فى مصر ، ذلك أن فرصة النجاح الوحيدة للحركة الاشتراكية لم تكن فى محاربة الوفد فى ذلك الحين ، وانما فى التسلل اليه والعمل من داخله ما أمكن ، لأن أى عمل من خارجه كان يعتبر مقضيا عليه بالفشل . وفى الواقع أن اغفال هذه النقطة ليس مسئولا فقط عن فشل الحركة الاشتراكية ، وانما كان مسئولا أيضا عن وقوف الوفد عقبة فى وجه أى تغيير اجتماعى راديكالى ، وهو الموقف الذى أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضا ، وكان السبب المباشر فى الاطاحة به .

حواشي الفصل العاشر

التيارات اليسارية

في

الحركة الوطنية

١ ـ الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

٢ ـ الرافعي : محمد فريد ص ١٣٥ ـ ١٣٦

٣ ـ دكتور محمود عزمي : خبايا سياسية ص ٣٦ ، ٣٧، ٤٢ (سلسلة كتب للجميع) دكتور هيكل : المرجع السابق جـ ١ ص ٨٠ ، ٨١

٤ ـ الديموقراطية ، تاريخها ، تطورها ، أثرها في مختلف نواحي الحياة : سلسلة محاضرات في الديموقراطية ومظاهرها ، لنخبة من قادة الرأى في مصر ، عنى بنشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ ، محاضرة للاستاذ عزيز مرهم بعنوان « أثر الديموقراطية في الحياة الاقتصادية » ص ٣٨

٥ ـ Colcmbe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950, (Paris 1951), p. 189.

٦ ـ Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 31 (New York, 1956).

٧ ـ أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس في منفاه ص ١٤٧

٨ ـ احمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم ص ١٧٦ ، من البيان الذى ألقاه مكرم باشا تقديما لميزانية الدولة ١٩٤٢

٩ ـ دكتور راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ص ٨١

١٠ـ أحمد قاسم جودة : المرجع السابق ص ١٨٠ خطبة مكرم باشا السالفة الذكر

١١ـ نفس المصدر ص ١٨١

١٢ـ مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٨٩

١٣- لاكور : المرجع السابق ص ٣١

١٤- الاهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

١٥- نفس المصدر من شهادة روزنتال

١٦- نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٢٢ من مقال لسلامة موسى

١٧- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤ من شهادة روزنتال

١٨- نفس المصدر في ١٧ اغسطس ١٩٢١

١٩- نفس المصدر في ١٩ اغسطس ١٩٢١

٢٠- لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ص ١٢٢ ، ٦٠ ، ٧٤ (طبعة بيروت) الترجمة العربية .

٢١- الأهرام في ١٢ مارس ١٩٢٤

٢٢- نفس المصدر في ١٤ ديسمبر ١٩٢١

٢٣- نفس المصدر في ١٢ يولية ١٩٢٢

٢٤- نفس المصدر في ٧ ، ١٣ مارس ٩٢٤ ، ٢٩ يولية ١٩٢٢

٢٥- نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٢٢

٢٦- نفس المصدر في ٣ يناير ١٩٢٣

٢٧- نفس المصدر في ١٨ اكتوبر ١٩٢١

٢٨- نفس المصدر في ٢١ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٢.

٢٩- نفس المصدر في ٤ اغسطس ١٩٢٢

٣٠- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٣١- نفس المصدر في ٣ و ٩ يناير ١٩٢٣

٣٢- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢

٣٣- نفس المصدر في ١١ اغسطس ١٩٢٢

٣٤- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢

٣٥- نفس المصدر في ١٣ يوليو ١٩٢٢

٣٦- نفس المصدر في ٣ اغسطس ١٩٢٢

٣٧- نفس المصدر في ٩ ، ٤ ، ١٩ اغسطس ١٩٢٢

٣٨- نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٢

٣٩- نفس المصدر فى ٢٠ اكتوبر ١٩٢٢

٤٠- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢

٤١- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢

٤٢- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٤٣- نفس المصدر العدد ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، ٥ ، ٧ مارس ١٩٢٤

٤٤- لاكور : المرجع السابق ص ١٠٦ حاشية ١

٤٥- لاكور : الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط ص ٣٣

٤٦- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

٤٧- نفس المصدر والعدد

٤٨- نفس المصدر والعدد

٤٩- فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ص ٥٥ (١٩٤٨) وجون ريشيتار جونيور: تاريخ الحزب الشيوعى السوفيتى ص ١٧٠ (بيروت)

٥٠- الاهرام في ١١ يناير ١٩٢٣

٥١- نفس المصدر في ٤ ، ٥ يناير ١٩٢٣

٥٢- نفس المصدر فى ٨ يناير ١٩٢٣

٥٣- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤

٥٤- لاكور : المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥

٥٧- الأهرام اول يوليو ١٩٢٤

٥٨- نفس المصدر في ٨ مارس ١٩٢٤ من بيان لسلامة موسي بعنوان « الاشـــــتراكية والشيوعية وتاريخهما في مصر »

٥٩- نفس المصدر في ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٣

٦٠- نفس المصدر في ٣١ مارس ١٩٢٣

٦١- نفس المصدر في ١٣ ، ١٧ مارس ١٩٢٣

٦٢- نفس المصدر في ١٩ مارس ١٩٢٣

٦٣- نفس المصدر فى ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٣

٦٤- نفس المصدر في ٢٢ مارس ١٩٢٣

٦٥ـ نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣

٦٦ـ نفس المصدر في ٢٦ ابريل ١٩٢٣

٦٧ـ نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣

٦٨ـ نفس المصدر في ٢١ يونية ١٩٢٣

٦٩ـ لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٦

٧٠ـ الأهرام في ٢٦ مايو ، ١١ يونية ١٩٢٣

٧١ـ نفس المصدر والعدد

٧٢ـ نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ص ٥

٧٣ـ نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤

٧٤ـ نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤

٧٥ـ نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤

٧٦ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٨٥

٧٧ـ الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤

٧٨ـ نفس المصدر في ١٢ مارس ١٩٢٤

٧٩ـ نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤

٨٠ـ نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤

٨١ـ نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٢٤

٨٢ـ نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤

٨٣ـ نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤

٨٤ـ نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤

٨٥ـ نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٤

٨٦ـ نفس المصدر في ٢٠ مارس ١٩٢٤

٨٧ـ نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤

٨٨ـ نفس المصدر في ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤

٨٩ـ نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤

٩٠ـ نفس المصدر في ١٩ ابريل ١٩٢٤

٩١- نفس المصدر في أول يولية ١٩٢٤

٩٢- نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤

٩٣- نفس المصدر في أول إكتوبر ١٩١٤

٩٤- نفس المصدر في ٧ إكتوبر ١٩٢٤

٩٥ نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٢٤

٩٦- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٤

٩٧- نفس المصدر في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، ١٤ يناير ١٩٢٦

٩٨- دكتور محمد إنيس : المرجع السابق ص ٢٣ - ٢٩

٩٩- نفس المصدر ص ٢٣ - ٢٩ ، ٣٠٩ - ٣٢٠

١٠٠- الأهرام في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ٢٠ يناير ١٩٢٦

١٠١- نفس المصدر في ١٥ اغسطس ١٩٢٥

١٠٢- السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥ ، الأهرام في ٣ يونيو ١٩٢٥ ، لاكور : الاتحـــاد السوفيتى .. ص ١٠٥

١٠٣- الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٢٦

١٠٤- نفس المصدر فى أول مايو ١٩٢٥

١٠٥- نفس المصدر في ١٧ يونيو ١٩٢٥

١٠٦- نفس المصدر فى ٢٠ يناير ١٩٢٦

١٠٧- نفس المصدر فى ٣ يونيو ١٩٢٥

١٠٨- نفس المصدر

١٠٩- نفس المصدر فى أول يونيو ١٩٢٥

١١٠- نفس المصدر في ١٨ يونيو ١٩٢٥

١١١- نفس المصدر في أول أغسطس ١٩٢٥

١١٢- نفس المصدر في ١٦ يونيو ١٩٢٥

١١٣- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦

١١٤- نفس المصدر في ٣ يونيو ، وأول اغسطس ١٩٢٥

١١٥- الأخبار في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ من مذكرات سعد زغلول بتاريخ ٤ يونيو ١٩٢٥

١١٦ـ السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٥

١١٧ـ الاهرام في ١١ يناير ١٩٢٦

١١٨ـ السياسة في ١٤ اغسطس ١٩٢٥

١١٩ـ الاهرام في ١١ يناير ١٩٢٦

١٢٠ـ نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٦

١٢١ـ نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦ ، السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥

١٢٢ـ يذكر لاكور ان ابن السعود كان يلقى الكثير من العطف من السياسة السوفيتيه في اواسط العشرينات ، وكانت هذه السـياسة في ذلك الحين تعتبر حكمه للحجاز ضربة لاذب من اجل استقلال المنطقة وتطورها تطورا حرا (لاكور : المرجع السابق ص ٧٨) احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦ عن السياسة في ٧ مايو ١٩٢٨

١٢٣ـ نفس المصدر ص ٥٤١ عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨

١٢٤ـ مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥

١٢٥ـ احمد شفيق ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣ ، عن البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨

١٢٦ـ نفس المصدر في ٥٣٧ ـ ٥٤٠ عن السياسة في ٨ مايو ١٩٢٨

١٢٧ـ مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥

١٢٨ـ لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢١

١٢٩ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٤ عن البلاغ في ١٩ مايو ١٩٢٨

١٣٠ ـ الاهرام في ١٦ ، ١٧ يونيو ١٩٢٥

١٣١ ـ لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط ص ٣٩

الفصل الحادي عشر

المعركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ - يونيو ١٩٢٨

(١) المد الرجعي

كيف بدأ العبث بالدستور ، وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر الدستورية؟

كان الموقف بعد استقالة سعد باشا تحت الضغط البريطاني يستدعي وقوف جميع السياسيين صفا واحدا لمقاومة الخطر الداهم الذى يهدد البلاد · وقد أفسح سعد باشا الفرصة لذلك عندما صرح فى مجلس الشيوخ (جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) بعد قبول استقالته قائلا . « اننى وزملائى مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد في مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد · ليس فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة · » (١)

وفى تلك الاثناء استقدم الملك فؤاد زيور باشا ، وعهد اليه بتولى الوزارة ، وكان زيور باشا يشغل اذ ذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ ، وكان في نظر الناس وفديا ، فتألفت وزارته ومن بين أعضائها أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الاشغال ، وكان معروفا بميوله الوفدية(٢) · وبهذا بدت الوزارة أشبه بخط دفاع ثان للحركة الوطنية ، وامتدادا «معتدلا» لوزارة الوفد ، وكان يمكن للبلاد فى عهدها أن تتخطى الأزمة الخطيرة دون كثير من الخسائر لو ارتفع زعماء المعارضة بأنفسهم الى مستوى الخطر ، ولو غلب الملك فؤاد مصلحة بلاده على مصلحته الشخصية · ولكن الحوادث التى جرت دلت على أن مصلحة مصر كانت فى المقام الثانى فى خاطر القصر وزعماء المعارضة ، وأن الرغبة فى الثأر واحتلال الفراغ الذى خلفته الوزارة الدستورية ، كان فوق الرغبة فى انقاذ البلاد من محنتها الخطيرة ·

وتكشف مذكرات الدكتور هيكل الكثير فى هذا السبيل ، مما كان محل انتقاده شخصيا ، رغم انه كان فى ذلك الحين يتولى دفة جريدة

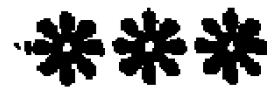
«السياسة» · فيذكر كيف انتهز صدقى باشا الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البريطانى ، بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا فى تأييده · وكيف انتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، وكيف رأى « ابتهاجا فى صفوف الاحرار الدستوريين » لسقوط الوزارة الدستورية يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم · وكانت حجتهم أنا قاسينا من حكومة الوفد ظلما وعنتا أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا فى عبث (٣) ·

وهكذا تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة ضد الوفد والشعب الذى يسنده ، وشغل القصر وزعماء المعارضة عن مصلحة البلاد فى تلك اللحظة الشديدة الحرج باثارة الخصومة الحزبية وتفتيت الموقف الداخلى · وعندى أن ما ساعد هذه القوى المعادية للوفد على اجتراح فعلتها أمرين هامين : الأول ، الصدى العظيم الذى أحدثه مقتل بريطانى كبير له مركز السردار لى ستاك ومكانته ، وما تبعه من سقوط أول وزارة دستورية تحت ثقل اعتداء بريطانى جسيم على استقلال البلاد ، فقد ساد البلاد ذهول مفاجيء وأصيب بخذلان وقتى ساعد عليه أن سعد زغلول نفسه وقد أدرك جسامة الخطر ، دعا الشعب فى يوم استقالته الى الهدوء والبعد عن الطيش قائلا : « ان الموقف دقيق جدا ، وان المظاهرات ليست فى مصلحة البلاد » ، ثم نصح جموع الطلبة الذين أضربوا عن دروسهم فى اليوم التالى بالعودة الى دروسهم « لأن فى هذا مصلحة البلاد » (٤) بهذا كانت الحالة النفسية للشعب مشجعة لقوى الرجعية والانتهازية على التسلل الى الميدان ومحاولة البطش بالوفد · ويلاحظ أن هذه الحالة النفسية نفسها قد استفاد منها الجانب البريطانى ، فقد برر اللورد اللنبى تسرعه فى تقديم انذاره دون الرجوع الى تعليمات حكومته ، بأن الرأى العام المصرى ، « كان مهيئا لتلقى اجراءات صارمة فى ذلك الوقت » وقد سبقت الاشارة الى ذلك ·

أما الأمر الثانى الذى شجع هذه القوى المعارضة على القيام بدورها فهو أنه كان تحت يدها فى ذلك الوقت ، وللمرة الأولى والأخيرة ، قضية تستحق الجدل تستطيع أن تدفع بها أمام الرأى العام وتدعوه للفصل فيها ، الا وهى اخفاق السياسة التى انتهجتها الحكومة الدستورية والبرلمان فى تحقيق أمانى البلاد ، ومسئوليتها عن تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا الى تلك الحالة السيئة التى وصلت اليها · وعندى أن هذه القضية كان من الممكن أن تلقى ما تستحق من اهتمام لدى الرأى العام ، لو أن تلك

القوى المعارضة للوفد كانت تؤمن بجديتهـا ، وتؤمن بالتالى بمصلحة البلاد ، لابمصلحتها ، وتستمد من هذا الايمان قوة دافعة للخروج من مأزق الانذار البريطانى خروجا كريما يتيح لها الظهور بمظهر المخلص للبلاد من أخطاء وزارة الوفد ونتائجها ، ويدفع الأمة للمقـارنة بين عمل كل منهما عند الاستشارة الشـعبية • ولكن استسلامها واستخذاءها أمام الانجليز لشراء سكوتهم على مؤامرتها ضد الحيـاة النيابية ، كان يجعل من هذه المقارنة أمرا عسير التصور ، فهل كان الشعب الا ليفضل المقاومة على الاسـتخذاء ، والجهاد على الاستسلام ؟ وهكذا فقدت تلك القوى فرصتها الثمينة الوحيدة لكسب انتصار سياسى على الوفد ، أو على الأقل كسب رأى عام يعتد به الى جانبها ، وقضى عليها سياسيا الى الأبد •

ولقد كان سقوط هذه العناصر خسارة حقيقية لانجلترا ، وقد أدرك ذلك المـؤرخ الانجليزى « توينبى » الذى يلقى اللوم على الجـانب البريطانى الذى سمح بسقوط هذه القوى ، بل وأجبرها على السقوط • فيذكر أن قسوة الشروط التى فرضت على مصر فى انذار اللورد اللنبى كانت قاضية على اولئـك السياسيين الذين اظهروا الشجاعة والوطنية ليتحملوا عبء المنصب فى تلك الظروف الحالكة ، وأن اجبار زيور باشا وزملائه على الانتحار سياسيا بقبول تلك الشروط دون تخفيف ، كان بمثابة تمهيد من السلطات البريطانية دون قصد لعودة العناصر المتطرفة الى الحكم مرة أخرى (٥) •



وقد انبنت خطة القصر لهـدم الوفد على وسائل ثلاث : الوسيلة الأولى ، تحميل حكومة الوفد وبرلمانه مسئولية النتائج التى ترتبت على الانذار البريطانى • ثانيا ، محاولة هدم الوفد من الداخل ، وهذا هو البـاعث وراء حركة الاسـتقالات من الهيئة الوفدية التى سنتناولهـا بالايضاح • أما الوسيلة الثالثة فهى تاليف حزب للقصر يتولى امتصاص هذه العناصر الخارجة على الوفد ، ومعها شتات الانتهازيين من كبار الموظفين والضباط المحالين على المعاش والموالين للقصر ، ليتولى ملء الفراغ الذى سوف يخلفه الوفد بعد سقوطه المتوقع فى الانتخابات التى ستجرى • وهذا هو سبب قيام « حزب الاتحاد » ، أو « حزب الشيطان » كما أطلق عليه سعد زغلول • بل هو سبب سـقوطه أيضـا ، لأن احتفاظ الوفد بمركزه السـياسى لم يترك فراغا يحتـله حزب الاتحاد ممـا أدى الى سقوطه

وقد ظهرت هذه النوايا نحو الوفد ونحو الحياة الدستورية غداة تأليف وزارة زيور باشا . فقد أستصدرت الوزارة مرسوما من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وقد أعلن زيور باشا أسباب هذا التأجيل فى خطابه الى الملك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، الذى طلب فيه حل البرلمان المصرى فقال : « ان الوزارة عندما تولت الحكم ، رأت أن إشراك البرلمان فى مهمتها إعادة العلاقات العادية مع الحكومة البريطانية كان مستحيلا ، فهذان المجلسان الخاضعان فى الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة السابقة تمثله ، كانا متضامنين تضامنا وثيقا مع تلك الوزارة فى سياستها التى أدت ، حسب تبليغات الحكومة البريطانية ، واعتراف تلك الوزارة ، الى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المشئوم . ولقد كان استمرار المناقشات البرلمانية فى هذه الظروف مهيجا للخواطر مسوئا للمركز السياسى واقفا فى سبيل حل الخلاف ، ولهذا كان تأجيل انعقاد البرلمان ضرورة لا مفر منها » (٦)

قد انتقدت جريدة البلاغ الوفدية هذا القرار نقدا مرا ، فتساءلت: « لماذا كرهت الوزارة مواجهة البرلمان ، بعد أن علمت أن سعد باشا أعلن فى مجلس النواب أنه مستعد هو وأصدقاؤه لتأييد كل وزارة تعمل لخدمة البلاد ، وبينما كان يعلن ذلك كان معروفا لديه أن زيور باشا يؤلف الوزارة الجديدة ؟ » فالوزارة قد ارتكبت خطأ ، لأنه اما أن تكون أعمالها مما يمكن عمله اجتنابا لضرر جسيم ، واما أن تكون هذه الأعمال فى ذاتها ضررا جسيما . فاذا كانت مما يمكن تحمله واجتناب الضرر الجسيم فقد أثبت البرلمان فى أحوال عديدة أنه لايمتنع عن قبوله ، لأنه يقدر الحوادث تقديرا صحيحا ، ولدينا قبوله للمطالب الخاصة بالجريمة برهان على أنه ليس طائشا ولا متطرفا .. أما ان كانت الأعمال فى ذاتها ضررا جسيما وكانت الوزارة تعتقد أن البرلمان لا يوافقها عليها ، وأنه أولى لها حينئذ أن تؤجل انعقاده ، فكيف تستطيع أن تحمل وحدها هذه المسئولية ، وكيف اذا طلب الانجليز منها اليوم مطالب ضارة بحقوق البلاد تحرم نفسها من وجود البرلمان بجانبها ؟ » (٧) . على أن خطة الحكومة الاستسلامية بإزاء الانجليز لم تلبث أن اتضحت — على النحو الذى مر بنا — فقدم الوزيران الوفديان استقالتيهما بعد اسبوع واحد من تأليف الوزارة ، وصرحا فى الصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما ، وانه من الاسباب التى دعتهما الى الاستقالة .

وكان هذا بداية المعركة ، ففى يوم ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١١٧

عضوا من النواب الوفديين الى الملك فؤاد عريضة يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل اليها ، لمعالجة تلك الحالة التى أدخلت البلاد اليها قسرا ، والنظر فى التصرفات غير الدستورية التى قامت بها الوزارة . ولما لم ترد الوزارة على طلبهم هذا عادوا فى يوم ٥ ، ٦ ديسمبر فكرروا هذا الطلب وعززوه بأسباب أخرى منها أن يتمكن البرلمان من حماية الحرية الشخصية المهددة التى كفلها الدستور ، ولأن اذعان الوزارة لمطالب الانجليز ، وتنفيذها فعلا بعض هذه المطالب ، وشروعها فى تنفيذ البعض الآخر ، مما يجعل استمرارها فى سياستها يكاد يقضى على كيان البلاد وحقوقها (٨)

وكان رد القصر على هذا الطلب بليغا ، ففى يوم ٢٤ ديسمبر صدر مرسوم يقضى بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥(٩) . وقد جاء فى مذكرة الحل التى بررت بها الوزارة هذا الاجراء أن « الاغلبية البرلمانية بتقديمها تلك العرائض الى الملك ، التى وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها ، فى لغة حادة ، لوما تعدل شدته عدم صحته ، كما أنها أظهرت عداوة ثابتة القواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو اقتناع » قد أقامت « بوسائل مخالفة للدستور خلافا بين الوزارة والبرلمان لا يمكن حله الا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب ، ولما كان « تصرف الأغلبية البرلمانية ليس معناه فى الحقيقة الا البقاء والاستمرار عنادا فى هذه الخطة السياسية نفسها التى عرضت القضية القومية للخطر من طريق علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، والتى أخضعت ادارة البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستشارة الأمة فى هذه الخطة السياسية واجبة كضرورة لا مفر منها » (١٠)

ولم يلبث القصر أن أخذ فى تنفيذ خطته فى هدم الوفد من الداخل فى مستهل عام ١٩٢٥ ، بهمة حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى . فقد أخذ كثيرون من شيوخ ونواب الهيئة الوفدية يستقيلون منها ويسندون سبب استقالاتهم الى « ما ذاع أخيرا من أن الحزب الوفدى تحيط به الشكوك من جهة الاخلاص الواجب لجلالة الملك» . وكان من أهم هذه الاستقالات ، استقالة محمد سعيد باشا ، فبسبب ما اشتهر به هذا الرجل من بعد النظر، كانت استقالته توحى بأفول نجم الوفد، بينما أخذت الصحف الانجليزية تساهم فى المعركة بدعاية واسعة النطاق فى هذا الاتجاه ، وكان مما كتبته جريدة « التايمز » أن الوفد المصرى بالرغم من

مجاهرته بالولاء للعرش ، فان جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطردا الى الجمهورية (١١) .

والحقيقة أن الانجليز كانوا فى ذلك الوقت يغذون الحملة ضد الوفد من طريقين : الطريق الأول ، مساعدة القصر واطلاق يده تماما فى هدم الوفد . وفى هذا يقول سعد باشا لمكاتب المانشستر جارديان البريطانية : « ان الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بالدستور الا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذى يستحقونه . انكم لاتستطيعون الافلات من التبعة » (١٢) أما الطريق الثانى ، فهو محاولة ادانة الوفد كهيئة فى جريمة مقتل السردار : ففى يوم ٢٧ نوفمبر اعتقلت السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمى بك ومكرم عبيد عضوى مجلس النواب ، ومحمود فهمى النقراشى ، وكيل وزارة الداخلية . وكان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية ، مع عدم وجود حالة الأحكام العرفية ، وبالرغم من الحصانة البرلمانية بالنسبة للاول والثانى مما اعتبر اهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، ولهذا ثارت ثائرة الرأى العام وممثلى الأمة لهذا الاعتداء ، مما اضطر الحكومة للسعى فى تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية . وبعد هذا قام البوليس المصرى ، تنفيذا للتعليمات البريطانية ، بالقبض على كل من الاستاذ شفيق منصور ، والشيخ مصطفى القاياتى والاستاذ راغب اسكندر والاستاذ حسن يس ، وكلهم من النواب . ولم تكترث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، كما قبض على كثيرين غيرهم من غير النواب (١٣) .

على أن هذه المحاولة من جانب الانجليز والحكومة ، لم تلبث أن أدت الى عكس المطلوب منها فى نفوس الشعب . فيذكر الدكتور هيكل أنها أثارت جوا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون عنه ، وأن سعد زغلول باشا قد شعر بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة ،فخرج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه فى فندق « مينا هاوس » عقب اعتزاله الوزارة ، ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها (١٤) .

كانت الخطوة التالية أمام القصر ، بعد حركة الا ستقالات من الهيئة الوفدية ، هى تأليف « حزب الاتحاد » ليخوض المعركة الانتخابية التى كان صدقى باشا اذ ذاك يدبر لها بطرقة الخاصة جميع الوسائل التى تؤدى الى سقوط الوفد • وكان صدقى باشا قد أوذى ايذاء شديداً من الوفد عقب طرده منه هو ومحمود أبو النصر بك ، فكانت هذه فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور • وقد استعان الملك فؤاد بشخصية موتورة أخرى من الوفد لتأليف حزبه ، وهو حسن نشأت باشا الذى تعرضنا لتفاصيل النزاع بشأنه بين الملك وسعد زغلول ، فلما هبت الريح عكس السفينة الوفدية ، وجد نشأت باشا الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتى من نشاط وقوة ، وقد أخذ ، لتأليف حزب الاتحاد ، يضم اليه كل من استقال من هيئة الوفد ، وكل ذى مطمع فى المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفاياتهم الى ارتقائها ، وكل ضعيف الارادة من الأهالى ، مستعملا نفوذ بعض رجال الادارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقى ، متوها بموازرة الملك لهذه الحركة التى تستهدف مناضلة الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش(١٥) •

وقد كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بهذا الشكل السافر ضد الوفد ، الذى كان ينعت فى ذلك الحين بأنه عدو للعرش ، مخاطرة جسيمة من جانبه ، فقد عرض نفسه بذلك لاستفتاء شعبى ضده فيما لو فاز الوفد فى الانتخابات • وقد حذرت صحيفة وفدية من هذه المخاطرة فى مقال لها فقالت : « ليفكر أولئك الذين يقولون انهم خدام العرش المخلصون ، ثم ليفكروا فى مرمى أعمالهم ، فقد آن لهم أن يروا جسامة السوء الذى قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر فى الخارج ، فاذا استمرت هذه الحملة الشائنة ، فان فوز الوفد فى الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة » (١٦) • وكتبت جريدة البلاغ فى يوم ٤ يناير تقول : « ان الذين يروجون لهذه التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة الممثلة فى أشخاص وكلائها ونوابها • فكل تهمة توجه اليهم ، انما هى تهمة موجهة الى الأمة التى وثقت بهم (١٧) » • على أن الملك فؤاد كان فى ذلك الحين يرى فى تلك الظروف فرصة العمر للتخلص من الوفد ، وكان فى الوقت نفسه مطمئنا الى تدابير صدقى باشا

وقد أعلن عن تأليف الحزب فى العاشر من يناير ١٩٢٥ عندما

اجتمع أعضاؤه بفندق سميراميس حيث ألقى اللواء موسى فؤاد ، أحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ، خطابا أبان فيه فكرة تأليف الحزب ، وزعم أنها لتوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها ! • وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى الذى ندد بسيطرة الوفد فقال « ان البلاد قاسست كثيرا من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التى آلت ، فى كثير من الأحوال ، وحين تتطلب الحاجـة الضرورية التسـاند والمعاضدة — الى سيطرة مشـكوك فى نفعها » • ثم أصدر الحزب جريدة له أسـماها «الاتحاد» ، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ، هى جريدة « الليبرتية » ، بعد أن انسحب منها الأستاذ ليون كاسترو فاصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية • وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد الذى صـيغ فى عبـارات مطاطة وقصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية ، فتحدث عن اصلاح الأزهر ورقى حالة الفلاح وحالة العمال وانشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية وتشجيع التجارة الوطنية والاسـتكثار من المـلاجىء والمستشفيات وتحسين حال رجال الادارة ، الذين كانوا يجتذبون له الأنصار من بنادر الريف وقراه • وقد اعتبر البرنامج هذه الاصلاحات الداخلية وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، متمثلا فى ذلك بحزب الأمة ، كما اقتبس من برنامج الحزب الوطنى القديم « الدعوة فى خارج البلاد لاقنـاع الأمم الأخـرى بعدالة القضية المصرية » ، متوهما أن القضية المصرية لا زالت قضية دولية • ثم ختم الحزب برنامجه بهذه العبارة : « لتحيى مصر • وليحيى الملك » •

وقد سخرت جريدة البلاغ من هذا البرنامج الذى أعلنه الحزب فقالت انه « حزب الانصراف عن التمسـك الآن بالاستقلال والاكتفاء بانشاء الأساسات الذى يمكن بعد انشائها ، أى بعد عشرات من السنين أن نقول اننا صرنا أهـلا للاسـتقلال فيجب أن نطالب به • ومتى جاء هذا الوقت وطلبنا الاستقلال وقلنا لانكلترا هانحن قد أقمنا الأساسات كلها فاصلحنا الأزهر ورقينا حالة الفلاح وحـالة العمال ونفذنا كل البرنامج الذى رسمه حزب الاتحاد ، فهيا أعطينا الاستقلال التام لمصر والسودان ، فسوف تلجأ انجلترا الجاه الى الخضـوع أمام رغبتنا لأن الاساسات التى تكون قد أقمناها هى فى نظر حزب الاتحـاد أسـباب ملجئة » (١٨) •

على كل حال فان تأليف حزب الاتحاد كحزب للعرش يثير سؤالا وجيها هو : لماذا آثر الملك فؤاد تأليف حزب جديد يخوض به المعركة

ضد الوفد ، ولم يعتمد فى ذلك على حـــزب الأحـرار الدستوريين وهم الأعداء التقليديون للوفد ؟ • والبواعث هنا كثيرة ، أولها أن هذا الحزب كان مكروها من الشعب الذى عبر عن ذلك فى كثير من المناسبات وأهمها الانتخابات الأولى ، ولهذا فلم يكن الملك ليتوقع أن يحرز له هذا الحزب الانتصار المرجو على الوفد ـ وهذا هو رأى سعد باشا شخصيا • (١٩) ثانيا ـ أن هذا الحزب الذى يعتبر الوريث الشرعى لحزب الأمة ، قـد ورث فيما ورث عنه ، عداء رجالاته للقصر ولطغيان القصر ، وهو ما تمثل بوضوح فى أثناء معركة الدستور ، وخصوصا فى خطابات عبد العـزيز بك فهمى المفتوحة الى يحيى ابراهيم باشا • بل ان تأليف حزب الأحرار الدستوريين انما كان من أجل مقاومة نزعة القصر الأوتوقراطية والدفاع عن مشروع الدستور • ولما كان الملك فؤاد يعرف هذا كله ، فلم يكن يرى فيه مشجعا على الاستعانة بهذا الحزب والاعتماد عليه • ثالثا ، أن الملك كان يحس نحو الأحرار الدستوريين بمثل العداء الذى كان يحس به نحو الوفديين • فكلاهما فى نظره يريد الاستئثار بالسلطة تحت اسم «الحكم الدستورى» ، وقد عبر نشأت عن ذلك فى تبريره لقيام حزب الاتحاد، فعندما سأله الدكتور هيكل عن الغرض من تأليفه قال : « ان بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين • وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقـاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم مالبثوا حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأى العام ، ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر الوفد به ، ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الأمر شىء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع به أن يغلب أحـــد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة » (٢٠) •

وفى الحقيقة أن الأحرار الدستوريين قد خدعوا خديعة كبرى فى العهد الجديد ، وعلقوا عليه آمالا كبارا فى الوثوب الى الحكم والاستئثار بالغنيمة أو حتى الاشتراك فيها ، ولم يعرفوا الا فيما بعد ، أن الدور الذى رسم لهم لم يكن يتعدى دور الأداة فى يد القاتل، لا يكاد يستخدمها فى جريمته حتى يتخلص منهـا • فيذكر « لويد » أن زيور باشا أفهم

الملك فؤاد أنه من الضرورى ، لمنـــازلة الوفد ، تعزيز وزارته ببعض العناصر القوية فى الأحرار الدستوريين · فقبـــل الملك وعين صدقى باشا وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر (٢١) · واختيـــار صدقى باشا بالذات كان مرسوما بعنـــاية · فهو من ناحية كان يكفل احراز عطف الأحرار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية ، ومن ناحية أخرى فان صـــدقى باشا لم يكن عضـــوا مقيدا فى حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه كان وزيرا مع عدلى وثروت وصديقا للأحرار الدستوريين ، فاستخدامه لا يعتبر اشراكا لهم فى الحكم اذا فاز حزب الاتحاد فى الانتخابات فوزا مبينا · وفى الواقع أن القصر لم يلجأ لاشراك الأحرار الدستوريين فى الحكم كحزب ، الا عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، عندما فقد الأمل فى حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الانفراد بالحكم · ومع هذا فعندما سنحت الفرصة لطرد الاحرار من الوزارة بعد ذلك لم يتردد القصر فى انتهازها ·

معركة الانتخابات

ولقد تحقق الغرض من تعيين صدقى باشا فى الوزارة · فيذكر الدكتور هيكل أن قبول صدقى باشا الحكم على أنقاض النظام البرلمانى قد لقى ابتهـــاجا فى صفوف الاحـــرار الدستوريين (٢٢) · وسرعان ما اشتركوا فى حملة الشـــتائم على الوفد ورميـــه بأنه بسوء سياسته وفساد تصرفات حكومته قد جر على البلاد تلك المحن وعرضها للانذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين · وفى الوقت نفسه أخذ صدقى باشا يعد المسرح لمعركة الانتخابات الجديدة ، وهى المعركة التى لعلها أهم المعارك الانتخابية التى دارت فى مصر ، لانها أثبتت أن الشعب المصرى يتمتع بحيوية سياسية دافقة تجعله يبرأ سريعا من أشد السقطات ، فقد كان عند هذه المعركة أن توقف المد الثورى عن الانحسار ، ورد الشعب ردا بليغا على ما اتهمته به جريدة « التايمز » البريطانية حين تحـــدثت عن فرصة نجاح زيور باشا فى الحكم فقالت انه « يتوقف على أن يقدم لها المصريون كل مايسمح به جبنهم الوراثى من تأييد » · وكانت تقصد أن ينكمش الشعب أمام وسائل الضغط النازل على ارادته فى ذلك الحين من الوزارة الزيورية · وقد نددت جريدة البلاغ الوفدية بهذا المقال فقالت انه « يعزو للشعب المصرى نقائص لا تتوفر الا فى أمة عبيد أذلاء فقدت الشعور بكل نزعة

شريفة وكرامة قومية » ، وقالت « فلتتغن التايمز بمحاسن وزارتها الحاضرة ماشاءت ، ولتحمل على الشعب المصرى ورئيسه قدر ماتستطيع ، فليست تصل بهذا الا الى نقيض أغراضها على خط مستقيم » (٢٣) .

وقد لخص الاستاذ العقاد المعركة الانتخابية فى عبارة واحدة صادقة فقال : « انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ، ومنهم الأمة بحذافيرها » (٢٤) . ويكفى هنا أن نشير الى بعض الأساليب التى اتبعت فى هذه الانتخابات التاريخية . فقد أغفلت وزارة زيور باشا العمل بقانون الانتخاب المباشر ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، ورجعت الى العمل بالقانون القديم ، ولكن من حيث المبدأ فقط . فقد ألغت انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات ، وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثينيين جدد . ثم أخذت تعبث بكشوف الناخبين ، فجعلت مثلا الكشف الثلاثينى الذى أدرج فيه اسم سعد باشا زغلول ، يجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة . وكان من نتيجة هذا الترتيب ، الذى عنيت به الوزارة عناية خاصة ، أن سعد زغلول لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا ، وفاز عليه أحمد طلعت باشا ، رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد . ثم وقبل اجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط ، وبعد أن رأت الوزارة أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز ، قررت تعديل تقسيم عدد ١٠٦ دائرة لصلحة مرشحى الحكومة . هذا بينما كان رجال البوليس والادارة يضيقون على المنتمين للوفد تضييقا شديدا ، ويمنعونهم من ممارسة أى حق انتخابى ، ويبذلون كل مساعدة لمرشحى الاحزاب الموالية للحكومة (٢٥) .

ثم نزلت السياسة البريطانية بثقلها فى المعركة الانتخابية ، فقد نصح وزير خارجيتها تشمبرلن الشعب المصرى فى خطبته التى ألقاها فى « برمنجهام » فى أول فبراير ، بأن « يتدبر جيدا عواقب القرار الذى فرض عليه الآن اصداره ، ويزن نتائج الخيار الذى سيرضاه » ، لأن ادراك الشعب المصرى لهذا مهم لمصر « لكى نحافظ على الحريات التى منحناها اياها والتى تتمتع بها » . وقد أعقبه المستر امرى فى خطاب له فى دائرته الانتخابية فأعلن أنه « من اللازم الذى تقضى به الضرورة لحفظ حياتنا كدولة بحرية كبيرة ، ألا تكون مصر الواقعة على طول قناة السويس عرضة لنفوذ معاد للامبراطورية البريطانية ، سواء أكان فى داخل البلاد أم خارجها » (٢٦) .

هذا كله يبين الضغط الكبير الذى تعرضت له مصر فى الداخل والخارج فى تلك الانتخابات الهـامة ، التى كانت فى حقيقتها اختبارا لمعنوية الشعب المصرى بعد الصدمة التى تلقاها فى حادثة مصرع السردار . وقد رأى الوفد من الضرورى أن يلجأ الى الحيلة ، بالاضافة الى مابذله من جهد فى اعداد جهـازه الضخم لخوض المعـركة ، فقد أوحى الى جماعة من أنصاره بأن يتصلوا بصدقى باشا وأن يقسموا له ماشاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد وانهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس . وقد كان بسبب هذه الحيلة أنه عندما ظهرت نتيجة الانتخابات فى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى أنها قد فازت فى الانتخابات ، وأنها بناء على ذلك ستستمر فى الحكم . ثم سارعت بتعديل الوزارة على أساس اشراك حزب الأحرار وحزب الاتحـاد فيها ، فضمت اليها من الأحرار عبد العزيز فهمى بك رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العـام ، وتوفيق دوس بك . ومن الاتحـاديين يحيى ابراهيم باشا وعلى ماهر بك وحلمى عيسى باشا ، وصـدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحـو ، وعين توفيق نسيم باشا رئيسـا لمجلس الشيوخ (٢٧) .

ولقد كان الغرض من اجراء تعديل الوزارة بهذه السرعة مزدوجا . فقد قصد به من ناحية أن يشعر هؤلاء النواب الوفديون الذين خدع بهم الوفد صدقى باشا ، بأن الحكومة باقية فيرون من الأصلح لهم أن يتركوا الوفد فعلا وينضموا اليها رعاية لمصالحهم . كما قصد به من الناحية الأخرى أن يطمئن موظفو الادارة الذين تورطوا فى كثير من المخالفات الى بقاء الحكومة فى مراكزها ، فيضاعفوا من جهودهم لمساعدتها فى الدوائر التى يجب أن يعاد الانتخاب فيها . وهذا ماكشفته جريدة البلاغ الوفدية فى عددها الصادر فى ١٥ مارس ١٩٢٥ (٢٨) . وعلى كل حال فعندما اقترب انعقاد البرلمان لم تتورع جريدة « السياسة » عن تحذير هؤلاء النواب من الانحياز الى سعد باشا فى البرلمان حتى لا ينشأ عن هذا الانحياز « مصاعب قوية ومخاطر دستورية لا يعلم غير الله مداها ولا منتهاها » ، « فاما أن تنحازوا الى جانب الكفايات المشهورة التى أتاحتها الانتخابات الجديدة للبلاد ، واما أن يستهويكم الشيطان فينال سعد فى المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكما ، ولكن قد تقضى على هذا الدستور ، وتفسد على البلاد ماجاهدت من أجله ست سنين » (٢٩) . وهذا الكلام الخطير دليل لا ينقض على اشتراك الأحرار الدستوريين فى

المؤامرة التى كانت تدبر فى ذلك الحين لابطال الحياة النيابية نفسها والقضاء على الدستور نفسه • وقد مهـــد عبد العــزيز فهمى ، زعيم المحافظين على الدستور وعضو اللجنة التى وضعته وصاحب الخطابات الشهيرة التى تحذر من تعديل الدستور ـ مهد الطريق لذلك بأن طعن على الدستور فى خطبته التى ألقـــاها فى غرفة المحـــامين فى محكمة الاستئناف فى ١٨ مارس ، قائلا انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر « ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض » ، وان استدرك فقال : « وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » (٣٠) •

هذا هو الجو الذى عاشت فيه مصر فى تلك الأيام التاريخية من حياتها • ولكنه لم يولد فى نفوس النـــاس جبنا وخوفا كذلك الذى تصورته جريدة التـــايمز ، فبينما كان موكب الملك يسير فى طريقه لافتتاح البرلمان فى يوم ٢٣ مارس ، كانت الجماهير المصطفة على طول الطريق تهتف له ولسعد باشا ، مع أن زيور باشا هو الذى كان يصحبه فى عربته • ثم جاءت الضربة الحاسمة ، عندما أخذ المجلس فى انتخاب رئيسه ، فنال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتا ، ونال عبد الخالق ثروت باشا ٨٥ صوتا • وهنا تمت الهزيمة للعرش وحقق الشعب انتصارا أسطوريا ، هو فى ميزان الظروف التى تم فيها فوق كل انتصار •

حل البرلمان والعودة الى الحكم المطلق

أدى فوز سعد باشا بأغلبية الأصوات فى مجلس النواب ، برغم كل الجهود الملكية والوزارية التى بذلت ، الى نتائج جسيمة بالنســبة للدستور والحياة النيابية فى مصر • فقد اقتنع الملك فؤاد بأن أى محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستورى ، هى محاولة مقضى عليها بالفشل ، وأن الأمة المصرية لا تقبل حيـــاة برلمانية مزيفة ، ولا تنخدع ، وأدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم الا عن طريق ابطال النظام النيابى نفسه ما أمكن الى ذلك سبيلا • وهذا هو تفسير الاجراء الذى واجه به انتصار سعد زغلول فى مجلس النواب • ففى مساء اليوم نفسه الذى أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرياسة مجلس النـــواب ، صدر مرسوم ملكى يقضى بحل المجلس ، وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد فى أول يونية • وقد أعلن زيور باشا فى المجلس أنه كان قد رفع استقالة الوزارة

الى الملك فأبى قبولها ، فأشار على جلالته بحل المجلس بناء على أنه «أظهر لأول وهلة مايدل على اصراره على تلك السياسة التى جرت على البـلاد نكبات ومصائب » (٣١) ·

كان هذا الاجراء بحل المجلس الجديد يتضـمن اعتداء جسيما على الدستور ، لأن الدستور كان صريحا فى أن المجلس لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسـبب عينه · ومع ذلك فواضح أن الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ماورد فى مرسوم الحل من اجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، لأن مثل هذا العمل – كما يقول الدكتور هيكل – كان يعتبر عبثا من العبث ، فان الوزارة سـوف تضطر طبعا الى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه · وفى الحقيقة أن الوزارة لم تلبث أن استصدرت فى يوم ٢٦ مارس – أى بعد ثلاثة أيام فقط – مرسوما بوقف عمليات الانتخابات ، بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وأنها تضع للانتخابات قانونا جديدا يكفل هذا التمثيل الصحيح · ويعترف الدكتور هيكل أن أحدا من أنصار الحـكومة أو من خصومها ، لم يدر بخاطره ماعسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد · أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ، أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشرع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون ؟ (٣٢) ·

وهكذا عطلت الحياة النيابية بعد عام واحد من قيامها · وسرعان ما أخذ القصر ، على أثر ذلك ، يستأثر بكل السلطة فى البلاد ، حتى صار «كأنه كل شىء فى البلاد له السلطان ، وله الحكم وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها » (٣٣) · فقد أصبح هو مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر الا بوحى منه . وكانت هذه التعيينات هى وسيلة القصر فى مكافأة أنصـاره · فملئت الوظائف بالمحـاسيب والوصوليين ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات فى انشاء السفارات والقنصليات فى بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا لمصر فيها مصلحة ، أولها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار · حتى وصل أمر هذه المفوضيات والقنصليات فى عهد وزارة زيور باشا الى درجة من الكثرة لم تكن تتفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية (٣٤) ·

وكان من نتيجة استفحال نفوذ القصر وسلطاته ، وما أغدقه على انصاره من المغانم ، أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، في الوقت الذى لم يكن هذا الحزب يدخر وسعا فى نشر نفوذه ، فكانت وفوده تطوف بالمديريات تحض المديرين على جمع الأموال للحزب والمساعدة فى توزيع جريدة الاتحاد (٣٥) • ولقد كان هذا بداية الشقاق بين الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ، بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع الى الصف الثانى • فان الأحرار الدستوريين الذين استقبلوا حزب الاتحاد أول انشائه « بغير امتعاض » ، وكانوا يعــاونون على تقـــويته ، أخذوا الآن يقفون فى ســـبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له (٣٦) • ثم أخذت جريدة السياسة تنقد السياسة المالية التي كانت تتبعها الوزارة ، وهي التى كانت اذ ذاك في يد رئيس حزب الاتحاد مبـــاشرة ، فكتبت عدة مقالات تنعى التبذير والاسراف في انشاء المفوضيات والقنصليات وفى تعيين الموظفين وترتيبهم • ثم لم تلبث أن أخـــذت تتخير ، فى ذكاء وفطنة ، ميدان المعركة المقبلة بين الحزبين ، وهو الدستور • فكتبت تنقد خطة تعديل قانون الانتخاب وتتوقع لها الفشل وترميها بالرجعية ، لأنها كانت ترمى الى تضييق حق الانتخاب وفرض شروط للناخب ، فقالت ان التعديل يجب أن ينحصر فى رفع سن الرشد السياسى الى الخامسة والعشرين أما تضييق حق الانتخاب وفرض شروط للناخب ، فتلك وسائل ثانوية لا تعتقد أنها تصادف نجاحا مطلقا ، وفيها شيء من معانى الرجعية (٣٧) • وفى ٩ يولية ١٩٢٥ كتبت تدافع عن الصحافة قائلة أنها « يجب أن تكون حرة الى أوسع الحدود » ، وأكدت أن « كل تشريع يجب ألا ينظر اليــه بعين حزبية ، فالتشريع باق والوزارات متغيرة » (٣٨) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف التالى أشد المعارضة قائلة ان ذلك التعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار ، لأن البلاد « تنتظر عودة الحـكم النيابي الى مجراه الطبيعى فى القريب العـاجل ، فاذا تأجلت الانتخابات سنة ، ساور النفوس اليأس من عودة الحياة النيابية (٣٩) .

وقد أدركت جـريدة « كوكب الشرق » الوفدية موقف جـريدة الاحرار وانتقالها من موقف المناصر للوزارة فى اعتداءاتها المتوالية على الدستور ، الى موقف المدافع عن الدستور ، فكتبت تقول : « لقد رأت السياســة تغلب الاتحاديين على الاحــرار الدستوريين فى الوزارة ، وتسخيرهم للموظفين فى جمع الأعضاء والأموال للحزب الوليد ، وأيقنت

أن الوزراء من حزبهـا خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين ، ان لم يكن اليوم فغـدا ، ولذلك تعـد للأمر عدته وتدافع عن حرية الصحافة وعن احكام الدستور ، حتى لا تطعن غدا بالسلاح الذى يشـــحذونه للسعديين » (٤٠) .

طرد الأحـــرار الدستوريين من الحكم ، أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » :

وفى واقع الأمر أن طرد الأحرار الدستوريين من الحكم كان منوطا فقط بسنوح الفرصـــة الملائمة . ولم تتأخر هذه طويلا ، فقد كانت الأقدار تدخر كتاب الشيخ على عبد الرازق : « الاسلام وأصول الحكم » ، مناسبة فريدة لانهاء التحالف غير المقدس بين القصر وبين الذين يطلقون على أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية . وقد يكون من المستغرب أن يكون لكتاب علمى بحت أثر ما فى سياسة بلد ما ، ولكن اقتران ظهور هذا الكتاب بالظروف التى كانت تجتازها فى ذلك الحين فكرة « الخلافة » فى العالم الاسلامى ، وارتباط هذه بمصالح الملك فؤاد خاصة ، هو ماجعل كتاب الشيخ على عبد الرازق يحظى بتلك الشهرة وهذا الأثر. ففى تلك الأثناء كانت مسألة الخلافة الاسلامية تطفو على سطح المحيط المصرى السياسى لتثير حولهـا الاهتمام بين المصريين . فمنـذ أن أعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقـــرة مقرا ، وصرح بأن تركيا لم تبق لهـا بالخلافة حاجة ، وأنها جرت على تركيـا متاعب لا قبل لها بها ، قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الاسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة اسلامية . وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الاسلامية ـ عدا أهل الحجاز وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ـ اتجاها الى أن عرش مصر أولى عروش المسلمين بها ، وقد أخذ الاهتمام بهذه المسألة فى مصر يكثر حينا ويفتر حينـا . ثم تزايد فى أوائل ذلـك الصيف من عـام ١٩٢٥ (٤١) .

ولقد كان الملك فؤاد يرنو ببصره الى الخلافة يرمى بها الى هدفين: الأول ، أن يكتسب لنفسه من المهابة بين ملوك العالم الاسلامى وشعوبه مايكتسبه عادة خليفة المســلمين ، حتى ولو من الناحية المظهرية على الاقل ، والثانى ، أن يستفيد من هذا المركز الدينى العظيم فى توطيد سلطته الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى ، متمثلا فى ذلك

بالسلطان عبد الحميد العثمانى فى محاولاته • وعلى ذلك فقد أخذ نشأت باشا ينشر الفكرة سرا بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر ومدرسيه الذين كانوا يخضعون لسلطة الملك المطلقة ، فكان يسافر الى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ، ثم الى الاسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات اطلق عليها اسم « لجان الخلافة » للدعوة لهذه الفكرة (٤٢) : وكانت البراهين تقام على أفضلية مصر والملك فؤاد لاحتضان الخلافة ، فمن جهة مصر فهى زعيمة الشرق العربى بلا منازع وفيها الأزهر الشريف ، وهو معهد القرآن والحديث ، وهى فى دول الاسلام شقيقة كبرى ، بما للشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق • وأما فيما يختص بالملك فؤاد فهو ملك مسلم متوج ليس بالرجل العادى ، ولكنه ملك ممتاز وطدت له السنون الطويلة التى أمضاها فى بلاط ايطاليا ثم بلاط مصر أيام عباس ، خبرة فائقة فى شئون الحكم • فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معا ، وهو خليق حقا بمركز الخلافة (٤٣) •

ولقد كانت الفكرة فى الأصل لدى بعض العلماء ان يجيل العلماء الموجودون فى القطر المصرى فينتخبون الملك فؤاد ويبايعونه ، فتتم له الخلافة (٤٤) ، ولكن الرأى استقر على الدعوة لعقد مؤتمر اسلامى فى القاهرة من جميع الدول الاسلامية للبحث فى مسألة الخلافة من جميع نواحيها • ولهذا أخذت لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتعزز فكرته ، وكان شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع فى مقاطعاتهم • وأخذ فى توجيه الدعوات الى دول العالم الاسلامى منذ أوائل عام ١٩٢٤ • ويدل على اتساع نطاق هذه الدعوات ، أن واحدة منها أرسلت الى « تركستان الشيوعية » ، التى قبلت الدعوة ، ولكن السلطات المصرية تداركت الأمر ، اما بتوجيه من السلطات البريطانية ، واما بدافع ذاتى ، فمنعت موسى جار الله مندوب تركستان من الدخول الى مصر للاشتراك فى المؤتمر ، مما أدى الى احتجاجه بخطاب طويل (٤٥) •

على أن العقبات أخذت تظهر فى سبيل الفكرة وفى سبيل المؤتمر ، فمن ناحية كان سعد زغلول قد أعلن عن رأيه فى محاولة اقامة الخلافة من جديد فوصفها بأنها محاولة خيالية ، وأنها « محفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها ، فضلا عن أن هذا يؤدى الى تفاقم الضائقة الملمة بالعالم الاسلامى من جراء الحرب وعواقبها » ، وقال : « والآن ليس

سوى السـياسة الحسية الجريئة مايحقق الغرض . أما الجرى وراء الأغراض الخيالية فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا ، ولكنه يقضى على السياسة العملية » (٤٦) . ومن ناحية أخرى فقد أخذ كل ملك اسلامى يرشح نفسه للخلافة ، ويحرض قومه وأمته من أجلها ، ولهذا أخذت الاجابات على الدعوة للمؤتمر تترى فاترة تستفسر عن مراميه وغاياته ، ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلا من الخليفـة المعزول (٤٦ مكرر) . وهـكذا أخذت آمال الملك فؤاد فى الاستيلاء على الخـلافة تغيض ، وأخذ الأمل فى نجاح المؤتمر لتحقيق غايته يتضاءل ويتهاوى .

فى وسط هذه الأزمة التى كانت تمر بها فكرة نقل الخلافة من شاطىء البوسفور الى شاطىء النيل ، ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق ، لا ليزيل العقبات التى ظهرت فى طريق الفكرة أو فى سبيل عقد المؤتمر ، وانما ليدق مسمارا كبيرا فى نعش الخلافة . وليس من شـأن هـذا البحث ، بطبيعة الحال ، ان يتعرض بالتحليل أو النقد لكتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، وانما يكفى هنا ابراز الفكرة الأساسية التى وردت فيه ، لتوضيح علاقتها بالنتائج التى ترتبت عليها . وهى ، كما وردت على لسان الشيخ على عبد الرازق نفسه ، « أن الاسلام لم يقرر نظاما معينا للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية فى أن ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى نوجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن . أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظاما دينيا ، والقرآن ، كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يشر) ، وقد قلت أيضاً ان الدين الاسلامى برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأدواء التى عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم ، سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية . فلقد شـلت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحـو النظـم الحرة ، وخصوصا بسبب العسف الذى انزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، فانهم قد صاغوها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم (٤٧)» .

كان هذا الهجوم على الخلافة من جانب الشيخ على عبدالرازق ، وفى هذه الظروف ، سببا فى انطلاق أبواق الدعاية من القصر نحوه بالهجوم . حتى استقر الرأى على محاكمته أمام هيئة كبار العلماء بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر ، على اعتبار أن ما كتبه ونشره يعتبر أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى اليها ، هيئة العلماء . ثم عقدت هيئة كبار

العلماء فعلا جلسة حاكمت فيها الشيخ على عبد الرازق ، وقضت باخراجه من زمرة العلماء (٤٨) .

كانت هذه المحاكمة وهذا الحكم الذى صدر فيها مساويا تماما لاعلان الحرب على الأحرار الدستوريين . ذلك أن الشيخ على عبد الرازق انما هو شقيق محمود باشا عبد الرازق ، أحد زعماء الأحرار الدستوريين. وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها هذا الحزب . ولهذا فان أقل حقوقها عليه — كما يقول الدكتور هيكل — هو أن يحميها فى حدود القانون . وكانت الظروف اذ ذاك تسمح بأداء هذا الحق ، فان وزير الحقانية المكلف بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصب القضاء الشرعى الذى كان يتولاه ، كان هو عبد العزيز فهمى باشا بنفسه ، ولم يتأخر عبد العزيز فهمى باشا عن حماية الشيخ على عبد الرازق ، فقد ارسل يستنير برأى كبار رجال القانون فى الحكومة،وهم مستشارو لجنة القضايا ، فى اختصاص هيئة كبار العلماء باصدار الحكم أو عدم اختصاصها ، ومدى تأثير الحكم الذى تصدره فى حالة اختصاصها فى فصل العالم من وظيفته وقطع مرتبه وحرمانه من الدخول فى أى خدمة بالحكومة (٤٩) .

على أن هذه المحاولة من جانب رئيس الأحرار الدستوريين لانقاذ الشيخ على عبد الرازق ، كانت هى الفرصة التى كان ينتظرها القصر للتخلص من الأحرار الدستوريين والانفراد بالحكم . وكان الملك فؤاد فى ذلك الحين فى ظروف تسمح له باتخاذ هذه الخطوة الخطيرة دون أن يخشى متاعب تذكر ، لا من ناحية الرأى العام فى مصر والقيادات السياسية فيه، ولا من ناحية الانجليز . فمن ناحية الرأى العام المصرى ، فان القصر كان فى ذلك الحين قد ورط الأحرار الدستوريين فى كثير من المخالفات الدستورية التى كشفت زيف ما كانوا يدعونه من الحرص على الدستور والدفاع عنه والتظاهر بأنهم من غلاة المحافظين عليه ، وأضعفت بالتالى من مركزهم السياسى فى البلاد . ومن ثم فلم يكن القصر ليتوقع أن يقابل طردهم من الحكم الا بالابتهاج فى صفوف الرأى العام ، والشماتة فى صفوف الوفد .

أما من جهة الانجليز ، فان اللورد اللنبى ، الذى كانت سياسته تقوم على مساندة الأحرار الدستوريين وتعضيدهم فى وجه القصر، كان قد استقال من منصبه ، وخلا بذلك الجو للقصر لينفرد بالأحرار الدستوريين دون نصير من الشعب ودون نصير من الانجليز . وكانت استقالة اللورد

النبى فى الحقيقة أشبه بالاقالة ، فان وزارة الخارجية البريطانية ، بالرغم من أنها اضطرت الى اقرار الشدة التى أظهرها بتقديمه انذاره لوزارة سعد باشا دون تعديل ، الا أنها اعتبرت تصرفه جموحا وانفلاتا من هيمنتها ورقابتها يتطلب المبادرة بمعالجته • ولذا سارع المستر تشمبرلن، فى أعقاب الحادث ، بارسال المستر نيفل هندرسن الى القاهرة ، دون استشارة اللورد ألنبى ، لينضم الى رجاله بدرجة وزير ، ويتولى تزويده « بالأغراض التى ترمى اليها حكومة جلالة الملك والصعوبات التى تود أن تتلافاها » • وقد اعتبر هذا التعيين فى مصر بمثابة تنحية للورد ألنبى من الناحية الواقعية ، وسرعان ما أصبح المستر نيفل هندرسون بطريقة آلية هو ممثل وزارة الخارجية الرئيسى فى مصر • وقد حاول اللورد ألنبى اقناع وزير الخارجية بأن تكون زيارة هذا الدخيل زيارة مؤقتة ، ولكنه فشل • وزاد الأمر حرجا عندما كتب اليه وزير الخارجية ، عقب انتهاء أزمة مقتل السردار يطلب اليه أن « ينتهز الفرصة التى أتاحها انقضاء فصل من علاقتنا بمصر ، وابتداء فصل آخر ، كلحظة مناسبة لنشدان الراحة من عناء عمله الطويل المجهد » • وأخيرا انتهى الأمر بأن قدم اللورد ألنبى استقالته فى ٢ مايو وغادر البلاد فى ١٤ يونية ١٩٢٥ ، ليخلفه فيما بعد اللورد لويد (٥٠) •

وهكذا سنحت لفرصة للملك فؤاد، فيما بين ذهاب المندوب السامى القديم ومجىء المندوب السامى الجديد ، لضرب الأحرار الدستوريين دون خوف من أى تدخل • ومن ثم فقد أوعز الى يحيى ابراهيم باشا ، رئيس الوزراء بالنيابة ، أن يخير عبد العزيز فهمى باشا بين تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء أو تقديم استقالته • ولكن عبد العزيز فهمى باشا رفض الأمرين « وأصر على أن يقال » — على حد التعبير الذى ورد فى بلاغ مجلس الوزراء الرسمى عن هذه المسألة —فصدر فى يوم ٥ سبتمبر ١٩٢٥ مرسوم ملكى بتكليف « على ماهر باشا ، وزير المعارف العمومية ، بالقيام بأعباء وزارة الحقانية ، الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا (٥١) وهكذا تمت الخطوة الأولى فى طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، اذ لم يبق بعد هذا الا ان يتضامن الوزراء الأحرار مع رئيسهم فى الخروج من الوازرة ، أو يتشبثوا بمناصبهم ، وحينئذ تهوى البقية الباقية من كرامة الحزب ، ويصبح وجودهم فى الوزارة أوعدم وجودهم سواء بسواء •

على أن طرد عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة على هذا النحو المزرى لم يلبث أن أحدث دوى القنبلة فى الرأى العام السياسى ، وبخاصة فى

الدوائر الحزبية ، وأثبت خطأ حساب الملك للموقف وتقديره . ذلك أن الجرأة التى تمت بها الضربة التى وجهت لرئيس حزب الأعيان ، بالرغم من أنها استثارت الكثير من الشماته فى صدور الوفديين ، الا أنها فى الوقت نفسه كشفت شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أى شىء فى سبيل تحقيق سطوتها . وهكـذا ظهرت الحاجة ماسـة الى التآزر والتضـامن لدرء هذا الخطر الذى كان لايقـل شنـاعة عن خطر الاحتلال . وقد ظهر ذلك كله فى تعليق صحف الوفد ، فبينما كتبت « البـلاغ » تصف الحـادث بأنه « خاتمة تليق بمن لا يعتمـدون فى ولاية الحكم على ثقة الشعب » (٥٢) كتبت « كوكب الشرق » مقـالا فى أثناء الأزمة لرئيس تحريرها الأستاذ أحمد حافظ عوض تدعو فيه صراحة لالتئام الصفوف وتقول : « كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادث كسـعديين مخالفين لهم ، هذا عدا ما فى ذلك الاسـتغلال من الضرب على وتر الدين الحمـاس وتنفـير الازهر وعلمـاء الأزهـر من الأحرار الدسـتوريين ، كنـا نسـتطيع أن نسـتغل ذلك حزبيـا ، ولكن ضـمائرنا ابت هـذا الاسـتغلال ، ونفوسـنا استنكرته ، ووطنيتنا تسـلمت عن مثل هـذا الاعتبـارات الحزبية . ومن أجل هذا رجونا الأدباء والمفكرين أن يتخذوا من هـذا الحادث موعظة يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب فى حاجة الى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس الدستور وما كفـل من الحريات .. » ، ثم قالت : « لقد وجدنا الأرض المشتركة التى نلتقى فيها كرماء شرفاء ، سعديين وغير سعديين ، وشعرنا بالخطر الذى تلتئم الصفوف عند ظهوره . فهل من سميع أو مجيب (٥٣) » . أما جريدة الأخبار ، لسان الحزب الوطنى، فقد وصفت الحادث بانه « مهزلة » ، وقالت انه « ما كان يجوز أن يقع حتى من مأمور لخفير أو من عمدة الى خادمه » ، وان « المسألة خطيرة، وخطيرة جدا ، اذ لا قابل لها فى تاريخ أمة دستورية متمدينة ولا فى تاريخ أمة متقهقرة استبدادية ، حكومتها مطلقة من كل قيد » ، وانها « لعبة جنـونية أدت الى سـابقة لا ندرى كيف تكون عواقبها فى قابل الأيام » (٥٤). **وهكذا ظهر ، لأول مرة منذ الانقسام،الهدف الذى لاتختلف عليه القيادات الوطنية ، بل تتفق عليه وهو مواجهة الخطر الأوتوقراطى .**

هذا فيما يختص بموقف الأحزاب السياسية فى مصر من الأزمة ، ما موقف الانجليز فكان شيئا آخر . ويشرح اللورد « لويد » فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » السياسة البريطانية بازاء القصر والأحزاب فى ذلك الحين أو موقفها من قضية الأوتوقراطية وقضية الديموقراطية .

فيقول : ان كل ما كان يطمع فى أن يراه أولئك الانجليز ، الذين نادوا بانسحاب السيطرة الانجليزية من الادارة الداخلية المصرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ، هو أن تقوم في مصر وزارة مصرية معتدلة صديقة ، تستمد سلطتها من التأييد الشعبى ، وتتولى مهمة الوصول الى تسوية نهائية للمسألة المصرية . على أن الاحداث في الشهور والسنين التى أعقبت انسحاب هذه السيطرة ، قد أثبتت أن الموقف فى مصر لا يحتمل الا حالة من حالتين : اما قيام حكومة وفدية متطرفة لا تستطيع أن تظهر شيئا من التعقل أو بعد النظر ، واما قيام حكومة أوتوقراطية على أنقاض الحياة الدستورية ، يتولى فيها الملك السلطة المطلقة ، ولا تنال أى تأييد شعبى . فبالنسبة للحالة الأولى ، قامت فعلا وزارة وفدية فى الحكم ، ولكن نتج عن قيامها تدمير شامل لكل الآمال التى عقدت على الوصول الى تسوية مصرية انجليزية معقولة ، وبذلك أصبح لزاما علينا أن نتدخل لمنع قيام وزارة زغلولية بحتة ، لمصلحة كل من انجلترا والسودان ومصر . وأما بالنسبة للأمر الثانى ، وهو قيام حكومة أوتوقراطية ، فهنا تكمن الخطورة ، لأن الصيحة التى سوف تطلق حينذاك من أجل انقاذ الدستور، سوف تجذب اليها جميع العناصر السياسية فى مصر ، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تذهب اليه هذه العناصر فى حربها ضد الأوتوقراطية . ومن ثم فلا بد من التدخل أيضا فى هذه الحالة لمنع قيام الحكم المطلق . ثم حدد « لويد » الحالة الوحيدة التى لا تضطر السلطات البريطانية فيها الى التدخل فى الشئون المصرية ، فذكر أن ذلك عندما تكون الوزارة المصرية مؤلفة من عدة أحزاب ، أو حتى من حزبين ، فهنا لا تكون ثمة ضرورة للتدخل ، لأن ميزان القوى فى هذه الحالة سوف يكون متكافئا . فلا تكون السلطة فى يد القصر ، ولا تكون فى يد الوفد . « ولكن فى اللحظة التى سينفرد فيها أى فريق باليد العليا ، فاننا نكون حينئذ فى مواجهة واحد من أمرين : اما الزغلولية ، واما الأوتوقراطية ، وكلاهما مما لا يمكن التفكير فيه ، ومن ثم يصبح تدخلنا فى هذه الحالة أمرا محتوما » (٥٥) .

هذه هى السياسة الانجليزية فى مصر كما فسرها اللورد لويد ، ويعجب الباحث بعد هذا كيف يمكن قيام حكم دستورى سليم ثابت الدعائم فى مصر ، اذا خالفت الارادة الشعبية هذه القواعد للسياسة البريطانية ؟ على كل حال ، فلم يلبث المستر نيفل هندرسون ، الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى (لم يكن اللورد لويد قد وصل بعد) أن ذهب يطالب الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هى ، أى ببقاء الوزارة

مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين • كما اتجه الى الأحرار الدستوريين يحاول معهم الوصـول الى حل يكفل اسـتمرارهم فى الوزارة (٥٦) •

وهنا يرى الباحث صورة غريبة من الضعف والاستخذاء من جانب القصر ومن جانب الأحرار الدستوريين على السواء ، فعلى أثر تدخـل المندوب السامى بالنيابة ، هرول يحيى ابراهيم باشـا للادلاء بحديث صحفى يصف فيه الحادث بأنه شخصى محض ، وانه لم يقصد مطلقا ، ولا خطر له شيء يمس حزب الأحرار الدستوريين (٥٧) • ثم سـارع بجمع أعضاء حزب الاتحاد ليصدر بيانا يعلن فيه « شديد أسفه لهذا الحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معاليه (عبد العزيز فهمى باشا) ، ويعلن أن هذا الحادث لم ينشأ عن خـلاف حـزبى بين الاتحاديين والاحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ من المبادىء التى يرونها لازمة لخدمة القضـية المصرية •• الخ » (٥٨) •

أما فيما يتعلق بالاحرار الدستوريين ، فهنا نرى التذبذب والتردد يتنازعان زعماءهم ووزراءهم بين الثأر لكرامتهم والخضوع لطلب المندوب السامى بالنيابة بالبقاء • ومن الامور المثيرة ما صوره الدكتور هيكل فى مذكراته عن « الوجل » الذى كان يعيش فيه عبد العزيز فهمى باشا ، رئيس الأحرار ، « خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضـاء مجلس الادارة، (الحزب) وخيفةألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا،لو أن قرارا صدر من الحزب باستقالتهما»(٥٩).على أن الأمر انتهى بالحزبـ تحت ضغط\فريق الشبان المثقفين وعلى رأسهم الدكتور هيكل ــ الى « عدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة ، أو تبذلها جهات أخرى » • ثم اتخذ الحزب قرارا يقضى « بعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، واستقالة الوزراء الأحرار الدسـتوريين منها » ، ثم « الاحتجـاج على التصرف المخـالف للدستور والتقاليد السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة » (٦٠) •

وباتخاذ هذا القرار من جانب الاحرار الدستوريين ، يقع المحذور الذى كانت تخشاه السياسة البريطانية ، فتأخذ الأحزاب السـياسـية فى التقارب من جديد ، لمواجهة خطر الاوتوقراطية ، ويبدأ فصل آخر من فصول الحركة الوطنية ، هو ما اصطلح على تسميته بعهد الائتلاف •

(٢) الصراع بين الديموقراطية والأوتوقراطية

تطور سياسة الوفد بازاء احزاب الأقلية :

تعرضت سياســـة الوفد فى الفترة التى أعقبت طرد الأحـــرار الدستوريين لتغييرين جذريين : الأول ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لاقامة ائتلاف بين الأحزاب · وكان من قبل يرفض هذه الفكرة رفضا باتا · أما التغيير الثانى ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الانجليز، كمحاولة لكسب حيادهم فى المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية ·

وفيما يتصل بالأمر الأول ، فقد كانت سياسة الوفد ، بعد الانقسام الداخلى ، تقوم على اعتبار كل خارج عليه خائنا للوطن مارقا من الوطنية. وكان يدمغ بهذه التهمة خاصة الأحرار الدستوريين · ولهذا رفض فى جميع المناسبات كل يد امتدت للتقريب بينه وبينهم ، سواء أكانت هذه اليد من داخل حزب الأحرار الدستوريين أم من خارجه · وقد كانت أهم هذه المناسبات عند عودة سعد باشا من منفاه الأخير فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ذلك أن عودة سعد باشا من هذا المنفى ، كانت فى ذلك الحين مطلبا وطنيا لكل الفرق والأحزاب ، ومن بينهم الأحرار الدستوريين ــ كما يقــول **الدكتور هيكل (٦١) · وكان الأحرار الدستوريون يرغبون فى المصالحة .** ولهذا فبينما كان سعد باشا فى عرض البحر ، وقبل أن يصل الى أرض الوطن ، أرسل اليه « كبير » منهم (لم يذكر سعد باشا اسمه) رسالة تلغرافية طلب فيها اليه أن يدخل البلاد « حاملا لواء السلام » (٦٢). ولكن سعد باشا سخر من هذه البرقية ، لأنها كانت « من أول شخص أثار فتنة الانقسام ، هو الذى اتهمنى بأنى ارتكبت اغلاطا كثيرة لا يصح معها أن تبقى ثقة الأمة بى » (٦٣).ولم تلبث محاولة أخرى أن صدرت من جانب ثروت باشا عندما طلب الى سعد باشا فى خطاب نشره فى الصحف ابان الانتخابات ، أن يحتكم واياه فى الخلاف الســـياسى الى

الأمراء وذوى الرأى والمكانة فى البلاد · ولكن سعد باشا رفض هـذا الطلب أيضا ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » (٦٤) ·

ولقد شرح سعد باشا فى ذلك الحين أسباب رفضه المصالحة مع الأحرار الدستوريين ، وذكر أنها عدم الثقة فيهم واحتقار شأنهم ، فقال: « لا يمكننى الاتفاق مع أشخاص تزعزعت الثقة بينى وبينهم فيما يتعلق بموضوع توكيلى · هم يطلبون حقوقا أقل ممـا تطلب الأمة ، ونحن متشبثون بكامل حقوقها » · وضرب مثلا لذلك تصريح ٢٨ فبراير فقال انه بينما يعتبره « أكبر نكبة على البلاد » ، فان أصـحاب التصريح يعتبرونه « استقلالا فى الداخل والخارج » · ولهذا « فلا يمكن أن نتفق مع أصحاب تصريح ٢٨ فبراير بأى حال من الأحوال ، لأنهم فى واد ونحن فى واد ، ولا يمكن أن يتفق النقيضان ، ولا أن يجتمع الضدان » · ثم انتقل سعد باشا بعد ذلك الى السبب الثانى فقال : « على أننا اذا أردنا أن نتفق ، فمع من نتفق ؟ خبرونى من هم الذين رأوا أن نتفق معهم وما هى قوتهم فى البلاد ؟ انى أقول انه ليس لهم أدنى قوة ، ليس لهم أدنى شأن ، ولا أعترف لهم بزعامة » · ثم أعلن سعد زغلول أن الانتخابات هى الفيصل ، « فليتوجه كل منا الى الأمة فى الانتخابات ، ويعرض نفسه عليها تحت شعاره ، فاذا كانت الأمة تنتخب فريقهم ، فحينئذ يتولون الأمر ونتنحى نحن عنه ، أما اذا كان الأمر بالعكس ، فكفى الله المؤمنين القتال .. سأذهب معهم الى الأمة وهى تفصـل بيننا ، وهى خـير الفاصلين » (٦٥) ·

وقد فصلت الأمة فى الخلاف فى الانتخابات · فاكتسح الوفديون خصومهم اكتساحا لم يسبق له مثيل ، وتولى سعد باشا الحكم · وهنا يذكر الدكتور هيكل ، أنه كان على سعد باشا أن يختار أحد طريقين : اما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات ، فيعلن باسم الأمة التى أولتـه ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، واما أن يديم الخصومة · على أن سعدا آثر منذ اليوم الأول الطريق الثانى (٦٦) . وقد لقى هذا الموقف نقد الأستاذ أمين يوسف ، وهو من أقرباء سعد باشا ، فقال انه كان أولى بسعد باشا أن يدرك أن هؤلاء الخصوم مصريون وطنيون مثله ، وان اختلفت وسـائلهم عن وسائله ، فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ ، حتى يواجه خصومه الحقيقيين ـ الانجليز ـ بجبهة وطنية متحدة · صحيح أنه كان

من الصعب ابعاد بعض مؤيديه لمصلحة من خاضوا المعركة ضدهم ،ولكن هذا ما كان يجب أن يتم لمصلحة البلاد (٦٧) .

على كل حال فقد سقطت وزارة سعد باشا تحت الانذار البريطاني . وهنا سنحت الفرصة للأحرار الدستوريين ، فانخرطوا فى الدسائس والمؤامرات ضد الوفد ، وأخذت صحيفتهم تسهم بنصيب وافر فى الحملة التى كانت ترمى لتحميل الوفد النتائج التى ترتبت على مقتل السردار . فاستعر النزاع بين الفريقين وحمى وطيسه . وهنا قامت محاولة أخرى لتقريب الصفوف. فقد رأى الأمير عمر طوسون أن يوجه دعوة للأحزاب ، فى شهر ديسمبر ١٩٢٤ ، لعقد مؤتمر وطنى يبحث فى تقريب وجهات النظر . وقد قبل الأحرار الدستوريون والحزب الوطنى هذه الدعوة ، ولكن الوفد سارع برفضها ، وكان الرفض مبنيا على حجج ثلاث رددتها الصحف الوفدية،ورددها حمدالباسل باشا فى خطاب مفتوح الى الأمير طوسون في جريدة البلاغ ردا على دعوته ، وهذه الحجج على النحو التالى : أولا — أن المقابلة التى صادفها الوفديون من خصومهم على أثر خروجهم من الحكم ، كانت مؤذية لعواطفهم وباعثة على شدة تمسكهم بوحدتهم وقوتهم ، ليقابلوا بها شماتة الأعداء وضغط الانجليز الغير المباشر . ثانيا — أن الذين قامت على أكتافهم النهضة ، وذاقوا على الدوام الوان العذاب فى سبيلها ، لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم الى الذين ينعمون فى شقاء بلادهم . ثالثا — وقد عبرت عن هذه الحجة جريدة « الليبرتيه» حينما كانت لا تزال وفدية فقالت : « **كيف يطلب الى الأكثرية أن تتنازل سهوا لغوا بلا كفاح عن بعض كراسيها ؟** . ثم اذا وافقت الأكثرية على الاتحاد الذى يطلب اليها ، فهلا تكون موافقتها بمثابة اعتراف عام بالخوف من حكم الخلاف ،فتضعف قضية مصر ذاتها من جراء ذلك ؟ » (٦٨) وواضح من هذه الذريعة الأخيرة أن **الوفد كان يرى أنه ما دامت الأحكام الدستورية قائمة فى البلاد ، وأكثرية الأمة الساحقة على تمسكها به ، فلا حاجة به الى الاتفاق مع خصومه .**

❋ ❋ ❋

كانت هذه هى المحاولة الأخيرة لالتقاء الأحزاب ، وقد رفضها الوفد على النحو الذى مر بنا. فما هى العوامل الجديدة التى دفعت الوفد الى التخلى عن هذه الخطة من تلقاء نفسه والتحول الى قبول توحيد الصفوف ووضع يده فى يد خصومه القدامى ؟ انها دون ريب أحداث عام

١٩٢٥ ، أو عام الرجعية ، كما يسميه أحمد شفيق باشا • فقد ادرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضيه الوطنيه وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما أدرك أن الاغلبيه التى يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية، ما دامت الحياة الدستورية معطلة ، **وان تعطيل هذه الحياة الدستورية انما هو تعطيل له فى الحقيقة عن ممارسة دوره فى حل القضية المصرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة الانجليزية ، اذ لم يكن فى وسعه أن يدخل فى هذه المفاوضات دون ان يتولى الحكم •**

لهذا انتهز فرصه طرد عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة ليفاتح الأحرار الدستوريين فى الائتلاف • فيذكر الدكتور هيكل أنه لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتننتال ، بعد الأزمة ، اذ أقبل عليه حفنى محمود بك، شقيق محمد محمود باشا ، وكان فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه ، فأخذ يثنى عليه وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه المبالغة ، ثم أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد • فلما أبدى الدكتور هيكل خشيته من أن يعود الوفد الى سيرته الأولى من الخصومة اذا عاد الى الحكم مرة أخرى ، رد عليه حفنى بك قائلا : « أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التى مرت بهم ؟ •• وأيا كان الأمر **فطغيان سعد باسم الشعب ، أيسر من طغيان نشأت باسم القصر ، وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر** ، وقد تمتد يد القانون الى من يحاول الوقوف فى طريقه» (٦٩)

هكذا بدأت المحاولات من أجل الائتلاف من جانب الوفد • وفى ذلك الحين ظهرت بعض العوامل التى ساعدت على تقريب الصفوف ، فقد اخذت الجرائد الحزبية تخفف وطأتها رويدا رويدا على خصومها الحزبيين، واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة. ولم يلبث عبد العزيز فهمى باشا أن ألقى خطابه المشهور الخطير فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ الذى قطع به علاقته مع القصر والنظام القائم بطريقة حاسمة ، وكشف فيه فضائح الحكم الأوتوقراطى ، فقد وصف عبد العزيز باشا تجربته فى الوزارة بأنها « كانت محنة أحمد الله على نجاتى منها ، قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة » ، وقال : « لم يمض الا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه، وحتى ظهر لى أننا لسنا وزراء ، بل أناسا يراد سوقنا الى مالا يود الرجل الشريف » ، وتناول نفوذ نشأت باشا ودوره فقال : « لقد وضع يده على وزارات ثلاث برمتها من وزارات الدولة هى : الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين فيها رئيس ولا مرؤوس ولا يبت فيها أمر

الا برأيه .. ليس هذا فقط ، بل ان أوامره ، كما يعرف كل ساكن فى البلاد ، أصبحت مقدسة نافذة فى كل وزارة اخرى من الوزارات ، وفى كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختفيا وراء الحجاب » ، ثم وجه عبد العزيز فهمى باشا الحديث لمستمعيه فسألهم : « أترضون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ؟ وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور ؟ ، لا شك أن احدا منكم لا يرضى .. ان لكم حقوقا معلقة في يد الانجليز هي موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ٠ وانكم لن تستطيعوا السير في هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم ٠ **ان البرلمان والوزارة البرلمانية هما اداتكم الوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فما لم تصلوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء ٧٠ »** ٠

اجتماع البرلمان فى فندق الكونتننتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥

رأت صحف الوفد فى هذه الظروف أن تدعو لعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية. ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا أكبر من النجاح ، هى التى أطلقها أمين بك الرافعى فى ٨ نوفمبر ، بوجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من غير حاجة الى دعوة من الملك ٠ وذلك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور التى تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك ، يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » ٠

اغتبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطنى فى ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغى ٠ وكذلك وقع النواب والشيوخ الوفديون فى ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الرأى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنيابتهم عن الأمة ، وانهم لا يفترون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا ٠ كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين فى مساء يوم ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل

هذا القرار · ولما رأت الحكومة خطورة الأمر ، أصدرت ثلاثة بلاغـــات رسمية أعلنت فيها « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخـــل البرلمان أو في مكان آخر ، وأن وزير الداخلية كلف الجيش بالمحافظة على النظام ، وأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم باطلاق الرصاص · كما توعدت وزارة المعارف بتوقيع العقاب الشديد على الطلبة الذين يقومون بالمظاهرات أو يضربون عن الدروس · وفي مساء يوم ٢٠ نوفمبر حولت الحكومة القاهرة الى ثكنة حربية ، توزعت فيهـــا قوات الجيش في الشوارع ودار البرلمان ، وأخذت في التـــدرب على الحركات الخاصة بتشتيت المظاهرات والتجمهر ·

ومع ذلك ففي صبيحة يوم السبت ٢١ نوفمبر المحدد لاجتمـــاع البرلمان ، كانت هذه التدابير البوليسية قد أثبتت فشلها · فقد أخذت المظاهرات التي ألفها الطلبة تموج بها الشوارع ، وهي تهتف بحيـــاة الدستور وحياة سعد زغلول. ومن الطريف أنه كان من بينها مظاهرة قامت بها التلميذات ، فقوبلت من الضباط والجنود بالتصفيق الطويل — وهو ما كان محل تحقيق · ثم حدثت حادثة أخرى لها نفس المغزى ، عندما أدى بعض ضباط الأورطة العسكرية التحية العسكرية لسعد زغلول باشا أثناء خروجه من منزله الى فنـــدق الكونتيننتال ، وعند عودته اليه · (٧١)

أما النواب والشيوخ فكانوا قد قرروا منذ مساء الجمعة ، عندمـــا رأوا أن الاجتماع في دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أن يكون الاجتماع بفندق الكونتيننتال. والفكرة مستوحاة — كما هو واضح — مما حدث في فاتحة الثورة الفرنسية من اجتماع الجمعية الوطنية في ملعب التنس في يوم ٢٠ يونية ١٧٨٩ · وبناء على هذا القرار ، اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتيننتال بهيئة مؤتمر أعضاء المجلسين ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى · وبعد أن اكتمل جمعهم قام **الأستاذ شوقي الخطيب فدعا الزعماء الى الاتحاد المقدس لانقاذ البلاد ، وطلب اليهم أن يتصافحوا** · فاستجاب أولا محمد محمود باشا ، فنهض وصافح سعد باشا ، وتلاه محمد حافظ رمضان بك ، وتتابع الزعماء يصافح بعضهم بعضا ، ويعاهدون الله والوطن على انقاذ البلاد ودستورها · ثم أصاروا **قرارات اجماعية باعتبار دور الانعقـــاد موجودا قانونا ، واســـتمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليهـــا** ، كما قرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور · ثم أجريت انتخابات

الرياسة فى مجلس النواب ، بعد أن انسحب الشيوخ الى قاعة أخرى ، فانتخب بالاجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى • ثم قرر المجلس **عدم الثقة بالوزارة القائمة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (٧١ مكرر) •**

عزل نشأت باشا وبواعثه الحقيقية :

كانت أهمية اجتماع الكونتننتال فى نظر الانجليز ، كما يقول لويد أنه للمرة الأولى ارتبط كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى قضية واحدة عامة • ولهذا يذكر لويد أنه احس بقلق بالغ لهذه الحوادث ، اذ كان واضحا له ، بل وللعالم أجمع ، أن مركز انجلترا فى مصر وسياستها التى أعلنتها فى تصريح ٢٨ فبراير بما انتحلته لنفسها فيها من حق حماية المصالح الأجنبية، كانت تقتضى منه التدخل بالقوة فى حالة تطور الموقف الى صدام داخلى خطير • ولكنه ساءل نفسه من جانب آخر عما يحدث لمركز انجلترا فى مصر وفرصتها فى احراز تسوية مع زعمائها السياسيين لو أن هذا التدخل ـ فى حالة الصدام الخطير ـ كان موجها ضد حركة صادرة من جميع الأحزاب السياسية لمقاومة ما كان يبدو واضحا أنه محاولة من جانب الملك لاقامة حكم مطلق ؟ على أن يد اللورد لويد كانت فى ذلك الحين ـ كما يقول ـ مغلولة بضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الايطالية حول الحدود الغربية ، فلما انتهت هذه المفاوضات فى ٦ ديسمبر، بتسليم جغبوب للطليان على أثر تبليغ بريطانى عاجل للملك فؤاد وزيور باشا ، وأصبح طليقا لمعالجة الموقف الذى نشأ بسبب نشاط نشأت باشا السياسى ، طلب من الملك فؤاد عزله بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف فى القصر فى الشئون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة كهذه ، وتم عزل نشأت باشا فعلا فى ١٠ ديسمبر وأعلن تعيينه وزيرا مفوضا لمصر فى مدريد (٧٢) •

كان سقوط نشأت باشا حادثا ارتجت له البلاد بالفرح • لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستورى • ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء اقصاؤه بناء على تدخل الانجليز ، لأن الشعب ـ كما يقول الرافعى ـ ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وانما المسئول عنه السراى • وليس مطلوب من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل

تغطية أخطاء اسراى او فى سبيل عودة الحكم المطلق (٧٣) • ومع ذلك فقليل من ادرك فى ذلك الحين ان عرض اللورد لويد الحقيقى من اقصاء نشات باشا ، لم يكن التمهيد لعودة الحكم الدستورى ، الذى لم يكن يعنيه عودته او عدم عودته فى قليل او كثير الا بقدر ما يؤثر ذلك فى الموقف الداخلى ، وانما بان عرض اللورد لويد الحقيقى هو تقديم ترضيه للاحرار الدستوريين ، الذين كانوا يحملون نشأت باشا مسئولية طرد رئيسهم من الحكم ، تمهيدا لسحبهم من التحالف المعقود مع الوفد ، واقناعهم بالاشتراك من جديد فى الوزارة الزيورية • وقد اعترف اللورد لويد بذلك حين ذكر ان اقصاء نشأت باشا ، ولو انه أدى الى تخفيف حدة الموقف ، الا أنه مع ذلك ترك المسألة الرئيسية بدون حل ، وهى المسألة التى كان من الممكن حلها ، لو أمكن سحب الأحرار الدستوريين من تحالفهم مع الوفد ، واقناعهم بالتعاون مع زيور باشا ووزارته .

ولكن الجهود التى بذلت فى سبيل ذلك لم تؤد الى أى نتيجة (٧٤) • وقد ذكرت جريدة « كوكب الشرق » بعد ذلك بأربعة أشهر ، ان صاحب هذه الفكرة، فكرة التوسل بعزل نشأت باشا فى لم شمل الأحرار الدستوريين والاتحاديين ، هو **المستر روبرت فرانس** ، السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، وأن فشله فى تحقيق ما وعد به اللورد لويد ، كان من الأسباب التى جعلت الخلاف يدب بين الرجلين ، وانتهى باستقالة المستر فرانس(٧٥) ومن الانصاف للأحرار الدستوريين أن نذكر أن زيور باشا كان فى ذلك الحين لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ، بل ويعلن انه سيظل محافظا على عرضها عليهم الى أن تجرى الانتخابات ، مؤملا أن يتغلب العقل على الشهوات السياسية (٧٦) • ولكنهم مع ذلك تمسكوا بالرفض .

احتدام النضال بعد صدور قانون الانتخاب المعدل •

وفى الحقيقة أن خطة زيور باشا السياسية لم تدع للأحرار الدستوريين مجالا للعودة الى سابق تعاونهم معه ، حتى لو أرادوا ذلك : ففى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، أى قبل اقصاء نشأت باشا بيومين،أصدر مرسوما بقانون الانتخاب المعدل ، ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباحه لمن بلغ سن **الخامسة والعشرين بشروط مالية وادبية** ، ومن بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا) أو لشهادة تماثلها • كما جعل الانتخاب على درجتين •

وكان من الطبيعى أن يقابل هـذا القـانون بعاصفة من الاسـتنكار من جميع الأحزاب ، فبالاضـافة الى حرمانه لكثير من المصريين الذين بلغوا سن الرشد ولم تصـدر عليهم أحكام مخلة بالشرف من حق الانتخاب ، مما يخالف الدستور ، فان الحكومة كانت ترمى من وراء اصداره الى المراوغة والتسويف وكسب الوقت : اذ كان لابد أن يمضى وقت طويل جدا قبل أن تكتب القوائم بأسـماء المستأجرين وأصـحاب الحصـص والمستحقين فى الأوقاف ودافعى الضرائب المعينة وحاملى الشهادة الثانوية أو الشهادة التى تعادلها ، ثم بعد ذلك تشرع وزارة الداخلية فى تقسيم دوائر الانتخاب وغيرها من الاجراءات التى لا تنتهى (٧٧) · وقد وصف اللورد لويد اصدار هذا القانون بأنه عمل غير حكيم من زيور باشا فى تلك الأحوال السـياسـية القائمة ، وذكر أنه أصدره رغم نصيحته (٧٨).

وعلى ذلك فقد تأجج النزاع بين المعارضـة والحـكومة ، فأعلنت الاحزاب بطلان القانون الجديد وامتناعها عن تنفيذه أيضا ، وأوعزت الى أنصارها من العمد فى مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه · وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب وأرسلوا بذلك برقية الى وزارة الداخلية فخيرتهم الحكومة بين العدول عن الاضراب أو العزل ، فأصر عشرة منهم على الاضراب ، فصدر قرار برفتهم · ولـكن بقية عمد المركز تضامنوا معهم واستقالوا · ثم أضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهـم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أسـاس هذا القانون ، وكانت حجتهم فى الاضراب عن العمـل فى الجداول ، هو أنه يوجد مجلس نواب قائم هو الذى اجتمع يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ · (٧٩)

وهكذا كان بسبب اشتداد المعركة أن أصـبح خروج الاحرار الدستوريين منها أمرا متعذرا ، وباءت خطة اللورد لويد بالفشل · ويمكن تقدير لهفة اللورد لويد على سحب الأحرار الدستوريين من الائتلاف اذا ادركنا أن الأحرار الدستوريين كانوا يمثلون أمام الرأى العام الانجليزى الفئة المعتدلة فى محيط السياسة المصرى ، ومن ثم فان انضـمام هذه الفئة الى الوفد المتطرف فى عمل واحد ، لا يوجد له الا مغزى واحد هو أن الحالة فى مصر قد بلغت درجة من السوء أصبحت تستفز لمحاربتها كل الفرق السياسية فى مصر على اختلاف مشربها . وكان من الطبيعى أنه لا يمكن اعفاء المسئولين البريطانيين من مسئولية الوصول بالحالة الى هذه الدرجة أو على الأقل السـماح ببقائها واستمرارها ، لما كان تحت أيديهم من امكانيات التغيير ، وفى هذا تقول جريدة المانشستر جارديان

البريطانية : « لقد تحملنا مسئولية لا نحسد عليها لسكوتنا عن الحوادث التى وقعت أخيرا فى عهد نشأت باشا • فى حين أن مصر بأكملها تعتقد اننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة ، ثم قالت : « ان وجود الجنود الأجنبية فى مصر يكفى فى أغلب الأحيان ، لتمكين أية حكومة من البقاء فى مناصبها رغما عن ارادة الأمة » (٨٠)

تطور سياسة الوفد نحو الانجليز

ولعل هذه الحقيقة هى ما دفع الوفد فى ذلك الوقت الى تغيير سياسته من الانجليز ، والميل الى الاعتراف بتأثيرهم فى مصير مصر السياسى ، ومن ثم الاتجاه الى خطب ودهم وتحسين العلاقة معهم ، طمعا فى أن يؤدى هذا التحسن الى سكوتهم على الصراع ضد القصر ، أو تدخلهم لترجيح كفة الديمقراطية واعادة الحياة النيابية • وقد ظهر التغيير فى سياسة الوفد النضالية لأول مرة ، عندما زار سعد باشا زغلول دار المندوب السامى الجديد ليضع فيها بطاقة زيارته ، بمناسبة وصوله وتسلمه مهام منصبه • وقد قامت قائمة «جريدة الأخبار» لهذا الحدث: «فهذا دولة سعد باشا يعتبر نفسه زعيما للأمة المصرية المطالبة بجلاء الانجليز عن بلادهم ، ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة ، وبدون تعارف سابق ، الى دار «المعتمد البريطانى» ليضع فيها بطاقة زيارته ، تحية لممثل الدولة المحتلة للبلاد والغاصبة لحقوقها » (٨١) ولكن جريدة « كوكب الشرق » ردت على هذا الهجوم فوصفت اللورد لويد بأنه « يمثل دولة ليس فى الوسع انكار ما لها بنا من العلائق ، وما لها على مصيرنا من التأثير » ثم أردفت : » انهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الغيوم التى تلبدت فى الجو السياسى » (٨٢)

كان هذا الاعتراف السافر بتأثير انجلترا على مصير مصر السياسى والحديث عن تبديد الغيوم التى تلبدت فى الجو ، أول علامات التغيير فى خطة الوفد النضالية • فلم تجر عادة رئيس الوفد من قبل بأن يتطوع لزيارة دار المندوب السامى من بعد يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد رفض زيارة دار الحماية بعد عودته الأولى من أوربا • أما عندما عاد للمرة الثانية من منفاه فى جبل طارق ، فان المستر « كير » كان هو الذى زاره زيارتين خاصتين ، ثم توجه اللورد أللنبى بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، مخالفا العادة المتبعة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولا — كما مر بنا •

وهذا التحول فى سياسة الوفد يستحق الوقوف عنده لحظة للتأمل فالحقيقة أن هذا التحول انما يعود الى ما بدا للوفد من عجزه ، برغم جهازه الضخم المنبث فى أنحاء المدن والقرى ، عن دفع جموع الفلاحين والعمال الى الثورة لاقتلاع الوزارة الزيورية واقرار الدستور ، كما يعود الى احساسه بالعجز أيضا عن تنظيم اضراب آخر عام للموظفين يلحق الشلل بالجهاز الحكومى ويبعث الحيرة والوجل فى نفوس المسئولين البريطانيين • هذا مع احساس الوفد ، فى الوقت نفسه ، بشدة الارتباط بين قضية الدستور وقضية الاستقلال ، لأن تعطيل الحياة الدستورية انما كان فى الواقع تعطيلا له عن ممارسة دوره فى حل القضية الوطنية مع انجلترا عن طريق التفاوض ، أى بالطريق السلمى ، وفى الواقع لقد كان فى امكان الوفد فقط فى ذلك الحين أن ينظم اضرابات عامه تجوب البلاد ، أما اشعال ثورة أخرى ، فهذا ما كان عاجزا عنه وظل عاجزا عنه طول حياته • والسبب الرئيسى فى هذا العجز مزدوج : فهو يعود أولا الى ما أشرنا اليه من أن تنظيمات الوفد لم تكن تنظيمات ثورية تتضمن تشكيلات عسكريةمسلحة تستطيع أن تخوض غمار معركة حامية ضد القصر أو ضد الاحتلال ، كما يعود الى أن الوفد ـ كما مر بنا ـ لم يستطع فى خلال حكمه عام ١٩٢٤ أن يقدم للفلاحين أو العمال برنامجا اصلاحيا (ولا نقول ثوريا) يسعى لرفع مستوى هذه الطبقات الى الحد الذى يتكافأ مع تضحياتها ، ومن ثم فلم يكن لدى هذه الطبقات ما يدفعها فى ذلك الحين للتحمس لقضية الحكم الدستورى الى درجة تستفزها الى ترك أمور معاشها وزراعاتها وصناعاتها والقيام بثورة ضد الأتوقراطية• وانما اقتصر دور هذه الطبقات بعد ذلك على انتظار فرصة الانتخابات لترجيح كفة الوفد •

على كل حال فان هذا الاتجاه من جانب الوفد نحو تحسين علاقته بالانجليز لم يقدر له الوصول الى الثمرة المرجوة ، وذلك بسبب شخصية اللورد لويد وسياسته • فلقد جاء هذا الى مصر متأثرا بشخصية اللورد كرومر وسياسته ، وظهر ذلك منذ البداية عندما رفض أن يحمل أوراق اعتماد يقدمها للملك فؤاد ، ذاكرا ان هذا يضعه فى نفس مركز أى ممثل لدولة أخرى ، ويتغاضى عن مسئولياته الخاصة فى رعاية التحفظات ويحرمه من مركز ضرورى لتنفيذ ذلك (٨٣) وفى الواقع أن مندوبا ما لانجلترا فى مصر بعد الحرب العظمى لم يتح له من الظروف الداخلية ما أتيح للورد لويد ، فالمد الثورى قد فقد قوته الذاتية الدافعة ، والقيادات الوطنية تحولت بحرابها الى القصر ذبا عن الدستور ، والطبقات الشعبية

الثوريه من العمال والفلاحين تخلفت عن قيادتها فى المعركة الدستورية الناشبة بسبب الغبن الذى لحقها ، والوفد أخذ يهادن الانجليز ويخطب ودهم ويسعى رئيسه بنفسه الى دار المندوب السامى لزيارته دون سابق ود وبغير دعوه ، ولم يكن في الميدان غير الانتلجنتسيا الثوريه ، وهى الوحيدة التى استفادت من انكماش السيطرة الأجنبيه ، ولكن هذه كانت وسائلها محدودة . كل هذه الظروف كانت بيئه مناسبة تعمل فيها مواهب اللورد لويد التسلطية ، وانصافا للرجل نقول انه لم يدع أية فرصة للاستفادة من هذا كله الا وانتهزها ، حتى انه لم يكد يستريح من وعثاء سفره ، حتى أذاع انه يعتزم الطواف فى الأقاليم للوقوف على أحوال الأهالى وأعمالهم ، ودرس هذه المسائل بنفسه فى كل جهة يرتادها . ثم قام برحلته الموعودة فعلا وأخذ يستقبل استقبالا رسميا لا يقل الا يسيرا عن استقبال الملك الشرعي ، اذ راحت تقام له التشريفات والحفلات ، وتلقى بين يديه خطب الترحيب والتيمن بطلعته ، كما حدث فى مديرية الفيوم (٨٤) .

ثم أقام كبراء الأحرار الدستوريين وغيرهم حفلة لتكريمه فى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقد ألقى فيها اللورد خطبة قصيرة تمنى فيها للحياة الدستورية كل نجاح ، وأعلن انه يؤمن « **بالحكومة الدستورية ، الحكومة** الحازمة المنظمة ، الحكومة العادلة » . وهنا طالبته الصحف الوفدية فى جرأة مذهلة بأن يتبع القول بالعمل ، أى بالتدخل الفعلى فى شئون البلاد « اننا لا نريد من اللورد كلاما فقط وانما نريد أن يتبع العمل الكلام ، خصوصا وانه مسئول عن الحالة العامة فى مصر ، **بعد أن أسفرت** السياسة الانجليزية عن وجهها ، واستأنفت ادارة البلاد على المكشوف » . ثم بررت الجريدة هذا الكلام بأن الوزارة القائمة فى الحكم هى التى دفعتها الى هذا الموقف « نعترف بهذه الحقيقة على ما بها من مرارة ، وعلى ما فيها من ايلام النفوس ، ولكنها أمر واقع جرتنا اليه وزارة الضعف والاستسلام .. هذه الوزارة التى جعلت رائدها منذ وليت الأمر كسب عطف الحكومة الانجليزية بالانقياد الى الذين يمثلونها فى هذه البلاد ، **فاضاعت ما رسمته وزارة الشعب فى شهور من الاحتفاظ بالكرامة القومية** فى أول يوم تبوأت فيه كرسى الحكم » . ثم قالت : « لقد وصلت بنا تصرفاتها العليلة الى حالة جعلت الناس يرددون كلمة أهالى بيزنطة والأتراك يحاصرون الآستانة : « التركية ولا البابوية » (٨٥) وفى كلمة أخرى عالجت مسألة الصداقة بين مصر وانجلترا ، التى ضرب اللورد فى خطبته

على نغمتها ، فقالت : « لقد دعا اللورد لويد الى الصداقة بين مصر وانجلترا ونحن نود لو نلبى دعوته متسابقين ، ولكن دون ذلك ازالة أسباب النفور التي خلقهـــا انذار نوفمبر ، وترك الأمة المصرية تستمتع بدســتورها وتستعمل سلطتها التشريعية • وأول خطوة فى هذا السبيل وذاك ، هو أن يضن المندوب السامى بتعضيد الوزارة التي خلقها ذلك الانذار والتي تقف عقبة كأداء في طريق التفاهم والوفاق بين الاثنين (٨٦) •

***

على كل حال فلقد كان بسبب هذه الظروف جميعها التي كانت تواجه اللورد لويد : من تعذر استمرار الحكم المطلق بازاء المعارضة القوية التي كانت تجابهه ، ومن تعذر اقناع الأحرار الدستوريين بالتعاون مع الحكـومة القـائمة في دست الحكم ، ومن الرغبة فى الحيلولة دون عودة الزغلولية الى الحكم مرة أخرى ــ أن أخذ اللورد لويد يقوم باتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسى خروجا يرضى الاطراف المتنازعة ، الانجليز والقصر والاحزاب • فتباحث مع عدلى باشا ، الذى كان بدوره ينصل بسعد باشا وبكثير من السياسيين للتشاور معهم(٨٧) ومع أن رجال الأحزاب أظهروا فى هـذه المباحثـات الكثير من التروى والاعتدال ، أملا فى أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامى بالحسنى، ومع أنهم ذهبوا فى ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول فى فندق الكونتننتال ، رغم الصيحات المطالبة بانعقـاده ، وقلق الأمة لذلك (٨٨)ــفقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره التى تتضمن الانتصار الكامل لقضيته : **فقـد أصر الوفد والأحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد فى الكونتننتال البرلمان الشرعي للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعـدم الثقة بالوزارة بما له من صـلاحيـة دستورية** ، بينما أصر اللورد لويد على **اجراء انتخابات جديدة ، بعد محو القيود التى قيد بها قانون الانتخاب الجديد** » ، وكان يرى أن التسليم للاحزاب بهذه الأمور التى تطالب بها ، فوق أنه يعد تقهقـــرا من جانب الانجليز تجاه الأحزاب ، فانه يتضمن طرد زيور باشا من الحكم حالا • وهو ما يعد انكارا لخدماته التى قدمها • وقد عبر اللورد لويد عن ذلك بقوله : « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذ القول من جهتنا يعد نكرانا للجميل لا حمدا للصنيعة » (٨٩) •

كان بسبب تضاؤل الأمل في الخروج من الازمة عن طريق تدخل الانجليز ، أن خرجت الأحزاب في ذلك الوقت تستنفر الشعب للاتيان بعمل حاسم يزعزع مركز الوزارة ، ويضطرها الى النزول على ارادتها ، وألقت اللوم عليه اذا تقاعس عن القيام بهذا الواجب : فكتبت «السياسة» مقالا بعنوان « حل الازمة الحاضرة بيد المصريين وحدهم » قالت فيه : يجب أن يعلم المصريون أن حل الأزمة الحاضرة رهن ارادتهم هم وحدهم ٠ وهم اذا علموا هذا ، وأيقنت الوزارة الحاضرة أنهم علموه ، فهي لن تستطيع أن تظل في مقاعد الحكم » (٩٠) كما لوحت بسلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون ، باعتباره « أمضى الأسلحة في يد من يحسن استعماله ، ويشحذ نصله » وألقت اللوم على الأمة اذا لم تستخدمه : « فان لم تضرب به ضربتها ، فاللوم بعد ذلك عليها هي لا على خصومها » (٨١ مكرر) فلما عجزت الأحزاب عن تحريك الجماهير الشعبية ضد القصر ، التجأت الى تعبئة قوى الانتلجنتسيا والبورجوازية لتخوض بها معركة يائسة ضد الحكم المطلق ٠ وهذا هو منشأ ظهور الدعوة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ لعقد « مؤتمر وطني» يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة بها لبحث هذه الحالة وتقرير مايراه مناسبا للخروج منها٠ (٨٢ مكرر) ويمكن تصور مدى اتساع هذه التعبئة اذا عرفنا أن الدعوة وجهت الى أعضاء المجالس والهيئات الآتية : (١) مجلس الشيوخ (٢) مجلس النواب القائم والسابق (٣) مجالس ادارات الأحزاب المؤتلفة (٤) الوزراء السابقون (٥) أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية ولجان الشياخات (٦) أعضاء نقابات المحامين الأهليين والشرعيين والأعضاء الوطنيين في نقابة المحامين المختلطة (٧) أعضاء مجلس ادارة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية (٨) أعضاء مجلس النقابة الزراعية العامة (٩) أعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية (٨٣ مكرر) ٠

على أن الأحزاب رأت ، قبل انعقاد المؤتمر ، أن تتيح للحكومة آخر فرصة للتفاهم قبل الصدام ٠ فقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضاء الشيوخ حلا جديدا للموقف ، ينطوى على بعض التراجع منها ٠ اذ يقوم على أن **تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد** ، ثم تعيد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقد البرلمان الأخير الذى عقد في الكونتيننتال ، واما باجراء انتخابات جديدة على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، بطريقة تطمئن اليها البلاد (٨٤ مكرر) ٠ وهذا الحل

ينطوى – كما هو واضح ، على استعداد الأحزاب للتنازل عن برلمان الكونتننتال ٠

على أن زيور باشا رفض هذا الحل أيضا ، لأنه يؤدى بطبيعة الحال الى انهاء حكمه ، كما عزم على منع انعقاد المؤتمر بالقوة ، متذرعا بأن المؤتمرات ليست من نظم الدوله ، وأنها ليس لها اختصاص دستورى ، وانه ينبغى لحكومة تحترم الدستور وتحترم الأمة ألا تخضع لغير النظم الدستورية (٨٥ مكرر) ٠ على أن اللورد لويد عندما وجد أن الأمور ستتطور الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفرا من التدخل لدى زيور باشا لقبول هذا الحل الوسط ، « فنصحه » بقبول اقتراح الشيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخابات عام ١٩٢٤ (٨٦مكرر)٠ وبناء على هذه « النصيحة » ، أصدرت الوزارة فى مساء **يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦** ، **وهو اليوم السابق على التئام المؤتمر** ، بلاغا رسميا أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجرى انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ (٨٧مكرر) ٠ وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدق عليه البرلمان الأول ٠

***

وهكذا استطاع اللورد لويد ، باجبار حكومة زيور باشا على قبول اقتراح الشيوخ ، أن يجرد المؤتمر الوطنى عند انعقاده فى يوم١٩ فبراير ١٩٢٦ من أنيابه ٠ بل لقد كان اللورد لويد يطمع فى ايقاع الخلاف فى المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وبين المتطرفين والمعتدلين فى كل الفرق والاحزاب السياسية ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس ١٩٢٥ الذى اجتمع فى « الكونتننتال » (٨٨ مكرر) ٠ أما المتطرفون وخاصة من رجال الحزب الوطنى ، وعلى رأسهم أمين الرافعى بك، صاحب فكرة اجتماع البرلمان فى الكونتننتال، فقد كانوا متشبثين ببرلمان مارس كل التشبث ، ولهذا فقد كان اللورد لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا – لاضد الوزارة – وانما بين الأحزاب بعضها ببعض ٠ وفى الحقيقة أن قبول هذا الاقتراح قد أوقع الأحزاب فى تناقض لا مخرج منه ، فان هذه الأحزاب كانت قد قررت اعتبار مجلس النواب الذى عقد فى الكونتننتال قائما ، واعتبرت اجتماعه صحيحا ، وبنت هذا على أن قرار حله كان باطلا ، فاذا عادت اليوم فقررت الدخول فى الانتخابات ، فان هذا القرار يكون معناه أن احتماع الكونتننتال كان

باطلا ، وأن قرار الحل كان صحيحا • ولهذا ظهرت منذ البداية روح المعارضة لهذا الاقتراح من جانب المتطرفين من الاحزاب ، فكتب الاستاذ أمين الرافعى فى صحيفته الأخبار يهاجم فكرة الشيوخ شر هجوم ، ويصف الشيوخ بأنهم « يحملون راية التراجع والهزيمة ، ويشاركون الحكومة فى ثورتها على الدستور » ، وكان مما قاله : « انه من الغريب أنهم يأخذون على الوزارة أنها لا تحسب للبرلمان حسابا ، وهم فى الوقت نفسه ينكرون وجود هذا البرلمان باقتراحهم اجراء انتخابات جديدة » (٨٩ مكرر) •

ومن أجل هذا شهد المؤتمر الوطنى عند انعقاده فى اليوم التالى لقرار الحكومة ، أعنف الجلسات والمناقشات بشأن هذه المسألة ، على أن الغالبية لم تلبث أن مالت الى قبول فكرة الدخول فى الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عن هذه الفكرة سعد زغلول باشا بنفسه ومكرم عبيد والهلباوى بك • فقد استطاع هؤلاء الثلاثة أن يستميلوا أعضاء المؤتمر الى الفكرة بالذرائع التالية : أولا ــ أن **قرار ٢١ نوفمبر فى فندق الكونتننتال** كان **قرار ضرورة ألجأ** الأحزاب اليه تصرفات الحكومة ، فرأت أن تقطع عليها الطريق باعتبار المجلس الأخير قائما • وأن الهدف الأسمى للأحزاب هو عودة الحياة النيابية ، « **فهل نقيد أنفسنا بسلسلة صنعناها نحن ؟** » • ثانيا ــ أن البديل من قبول فكرة الشيوخ **هو القيام بثورة** ، وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد فى صراحة فائقة فقال: « **دلونى على الطريق، أثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة • وأما الانتخابات فلندخلها** » • ثالثا ــ ما جاء على لسان سعد زغلول باشا من قوله : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم ، فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال • ولن نصل الى غايتنا الا اذا راعينا فى سيرنا الحكمة والاعتدال » (٩٠ مكرر) • وهذا القول الأخير من سعد باشا هو أول اعلان رسمى عن تحول الوفد من خطة التطرف والتهييج الى خطة المسالمة والاعتدال ، وهى السياسة التى سيظل الوفد ينتهجها طوال البقية الباقية من حياة سعد باشا زغلول •

(٣) عهد الائتلاف

(أ) أزمة الاعتراض البريطاني على تولى سعد زغلول باشـــا الحـكم

أصول الأزمة :

هـكذا انتهت المعركة بين الديموقراطية والأوتوقراطيـة ، أو بين الأحزاب والقصر ، بضعف الفريقين · وفاز الانجليز ، وممثلهم في مصر اللورد لويد ، بالمـكانة العليا والنفوذ المدعم · وسنرى في السطور القادمة الأدلة على هذه الحقيقة ، وأولهـا الاعتراض على تولى سعد زغلول رياسة الوزارة ·

ففي يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ استصدرت وزارة زيور باشا مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخابات المباشر ، وكان صدور هذا القانون بمثابة الغاءلقانون الانتخابات الذيأصدرته في ٨ ديسمبر· وفي أول ابريلصدر مرسوم آخر بتحديد يوم٢٢ مايو موعدا للانتخابات لمجلس النواب · وقد رأت الأحزاب توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها، منعا للتنافس وما يتبعه من التنـاحر ، ونشرت بذلك بيانا في ٣ ابريل ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطني تسع دوائر وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد (٩١) · وهكذا أصبحت عودة الوفد الى الحكم أمرا في حكم المقطوع به ·

على أن اللورد لويد لم يلبث أن أخذ ينظر الى عودة « الزغلولية » من جديد بمنظار قاتم ، وشرع على الفور في الحيـلولة دون تولى ســعد زغلول رياسة الوزارة · وقد أطنب في شرح هذه المسألة في كتابه اطنابا كبيرا ، لأنها استغرقت جدلا طويلا بينه وبين حكومته · فذكر أنه كانت توجد في ذلك الحـين عدة عوامل تقف في صف السـماح لسعد زغلول بتولى رياسة الوزارة ، وعدة عوامل أخرى تقف ضد هـذه الفكرة ، أما

العوامل الاولى فهى أن سياسة تصريح ٢٨ فبراير كانت قد أرست فى مصر عهدا دستوريا وحياة برلمانية ، ومن ثم فان منع سعد زغلول ، وهو زعيم الأغلبية الساحقة، من تولى رياسة الوزارة، سوف يبدو لاول وهلة كأنما هو نبذ لتلك السياسة وانكار لها ، ويتطلب بالتالى تبريرا قويا. ثانيا ـ أن سعد زغلول باشا كان قد تقدم فى السن ، وكان قد تعلم منذ وقت قريب درسا قاسيا ، ومن ثم فقد كان المأمول أن يتخذ موقفا أكثر تعقلا واعتدالا . ثالثا ـ أن الحكمة كانت تقضى بألا يترك سعد زغلول ، الذى كان يمثل القوة السياسية الحقيقيـــة فى مصر ، مهما كان تكوين الوزارة الجديدة ، يمـارس هـذه القوة من مركز مستتر ، لا تقـع فيـه المسئولية الدستورية عليه ، وانما على غيره ، فيجب من ثم أن يسمح له بتولى الحكم .

على أن هذه المبررات كانت تلقى مبررات مضادة تلح فى منع سعد زغلول من رياسة الوزارة ، وأهم هـذه المبررات أن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن ينص فقط على أن تكون مصر دولة دستورية مستقلة، بل انه قيد هذا الاستقلال بأربعـة تحفظات . ثانيا ـ انه كانت هنـاك أيضا تلك السياسة الأساسية التى كان اسم سعد زغلول علما عليها، وهى سياسة العداء المرير لبريطانيا ولعلاقتها بمصر ، وفى هذا الضـــوء فان السماح بعودة سعد باشا الى الحكم مرة أخرى سوف يفسر بأنه انكسار لبريطانيا وانتصار لخصومها . يضاف الى ذلك أن انجلترا فى عام ١٩٢٤ كانت قد نعتت حكومة سعد باشا بأنها هى المسئولة عن حملة الاغتيالات والفوضى التى أثارت بين المقيمين فى البـلاد القلق والخوف على أمنهم ، « فـكيف يمكن الآن اذن أن نوافق على رجوع هذه الوزارة ، ونظل فى نفس الوقت نبدو مصرين على رغبتنا فى أداء مسئولياتنا ؟ » . لهذا رأى اللورد لويد أن « التمسك الأمين » بسياسة تصريح ٢٨ فبراير يتطلب تدخل انجلترا لمنع سعد زغلول من اعتلاء الحكم ، وأرسل الى حكومته يطلب تفويضه فى هذا التدخل .

على أن وزير الخارجية البريطانية السير أوستن تشمبرلن نظر الى المسألة من ناحية الصعوبة التى كان عليه أن يواجهها أمام الرأى العـام البريطانى فى تبرير مثل هـذا الاجراء ، وهى الصـعوبة التى رأى أن اللورد لويد يميل الى التهوين من شأنها . وقد رد اللورد لويد على ذلك بأن الرأى العام فى بريطانيا سوف لا يصـدمه مثل هـذا الانحراف عن المبادىء الدستورية بمنع زعيم الأغلبية من تولى الحكم ، بقدر ما سيصدمه

اعتراف حكومة جلالة الملك برجل كان يعد مسئولا من الناحيــة الأدبية عن مقتل السردار • وذكر أن جميع التحريات التى أجراها فى مصر لسبر غور الرأى العام فيها قد أوضحت له أن عودة سعد باشا الى الحكم سوف تعتبر فى عين المصريين والأجانب على السواء بمثابة ضربة خطيرة موجهــة ضد هيبة بريطانيا ، وأنها ستعد دليلا على نية بريطانيــا فى التخلى عن سياستها التى أعلنتها على الملأ • ثم ساق حجة غريبــة يؤيد بها رأيه ، فقال ان اللورد ألنبى كان قد وعد بعض الموظفين الانجليز والمصريين وعدا قاطعا بأن سعد زغلول لن يسمح له بتولى الحــكم مرة أخرى مهما كانت الأسباب ، وبين أن الحنث فى مثل هذا الوعد سوف يفقــد بريطانيا ثقة هؤلاء الموظفين وولاءهم ومساعداتهم فى المستقبل ، عدا ما سيتعرض له هؤلاء المديرون من أقسى الظروف والارهاب المستمر • وقد ردت وزارة الخارجيــة البريطانية على هــذا الادعاء بأنهــا لم يسبق اطلاقا أن أعطت موافقتها على مثل هذه الوعود ، وأنه لا توجد فى سجلاتها الرسمية أى وثيقة خاصة بذلك ، وأنها بالتالى لا تعتبر مرتبطة بها • ولــكن اللورد لويد أجاب قائلا انه فى « الشرق » لا يسأل الموظف المصرى ، الذى تلقى مثل هذا الوعد ، نفسه عادة عما اذا كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعطت موافقتها عليه أم لا ، وانه لا ينظر الى الوثائق والعقود الرســمية النظرة التى ينظر بها الانجليز اليها • وأضاف أن المديرين المصريين قد جاءوا بأنفسهم اليه وطلبوا منه الوفاء بهذا الوعد (٩٢) •

براءة ماهر والنقراشى وأثرها فى الموقف السياسى :

بينما كانت هذه المناقشات تجرى بين اللورد لويد وحكومته حول منع سعد زغلول من تولى الحكم ، كان اللورد لويد يبذل من جانبه نشاطا آخر فى مصر لتحاشى الصدام مع ســعد زغلول وايجاد مخرج من الأزمة يوافق خطته • وفى ذلك قام بعدة اتصالات مع عدلى باشا بقصد اســناد رياسة الوزارة اليه ، باعتبــاره الزعيم الوحيد الذى كان من المــكن أن يوافق سعد زغلول على توليه الوزارة مكانه • وقد وافق عدلى باشـــا على تولى رياسة الوزارة ، ولكنه أبدى تخوفا من أن تؤثر نتيجة الانتخابات فى نفسية سعد زغلول وتدفعه الى التمسك بحقه الدستورى فى ولاية الحكم (٩٣) • على أن ســعد زغلول كان فى ذلك الحين لا يبدى اعتراضا على تولى عدلى باشا المنصب بدله ، بل لقد أسر الى أحد زائريه بأن أعظم

خطأ ارتكبه فى حياته انما كان فى قبوله منصب رئيس الوزارة عام ١٩٢٤ ، وأن لا شيء يحمله على تكرار هذا الخطأ مرة أخرى (٩٤) . وكان مما دفع سعد باشا الى قبول التخلي عن رياسة الوزارة لعدلى باشا ، أنه كان فى ذلك الحين لا يريد أن يقع شيء يتسبب عنه تأخير عودة الحياة النيابية أو تعطيلها نهائيا .

فى ذلك الحين كانت الأقدار تدخر مفاجأة سياسية لانجلترا قدر لها أن تؤثر على قرار سعد باشا ، لأنهـا أثرت على الموقف السياسى كله ، وكان ذلك عندما أصدرت محكمة جنـايات مصر فى يوم ٢٥ مايو سـنة ١٩٢٦ حكمها ببراءة أحمدماهر والنقراشيمن تهمة الاغتيالات السياسية. وقضية الاغتيالات السياسية هى التى تفرعت عن قضية مقتل السردار. ولقد مر بنا أن مخطط السياسة البريطانية بعـد مقتل السردار ، كان يقوم على هدم الوفد بطريقين : الأول ، اطلاق يد القصر فى التنكيل به ، والثانى ، ادانته كهيئة فى حادث مصرع السردار . ومن أجل هذا اتجه التحقيق فى عهـد وزارة زيور باشـا الى ايجاد صـلة بين الوفد ومقتل السردار ، فقد استغلت هذه السلطات ما كان يعانيه شفيق منصور من أسباب الخوف والفزع من الموت والجلد ، ومن تسلط فكرة الشنق عليه، وأوعزت اليه « تحت تأثيرات شديدة متوالية » بتغيير أقواله واتهام أحمد ماهر والنقراشى لالصاق جريمة مقتل السردار بهما ،ووعدته فى ذلك بتخفيف عقوبة الاعدام، وجاء هذا الوعد من صدقى باشا باتفاق مع اللورد ألنبى. ومع أن شفيق منصور عاد الى سحب اتهامه فى ٣١ يولية ١٩٢٥ بعد أن يئس من تحقيق ماوعد به ، فان التقرير الذى تضمن عدوله هذا لم يقدم للنائب العمومى الا بعد أربعة أشهر، والا بعد اعدام شفيق منصور نفسه الذى قصد به سـد الطريق فى وجه الدفاع لاسـتجوابه فى موضـوع ما وجهه من تهمللمتهمين . وقد جرت محاكمةالمتهمين أمام محكمة جنايات مصر ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦ برياسة القاضى البريطانى كرشو وعضـوية كل من كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ، وأثبت الدفاع فى مشاهد بالغة القوة ما تعرض له شفيق منصور من ضغوط مختلفة ، وبين أن التقرير الذى تضمن اتهـام ماهر والنقراشى قد كتبـه شـفيق فى البوليس ، وأن البوليس قد تدخل فى هذا التقرير، وأثبت أيضا تناقض كثير من الوقائع التى جاءت فى التقرير وكذبها بالأدلة الدامغة (٩٥) . وعلى ذلك فقد أصدرت محكمة الجنـايات فى يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ حكمها ببراءة ماهر والنقراشى من جريمة الاغتيالات السياسية .

كانت أهميه هذا الحكم بتبرئه ماهر والنقراشي ، أنه كان يعتبر في الحقيقة تبرئه للوفد من جريمه مقتـل السردار ، ومن غيرها من الجرائم السياسيه ، لذلك لم يلبث أن غير الموقف السياسى تماما ، وأوجد حاله سياسيه جديدة منذ طرد الوفد من الحكم . فقد احبط حطه الانجليز فى ادانة الوفد ، ورد اليه اعتباره ، وأبطل الحجج التى تذرع بها الانجليز لتقديم الانذار البريطانى فى نوفمبر ١٩٢٤ . وقد كتبت جريدة السياسه فى ذلك تقول : « اذا كان الساسه البريطانيون المسئولون عن مصائر العلاقات بين مصر وانجلترا يقدرون الأمور هم الاخرون، من غير أن تدفعهم فى تقديراتهم فكرة ثانية ، فاحسبهم يرون من العدل ــ وقد كان الانذار البريطانى مبنيا على تلك التهمة ، تهمه القاء تبعه مقتل السردار على كثرة الأمة المصريه ــ أن يعاد النظر فى هذا الانذار، وأن تعود الحال الى ماكانت عليه قبله، حتى تطمئن نفوس المصريين طمأنينة صحيحة الى نيات انجلترا بالنسبة لمصير العلاقات بين الدولتين .. اننا نلجأ الى كل قلب طاهر ، وكل نفس تعرف العدل نسألها : ان كان قد بقى لتهمة الانذار البريطانى قوام ؟ فاذا كان كل قوام لهذه التهمة قد انهـار ، وتداعى ، فمن الظلم الذى لامبرر له أن تبقى آثار هذه التهمة بعد زوالها » (٩٦) .

هذه الأهمية الـكبرى لنتائج حكم ٢٥ مايو ١٩٢٦ ، تفسر الى حد كبير الاجراءات البريطانية المضادة التى اتخذت فى أعقابه . فبعد أسبوع من صدور الحكم، كتب القاضى كرشو، رئيس هيئة المحكمة التى أصدرت الحكم ، الى وزير الحقانية خطابا يعلن فيه أن حكم البراءة فى تهمة أحمـد ماهر وثلاثة آخرين، «يناقض وزن الأدلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة»، ويذكر أن خطورة هذا الاخلال، وخطورة النتائج التى تنجم عنه، قد بلغت فى رأيه حدا جعله يعتبر أن من واجبـه الخروج فى هـذه الحالة على مبدأ المحافظة على سرية المداولة ، ويتوجه الى دار المندوب السـامى ، فيطلعه عليه باعتباره حاميا للأجانب فى مصر » .

ولقد كان هذا الاجراء من جانب القـاضى كرشو مقـدمة ضرورية لاجراء آخر يقوم به اللورد لويد : ففى يوم ٢ يونية قدم اللورد لويد الى رئيس الوزراء ، بنـاء على تعليمات من حكومته ، مذكرة يخطره فيها بأن حكومته نرفض قبول قرار القاضيين المصريين كدليل على براءة الأربعـة المذكورين من التهمة الموجهة اليهم ، وأن نتيجة هذا الحـكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب فى مصر للخطر ، وهو الأمن الذى احتفظت حكومة جلالة الملك بمسئوليتها عنه فى تصريح استقلال مصر ، والذى بنت عليه

المطالب التى قدمت وقبلت عقب مقتـل السردار لى سـتاك ، وفى هـذه الظروف ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بالحرية التامة فى اتخاذ أية خطوات قد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملقى على عاتقها (٩٧) ٠

وهكذا بهـذا الاجراء الغريب المفاجىء الذى لا مثيـل له ، أصرت السياسة البريطانية على تحميـل الوفد مسئولية جريمة السردار ، حتى لا تلتزم بالنتائج التى تترتب على هذه البراءة التى أصدرتها المحكمة ، وأهمها ازالة آثار الانذار البريطانى ، لأن ازالة آثار هـذا الانذار كانت تعنى عودة الجيش المصرى الى السودان وعودة السيادة المصرية ، بالقدر الذى كانت عليه، الى الادارة الداخلية٠ بل لقد خلقت السياسة البريطانية بهذا الاجراء انطباعا لا مفر منه ، وهو أن العدل فى مصر لا يأخذ مجراه بالدرجة التى تكفى لحمـاية الأجانب ، وأن قوات الاحتـلال هى الضمان الوحيد لهذه الحماية ٠ ولقد كان من الممكن أن يقبل الباحث فى مسألة استقالة القاضى كرشو ما ساقه من حجج يبرر بها هذه الاستقالة الفجائية، لولا أن الجرائد المصرية كشفت فى ذلك الحـين ، انه كان ، بعـد اصدار الحكم فى قضية الاغتيـالات السياسية ، قد رتب أعماله فى دور جنايات شهر يونيو ، واستلم أوراق القضايا المقرر نظرها أمام المحكمة فى هذا الدور ٠ ولـكنه بعد مضى بضـعة أيام على ذلك ، رد الأوراق الى رياسة محـكمة الاستئناف دون أن يبين لهـا السبب ، ثم امتنع عن الحضور الى المحكمة ، ولم يقدم استقالته الى وزير الحقانية عن طريقها (٩٨) ٠ ولم يكن ذلك الا ريثما يتشاور اللورد لويد مع حكومته ليتلقى منها تعليماته بهذا الشأن٠ وقد اجتمعت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف فى يوم ٢١ يونيـة ، وقررت باجماع الآراء أن اسـتقالة القاضى كرشو كانت خروجا على واجبات الوظيفة وعرف القضاء (٩٩) ٠

على كل حال فان صدور الحكم ببراءة ماهر والنقراشى لم يلبث أن بلغ بأزمة منصب رئيس الوزارة الى قمة التوتر ، فقد عدل سـعد باشا عما كان قد اعتزمه من التخلى لعدلى باشا عن هـذا المنصب ، وأصر على ممارسة حقه الدستورى فى تولى الحكم ٠ وقد رأى اللورد لويد لذلك أن يلجأ الى الملك فؤاد ليباحثـه فى طريق الخروج من الأزمة ، ولـكن الملك فؤاد رفض ـ كما يقول لويد ـ أن يلتقط للانجليز قطعة الكستناء من فوق النار ، وبين أنه لا يعارض شخصيا فى أن يخوضوا وحدهم المعركة ضد الوفد (١٠٠) ٠ ولهـذا رأى اللورد أن يخاطب سعد زغلول شخصيا فى

ذلك ، فدعاه لزيارته في يوم ٢٩ مايو ، وراح يصــور له الصدمة التي سوف تنشأ من هز ثقة الموظفين والمقيمين الأجانب في مصر • ولكن سعد زغلول أبدى دهشته من اعتراض الحكومة البريطانية عليه قائلا انه فهم دائما أن حكومة جلالة الملك كانت ترغب في اقامة علاقات ودية مع مصر ، « ولما كانت مصر هي زغلول ، وزغلول هو مصر » ، فانه في دهشــة لم لايرحب الانجليز به كرئيس للوزارة؟ وقد رد لويد عليه قائلا ان السبب في ذلك هو خطبه وتصريحاته العدائية المتطرفة، ولكن سعد اكتفى بالقول بأنه ليس على انجلترا الا أن تمنحــه ثقتهـــا ، وســيسير كل شيء على ما يرام (١٠١) •

وازاء هذه اللهجة المتغطرسة المثيرة من جانب سعد زغلول ، كتب اللورد لويد الى حكومته طالبا الموافقة على تقديم مذكرة لسعد زغلول في هذا الشأن ، ويقترح عليها ارسال قطعة بحرية الى ميـــاه الاسكندرية للحيلولة دون «تكرار الشغب الخطير والخسارة في الأرواح التي حدثت في سنة ١٩٢١ ، (يقصد مذبحة الاسكندرية) وقد أجابته حكومته الى طلبه فأمرت السفينة الحربية «ريزولوت » بالتوجه الى مصر (١٠٢) • ولم يكن الغرض من هذا الاجراء في الواقع الا القيام بمظاهرة تجبر سعد زغلول على التخلي عن موقفه ، لأن انجلترا كانت تملك بالفعل من القوات الحربية ومن المعدات في مصر ما يمكنها من فرض شروطها وحماية الأجانب دون مزيد من المدرعات والسفن الحربية •

وعندما رأى ســعد زغلول أن الاعتراض البريطاني يتخــذ صورة استعراض القوى ، وجد نفســه أمام أحد أمرين : الأول هو الاصرار على ممارسة حقه الدستوري الذي خول له بمقتضى القانون ، وبالتالي الزج بمصر في مغــامرة لا تحمد عقباها ، وأبسطها اتاحة الفرصـــة للرجعية للتقدم من جديد ، وخصوصا أن وزارة زيور باشــا كانت لا تزال حتى ذلك الحين في الحكم ، وكان الغرض من بقائها ـ كما كتبت البلاغ اذ ذاك هو « تسهيل الموقف ما استطاعت على الرجعية والاستعمار ، وتصعيبه ما استطاعت على الحــكومة والبرلمان » (١٠٣) • أما الأمر الثــاني ، فهو التخلي عن موقفه للاحتفاظ بالمكاسب التي أحرزها النضال الشاق ضد القصر •

وقد اختار سعد زغلول الانسحاب لمصلحة وطنه • وكانت المشكلة بعــد ذلك هي تدبير هذا الانسحاب حتى يبدو بشــكل يتفق مع كرامة الحزب وكرامة رئيسه ، وقد دبر بمهارة : فقد أعلن في الصحف أن كثرة

المقابلات والمناقشات الاخيرة قد أثرت في صحة رئيس الوفد، حتى صار أنصاره يشعرون بانه لا يستطيع النهوض بعبء الوزارة الثقيل ، وبناء على ذلك اجتمع النواب في مساء يوم ٢ يونيه ، واستقر رأيهم على أن يطلبوا من دولته العدول عن قراره الثاني بتاليف الوزارة ، والعودة الى الراى الاول ، وقرروا أن يقيموا حفلة لتكريمه في فندق الكونتننتال يطلبون اليه فيها النزول عن هذا القرار . وفي يوم ٣ يونية وصل سعد باشا الى الحفل ومعه عدلى باشا وثروت باشا ورشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ورجال الوفد ، وبعد أن خطب حافظ رمضان ممثلا لحزبه ، وابراهيم الهلباوى بك ممثلا للأحرار الدستوريين ، ومكرم عبيد ممثلا للوفديين ، تلا الأستاذ أحمد رمزى بك كلمة رجا فيها الرئيس التنحى عن تأليف الوزارة ، ضنا بصحته الضعيفة . وأعلن الأستاذ حسن نافع أن رجاء الأستاذ رمزى يوافق رغبات أغلبية النواب ، بل اجماعهم . ثم دعا الدكتور نجيب اسكندر من كان موافقا على الرجاء أن يقف ، فوقف الجميع (١٠٤) .

وهكذا دبر انسحاب سعد زغلول على أنه انسحاب تحت ضغط النواب ، لا تحت ضغط الانجليز . وقد علقت « التايمز » البريطانية على ذلك بقولها : « انه ليس مما يشين سعد زغلول أن يسلم بالحقائق التى غالبها مرارا عديدة في الماضى . وبما أنه فضل مصالح وطنه على مطامعه وآرائه الشخصية وحبه للظهور السياسى ، فقد كان ذلك مدعاة للثناء.. وليس فى انجلترا رجل منصف يستطيع أن يلوم أنصاره المخلصين له ، مهما كانوا مستسلمين، على تقديرهم للخطر، أو على اصرارهم على الموقف السلبى ، أو على استعدادهم لجعل انسحاب زعيمهم سهلا وشريفا بقدر ما تسمح الظروف (١٠٥) » .

على كل حال ، فبناء على كل هذه التنازلات من جانب الوفد ومن جانب الاحزاب المصرية الأخرى ، أعيدت الحياة البرلمانية فى مصر . ولقد يبدو أن تكاليف اعادة هذه الحياة كانت باهظة حقا ، ولكنا سوف نرى فى الفصل التالى أن تكاليف المحافظة عليها واستمرارها وبقائها فى عهد الائتلاف ، لن تكون أبخس قيمة أو أقل ثمنا . كل ذلك على حساب الاستقلال الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير ، وهذا ما جعل كاتبا سياسيا مثل الاستاذ عبد القادر المازنى يخاطب الانجليز فى احدى المناسبات ساخرا : « الحق يا سادة ان هذا الاستقلال يخجلنا كثيرا والله . فهل

لكم أن تصنعوا معروفا فى هذه الأمة ، وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل ؟ (١٠٦) » ٠

(ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز

سياسة حسن التفاهم مع الانجليز :

ألف عدلى باشا الوزارة فى يوم ٧ يونية ١٩٢٦ من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، وامتنع الحزب الوطنى عن الدخول فى الوزارة، لأن مبدأه الا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد٠ وقد تولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية فى الوزارة الجديدة ٠ واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونية برياسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ ٠ واجتمع مجلس النواب ، وانتخب سعد باشا رئيسا له ومصطفى النحاس باشا ويصا واصف بك وكيلين٠ وقد كتبت الصحف الانجليزية اذ ذاك تصف الوزارة العدلية بأنها «بناء وفدى ذو شرفة من الأحرار الدستوريين (١٠٧)»

أما سعد زغلول فقد أبى أن يصف الوزارة بأنها وزارة «ائتلافية»، « لأن الوزارة لا تكون ائتلافية الا اذا لم يتوافر لحزب أغلبية أكبر من مجموع عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب الأخرى ٠٠ ولكن عندما يكون لحزب أغلبية كبرى فى المجلس، فلا يكون هناك معنى فى أن تكون الوزارة ائتلافية يمثل بعض الأعضاء فيها بعض الأحزاب » ، واستطرد « كذلك فان صاحب الدولة عدلى يكن باشا لم ينتخب رئيسا للوزارة ليمثل حزب الأحرار الدستوريين ، مطلقا ٠ ولو كان هذا المعنى ما كان هو الرئيس، بل كان غيره من حزب الأغلبية ، وانما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة نسعى اليها كلنا : فكرة الاندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية٠ وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات ، وبعد الانتخابات ، قبل الأزمة التى حدثت وبعدها (١٠٨) » ٠

ومنذ البداية استقر رأى الوزارة الائتلافية على ارجاء حل المسألة المصرية حتى تتحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا، ويتمهد الطريق لاجراء مفاوضات بينهما ، وقد كتبت الاهرام فى ذلك تقول : « ان التفكير فى مفاوضات جديدة تقوم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل حل المسألة المصرية ، قد أدى الى أن الحاضر غير صالح لهذه المفاوضات ، وانه من مصلحة انجاحها فى المستقبل أن يرجأ بحث المسائل الخارجية

الى المستقبل ، وأن تقصر الحكومة والبرلمان همهما على معالجة المسائل الداخلية التي منها تدعيم الدستور وتثبيت مبادئه في نفوس الشعب وفي مصالح الحكومة » ، واستطردت : « على أن المستقبل القريب سيدل على ما اذا كان في الاستطاعة الانصراف الى المسائل الداخلية مع ارجاء المسائل الخارجية أم لا ؟ • ويظهر أنه مهما بان في هذه الفكرة من الصواب وبعد النظر ، فان من العسير السير في المسائل الداخلية دون الاحتكاك - قهرا - بالسياسة الانجليزية ، لا سيما اذا كانت انجلترا لا تكتفي بالتدخل في السياسة الخارجية ، وانما تتعرض لمسائل داخلية محضة بدعوى من دعاواها الكثيرة •• ومهما تكن وجهة نظر الحكومة المصرية مؤيدة من البرلمان، فان نجاح سياسة الحكومة المصرية يتوقف على ما تضمره السياسة البريطانية لمصر ، أكثر مما ينويه الوزراء المصريون (١٠٩) » •

يمكن القول اذن أن سياسة الحكومة العدلية قد قامت على تمهيد الطريق لمفاوضات جديدة في المستقبل مع انجلترا ،وخلق الجو الذى يكون موافقا للوصول الى تلك الغاية - وهو ما صرح به ثروت باشا بنفسه في مجلس النواب (١١٠) • وقد كانت تلك أيضا سياسة مجلس النواب المصرى الذى أقرت التايمز بأنه كان يميل الى تجنب المناقشات التى تفضى الى الاصطدام مباشرة مع السلطات البريطانية (١١١) • وقد اعترفت جريدة السياسة بذلك أيضا ، فقالت ان «كثيرا من المطالب البريطانية التى تمس شئون البلاد الداخلية ، أجيبت منعا للاحتكاك الذى بدأ يعكر صفو الجو ويفسد سياسة حسن التفاهم » ، واستطردت : « وكثيرا ما اتهم معارضو الائتلاف الحكومة والبرلمان بأنهما بالغا فى هذه الخطة ، ومع هذا الاتهام الذى يمكن أن يترتب عليه ما يترتب من الأثر فى الرأى العام ، أصرت الحكومة وأصر البرلمان ، وما يزالان مصرين ، على متابعة هذه السياسة ، لاعتبارهما اياها السياسة الحكيمة التى تؤيد السلام والأمن فى مصر ، والتى تصل الى تحقيق غايات المصريين السياسية (١١٢) » • ومعنى هذا أن الحكم الدستورى قد أظهر أنه قد وعى جيدا الدرس الذى تلقنه فى عام ١٩٢٤ •

على أن بعض الأمور التى تستحق التفكير والملاحظة ، أنه بالرغم مما أبتهجته حكومه الائتلاف وبرلمان الائتلاف من هذه السياسة - سياسة حسن التفاهم مع الانجليز - فان الحوادث برهنت على أن عهد الائتلاف كان من أزخر العهود السياسية بالتدخل الانجليزى • ويعتبر من أهم أسباب ذلك تربص اللورد لويد بمصر، فاللورد لويد بسبب عودة الحياة

السياسيه الدستوريه على يديه ـ وان أرغم على ذلك بسبب تطور الظروف على النحو الذى مر بنا ـ كان يعتقد أنه صاحب اليد العليا فى مصر وفى شئونها ، وانه لا ينبغى للحكومة ولا للبرلمان أن يقوما بعمل ما يتحدى سلطته أو ارادته ، والا أطلق يد القصر فى العبث بالحياة النيابية كما يشاء (وسنرى انه سيقوم فعلا بذلك فى عهد النحاس باشا ووزارته الأولى) . وهذا ما دفع البعض فى احدى المناسبات الى مصارحة سعد زغلول بأنه « يشترى الدستور بأغلى من ثمنه ، فأما أن تسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ،واما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لا شىء على الاطلاق، نعم لا شىء الا الضرر والمحال مشفوعا بالفرقة والانقسام (١١٣) » . ولكن سعد زغلول كانت له وجهة نظر أخرى ، فقد كان يخشى أن يؤدى ضياع الدستور الى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه ، والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة من أجلها : قضية الاستقلال : « ليذهب الدستور حيث كان ، هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور (١١٤) » .

هذه الصلة بين الدستور والقضية المصرية أبرزت أهمية تدعيم الدستور لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز . ولهذا كان سعد زغلول مهموما بمعرفة موقف الانجليز من الدستور ، وكذلك كان الملك فؤاد ، بينما كان اللورد لويد مسرورا من حيرة الطرفين ويقول: « ان قوة مركزنا تعتمد على أن الاثنين كانا فى حيرة شديدة ومتعطشين لمعرفة الاجابة عن هذا السؤال (١١٥) » .

على أن الخوف على الدستور كان يدفع ، كما ذكرنا ، الحكومة والبرلمان الى تجنب المغامرة وتفادى اثارة المتاعب مع الانجليز ، ولهذا اقتصر برلمان ١٩٢٦ على الغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب المعدل الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور (١١٦) . وعندما حثت لجنة التحقيق البرلمانية ، التى تألفت لفحص تصرفات على ماهر باشا ، الحكومة على السرعة فى تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء والمشار اليه فى المادة ٦٨ من الدستور ، وجد الرجال المسئولون فى الحكومة والبرلمان ، أن مسئولية الوزراء السابقين اذا اثيرت ، فقد تأخذ

دورا تنشأ عنه متاعب دقيقة ليس بالمستطاع تقدير نتائجها من المعارضة التي تظهر بها دار المندوب السامي في تلك الحال ، ولهذا صرفوا النظر عن اختيار تلك الطريقة (١١٧) .

تعنت السياسة البريطانية :

ولقد كان من الطبيعي أن يستغل اللورد لويد هذا الحرص على تجنب المتاعب مع الانجليز في تدعيم النفوذ الانجليزي في مصر . ولعل من أجرأ ما ابتدعه لذلك ، بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الأجانب في أول ابريل ١٩٢٧ بمقتضى المشروع الذي وافقت عليه الحكومة في ١٩٢٣ ، أن اقترح على حكومته ، للقيام بالمسئوليات التي ترتبت على سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ضرورة أن يحتفظ الانجليز في أيديهم ببعض الوظائف الادارية الهامة في الحكومة المصرية ، لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، واخضاع تعيين الموظفين الأجانب من غير البريطانيين لموافقة السلطات البريطانية . وكانت الوزارات التي اختارها « لويد » لملئها بالموظفين الانجليز هي أهم الوزارات المصرية وهي : المواصلات والمعارف والمالية والحربية والعدل . وقد رأى السيطرة عليها واحدة وراء أخرى حتى لايثير انتباه المتطرفين وسخطهم . على أن وزير الخارجية البريطانية ، ولو أنه كان متفقا بصفة عامة مع «لويد» في ضرورة اتخاذ اجراء في هذا الشأن ، وعلى المبادىء التي تحكم هذا الاجراء ، الا أن عدد الموظفين الذين قدرهم لويد في كل وزارة قد أثار الهواجس ، وبالأخص في نفس مستشاري وزير الخارجية الذين كرهوا بوضوح فكرة اتخاذ موقف حازم في هذا الموضوع ، خشية ارتفاع أصوات الشكوى من جانب المصريين بسبب توظيف الانجليز ، وخوفا من خطر الضغط على الحكومة المصرية في هذا الشأن . ومن ثم طلب الى لويد ألا يتخذ أي اجراء في هذا الشأن الا بعد الرجوع الى وزير الخارجية (١١٨) .

على أن الفرصة لم تلبث أن سنحت للورد لويد للتدخل في الشئون المصرية ، عندما فاز أحمد ماهر ، بعد الحكم ببراءته ، بانتخاب تكميلي بالترشيح في ٩ سبتمبر ١٩٢٦ عن دائرة الدرب الأحمر، كما فاز محمود فهمي النقراشي عن دائرة الجمرك بانتخاب تكميلي بالترشيح أيضا في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦ (١١٩)، وقد استقبلا بالتصفيق عندما جلسا في المجلس مما اعتبر بمثابة سخرية ببريطانيا . ولم يلبث النواب أن انتخبوا أحمد

ماهر ويصا للجنة المحاسبة ، والنقراشي سكرتيرا للجنة المعارف ، وتم ذلك كله بالرغم من المذكرة التي قدمت في ١ يونيه ١٩٢٦ بخصوص عدم الاعتراف ببراءتهما . وهنا رأى لويد أن مثل هذا العمل ، ان لم يعتبر تحديا للحكومه البريطانية ، فانه على كل حال واقعه «خطيرة» قد تشجع على قيام حملة جديدة ضد الانجليز ، ورأى لذلك ضرورة تحذير كل من سعد زغلول وعدلى باشا بان مثل هذه التعيينات لا يمكن الا أن تنظر اليها حكومه صاحب الجلالة بكل استياء (١٢٠) . ويبدو أنه أوحي الى مكاتب التايمز في القاهرة باثارة هذا الموضوع في جريدته ، فقد شن هذا حملة شديدة على مجلس النواب المصرى كرر فيها القول بان هذا العمل يعد سخرية ببريطانيا ، وذكر أن من يقف على جوهر هذا العمل يظهر له مغزاه ، فهذا التعيين هو من عمل الوفد ، وانه بانتخاب محمود فهمى النقراشي للجنة المعارف « أصبح على صلة بالطلبة الذين اشتهر في الماضي بالانهماك في تنظيمهم . ثم ذكر انه يوجد سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأنه يعود الآن الى المضي في هذه الخطط العدائية . وقال انه من المعروف انه ينظم اتحادات العمال لهذا الغرض ، وان هذه الأعمال وأمثالها هي التي تمنع الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية الأخرى من الاركان الى اعتراف الوفد بحسن النية والصداقة (١٢١) .

وكان بسبب هذه الحملة أن تصدى مجلس النواب المصرى للرد عليها . فقد وصف اسماعيل صدقي باشا حملة مراسل التايمز بأنها حملة جريئة ظالمة أقل ما يقال فيها انها تخالف أبسط قواعد اللياقة والمجاملة ، وقال الدكتور حافظ عفيفى ، وكيل حزب الأحرار الدستوريين انها حملة حمقاء لا يمكن أن تمر دون تعليق من أعضاء المجلس ، وقال حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطنى ، ان الاساءة موجهة الى البلاد لا الى الوفد وحده ، وان لتلك الحملة الصحفية أسبابا بعيدة المرمى ، وهى تلك السياسة الانجليزية التى تريد دائما أن تفت فى عضد البلاد . على أن المناقشات مع ذلك لم تتطور بحيث تؤدى الى نبذ سياسة حسن التفاهم وتجنب الاحتكاك ببريطانيا التى سار عليها المجلس ، وقد عبر عن ذلك ويصا واصف بك ، عن الوفديين ، عندما قال : « يعرف هذا المكاتب اننا عالمون بحقوقنا وبأساليب المجاملات وعالمون بما لنا من الحقوق ، ولكنا رغما من هذه المعرفة ، نوسع صدورنا سعة تامة ، وكل ما نرجوه أن يفهموا أننا اذا تسامحنا فليس لخوف (١٢٢) وقد ظهرت هذه الرغبة فى تجنب الاشتباك مع انجلترا فى موقف سعد باشا وعدلى

باشا من التحذيرات البريطانية ، فقد ذكر لويد أن الأسلوب الذى تقبلا به هذه التحذيرات قد دل على أنهما لم تفشل فى خلق التأثير المطلوب (١٢٣) ٠

ازمة استقالة عدلى باشا :

على أنه سرعان ما أخذت العناصر المتطرفة فى الائتلاف تنسى تدريجيا درس ١٩٢٤ ، وتقلل من المخاطر التى قد تصيبها فى حالة اتخاذ اجراء مثير ، وترى أن ذلك الحزم الذى أبدته الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٤ لم يكن سوى سورة غضب ، وأن مصر لن تحصل على شىء الا بالعنف ، وراحت تعزز رأيها بتاريخ الفترة من ١٩١٩ ــ ١٩٢٢ ٠ (١٢٤) وأخذ بعض الكتاب ينعون على الأمة الحالة التى وصلت اليها من التخاذل والاستسلام ، فكتب أمين الرافعى فى الأهرام يقول : « ان الحوادث التى وقعت ، ولا تزال تقع فى البلاد ، تحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى عام ١٩١٩ ، فلم تعد تفكر فيها ولا فى مواصلتها ولا فى الاستفادة منها ٠ بل انه ليخيل للانسان أن الأمة التى كانت تعمل فى ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى ١٩٢٧ ٠٠ ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التى يسمونها سياسة حسن التفاهم مع الانجليز (١٢٥) ٠

وفى الحقيقة أن تيارا متطرفا لم يلبث أن أخذ يسرى فى أعصاب النواب ، فأخذوا من ثم يشتدون فى نقد الوزارة شيئا فشيئا ، وقد سمعت الحكومة فى أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من الأعضاء تضمنت كثيرا من عبارات اللوم (١٢٦) ٠ وفى الوقت نفسه اثيرت فى مجلس النواب مسألة دقيقة ، وهى مسألة مباشرة المندوب السامى وظيفته مع الحكومة المصرية دون أن يقدم أوراق اعتماده الى الملك فؤاد (وهى الأوراق التى أبى لويد تقديمها على النحو الذى مر بنا) وطلب النواب من الحكومة أن تدلى ببيانها فى هذا الموضوع (١٢٧) ٠ ولكن قبل أن يسمع المجلس جواب الحكومة فى هذه المسألة ، فاجأ عدلى باشا الأمة بتقديم استقالته فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ ٠

حدثت استقالة عدلى باشا فجأة ، وعلى غير انتظار ٠ فقد كان مجلس النواب يناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطى للحكومة ،

وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى ان يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه في المستقبل • فاعترض النائب عبد السلام فهمى جمعه بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة • وعندئذ قرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح (١٢٨) وهنا انسحبت الوزارة الى غرفة رئيس الوزراء ، ورأى عدلى باشا فى رفض قرار لشكر ، ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، وخصوصا من جانب النواب الوفديين ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها • وعلى ذلك قررت الوزارة باجماع الآراء الاستقالة (١٢٩) •

وقد اعتبر الدكتور السيد صبرى ، عند تناوله هذه المسألة ، أن الوزارة كانت أكثر حساسية من المفروض ، اذ من الطبيعى أن يوجه المجلس النقد الى الوزارة ، والا فاذا كانت الوزارات تصبو لسماع المديح والاطناب فى المجالس النيابية ، فلم تعد لهذه المجالس أية فائدة ، فالمجلس يجب أن ينتقد مادام هناك وجه للانتقاد ، والوزارات يجب أن تدافع ، وأن تتعود على سماع النقد والرد عليه (١٣٠) على أن الظروف التى أشرنا اليها كانت فى الحقيقة وراء استقالة الوزارة • كما أن اللورد لويد ذكر سببا آخر له صلة بأزمة الجيش التى سنتعرض لها بعد قليل ، فأورد أنه علم ان أحمد خشبه باشا وزير الحربية كان اذ ذاك يضغط على عدلى باشا بمشروعاته التى تتفق مع سياسة الوفد نحو الجيش المصرى ، وانه استعان فى تأييده بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين، ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين وكانت النتيجة أن قدم عدلى باشا استقالته (١٣١) •

على أنه يفهم من كلام الدكتور هيكل أن أسبابا حزبية كانت من بين ما دفع عدلى باشا الى الاستقالة • فقد ذكر أن نشاط النواب الوفديين ، وهو الذى كان « بمعارضة الوزارة أشبه » قد دفع الى الظن بأن الوفديين قد حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا ، وخصوصا بعد أن شابت علاقة الاحرار الدستوريين بالقصر بعض الشوائب عندما ألقى أحمد بك عبد الغفار خطابا فى البرلمان بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقدا لا يخلو من القسوة • ثم حدث بعد ذلك ما ساعد على هذا الظن عندما تخلف سعد باشا أثناء جلسات شهر ابريل ١٩٢٧ وتولى رياسة النواب مصطفى النحاس باشا وكيل

المجلس ، وفي أثناء ذلك عارض عبد السلام فهمي بك في اقتراح الشكر على النحو الذى مر بنا ، فهنا قدم عدلى باشا استقالته ، وأصر على الاستقالة على الرغم من أن المجلس قرر ، ومعه النائب الذى أثار الاشكال ، أنه لم يفكر مطلقا فى مسألة الثقة بالوزارة ، وأن المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته (١٣٢) ٠

كان سعد باشا زغلول فى أثناء الأزمة ببلدة مسجد وصيف ـ حيث توجد عزبته ـ فسارع عائدا الى مصر ليعالج الأمر ٠ ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن ، وكان عدلى باشا قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا فى الوزارة التى تخلفه ، فاستطاع سعد باشا بما وسعه من حيلة أن يسوى الأزمة على أساس خروج عدلى باشا وحده ، وعودة الوزارة بشكلها السابق وذلك بعد أن أحل عدلى باشا ثروت باشا من اتفاقه وأحل بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه من هذا الاتفاق (١٣٣) ٠ وقد ذكر الاستاذ أمين يوسف أن عدلى باشا وحرم سعد زغلول باشا كانا يريان أن يكون النحاس باشا هو رئيس الوزراء الجديد ، وانه كان محتملا أن يسود رأيهما لولا ظروف طارئة (١٣٤) ٠ ويبدو أن هذا الاقتراح كان فى حالة اصرار الوزراء على عدم العودة الى مناصبهم وتاليف وزارة جديدة من غيرهم.

على كل حال فقد عادت الوزارة بطاقمها القديم ، وانما اجرى تغيير يسير فى بعض المناصب : فقد نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وأحل محله جعفر والى باشا الوزير الجديد ، كما أدى نقل خشبه باشا من الحربية الى نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية ، وتولى مرقص حنا الخارجية ٠ وهكذا استطاع سعد زغلول أن يحفظ الائتلاف ، اذ كان يقدر ان لا حياة لذلك البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا ببقاء الائتلاف ـ كما يقول الدكتور هيكل (١٣٥) ٠

(ج) ازمة الجيش

نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وكان لذلك صلة بأزمة الجيش التي مر بنا طرف يسير منها ٠ وموقف الجيش المصرى من النضال الوطنى منذ انتعاش الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى ، موقف لا ترد عنه فى المصادر اشارات كافية ٠ وهذا أمر طبيعى ، فان الضعف

الذى حرص الانجليز على ان ينشئوا فيه هذا الجيش منذ الثورة العرابية، والسيطرة الانجليزية الكاملة عليه ، ووجود جيش الاحتلال مقيمـــا فى داخل البلاد ، قد أدى الى أن أصبح الجيش المصرى رمزا ومظهرا وزينة ، أكثر منه قوة مؤثرة فى مصير البلاد ، وبالتالى سلبه المقدرة على احداث أى أثر فى المحيط السياسى العام • ولم يكن الا بفضــــل معاهدة ١٩٣٦ عندما أتيح للجيش المصرى أن يأخذ حظا من القوة والتدريب والسلاح ، كانت الثمرة الوحيدة لها هى الهزيمة التى منى بها فى فلسطين ، وهى الهزيمة التى حولت مجـرى تاريخه ، وكانت نقطة انطلاقته الكـبرى فى طريق اداء واجبه العظيم فى حماية ودعم الحركات التحررية فى مصر والعالم العربى •

وفى الحقيقة أن الانجليز كانوا يخشون منذ احتلالهم لمصر انطلاقة هذا الجيش ، ولهذا عملوا على حبسه فى قمقم منيع ، وسـدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة ، وظلوا يحرصون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف • وقصة أزمة الجيش التى هى موضـــوع هذا الفصل ليست الا صورة من صور وقوف الانجليز فى وجه أية محاولة لتقوية هذا الجيش أو تحريره من الاغلال والأصفاد التى قيدوه بها •

ولعل لهذه الأزمة صلة بالقصة التى يرويها الاستاذ أمين يوسف صهر سعد زغلول وزوج أبنة أخته ، وهى التى تظهر تعاطف الجيش المصرى مع الوفد الذى كان فى ذلك الحين يقود حركة النضـــال ضد الانجليز والقصر ، فهو يذكر أنه كان يقضى أجازته فى الصعيد فى عام ١٩٢٦ ، فى عهد وزارة عدلى باشا ، فأقام له ضباط الجيش فى أســـوان حفلة لتكريمه بوصفه زعيم الحركة التعاونية • وكان يشـــاع يومئذ ان الجيش يؤيد سياسة الوفد • وفى أثنـــاء الحفلة عزفت الجوقة الموسيقية « أنشـودة سعد زغلول » مرارا ، ولعلها التى لحنها الموسيقار سيد درويش تحية لسعد زغلول عند عودته الى الوطن سنة ١٩٢٣ ، ومطلعها :

مصرنا وطننـــا ، سعدها أملنـــا
كلنـــا جميعـا للوطن ضـــحية

أجمعت قلوبنا ، هلالنا وصليبنا
ن تعيش مصر عيشة هنية(١٣٦)

فكانت هذه الانشـودة تقابل فى كل مرة من الضـــباط بالتصفيق الشديد ، مما اعتبر فى ذلك الحين بمثابة مظاهرة سياسية • ولهذا أمر

الملك بعمل تحقيق واف بمعرفة الجنرال سبنكس باشا ، اسفر عن نقل الضباط الى وجهة أخرى (١٣٧) ٠

على كل حال فان أزمة الجيش التى نحن بصددها لها جذور ترجع الىحادث مقتل السردار ، وطرد الجيش المصرى من السودان ، بل وترجع الى ماقبل ذلك مما له صلة بالسياسة البريطانية فى تنظيمه ٠ ذلك أن هذه السياسة البريطانية كانت قد قضت منذ البداية بانشاء وظيفة بالجيش المصرى ، هى وظيفة المفتش العام ، يشغلها ضابط بريطانى ، يعتبر سردارا ثانيا للجيش المصرى المقيم بالقطر المصرى ، طالما كان سردار الجيش موجودا بالسودان ٠ وكان هذا المفتش هو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع فى حالة الاضطراب فى القطر المصرى ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والسردار بواسطة رئيس الأركان حرب فى جميع الشئون العسكرية ٠ فلما طرد الجيش المصرى من السودان ، وأصبح جميعه فى مصر ، أصبحت رقابة حاكم السودان عليه فى حيز العدم ، لوجوده بالسودان والجيش فى مصر ٠ وقد فكرت الوزارة الزيورية ، بعد انشاء قوة الدفاع عن السودان ، فى تعيين سردار للجيش المصرى يكون ضابطا مصريا ، ما دام هذا الجيش مقيما فى القطر المصرى بعيدا عن مراقبة الحاكم العام السودانى ، الذى كان فى الوقت نفسه سردارا للجيش ، ولكنها لم توفق فى ذلك ٠ **فاستقر الرأى على تشكيل مجلس للجيش ، ولجنة للضباط** يوكل اليها أمر التعيينات والترقيات وغيرها ، لتقدم الى الملك بواسطة وزير الحربية بدلا من السردار ، وجعل المفتش العام عضوا فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ٠ وقد لقى هذا الاجراء النقد من الوطنيين : فكتب الاميرالاى محمود حلمى اسماعيل يقول ان وجود المفتش الانجليزى فى الجيش وفى المجلس الجديد ، دليل على أن الأمر والنهى سيكونان له ، وانه سيكون عنوانا للسيطرة الداخلية فى الجيش وفى اختيار ضباط المجلس ، وسببا فى افساد الأمر على القيادة المصرية (١٣٨) ٠ وقد حدث بعد ذلك أن اللواء سبنكس باشا ، المفتش العام للجيش المصرى ، استقال من منصبه ، فعقدت وزارة زيور باشا اتفاقا على بقائه فى الخدمة لمدة سنتين أخريين ٠ ولم تستفد من ذلك الظرف ، وهو ظرف تركه الخدمة مختارا ، بأن تعين مفتشا مصريا مكانه أو تلغى وظيفته بتاتا (١٣٩) ٠

فلما استؤنفت الحياة النيابية ، اتجهت نية الوفد والبرلمان الى تقوية الجيش ، باعتبارها هدفا قوميا ٠ فقد رأى خشبة باشا ادخال

اصلاحات لزيادة عدد الجيش المصرى وتقوية سلاحه ، كان قد أشار بها سبنكس باشا نفسه • فلما عرضت ميزانية الدولة عن ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ على مجلس النواب ، أحالها على اللجنة المالية التى استأنست بآراء لجان المجالس المختلفة ، وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عليها • وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها ، وبحث مرسوم يناير الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط • وقد انتهت هذه الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية • واقترح بعض أعضاء اللجنة **تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام فى عضويته**، وقد قدمت اللجنة الفرعية تقريرا بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه اللجنة وتبت فيها برأى ، وصل نبؤها الى المندوب السامى والى الصحف البريطانية (١٤٠) •

كان اللورد لويد فى تلك الأثناء يراقب تصرفات الوزير الوفدى ، ويرقب تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام فى عهده الى الدرك الأسفل ، فقد كان الوزير الوفدى يتجاهل المفتش العام ، ويرفض العمل بتوصياته ويتراسل مباشرة مع صغار الضباط ، ويقوم بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة دون الرجوع اليه ، وكان فى الوقت نفسه على وشك تقديم المقترحات الخاصة باصلاح الجيش الى البرلمان (١٤١) • وبطبيعة الحال لم يسترح اللورد لويد لسير الأمور على هذا النحو ، فقد كان يرى أن تصريح ٢٨ فبراير ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الأجنبية ، وأن هذا يستلزم بالتالى أن يكون للانجليز الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى وفى ترقيته وكفايته ، ولما كانت السياسة المصرية التى كانت تنتهج فى ذلك الحين تعمل على ابعاد الجيش المصرى عن السيطرة الانجليزية ، ولا تكتفى بذلك بل تسلمه لنفوذ حزب سياسى متطرف هو الوفد ، فقد رأى لويد أن استمرار هذا الأمر سوف يضع بريطانيا فى وضع دقيق • اذ لم يكن هناك أدنى شك ، فى اعتقاده، فى أن الوفد لو اطمأن الى تمام سيطرته على الجيش ، فلن يتردد فى شن هجوم على الملكية ، وحينئذ فهل هناك طريق آخر الا أن تساعد بريطانيا بكل قوتها العسكرية الملك فؤاد الذى ساعدته بنفسها من قبل فى الجلوس على العرش ، والا أن تحطم بذلك الدستور ؟ (١٤٢) ويلاحظ

هنا أن اللورد لويد يربط مسألة تقوية الجيش بمسألة الجمهورية ، ولا يربطها بالنضال ضد الاحتلال ، فهو لم يفكر فى احتمال قيام خطر على مركز القوات البريطانية فى مصر من تقوية الجيش المصرى ، وقبل ذلك قال فى موضع آخر أن هدف المتطرفين هو القيام بثورة ضد العرش ، وانهم كانوا يخفون هذا الغرض وراء صيحة الاستقلال التام (١٤٣) • ولكن السير أوستن تشمبرلن سوف يذكر فى بيان أمام مجلس العموم أن الحكومة الانجليزية انما تدخلت لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة والنفوذ ، أرادوا اتخاذ الجيش أداة معادية لبريطانيا (١٤٤) •

على كل حال فقد اسفرت المراسلات التى جرت بين اللورد لويد وحكومته عن زيارة قام بها للملك فؤاد ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم ، وأبلغه أن حكومته قد كلفته بأن يسأله عما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى ، وأن يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى فى قوة الجيش المصرى ، تمثلا بالسياسة المتبعة فى الدول الأخرى ، وأن يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب • ولكن الملك فؤاد أجاب بأنه يوافق على وجهة نظر المندوب السامى ، ولكنه « يكاد يكون مجردا من كل سلطة تقريبا فى ظل الظروف السياسية الحاضرة » •

جرت هذه المقابلة فى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وقد حدثت بعد ذلك مناقشات تفصيلية أخرى الى أن تمكن اللورد لويد من أن يطلب الى حكومته فى يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة المفتش الانجليزى العام ، لا يحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وانه من الضرورى لذلك ، ومن أجل الوصول الى تسوية ودية ، أن تعيد مصر النظر فى الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا على قيامها بمسئوليتها ، والى أن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك • وقد جاءه الرد من وزير الخارجية البريطانية يقول : « الجيش المصرى • حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة فى برقية ٢٨ مارس (١٤٥) •

على أن الأمور سرعان ما تكشفت عن افتراق كبير فى وجهات نظر المسئولين فى لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يبرق الى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذى يتهدد وضع مصر السياسى

الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك باحراز موافقة مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الأخطار المستقبلة ٠ كان مستشارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجيـــة ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الأزمـة الناشبة لعقد تسوية موقوته Modus vivendi تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا فى الاحتفاظ بحامية فى البلاد لأغراض دفاعيـة (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير) ، وتجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الأغراض الدفاعية (١٤٦) ٠ وكانت حجتهم فى هذا الرأى أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكنا لا ينبغى أن نركبه الى الممات ، وخصوصا انه لن يعيش الى الأبد » (١٤٧)٠ وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد ، الذى كان قد حصـل مقدما على موافقة وزير الخارجية على خطته ، فى تنفيذ سياسته واحراز موافقة مصر على مطالبه ٠

وقد بدأت المعركة السياسية عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تفيد رفض التدخل الانجليزى ، فقد ذكر فيها ثروت باشا انه يحس من واجبه أن يسجل كتابة ، أنه من وجهة النظر القـــانونية ، فان الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظـات ، وأن لمصر مطلق الحـرية فى التصرف بشأنه ٠ ويلاحظ هنا أن ثروت باشا هو من أبطال تصريح ٢٨ فبراير ، فهو أدرى بما يقول وبما اتفق عليه ٠ ولـكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطـرفين وراءه ، وأنهم يســـيطرون على الحكومة ، وأنه لا يمكن الحصول على شىء من مطالبه بهذه المفاوضـــات الخاصة المستمرة ٠ وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ ســـلم لثروت باشا مذكرة سياسية خطيرة طلب فيهـا من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه ، اذ تتلخص فيما يلى :

١ ـ وجوب تمكين المفتش العام الانجليزى من أن يؤدى فى حرية اختصاصاته ، كما تسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، ومنحه رتبة فريق وعقد لمدة ثلاث سنوات (بدلا من سنتين) ٠

٢ ـ الا يتأخر وزير الحربية المصرية عن أن يرفع للملك توصيات لجنة الضباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وغيرها (وهى اللجنة التى فيها المفتش الانجليزى عضوا مسيطرا عليها) ٠

٣ ـ أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا للمفتش العام الانجليزى ونائبه فى غيابه ٠

٤ ـ أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت اشراف المفتش العام أو نائبه ٠

٥ ـ تظل المراكز التى يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا أدمجت فى مصلحة الحدود ، محفوظة فى أيد بريطانية ٠ ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم ٠

٦ ـ وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، يبقى النظام العرفى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود (١٤٨) ٠

وفى أثناء ذلك رأى لويد أن يطلب من حكومته **حضور سفينة حربية الى الاسكندرية من مالطة** ، « كاجراء احتياطى » ٠ وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خططه للمستقبل ازاء ورود أى رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير الخارجية يسرد له التطورات المحتملة التى يتنبأ بها ، ويوصى بأن فى حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريون هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ فاذا أجابوا بالنفى ، أو أجابوا اجابة مبهمة ، فان على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرهونة بالموافقة على المعاهدة ٠ وفى حالة حدوث أية اضطرابات فتتخذ اجراءات أخرى فى أولها : اعلان الأحكام العرفية فى البلاد (١٤٩) ٠

وفى يوم ٢ يونية ١٩٢٧ بعث وزير الخارجية البريطانية الى لويد بموافقته على هذا المشروع الخطير ، وكان لويد فى تلك الأثناء قد حصل على تأييد ممثلى الدول الأجنبية فى مصر ، وخصوصا فرنسا وايطاليا ، وتأكيداتهم بأنهم يعتبرون المطالب الانجليزية مطالب ضرورية لحفظ الأمن فى مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل لانجلترا كل تأييد (١٥٠) ٠

على أن الرد المصرى لم يبطىء أن جاء فى ٣ يونية ، وهو لا يقبل الا مطلبا واحدا من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصـــورة قاطعة المطالب الباقية • واذن فلم يبق مفر فى رأى اللورد لويد من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع وزير الخارجية والبطش بالحياة النيابية فى مصر ، وفرض معاهدة شاملة على البــلاد ، فقد أحس بأن الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ومعرفة ما اذا كان الانجليز مصرين على مطالبهم ، فاذا كان الأمر كذلك قويت حجة المتطرفين وضعف موقف الانجليز (١٥١)

وكم فوجىء اللورد لويد عندما وصـــله الرد من المستر بلدوين يخالفه فى اعتبـــار الرد المصرى غير مرض وفى ضرورة التمســك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بلغة ودية ، وانها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطـــالب الأخرى بصفة قاطعة ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضــمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضـــات مع الحكومة المصرية للوصول الى الاتفاقية الموقوتة بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصــول على مطالب محدودة ، بل فى الوصــول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذ هذه التعليمــات فاما أن يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة وأما أن يرفضها ، فاذا رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعــاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى (١٥٢) •

على أن اللورد لويد ركب رأســـه ، فقد كتب الى رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونية (وكان وزير الخارجية فى ذلك الحين فى الخارج) يفند رأيه ويسوق الحجج على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر على هذا الأساس أمر لا جدوى منه ، ويستدل على ذلك بأن ثروت باشا قد أوضح له بنفســه أنه لا يمــكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية ، أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل المفاوضات العامة على التحفظـــات (١٥٣) • وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة رأى أن يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقناع ســعد زغلول باشا وثروت باشـــا بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية والرد المصرى وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسى الداخلى ، والآمال والمخاوف التى كانت تملأ صـــدور أعدائنا » ، « وانهم لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة الى الاضطراب الســياسى » • وقد تكللت محاولاته بالنجاح ،

ففي يوم ١١ يونية ، عرض عليه ثروت باشا حلا للموقف يقوم على أن يرسل اليه اللورد لويد طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد فى المذكرة المصرية، فيرد عليه ثروت باشا بمذكرة ثانية تنال موافقته وتنتهى بها الأزمة . وقد وافق اللورد لويد على ذلك ، واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية المهمة التى قدمت فى الأصل . وأبلغ اللورد هذا الرد الى لندن موصيا بقبوله على الفور ، فجاءه الرد من المستر بلدوين فى اليوم التالى تهنئة على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية (١٥٤) .

(د) محادثات ثروت ـ تشمبرلن

بهذا الاستسلام من جانب مصر ، الذى هو امتداد لسياسة حسن التفاهم مع الانجليز ، أخذ الطريق يتمهد لمفاوضات بين حكومة الائتلاف والحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية وايجاد التسوية الشاملة . وقد أتيحت الفرصة لاجراء هذه المفاوضات عندما سافر ثروت باشا فى معية الملك فؤاد الى أوروبا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ومن الغريب أن هذه الزيارة التى أتيحت لحل القضية المصرية لم تتم الا بعد نضال دستورى مع الملك فؤاد الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق ـ كما يقول الأستاذ الرافعى ـ فلم يدع ثروت باشا لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ماهبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد باشا وقوفه الى جانب ثروت باشا ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية . ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة الوطنية ، أذعن فى النهاية ، وان دفعه صلفه الى اباء ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، على سعته ، فاستقله وحده وحاشيته ، وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى ، والتقى بالملك فى أوروبا . (١٥٥)

كان ثروت باشا يعتقد أن زيارة الملك لانجلترا انما هى فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، « ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » ، وكان على ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل (من الطرفين) حالة الآخر . (١٥٦) وكانت نظرية ثروت باشا أن أكبر

الأسباب فيما كان يقع من الاحتكاك والتصادم بين مصر وبريطانيا انما يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر وبريطانيا ، ويترتب على ذلك ، أن أبسط أعمال مصر وأشدها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤول في مصر بأنها اعتداءات على حقوق البلاد واستقلالها • (١٥٧)

وعلى ذلك فقد كان ثروت باشا يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا انما هي أزمة ثقة ، وأنه اذا استطاع ازالة ريبة الانجليز من ناحية مصر . فانه يمكن تحقيق الاستقلال بدون مشقة • وانصافا للجانب البريطاني نقول انه كان يفهم الأزمة بين مصر وانجلترا على أنها أزمة مصالح ، وقد صارح السير أوستن تشمبرلن ثروت بذلك في لقائهما الأول ، فقد قال له انه يرى أن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها ، وان واجب الحكومة البريطانية هو مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ١٨ فبراير ، وأشار الى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للامبراطورية البريطانية ، وأن كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها الا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك ، اذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى ومرتبطة بكيانها نفسه • واستطرد قائلا ان سنه تسمح بأن يذكر ظروف التداخل البريطاني في مصر ، وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية، كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتي ، وانه صائر الى الزوال في أقرب زمن ممكن • ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال • وذكر ان المستقبل يعنيه أكثر من الماضي ، وعنده أن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كانا يرغبان في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية، لضمان الدفاع عن المصالح المشتركة ، ولرخاء البلدين ؟ **فان كان الجواب سلبا ، ظلت العلاقات بين مصر وبريطانيا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف الى تسويتها بالقوة** • وتساءل السير أوستن تشمبرلن في النهاية عما اذا كانت مصر « قد أصبحت الآن أكثر استعدادا لأن تلقى حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن تدرك المزايا التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاونا قائما على الصراحة والاخلاص ؟ (١٥٨)

كان هذا هو الكلام الصريح الذى وجهه السير أوستن تشمبرلن لثروت باشا فى لقائهما الأول ، والذى خير فيه ثروت باشا بين أمرين : اما التعاون مع بريطانيا وفقا للنظرية البريطانية فى التعاون ، واما بقاء العلاقات المصرية البريطانية تحت رحمة أى حادث قد يضطرها الى تسويته بالقوة . وفى ظل هذا التهديد طلب السير أوستن تشمبرلن من ثروت باشا أن يقدم اليه مشروع معاهدة لتسوية العلاقة بين البلدين . وقد فوجىء ثروت باشا بهذا الطلب — على حد تعبيره — اذ لم يكن مستعدا لذلك ، ولكن الوزير البريطانى ألح عليه فى ذلك ، فاضطر الى موافقته . (١٥٩)

شرع اذن ثروت باشا فى وضع مشروع المعاهدة فى ضوء نظريته السالفة الذكر فى كسب ثقة الانجليز . وقد رأى أنه وان كانت أعز أمانيه ككل مصرى تحقيق مطالب البلاد كاملة ، « ولكنى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان ، مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب .. لذلك رأيت أننى **لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية** ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمحدثى البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد السبيل الى الاتفاق بين الطرفين .. اذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات ، واطرد الكلام فى الشرح والتدليل ، وذكر الشواهد والأمثال ، فى استيفاء المشروع » . (١٦٠)

بنى ثروت باشا مشروعه على محالفة أبدية تقوم بين مصر وانجلترا « تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما » . وبناء على هذا الأساس قبل ثروت باشا أن تبذل مصر لبريطانيا العظمى ، فى حالة اشتباكها فى حرب ، « ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » . كما قبل أن « تتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لبريطانيا .. وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا

بالمصالح البريطانية » • ثم قبل « بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين بريطانيا ومصر » « أن يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين » •

أما بالنسبة للاحتلال ، فقد قبل ثروت باشا « تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » أن « ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية • ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة » ، على أن « تستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة (•••) من تاريخ العمل بالمعاهدة فى (•••) ـ أى مكان من منطقة القنال • (١٦١) • وقد ذكر ثروت باشا فى تفسيره للمشروع انه اقترح أن تكون هذه المدة من ثلاث الى خمس سنوات ، وانه **ترك مسألة تحديد مدة الاستقرار الى المناقشات • (١٦٢) على أن المشروع النهائى للمعاهدة حدد عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة يعيد الطرفان بعدها النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات • (١٦٣)**

أما بخصوص حماية المصالح الأجنبية ، فقد سلم ثروت باشا ببقاء المستشار المالى والمستشار القضائى ، وذكر أن وجودهما «يتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى • (١٦٤)

كانت المسألة الأخيرة هى مسألة السودان • وقد رأى ثروت باشا تأجيل تسوية هذه المسألة الى مفاوضات تجرى فيما بعد « ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه » ، على أن « توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ » ، وعلى أن تتفقا على **تحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق • (١٦٥)**

هذه هى الخطوط العامة للمشروع الذى وضعه ثروت باشا • وهو المشروع الذى يقول انه توخى من وضعه ألا تمس القضية التى بيده بسوء ، وأن يتفادى عرض تعهدات لم يسبق الوفد عرضها فى مشروعه عام ١٩٢٠ • على أننا اذا تذكرنا أن الوفد لم يكتف بتقديم مشروعه هذا ، بل وأصر أيضا على قبول التوصيات ، أو التحفظات التى أسفر عنها الاستفتاء الشعبى لمشروع ملنر ، فاننا نلاحظ أن ثروت باشا قد أغفل

بعض هذه التحفظات تماما ، فقد نقل من مشروع ملنر المـــادة الخاصة بالمستشار المالى بنصها ، بالرغم من أن أحد التحفظات قد نص على ضرورة حذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى • كما انه نقل من مشروع ملنر أيضا المادة الخاصة بتعيين المستشار القضائى ، بعد أن حذف منها النص على أن يتمتع بحق الدخول على الوزير ، مع أن البلاد اعترضت على هذا التعيين ، ولم يقدمه الوفد فى مشروعه ، وقد شاهدنا سعد زغلول يرفض تجديد عقد المستشار القضائى عندما انتهت مدته ، كما طلب الغاء وظيفتيهما فى مفاوضاته مع المستر مكدونالد • (١٦٦) ومن الغريب أن ثروت باشا يعترف بأن «ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهـــد الاحتلال والحماية لم يكن ليبقى كما هو بعـــد أن أعلن أستقلال مصر » (١٦٧) ، ومع ذلك يستعير النص الخاص بهمـــا من مشروع ملنر نفســه •

ولم يغفل ثروت باشا بعض التحفظات فقط ، بل ان المادة التى أوردها فى مشروعه عن وجود القوات البريطانية فى مصر ، وهى المادة السادسة ، **لم تتضمن أية اشارة الى تحديد أجل لجلاء هذه القوات عن الأراضى المصرية** ، مع أن المادة الثانية من مشروع الوفد الذى قدمه فى ١٩٢٠ نصت على أن « تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف (•••) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة » ، وتركت تحـديد الأجل الى المناقشات • وقد لاحظ ثروت باشا ذلك فقال ان هذا الاختلاف بين المشروعين « ليس راجعا لخلاف فى الجوهر والموضوع ، بل لخلاف فى الطريقة والأسلوب ، وحسبى الاشارة الى أن المشروع الذى أفضت اليه محادثاتنا ، يدل على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلنى دائما ، وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة فى المادة السابعة من المشروع التى تنص على أن الحل الذى وضعته تلك المادة انما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية» • «١٦٨» على أن هـــذه العبارة نفســها التى توصل اليها ثروت باشا فى المشروع النهائى ، هى عبارة غامضـــة لا تفيــد بأى معنى متى يحين الوقت لعقد الاتفاق الجديد حتى تجلو القوات البريطانية عن مصر ، وهل يكون ذلك بعد مائة عام أو ألف عام أو أكثر • والأمر المثير فى هذه النقطة بالذات ، وهو ما يدل على أن هذه العبارة كانت عبارة صورية لم يقصد بها شىء ما ، اللهم الا اجتذاب التأييد للمشروع من ناحية الشعب المصرى ، ما جاء فى **الفقرة الخامسة من رسالة السير أوستن تشمبرلن بتاريخ ٢٤ نوفمبر**

١٩٢٧ بابلاغ المشروع النهائي ، وفيها يقول السير تشمبرلن : « ويذكر دولته (ثروت باشا) ما عانيته من الصعوبة في سبيل الموافقة ، ولو بصفة شخصية ومؤقتة ، على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابعة ؛ أشير بذلك الى الجملة الآتية : « ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ٠٠ » فلقد كان يشغلني أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق ٠ وقد قلت لدولته انني وان كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا ، الا أنني لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين ٠ وان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمني بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها ٠ غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على الى هـذا القصد ولا الى هذا المعنى ! وقال لى انه يأمل ، اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها ٠ وان دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ، ويكتفى أن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه ٠ وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة صاحب الجلالة الباب فى سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل ألا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التي تربط مصر بانجلترا من امكان مثل هذا التدبير » ٠ (١٦٩)

وبعد هذه الصورة البليغة لضعف ثروت باشا فى مسألة حيوية لمصر مثل جلاء القوات البريطانية عن مصر ، لايستطيع الباحث أن يقبل موازنته بأساتذة فن الدبلوماسية مثل « تاليران » و « مترنخ » وغيرهما — وهى الموازنة التى عقدها الأستاذ شفيق غربال — ٠ وقد يجوز للباحث أن يقبل «اعتذار» ثروت باشا عن صورة المشروع الذى قدمه بالأسباب التى ساقها، وأهمها انه قصد به ألا يبدو لمحدثيه البريطانيين بحيث يتعذر الصلح

عليه ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحـادثات ، وانه كان يرمى الى استيفاء المشروع فيما بعد • ولكن المشروع البريطانى النهائى ، الذى جاء ثمرة المباحثات المستفيضة بينه وبين الجانب البريطانى جاء بحيث كان أسوأ من المشروع المصرى ، فبينما قبل الكثير من نصوص المشروع المصرى دون التحسين المرجو ، فقد أضاف اليها تعديلات سيئة أخرى ونصوصا كثيرة جعلته بعيدا عن الالتقاء مع أهداف البلاد القومية • والحق أن الفضل الوحيد الذى قدمه ثروت باشا هو أنه فتح باب المحادثات بين مصر وبريطانيا بعد أن ارتاحت بريطانيا لوضعها فى مصر عقب مصرع السردار ، وخصوصا بعد أن تدعم نفوذها فى عهد اللورد لويد • وبفتح باب الحديث فى المسألة المصرية ، توالت المفاوضات حتى انتهت بعقـد معاهدة ١٩٣٦ التى كانت خطوة واسعة فى طريق استقلال مصر •

قدم ثروت باشا مشروعه الى المستر سلبى فى يوم ١٨ يولية ١٩٢٧، ليوصله الى السير أوستن تشمبرلن ، وكان يعتقد أنه قد أزال به ريبة الانجليز في مصر ، ودلل به على رغبة المصريين الصادقة فى اقامة علاقة تقوم على التحالف المتين بين البلدين • على أنه صدم حينما رد عليه الجانب البريطانى في ٢٩ يولية بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فشله فيما أراده من كسب ثقة الانجليز ومن تحديد المسائل المعلقة معهم تحديدا وافيـا يتجنب به وقوع حوادث الاحتكاك والصدام ، فقد كان المشروع البريطانى يقوم على : « نظام وصاية ضاغطة ، ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين » — على حد تعبير ثروت باشا — وتعتبر الملاحظات العامة التى قدمها عن هذا المشروع خير تحليل له ، فهو يقول : « ان الأحكام الرئيسية للمشروع تترك فى النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وانها تلتمس ، بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة ، عين الأغراض التى تتحقق عادة بين الحليفين الحربيين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة » • (١٧٠)

ثم تحدث عن الأمثلة التى تدل على عدم ثقة انجلترا بمصر فذكر انها حددت مثلا عدد الجيش المصرى فى معاهدة التحالف المقترحة بـ١٢٫٢٥٠ رجلا فى زمن السـلم • « أفيجـوز اذن أن يفسر التحـديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى ، اذا أصبح الجيش المصرى كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات البريطانية ؟ اذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى

الحديث فى محالفة ، فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تتهيأ لاتقاء أسبابه » ٠ (١٧١) ثم تحدث عن المادة الثامنة من المشروع البريطانى الخاصة بحماية المصالح الأجنبية ، فقال ان قبولها « بعد بمثابة وضع اليد تماما على ادارة مصر الداخلية » ٠ (١٧٢) وعلق على المادة الثانية من المشروع ، وهى الخاصة بالعلاقات الخارجية ، فقال انها « تثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتحتم عليه ، اذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف ، أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك» (١٧٣) ، وكانت هذه المادة تنص على أن «كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين ، تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين » ٠ وقد علق ثروت باشا على المادة الخامسة الخاصة بالقوات البريطانية فى مصر ، فقال ان تعدد الأغراض التى قصدتها بريطانيا بوجود هذه القوات ، وما ورد من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرارها ، لا يدع مجالا للشك فى أن الواقع فى أمر تلك القوات انه : « احتلال بالمعنى الصحيح ، وفى أنه أشد الوجوه اخلالا بسيادة البلاد » ٠ (١٧٤) ٠

وقد انتهى رأى ثروت باشا فى المشروع البريطانى المقدم فى ٢٩ يوليو ١٩٢٧ بأنه : « لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب ، وانه يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح ، عند العمل بها ، مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات ٠ وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضاحا أو تحديدا ، فانه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى فى شئون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة ٠ فلا يسع مصر اذن أن تتعزى بأنها ــ اذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها ــ تستفيد فى مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى ؛ اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل فى شئون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع » ٠ (١٧٥)

(هـ) وفاة سعد باشا زغلول

وانعكاسات الموقف الداخلي على محادثات ثروت ـ تشمبرلن

بينما كانت المباحثات تجرى بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، *تعرضت مصر لحادث جسيم أثر تأثيرا سيئا على سير المباحثات ونتائجها • ففي الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة* ١٩٢٧ ، لفظ زعيم مصر سعد باشا زغلول « مستودع آمال الامة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » أنفاسه الاخيرة عقب مرض لم يمهله طويلا • فكان لهذه الوفاة أثر الكارثة القومية •

ولا يجد الباحث ، في تقدير زعامة سعد زغلول وأثرها في تطور الحركة الوطنية التي انتعشت بعد الحرب العظمى ، أبلغ ولا أصدق مما كتبه في ذلك الأستاذ العقاد في كتابه : « سعد زغلول ، سيرة وتحية » قال :

« والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو أنقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه • وانما **الزعيم يحاسب حساب الشمس** التى تشرق على الحقول أو حساب النهر الذى يجرى بين الأعشاب والأشجار ، لا يضرب كلاهما فأسا ولا يغرس جذرا ولا يخط سطرا بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا والغارسين للجذور جميعا والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء •

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة بهذا الروح ، فهو من عمله ووضع يديه • أما اذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه ، فما هو بزعيم •

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو

مارف الاموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة
ا لم يكن فيها قبل تلك النهضة ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول.

«هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة ، علموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم مة ، *وانهم شبيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم امة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل* طائفة وكل جنس وكل دين » . (١٧٦)

كان صرح الائتلاف حتى ذلك الحين قائما . وكان قيامه يرجع الى نفوذ سعد زغلول وشخصيته الطاغية . ويمكن القول ان اليأس من محاربة هذا الزعيم والانتصار عليه ، بسبب التصاق الأمة به والتفافها حوله ، كان من أقوى البواعث على مصالحته . أما وقد اختفى شخصه الضخم من الميدان ، وخلف وراءه فراغا لا يسد ، فقد كان في ذلك كل الاغراء للانتهازية ممثلة في الأحرار الدستوريين ، والرجعية ممثلة في القصر ، والاستعمار ممثلا في الانجليز – على العمل بكل سرعة وقوة للاستفادة من هذا الظرف . والحق لقد كانت أكبر مآثر سعد زغلول انه جمع الأمة حوله على صورة لم تتح لزعيم مصري من قبل ، فهل كان محتملا أن يخلفه من يحل مكانه في هذه المنزلة ؟

كان الوقت اذ ذاك صيفا ، وأشهر الصيف في تلك الفترة من حياة مصر السياسية كانت أشهر ركود في الحياة السياسية وفي الحياة العامة ، بل في الحياة الحكومية نفسها – كما يقول الدكتور هيكل (١٧٧) وكان كثيرون ممن اليهم مرجع الأمر في مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاصطياف والاستجمام . وهكذا تأجل الصراع الداخلي قليلا ريثما يجتمع شمل الاسرة السياسية ، وتنتهي المعركة المنتظرة في داخل الوفد نفسه حول منصب الرياسة الشاغر .

وفي الحق لقد أخذت الأنظار في ذلك الحين تتحول نحو الوفد ، الذي أخذ أعضاؤه الموجودون في أوروبا يعودون سريعا الى مصر لمواجهة الموقف . وكان واضحا أن أمام الوفد مهمتين كبيرتين : الأولى ، انتخاب من يخلف الزعيم الراحل ، والثانية ، وهي مرتبطة بالاولى ، الاختفاظ بشكله القائم كهيئة سياسية متماسكة . وكان زعيم الوفد يشغل ثلاثة مناصب ، وهي : رياسة الوفد ، ورياسة الهيئة الوفدية البرلمانية ، ورياسة مجلس

النواب • ولا بد لهذه المناصب ممن يشغلها ويضطلع بأعبائها • وكانت هذه هي العقدة التي كانت تشغل الافكار في أوائل شهر سبتمبر ـ كما يقول أحمد شفيق (١٧٨) •

وعند النظر في مسألة اختيار الزعيم الجديد، ظهر أن هناك اتجاهين في داخل الوفد لحل هـذه المسألة : الاتجـاه الاول ، يقضي بتعيين ثلاثة رؤساء للوفد ، والثاني يقضي باختيار زعيم واحد • ولكل من الاتجاهين منطق يستند اليه • فمنطق الاتجاه الاول ، أن من المتعذر على رجل واحد أن يسد الفراغ الذي خلفه سعد زغلول ، وأن اختيار شخص واحد ليملا مركزه حري بأن يخلق الحسد والانقسام في داخـل الوفد ، وقد نصح الاستاذ أمين يوسف ، زوج ابنة أخت سـعد زغلول ، بأن تنتخب حرم سعد باشا للرياسة الفخرية ، وأن يكون النحاس باشا سكرتيرا ، وأن تؤلف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (١٧٩) • على أن هذه الفكرة لم تتمتع بتأييد كبير من أعضاء الوفد ، ربما لأن مجرد وجود ثلاثة رؤساء لهيئة واحدة كفيل بتقسيمها الى ثلاث هيئات ، بينما كانت مهمة الوفد ، كما مر بنا ، المحافظة على شكله كهيئة واحدة متماسكة • وهكذا انتصر الاتجاه الذي يميل الى اختيار زعيم واحد •

كانت المشكلة بعد ذلك مشكلة الاختيار نفسه ، ذلك أن زعامة سعد زغلول كانت جارفة بحيث لم تسمح بقيام زعامة أخرى بجانبها للخلافة • على أن التنافس كان شديدا بين اثنين من رجالات الوفد • أولهما ، هو محمد فتح الله بركات باشـا ، ابن أخت سعد زغلول ، الذي يذكر عنه الجزيري ، سكرتير سعد زغلول ، انه كان الرأس المدبر في الوفد ، وانه كان محور كل حركة فيه ، وانه ندر أن ترسم سياسة « الوفد ، ولا سيما في شئون الانتخابات ، دون أن يكون له في ذلك رأي يعول عليه ، حتى كان الوصف الذائع عنه في الأوساط الوفدية ، وفي أوسـاط خصوم الوفد ، انه « داهية الوفد » •

أما الرجل الثاني فهو مصطفى النحاس ، الذي كان يشـغل عند وفاة سعد زغلول منصب وكيل مجلس النواب • وكان رجلا ميالا بطبيعته الى التطرف ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ فقد كان قبل انضمامه الى الوفد ثم عضويته فيه ، من المتشـيعين للحزب الوطني ، المؤمنين بنظريـات مصطفى كامل • ورغم انه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فانه لم يكن يخفي تشيعه للألمان ، شأنه في ذلك شأن رجال الحزب الوطني جميعا •

وقد قبض الانجليز عليه فيمن قبض عليهم مع سعد باشا فى المرة الثانية ، ونفوا الى سيشل • وعندما ألف سعد زغلول وزارته عام ١٩٢٤ عينه وزيرا للمواصلات ، فلم يغير من تطرفه(١٨٠) • ولعل لهذا أن حارب الانجليز دخوله وزارة عدلى باشا الائتلافية سنة ١٩٢٦ ، فقد ذكر «لويد» أن سعد زغلول طلب بالحاح ادخاله فى هيئة الوزارة الجديدة ، ولكنه اعترض على ذلك ، لأن النحاس « كان يقف على الدوام الى جانب سياسة عداء بعيد عن التفاهم لبريطانيا العظمى والعلاقات معها ، وكان من الجلى أن الكثير من النتائج الحسنة التى كانت قد تحققت حينذاك ، سوف يذهب أدراج الرياح اذا هو انضم الى الوزارة ، لأنه سوف يعمل ضد التفاهم(١٨١) » • وقد وصفته مجلة «روزاليوسف» التى اشتركت فى تزكيته بقولها : « انه ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم ، أو رشحهم غيرهم ، من هو أنقى منه صفحة وأطهر ذيلا » ، واستدلت على رأيها بمواقفه المشرفة مع مصطفى كامل أولا ومع سعد زغلول ثانيا ، وقالت انه « رجل نزيه جدا ، صعب جدا فيما يراه حق ، صريح جدا» • ثم انتقلت الى عيوبه فقالت : « ولكنهم يقولون أيضا ان مصطفى النحاس « متسرع جدا » ، والكلمة التى تستعملها الدوائر السياسية للتعبير عن صفة التسرع هى كلمة «مدب» •• ولكنا نعتقد أن مصطفى النحاس غدا سيكون غيره بالامس •• الخ(١٨٢) » •

وقد اشتركت صحافة الانجليز والقصر فى معركة رياسة الوفد • وكانت معالجة صحافة الانجليز للموضوع تشف عن رغبة دفينة فى تفتيت الوفد ، باكثارها من الحديث عن الاتجاه الذى ينادى برياسة ثلاثية للوفد • وفى الوقت نفسه ، وبالرغم من أن الوفد كان دائما يعتبر فى عين الانجليز هيئة متطرفة ، فقد قسمته الى قسمين : متطرفين ومعتدلين، وأخذت ترفع عقيرتها منادية بانتخاب زعيم معتدل ، زاعمة أن ذلك فى مصلحة الوفد نفسه ، « لأنه اذا انتقلت زعامة الوفد والسيطرة الفعلية عليه الى يد الفريق المتطرف ، فقد ينشطر حزب الوفد البرلمانى الى شطرين ، ولكن ذلك قد لا يتم قبل أن تتعرض الصداقة بين بريطانيا ومصر لتجارب لا لزوم لها(١٨٣) » • أما صحافة القصر ، ونعنى بها جريدة «الاتحاد» ، فقد أخذت ترشح فتح الله بركات باشا لرياسة الوفد ، وتفضله عن مصطفى النحاس باشا ، وكانت هذه الصحافة تقصد بهذه الترشيحات ايقاع الفرقة بين أعضاء الوفد ــ كما تقول السيدة

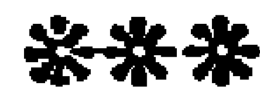
فاطمة اليوسف ـ لان أغلب الاعضاء كانوا يميلون الى اختيار النحاس ، ويخافون من شخصية بركات باشا الطاغية(١٨٤) ٠

على كل حال ، فقد انتهت المعركة في يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ عندما اجتمع جميع أعضاء الوفد الموجودين بمصر فى بيت الامة ـ عدا فتح الله بركات باشا لمرضه ! ـ وقرروا **بالاجماع** انتخاب النحاس باشا رئيسا ، ووليم عبيد سكرتيرا عاما ، وأن يتولى الرياسات الثلاث المذكورة رئيس الوفد ، كما كان الحال فى حياة سعد باشا ٠ ثم وافقت على هذا القرار الهيئة الوفدية البرلمانية التى انعقدت فى يوم ٢٦ سبتمبر(١٨٥) ٠

وبهذا القرار حسم أعضاء الوفد ، فى حكمة ومهارة ، مسألة خطيرة كانت كفيلة ، اذا أسىء حلها ، أن تحول مجرى الحركة الوطنية تماما ، ذلك أن اختيار زعيم واحد للوفد قد حفظ دون ريب وحدته من التمزق لو نفذت فكرة الرياسة المثلثة ٠ كما أن اختيار رئيس عرف بالتطرف ، كان من شأنه أن يحافظ على الطابع الثورى للوفد ، وهو الطابع الذى كان يشد اليه الجمـــاهير المتطلعة الى حريتها واستقلالها ٠ على أن ثمة مغزى هاما تضمنه انتخاب النحاس للرياسة ، هو أنه قـد أكد الطابع البورجوازى للقيادة الوفدية ، لأن النحاس لم يكن الا ابنا لتاجر أخشاب متوسط الثروة فى سمنود ، فهو من صميم البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة على وجه الخصوص ٠ ولقد كان اختيار قبطى ، هو مكرم عبيد ، لسكرتارية الوفد ، رمزا لفكرة الوحدة العنصرية التى كانت أساس الحركة القومية ، والتى مثلها الوفد منذ تشكيله ٠

ولم يلبث الزعيم الجديد للوفد أن أعلن سياسته التى ينتويها فى رياسته للوفد ، فقال ان سياسة الوفد فى الداخل سوف ترمى الى «صون الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف » ، وأما عن سياسة الوفد الخارجية فقال انها سوف تكون « العمل على تمكين صلات الصداقة بين الشعب المصرى وبين الشعوب الاخرى ومنها الشعب الانجليزى » ٠ ولما سأله مندوب الاهرام عما اذا كان يرى امكان عقد اتفاق بين مصر وانجلترا قال : « نعم ، نحب أن يعقد بيننا وبين الانجليز اتفاق حر ودى مبنى على *احترام حقوقنا ومصالح غيرنا المشروعة التى لا تتعارض مع استقلالنا ،* ولسنا مطلقا أعداء اتفاق كهذا » ٠ وقد صرح لمندوب جريدة «الاجبشان جازيت» *فقال ان سياسة الوفد مع بريطانيا كانت سياسة تفاهم ودى ،* « فان الحركة المصرية قامت منذ تأليف الوفد عـــام ١٩١٨ للمطـــالبة

بالاستقلال التام مع فكرة الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، ولم يتغير هذا البرنامج حتى فى أسوأ الظروف : أى حينما كان الامل فى التفاهم الودى يبدو بعيدا(١٨٦) » . على أن جريدة « الديلى تلغراف » عبرت عن رأى الانجليز فى اختيار النحاس رئيسا للوفد فقالت ان اختياره يعنى «صرف النظر عن سياسة التوفيق الهـادئة التى كان يمثلها فتـح الله بركات باشا » ، بينما تنبأت جريدة «الديلى نيوز» بأن الوفد قد يعـود تحت رياسته الى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ، ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان(١٨٧) » .



كيف كان تأثير وفاة سـعد باشا زغلول واختيار النحاس باشا لرياسة الوفد ، على المبـاحثات الجـارية بين ثروت باشا والحـكومة البريطانية ، وعلى موقف السلطات البريطانية فى مصر ؟

كان موقف اللورد لويد منذ بداية المباحثات التى جرت بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، اى من قبل وفاة سعد زغلول ، موقف المعارضة والتشكيك فى امكان وصولها الى أية نتيجة . فقد كان يرى أنه فى ظل الظروف الموجودة فى مصر ، لا يوجد ثمة أمل فى احراز أية معاهدة تتضمن المصالح البريطانية فى مصر موافقة الشعب المصرى ، وأن أى سياسى يتولى الدفاع عن معاهدة تشتمل على أقل من الاستقلال التام انما هو معرض لأن يمزق اربا . فلما انتقل سعد زغلول الى بارئه ، رأى لويد أن الظروف الجديدة تتطلب ايقاف العمل حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف . ذلك أنه كان يرى أن الاحرار الدستوريين قد سنحت لهم فرصة لانتزاع القيادة من يد الوفد ، بعد أن اختفى الزعيم الوحيد الذى كان فى وسعه التفوق عليهم . ومن ناحية أخرى فان الوفد سوف يظهر الآن رغبة قويةفى اثبات وجوده عن طريق اطلاق النداءات العاطفية. وكل هذه الأمور تستدعى التريث والسير بحذر شديد (١٨٨) .

على أن هذه الاعتبـارات التى كان يراها « لويد » ذريعة لتعطيل المباحثات ، كانت الحكومة البريطانية فى لندن تراها حافزا على الاستمرار فيها . لأن المضى فى هذه المباحثات كان من شأنه أن يسهل ، فى نظر هذه الحكومة ، على ثروت باشا تاليف حزب مؤيد للمعاهدة فى مصر من أفراد معقولين ، يستطيع به أن يغـالب المتطرفين ، وقد يحرز النصر عليهم(١٨٩) . أى أن محور الخـلاف بين لويد وحكومته انمـا هو فى

الوسيلة لا فى الهدف ، والهدف هنا أن يستولى الاحرار الدستوريين على القيادة من الوفد ، فبينما كان لويد يرى الانتظار ريثما تنجلى المعركة المنتظرة عن فوز الأحرار الدستوريين ، كانت الحكومة البريطانية ترغب فى تزويد هؤلاء بأرض يقاتلون عليها هى المعاهدة المصرية ــ الانجليزية. وقد سخر اللورد لويد من هذه الفكرة التى رأى فيها قضاء على المعتدلين لأن ظهور المعاهدة فى تلك الظروف سوف تكون نتيجته اثارة المشاعر الوطنية المتطرفة « وتدمير نفوذ الرأى المتعقل » . وكان المستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر (كان لويد فى انجلترا) من هذا الرأى ، فقد كتب الى وزير الخارجية البريطانية فى **٢٢ أكتوبر** ، أى قبل وصول ثروت باشا الى لندن فى نهاية أكتوبر ، يحذره بأن الموقف الداخلى فى مصر غير مستقر ، وانه من المستحيل التنبؤ بالتطورات المحتملة التى قد تطرأ فى المستقبل ، وبناء على هذا ، فليس ثمة ضمان بأن ثروت باشا سوف يحرز الموافقة على المعاهدة فى مصر مهما ذهبت الحكومة البريطانية فى التساهل بعيدا(١٩٠) .

هذا التحذير بفشل المعاهدة مهما مضت الحكومة البريطانية فى خطة التساهل ، قد دلت الدلائل على أنه قد لقى الاستجابة من الحكومة البريطانية ، وانه هو السبب فى النتيجة التى وصلت اليها المباحثات . وفى الحقيقة أن المباحثات لم تستمر منذ ذلك الحين الا تحت الحاح ثروت باشا الشديد . ولندع ثروت باشا يروى بنفسه كيف كان يلح فى استمرار المباحثات ، فهو يقول انه بعد وصوله الى لندن فى ٣٠ أكتوبر ، أبلغه السير أوستن تشمبرلن ان ما كان لمذكرته من أثر ، لا يقوى الأمل فى نجاح المباحثات ، وانه يخال له انه (ثروت باشا) قد بلغ فى مذكرته حدا لم يترك معه له سوى أمل ضعيف جدا . وحينئذ أعرب ثروت باشا عن شديد أسفه ، وظل يشرح وجهة نظره ، حتى قبل السير أوستن تشمبرلن استمرار المناقشات . وقد أخذت هذه المناقشات تدور طورا مع السير أوستن وطورا مع المستر سلبى والمستر مرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت مناقشات عسيرة ــ على حد قول ثروت باشا « كنا لا نخطو الى الامام الا بكثير من المشقة والعناء » ، حتى انتهى الأمر فى اليوم الأخير بانقطاع المحادثات على غير نتيجة بعد أن تعارضت وجهتا النظر بحيث لم يعد يتيسر التوفيق بينهما . وبالرغم من ذلك ، فلم يتسرب اليأس الى قلب ثروت باشا ، اذ لم يشأ أن يغادر لندن دون أن يناشد السير أوستن تشمبرلن استئناف

المحادثات ، فكتب له بذلك خطابا بليغا ناوله اياه عندما قدم (تشمبرلن) لتوديعه ، وفيه أعرب عن أمله لأن يخفق كل ما بذل من الجهود فى سبيل تثبيت أركان الصداقة بين القطرين ، وقال فى ختامه : « ولا أزال أرجو، اذ أنادى فيكم داعى الحكمة ، وألجأ الى صادق شعوركم وصحيح انصافكم، أن تدركوا الغاية التى تعملون لها ، وأن تضموا الى اكليل « لوكارنو » اكليل الاتفاق بين انجلترا ومصر » . وكان من أثر هذا الرجاء المؤثر ، أن كلف السير أوستن تشمبرلن المستر سلبى باللحاق بثروت باشا فى باريس لاستئناف المباحثات(١٩١) .

هذا كله يبين أن المباحثات لم تستمر الا تحت الحاح ثروت باشا المستمر ، ومع ذلك فان ادراك السير أوستن تشمبرلن للصعاب الداخلية التى كانت تواجه ثروت باشا ، وفقدان رجائه فى مقدرة هذا الأخير على احراز موافقة الزعماء على المعاهدة التى كان يجرى التفاوض بشأنها مهما تساهل ، كان له تأثيره الحـــاسم ، أولا فى الشــكل الذى انتهى اليه المشروع البريطانى ، وثانيا فى سلسلة التصرفات الغريبة التى قام بها السير أوستن تشمبرلن .

ففى يــــوم **٧ ديسمبر ١٩٢٧** أرســل السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا رسالة تلغرافية يبلغه فيها أنه يرى من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة خلال نهاية النصف الأول من شهر ديسمبر ، وأن يكون نشرها فى بريطانيا وفى القطر المصرى فى يــوم ٢٠ ديسمبر تقريبا(١٩٢) . ولكن ثروت باشا رأى أن النصوص التى وردت فى المشروع البريطانى ، وهى التى كان من المفهوم طبعا « أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفق عليها فى لندن » « قد تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة » ، كما رأى أنه لــكى يتمــكن من « بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ، ومن الاجابة على الاسئلة التى لا تلبث أن توجه اليه ، فلا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفـــاهم بصددها(١٩٣) » ، ولهذا قدم استيضاحات الى الحكومة البريطانية بشأن تلك النصوص ، وافقت الحكومة البريطانية على بعضها وتأخر الوصول الى اتفاق بشأن البعض الآخر ، وهو الخاص **بمسائل مياه النيل والجيش والبوليس**(١٩٤) .

وكم فوجىء ثروت باشا ، قبل أن يتم الاتفاق على هذه المسائل ، عندما وصله خطاب تهديدى من السير أوستن تشمبرلن فى يوم **٦ فبراير**

١٩٢٨ يطلب اليه فيه أن يسرع بعرض المعاهدة على زملائه الوزراء ومباشرة توقيعها ، مع الاستمرار في المفاوضة بعد التوقيع على المعاهدة في المسائل المعلقة ! ويقول انه « **اذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية ، اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تتشدد وتدقق فيما احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق(١٩٥)** » • وقد يبدو غريبا أن يطالب وزير الخارجية البريطانية ثروت باشا بأن يوقع معاهدة غير كاملة ، ولكن رسالته الثانية الى ثروت باشا في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٨ فيها نص صريح يعترف فيه بجلاء تام بأن يأسه من تذليل الصعاب الداخلية هو الدافع وراء هذا الاستعجال الذي يشبه انهاء المباحثات ، فهو يقول ان هذا التأخير من جانب ثروت باشا ، « ليس من شأنه ــ بحسب ما أرى ــ تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم ، والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها » ، لهذا «وكما سبق لي ملاحظته ، لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن •• واني أرجو أن تعجلوا دولتكم بابلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له(١٩٦) » •

كانت هذه الصعاب التي تحدث عنها السير أوستن تشمبرلن هي المتعلقة بموقف الوفد من مشروع المعاهدة ، ففي ذلك الحين كان النحاس باشا والوزراء يضغطون على ثروت باشا كيما يعرض عليهم المشروع والمذكرات التي تبودلت بشأنه ، مهما تكن النتيجة التي توصل اليها حتى ذلك الوقت • وازاء هذا الضغط من جانب الانجليز • ومن جانب الوفد والوزراء ، لم ير ثروت باشا بدا في النهاية من دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا في يوم ٨ **فبراير** ١٩٢٨ ، وأخبر اللورد لويد بذلك في نفس اليوم(١٩٧) •

ولقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد اسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع البريطاني عن أنه « لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » ، وأنه « يوجد حالة خطيرة بسبب الانذار الذي شفع به في رسالة تشمبرلن المؤرخة ٦ فبراير » • وفي يوم ٢٢ **فبراير** صارح النحاس باشا ثروت باشا بهذا الرأي بحضور عدلي باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس من جانبه المشروع على الوفد ليتخذ فيه قراره ، ويقوم ثروت باشا بعرضه في نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية • وهكذا بات رفض المشروع بصفة رسمية أمرا مؤكدا •

على أن اللورد لويد لم يكد يعلم بما دار فى مقابلة ٢٢ فبراير حتى أرسل الى النحاس باشا طالبا الاجتماع به ، وذلك ليحذره من خطورة القرار الذى اتخذه فى أمر المعاهدة • ولقد كانت هذه الخطوة غير العاديه من جانب اللورد لويد بناء على تعليمـات صادرة اليه من السير أوستن تشمبرلن ، فعندما بعث اليه اللورد لويد يخبره بأن ثروت باشـا قد أخبره بأنه سوف يعرض نتائج مباحثاته على النحاس باشا ، أرسل اليه السير تشمبرلن على الفور بمقابلة النحاس باشا والوزراء والملك بلا ابطاء ليبين لهم خطورة القرار الذى كان عليهم أن يتخذوه • ويذكر «توينبى» فى تبرير مقابلة اللورد لويد النحاس باشا أن هذه الخطوة كانت تتفق مع حقائق الموقف فى مصر ، لأن دور ثروت باشـا ، بوصفه الشخصية الرئيسـية على المسرح المصرى فى ذلك الوقت ، قد انتهى فى نظر الحكومة البريطانية منذ اللحظة التى سلم فيهـا وثائق المباحثات الى النحـاس باشا(١٩٨) • ومعنى هـذا أن الحـكومة البريطانية شرعت فى التعامل مباشرة مع النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية فى البرلـان والوزارة ، وهو الذى تعتمد المعاهدة على القرار الذى يتخذه •

وقد تمت المقابلة بين اللورد لويد والنحاس باشا فى يوم ٢٦فبراير، وقد بين له اللورد لويد الخطورة التى سـوف تنجم عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التى تقع على عاتقه باعتباره زعيم الاغلبية . فصارحه النحاس باشا بأن المشروع قد خيب أمله ، لأنه بنى على أساس لا يتفق مع الاستقلال ، بل أقر شرعية الاحتلال ، « ولا يتفق احتلال مع استقلال » ، وذكر له انه من غير المجدى مناقشة مثل هذا المشروع أو غيره ما دام لا يؤدى الى الجلاء الكامل عن الاراضى المصرية • ثم قال انه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية ، سواء أكان ذلك فى السويس أم فى سيناء ، « فبدون انسحاب الجنود البريطانية ، لا يمكننا أن نتوقع أى شيء ، أما فى حالة الجلاء فانكم تشترون صداقتنا التى سوف تكون ضمانا مطلقا لكل المصالح الانجليزية فى مصر » • وعند ذلك رد اللورد لويد قائلا : « انكم بهذا الرفض تقودون البلاد الى أمر خطير ، فان الحكومة البريطانية التى تساهلت الى الآن فى مشروعات بعض القوانين المصرية ، ستتشدد فيها بعد ذلك » • فأجاب النحـاس باشا بقوله انه انما يعبر عن شـعور البلاد الحقيقى ويؤدى واجبه ، وللقوة أن تفعل ما تشاء(١٩٩) » •

كانت هذه المقابلة التى جرت بين المندوب البريطانى وزعيم الأغلبية

فى مصر ، من الناحية الظاهرية تمثل محاولة يائسة من جانب الحكومه البريطانية لتذليل الصعاب المحيطة بثروت باشا وانقاذ مشروع المعاهدة. ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لعجم عود الوفد تحت قيادته الجديدة ، فمن الغريب حقا أن يتصور السير أوستن تشمبرلن انه يستطيع انتزاع الموافقة من الوفد على مشروع يغفل ، « فى عين ثروت باشا نفسه » ، حل مسائل تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، « ويعتبر بحالة لا تستدعى الرضا به » . وسنرى أن هذه المحاولة سوف يتبعها صدام حقيقى مع الوفد سيرن صداه فى الموقف الداخلى ، وبخاصة فى الائتلاف الذى سيهتز فى البداية ثم يتمايل ثم ينهار .

على كل حال فقد رفض النحاس التحذير البريطانى ، واجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطانى ، واتخذ قرارا برفضه ، كما اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمـــانية وقررت رفضه أيضا . وقد رؤى أن لا لزوم لعرض المشروع على البرلمان ، اكتفاء بعرضه على مجلس الوزراء ، لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا ، هذا الى جانب أن عرضه على الهيئة الوفدية البرلمانية ، التى تمثل الأكثرية من أعضاء المجلسين ، هو بمثابة عرضه على البرلمان بصفة غير رسمية(٢٠٠). وعلى هـــذا اجتمع مجلس الوزراء فى ٤ مارس ١٩٢٨ وقرر عدم قبول المشروع بناء على أنه « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطـانى شرعيا » . وعهد الى ثروت باشا بأبلاغ هذا القرار الى وزارة الخـارجية البريطانية ، فأبلغها اياه فى خطاب الى المندوب السامى يوم ٤ مارس(٢٠١) . وفى نفس اليوم أبلغ ثروت باشا اللورد لويد أنه قدم استقالته الى الملك(٢٠٢) .

وقد أثبتت الحوادث أن رفض المشروع البريطانى كان بداية مرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع من جديد بين القـوى السياسية فى مصر ، وينتهى بانهيار الائتلاف ، ونشـوب معركة دستورية ثانية . ولكن هذا موضوعه فى الفصل التالى .

حواشي الفصل الحادى عشر

الحركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ — يونية ١٩٢٨

١ — محمد ابراهيم الجزيرى : المرجع السابق ص ٤١٣ .

٢ — دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١ .

٣ — نفس المصدر ص ٢١٣ — ٢١٤ .

٤ — الجزيرى : المرجع السابق ص ٤١٥ .

٥ — توينبى : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

٦ — أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

٧ — نفس المصدر ص ٣٩٩ .

٨ — نفس المصدر ص ٤٣٧ — ٤٤٢ .

٩ — نفس المصدر ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

١٠ — نفس المصدر ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

١١ — العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٩ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢ ، ٣ ، ٨

١٢ — الاهرام فى ١٣ يناير ١٩٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧ .

١٣ — الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ .

١٤ — هيكل : المرجع السابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

١٥ — احمد شفيق : المرجع السابق ص ١١ — ١٢ ، ٢٨ — ٢٩ .

١٦ — نفس المصدر ص ٥ .

١٧ — البلاغ فى ٤ يناير ١٩٢٥ عدد ٥٢٧ .

١٨ — احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢ — ١٧ ، ٢١ .

١٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦ .

٢٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

٢١ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٠٩ .

٢٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

٢٣ ـ البلاغ فى ٢٥ فبراير ١٩٢٥ ص ١ عدد ٥٧٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

٢٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

٢٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢١٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣١، ١٣٣ ـ ١٣٥ ، ١٤١ ـ ١٤٢ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٧ .

٢٦ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، ١٢٩ .

٢٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ .

٢٨ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

٢٩ ـ نفس المصدر ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

٣١ ـ نفس المصدر ص ٣٤٧ ـ ٣٥٠ .

٣٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

٣٣ ـ نفس المصدر ص ٢٣٧ .

٣٤ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٤ ـ ٣٧٧ ، ٤٠٦ .

٣٥ ـ السياسة فى ١٠ يولية ص ٥ عدد ٨٣٦ ، الدكتور هيكل : المرجع السابق ص٢٢٨.

٣٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

٣٧ ـ السياسة فى ٢٦ يونية ١٩٢٥ ، ١٤ يولية ١٩٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٠٤ ـ ٥٠٦ ، ٥٧٤ ـ ٥٧٥ .

٣٨ ـ السياسة فى ٩ يولية ١٩٢٥ عدد ٨٣٥ ص ٤ .

٣٩ ـ السياسة فى ٢٦ يولية ١٩٢٥ .

٤٠ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٥ .

٤١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

٤٢ ـ احمد شفيق : الحولية الاولى ص ١١٩ .

٤٣ ـ مذكرات الشيخ القلواهرى ص ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

٤٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٨ .

٤٥ ـ مذكرات الشيخ القلواهرى ، نفس المكان .

٤٦ ـ الجزيرى : المرجع السابق ص ٢١٠ .

٤٦ ـ مكرر ـ مذكرات الشيخ القلواهرى ، نفس المكان .

٤٧ ـ السياسة فى ١٤ اغسطس ١٩٢٥ ص ٥ .

٤٨ ـ احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٤٤ ـ ٧٤٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

٤٩ ـ السياسة فى سبتمبر ١٩٢٥ ص ٥ من بيان عن الخلاف بعنوان «سياسة لادين».

٥٠ ـ ويفل : المرجع السابق ص ١٢٢ ـ ١٢٦ .

٥١ ـ السياسة فى ٧ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

٥٢ ـ البلاغ فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٧٤٠ .

٥٣ ـ كوكب الشرق فى ١٧ اغسطس ١٩٢٥ عدد ٢٧٩ ص ٤ .

٥٤ ـ الاخبار فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١٦٨٨ ص ٢ .

٥٥ ـ لويد : المرجع السابق ص ١١٥ ـ ١١٦ .

٥٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

٥٧ ـ المقطم فى ٨ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١١١٠٢ ص ٥ .

٥٨ ـ احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٩٦ .

٥٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨ .

٦٠ ـ نفس المصدر ص ٢٣٩ ، السياسة فى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٨٨٨ ، بعد اعلان هذا القرار بيومين جاءت الانباء من اوروبا بأن اسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته من منصبه ، بالرغم من انه ليس مرتبطا برابطة الحزبية مع الاحرار الدستوريين (هيكل : المرجع السابق ص ٣١٣) وكان زيور باشا فى اثناء الازمة مقيما بفيشى فى فرنسا ، وقد ابلغ بأنباء التعديل الوزارى تلغرافيا ووافق عليه تلغرافيا كذلك ، ولم تعنه المسالة من كثير او قليل . وهذا ابلغ دليل على ان المعركة كانت دائرة بين القصر مباشرة والأطراف الاخرى .

٦١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .

٦٢ ـ مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبة سعد باشا فى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ص ١٨ .

٦٣ ـ نفس المصدر .

٦٤ ـ الاهرام فى ٢٨ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٣ ، الفصول عدد ١٠ مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ص ٢٧ ـ ٢٩ .

٦٥ ـ مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، الخطبة السابقة الذكر ص ٢٠ ـ ٢٢

٦٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

٦٧ ـ يوسف امين : المرجع السابق ص ١٣٧ .

٦٨ ـ أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٣٢ ـ ٤٣٥ .

٦٩ ـ هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٣ .

٧٠ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٨ ـ ٩٢١ .

٧١ ـ نفس المصدر ص ٩٣٠ ـ ٩٣٣ ، ٩٣٦ .

٧١ ـ مكرر ـ نفس المصدر ص ١٠٩٥ ـ ١٠٩٦ ، ٩٣٧ ـ ٩٤٠ .

٧٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٤٨ ـ ١٥١ .

٧٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤٩ .

٧٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

٧٥ ـ كوكب الشرق فى ٥ ابريل ١٩٢٦ .

٧٦ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ من حديث لزيور باشا مع رئيس تحرير «الريفورم» .

٧٧ ـ البلاغ فى ١٠ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٨٢٢ ، ٨٢٣ .

٧٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٥٢ .

٧٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٧٩ .

٨٠ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٠٥٠ .

٨١ ـ الاخبار فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ١٧٣١ ص ٣ .

٨٢ ـ كوكب الشرق فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ٢٤٣ ص ٤ .

٨٣ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

٨٤ ـ أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٨٥٣ ، ١٠٥٨ .

٨٥ ـ كوكب الشرق فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٧ ص ٤ .

٨٦ ـ كوكب الشرق فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٣٩٨ ص ٤ .

٨٧ ـ كوكب الشرق فى ١١ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٠ ص ٤ .

٨٨ ـ الاخبار فى ٧ يناير ١٩٢٦ ، ٩ يناير ، عدد ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ .

٨٩ ـ كوكب الشرق فى ١١ يناير ١٩٢٦ ، احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ١١ ـ ١٢ ، ٢٣ .

٩٠ ـ السياسة فى ١٠ ، ١١ ، ١٢ يناير ١٩٢٦ عدد ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ .

٨١ ـ مكرر ـ البلاغ فى ١٠ يناير ١٩٢٦ عدد ٨٥٠ - كوكب الشرق فى ١٣ يناير ١٩٢٦ عدد ٤١٢ .

٨٢ ـ مكرر ـ أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٢٥ ـ ٢٦ .

٨٣ ـ مكرر ـ نفس المصدر ص ٢٣ ـ ٢٦ ، ٦٥ .

٨٤ ـ مكرر ـ نفس المصدر ص ٥٣ ـ ٥٩ ، ٦١ .

٨٥ ـ مكرر ـ نفس المصدر ص ٦٣ .

٨٦ ـ مكرر ـ H.c. Deb. 5s. Vol. 242.P.340 : Lloyd : op. cit. P. 153-154

٨٧ ـ مكرر ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٦ ـ ٦٧ .

٨٨ ـ مكرر ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

٨٩ ـ مكرر ـ الاخبار فى ٩ فبراير ١٩٢٦ عدد ١٨٢١ ص ٣ .

٩٠ ـ مكرر ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ .

٩١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩ .

٩٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٥٩ ـ ١٦٣ .

٩٣ ـ نفس المصدر ص ١٦٣ .

٩٤ ـ الاهرام فى أول يونية ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .

٩٥ ـ محكمة جنايات مصر ، دور مارس ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمى على وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات جـ ١٥ ص ٦٠٤ ـ ٦١٢ ، ٦١٨ ـ ٦٢٥

٩٦ ـ السياسة فى ٢٦ مايو ١٩٢٦ عدد ١١١٢ ص ٤ .

٩٧ ـ لويد : المرجع السابق ص ١٧٢ ـ ١٧٤ .

٩٨ ـ السياسة فى ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١١٢١ ص ٤ .

٩٩ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٢ .

١٠٠ــ لويد : المرجع السابق ص ١٦٠ ــ ١٦٦ .

١٠١ــ نفس المصدر ص ١٦٥ ــ ١٦٦ .

١٠٢ــ نفس المصدر والمكان .

١٠٣ ــ البلاغ فى أول يونية ١٩٢٦ عدد ٩٧٣ .

١٠٤ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٨ ــ ٣٠١ .

١٠٥ــ الاهرام فى ٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١٥٠٠٠ ص ٣ .

١٠٦ــ الاخبار فى ٢٣ فبراير ١٩٢٥ .

١٠٧ــ الاهرام فى ٩ يونية ١٩٢٦ ص ٣ عدد ١٥٠١١ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٦١ ــ ٢٦٣ .

١٠٨ــ الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٧٠ .

١٠٩ــ الاهرام فى ٢٦ يونية ١٩٢٦ عدد ١٥٠٢٥ .

١١٠ــ احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٦٣٢ .

١١١ــ نفس المصدر ص ٦٤٠ .

١١٢ــ السياسة فى ٨ ديسمبر ١٩٢٦ عدد ١٢٧٨ .

١١٣ــ العقاد : المرجع السابق ص ٤٩٧ .

١١٤ــ نفس المصدر والمكان .

١١٥ــ لويد : المرجع السابق ص ١٨٧ ، ١٩٠ .

١١٦ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٦٦

١١٧ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٦ ــ ٤٥٨ .

١١٨ــ لويد : المرجع السابق ص ١٨٤ ــ ١٨٧ ، ١٩٤ ــ ١٩٧ ، ٢١٢ .

١١٩ــ محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ ٦ ص ١٢٣ .

١٢٠ــ لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .

١٢١ــ الاهرام فى ٣ ديسمبر ١٩٢٦ .

١٢٢ــ البلاغ فى ٨ ديسمبر ١٩٢٦ .

١٢٣ــ لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .

١٢٤ــ نفس المصدر ص ١٩٣ .

١٢٥- الاهرام فى ١٠ فبراير ١٩٢٧ عدد ١٥٢٢١ .

١٢٦- جلسة مجلس النواب فى ١٨ ابريل ١٩٢٧ ، المضبطة ص ٨٧٥ - ٨٩٠ من تصريح لعدلى باشا .

١٢٧- احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١١٧ .

١٢٨- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

١٢٩- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

١٣٠- دكتور سيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ص ٤٨١ .

١٣١- لويد : المرجع السابق ص ١٩٩ .

١٣٢- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، مضبطة مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى ، جلسة ١٨ ابريل ١٩٢٧ ص ٨٧٥ - ٨٩٠ .

١٣٣- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

١٣٤- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١

١٣٥- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

١٣٦- دكتور محمد احمد الحفنى : سيد درويش ، حياته وآثار عبقريته ، عدد ٧ من سلسلة اعلام العرب ص ١٧٩ .

١٣٧- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

١٣٨- احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٦ - ٩٨ ، لويد : المرجع السابق ص ٢٠١ .

١٣٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٣ .

١٤٠- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .

١٤١- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠١ .

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .

١٤٣- نفس المصدر ص ٢٠١ .

١٤٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

١٤٥- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

١٤٦- نفس المصدر ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٠٥ .

١٤٧- نفس المصدر ص ٢٠٦ .

١٤٨- الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

١٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

١٥٠- لويد : المرجع السابق ص ٢١٣ .

١٥١- نفس المصدر ص ٢١١ ، ٢١٣ - ٢١٤ .

١٥٢- نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

١٥٣- نفس المصدر ص ٢١٥ .

١٥٤- نفس المصدر ص ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢١٣ - ٢١٤ .

١٥٥- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٦ .

١٥٦ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ، ملحق ٦ وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى ص ٣٩٩.

١٥٧- نفس المصدر ص ٤٠٠ .

١٥٨- نفس المصدر ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

١٥٩- نفس المصدر والمكان .

١٦٠- نفس المصدر ص ٤٠١ .

١٦١- نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ المشروع المصري ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

١٦٢- نفس المصدر ص ٤٠٢ .

١٦٣- نفس المصدر ص ٤٣٢ .

١٦٤- نفس المصدر ص ٤٢٠ وثيقة رقم ٣ .

١٦٥- نفس المصدر ص ٤١٠ .

١٦٦- نفس المصدر ص ٤٠٣ .

١٦٧- نفس المصدر ص ٤٢٠ .

١٦٨- نفس المصدر ص ٤٠٢ .

١٦٩- نفس المصدر ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

١٧٠- نفس المصدر ص ٤١٥ .

١٧١- نفس المصدر ص ٤٢٢ وثيقة رقم ٣ .

١٧٢- نفس المصدر ص ٤١٨ - ٤١٩ .

١٧٣- نفس المصدر ص ٤١٧ .

١٧٤- نفس المصدر ص ٤١٨ .

١٧٥- نفس المصدر ص ٤١٥ .

١٧٦- العقاد : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥ .

١٧٧- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٨

١٧٨- أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٦٥ .

١٧٩- أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .

١٨٠- الجزيرى : سعد زغلول ص ٩٨ (كتاب اليوم - الطبعة الاولى) .

١٨١- لويد : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .

١٨٢- فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١١٢ (كتاب روز اليوسف ، الطبعة الاولى) .

١٨٣ - الاهرام فى ١٠ ، ١٦ سبتمبر ١٩٢٧ .

١٨٤ - فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١١١ - ١١٢ .

١٨٥ - أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٧١ - ٤٧٢ ، ٤٨٠ - ٤٨٢ . وقد ذكر الدكتور هيكل أن الذين أيدوا انتخاب النحاس باشا للرياسة كانوا يحتجون بان فتح الله بركات باشا لايعرف اللغات الاجنبية ، وان رئيس الوفد صاحب الاغلبية البرلمانية يمكن ان يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الاجنبية ، كما انه هو الذى يتولى مفاوضة انجلترا اذا لم يصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمحادثاته (هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩) وهو سبب معقول يضاف الى الأسباب السابقة .

١٨٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .

١٨٧ - الاهرام فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٧ .

١٨٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

١٨٩ - نفس المصدر ص ٢٣١ .

١٩٠ - نفس المصدر ص ٢٣٣ .

١٩١ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤٢٤ .

١٩٢ - نفس المصدر ص ٤٣٧ وثيقة ١٠ .

١٩٣ - نفس المصدر ص ٤٥٣ وثيقة ٢٣ .

١٩٤ ـ نفس المصدر ص ٤٣٤ ـ ٤٣٦ وثيقة ٩ ، ص ٤٣٩ وثيقة ١٢ ، ص ٤٤٦ وثيقة ١٨ .

١٩٥ ـ نفس المصدر ص ٤٤٥ وثيقة ١٧ .

١٩٦ ـ نفس المصدر ص ٤٥١ وثيقة ٢١

١٩٧ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

١٩٨ ـ Toynbee : Suryey of International Affairs; 1928, P.262-263

١٩٩ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ ، عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٩ .

٢٠٠ ـ أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٤٧ ، الرافعي : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ١٨ .

٢٠١ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٨ .

٢٠٢ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ .

الفصل الثاني عشر

المعركة الدستورية الثانية

(١) مراحل انهيار الائتلاف

يعتبر تقوض الائتلاف وانقلاب الاحرار الدستوريين على الدستور فى صيف عام ١٩٢٨ ، من أقوى الدلائل على فساد الحياة السياسية فى مصر فى تلك الفترة من تاريخ الحركة الوطنية • ولقد سبق أن تعرضت هذه الحياة الدستورية للامتهان بعد مقتل السردار ، واشترك الأحرار الدستوريون مع القصر فى الاعتداء على الدستور • ولكن البواعث التى حفزت الأحرار على ذلك الانحراف كان يمكن تفسيرها ، لا تبريرها ، بالرغبة فى الانتقام للمعاملة التى تلقوها من الحكومة البرلمانية الأولى • وقد حدث بعد ذلك ما أقنع الأحرار الدستوريين بأن « طغيان سعد باسم الشعب أمر يسير محاربته ، ولكن طغيان القصر ليس أمره بهذا اليسر وأن « لمصر حقوقا معلقة فى يد الانجليز لن تستطيع استخلاصها الا بأداة وحيدة هى البرلمان والوزارة البرلمانية ، فاذا لم تصل الى ذلك ، فكل كلام فى القضية الوطنية فضلة وهباء » ، وبناء على هذا حدث الائتلاف • لهذا يتوقع الباحث أن يجد وراء انهيار الائتلاف ، والاعتداء على الدستور من جانب الأحرار الدستوريين بعد ذلك ، أسبابا تبرر هذا الاعتداء والانقلاب، فلا يجد الا سببا رئيسيا واحدا هو امتهان الفكرةالديموقراطية، ورغبة الأحرار الدستوريين فى الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول من المسرح السياسى للوثوب الى الحكم والزعامة بغير الطريق الشرعى • وهكذا يمكن القول بأن وجود القصر والأحزاب المتمردة على الفكرة الديموقراطية ، كان يمثل فى مصر استعمارا داخليا لا يقل وطأة وايذاء عن الاستعمار البريطانى من الناحية السياسية ، هذا فضلا عما كانت هذه العناصر تمثله فى الحياة الاجتماعية كعناصر استغلالية للطبقات الجماهيرية من الفلاحين والعمال بحكم امتلاكها لأدوات الانتاج : الأرض والمصنع • وكان لهذا السبب أن طالت معركة الاستقلال وتأخر جلاء الانجليز عن مصر بدليل لا يحتمل الجدل ، هو انه ما كادت تجتث من جذورها هذه الحياة السياسية والاجتماعية الفاسدة ، حتى استطاعت

البلاد في عهد قيادة ٢٣ يوليو أن تحقق جلاء الانجليز عن أراضيها في أقل من أربع سنوات · بل ان بقاء هذه العناصر بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، كان من أكبر الأسباب في عدم الاستفادة بما تضمنته هذه المعاهدة من مزايا ·



أحس الأحرار الدستوريون بفرصتهم لسرقة القيادة الشعبية من الوفد ، عندما أثارالانجليز مع النحاس ما عرف بأزمة قانون الاجتماعات · فعلى أثر رفض الوفد لمشروع المعاهدة البريطاني ، واستقالة ثروت باشا، رأى الانجليز أن هذا الرفض ينبغي أن تقع نتائجه على رأس مصر لا على رأس انجلترا ، أو على حد تعبير السير أوستن تشمبرلن لمراسل رويتر : «ان المصيبة تقع على مصر أكثر مما تقع على بريطانيا العظمى» (١) · فقد رأت الحكومة البريطانية أن رفض المشروع البريطاني يعيد الحالة السياسية في مصر الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات ويخضع البلاد للعلاقة التي نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير · وأرادت أن تشعر المصريين بوطأة تلك العلاقة السياسية التي يعيشون في ظلها ، ليحسوا بالندم على رفض المعاهدة ، وكان لهذا أن أثارت الأزمة الخطيرة التي عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » ·

وأزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية الحرية السياسية في مصر ، وهي الحرية التي أهدرها الانجليز في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ عندما أصدروا القانون رقم ١٠ بمنع التجمهر بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى ، ثم هدموا كل اجتماع حتى الاجتماعات المشروعة ، فأغلقوا الأندية ، كما أغلقوا الجمعية التشريعية والمجالس القروية · وعندما سقطت الحماية في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واستردت البلاد حقها في تسنين دستورها وتقنين قوانينها ، كان من الطبيعي أن يبادر واضعو الدستور الى تقرير حرية ابداء الرأى (المادة ٤) وحرية الاجتماع (المادة ١٠) · ولما كانت الاجتماعات العامة متعلقة بالنظام من جانب وبحرية ابداء الأفكار من جانب آخر ، فقد نصت المادة الأخيرة على أن تكون هذه الاجتماعات خاضعة لأحكام قانون ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات ·

على أن الحكومة المصرية القائمة في ذلك الحين ، لم تشأ أن تترك مسألة اصدارهذا القانون الى البرلمان الجديد عند انعقاده ليتخذ فيه أعضاؤه ما يكفل الحرية السياسية من الضمانات ، بل قامت من جانبها ، تحت ايعاز السلطات البريطانية ، بسن قانون للاجتماعات العمومية

والمظاهرات العامة (قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣) لم تترك فيه بابا من أبواب التضييق على حق الاجتماع الا ولجأت اليه ، اذ أقامته على أساس واحد : هو سلطة الادارة المطلقة حيال الاجتماعات العمومية ، سواء قبل عقدها أو بعدها • وكان من الواضح أن هذا القانون يستهدف سلب المصريين المزايا التى تكفلها عادة الحياة النيابية الديموقراطية • ولهذا فعندما صدر ، احتج عليه سعد باشا زغلول ـ وكان اذ ذاك في فرنسا ـ واحتج عليه الوفد أيضا ، واعتبره الرأى العام المصرى قانون رجعيا قصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة •

وهكذا لم يكد الشعب يستعيد حياته النيابية سنة ١٩٢٤ ، حتى كان من أولى المسائل التى عنى بها البرلمان الوفدى ، تحطيم كل القيود التى فرضها قانون ١٩٢٣ على حرية الاجتماعات والمظاهرات ، اذ وافق مجلس النواب بجلسة أول يوليو ١٩٢٤ على مشروع بقانون بالغاء هذا القانون الرجعى • على أن سوء الحظ لازم المشروع الجديد : فقد لاحظ سعد باشا فى الجلسة التالية فى يوم ٢ يوليو ، أن المجلس نظر فى قانون الاجتماعات فى غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا فى جدول الأعمال ، وأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قرارا فى غيبة الحكومة ، وكان مما لاحظه أن المجلس قد ألغى قانون الاجتماعات دون أن يقيم قانونا يحل محله ، مع أن الدستور نص على أن تكون الاجتماعات العامة خاضعة لقانون • وذكر انه كان من الواجب الغاء النصوص التى لاتتفق مع الحرية، بدلا من الغاء القانون كله • وانتهى النزاع الدستورى بين سعد والمجلس بموافقة النواب على تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر • وعهد مجلس الشيوخ للجنة الأمور الداخلية بوضع هذا القانون •

على انه لم يكد يوضع المشروع الجديد بتعديل قانون ١٩٢٣ ، ويوافق عليه مجلس الشيوخ ، ويحال الى مجلس النواب ، حتى قتل السردار لى ستاك ، واستقالت الوزارة السعدية وحل مجلس النواب فتعطل اقرار المشروع الجديد ، وظل معطلا حتى استؤنفت الحياة النيابية ، وبدأ مجلس النواب فى عهد الائتلاف فى مناقشة المشروع من جديد • وقد انتهت المناقشات فى هذا المجلس الى اقرار المشروع فى جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات ، ثم أحيل الى مجلس الشيوخ الذى وافق عليه أيضا ، وأحاله بدوره الى رياسة الوزراء ليعرض فى اجتماع الوزراء ، ثم يوافق عليه الملك بعد ذلك فيصبح قانونا من قوانين الدولة • ولكن سوء الحظ عاود المشروع مرة

أخرى ، فقد لاحظ أحد نبهاء مجلس الشيوخ أن النص الذى أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهوا ، وكان قد اقترحها أحد النواب ، فاستعاد مجلس الشيوخ القانون من رياسة مجلس الوزراء للموافقة على الفقرة الناقصة ، وكان ذلك فى بداية مارس ١٩٢٨ ، أى عند استقالة ثروت باشا وقبل قبولها »(٢) ٠

كان فى هذه المرحلة النهائية أن أدرك الانجليز المشروع ليمنعوا التصديق عليه بحجة أنه يعرض الأجانب للخطر ٠ ففى نفس اليوم الذى قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك ، وأخبر اللورد لويد بذلك ، أى فى يوم ٤ مارس ، وجه اللورد لويد اليه المذكرة الخطيرة التالية :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى قدمت للبرلمان ، والتى اذا عمل بها أضعف اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال ٠ وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ، أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظات ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام التى توجده المحالفة ، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض **مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر** : سواءبتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه ، أو بأى تصرف ادارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه (٣) » ٠

كانت هذه هى المذكرة البريطانية التى قدمت لثروت باشا بعد استقالته ، والتى كانت بمثابة اشارة الانطلاق للاحرار الدستوريين ليغتنموا فرصتهم ٠ فقد كان واضحا ـ كما لاحظت جريدة الأهرام بحق ـ أن تقديم مذكرة الى حكومة مستقيلة ، معناه أنها فى الحقيقة والواقع موجهة الى الحكومة التى تليها ، لا اليها ٠ واذا كانت موجهة الى حكومة آتية ، فان المراد بها وضع تلك الحكومة فى مركز حرج (٤) ٠ ولهذا فعندما اجتمع حزب الأحرار لمناقشة اشتراكه فى الوزارة الجديدة التى عهد الملك بتأليفها الى النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، انقسم الرأى داخل الحزب الى قسمين : فقد رأى محمد محمود باشا وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف ، بينما

رأى الدكتور هيكل وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وصدقى باشا ، عدم الاشتراك فى الوزارة • وكانت حجة الدكتور هيكل (ويلاحظ أنه لم يذكرها فى مذكراته رغم ما أثارت من زوبعة) أن اشتراك الأحرار فى الوزارة التى ستواجه المذكرة البريطانية ليس من المصلحة الوطنية ، لأنه اذا لم تستطع الأغلبية وهى تحكم ، حل الأزمة بين مصر وانجلترا ، وأن تزيل أثر تلك المذكرة الماسة مساسا شديدا بسيادة البلاد ، وترتب على ذلك ما يقتضى الصدام مع الانجليز ، فان الاحرار الدستوريين يستطيعون يومئذ ، وهم خارج الحكم ، **أن يسعوا فى ايجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية** ، أما اذا اشتركوا فى الحكم ، ووقع الصدام بين الحكومة والانجليز ، وتغلبت القوة على الهيئتين المؤتلفتين ، فيترتب على هذا ان تجىء حكومة ، قد يكون أول أعمالها أكثر من حل المجلس ؛ قد يكون تعطيل الحياة الدستورية » • وبمعنى آخر أن الدكتور هيكل كان يرى ألا يتعرض الأحرار الدستوريون لعواقب الصدام بين الوفد والانجليز ، وأن يظلوا خارج حلبة الصراع للاستفادة من الأزمة ، كما استفادوا من مقتل السردار • وقد فهم هذا المعنى أحد أعضاء الحزب الحاضرين ، فسأل الدكتور هيكل عما اذا كانت عبارته « السعى فى ايجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية » ، تعنى العودة الى ماحدث عام ١٩٢٥ ؟ ولكن هذه العبارة استثارت صدقى باشا الذى احتج على صاحبها ، اذ اعتبرها تعريضا بدوره فى العام المذكور • وانتهى النقاش أخيرا بعد جلسة حادة برجحان كفة الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد فقط وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الادارة (٥) •

فشل رئيس تحرير « السياسة » فى احراز الموافقة على رأيه • ولكن جريدته أخذت تسهم منذ ذلك الحين فى اثارة العداوة وتوسيع رقعة النزاع والدخول فى حرب كلامية مع صحف الوفد تبودلت فيها أقذع العبارات والتهم من الطرفين • والحقيقة فى أمر الدكتور هيكل أنه كان فى ذلك الحين ينطق بلسان فريق من الأحرار الدستوريين يمكن أن نطلق عليهم اسم «الفريق الموالى لثروت باشا» وهو الفريق الذى كان يرى فى ثروت باشا شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ ، ويعتقد فى صلاحية المعاهدة المرفوضة وفائدتها للبلاد ، ويكره فى الوقت نفسه فى الوفد ما اعتبره تعنتا عندما حكم برفض المعاهدة جملة • وهذا الفريق هو الذى أشار اليه لويد وكان يعنيه عندما تحدث عن الفرصة التى سنحت للاحرار بموت سعد زغلول وضرورة التريث حتى يتمكنوا من الاستيلاء

على أزمة القيادة ، وكانت الحكومة البريطانية تعنيه ايضـا عندما رأت الاستمرار في المفاوضة ليتمكن ثروت باشا من تاليف « حـزب موال للمعاهدة » ٠

وفي الواقع ان الشوط الأول من المعركة التي خاضـتها جريدة السياسة لصالح ثروت باشا قد بدأ بينما كانت المفاوضات تجرى بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وكادت الطريقـة التى اتبعتهـا هذه الجريدة ، بتأييد بعض أعضاء الحزب ، تحدث انشقاقا فى حزب الاحرار الدسـتوريين نفسـه ، وأن تعرض الائتلاف للخطر ٠ فقد لاحظت ادارة الجريدة عندما عاد ثروت باشا من أوروبا الى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين لحضور افتتاح الدورة البرلمانية ، انه لم يستقبل ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ « استقبالا حماسيا على النحو الذى كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات » ٠ هنـا أحس « القائمون بأمر الجريدة » «بأن الائتلاف الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه» وتملكتهم الريبة فى أن يكون لبعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ يد فى هذا الاستقبال ، ثم تحققت هذه الريبة على النحو الذى يرويه الدكتور هيكل فى مذكراته ، بقوله : « وانى لفى مكتبى بالسـياسة ظهر يوم من أيام الثلث الأخيرة من شهر ديسـمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيـفى ، واخبرني انه اتفق مع اسماعيل صدقي باشا ومحمود باشا عبد الرازق (يلاحظ أنهم أعضـاء الفريق الذى رفض الاشتراك فى وزارة النحاس الائتلافية) على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ٠ وقص على أن لديهم معلومات وثيقة بأن الاستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمـانية ، ليسيئوا اسـتقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المنـاورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وأن اسـتمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما افساد » ٠ وهنا استراح الدكتور هيكل لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتب مقالا عنوانه : «نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، ودفعه للمطبعة كيما يعد للطبع (٦) ٠

كان هذا هو الدور الأول من أدوار انهيار الائتلاف ٠ وقد بنى بصفة رئيسية على عدم استقبال ثروت باشا استقبالا حماسيا ٠ وهو أساس واه حقا ، أولا ـ لأن ثروت باشا لم يكن من الزعمـاء الذين يتمتعون بحظوة كبيرة بين الجماهير المصرية ، شأنه فى ذلك شأن أى زعيم لاينتمى

لحزب الوفد • بل لعل ثروت باشا كان من الشخصيات غير المحبوبه لدوره في قمع التحركات الشعبية في عام ١٩٢١ بينما كان عدلى باشا يفاوض في لندن ، ولدوره في تصريح ٢٨ فبراير الذى ظلت البلاد ترفض الاعتراف به ، ولدوره أيضا بعد التصريح في تأليف لجنة لوضع الدستور على غير رغبة الأمة التى كانت تريد أن يتولى هذه المهمة مجلس وطنى • اذن فلم تكن بأحد من ذوى النفوذ في الوفد حاجة ليخفف من حماس الشعب للقاء ثروت باشا حين عودته من أوروبا • ثانيا ــ أن الأمة كانت بعد وفاة سعد زغلول متشحة بالسواد ، زاهدة في الاحتفالات ، حتى انه عندما حل عيد الجلوس الملكى في ٩ أكتوبر ، قامت الصحف المصرية تطالب الحكومة بشدة بابطال الاحتفال بالعيد في ذلك العام « احتراما لعواطف الأمة » ، وقد كتب في ذلك الاستاذ عزيز مرهم ، عضو مجلس الشيوخ ، مقالا يقول فيه : « يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين « بجلالته » للحركة الوطنية التى كان سعد على رأسها ، ولولا قيام تلك الحركة التى ساسها سعد بحكمته واقتداره ، لما كانت مصر اليوم مملكة ، ولكانت مجرد سلطنة ترزح تحت عبء الحماية (٧) » • ومعنى هذا أن الظروف نفسها لم تكن لتسمح للأمة بأن تقيم ، في مأتم زعيمها ، عرسا لثروت باشا عند عودته من أوروبا • وقد يكون من الجائز أن أنصار ثروت باشا أرادوا اقامة مثل هذا العرس ، ثم نبهوا الى مراعاة ظروف الحداد كما حدث في مناسبة عيد الجلوس الملكى •

على كل حال ، فقد نشر الدكتور هيكل مقاله الذى أشرنا اليه ، وأحدث هذا المقال أثره • وفى المساء طلب محمد محمود باشا ، وكيل الأحرار الدستوريين ، وكان وزيرا للمالية في وزارة الائتلاف ، من الدكتور هيكل نشر كلمة بتوقيعه ، وفيها أن المقال الذى نشر لا يعبر عن رأى الحزب • ولكن الدكتور هيكل رفض باصرار ، وطلب أن يجتمع مجلس الادارة ليصدر قرارا بما يراه ، وهدد بأن ينشر استقالته من رياسة تحرير « السياسة » مع كلمة محمد باشا اذا أصر هذا عليها • فاضطر محمد محمود باشا الى نشر كلمته في جريدة الأهرام • وهنا اجتمع الدكتور هيكل مع صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى ، واتفقوا على أن ينشر الدكتور هيكل تعليقا على كلمة محمد محمود باشا يؤكد فيه أن المقال الذى نشر انما يعبر فعلا عن شعور حزب الاحرار الدستوريين وعن شعور أصدقائهم ، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل • وقد التزم محمد محمود باشا الصمت ازاء هذا التعقيب ، فلم يثر الموضوع خوفا من أن يؤدى الى انقسام في الحزب

يضره ضررا بليغا • وهكذا أثبت الفريق الموالى لثروت باشا انه على درجة كبيرة من النفوذ ، كما أثبتت « السياسة » أنها تنطق بلسان هذا الفريق (٨) •

كانت تلك هي الاشتباكة الأولى ، أو المعول الأول في صرح الائتلاف • أما المعول الثاني فكان عندما نشر ثروت باشا كتابه الأخضر عن محادثاته مع السيرأوستن تشمبرلن • فقد عقدت « السياسة » في ١١ مارس ١٩٢٨ فصلا ذكرت فيه أن محادثات ثروت باشا قد أكسبت البلاد خطوات جديدة للوصول الى حقها ، ثم نشرت مقارنة بين مشروعه ومشروع الوفد سنة ١٩٢٠ • وقد لمحت جريدة « البلاغ » الوفدية من ثنايا كلام السياسة أنها تروج لمشروع ثروت باشا ، فاستاءت ونشرت في اليوم التالى مقالا طويلا ردت فيه على السياسة وجعلت عنوانه : « حملة ترويج ، ما كسبته مصر من المحادثات هو أنها خسرت كل شيء ، مقارنة بين مشروع ثروت باشا ومشروع ملنر » • وسرعان ما أخذت الصحيفتان تتراشقان بالسهام (٩) •

ظهرت هذه المعركة بعد رفض مجلس الوزراء المصرى مشروع المعاهدة بأسبوع تقريبا ، فكشفت عن موقف جريدة السياسة ومن تتكلم باسمهم من هذا المشروع ، وهو الموقف الذى كان ينسجم في الحقيقة مع موقف ثروت باشا نفسه وموقف الوزراء المنتمين لحزب الأحرار الدستوريين • وفى ذلك يقول الدكتور هيكل : « انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة • فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدى عليه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص • لم يكن ثروت باشا يطمع في قبول المشروع جملة ، بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد ، ولكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال مافى المشروع من نقص • فقد كان **يشعر بأن وفاة سعد باشا قد تركت من الأثر في وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر • لكن رجال الوفد في الوزارة لم يروا هذا الرأى** • بل رفضوا المشروع جملة لأنه لايحقق مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطاني مشروعا • **ولم ير محمد محمود باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون في الوزارة** أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا

بالتهاون فى حقوق البلاد • لهذا لم يجد نروت باشـــا بدا من تقـــديم استقالته » • (١٠)

هذا يبين أن الوزراء الاحرار لم يرفضوا مشروع المعاهدة الا خشية الرأى العـــام ، وخوفا من الاتهام بالتعاون • وفى الواقع أن النشرة التى أصدرها الحزب فى عام ١٩٢٩ بعنوان (اليد القوية) تؤيد ذلك،فقد وصف الحزب فيها المشروع البريطانى بأنه « نتيجة صبر طويل وجهود كثيرة » ثم اتهم الوفد بأنه « دبر احباطه » • (١١) وقد صرح صدقى باشـــا فى مذكراته بأنه كان يرى وقتئذ فى المشروع خطوة الى الامام بعـد تصريح ٢٨ فبراير » ، لأن « السيطرة الانجليزية كانت مازالت مهيمنة على البلاد، والانجليز هم أصحاب الحل والعقد ، ولم تكن المسألة المصرية ــ فى هذا الوضع ــ بالتى تحل طفرة واحدة ، بل بتفاهم يتلوه تفاهم (١٢) » وهى نظرية التدرج المعروفة •

على كل حال فقد كان فى ظروف هذه المعركة الدائرة بين صحيفـة السياسة وصحف الوفد على مشروع المعاهدة ، أن اجتمع حزب الأحرار الدستوريين ــ كما مر بنا ــ لمناقشه موضوع الاشتراك فى وزارة النحاس باشا • ولم يكن عجيبا ، والأمر كذلك ، أن يعارض الدكتور هيكل الرأى القائل « بالاشتراك فى الوزارة من أجل المحافظة على الائتلاف » ، لأن الائتلاف كان فى نظره اذ ذاك «مزعزعا» (١٣) • وكان من نتيجة معارضته، أن قرار الاشتراك فى الوزارة لم يتم الا بأغلبية صوت واحد ، وهى نتيجة تشجع على بذل المزيد من الجهـد لتغيير هـذا القرار • وفى الحقيقة ان الدكتور هيكل لم يدخر جهدا فى تقويض الائتلاف ، حتى اننا سوف نراه يطرح قريبا ثوب الاعتدال جانبا ويستبدل به ثوب التطرف ويتحالف مع الحزب الوطنى •

وهنا قد يبرز سؤال : لماذا يقوض الدكتور هيكل الائتلاف ، وما فائدة الاحرار من ذلك ؟ والاجابة على ذلك أولا ــ أن موت سـعد زغلول قد أزاح من أمام الاحرار الدستوريين خصما لا يقهر • وكانت النظرية القائمة فى أذهان الأحرار أن الأمة لم تلتف حول الوفد الا بسبب عبادتها لشخص سعد زغلول ، وأنها سوف تنفض عنه بعد موته ، وخصوصا اذا صدمت فى شخص خليفته ــ وهذا سر المحـاولة التى دبرت بعـد ذلك لتلطيخ سمعة النحاس باشـا والطعن فى نزاهته وشرفه • ثانيا ــ أن الوفد كان قد خرج من رفضه للمعاهدة البريطانية وقد برهن على انه ، وان مات سعد زغلول ، الا انه لايزال هو المحافظ على حقوق الأمة الساهر على مصالحها • وكان من الواضح انه اذا ترك الوفد دون مهاجمة فىذلك

الحين ، فلن يمكن مهاجمته فيما بعد عندما تثبت قيادته الجديدة أقدامها وتحرز المكانة التى كانت لسعد زغلول · ثالثا ـ ان الائتلاف كان يخدم مصلحة الوفد ، ولا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، أما انه يخدم مصلحة الوفد فلأنه يتيح له الفرصة ليحكم فى أحسن الظروف وأكثرها أمنا وسلاما ، فما دام حزب الاحرار مشتركا معه فى الحكم ، فلن يستطيع القصر اقصاءه عن الحكم ، لأن الانجليز لن يسمحوا بقيام أوتوقراطية تقوم على انفراد حزب الاتحاد بالحكم · وأما انه لايخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، فلأن اشتراك الأحرار بثلاثة وزراء فى وزارة عددها اثنا عشر « ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ » يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزراء من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأى وأصرت الأغلبية على رأيها ، استقالت الوزارة · أما أن يكون رئيس الاغلبية هو رئيس الوزراء ، فمعناه أن يتغلب رأى حزب الاغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة » (١٤) · وهو رأى غير ديموقراطى كما هو واضح ·

***

على كل حال فقد كانت المرحلة الحاسمة فى مراحل انهيار الائتلاف متعلقة بمعالجة النحاس باشا لمذكرة ٤ مارس الخاصة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، وهى المذكرة التى واجهتها الوزارة عند توليها الحكم فى ١٧ مارس ١٩٢٨ · (ومما يستحق الذكر هنا ان الأستاذ الرافعى قد فهم أن أزمة مذكرة ٤ مارس وأزمة قانون الاجتماعات أزمتان، مع أنهما واحدة ، وقد يكون ما دفعه الى هذا الفهم أن مذكرة ٤ مارس لم تشر صراحة الى قانون الاجتماعات (١٥)) ويلاحظ فى مذكرة ٤ مارس أن الحكومة البريطانية قد استندت فى تحرشها بالوفد ، الى نقطة من أدق النقط التى وقع الخلاف عليها مع الوفد دائما وهى تصريح ٢٨ فبراير · ولقد كان الأمر يقتضى من النحاس باشا معالجة المذكرة باحدى وسيلتين : الأولى ـ المجادلة حول تصريح ٢٨ فبراير ، والزعم بأنه لا يبيح لانجلترا التدخل على النحو الذى انتحلته لنفسها ، وهو ما فعلته جريدة السياسة الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين · ولكن هذا كان يتضمن معنى اعتراف الوفد بالتصريح · والثانية ـ انكار التصريح · وعند ذلك يقع الصدام لا محالة ، وتتكرر الظروف التى أعقبت مقتل السردار ، ويتلقى الوفد جزاءه لرفضه مشروع المعاهدة ·

ولقد كانت فكرة النحاس الأولى ـ كما يقول لويد ـ هى ألا يرسل ردا على المذكرة البريطانية ، وأن يؤجل فى هدوء القانون الذى أثار

النزاع – قانون الاجتماعات – تفاديا لأزمة مع انجلترا فى وقت لم يعزز مركزه فيه بعد · ولكنه تحت تطرف المتطرفين من حزبه ، عدل عن هذا الرأى (١٦) ، ففى يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ أرسل ردا على المذكرة البريطانية صيغ فى لهجة أثارت الصحف البريطانية حتى وصفته بأنه « وقح ومتبجح » (١٧) ، فقد تجاهل تماما تصريح ٢٨ فبراير ، وتمسك باستقلال مصر دون قيود ، ووصف مذكرة ٤ مارس بأنها « ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فى القانون الدولى بشأن التدخل السياسى » وأنها « تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم » ، وأنه بناء على هذا « لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا ، لو أنها سلمت بمبدئه ، لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة ، لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات ، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة وعلى وجه مرض للجميع» (١٨)

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن ردت على هذه المذكرة بمذكرة شديدة قالت فيها « ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، أو لتعهداتهما المتبادلة · وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها ، وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه ان رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وأمنها ، وانها لذلك ستحتفظ دائما – باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية – بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر ·· وانها تعد كل محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى ، وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل · وبالنظر الى هذه المسئولية التى تحملها بازاء هذه الدول الأخرى ، والى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية : فقد احتفظت حكومة جلالة الملك . بمقتضى التصريح السالف الذكر ، احتفاظا مطلقا بأربعة تحفظات ، وذلك الى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومة البريطانية والمصرية · وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه ، واعتقدت انها وفقت اليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضة مع رئيس الوزارة المصرية السابق · واذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة ، فان الحالة السابقة

للمفاوضة تستمر • وعلى ذلك يعــود المركز اليوم الى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر رمزى مكدونالد وزغلول باشا ، الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تبودلت فى نوفمبر ١٩٢٤ • أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بهــا على صورة مطلقة بواســطة حكومة جــلالة الملك ، وللحكومة المصرية أن تســتعمل سلطتها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل » (١٩) •

كان ازاء هذه المذكرة البريطانية بما تحمله من معنى التحدى ، أن أصبح النحاس باشا بين أمرين : اما أن يتراجع أمام الحكومة البريطانية دون قيد أو شرط ، بما يتضمنه هذا التراجع من تسليم بحق انجلترا فى التدخل وهو أمر يؤثر على سمعة الوفد فى الداخل أســوأ تأثير ، واما أن يدع قانون الاجتماعات يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ ، فيتعرض لاجراءات تتخذها الحكومة البريطانية قد لا تقل شدة عن الاجراءات التى اعقبت مقتل السردار • ولكن النحاس باشا أخذ يناور : فقد أعلن فى مجلس النواب ، فى غير مواربة ولا خفاء ، انه سيستمسك بوجهة النظر التى تضمنها الرد المصرى (٢٠) • كما رفض جميع المحاولات التى أبداها اللورد لويد ، بمســاعدة الملك فؤاد ، ليوضح له ان قانون الاجتمــاع لا توجد سلطة مسئولة تستطيع أن تقبله (٢١) • ولكنه لما تلقى انذارا شفهيا من اللورد لويد فى ١٨ ابريل و ١٩ منه بسحب القانون (٢٢) ، رأى أن يبذل محــاولة لتفادى الصدام ، فأخذ فى الحفلة التى أقامهــا المحامون لتكريمه فى ٢٧ ابريل يفسر مواد القانون بشــكل يزيل عنها ما تتهيبه الحــكومة البريطانية فقــال : ان المشروع ، خلافا لما زعموا ، أطلق يد البوليس فى منع أو تفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام ، ليس فقط فى حالة الاخلال فعلا بالأمن، بل أيضا فى الحالة التى يخشى فيها على الأمن العام قبل وقوع أى اخلال • وتقدير ذلك موكول للبوليس ، كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب • ثانيا ويتبع ذلك أن للبوليس الحق فى تحويل سير المظاهرات عن الجهات التى يخشى فيها على الأمن العام ، وأبلغ من ذلك أن البوليس لا عقاب عليه بمقتضى هذا المشروع حتى فى حالة اساءته استعمال الحق فى شأن هذه المظاهرات، بل فى حالة التعسف المقصود اكتفاء بالمسئولية الادارية والوزارية ، كما هو ثابت فى مضبطة جلسة مجلس النواب السالفة الذكر • ثالثا ، ان تنظيم المظاهرات المنصوص عنها فى هذا المشروع قاصر على المظــاهرات الســياسية ، وأما غيرها كالمظاهرات الشــيوعية وغيرها ، فخارجة عن

أحكام هذا المشروع ، وخاضعة للقانون العام ٠٠ وللبوليس ان يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعي وقاية للنظام الاجتماعي ٠ وفيما يختص بالاجتماعات العامة فقد نص المشروع على أن يحضرها مندوب من رجال الادارة أو أحد ضباط البوليس ، وله حق حل الاجتماع اذا طلبت منه ذلك اللجنــة المكلفــة بأن تحافظ على النظام ، وتمنع كل خروج على القوانين ٠٠ وكذا للبوليس حل الاجتماع فى حال حدوث اضطراب شديد ، واذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد٠ ولما كان لا مبرر من وجهة الحرص على الأمن العام للســماح بتخطى هذه الحدود ، رأى المشروع حــرصا على حرية الاجتمــاع أن يفرض فى المادة التاسعة منه عقابا على الموظف الذى يحل الاجتماع فى غير الأحوال المبينة فى القانون ٠٠ أما المظاهرات فى الطريق العام ، فلا عقاب مطلقا على من يمنعها أو يفرقها حتى فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون (٢٣)٠

على أن الحكومة البريطانية لم تأبه لهــذا التفســير ، ففى يوم ٢٩ ابريل ١٩٢٨ وجهت الى النحــاس باشا انذارا نهائيــا طلبت اليه فيــه توكيدا كتابيا قاطعا بأن البرلماز لن يواصل نظر مشروع هذا القانون ، وأنه اذا لم تتلق دار المندوب السامى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فانها ستكون حرة فى اتخــاذ أى تدبير ترى ان الحالة تقتضيه (٢٤) ٠ وقد كشف المستر هندرسن عن هذا التدبير فى أثناء المناقشات التى جرت فى البرلمان البريطانى (عقب الضجة التى أحدثها طرد اللورد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر ان اللورد كان قد أشار على حكومته بأنه اذا لم يسحب النحاس باشا قانون الاجتماعات من البرلمان ، فلا بد من طرده من الحكم وحل البرلمان (٢٥)٠

على أن النحاس لم يستسلم ، ففى اليوم التالى للانذار البريطانى ألقى تعليماته الى القائم بالأعــال المصرى فى لنــدن بالتوجه الى وزارة الخارجية البريطانية ، وتقديم أجزاء الخطبة التى ألقاها فى حفل المحامين السالف الذكر بخصوص مواد قانون العقوبات ، ويؤكد أن بيــانا فى هذا المعنى ســوف يلقى فى مجلس الشــيوخ ، اذا ما قــدم المشروع للمناقشة ، ثم تقبله المحاكم بوصفه التفسير الصحيح للقانون الجديد ٠ ولكن السير أوستن تشمبرلن رفض هذا الحل بناء على نصيحة مستشاريه، وأصر على ضرورة ادخال تعديلات فى هذا المعنى الصريح على القانون (٢٦)

وازاء هذا الرفض لم يجد النحاس باشا مفرا من التراجع ، ولكن الى حل وســط ، ففى يوم ٢ مايو قدم رد الحـكومة المصرية على الانذار البريطانى ، وبينما تمسك فيه بموقف الوفد من انكار تصريح ٢٨ فبراير،

ورفض فى الوقت نفسه تقديم التوكيد الكتابى الذى اشترطه الانذار النهائى ، فتد أبدى رغبته فى المسالمة بأن أعلن أنه طلب الى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات فى القانون الى دور الانعقاد التالى :

« ان الحكومة المصرية لا يسعها أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بما تضمنه الانذار البريطانى الأخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ، ارتكانا على تصريح ۲۸ فبراير ۱۹۲۲ ، فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده .. وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات ، فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما ، فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضا ... كما أنى صرحت مرارا انه اذا دل العمل على نقص فى القانون بعد اصداره ، فالحكومة المصرية على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام .. لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الانذار ، فتعبث بحق مصر الأزلى عبثا خطيرا .. ولهذا فان الحكومة المصرية ، مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة ، التى كانت على الدوام رائدها ، قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستورى، الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك . وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية .. » (۲۷) .

على أن هذه المذكرة المصرية أغضبت اللورد لويد الذى اعتبرها تهربا من المطلب الذى تضمنه الانذار البريطانى ، بل انها تتضمن ما هو أكثر من ذلك : انكار الأسس التى قام عليها الانذار (تصريح ۲۸ فبراير) وانه « اذا سمح لهذا التكتيك المصرى بأن ينجح فى وجه الانذار ، فان فرصة الاستجابة فى المستقبل لأية بلاغات أو مطالب نتقدم بها سوف تتضاءل الى درجة العدم ، وفيما يختص بالموقف الداخلى فان الوفد سوف يحرز ثقة ونفوذا هائلين ، بينما ستقاسى سمعة الأحرار الدستوريين ومركزهم بجواره الى حد كبير » . ومن ثم فقد كتب الى حكومته تقريرا ضمنه كل هذه الحجج ، وأوصى بضرورة ارغام النحاس باشا على تقديم تعهد كتابى بأن القانون لن ينظر فى أثناء مدة توليه منصبه . على ان

الحكومة البريطانية رفضت هذا الرأى للورد لويد ، فقد اعتبرت الرد المصرى مرضيا ، ورأت أن تأجيل القانون ينيلها ما كانت ترمى اليه ، وأن النحاس قد خضع بما فيه الكفاية ، وخشيت أن يؤدى مزيد من الضغط عليه الى انعاش شعبيته فى نفوس الجماهير • ومن ثم فقد كتبت الى اللورد لويد تخبره بأنها تؤثر ترك المستقبل لظروفه • على أن اللورد لويد لم يعجبه هذا الرد من حكومته ، فقد عاد يلح فى المضى فى الاجراءات المتطرفة (طرد النحاس باشا وحل البرلمان) • ولكن السير أوستن تشمبرلن لم يستجب لذلك ، وانتهت المسألة باذعان اللورد لويد (٢٨)، ولكن ظاهريا كما سوف نرى •

على كل حال فان نجاح النحاس باشا فى الخروج من الأزمة دون أن يسحب القانون من أمام البرلمان ـ كما طلبت الحكومة البريطانية ـ ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ، قد أدى الى تعزيز مركزه فى عين الرأى العام ، وتوطيد أقدامه فى رياسته للوفد • وكان معنى هذا أن راحت تفلت من الأحرار الدستوريين الفرصة لانتزاع القيادة من الوفد ، وهذا يفسر الحملة التى أخذوا يشنونها منذ ذلك الحين على النحاس ، واصفين موقفه من الأزمة بالضعف . ومتظاهرين بالتطرف • ففى اليوم التالى لانتهاء الأزمة ، أى فى يوم ٣ مايو ، قدم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة • وقد بنى خلافه مع النحاس على أن الأخير كان يجب أن يمضى فى خطته الأولى بترك القانون يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ رغم كل شىء ، أو يرفض الانذار البريطانى ويرفع استقالة الوزارة الى الملك (٢٩)• وواضح أن هذا الرأى لمحمد محمود باشا لا يتفق مع الثوب الذى عرف به ، ثوب الاعتدال • وعلى كل حال فقد انكشف زيف هذا الموقف من جانبه . عندما ورد فى كتاب « اليد القوية » الذى أصدره الحزب فى عهد محمد محمود باشا نفسه أن أحد الأغراض التى عطل من أجلها البرلمان « بناء على مشورة محمد محمود باشا وأنصاره » ، هو : « اتقاء سياسة العداء فى علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى » (٣٠) •

على أن النحاس باشا أقنع محمد محمود باشا بسحب استقالته حرصا على الائتلاف (٣١) • ولكن لم تمض أيام حتى نشرت «السياسة» ما زعمت أن هناك وثيقة أرسلها النحاس باشا الى السير أوستن تشمبرلن يشكره فيها على روح التفاهم التى أبداها فى حل الأزمة الأخيرة ، وادعت الجريدة أن هذه الرسالة قد أثارت عاصفة من الضحك فى مجلس العموم . ثم طلبت الى النحاس باشا أن ينشرها « ليطمئن

الجمهور الى أن الحكومة ما تزال متمسكة بوجهة نظرها التى أعلنتها فى أثناء الأزمة » (٣٢) • وقد كان هذا العمل الاستفزازى بمثابة اعلان الحرب بين الجريدة وصحف الوفد • فسرعان ما شبت نيران الصراع الحزبى من جديد ، وكان البرلمان ميدانا له ، حيث اتخذ الأحرار الدستوريون الحزب الوطنى حليفا جديدا لهم لتأكيد ما كانوا يرمون اليه فى ذلك الحين من الظهور فى مظهر التطرف الذى يجذب الجماهير •

فعلى أثر ما نشرته جريدة السياسة ، أصدرت الوزارة بلاغا رسميا نفت فيه وجود أى وثيقة من هذا القبيل ، وذكرت أن ما حصل هو أن النحاس باشا ، فى أثناء حديث له مع اللورد لويد فى ٣ مايو ، طلب منه أن يبلغ حكومته « امتنانه لما أعربت عنه فى ردها من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة ، مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد ، مما كان له الأثر فى حل الأزمة حلا سلميا » • على أن الحزب الوطنى رأى فى توجيه النحاس باشا الشكر الى الحكومة البريطانية على ايثارها المسالمة ، ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها فى شئونها • وهو تعنت غير مستساغ كما هو ظاهر • وقد أثار الموضوع فى مجلس النواب الدكتور عبد الحميد سعيد ، فرد عليه النحاس باشا ردا أشار فيه الى بلاغ الوزارة السالف الذكر ، ونفى أن يكون القصد ما ذكره النائب • ولكن الدكتور عبد الحميد سعيد لم يظهر اقتناعا وأراد التعقيب ، فلما نبه الى عدم التطويل ، ثارت مشادة اشترك فيها الوزير الوفدى مكرم عبيد ، وهنا أراد الدكتور عبد الحميد سعيد ضرب مكرم عبيد فى المجلس ، فحيل بينه وبين غرضه ، وانتهت المسألة باعتذار النائب الوطنى • على أن الدكتور ماهر طلب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس فى المستقبل من تكرار مثل هذا الشغب ، ولكن نواب الحزب الوطنى عارضوا فى اجراء هذا التعديل ، وانتصر لهم نواب الاحرار ضد حلفائهم الوفديين ، ثم انسحب نواب الحزبين من المجلس لكيلا يتحملوا مسئولية تعديل اللائحة الداخلية للمجلس (٣٣) •

رأت صحف الوفد فى انسحاب الأحرار الدستوريين من المجلس ثلما فى بناء الائتلاف ، وبادرة يراد بها القضاء عليه • واشتدت حدة الكلام بين الفريقين فكتبت « كوكب الشرق » تصف الدكتور هيكل بأنه « ذئب مستتر فى جلد حمل ، وخصم مشتمل ثوب صديق يروغ روغان الثعلب » (٣٤)• بينما أخذ خصوم الوفد يثيرون من جديد دعوى

« الدكتاتورية البرلمانية » ، التي أثيرت في حكومة سعد باشا . وقد ردت « البلاغ » على ذلك بقولها : « لو أن هذا الوفد المبتلى بالطغام ، يبغى شيئا غير المحافظة على النظام والصفح عن الاساءة ، لكان خيرا له أن يدع نظام المجلس بغير تعديل . ويعرف اسماعيل صدقي وامثاله أن الصفع بالأكف والركل بالأقدام شيء لا يستعصى على أحد . ولا يحق للوفد أن يخشاه كما يخشاه خصومهم المعدودون .. » (٣٥) .

ولقد كان بسبب نشوب الخلاف بين الحزبين المؤتلفين في الوزارة على هذا النحو ، واشتداد المعركة بينهما بدرجة عنيفة ، أن أصبحت فرصة التدخل متاحة أمام الانجليز والقصر . أما من جهة اللورد لويد ، فقد أخذ الموقف السياسي يعود في ذهنه شيئا فشيئا الى ما كان عليه في عام ١٩٢٥ قبل الائتلاف : خصام وتناحر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وتقارب بين هؤلاء وبين الأحزاب الأخرى . وفي الوقت نفسه كان الوفد يسير نحو الانفراد بالحكم بعد توقع خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة ، ومعنى هذا عودة « **الزغلولية** » من جديد . وهكذا لم يكن في وسع اللورد لويد أن يقف بمعزل من الحوادث بينما ريح الوفد تقوى وتشتد . أما ما هو الدور الذى لعبه في طرد الوفد من الحكم في يونيه ١٩٢٨ ، فهذا هو السؤال الذى تنعدم أمامه القرائن المادية ، فبينما نجد من العرض السابق أن تدخل اللورد لويد كان أمرا لا مندوحة عنه ، فان السير أوستن تشمبرلن قد نفى وقوع هذا التدخل ، فقد ذكر في يوم ٢٣ يوليه ١٩٢٨ في مجلس العموم انه « بالرغم من أنه كانت توجد لديه دلالات على ما كان وشيك الحدوث ، الا أنه امتنع هو واللورد لويد عن ابداء أى رأى أو تقديم أية نصيحة ، وذلك قبل صدور مرسوم ١٩ يوليه (الذى حل مجلس النواب) » ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية انما هى « الامتناع ، بقدر الامكان ، عن التدخل في الشئون المصرية الخالصة ، والاكتفاء بحماية المصالح الواجب حمايتها والقيام بالمسئوليات التى من الضرورى القيام بها » (٣٦) . ومع ذلك فيذكر «مارلو» أن كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية نفسها، كانوا يعتقدون بأن اللورد لويد كان له نصيب في تعطيل الحياة النيابية في مصر (٣٧) .

وفي الحقيقة أن السبب الذىيسوقه اللورد لويد لينفى به وقوع تدخل من جانبه في تنفيذ خطته التى أشرنا اليها : خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان ، انما ينم عن اشتراكه في قلب الحياة النيابية، حتى ولو بطريق اضاءة النور الأخضر للملك على الأقل . فبعد أن ذكر أن

الحوادث التي جرت « كانت خارجة عن سيطرتنا » وأن الملك « الذى لم يكن يخفى كراهته للحكم النيابى وجد الفرصة سانحة للتدخل فتدخل »، بين أن السبب في عدم تدخله لحماية النظام البرلماني هو أن الوفد كان قد تسبب فى ضعف النفوذ البريطاني الذى كان يسند هذا الحكم ، ومن ثم فقد وجدت العناصر المعارضة لهذا الحكم الفرصة للاستفادة من هذا الضعف ، فاحدثت الانقلاب • فقال : « لقد أظهرت حوادث الشهرين السابقين أن سلطتنا قد تراخت ، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التي أشرت اليها ساكنة : فعندما وجد الملك ، الذى لم يكن يخفى كراهته للحكم البرلماني ، أن الوفد قد استطاع أن يحبط محاولة حكومة جلالة الملك لعقد معاهدة مع مصر ، كما استخف بالانذار البريطاني الذى وجه اليه عقب ذلك ، وظل مع ذلك ثابتا فوق صهوة جواده ، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت ، وأنه قد أتيح له أخيرا عذر لتدخله لا يحتمل الانكار ، وبهذا أصبح الحكم الدستورى ، الذى كان هدف سياستنا ، والذى حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة ، تحت رحمة الملك » (٣٨) •

هذا هو الكلام الذى يستخف به اللورد لويد بعقل قارئه ، ليبرر به موقفه من الانقلاب الدستورى ، فهو يعزى تغاضيه الى ما يدعيه من ضعف النفوذ الانجليزى فى تلك الفترة تحت معاول الوفد ، مع أن النفوذ الانجليزى كان فى ذلك الوقت ، وبكل تأكيد على درجة من القوة تسمح له بخلع الملك فؤاد عن عرشه ، لا نصحه فقط باحترام الدستور والحياة النيابية • وكان الملك فؤاد يعرف ذلك جيدا ، ولهذا فلما تدخل اللورد لويد فيما بعد ، ليفرض محمد محمود باشا فى منصب رئيس الوزراء بدلا من صدقى باشا الذى كان فى ذلك الحين قد جهز أسماء أعضاء وزارته ، لم يجد الملك فؤاد مفرا من التسليم •

فما هو دور الأحرار الدستوريين الحقيقى فى الانقلاب الدستورى ؟ لقد تحدث الاستاذ الرافعي عن مؤامرة معقودة بينهم وبين القصر والانجليز لتعطيل الدستور • وقد بنى هذا الاتهام الخطير على ما هو ظاهر من رغبة الحكومة الانجليزية فى عقاب الأمة المصرية لرفضها المشروع البريطاني ، وعلى ميول القصر المعروفة للحكم المطلق ، ثم على طمع الأحرار الدستوريين فى الوزارة والمناصب (٣٩) • ولكنه لم يؤيده بقرينة مادية• وقد رفض الدكتور محمد صفوت اعتماد هذا الرأى ، فقد ذكر أنه لا سبيل الى معرفة تلك المسألة على وجه التحديد • ولكنه عاد فأظهر

ترجيحه لهذا الاحتمال بقوله : « ولكن من الواضح أن الملك ومحمد محمود ميالان للحكم المطلق ، ومن الواضح أن اللورد لويد أفزعه نشاط الهيئة البرلمانية المصرية في ذلك الوقت ، فطرب لذهابها ، ان لم يكن قد عمل بطريقة للتخلص منها » (٤٠) ٠

وفى الواقع أنه من العسير على الباحث أن يتصور مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والانجليز والقصر ٠ ان مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والقصر فقط أمر معقول ، وقد حدث وتكرر مرارا ، ولكن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا فى عهد الاحتلال البريطانى لا يثبت تواطؤهم مع المحتل ، حقيقة قد يوجد بينهم ضعاف ومتهاونون من أمثال مصطفى فهمى باشا وزيور باشا ، ولكن لا يوجد خونة ٠ والقارىء لمحاضر المفاوضات التى جرت بين زعماء من الوفد أو زعماء من أحزاب الأقلية وبين الانجليز ، لا يستطيع أن يفرق بين الفريقين ، فيرى فى هذا متشددا فى الدفاع ، ويرى فى ذلك متهاونا ، ونقطة الخلاف فيما بينهم هى فى اصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة ، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات ٠ ومع ذلك فقد اضطر الوفد فى معاهدة ١٩٣٦ الى قبول دفعة من الاستقلال ، حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل ٠

على أن الاستاذ شفيق غربال ينفى وقوع مؤامرة اطلاقا ، سواء أكانت بين الانجليز والأحرار الدستوريين والقصر ، أم بين الانجليز والقصر فقط ، أم بين القصر والأحرار الدستوريين فقط ٠ ويبنى هذا الرأى على الأسس الآتية قائلا : « أما خصوم الوفد فلا تصدق على واحد منهم ــ وبخاصة رئيسهم فى هذه الحركة محمد محمود باشا ــ قبوله لأن يكون أداة مسخرة لأحد ٠ وأما القصر ، فقد ذكرنا فى أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأوروبيون عن مسعى المغفور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلمانى خرافة خلقت بسوء نية ، وتكررت أحيانا بحسن نية ٠ والثابت هو العكس ٠٠ وأما دار المندوب السامى فلا يهمها من المعركة السياسية الا ذلك القدر الذى يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترا ، والا ذلك القدر منها الذين يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر » (٤١) ٠

على أن الأسس التى بنى عليها الاستاذ شفيق غربال رأيه هذا لا يمكن التسليم بها ، فقد ورد فى الصفحات الماضية عن المندوب السامى

ما يظهر جليا أنه كان لديه من الاسباب ما يجعله يهتم بالمعركة السياسية بأكثر من القدر الذى ساقه الاستاذ شفيق غربال ، لأن الوضع السياسى كان يتجه الى حيث يستأثر الوفديون بالحكم ، وهو أمر لا تقبله السياسة البريطانية فى ذلك الحين،كما أن استمرار هذا الوضع السياسى نفسه كان أمرا محالا،لأنه وضع يتدهور فيه النفوذ البريطانى ويقوى فيه نفوذ الوفد. ولقد كان المندوب السامى يدرك هذا ، ولذلك فقد نصح حكومته بطرد النحاس باشا من الحكم وتعطيل الحياة النيابية ، واذا كانت الحكومة البريطانية قد رفضت الالتجاء الى هذه الاجراءات العنيفة ، وخذلت مندوبها ، فان هذا قد يصلح لتفسير الغموض الذى أحاط به اللورد لويد دوره فى حركة ١٩٢٨ .

أما عن القصر ، فان الأساس الذى بنى عليه الاستاذ غربال دفاعه عنه . قابل للجدل الكثير ، ذلك أن الكتاب الأوروبيين لم يكونوا وحدهم من تحدث عن ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية وكراهته للنظام البرلمانى ، بل لقد أجمع على هذه الحقيقة الكتاب والسياسيون المصريون من جميع الفرق والاحزاب ، فقد تحدث عن ذلك الاستاذ العقاد (من الوفديين) ، والاستاذ الرافعى (من الحزب الوطنى) . والدكتور هيكل (من الأحرار الدستوريين) ، كما تحدث عن ذلك أيضا الدكتور يوسف نحاس فى ذكرياته عن سعد ، عبد العزيز، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، ونقل عن الملك فؤاد قوله : « انها لكبيرة على نفسى ما يعتزمونه الآن من انشاء برلمان يملى على ارادته » (٤٢) . أما قول الاستاذ شفيق غربال بأن « الملك فؤاد كان فى الأزمات البرلمانية المختلفة ملكا دستوريا بالمعنى الصحيح » ، فان أحدا لا يستطيع أن يسبغ الصفة الدستورية على الاجراءات التى تمت فى عهد زيور باشا أو فى عهد محمد محمود باشا ، بل ان صدقى باشا نفسه قد نعت الاجراءات التى حدثت فى عهد محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ بأنها اجراءات غير دستورية ، كما نعت الاجراءات التى حدثت فى عهد زيور باشا بأنها «اجراءات جريئة» (٤٣) . ولا يمكن تبرئة الملك فؤاد من تبعة هذه الاجراءات والصاقها بزيور باشا ومحمد محمود باشا وحدهما .

أما بخصوص الأحرار الدستوريين ، ففى الحقيقة انه لا يوجد فى تاريخهم ما يبرر حسن الظن بهم على النحو الذى فعله الاستاذ شفيق غربال ، فقد كانوا على الدوام حربا على الشعب وحرياته وأمنه ودستوره ، وأداة عقاب مشهرة فى يد القصر ينقض بها على الشعب كلما

أمن عدم التدخل من الانجليز · واذا كنا نحترم عدم تصديق الاستاذ غربال لأن يكون محمد محمود باشا « أداة مسخرة لأحد » ، ففي الواقع أن « أداة الاتفاق » لم يكن هو محمد محمود باشا ، وبالتالى لم يكن هو بطل حركة ١٩٢٨ ــ كما هو الشائع ، بل ان صدقي باشا كان هو البطل الحقيقى وراء الانقلاب ــ كما سنرى · ومع ذلك فان تعبير « الأداة المسخرة » لا يتضمن الدقة الكاملة لوصف موقف الأحرار الدستوريين ، لأن الأداة المسخرة هى التى تكون لخدمة غيرها لا لخدمة ذاتها ، وانما ينطبق على موقف الأحرار الدستوريين وصف « التآمر » على الحياة النيابية ، وهو وصف يؤيده التاريخ ·

ولقد كان صدقي باشا هو الذى اختاره الملك فؤاد ليتولى الحكم قبل اقالة النحاس باشا ،وقبل اذاعة وثائق سيف الدين المزورة بفترة قصيرة · وكان الأحرار الدستوريون يعلمون بهذا الاتفاق ــ كما يقر بذلك هيكل باشا (٤٤) · ولهذا أخذوا يقدمون استقالاتهم تباعا من الوزارة : ففى يوم ١٧ يونيه قدم محمد محمود باشا استقالته للمرة الثانية من الوزارة · وبعد يومين ، أى فى ١٩ يونيه قدم وزير الحربية جعفر والى باشا ، وهو أيضا من الأحرار الدستوريين استقالته من منصبه · وبعد يومين أيضا ، أى فى يوم ٢١ يونيه استقال أحمد خشبه باشا من منصب وزير الحقانية (وكان من الوزراء الوفديين ، وقد انضم بعد ذلك الى حزب الأحرار الدستوريين ، وشغل نفس منصبه فى الوزارة الجديدة) وبعد يومين آخرين ، أى فى يوم ٢٤ يونيه استقال ابراهيم فهمى كريم بك ، وزير الأشغال ، من منصبه ، وكان وزيرا مستقلا ، وقد شغل نفس منصبه أيضا فى الوزارة الجديدة (٤٥)· وهذه الاستقالات المتتابعة ليس معقولا أنها تمت بمحض الصدفة ، وخصوصا انها اتخذت ذريعة لاقالة النحاس باشا فى يوم ٢٥ يونيه بناء على تصدع الائتلاف الذى قامت وزارته على أساسه (٤٦) · وقد تنبأت الصحف الوفدية بهذه المؤامرة من قبل اقالة النحاس باشا ، فقد كتبت البلاغ فى ١٧ يونيه تعلن أن هناك مؤامرة تدبر ضد الدستور والائتلاف ، وتذكر أن « وزيرا لا تجهله السياسة قد تقدم الى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بالغائها ، ويحول على عاتقه كل تبعة يقتضيها هذا الأمر الخطير » (٤٧) · وقد أفصحت بعد ذلك الصحف الوفدية عن اسمه ، وذكرت انه « اسماعيل صدقى باشا » · وقد كتبت البلاغ بتاريخ ١٩ يونيه تعليقا على استقالة محمد محمود باشا ذكرت فيه ان « هذه الاستقالة لم تكن الا حلقة من سلسلة المؤامرة التى تدبر للدستور

وللحياة النيابية فى الأشهر الأخيرة ٠٠ والواقع أن الأمة قد سئمت ، بل اشمأزت من هذا التدلل الذى أوشك أن يصل الى حد الاستعباد والاذلال فى سبيل المحافظة على ائتلاف لا نرى غير الوفد يحرص عليه ٠ ولو جرت الأمور مع المنطق ، أو لو كان خصوم الوفد يعتمدون على الأمة دون غيرها، لوجب أن ينعكس الأمر جدا ، وأن يكون حرص الأحزاب الأخرى على الائتلاف أضعاف حرص الوفد عليه » (٤٨) ٠

وقد أيد صدقى باشا فى مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم ٠ وذكر أنه كان قد فرغ فعلا من اعداد أسماء أعضاء وزارته٠ولكن ذاكرة صدقى باشا خانته، فذكر أن اتصال القصر به كان بعد اقالة النحاس باشا (٤٩) ٠ على أن ذاكرة الدكتور هيكل كانت أقوى لحسن الحظ ، فقد روى أنه بعد أن لزم محمد محمود باشا منزله ، وامتنع عن مزاولة أى عمل فى الوزارة ، (أى قبل اقالة النحاس باشا) « بدأ الناس يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ٠ لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر ٠ وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد الى اسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فقد نشرت الصحف أن معاليه قد حجز تذكرة للسفر الى أوروبا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك ٠ وكنت حينذاك ملتزما دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة صدمتنى ، فرغبت الى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقى باشا اذا استطاع أن يمر بى ٠ وزارنى الرجل ، وتحدث فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة ٠٠ وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ، ويصنعون صنيع محمد محمود باشا ٠ وسرنى ما حدث من ذلك ، لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون ٠٠ وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة » (٥٠) ٠ وهذا الكلام فى غنى عن التعليق ٠

على أن الضعف تحالف على ذاكرتى اسماعيل صدقى باشا والدكتور هيكل ، فلم يشيرا بحرف واحد الى مسألة وثائق الأمير سيف الدين ٠ ولكى نحدد أهمية هذه المسألة بالدقة تقول أنها هيأت نفس الجو الذى خرج فيه الوفد من الحكم فى آخر عام ١٩٢٤ : ففى وسط الدوى الذى أحدثته حركة الاستقالات ، وفى غضونها ، وجد النحاس باشا نفسه فجأة يواجه أعنف حملة تشهير تعرض لها سياسى مصرى فى حياته ،

فقد خرجت الصحف المعارضة يوم ٢٢ يونية ، وعلى صدرها وثيقة محرفه لاتفاق على الأتعاب كان قد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك فى فبراير ١٩٢٧ ، بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين ، ورفع الحجر عنه ، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب فى فبراير ١٩٢٧ ، أى قبل اثارته فى الصحف بنحو خمسة عشر شهرا ، وفى وقت لم يكن متوقعا أن يتولى النحاس رياسة الوزارة فيما بعد ، وكان الاتفاق يتضمن اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير واعادة جميع أملاكه اليه ، اذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها ، وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات • (٥١)

وكان الامير سيف الدين قد اعتدى على الملك فؤاد حينما كان لايزال أميرا فى ٧ مايو سنة ١٨٩٨ بأن أطلق عليه النار فى الكلوب الخديوى • وقد حكم على الأمير بالسجن سبع سنوات ، ثم خففت الى خمس • وقد سعى بعض أفراد الأسرة لدى الخديو عباس ولدى اللورد كرومر لاستبدال عقوبة أخرى بعقوبة السجن بناء على أن الأمير معتوه ، فانتدب أحد الأطباء لفحصه وقرر أنه مصاب بخلل فى قواه العقلية ، فقر الرأى على وضع الأمير سيف الدين فى مصحة فى انجلترا بناء على أنه مختل الشعور ، وبالفعل أرسل الأمير الى انجلترا ووضع فى مصحة بقى فيها سبعة وعشرين عاما لم يتمتع فيها بالحياة ولا بشىء من أملاكه الواسعة وأطيانه الكثيرة وأمواله الوفيرة ، وظل كذلك الى أن هرب فى خلال عام ١٩٢٧ ، حيث تم الاتفاق مع النحاس باشا وزميليه على اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عنه واعادة جميع أملاكه اليه •

وبالرغم من أن النحاس تنازل عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رياسة الوزارة ، فقد خرجت الصحف يوم ٢٢ يونية ١٩٢٨ ــ كما مر بنا ــ وعلى صدرها وثيقة محرفة للاتفاق على الأتعاب الذى عقده النحاس باشا وزميليه ، ووصفت هذا الاتفاق بأنه مناف لشرف المهنة ، وانخرطت تقذف النحاس باشا بأقذع الاهانات ، وكان مما قالته جريدة الأخبار بتاريخ ٢٣ يونية : « الا انه لشرف النعال ، وانها لكرامة الأوحال ، وانها لأمانة المحتال ، وانها لصيانة دستور الدجال •• ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر ؟ » (٥٢) أما جريدة الاتحاد فقد أخذت فى عدديها الصادرين بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ يونية تردد عبارات السرقة والنصب وغيرهما • وقد كتبت جريدة السياسة بتاريخ ٢٤ يونية تقول : « مصطفى النحاس

ويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ، ويسعون كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازا » • وفى اليوم التالى ٢٥ يونية أقيل النحاس باشا • وهكذا دبر ونفذ أشد الانقلابات الدستورية اسفافا ، وأفسدها أسلوبا •

وفى اليوم التالى لاقالة النحاس باشا ، استرد النفوذ الانجليزى قوته • فقد كان أول ما فعله اللورد لويد أن فرض على الملك فؤاد محمد محمود باشا بدلا من صدقى باشا • ويصف صدقى باشا ذلك فيقول . « كان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو اللورد جورج لويد• وكان من الطبيعي أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة • وقد أدت المناورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة • وفى مساء ٢٦ يونية بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خوطبت بالتليفون بالقرار الجديد » • (٥٣) وهذه الحقيقة التى رواها صدقى باشا أكدتها جريدة الديلى ميل المحافظة عندما طرد اللورد لويد من منصبه بعد ذلك ، فقد ذكرت أنه هو الذى اختار محمد محمود باشا لتولى الوزارة • (٥٤) • ومن الواضح أن السبب الحقيقى وراء اختيار اللورد لويد لمحمد محمود باشا ، هو أن السماح لصدقى باشا بتولى الحكم ، كان يتضمن فى الواقع السماح للقصر بالحكم المباشر • اذ لم يكن صدقى باشا رئيس حزب ، كما انه لم يكن ينتمى لحزب الأحرار الدستوريين الا بالانتساب فقط • ولما كانت سياسة اللورد لويد هى عدم السماح بالأوتوقراطية أو الزغلولية ـ كما مر بنا ، فقد كان محمد محمود باشا هو أنسب رجل يتولى الحكم فى اطار السياسة الانجليزية السالف ذكرها ولكن صدقى باشا ازدرد اللطمة دون تذمر ، ورحب بمحمد محمود باشا وبتأليفه الوزارة محله ، مما كان محل دهشة الدكتور هيكل نفسه الذى سره هذا التضامن الذى جمع « فريقى الحزب » ـ على حد قوله ـ (٥٥) وكان أول عمل للوزارة هو تأجيل البرلمان شهرا لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل على ضوء تجربة ١٩٢٥ • وفى تلك الأثناء أدلى النحاس باشا بحديث لمراسل « الديلى تلغراف » نثبته هنا لأهميته ، قال :

« ان رجلا كمحمد محمود باشا لم يكن ليجرؤ على عمل كهذا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين ، وتغاضيهم على الأقل • وهذا على كل حال الاعتقاد السائد الذى تولد من الحقائق ذاتها •• ان السياسة

البريطانية مسئولة رأسا عن هذا الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستورى وعلى حريتنا • ولم يحدث فى تاريخ العالم المتمدين أن وزارة تتمتع بالثقة الاجماعية فى مجلسى البرلمان تقال لأن الائتلاف حل • ومن الغريب أن الوزارة التى خلفتها تألفت من ممثلى أقلية يبلغ عددها ثلاثين نائبا من مجموع ٢١٤ نائبا ، وأغفلت دعوى الائتلاف بكل جرأة ، وهذه الوزارة التى هى وليدة تغاضى بريطانيا ، هى التى أجلت البرلمان ، وهى التى تهدد بحله • فهل هذه السياســـة لائقة بالشعب البريطانى والحـــكومة البريطانية ؟ •• هل من العدل أن تفقد مصر كل شىء لأنهـــا رفضت الفتـــات الذى قدمته اليهـــا بريطانيا فى شـــكل معاهدة تجعلها ذليلة خاضعة ؟ ان الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة تعود الى موقف الوفد بازاء مشروع المعـــاهدة ومشروع قانون الاجتماعات ، وقد كنا نود أن ننمى سياسة ولاء وتفاهم بين البلدين ، ولكن موقف بريطانيا الحالى تجاه مصر وبرلمانها يجعل من المستحيل على أى زعيم موكل مسئول أن يسير على مثل هذه السياسة » • (٥٦)

٢ ـ حكومة الأعيان

الصورة الاجتماعية للصراع السياسى :

لم تكن الصورة السياسية التى مرت بنا فى الفصل السابق ، للصراع الناشب بين الوفد من جانب ، وبين القصر والأحرار من جانب آخر ، الا انعكاسا فى الحقيقة لصورة أخرى من الصراع بين طبقتين على النفوذ : طبقة الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، التى تحدث باسمها أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » فى أواخر العقد الأول وأوائل العقد الثانى من القرن العشرين ، وهى التى كانت ما تزال تعتقد أنها طبقة أصحاب المصالح الحقيقية التى يجب أن يستقر فى يدها الحكم لرعاية هذه المصالح • أما الطبقة الأخرى فهى البورجوازية المتوسطة والصغيرة التى نمت فى ظل ظروف ثورة ١٩١٩ ، وفى ظل النهضة الاقتصادية التى قامت فى أعقابها على يد طلعت حرب وبنك مصر ، وهى الطبقة التى كان قوامها التجار والشباب المتعلم ومفكرو المدن وموظفو الحكومة وضباط الجيش ، يؤيدهم الفلاحون والعمال بحكم مصلحتهم المرحلية فى تأييد الوفد ، الذى كان نضاله من أجل الاستقلال التام والتخلص من التحكم والاستغلال الأجنبى، واصراره على التمسك بحق الانتخاب المباشر ، يتلاقى مع أهداف هذه الطبقة الجماهيرية فى الاشتراك فى الحكم عن طريق الممثلين المنتخبين فى مجلس النواب •

ومع هذا فيجب أن نستدرك فنقول ان التحالف الذى تم بين الأعيان والقصر ، كان ضد طبيعة العلاقات بينهما • لأن تاريخ الأعيان ، أو الجناح الزراعى من البورجوازية الكبيرة ، يبين أنهم حملوا على عاتقهم عبء النضال ضد أوتوقراطية القصر فى مراحل ثلاث : المرحلة الأولى ، عندما كان حزب الأمة ينطق بلسانهم ، والمرحلة الثانية عندما كان الوفد مشكلا فى غالبيته منهم ، والمرحلة الثالثة ، عندما كونوا حزب الأحرار الدستوريين لمواجهة تآمر القصر على الدستور •

بيد أن الصدمة التي تلقاها الأحرار الدستوريون عقب الانتخابات الأولى ، والعزلة التي وجدوا أنفسهم فيها ، وما [illegible] من هوان على يد الحكومة الدستورية الأولى ، قد خلق صلة جديدة [illegible]هم وبين القصر لم تكن موجودة من قبل ، هي صلة المصلحة المشتركة في انتزاع الحكم من الوفد • لقد كان العداء القديم بين أصحاب المصالح الحقيقية والقصر قائما على استئثار القصر بالسلطة ، وعلى مصلحة الأعيان في انتزاعها منه أو مشاركته فيها ، ولكن الشعب بعد قيام الدستور أصبح يحتل المركز الذي كان يحتله القصر ، ومن هنا تكونت المصلحة المشتركة بين القصر والأحرار الدستوريين ، وهذا سر الشعارات التي أطلقها الأحرار الدستوريون في ذلك الحين عن « الدكتاتورية البرلمانية » ، التي حلت في نظرهم محل « أوتوقراطية القصر » ، وحديث عبد العزيز فهمي باشا بأن الدستور ثوب فضفاض لا يناسب الأمة • وقد كان ثمرة هذا كله التحالف الأول بين الأحرار الدستوريين والقصر عام ١٩٢٥

على أن التجربة لم تدم طويلا ــ كما مر بنا ــ فقد اكتشف الأحرار الدستوريون ، بعد اقالة رئيسهم عبد العزيز فهمي باشا ، أن الدكتاتورية البرلمانية « أخف وطأة وأقل أذى » من « أوتوقراطية القصر » ، فأنهوا تحالفهم مع القصر ، وعادوا الى الالتقاء بالوفد في رحاب الدستور ، وخاضوا معه المعركة التي انتهت بعودة الحياة البرلمانية •

على أن وفاة سعد زغلول لم تلبث أن أوجدت ظروفا جديدة في الموقف • لقد كانت وفاة سعد زغلول خسارة للوفد بالغ الأحرار الدستوريون في تقديرها ، فقد اعتقدوا أنها سلبت الوفد قوامه وروحه الملهمة وحياته ، وبنوا هذا الاعتقاد على فهم خاطيء لطبيعة الشعب المصري ، فقد كانوا ــ كما هو واضح مذكور في كتبهم ــ يظنون أنه من عبدة الأشخاص لا الأفكار • وقد ظنوا أنه بموت سعد زغلول قد مات الوفد • ولكن سعد زغلول لم يكن الا فكرة ممثلة في شخص ، فلما مات هذا الشخص انتقلت الفكرة الى خليفة آخر ، لأن الأفكار لا تموت بموت أصحابها ، ولكن الأشخاص هم الذين يموتون اذا هجروا مبادئهم وأفكارهم • ولكن الأحرار الدستوريين لم يدركوا ذلك ، لقد كان سعد زغلول هو الشخص الوحيد الباقي من السبعة الذين كونوا نواة الوفد الأولى ، أما الستة الآخرون فهم رجال الأحرار الدستوريين أنفسهم ، ولهذا أكثروا من سؤال رجال الوفد في ذلك الحين بعد وفاة سعد زغلول : « أين كانوا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ؟ » (٥٧) ونسوا أنهم ماتوا عندما

انتقلت الفكرة التى قام عليها الوفد الى الرجال الذين تتابعوا على قيادته ·

على كل حال ، لقد أبرزت رياسة النحاس للوفد طابعه البورجوازى، وقد رأى رجال الأحرار الدستوريين أن يبرزوا طابعهم الاقطاعى أيضا ، طابع الأعيان أصحاب البيوتات · وهذا هو سر النعرة الطبقية التى تبدت فى الخطاب الذى ألقاه أحمد عبد الغفار باشا ، أحد كبار رجال الأحرار الدستوريين ، فى الترحيب بمحمد محمود باشا بمناسبة زيارته للمنوفية ، فقال فيه :

« اننا يا صاحب الدولة ، ويا أصحاب المعالى والسعادة والعزة ، نبتهج باستقبالكم ، ونرحب كل الترحيب بكم ، باعتباركم أعيان البلاد ، ووجوه ذوى الرأى والكلمة فيها · واقليمنا هذا والذين يرحبون بكم بنوع خاص ، يفهم حكومة الأعيان : يفهمها لأن أباءهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح ؛ على انه اذا كان **معنى الحكم السيادة على الناس** ، فان **لهذه السيادة مقابلا** هو أن تكون سيادة أبوة واصلاح ، وأن تكون لمصلحة المحكومين لا مصلحة الحاكمين · وطبيعى لهذا نرحب بكم أبلغ ترحيب ، لأنكم تمثلون فى حكومتكم ما نفهمه ، وما كان يفهمه آباؤنا من معانى الحكم ، ولأنكم تقومون فى مناصبكم لمصلحة الأمة ، لا لمصالحكم الخاصة ، وتقومون فى هذه المناصب لتكونوا للأمة أبناء حريصين على خيرها ورفاهيتها كل الحرص · واننا يا صاحب الدولة ، اذ نؤيدكم بالصفة التى قدمت ، فانا لا نقف تأييدنا لكم على تأييدنا طائفتنا ، طائفة الأعيان ، بل نؤيدكم لأن فى تأييدكم مصلحة من قبل كل شئ · فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم هى الحكومة التى بدأت فى فجر نهضات الأمم باعزازها والاصلاح فيها · كان الأعيان فى انجلترا هم أول من رد لأهل انجلترا جميعا حرياتهم وحقوقهم · وكذلك كان الأعيان فى فرنسا · **فلما استتب للناس أمنهم وتمت لهم حريتهم ، وتعلموا وأدركوا معنى الحياة ومعنى الحكم فيها ، أصبحت للجماهير أن تكون ذات رأى فى الحكم · ونحن هنا نجرى على سنن هذه الأمم** ، فان الأعيان الذين يؤيدونكم ، الذين هم الأحرار الدستوريون ، هم الذين وضعوا للبلاد دستورها ، وهم الذين أرادوا أن يوطدوا قاعدة الحكم النيابى فيها · ولقد حدثت بعد ذلك ظروف لم يكن لنا فيها أيد ، أدت الى ايقاف الحياة النيابية ، على اننا مغتبطون أشد الغبطة ، يا دولة الرئيس ، اذ نسمعكم فى كل ظرف تؤكدون أنكم

عاملون لاعادة الحياة النيابية على صورة أحسن تمثيلا للأمة وأكثر تحقيقا لمصالحها ومطالبها ٠٠ ولهذه التأكيدت التى نؤمن جميعا باخلاصها ، برانا نؤيدك بكل حولنا وبما أوتيناه من جاه وقوة » ٠ (٥٨)

**

فى الوقت الذى قامت فيه حكومة محمد محمود باشا فى الحكم ، كان الوفد قد بسط نظامه على الحياة القومية فعم جميع فروعها : فكانت لجان الوفد تعمل بهمة فى كل مدينة وفى كل قرية ، وكانت نقابات المحامين فى القاهرة والمدن الكبرى تتحول الى هيئات سياسية ، وامتلأت المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على احداث الاضطراب والشغب ، وقد بذلت محاولات كثيرة لانشاء لجان وفدية بين العمال فى القاهرة والاسكندرية ، وكان جانب كبير من الصحف المصرية وفديا ، وكان الوفد يعلن أن الجيش بأسره وفدى، وأن هذه الحقيقة ستبدو قريبا للعيان٠ (٥٩)

ولهذا فعندما أرادت حكومة محمد محمود باشا أن تضرب الوفد ، قامت بضربه فى الهيئات والطبقات التى تؤيده ٠ فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة ، ثم وسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغوا أنهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمام الحكومة ٠ وحيل بين الطلبة والسياسة ٠ أما المحامون فقد أصدرت الحكومة قانونا جديدا لتأديبهم ٠ (٦٠) ولضرب مفكرى المدن والصحافة ٠ أعادت الحكومة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى سنة ١٨٨١ ، الذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا ٠ وألغيت رخص مائة صحيفه وأنذرت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة البلاغ ومجلة روز اليوسف أربعة أشهر ، وجريدة وادى النيل تعطيلا نهائيا ، وأنذرت جريدة الاهرام وجريدة لاباترى الفرنسية وجريدة كوكب الشرق ، ثم عطلت نهائيا كوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف ٠ ثم صدر قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات (بطل الأزمة المشهورة) بما لم يكن يحلم به الانجليز أنفسهم ، وذلك تضييقا لحق الاجتماع ٠ واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات المقاومة ٠ (٦١) ولم يتورع رجال البوليس عن ضرب جماعة من النواب من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت فى طريقها الى القصر للاحتجاج على وقف الحياة النيابية ، وقد تفكه الدكتور هيكل بهذا الحادث ، فذكر أن البوليس ضرب هؤلاء النواب عندما لم يذعنوا لأمره لهم بالتفرق ، وأنه ضرب أيضا النظارة الذين ذهبوا « ليمتعوا أعينهم » بهذا المشهد ٠ (٦٢)

ثم قامت حكومة محمد محمود باشا بحركة متواضعة لضم الفلاحين والعمال الى صفها وفصلهم نضاليا عن الوفد ، فقد أعلن محمد محمود باشا فى أوائل عهد وزارته أن الوزارة تفكر جديا فى مشروع هام يقضى **بتوزيع الجزء الأكبر من أراضي الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل** • (٦٣) كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع في حماية صحة سكان القرى بردم البرك والمستنقعات ، وتعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى ، وانشاء المستشفيات القروية التى ستوزع على الوجهين البحرى والقبلى بالتساوى • ووصف الفلاحين بأنهم « سواد الأمة الذين على سواعدهم القوية ترتكز قوة البلاد » • ثم أعلن عن عزم الحكومة على اقامة منازل صحية للعمال بأجور زهيدة فى أحياء القاهرة• (٦٤) بل لقد بلغ اهتمام محمد محمود باشا أشده باجتذاب تأييد العمال عندما قام **داود بك راتب** بتأليف اتحاد للعمال فى ابريل ١٩٣٠ ،وهو الاتحاد الذى كان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين (٦٥)•

تعطيل الحياة النيابية :

كان النظام البرلماني دون ريب ألد أعداء الأحرار الدستوزيين ، بعد أن فشلوا فى تولى مقاليد الحكم في داخل الاطار الدستورى • وقد بدأت الحكومة عهدها ــ كما مر بنا ــ بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، حتى تتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل • ويفهم مما كتبه الدكتور هيكل أن فكرة اعادة تجربة صدقي باشا فى عام ١٩٢٥ قد عرضت للبحث ، ولكنها استبعدت لسببين : الأول : أن تلك التجربة لم يصادفها التوفيق ، فبعد أن خيل لصدقى باشا أنه حصل على الكثرة فى المجلس النيابى ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة • ثانيا ، انه لم يكن من طبيعة محمد محمود باشا ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا • ومن ثم انتهى الرأى الى تعليق الحياة النيابية « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » ، أى الى أجل غير مسمى • وقد وصف الدكتور هيكل هذه الخطة الدكتاتورية بأنها تشتمل على « صراحة محمودة » ، لأن الوزارة « لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات ، وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل واصلاح » • (٦٦)

وقد طرحت الحكومة على الرأى العام ثلاث حجج أو ذرائع لتعطيل الحياة النيابية ، كلها قابلة للجدل • فقد زعمت ـ **كما جاء فى مذكرة حل مجلس النواب والشيوخ** ـ أن هذه **الحياة النيابية قد أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة** هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الأخير مكان الزعامة من الأكثرية (يقصد النحاس باشا وأعضاء الوفد) وانها لذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة فى المرافق العامه للبلاد • (٦٧) أما الذريعة الثانية فهى **تدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية** • فقد ذكرت أن النواب كان لا هم لهم غير مضايقة الوزراء والتدخل فى كل عمل من الأعمال ، حتى ولو كان ذلك العمل فى دور التنفيذ ، والتوسط لدى الوزراء ومرءوسيهم ، معرقلين بذلك سير الادارة • (٦٨) وكانت الذريعة الثالثة هى **فساد الحياة النيابية** ، فقد ذكر محمد محمود باشا لمندوب جريدة « الشيكاغو تربيون » أن من أسباب تعطيل الحياة النيابية « أن زعماء البرلمان الأخير كانوا يتاجرون بمناصبهم العالية ، وان الجرائم التى ظهرت لا تستحق الذكر بالنسبة الى الجرائم التى ارتكبتها جماعات كانت تلوح بأعلام الوطنيا لتملأ جيوبها بالمال » • (٦٩) وكان محمد محمود باشا يقصد بهذا القول مؤامرة سيف الدين ، فكأن هذه المؤامرة قد قصد بتدبيرها أن تبرر أمام الرأى العام الأجنبى ، والانجليزى بصفة خاصة ، الاجراءات اللا دستورية التى كانت حكومة محمد محمود باشا تنوى اتخاذها عقب تاليفها لتعطيل الحياة النيابية ، هذا الى جانب تبرير اقالة النحاس باشا• وقد نجحت هذه المؤامرة فعلا فى اقناع الرأى العام الانجليزى بوجاهة الاجراءات التى اتخذها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا ، فقد ذكرت « التايمز » انه « من الطبيعى أن يكون جلالة الملك حريصا على سمعة الحكومة المصرية » ، وان اقالة جلالة الملك لرئيس وزرائه «عمل دستورى»، نعم انه « عمل خارق للعادة » ، ولكن تبرره الظروف التى مارس فيها جلالة الملك سلطته • (٧٠)

على كل حال فقد كانت هذه هى أهم الحجج التى ساقها الأحرار الدستوريون لتبرير تعطيل الحياة النيابية • وقد رد الأستاذ محمد توفيق دياب على هذه الحجج ردا قاطعا فى أعقاب صدور الأمر الملكى بتعطيل الحياة النيابية (وكان الأستاذ دياب حتى ذلك الحين محررا فى جريدة « السياسة » ومن الموالين للاحرار) ، قال :

« ان هى الا خمس سنين منذ ولد ذلك الطفل المعذب المسكين

(الدستور) ، بل خمس سنين الا شهرا . على أن **البرلمان لم يعقد فى خلالها سوى خمسة عشر شهرا** ، وسائر المدة مضى بين عطلة صيف وتعطيل شاذ . وكانت مدة الائتلاف فى الوزارة والمجلسين حوالى سبعة شهور . من هذا ينتج أن الكثرة البرلمانية : **أى النواب السعديين ، لم ينفردوا بالحكم الا حوالى ثمانية أشهر** . فهل يزعم زاعم ، وهل تزعم الوزارة أن ثمانية أشهر تتولى فيها الكثرة الحكم كافية - ولو كان حكمها سلسلة متصلة من السيئات - أقول أهذه المدة كافية لانتزاع الرحمة بالدستور من قلوبكم الى حد أن تعطلوه زمانا أقله ثلاث سنوات ؟ .. لماذا لم تتركوا الحكم لأعضاء الكثرة البرلمانية أيها السادة المصلحون ، حتى يتبين للناس خطؤهم ان كانوا يخطئون ... ومواضع الفساد فى أعمالهم ان كانوا يفسدون ؟ فاذا تبينت الأمة ذلك منهم فى مدى عام أو عامين أو خمسة أعوام ، وهبتكم أنتم وشيعتكم ثقتها ، وأعادتكم الى البرلمان يوما من الأيام كثرة حاكمة ، لا قلة محكومة .. أيتها الوزارة التاريخية المصلحة الكبرى . لو أن كل الأمم العريقة فى الحياة الدستورية ينتزع منها دستورها وحياتها النيابية ثلاث سنين على الأقل كلما أساءت الكثرة ثمانية أشهر او كلما ظن بها السوء طائفة من الناس قليلة أو كثيرة ، لما بقى الى اليوم فى العالم المتحضر دستور قائم أو حياة نيابية محترمة .. لقد فعلتموها أمس ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ، ولم يفعل مثلها زيور ، وانما فعل مثلها الانجليز بمجلس نوابنا القديم على أثر الثورة العرابية منذ حوالى نصف قرن من الزمان . وعزيز على مصر أن تطعن فى حياتها النيابية مرتين : احداهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ، والأخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين ، وفيلسوفنا شيخ الديموقراطيين » . (٧١) يقصد أحمد لطفي السيد بك .

هذا ما كتبه توفيق دياب فى الرد على تعطيل الدستور . ومما يستحق الملاحظة بشأن الذريعة الثانية ، وهى الخاصة بتدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية أن السبب فى هذه الصيحة هو أن بيروقراطيى الحكومة المصرية الذين كانوا يخدمون بها من قبل مجيء الحكم البرلمانى ، قد أزعجهم ، وهم الذين كانوا سادة فى عهد الحكم الأوتوقراطى ، هذا التدخل الجديد فى شئونهم من جانب نواب الشعب ، فأظهروا الاستياء لهذا الخطر على اختصاصاتهم ، وبنت حكومة محمد محمود باشا على ذلك حقها فى تعطيل الحياة النيابية . وقد أشار الى هذه الحقيقة النائب الوفدى عبد الرحمن عزام فى حديث له مع جريدة المانشستر جارديان فى أوائل أكتوبر ١٩٢٨ (٧٢) .

أما الذريعة الثالثة لتعطيل الحياة البرلمانية ، الخاصة باتجار زعماء البرلمان بمناصبهم ، فقد سقطت سقوطا بينا عندما أصدر **مجلس تاديب المحامين في ٧ فبراير ١٩٢٩** حكمه ببراءة النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخرى بك مما حاول القصر والأحرار الدستوريون الصاقه بهم من تهم استغلال النفوذ السياسي وغيرها مما يمس شرف مهنتهم ، وزاد فوصف عملهم بأنه «عمل محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخذة ؟» ٠ (٧٣) وبناء على هذا طالب الوفد محمد محمود باشا بالاستقالة على الفور ، لأن وزارته انما قامت على أثر ضجة الوثائق السياسية وما تبعها من تجريح سمعة النحاس باشا ٠ وقد أعلن النحاس باشا ذلك في خطبة له في وفود التهنئة التي وفدت بمناسبة هذا الحكم ، فقال : « زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة افساد وشرور وغايات شخصية ٠ كذبوا ، وكذبهم القضاء ، اذ أظهر نزاهة الحياة النيابية التي هي ثمرة من ثمار جهاد الأمة » ٠ ثم طلب النحاس من المجتمعين أن يلتمسوا اعادة الحياة النيابية بناء على هذا من جلالة الملك ٠ (٧٤)

وهكذا ازدادت المقاومة عنفا عقب صدور حكم البراءة ، فقد أحدث الشيوخ والنواب حركة في دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض تحملها هذه الوفود الى قصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية ، ولما توالت هذه الوفود وكثر تواردها ، أغرت الحكومة بها البوليس ، فكان يحول بينها وبين الوصول الى القصر على النحو الذى مر بنا ٠ وقد اعترف الدكتور هيكل بأن « الحكومة كانت تأخذ المعارضة بشدة تزيد أحيانا على ما يقتضيه الموقف » ٠ (٧٥) ولم تلبث الحكومة أن استصدرت في يوم ٢٠ مارس مرسومين بتشديد أحكام قانون الاجتماعات ، وبفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم القائم ٠ ولما كان قد سبق هذين المرسومين ــ كما ذكرنا ــ اعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا ، فان البلاد بذلك تكون قد أصبحت أشبه بسجن كبير ٠

كان رد الفعل المباشر لمنع الاجتماعات العامة وتكميم الصحف واضطهاد الحريات ، هو انتشار الاجتماعات السرية وطبع المنشورات الثورية واذاعتها ٠ وقد ضبطت النيابة العمومية في القاهرة وفي الأقاليم كثيرا من هذه المنشورات الثورية التي كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها ٠ كما لجأ الوفد الى **وسيلة بورجوازية** للنضال ، وهي محاولة تنظيم **مقاطعة البضائع** الانجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى ٠ (٧٦) وكان مما دفع

الوفد الى هذه الخطة ما كان يؤمن به من مسئولية السلطات الانجليزية عن الانقلاب وعن بقاء محمد محمود باشا فى الحكم • على أن ايمانه بتأثير الانجليز فى اسناد هذا الحكم ، قد دفعه من جانب آخر الى ايفاد سفارة له الى لندن تتولى الدعاية ضد الحكم القائم واثارة الرأى العام البريطانى بحقائق ما يجرى فى مصر • وكان يتولى هذه السفارة مكرم عبيد ويعاونه فيها الدكتور حامد محمود والأستاذ عبد الرحمن عزام • وقد كان لهذه السفارة أثر لا ينكر فى مجرى الحوادث التالية سواء بالنسبة للقضية الدستورية أو القضية الوطنية •

الدعاية الوفدية فى انجلترا :

بدأ الوفد فى تنفيذ خطة الدعاية فى لندن بعد تعطيل الدستور بأسبوعين تقريبا • واختار لهذه المهمة مكرم عبيد الذى تولى نفس المهمة فى أثناء مفاوضات عدلى — كيرزن • وقد تحدد لسفر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس ولكنه لم يصل الى انجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية فى مصر قرارا من **مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى** الذى عقد هناك فى خلال شهر أغسطس • وكانت مصر قد قررت الاشتراك فى هذا المؤتمر قبل وقوع الانقلاب ، ولكن المؤتمر افتتح والدستور المصرى معطل• فقرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل حضوره بالرغم من ذلك والدفاع عن حق الأمة فى الدستور • وقد ألقى مكرم عبيد فى المؤتمر خطبة طويلة ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « **باستنكار الدكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر** » • وقد صدر قرار اجماعى بوجوب المناقشة فى هذا الاقتراح ، ثم قرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الغاء أو ايقاف النظام البرلمانى ، وأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله الا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد» (٧٧) • وكانت قيمة هذا القرار من الناحية الدعائية كبيرة ، لأنه كان ادانة عالمية للانقلاب ، وتشهيرا بأوتوقراطية القصر فى مصر ، حقيقة لم يأخذ المؤتمر بالاقتراح المصرى الذى ندد « بالحراب البريطانية » ، ولكن التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا فى مجال من أوسع المجالات العالمية •

على كل حال فقد وصل مكرم عبيد الى انجلترا ليقود حملة دعاية نشطة استهدفت أولا — الدفاع عن الحياة النيابية ، وتفنيد الحجج التى ساقها محمد محمود باشا لتعطيلها • ثانيا — التشهير والتنديد بحكومة

محمد محمود باشا أمام الرأى العام البريطانى · ثالثا ـ اقناع هـذا الرأى العام البريطانى بمسئولية حكومته عن قيام الحكم الأوتوقراطى فى مصر · رابعا ـ ازالة أى شك تبادر الى الأذهان فى تطرق الضعف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، واقناع الرأى العام البريطانى بأن تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة · خامسا ـ قطع الطريق على محمد محمود باشا حتى لا يتمكن من ابرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى · وسنرى أن الوفد قد حقق هذه الأغراض جميعها ·

ولقد كانت الوسائل التى اتبعها مكرم عبيد فى لندن ، تتدرج من الكتابة فى الصحف ، الى القاء الخطب فى الاجتماعات التى تعقد لهـذا الغرض ، الى الاتصال بأعضاء مجلس العموم لالقاء الأسئلة فى المجلس التى تحرج الحكومة بشأن الحكم الأوتوقراطى فى مصر ومساندته ، وأخيرا القيام بالمظاهرات المنظمة فى لندن · **وهى كلها وسائل لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية ، ولكنها كانت تستهدف تحريك الرأى العام البريطانى للضغط على حكومته لتتخلى عن الحكم القائم فى مصر ·** وقد اتهمت حكومة محمد محمود باشا الوفد بأنه بعمله هذا انما يدعو بريطانيا للتدخل فى الشئون المصرية الداخلية ، ولكن مكرم عبيد نفى عن مهمته هـذه التهمة ، ففى خطابه أمام المؤتمر المصرى فى لنـدن قال : « نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شئون داخلية ، بل على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر » · (٧٨)

وقد دافع مكرم عبيد عن الحياة البرلمانية التى عطلها محمود باشا ، فى الصحف البريطانية ، دفاعا قويا ، فقد ذكر فى مقال نشرته له جريدة « الديلى هرالد » فى أوائل أكتوبر أن هذا الحكم البرلمانى الذى تعطل : « هو الذى أوجد التعليم الاجبارى للبنين والبنات ، وهو الذى وضـع قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى ، وهو الذى أنشأ التعاون الزراعى ، وأصلح الشـئون المالية ونظـام السـكك الحديديه ، وقام بطائفة من الاصلاحات الأخرى المفيدة · ثم رسم صورة كئيبة لحكم محمد محمود باشا فبين أن الحـريات الدستورية قد انتزعت ، وأن الحـكومة قامت بتفتيش المنازل ، وتعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية أيضا ، والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمـال المخصص للمصروفات السرية ، وألقى بمسئولية هـذه الاجراءات كلها على عاتق الحكومة البريطانية ، فقال : « ان الشعب المصرى يعتقد أن جانبا كبيرا من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عاتق انجلترا ،

لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية • وكل انسان فى مصر يعرف ذلك » ، وبعد ان قال ان تعطيل الحكم الدستورى مخالف للعادات والتقاليد البريطانية ، ومشين جدا لسمعة بريطانيا فى الشرق بصفتها أمة دستورية ، عرج على الوفد فأكد أن هدمه مستحيل ، وما دام الأمر كذلك ، « فما الفائدة التى تجنيها بريطانيا من سياسة لا تؤدى الا الى الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية صعوبة ؟ » • (٧٩)

وكان من أبرع ما اتبعه مكرم عبيد فى لندن اتصالاته بأعضاء البرلمان البريطانى ، وخصوصا أعضاء حزب العمال المستقل ، وذلك لتوجيه الأسئلة فى المجلس والقاء بعض الخطب عن المسألة المصرية • وكان من ثمرة هذا الاتصال أن عقد فرع حزب العمال المستقل بلندن اجتماعا فى قاعة الديلى هرالد الكبرى ، ألقى فيها مكرم عبيد خطابا دفاعا عن مصر • وقد تلت هذه الحفلة مناقشة فى مجلس العموم حول المسألة المصرية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ألقيت فيها أسئلة محرجة اشترك فى توجيهها المستر كنويرثى والمستر بونسونبى : فقد طلب الأول من وزارة الخارجية أن تعترف بتحملها بعض المسئولية عن الموقف الخاص الذى تقفه تجاه مصر ، لأن البلاد تحكم بدون دستور ، وبدون برلمان • وسأل متى يحين الوقت للحكومة البريطانية لتنصح بانهاء هذه الحالة ؟ فرد عليه المستر لوكر لامبسون بقوله ان سياسة بريطانيا هى عدم التدخل فى الشئون المصرية الخالصة • فسأل الكوماندر كنويرثى : « اذن كيف حدث أننا أرسلنا بوارج حربية الى مصر ثلاث مرات ، لما أردنا الاعتراض على سن تشريعات معينة ؟ ، وكيف يمكن أن يحل البرلمان كله الآن دون نصيحة منا ؟ • فرد المستر لامبسون قائلا انه فى تلك المرات الثلاث تعرضت مصالح الأجانب للخطر • فتساءل المستر كنويرثى عما اذا لم تكن مصالح الأجانب معرضة للخطر فى تلك اللحظة فى غياب الدستور ؟ فتهرب المستر لامبسون قائلا : « ان أمن الأجانب ليس محل مناقشة فى هذه النقطة » • (٨٠)

على أن المسألة لم تقف عند هذا الحد بين أعضاء البرلمان البريطانى • فقد تألفت لجنة من بعض الأعضاء المنتمين لجميع الأحزاب للعناية بالمسألة المصرية ودراسة الشئون المصرية ، وانتخب لرياستها اللورد بنتنك ، Bentinck وكان وكيلها المستر بونسونبى الذى كان وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية ، كما تولى الكومندر كنويرثى السكرتارية • (٨١) ونستطيع أن ندرك قيمة الدعاية التى شنها الوفد فى لندن فى تدعيم مركزه فى

مصر وفى الاثارة ضد حكم محمود باشا من العبارات التى كانت تجرى على ألسنة النواب البريطانيين ضد الحكم القائم ، ففى احدى المناسبات خطب الكومندر كنويرثى فبين أنه يوجد فرق بين الدكتاتورية التى فى ايطاليا وروسيا وأسبانيا وبين الدكتاتورية التى فى مصر ، وهذا الفرق هو « **أنا مسئولون عن الدكتاتورية التى فى مصر ، لأنها لا تعتمد الا على قواتنا** » • (٨٢) وقد كان هذا ردا على ما كان يتفاخر به محمد محمود باشا فى ذلك الحين من أنه سيكون حاكما دكتاتوريا،حتى أخذ المراسلون الأجانب يطلقون عليه وصف « الدكتاتور الجديد » ، وراح أنصاره يصفونه بأنه « صاحب اليد الحديدية » • (٨٣) فقد بينت عبارة الكومندر كنويرثى السالفة الذكر أن « اليد الحديدية » ليست فى الحقيقة سوى « قفازا حديديا » فى يد بريطانيا •

على كل حال فلم يقصر الوفد نشاطه على القاء الخطب فى لندن وكتابة المقالات والاتصال بأعضاء البرلمان ، بل دبر المظاهرات أيضا ـ كما مر بنا ـ ففى أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود باشا للندن دبر اجتماعا عقد من مندوبى عشرين جمعية مصرية فى بريطانيا والبلاد الأوروبية وتقرر فيه رفع عريضة الى الملك بطلب اعادة الحياة النيابية وتعديد المساوىء التى تقوم بها حكومة محمد محمود باشا • وقد خرج المؤتمرون ، وعددهم سبعة وثمانون ، وركبوا اثنتين وثلاثين سيارة سارت بهم فى شوارع لندن الرئيسية فى شكل مظاهرة الى دارة المفوضية المصرية ، وكانوا يحملون سبعة وخمسين علما مصريا وست عشرة لوحة كتبت على كل منها : « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » ، « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع مصر » ، « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب » • ثم قدم مندوبا جمعيتى لندن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لرفعها الى الملك • (٨٤)

٣ ـ مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون

طرد اللورد لويد من منصبه

أخذت الظروف الداخلية فى ذلك الحين فى انجلترا تتطور لصالح مصر • فقد جرت الانتخابات العامة فى أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فاستقالت وزارة المحافظين التى كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمـال ، الوزارة فى أوائل يونيـة من تلك السنة • وقد قدر لهـذا التغيير فى الوزارة الانجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية فى مصر وعلى القضية الوطنية بما لم يدر بخلد محمد محمود باشا أو الملك فؤاد حينما عطـلا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

فلم تكد حكومة العمال تتولى الحكم ، حتى قامت فجأة باقصاء اللورد لويد عن منصبه • وقد كشفت المناقشات التى دارت فى مجلس العموم بسبب هذه المسألة ، عن الأسباب التى دعت المستر هندرسن الى اتخاذ خطوته الجريئة الحكيمة ، وهى أسباب تدل على اتجـاه جديد نحو معالجة المسألة المصرية يختلف عن الاتجاه الذى كان مسيطرا منذ مقتل السردار ، وهو الاتجاه الذى كان يعمل على تضييق الخناق على مصر،والتشبث بالوضع الذى أنشأه تصريح ٢٨ فبراير بعد التعديلات التى أعقبت مقتل السردار ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة فى شكل معاهدة توافق عليهـا مصر ، كما جرى فى مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن وفى أزمة قانون الاجتماعات • فقد بين المستر هندرسن فى بيان ألقاه فى مجلس العموم فى تبرير اقصاء اللورد لويد عن منصبه ، أن فحصه للمكاتبات التى تبودلت بين سلفـه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح أن الموقف الذى اتخذه اللورد لويد فى مصر كان بعيدا عن العطف على سياسة المستر تشمبرلن فى الاقلال من التدخل فى الشئون المصرية الخالصة الى أقصى حد ، وفى تفسير تصريح ٢٨ فبراير تفسيرا سخيا • وذكر أنه لما كانت سياسته لن تقل بالتأكيد

عن سياسة سلفه في تحررها ، وكان نجاحها يعتمـــد على مدى التفهم والعطف الذى سوف تقابل به من المندوب السامي البريطاني فى مصر ، فقد أرسل الى اللورد لويد برقية في يوليه ١٩٢٩ أفرغها فى قالب يفهم اللورد لويد منه أنه دعوة له للاستقالة (٨٥)

وفي الحق أن المستر تشمبرلن كان قد ضاق فعـلا ذرعا بسياسة اللورد لويد في مصر من قبل سقوط وزارة المحافظين ، وخصوصا بسبب تشدده في مسألة رغبة كانت قد أبدتها الحكومة المصرية في أبريل ١٩٢٩ في سن ضرائب ورسوم على الخفر والبلديات والبترول والدمغة ، وفرضها على الأجانب أسوة بالمصريين • وكان المستر تشمبرلن يميل الى التساهل في هذه المسالة ، ولكنه لما كتب الى اللورد لويد يعلن موافقته على ماقدمته الحـكومة المصرية من مقترحات ، وينبهه الى أن التدخل فى شئون مصر الداخلية يجب أن يقصر على المسائل الكبرى فقط ، رد اللورد لويد بأن « منح مصر أى تساهل جدى ، حتى ولو كانت طلباتها فى ذاتها معقولة ، ينطوى على خطر كبير ، **ما لم يكن التساهل جزءا من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية** » ، وذكر أن انجلترا قد تساهلت مع مصر حتى ذلك الحين « الى درجة يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبـــل الحد الأدنى لطلباتنا وتمكننـــا من أن نصفى تحفظات ١٩٢٢ » • عند ذلك ضاق السير أوستن تشمبرلن بمنـدوبه السامي وضاق به رجال وزارة الخارجية ، الذين ألحوا على السير تشمبرلن فى ألا يجدد تعيينه بعـد انقضاء سنواته الخمس ، وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر الى افريقية الشرقية التى كانت أوضاعها السياسية تتلاءم مع مواهبه • (٨٦)

وباقصـاء اللورد لويد عن منصبه على هـذا النحو ، ينتهى دوره التاريخي في حياة مصر ، وكانت نهاية يستحقها عن جدارة ، لأن عقليته الاستعمارية المتطرفة ، لم تستطع أن تنير له الطريق فى مصر بدرجـة يدرك منها اختلاف وضعها السياسى عن وضع احدى مستعمرات التاج • وفي هذا المعنى قالت المانشستر جارديان انه كان أولى باللورد لويد أن يكون حاكما لاحدى مستعمرات التاج ، ولا يكون مندوبا في بلاد منحناها استقلالهـا مع بعض الشروط • (٨٧) ولقد كان سـقوط اللورد لويد البداية الطبيعية لسقوط حكم محمد محمود باشا • وقد صرح بذلك المستر هندرسون للنحاس باشا فى أثناء مفاوضاته معه سـنة ١٩٣٠ ،

فقد ذكر انه مهد الطريق للنجاح المنشود للاتفاق مع مصر باجراءات جريئة وحكيمة ، فأقال اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر ٠ (٨٨)

فما هو تأثير الدعاية التى أطلقها الوفد فى سماء العاصمة الانجليزية وخصوصا فى أوساط حزب العمال بالذات فى خلال الشهور السبعة السابقة ، فى سياسة المستر هندرسون الجديدة ؟ لا شك أنه من الظلم أن نسلب هذه الدعاية أى تأثير لها فى الخطة التى اتخذتها حكومة العمال حيال مصر ، خاصة اذا أدركنا أن ماتحقق هو ما كانت تستهدفه هذه الدعاية وما كانت تحشد له من الأحاديث والخطب والاتصالات بل واصدار الصحف فى العاصمة الانجليزية ٠ وليس معنى هذا بحال أن هذه الدعاية كانت العامل الحاسم فى الأمر ، فهناك الظروف الخارجية التى لعبت أكبر دور ، وهناك اتجاهات حزب العمال الأكثر تحررا من اتجاهات حزب المحافظين فى حل المشاكل السياسية ، وهى الاتجاهات التى جعلت المستر مكدونالد ينقد فى حينها المقترحات التى أسفرت عنها مفاوضات ثروت ــ تشمبرلن ، ويصفها بأنها « لم تحتو على عناصر اتفاق تجعل علاقتنا مع مصر حسنة موفقة قائمة على التعاون » ٠ (٨٩)

سياسة محمد محمود باشا فى معالجة القضية المصرية :

لم تمتد أهداف محمد محمود باشا ، منذ اعتلائه الحكم فى صيف عام ١٩٢٨ الى اجراء تسوية عامة مع انجلترا للمسألة المصرية ، على خلاف ما كان يصبو الى تحقيقه زعماء مصر السياسيون منذ انتعاش الحركة الوطنية فى عام ١٩١٨ ٠ ولعل من الأمور الممتعة تتبع سياسة محمد محمود باشا ازاء القضية المصرية منذ اعتلائه الحكم حتى اجراء مفاوضاته مع المستر هندرسون بعد عام كامل ، فقد ظهر من أحاديث محمد محمود باشا الأولى أنه قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا الا بعد أن تعود السكينة والثقة الى البلاد « كل العود » ويستقر النظام فى داخل البلاد ، وينعقد البرلمان المصرى ليصادق على الاتفاق ٠ (٩٠) ولما كان محمد محمود باشا قد قدر لعودة الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكأنه كان ينوى بذلك تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ٠

وفى نوفمبر من نفس العام رسم محمد محمود باشا ، فى حفل اقيم له بالزقازيق ، « أقوم طريق وأخصره لاستقلال البلاد » فذكر أن

الاستقلال يتحقق ، بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعا بحبه لبلاده ، ووطنيته الصادقة : فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته، والتاجر فى متجره ، والصانع فى مصنعه ، والموظف فى عمله ، والطالب فى الاقبال على دروسه ــ فاذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة ، فهناك العظمة ، وهنالك الاستقلال الصحيح » • ولم ينس أن ينعى على خصومه السياسيين أنهم يعيبون عليه « هذا الطريق القويم المختصر للاستقلال» ، والتمس لهم العذر فى ذلك ، «لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال لا يكون الا باثارة الفتن والمشاغبات وارسال المظاهرات واغواء التلاميذ الوادعين وصرفهم عن دروسهم ، وما الى ذلك من عبث وافساد يسيئان الى سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال » • (٩١)

ومن هذا يفهم أن محمد محمود باشا كان عازفا عن مواجهة قضية الاستقلال فى الشهور الأولى من حكمه ، حتى لا يكون فى تسويتها نهاية لتجربته قبل أوانها • ولهذا فقد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة جديدة تقوم على « تجزئة المسائل المصرية » ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الاصـــــلاحى ، ثم العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر فى أمر السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية • (٩٢) وبناء على هذه السـياسة قام محمد محمود باشا **بتسوية مسألة مياه النيل بين انجلترا ومصر** (٩٢ مكرر) كما حاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة ، ومن حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب • وهذه الخطة ، كما هو واضح ، لا تتطلب انعقاد البرلمان المصرى للموافقة عليها ، وتضمن فى الوقت نفسه لمحمد محمود باشا البقاء فى الحكم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو بيت القصيد • ولم يخف ذلك محمد محمود باشا ، فقد ذكر فى حديثه عن المفاوضات التى أجراها ، أن سياسة اقتصاره على بعض المسائل دون تسوية المسألة المصرية برمتها انما تعود الى أنها « **كانت تتصـل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام** ، وكان لى بحق أن أعتقد أن تلك السياسة ، بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والســكينة ، واعادته للحـكومة من أسباب الثقة والهيبة ، وما كشفت عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيها ، توجب على أن أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بهـا الى أقصى مداها وأبعد نتائجها » • (٩٣)

وهكذا فعندما غادر محمد محمود باشا مصر الى لندن فى صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور فى القانون ، لم يكن فى نيته بحث المسألة المصرية برمتها ، بل كل ما كان يزمع التكلم فيه هو ثلاث مسائل : الامتيازات ، ودخول مصر فى عصبة الأمم ، والسودان ٠ (٩٤) على أن هذه الخطة لم تلبث أن انقلبت رأسا على عقب بعد وصوله الى لندن ، فقد كانت الدعاية هناك على أشدها من جانب مكرم عبيد ضد حكومته ، وكانت الوزارة العمالية الجديدة من جانب آخر راغبة فى تسوية المسألة المصرية برمتها ، وقد مهد المستر هندرسن السبيل الى ذلك باقصاء اللورد لويد من منصبه ، ولهذا فلم يكد يجتمع محمد محمود باشا بالمسئولين الانجليز ليتحدث فى النقاط التى أزمع التكلم فيها ، حتى « شعر بأن الخطوات التى يتقدمها ، دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يطمع فيه » ٠ ولم يلبث أن سئل : « عما اذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » ٠ (٩٥)

ولندع الدكتور هيكل ، الذى كان اذ ذاك فى لندن ، يصور لنا هذه الواقعة ويبين أثرها فى نفس محمد محمود باشا ، فهو يقول : « انى لأتحدث الى محمد محمود باشا يوما ، اذ قال ان لديه سرا يريد أن يفضى به الى لأشير عليه بالرأى فيه ٠ ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته إنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه ٠ وأضاف انه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أنقذها منه » ٠ وقد علق الدكتور هيكل على هذا الكلام بقوله : « واذ كانت مفاوضات ثروت - تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واذ كنت أشعر بأن الحكومة العمالية قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر ٠٠ فقد أجبت محمد باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال أيا كانت النتائج التى تترتب عليه ، فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه ، فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر انهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة ٠ هذا الى جانب أنك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينساه منصف ٠ فان أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » ٠ (٩٦)

وهكذا فلم يكن في مكنة محمد محمود باشا أن يرفض طلب المفاوضة ويبقى رئيسا للوزراء ، كما لم يكن ليستم أيضا أن يفاوض ويظل ، بعد الاتفاق ، رئيسا للوزراء • ومعنى هـ أن مصير وزارته تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض على المسألة المصرية برمتها •

على أن الوفد في ذلك الحين لم يفهم هذا • فقد أزعجته لدرجة كبيرة فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود باشا وحاربها حربا شديدة • فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٣ يونية لتلفت نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله حق المفاوضة عن مصر » ، وأرسلت تلغرافات بذلك الى رئيس مجلس النواب البريطاني والمستر مكدونالد والمستر آرثر هندرسون • وفي الوقت نفسه كان مكرم عبيد في انجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الأمة المصرية ، ويؤكد أن مثل تلك التسوية سوف يرفضها أي برلمان في مصر • وسرعان مادبر اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات الأوروبية ، الذى قام بالمظاهرة السالفة الذكر ، وكان من بين اللوحات الست عشرة التي حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها : « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » ، وأخرى تعلن أن « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى ـ كما مر بنا ـ (٩٧) ولم يطمئن مكرم عبيد ، ومن خلفه الوفد ، الا عندما زار مكرم عبيد المستر هندرسون يسأله عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبها • (٩٨)

كانت هذه هي الظروف التي تفاوض في ظلها محمد محمود باشا ، وهي فيما يختص بالموقف الداخلي تشبه الظروف التي سادت مصر أثناء مفاوضات عدلي ـ كيرزن ، وبالتالي فقد كان من المعقول أن تنتهي بنفس الفشل ، خاصة وأن هذه المفاوضات الأخيرة لم يتوفر لها من كثرة المفاوضين المصريين ومن كفايتهم ما توفر للمفاوضات الأولى التي تولى زمامها ثلاثة من أنياب السياسة المصرية هم : عدلي باشا ورشدي باشا وصدقي باشا • ولهذا فان التقدم الذي أحرزته المطالب المصرية نتيجة المفاوضات التي جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، يجب أن تنسب لأسباب أخرى أخطر من بذل محمد محمود باشا أقصى جهده ـ كما يقول الأستاذ شفيق غربال ـ ومما لا شك فيه أن أحد هذه

لأسباب هو رغبة الحكومة العمالية المخلصة في تسوية المسألة المصرية التي عجز عن حلها المحافظون ، وقد كانت المشكلة المصرية بحق ـ كما يقول أحمد شفيق ـ من أهم المشاكل التي كان كل حزب في بريطانيا يضعها في رأس برنامجه الانتخابي ويعرض على الشعب والبرلمان في سبيل حلها الوسائل التي يراها مؤدية الى تحقيق مصالح بلاده وارضاء المصريين • (٩٩) ولقد رأينا كيف دللت الحكومة العمالية على رغبتها الخالصة في حل القضية المصرية باقصاء اللورد لويد • أما السبب الثاني فهو الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت بعد توقيع ميثاق السلام المعروف باسم « ميثاق كيلوج » • فان هذا الميثاق الذي أبعد فكرة الحرب وتعهد موقعيه بأن يسووا مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية ، كان يتيح للحكومة الجديدة فرصة الدفاع أمام البرلمان الانجليزي عن أي تساهل تقدمه لمصر بخصوص النصوص العسكرية ، وهذا سبب معقول جدا ، لأن عكسه ، وهو توتر الظروف الدولية في عام ١٩٣٦ ، قد اتخذته الحكومة البريطانية اذ ذاك سببا في تشديد النصوص العسكرية في المعاهدة التي أبرمت ، كما سنرى •

هذان هما أهم الأسباب للتقدم الذي اعترى بعض المطالب الوطنية نتيجة للمفاوضات التي جرت في صيف عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وخصوصا فيما يختص بالقوات البريطانية في مصر • فلقد كان الأساس الذي قام عليه جوهر المشروع البريطاني يقوم على انسحاب هذه القوات الى منطقة القناة • وهو أساس كان معقولا ومنذ في رأي الأحزاب المصرية ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ (١٠٠) فقد تحطمت مفاوضات عدلي ـ كيرزن على صخرة الاحتلال ، عندما تمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية منتشرة في المدن وغير المدن من بلاد الدولة • وكذلك كان الشأن في مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن • وكان السياسيون المصريون ، منذ تشكيل الوفد المصري في عام ١٩١٨ ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التي يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة مهمة في مصر • وهكذا انتهت ، بقبول الانجليز انسحاب قواتهم الى منطقة القناة ، **الفكرة القديمة التي تمسكت بها بريطانيا ، بأن اراضي مصر كلها حلقة في سلسلة المواصلات البريطانية الى الهند والشرق الأقصى •**

على أنه مع ذلك يلاحظ فيما يختص بهذه المسألة ، ان المادة الخاصة بها قد اقرت المبادىء الآتية : فقد جعلت القناة كأنها مخصصة فقط لأن

تكون طريقاً أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، وتناست أنهـا طريق دولى عالمى باقرار الدول العظمى وفقا لمعاهدة ١٨٨٨ ، كما عددت الأماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية من غير تحديد ، وجعلت عدد القوات البريطانية التى سترابط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للانجليز ، وقد عينت الموقع العام الذى سترابط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢° شرقا ، وهذا الخط يدخل فيه من شرقيه بلاد تتبع مديريتى الدقهلية والشرقيـة ، ويمتد فيقرب الى ما يقـابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابع جميعه الى مديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة (١٠١) ٠

كانت النقطتان الأخريان اللتان أحرزتا تقدما واضحا من المطالب الوطنية هما : اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها « هى المسـئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم » (١٠٢) ٠ وتسليمها بأن مسألة حماية الأقليات ، المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير ، « ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها » (١٠٣) ٠ وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انهاء الترتيبات التى بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية » ٠ وبخصوص السودان نصت المادة الثالثة عشرة من المقترحات على أنه « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليـها » ٠ وقد أعلنت الحـكومة البريطانية استعدادها ــ اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات ــ لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » (١٠٤) ٠ وفيما عدا هـذه النقاط الهامة فقد تشابهت نصـوص المقترحات فى جوهرها مع نصوص مشروع ثروت باشا ٠

عاد محمد محمود باشا الى مصر بعد أن أرسل رسالة للمستر آرثر هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ ذكر فيها انه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى حد يمكن للمستر هندرسون أن يشير على حكومته بقبوله ، ويبدى استعداده من جهته لأن يعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلاده (١٠٥) ٠

ولقد كان تقدير محمد محمود باشا لموقف الوفد من المقترحات يقوم على احتمالين لا ثالث لهما : الأول ، أن يرفض الوفد المقترحات ، كما رفض مشروع ثروت ـ تشمبرلن ٠ وكان من المتوقع حينئذ أن تتوتر العلاقات بين الوفد والحكومة العمالية ، وتستمر التجربة اللا دستورية الى مداها ، أما الاحتمال الثاني فهو أن يوافق على المقترحات ، ولم يكن هذا ببعيد المنال ؛ فالمقترحات كانت تتضمن مكاسب حقيقية للقضية المصرية ، وكان المستر هندرسون قد أعلن أنها تمثل أقصى ما يمكن له أن يوصى حكومته بقبوله ٠ فاذا حدث هذا ، ألا يكون محمد محمود باشا قد أحرز فخرا لا ينساه منصف ـ كما قال له الدكتور هيكل ؟ ـ وألا يكون قد نجح فيما لم ينجح فيه الوفد ، وعندئذ ألا يحق له أن يطمع فى الفوز فى الانتخابات ، وأن يفوز بثقة النواب فى البرلمان الذى ستعرض عليه المقترحات للتصديق عليها ؟

هـــذه النتائج لهذين الاحتمالين كانت هى نفسها الأسباب التى دفعت الوفد الى انتهاج خطة أخرى بعيدة عن ذلك كل البعد ٠ فقد رفض، بلسان صحفه وبلسان رئيسه ، أن يدلى برأيه فى المقترحات « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا ، لأن مناقشة هذه الاقتراحات فى ظل الدكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة ، وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » ٠ وقد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ما دامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب أن تزول اذن ، وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » ٠ وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل مهدرة حقوقها وحريتها (١٠٦) » ٠ وقد أدركت جريدة السياسة على الفور سر هذا الموقف من جانب الوفد فكتبت تقول : « هم ان قالوا ان هذه القواعد رديئة ، أفلت الحكم وخسروا عطف العمال ، فهم يعلمون أن العمال لا يستطيعون أن يبذلوا أكثر مما بذلوا ، وهم مستعدون لقبول هذا البذل بشرط أن يكون الحكم اليهم وأن يكونوا هم الذين يمضون المعاهدة لا محمد محمود باشا ٠ واذا فلابد لهم من معذرة يتقدمون بها الى أصدقائهم العمال

من هذا الموقف المريب ، وهذه المعذرة هى أنهم لا يريدون أن يتكلموا قبل أن تزول الدكتاتورية وتعود الحياة النيابية السليمة » (١٠٧) ٠

أحس محمد محمود باشا بأن الموقف يفلت من يده ، وأخذ شبح الهزيمة فى الانتخابات يلوح أمام ناظريه ، فبدأ يغير خطته ، وراح يلوح بغصن الزيتون ، ويدعو الى الائتلاف وتضام الصفوف حول المشروع « حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما تجلت أول مرة » (١٠٨) ٠ ولكن الوفد رفض هذه الدعوة فى جفاء شديد ، ففى الخطاب الذى ألقاه النحاس باشا فى يوم ذكرى سعد ، وقف يقول : « يتغنى محمد محمود باشا اليوم بعبارات التضافر والتلويح بغصن الزيتون لاعادة الائتلاف ٠٠ فيا لها من دعوة جريئة يوجهها الى الأمة وأظفاره لا تزال ناشبة فى عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حرياتها » (١٠٩) ٠ وكتبت البلاغ تفسر هذا الدافع على الدعوة الى الائتلاف بأنه الحرص على الحكم والتشبث بأهداب الوزارة » ، وتتهم محمد محمود باشا بأنه يأمل من وراء دعوته أن يتفق المؤتلفون على تشكيل الوزارة الجديدة برياسته ، مع احتفاظ رئيس الاغلبية برياسة مجلس النواب ، كما كان الشأن فى عهد سعد (١١٠) ٠ وهكذا أصبح سقوط محمد محمود باشا أمرا محتوما ٠

وفى الحق أن محمد محمود باشا لم يكن ليستطيع أن يصمد فى المعركة طويلا ٠ فلم تكن ثمة قوة مناصرة له يستطيع الاعتماد عليها فى مداومة التحدى ، فالشعب تواق الى الخلاص من حكمه ، **والانجليز قد أوضحوا له فى مناسبات عدة اصرارهم على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية** ، وكانت ذروة اصرارهم على هذا عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة ، فقد ألغوا ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولين ، كما ألغوا فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه ٠ وقد صرح الدكتور دلتن وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى ، كما صرح المستر هندرسون لمكرم عبيد فى لندن وفى الدوائر الرسمية ، بان هذه المقترحات التى انتهت اليها محادثات محمد محمود ـ هندرسون ، انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين، وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه ٠ وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم (١١١) ٠

أما عن الملك فؤاد فلم تكن العلاقة بينه وبين رئيس وزرائه فى ذلك الحين على ما يرام • ولم تكن كذلك من قبل • ففى خلال السنة التى تولت فيها الوزارة « اللادستورية » الحكم ، كان محمد محمود باشا يعانى من ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية ، ويذكر اللورد لويد أن الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء فى أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ونقل ميزان القوى الى أولئك الذين لم يكونوا يخفون ايمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ، ومنهم على ماهر باشا وزير المالية الذى كان يشاركه آراءه عدد آخر من أعضاء الوزارة (١١٢) • ولم تلبث أن ساءت العلاقات بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه فى أوروبا عندما اتجهت نية الملك فى ذلك الوقت الى تعديل الدستور ، وكان ذلك بعد أن أنهى اليه محمد محمود باشا بمحادثاته مع المستر هندرسون • فقد اتفق رأى محمد محمود باشا مع الدكتور هيكل على أن كل تعديل فى ذلك الظرف لن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور ومن شأنه أن يجنى على مشروع المعاهدة • وقد أعقب ذلك جفاء بين الملك فؤاد ومحمد محمود باشا اتخذ له بعض المظاهر التى يرويها الدكتور هيكل فى مذكراته وهى التى جعلته يوقن بأنهم «ذاهبون الى مصر فى جو ملبد بالغيوم»(١١٣) •

وهكذا كانت الحوادث ، منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر ، تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ، بازاء السياسة الانجليزية وبازاء صاحب العرش وبازاء الوفد ، وبلغ من ضعف هذه الوزارة انها كانت لا تستطيع شيئا حيال تشديد الوفد هجماتا عليها• حتى خرجت صحيفه « البلاغ » الوفدية وعلى صدرها عنوان ضخم يقول : « استقالة ، فالا تكن فاقالة » ، ومحمد محمود باشا صاحب اليد الحديدية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم • وأحس الأحرار الدستوريون أخيرا بأن « كرامتهم أصبحت فى كفة الميزان » ، فقدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٤) ، وقبلها الملك فى اليوم نفسه ، وعهد الى عدلى باشا فى اليوم التالى بتأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية •

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التايمز أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخاب طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية (١١٥) • ويبدو أنه اشترط هذه الخطوة فى المقابلة التى جرت بينه وبين السير برسى لورين قبل استقالة محمد محمود باشا ، فبعد هذه المقابلة بأيام

قدم محمود باشا استقالته ، وتألفت وزارة عدلى باشا ۰ ولم تخف جريدة البلاغ الصلة بين هذه المقابلة وبين التغيير الوزارى الذى تم ، فقد كتبت فى يوم ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ تقول ان كثيرا من التردد (فى موقف الانجليز) لوحظ قبل أن تسقط الدكتاتورية ،.« على أن هذا التردد زال دفعة واحدة بعد أن قابل النحاس باشا السير برسى لورين وسمع أقواله ، بحيث لم تمض بعد ذلك أيام تعد على الأصابع ، حتى سقطت الدكتاتورية وفتحت الطريق واسعة لعودة الحياة النيابية » (١١٦) ۰ وقد أيد النحاس باشا تدخل السير لورين فى اسقاط وزارة محمد محمود باشا ، ففى حديث له فى الأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ قال : « اننى أعلم أن فخامة السير برسى لورين كان له شخصيا نصيب مهم فى تمهيد السبيل لهذا الجو الذى تسوده المودة ، والذى هو شرط جوهرى لعقد معاهدة صداقة وتحالف »۰ وهكذا انتهت المحنة الدستورية التى كان قد قدر لاستمرارها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، فلم تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا ۰

(٣) مفاوضات النحاس ـ هندرسون

أصداء مقترحات محمد محمود ـ هندرسون فى الرأى العام المصرى والبريطانى :

ينبغى قبل تناول موضوع المفاوضات بين النحاس باشا والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ ، توضيح أمرين على جانب كبير من الاهمية : الأمر الأول ، الصدى الذى كان للمقترحات التى أسفرت عنها محادثات محمد محمود ـ هندرسون فى الرأى العام المصرى ، وهذا أمر ضرورى لانه يلقى ضوءا قويا ، ليس فقط على مشروع ١٩٣٠ ، بل وأيضا على معاهدة ١٩٣٦ . أما الأمر الثانى الذى ينبغى توضيحه ، فهو موقف الرأى العام الانجليزى من المقترحات ، وخصوصا موقف حزب المحافظين ، لأن هذا سوف يؤثر بشكل فعال على نتيجة مفاوضات ١٩٣٠ وعلى تقدمها بوجه عام ، وسوف يفيد أيضا فى تفهم موقف المفاوض الانجليزى فى مفاوضات ١٩٣٦ .

وفيما يتصل بالأمر الاول ، وهو صدى المقترحات فى الرأى العام المصرى ، فمن أهم ما يلاحظ هنا هو أن المقترحات قد لقيت قبولا حسنا بصفة عامة من جميع الأحزاب والهيئات المصرية ذات الرأى فى البلاد ، وان اختلف هـذا القبول بين التأييد المطلق والتأييد المقرون بتحفظ ، والامتناع عن مهاجمة المقترحات ، والموقف الأخير هو موقف الوفد . أما التأييد المطلق ، فقد رفع لواءه حزب الأحرار الدستوريين بطبيعة الحال ، وروجت له جريدة السياسـة ، وقد أصدر حزب الاتحاد بيانا فى ١٠ سبتمبر بالموافقة على الاتفاق وقبوله ، وبأنه أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى (١١٧) . وقد شارك هذين الحزبين فى قبول المقترحات غالبية المستقلين فى الرأى الذين لاينضوون تحت لواء حزب معين ، حتى لقد تألفت جماعة من هؤلاء أسمت نفسها « جماعة الشـباب

الحر أنصار المعاهدة » (١١٨) ٠ وقد أسندت رياسة هذه اللجنة الى حافظ محمود ، وكان فيها أحمد حسين ، وهى الجماعة التى تطورت فيما بعد سقوط حكم محمد محمود باشا الى جماعة مصر الفتاة ٠ ولقد كان عدلى باشا نفسه - رئيس الوزارة المحايدة - من أنصار التأييد المطلق للمعاهدة ، فقد كان يراها « مقبولة بتمامها وحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد » ٠ وقد رسم صورة بليغة للأسباب التى تدفعه لهذا التأييد ، فقال ان مصر لم تتقدم في العشر سنوات السابقة تقدما يذكر ، مع أنها فى أشد الحاجة الى التقدم من الوجهة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والعلمية ٠ وذكر أن التغييرات الوزارية والقلاقل السياسية كانت تقضى دائما على تلك المسائل الحيوية وعلى الجهود التى كانت تبذل في سبيلها ، « وها قد سنحت لنا الفرصة الآن للخروج من حالة لا تطاق » (١١٩) ٠ وقد دعا الخديو السابق عباس حلمى الثانى مصر ، فى حديث له نشرته جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٣١ أغسطس ، للاستفادة من الظروف الملائمة السانحة لها للاتفاق مع بريطانيا ، وذكر أنه بالرغم من أن المشروع فى نظره لا يحقق جميع أمانى مصر المشروعة ، الا أنه يوطد ، بلا جدال ، استقلال مصر الدائم ٠ وكانت وجهة نظره أن أى نظام دستورى ، أو أى انتظام في سير الأمور فى مصر ، لا يمكن أن يستقر أو تتحلى فيه الروح الديموقراطية المعترف بها فى هذا العصر بأنها خير طرائق الحكم ، مادامت العلاقات بين مصر وانجلترا غير مستندة الى تسوية عادلة (١٢٠) ٠

كان الفريق الثانى الذى أظهر تأييده للمقترحات بتحفظ هو الفريق الذى ينطق بلسانه الحزب الوطنى والأمير عمر طوسون ٠ أما الحزب الوطنى فقد صرح رئيسه حافظ رمضان من باريس لمراسل الأهرام الخاص بأنه « مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن مشروع المعاهدة يفضل المشروعات التى تقدمته ٠ وفى حالة موافقة مصر على المعاهدة كما يتوقع ، يرى ارسال جنود مصرية الى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكرى ، وليتفق ذلك مع معاهدة ١٨٨٨ التى وكلت الى مصر حراسة القناة ، وليكون فى الوقت نفسه مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف ٠ ويرى وضع برنامج وطنى من الآن لانشاء أسطول جوى وبحرى وتنظيم الجيش المصرى لكى تتحمل مصر ما عليها من التبعات فى المستقبل ٠ وهو مع **وضع هذا البرنامج وارسال جنود مصرية الى قناة السويس لا يعارض المعاهدة مؤملا أن يحقق أمانيه مستقبلا (١٢١)** » ٠

أما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة اجمالا بأنه «حسن فى جملته ٠٠ وأنه أفضل مشروع قدمته انجلترا لمصر الى الآن ٠٠ ولايسعنى الا أن أشكر محمد محمود باشا ، بل وأهنئه على حظه الحسن»٠ ولكن الأمير لم يلبث عند التفصيل أن قسم المشروع الى قسمين : قسم خاص بمصر والثانى خاص بالسودان ، وذكر أن القسم الخاص بمصر « مقبول بعد أن تفصل بعض نقطه الغامضة وتحدد تحديدا دقيقا «حتى تكون بمأمن من التأويل الذى هو عادة فى مصلحة القوى » ، وذكر أن هـــذه هى وظيفة البرلمان الذى سيعرض عليه المشروع ، « فيضع له من التحفظات ما يجعله أقرب الى مصلحة مصر ، مثل قصر معونتنا لانجلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا ، وتقـــدير قيمة النكنات التى تلزمهم للمحافظـة على قناة السويس بمبلغ معين من المال ، الى غير ذلك مما يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لاطاقة لنا بتحمله ويدنينا مسافة أخرى من الاستقلال الصـــحيح فى شئوننا الداخلية والخارجية » ٠ ثم تناول الأمير طوسون القسم الخاص بالسودان فقال ان هذا المشروع « هو المشروع الفذ الذى تناول مسألته دون المشاريع السابقة التى أرجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، فيما عدا ضمان انجلترا لنصيب مصر فيه من الماء ٠ لكنه مع ذلك لم يخط بنا نحو حقوقنا الا خطوة قصيرة جدا ، **فارجعنا فيه الى اتفـاقية ١٨٩٩** وهى اتفاقية سبق أن أثبت بطلانها ٠٠ ومع ذلك ، ومع أننا لا نعترف بهـذه الاتفاقية المجحفة بحقنا الشرعى فى السودان ، **فان هذا المشروع لم ينلنا ما نرمى وما يستفاد من نصوصها التى قالت انجلترا ، ولا زالت تقول انها تحترمها** ، وقالت وزارة العمال أخيرا انها متمسكة بها واتفاقية القنال ٠ وان كل مطلع على المادة ١٣ من مشروع الاتفاق الأخير ، ليدهش أعظم الدهش مما جاء بعد ذلك تفسيرا لرجوع الحالة فى السودان الى اتفاقية ١٨٩٩ ، وجوابا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش الى السودان بناء على هذه الاتفاقية؛ ألا وهو قول وزير الخارجية الانجليزية: « اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بهـا فى المقترحات ٠٠ فان الحكومة تـكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ٠٠ ان ارتكاننا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصرى الى السودان اقتراحا يفحص بهذا الروح ، ثم مسخ هذا الجيش وتفسيره بأورطـة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة ــ تلك أمور تنذرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصى النية حتى فى اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا ، والتى لا تزال

انجلترا تدعى أنهـا تحترمها ، وتقيم الدليل على التمسـك بها بايداعها في سجلات جمعية عصبة الأمم » • وقد ختم الأمير عمر طوسون حديثه بقوله : « انني لا أرى أننا نخسر كثيرا اذا ضحينا بشيء من حقوق مصر ، في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان • ولكن يظهر لي أن **الانجليز يريدون منا أن نضحي بالسودان في سبيل مصر ، وهم** يعرفون أننا اذا رضينا ذلك وجاز علينا ، فقد ضحينا بالاثنين معا من حيث لا ندرى • لأن السودان من مصر روحها ، وهي بدونه جثة هامدة (١٢٢) •

هذا الحديث للأمير عمر طوسون عن **التضحية بشيء من حقوق مصر في مقابل الحصول على حقوقها في السودان** ، يسوقنا الى الخوض في نقطة دقيقة يمكن ملاحظتها في حركة الكفاح الوطني في تلك الفترة • ذلك أن هذا الحديث المذكور **يعتبر ردا على الاتجاه الذى لوحظ في مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن ، ومفاوضات محمد محمود ـ هندرسون ، نحو التساهل في مسألة السودان لحساب حل المسألة المصرية** ، فان هذا الاتجاه كان يرى أن تحصل مصر على استقلالها أولا ، ثم بعد ذلك تحصل على حقوقها في السودان ، وهوالاتجاه الذى ساد مفاوضـــات الوفد الأولى • ولقد لاحظنا أن ثروت باشا في مفاوضاته مع الســير أوستن تشمبرلن أزاح جانبا مسألة السودان ، حتى لاتقف عقبة في سبيل حل مسألة استقلال مصر ، كما أن محمد محمود باشا اكتفى بحل مشكلة السودان حلاشكليا في مقابل حصول مصر على المكاسب التي وردت في المقترحات • **وبين هذين الرأيين كان على الوفد أن يقرر موقفه هو الآخر • وسنرى ان رغبته في الجمع بن حصول مصر على استقلالها وحصولها على حقوقها في السودان في الوقت نفسه كانت الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضاته مع حكومة العمال •**

لعل عند هذه النقطه ان ننتقل الى الجانب البريطاني لنرى موقفه من المقترحات • ذلك أن الرأى العام البريطاني كان في ذلك الحين يتعرض لدعاية قوية من حزب المحافظين ضد المقترحات البريطانية (١٢٣) • وذلك بقصد اسقاط هذه المقترحات ، أو ارغام حكومة العمال على تفسيرها تفسيرا لا يتفق مع الروح التى أملتها • فقد حرص المستر تشرشل على ألا يترك فرصة تمر دون أن ينتهزها للتنديد بالمعاهدة المقترحة ، وليبين ما تجنيه ليس فقط على مركز بريطانيا الممتاز في مصر ، بل وعلى مصالح الأجانب المقيمين فيها وحقوقهم أيضا (١٢٤) • ولم يكد البرلمان الانجليزى يفتح أبوابه في أوائل نوفمبر ، حتى انهالت الأسئلة على الحـكومة من جانب

المحافظين انهيالا ، فلم يكن يمضى أسبوع من غير أن ترى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة تضطر حيالها اما الى المراوغه ، أو الى تاويل المشروع تاويلا يرضى الانجليز ويغضب المصريين (١٢٥) وفى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ألقى المستر تشرشل خطبة عنيفة صرح فيها بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا سوف يرن صداه فى جميع ارجاء آسيا . ثم ندد بحكومة العمال التى نجحت فى شهور قليلة فى اهلاك كل عناصر الأحرار الدستوريين فى مصر وهى التى اعتمد عليها تقرير لجنة ملنر بصفة خاصة ، ولم تواجه غير ألد أعداء بريطانيا . وقرر أن الحكومة العمالية قد تدخلت فى شئون مصر خلافا لكل تصريحاتها ، عندما ألحت فى أن تجرى الانتخابات فى مصر للبرلمان على قاعدة الاقتراع العام . ثم هاجمها للطريقة التى أقالت بها اللورد لويد قائلا ان هذه الطريقة هى التى أثارت المذابح فى فلسطين مباشرة ، اذ اعتبرها الثوار دليلا على ضعف الحكومة البريطانية ، فظنوا الفرصة ملائمة للثورة (١٢٦) .

على أن هذا الموقف العدائى المتطرف للمقترحات لم يلتزمه « الأحرار » البريطانيون الذين رأوا — كما جرى على لسان قادتهم — أن فكرة الاستقلال كانت هى الفكرة السائدة فى تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الضرورى أن تعتبر مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون هذا المبدأ هو العامل الرئيسى فى جميع المفاوضات حيث أن مصر لم تكن قط جزءا من الامبراطورية . على أنهم رأوا فى نفس الوقت أن الحكومة العمالية قد وصلت الى أقصى حد ممكن فى سبيل تحقيق أمانى الشعب المصرى ، ولا يمكن أن تذهب الى أقصى من هذا ، وأن موافقة بريطانيا على وجود الجنود المصرية فى السودان ، لا يجب أن يعنى الا أن لمصر فيه مصالح ، وأنه من الواجب أن تعلن بريطانيا بجلاء أن رفع الراية المصرية فى السودان ووجود الجنود المصرية فيه لا يعنى جواز تدخل المصريين فى الادارة السودانية (١٢٧) . اى أن الفكرة التى كان يرمى اليها الأحرار البريطانيون هى التساهل فى مسألة استقلال مصر على حساب الاستئثار بالسودان . وسنرى أن هذه الفكرة نفسها هى التى كانت تعتنقها الحكومة العمالية

وفى الواقع أن التصريحات التى أدلت بها حكومة العمال فى ردودها على الاستفسارات البرلمانية كانت مفاجأة للذين اعتبروا المقترحات

البريطانية محققة لآمال البلاد . فقد أوضحت الحكومة أولا ـ أن المبدأ الماثل في التبليغ البريطاني المشهور الذى أرسل الى الدول فى ١٥ مارس ١٩٢٢ (مبدأ مونرو البريطاني) لم تغير منه المعاهدة . ثانيا ـ بخصوص الاعتراف لمصر بأنها مسئولة عن حماية الأجانب ، صرحت بأنه اذا لم يقم ملك مصر بتعهده بأن حكومته مسئولة عن حمـايتها لأرواح الأجانب وأموالهم ، فان ذلك يعد اخلالا بشروط المعـاهدة يحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم اذ ذاك بحمل مصر على القيام بعهودها حق القيام . ثالثا ـ أما بخصوص السودان ، فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنهـا تحتفظ بالسياسة التى بسطتها لجنة ملنر فى تقريرها بلاقيد ولا تحفظ وأن هذا هو ما جهرت به فى عام ١٩٢٤ وفى نيتها المحافظة عليه (١٢٨).

ولقد كان رد فعل هذه الدعاية من جانب المحافظين ضد المقترحات البريطانية ، ثم تصريحات الحكومة البريطانية السـالفة الذكر ، هو ازدياد الضغط على الوفد من جانب الأحرار الدستوريين وبعض المصريين، ليعلن قبوله للمقترحات قبولا صريحـا لا مواربة فيه ، حتى يقوى مركز حكومة العمـال بازاء الهجمـات التى توجه اليها من خصـومها ، والتى تضطرها الى هذه التفسيرات التى لا تتفق والروح التى أملت المقترحات : فقد أخذت جريدة السياسـة تتهم الوفد بأنه يعرض المعـاهدة للخطر الشديد (١٢٩) . كما كتب محمد أبو الفتوح باشا فى جريدة الأهرام **خطابا مفتوحا الى النحاس باشا يدعوه فيه للاقتداء بحافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني عندما أدلى برأيه بالموافقة على المشروع** ، ويقول : « أنظر الى الآراء التى أبدتها الأمة أمراء وأفرادا ، هل ارتفع من بينهـا صوت يرفض المشروع ؟ اقرأ ما تكتبه الجرائد الأجنبية من آراء الأجانب النازلين بمصر ، تجدهـا تهنىء مصر بتحقيق أمانيهـا رغم ما يتضمنـه المشروع من التضييق فى امتيازاتهم (١٣٠) . كما كتب محمود عزمى فى جريدة الأهرام يحذر من المفاجآت التى قد تقصى العمال عن الحكم قبل أن يجىء وقت تسوية المسألة المصرية ، ويذكر أن أى تسويف فى نظر المقترحات فيه خطر كبير يحدق بالقضية المصرية (١٣١) .

مفاوضات النحاس ـ هندرسون

فى ذلك الوقت الذى كانت تتصارع فيه الآراء على المقترحات فى مصر وفى انجلترا ، كانت وزارة عدلى باشا تقوم بالخطوات اللازمة لاعادة

الحياة الدستورية (١٣٢) . وقد أدرك الأحرار الدستوريون منذ البداية أن فرصتهم فى الفوز فى الانتخابات التى ستجرى سوف تكون معدومة ، بل لعلهم خشوا ـ بسبب ما جرى فى أثناء حكمهم من ارهاب وضغط ـ أن يسقطوا سقوطا فاضحا يذهب بسمعتهم أمام الانجليز . فآثروا الانسحاب من الانتخابات. وقد تذرعوا بأنهم اذا خاضوا هذه الانتخابات، فسيخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود باشا خير ما يمكن الوصول اليه فى ذلك الوقت . أما والوفد يقول انه يستطيع الوصول الى خير منه، فليس من المعقول أن يدفعوا حجته بأنهم لا يريدون مزيدا من المكاسب تظفر بها مصر من حقوقها (١٣٣) .وواضح أن هذه الذريعة كانت واهية، لأنها لم تمنع حزب الاتحاد مثلا من خوض معركة الانتخاب ، مع أنه سبق ان أبدى رأيه مثلهم فى المقترحات بالقبول والتأييد . وفى الحقيقة أن الأحرار الدستوريين كانوا يهدفون الى غاية بعيدة تدل على الدهاء ، فقد كانوا يهدفون ، بالاضافة الى حماية أنفسهم من السقوط ، الى اظهار البرلمان الذى سينتخب فى صورة الذى « ينتخب لغاية خاصة » وهو ابرام المعاهدة ، وذلك ليتيسر لهم ، فى حالة فشل المفاوضات الجديدة ، المطالبة بحله . وهو ما حدث فعلا كما سترى .

على كل حال فقد اسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية المعهودة للوفد . وفى يوم ٣١ ديسمبر قدم عدلى باشا استقالته الى الملك ، وتولى النحاس تأليف الوزارة الجديدة فى أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية (١٣٤) .ولقد كانت خطة الوفد ـ كما ظهرت فى خطبة العرش ـ أن يتقدم بمقترحات محمد محمود ـ هندرسون الى البرلمان ، لاليبدى فيها رأيه بالقبول أو الرفض أو التحفظ ، بل ليمنح الحكومة المصرية تفويضا للمناقشة فيها مع الحكومة البريطانية . وبناء على القرار الذى أصدره البرلمان فى ٦ فبراير بتفويض الحكومة الوفدية فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها « للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض برياسة النحاس وعضوية واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية ومكرم عبيد أفندى وزير المالية . وأرسل النحاس الى المستر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع فى شهر مارس ، وتمت أول مقابلة بين الفريقين فعلا فى ٣١ مارس ١٩٣٠ (١٣٥) .

ويمكن ايجاز موقف الوفد من المطالب المصرية فى عام ١٩٣٠ ، للمقارنة بينه وبين موقفه فى عام ١٩٢٤ على النحو الآتى :

أولا : بالنسبة للمحالفة ٠ أقر الوفد هذا المبدأ وقبله ٠

ثانيا : بالنسبة للدفاع عن قناة السويس - تراجع الوفد عن خطته فى عام ١٩٢٤ ، فقد صرح النحاس باشا للمستر هندرسون بأنه « بالرغم من وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامة القناة ، ضمانة خاصة مستمدة من المحالفة ، وهى أن بريطانيا تأتى لمساعدتنا لصد ما عساه يقع على القنال من الغارات الأجنبية ، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القنال ، تلك الحيدة التى تكفلها معاهدة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القنال - الا أننا ، لكى نثبت لبريطانيا حسن استعدادنا للاتفاق ، نقبل ، الى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطانى ، أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال(١٣٦) ٠ وكان الوفد يريد أن يكون موقع هذه القوة منطقة الضفة الشرقية للقنال ، الى أن يقوى الجيش المصرى على الدفاع عن القنال وحده ، ولكنه تحت ضغط شديد من المفاوضين البريطانيين قبل أن يكون موضع هذه القوة بجوار الاسماعلية بشرط الا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد سكة حديد « المحسمة » وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة (١٣٧) ٠

ثالثا - بخصوص السودان ٠ وهنا يوضع فى الاعتبار أن مركز مصر فى السودان فى عام ١٩٣٠ كان قد ساء كثيرا عما كان عليه عند بدء مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد ٠ ولهذا فان تساهل الوفد بخصوصه مستمد فى الواقع من هذا التغيير ٠ **ولقد تمثل هذا التساهل فى الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهو ما انكرته الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى طوال** تاريخها (١٣٧ م) ٠ فقد قال النحاس باشا للمستر هندرسون : « اننا لا نطلب فى الوقت الحاضر الا الاشتراك الفعلى فى الادارة ٠ وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها ، فقد اشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا ، هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ٠٠ نقصد بذلك أن تكون الادارة مؤقتا فى أيدى المصريين والانجليز معا ، وهو مالم نكن نعترف به من قبل ، فهذا فى الواقع تساهل منا ٠٠ لأن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى ١٨٩٩ ،

ولم نقبل في يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعـــاقدان فى الادارة اشتراكا فعليا الى أن نوضـــع انفاقات جديدة » ولما سأله المستر هندرسون • وماذا تقصـــدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟ • رد النحاس قائلا : نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان • أى حريه الهجره اليه وحريه الاقامه فيه وحريه التملك كذلك ، ثم جعل الادارة السودانيه فى أيدى المصريين والانجليز على السواء • وقد فسر النحاس باشا فى حديث آخر ما يعنيه بخصوص الادارة المشتركة ، بأن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان ، وأنتكون **الوظائف الاخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء** (١٣٨) • ومع ذلك فان النحاس باشا لم يلبث أن تراجع عن هذا الموقف أيضا تحت وطأة التشدد الانجليزى والرغبة فى الاتفاق ، فذهب ، بعد استشارة زملائه الوزراء فى مصر ، الى حد عدم التمســك بالاشتراك الفعلى فى الادارة مؤقتا **والاكتفاء باعادة الحـالة الى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ، حتى يتم اتفاق بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ وتنفيذهما فى العام التالى** • ولكن الانجليز لم يرضهممع ذلك هذا التنازل من جانب الوفد • وقد اكتشف النحـــاس باشا انهم لم يكونوا يريدون تطبيق النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، كما أنهم كانوا على نية مبيتة بألا تشترك مصر فى ادارة السودان وألا ترسل اليه جيشا ، وأن كل ما يريدونه هو أن ينوب الحاكم العام عن مصر فى هـــذه الادارة • وكانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنســـبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان (١٣٩) •

ولقد مرت المادة الخاصة بالسودان بعدة صيغ سببت ، لكثرتهـا ، وقوع بعض المؤرخين فى أخطاء بشأنها فقد قرر الاستاذ شفيق غربال أن الوفد قد ذهب فى التنازل الى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى ادارة السودان (١٤٠) • وهو مالم يحدث ، والصحيح أن الوفد قبل تأجيل هذا الاشتراك الفعلى لحين الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ فى بحر السنة التالية (١٤١) • كذلك فان الاســتاذ الرافعى اعتقد أن الوفد قد ضرب لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ أجلا لا يتجـاوز عاما (١٤٢) • والصــحيح أن الأجل الذى ضربه الوفد انما هو لتطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ لا لتعديلهمـــا ، وأن الوفد لم يحدد أى أجل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ ، لأن كل ما كان يســعى الى تحقيقه اذ ذاك فى تلك المرحلة هو تطبيـــق الاتفاقيتين بمـــا تتضمنان من الاشتراك فى ادارة السودان ، على أن ينظر بعد ذلك فى أمر تعديلهما (١٤٣) •

ولقد حاول الوفد أن ينقذ المفاوضات بتأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة سنة ، **على شرط تسجيل حق مصر فيه** ، ولكن الجانب البريطاني أراد أن يكون التاجيل دون شرط(١٤٤) كما عرض الوفد أن يواصل الحاكم العام ، نيابة عن الطرفين المتعاقدين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتي ١٨٩٩ مباشرة السلطات المخولة بمقتضى اتفاقيتي ١٨٩٩ ، على أن يكون ذلك بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها الماديه في السودان، وأن يكون مركز السودان هو المركز الناشيء من هاتين الاتفاقيتين، ومع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ ، **وبشرط ان يدخل الفريقان في مباحثات في خـلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة بشـأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين** • وقد قبـل الوفد البريطاني هذا الحل ، وتبادل الفريقان التهاني على هذا التوفيق • ولكن مجلس الوزراء البريطاني لم يلبث أن قرر عدم الموافقه على هذا الحل ، وكان القرار باجماع الآراء (أي بما فيه أعضاء الوفد البريطاني) وكانت معارضته تنصب على الفقرة الأخيرة التي تنص على المفاوضة في خلال عام لتطبيق اتفاقيتي عام ١٨٩٩(١٤٥) • وقد كشف المستر «ابوار» ، المحرر الدبلوماسي لجريدة «الديلي هرالد» ـ لسان حال حزب العمال البريطاني ـ أن تصلب الجانب البريطاني في هذه المسألة ، قد تم تحت ضغط الهيئة الحاكمة البريطانية في السودان ، اذ أرسل «السير جون مافي » ، حاكم السودان ، تلغرافا للمسـتر آرثر هندرسون هدد فيه بأنه اذا وقعت المعاهدة، فان الهيئة التنفيذية في حكومة السودان سوف تستقيل جميعها •

وفي يوم ٨ مايو ١٩٣٠ قرر الوفد أن يكون رده كالآتي :

١ ـ يتمسك الوفد المصري بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشـات ودية في بحر سـنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ •

٢ ـ لا يمكن قبول العبارة الخاصـة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصري الى السودان •

٣ ـ لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصـيغة التي وضعها الفريق البريطاني (١٤٦) • (وكان النص البريطاني يقضي بأن يكون حق دخول السودان والهجرة اليه تحت الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان) (١٤٧) •

وبهذا القرار قطعت المفاوضـات الطويلة التي اسـتغرقت اثنتين

وعشرين جلسة في خلال سبعين يوما تقريبا • توصل فيهـــا الوفد الى مشروع يعتـــبر من بعض الوجوه خـــيرا من مقترحات محمـــــد محمود هندرسون• فقد وفق الى نقل المقترح الخاص بتدريب الجيش المصرى على يد معلمين بريطانيين ، من صلب المعاهدة الى المذكرات : وحذف المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن يعينوا من الرعايا البريطانيين ، **كما تم الاتفاق على الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى عند انتهاء عقديهما** ، كما تم الاتفاق على النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحـــال من الاحوال منفيا لرغبة مصر فى الغـــاء هذا النظام من أساسه (١٤٨) •

ولقد صرح المستر هندرسون للفريق المصرى « بأن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه ، فاذا عدل الفريق المصرى فى المستقبل موقفه ، أمكن الوصول الى الاتفاق (١٤٩) • ولكن الجانب الانجليزى لم يبر بوعده ، فقد تراجع فيما بعد عما وصلت اليه المســـألة المصرية من التفاهم ، كما سترى •

الصدام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن :

عاد النحاس الى مصر بعد فشل مباحثاته فى لندن ، ليواجه ظروفا شبيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول بعد فشـــل مباحثاته مع المســـتر مكدونالد فى أواخر عام ١٩٢٤ • فقد أحس الأحرار الدستوريون بأنهم انما أقصوا عن الحكم لهدف واحد هو أن يبرم الوفد المعاهدة مع انجلترا ، أما ولم يتم ذلك ، فان الظروف التى سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود ، وأن تستأنف تجربة محمد محمود باشا مرة أخرى • وهذا ما أبدوه فى العريضة التى رفعوها الى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، بعد قطع المفاوضات بنصف شهر تقريبا • فقد وصفوا الأغلبية البرلمانية التى تستند اليها حكومة الوفد بأنها « **أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة** » ، أى لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ، وقرروا أن الحالة فى مصر منافية للدستور والقانون ولأبسط قواعد العدل • وطلبوا فى النهاية من الملك أن « يتلافى الأمر بحكمته ((١٥٠) •

وقد شعر القصر أن الظروف ، بعد فشل المفاوضات ، سانحة لقلب الحياة الدستورية من جديد • ولما كان تلمس الأسباب لاقالة الوزارة

يعتبر اذ ذاك أمرا عسيرا ولا يوجد ما يبرره ، فقد لجأ القصر الى حيلة تعطيل أعمال الوزارة البرلمانية واهمال رغباتها والامتناع عن امضاء المراسيم ، وذلك لشل أعمالها ودفعها الى الاستقالة • وكانت الظروف مواتية لهذه المغامرة الملكية ، فقد اعتزم النحاس باشا بعد عودته من انجلترا المبادرة بوضع المشروع الذى وعد به لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور • وقد أراد بذلك صيانة الدستور من العبث من جانب ، وتأمين ظهر الوزارة الوفدية من جانب آخر • ولم يلبث أن قام خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة • فقد حذف القصر أسماء من القائمة التى قدمها له النحاس باشا ، وأثبت محلها أسماء أخرى • فوجدت الوزارة الوفدية أن كفها مشلولة عن أداء مهمتها ، وأن مثل هذا التدخل لايتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان (١٥١) •

وما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بأنه محاولة من الوفد لتلقين الملك نفس الدرس الذى لقنه اياه سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذى صاحت فيه الجماهير فى ساحة عابدين صيحتها المشهورة « سعد أو الثورة » • ففى يوم ١٧ يونية ١٩٣٠ قدم النحاس باشا الى الملك فؤاد استقالته وسجل فيها الأسباب التى دعته الى تقديمها وهى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذى قطعوا على انفسهم العهد بتنفيذه • ولم يلبث أن أتبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، فقد توجه الى مجلس النواب حيث أعلن استقالته بطريقة مؤثرة ، وفصل أسبابها بعدم تمكن الوزارة من أن تتقدم الى البرلمان بمشروع محاكمة الوزراء الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور • وقد فعلت هذه الخطبة فعلها فى نفس النواب ، فلم يكد يغادر النحاس باشا الجلسة بعد القاء بيانه ومعه الوزراء ، حتى تملك الغضب المجلس ، ووقف الدكتور أحمد ماهر متحمسا ليطلب من النواب الثقة بالوزارة حتى « تسمع البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد » ، وقد قوبلت هذه الكلمة بتصفيق حاد • وسادت المجلس روح التنديد بالمحاولات التى تقع من جانب القصر لارغام النحاس على الاستقالة ، ووقف الاستاذ العقاد ليلقى عبارته الشهيرة عندما صاح : « **ألا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد ان يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته** » ، فقوبل هذا التهديد للقصر بتصفيق حاد متواصل • وقد أدرك الدكتور أحمد ماهر خطورة الأمر ، فوقف صائحا

مضطربا : ما هذا يا أستاذ عباس ، أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام ، ثم أمر بحذف العبارة من محضر الجلسه · ولكن جريدة السياسه لم تنس ان تنقلها دون سائر الصحف الأخرى ، وتلتها جريدة المقطم فى مساء اليوم التالى · وقد كتبت السياسة معلقة على هذه العبارة بقولها : « سترى الأمه غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه ، ولولا هذا لما صفق النواب (١٥٢) ·

وفى اليوم التالى ١٨ يونية عقد الوفد اجتماعا طويلا فى بيت الأمة لمناقشة احتمالات قبول الاستقاله · وكانت الجماهير فى تلك الأثناء محتشدة أمام بيت الأمة وهى تهتف بحياة النحاس والدستور ، وظلت كذلك الى ساعة متأخرة من الليل · وفى نفس اليوم اجتمع مجلس ادارة نقابة الموظفين وقرر تأييده للنحاس باشا وزملائه على موقفهم المشرف ، واحتجاج الموظفين على قبول الاستقالة ، ونشر هذا على صفحات الجرائد للعلم · وسرعان ما أخذت الهيئات والأفراد فى أنحاء البلاد يرسلون البرقيات التى تعرب عن ثقتهم بالوزارة ومطالبة الملك بعدم قبول الاستقالة · وفى يوم ١٩ يونية اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة لتقرر اعلان الثقة « التى لاحد لها » بالنحاس ، والاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية ، واعلان عدم الثقة بها ، ووجوب عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور · وسرعان ما توضحت خطة الوفد عندما صدرت جريدة الأهرام يوم ١٩ يونية ، وعلى صدرها عنوان كبير يقول : تدبير مظاهرة شعبية يوم الجمعة المقبل « ثم تذكر انها علمت أن مظاهرة كبيرة جدا تبلغ الألوف ستنتظم يوم الجمعة ٢٠ يونية لتطوف بشوارع العاصمة ، وتذهب الى ساحة عابدين للهتاف بحياة الدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة الوزارة » (١٥٣) · ويبدو أن حرص الوفد على تعبئة أكبر عدد ممكن للاشتراك فى هذه المظاهرة هو السبب فى تأخير تسييرها الى صبيحة يوم ٢٠ يونية ·

على أن الملك فؤاد كانت له خطته هو الآخر · ففى نفس اليوم الذى قدم فيه النحاس باشا استقالته ، طلب الملك من صدقى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ولا يعلم أحد بعد ، هل كان لاتفاق وجود محمد محمود باشا فى المستشفى مريضا فى ذلك الوقت أثر فى هذا الاختيار أم لا ؟ · ولكن صدقى باشا أنهى الى الملك شروطه التى يعلم أنها تنال كل موافقته وارتياحه ، وهى « أن يمحو الماضى بما له وما عليه ، وأن ينظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأيه فى الدستور واستقرار الحكم » (١٥٤)

ولكن بينما كان صدقى باشا يقوم باتصالاته لاختيار زملائه فى الوزارة من المستقلين والأحرار الدستوريين ، خرجت الأهرام فى صباح يوم ١٩ يونية وفى صدر صفحتها الأولى الخبر عن تدبير المظاهرة الكبرى التى كان ينظمها الوفد للتوجه الى ساحة عابدين فى اليوم التالى • ولما كان قد سبق ذلك ما حدث فى البرلمان من اعلان النواب الثقة بالوزارة ومن اعلان استيائهم وتنديدهم على هذا النحو السالف الذكر ، فقد أيقن الملك فؤاد أنه يواجه يوما مشهودا كذلك الذى واجهه يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ • ولكنه لم يلبث أن استفاد من بطء التحركات الوفدية ، فانتزع المبادرة من الوفد ، وفى الساعة العاشرة من نفس يوم ١٩ يونية — أى بعد صدور الخبر عن المظاهرة بساعات قلائل ، كان قد أصدر أمرا ملكيا بقبول استقالة الوزارة • وبذلك سلب من جماهير الغد ذريعتها للتحرك الى ساحة عابدين ولم يكتف بذلك ، ففى نفس ذلك اليوم عقد اجتماع فى وزارة الداخلية حضره حكمدار العاصمة بالنيابة ومدير الادارة الأوروبية ووكيلا الداخلية ومدير ادارة الأمن العام ، واتفق على ما يجب اتخاذه من الاحتياط لمنع المظاهرات وتفريقها بالقوة اذا قضت الحال • وفى اليوم التالى ٢٠ يونية ١٩٣٠ ، الذى أعده الوفديون ليشربوا فيه نخب الانتصار على القصر ، أتم الملك فؤاد انقضاضه عليهم، باصدار المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة برياسة صدقى باشا (١٥٥) ، عدو الوفد اللدود • وبذلك انتقلت البلاد الى عهد جديد •

حواشى الفصل الثانى عشر

المعركة الدستورية الثانية

١ ـ أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٦٢

٢ ـ الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب فى ٢ يولية ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٧٦٧ ـ ٧٦٨ ، ٧٧١ ـ ٧٧٢ ، الجلسة التاسعة لمجلس النواب فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، المضبطة ص ١١٣ ـ ١١٤ ، جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، المضبطة ص ١٩١ ـ ١٩٢ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٦٨ ، الاهرام فى ١١ ابريل ١٩٢٨ ، محمد عصفور المحامى : فلنحطم الاغلال ص ٨٤ ـ ٨٨ ، ٩٠ ـ ٩٢ ، ٩٦ ـ ٩٧

٣ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٣٣

٤ ـ الاهرام فى ٨ مارس ١٩٢٨ ، عدد ١٥٥٧٨ ص ٥

٥ ـ نفس المصدر فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ، من بيان للدكتور هيكل عدد ١٥٥٨٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٥ ـ ١٧٧ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥

٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ ـ ٢٨١

٧ ـ الاهرام في ٥ أكتوبر العدد ١٥٤١٨

٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ٢٨١ ـ ٢٨٣ ، احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٧١٧ ـ ٧١٨

٩ ـ أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤١٣ ـ ٤١٤

١٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤

١١ ـ اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت اليه رياسة مجلس الوزراء ، ص ٧

١٢ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٧

١٣ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤

١٤ ـ نفس المصدر ص ٢٨٤

١٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٢ ـ ٤١

١٦ ـ لويد . المرجع السابق ص ٢٧١

١٧ ـ أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧

١٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٤ ـ ٣٥

١٩ ـ نفس المصدر ص ٣٥

٢٠ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٦

٢١ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧١

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٢٧١

٢٣ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨

٢٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٨

٢٥ ـ Parliamentary Debates Sth. Series, Vol. 230 P.1642

٢٦ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٤

٢٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٩ ـ ٤١

٢٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧٣ ، المناقشات البرلمانية (مضابط مجلس العموم) المرجع السابق : جـ ٢٣٠ ص ١٦٤٢

٢٩ ـ اليد القوية ص ٢١ ـ ٢٢ من خطاب لمحمد محمود باشا فى وفد مديريه اسيوط فى يوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٤ ـ ٧٦٥ من خطبة النحاس باشا فى حفل تكريمه فى ٤ يوليو ١٩٢٨

٣٠ ـ اليد القوية ص ٨

٣١ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، خطبة النحاس باشا السالفة الذكر نقلا عن أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٧

٣٢ ـ السياسة فى ١١ مايو ١٩٢٨ عدد ١٧١٩ ص ٤

٣٣ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٩٢ ، ٥٦٥

٣٤ ـ كوكب الشرق فى ٤ يونية ١٩٢٨

٣٥ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٣

٣٦ ـ توينبى : المرجع السابق ص ٢٧٩

٣٧ ـ مارلو : المرجع السابق ص ٢٨٣

٣٨ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٧٤

٣٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٥

٤٠ ـ دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، التطور السياسى ١٨٨٢ ـ ١٩٥٨ (١٩٥٩) ص ١٢٦ ـ ١٢٧

٤١ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٩٩

٤٢ ـ دكتور يوسف نحاس : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية (١٩٥٢) ص ٥٩

٤٣ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ٤٢ ، ٣٢

٤٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨

٤٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦

٤٦ ـ نفس المصدر ص ٤٧ ، كتاب الملك فؤاد الى النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨

٤٧ ـ البلاغ فى ١٧ يونية ١٩٢٨

٤٨ ـ نفس المصدر فى ١٩ يونية ١٩٢٨

٤٩ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٨

٥٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨

٥١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦ ـ ٤٧

٥٢ ـ الأخبار فى ٢٣ يونية ١٩٢٨

٥٣ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٨ ، وقد ذكر صدقى باشا أن محمد محمود باشا الف وزارته فى يوم ٢٦ يولية وصحتها ٢٦ يونية ١٩٢٨

٥٤ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٩١

٥٥ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩

٥٦ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٨١ ـ ٦٨٢

٥٧ ـ نفس المصدر ص ١٣٦٧

٥٨ ـ نفس المصدر ص ١٢٨٤ ـ ١٢٨٦

٥٩ ـ اليد القوية ص ٣ ـ ٤

٦٠ ـ نفس المصدر والمكان

٦١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧٦

٦٢ ـ هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩

٦٣ ـ اليد القوية ص ٢٧ ، من خطاب محمود باشا فى وفد مديرية القليوبية فى ٧ يوليو ١٩٢٨

٦٤ ـ نفس المصدر ص ٩٢ ـ ٩٤

٦٥ ـ دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٣

٦٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩١ ـ ٢٩٢

٦٧ ـ اليد القوية ص ٣٦ ـ ٣٧

٦٨ ـ نفس المصدر ص ٧

٦٩ ـ الأهرام فى ٣١ يناير ١٩٢٩ عدد ١٥٨٧٨ ص ٤

٧٠ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٣٩

٧١ ـ الأهرام فى ٢١ يوليو ١٩٢٨ عدد ١٥٦٩٦

٧٢ ـ نفس المصدر فى ٦ اكتوبر ١٩٢٨

٧٣ ـ حكم مجلس التاديب ودفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامى ص ١٣٨

٧٤ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ١١١

٧٥ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ١٤١

٧٦ ـ السياسة فى ٢٣ يوليو ١٩٢٩

٧٧ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٩٩٥ ـ ٩٩٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٦٦ ـ ٧٧

٧٨ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٧١

٧٩ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١١٨٧

٨٠ ـ المناقشات البرلمانية (Parliarmentary Debates, H.C.) ج ٢٢٢ ص ٤٥٨

٨١ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٧٤

٨٢ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٧٧

٨٣ ـ اليد القوية ص ١٣ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧١ ، ٧٣

٨٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٦٥ ، ٥٦٦

٨٥ ـ المناقشات البرلمانية مضابط مجلس العموم ، المرجع السابق ج ٢٣٠ ص ١٦٤٣،
١٣٠١ ، لويد : المرجع السابق ص ٦٠٣

٨٦ ـ محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥

٨٧ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٨٧

٨٨ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٠٩

٨٩ ـ احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤٥٠

٩٠ ـ اليد القوية ص ٤٨ ، ٦٥

٩١ ـ نفس المصدر ص ١٤٠

٩٢ ـ قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عامود ٢

٩٢م ـ كانت ادارة اعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الاشغال . وظل هذا الحق غير متنازع فيه الى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانفصلت اعمال الرى فى السودان عامة عن وزارة الاشغال ٠ وقد جاءت اتفاقية مياه النيل اقرارا لهذا الانفصال ، فقد جعلت ادارة خزان سنار فى يد حكومة السودان ، وكل ما كان لمفتشي الرى المصرى في السودان هو التعاون مع المهندس البريطانى المقيم فى خزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه جارى طبقا لما تم الاتفاق عليه . وجعلت الاتفاقية أعمال الرى التى تقيمها مصر في السودان معلقة على موافقة حكومة السودان . وبهذا فقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل ٠ على أن الاتفاقية قررت الى جانب هذا ؛ الا تقام ، بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية ، اعمال رى او توليد ، ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التى ينبع منها ، سواء فى السودان او فى البلاد الخاضعة للادارة البريطانية ، يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر ، او تعديل تاريخ وصوله ، او تخفيض منسوبه على وجه يلحق اى ضرر بمصالح مصر ٠ (الرافعى : المرجع السابق ص ٧٦ ـ ٨١)

٩٣ ـ قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عامود ٢ ـ ٤٥٨ عامود ١

٩٤ ـ نفس المصدر والمكان

٩٥ ـ نفس المصدر ص ٤٥٨ عامود ١

٩٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠١

٩٧ ـ البلاغ فى ٢٣ يولية ، ٢٥ يولية ١٩٢٩

٩٨ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ملحق رقم ٨ مفاوضات النحاس ـ هندرسون ص ٥٠٩

٩٩ ـ احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٦٠ ـ ٤٦١

١٠٠- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٢

١٠١- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ٢١٦ - ٢١٧

١٠٢- قانون رقم ٨٠ ص ٤٧٣ عامود ٢ (مادة ٦)

١٠٣- نفس المصدر ص ٤٧٧ عامود ١

١٠٤- نفس المصدر ص ٤٧٤ عامود ١

١٠٥- نفس المصدر ص ٤٧٣ عامود ١

١٠٦- البلاغ فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٩٤

١٠٧- السياسة فى ٨ أغسطس ١٩٢٩ ص ٤

١٠٨- احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٧٢٣ ، خطاب محمد محمود باشا في كلية
سان مارك بالاسكندرية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٩

١٠٩- الاهرام فى أول سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٥ ص ١ ، ٥

١١٠- البلاغ في ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٩٠٩

١١١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٠٩ ، ٥٨٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٦ ، ٣٠٨

١١٢- لويد : المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩

١١٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ - ٣٠٩

١١٤- نفس المصدر ص ٣١٠

١١٥- الأهرام في ٢٠ اغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٣

١١٦- أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٩٧٦

١١٧- الأهرام في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٣ ص ٥

١١٨- أحمد شفيق المرجع السابق ص ٦٧١

١١٩- السياسة في ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ عدد ٢١٦٦

١٢٠- الأهرام فى أول سبتمبر ١٩٢٩

١٢١- نفس المصدر في ٩ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٥٤ ص ٢

١٢٢- نفس المصدر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٥

١٢٣ - نفس المصدر فى ٣٠ اغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٣ ص ٢

١٢٤- نفس المصدر فى ٦ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٩ ص ٣

١٢٥- السياسة في ١٩ ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤

١٢٦- مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٢٣ ص ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩

١٢٧- نفس المصدر ص ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٦٥ - ١١٦٩ جلسة ١١ ديسمبر ١٩٢٩

١٢٨- مضابط مجلس العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٣٢ ص ٢١ - ٢٢ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٤٨ ، ١١٥٤ - ١١٥٦

١٢٩- السياسة في ٢٤ نوفمبر ، ٢٥ منه ١٩٢٩

١٣٠- الاهرام فى ٧ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٠

١٣١- نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٢٩

١٣٢- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٧

١٣٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١١

١٣٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠١

١٣٥- قانون رقم ٨٠ .. الخ ، مفاوضات النحاس - هندرسن ص ٤٨١ ، ٤٨٤ - ٤٨٨ ، ٤٩٥

١٣٦- نفس المصدر ص ٥٠٠

١٣٧- نفس المصدر ص ٤٣٧ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢

١٣٧م- تتكون اتفاقيتا ١٨٩٩ من اتفاقية رئيسية ، هى اتفاقية ١٩ يناير ، التى رتبت اشتراك انجلترا ، بنصيب الأسد ، مع مصر فى حكم السودان ؛ واتفاقية لاحقة، هى اتفاقية ١٠ يوليو ، التى ألغت النصوص الواردة فى الاتفاقية الأولى ، الخاصة بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى مدينة سواكن • وقد رفضت الحركة الوطنية هاتين الاتفاقيين على أساس ان مصر لم تكن لها حينذاك الصفة التى تخولها عقد اتفاق دولى ، لأنها كانت مقاطعة عثمانية ؛ وان الخديو لم يكن يملك عقد اتفاق يشرك به دولة اجنبية فى السودان لان هذا الاتفاق كان يخرج به عن اشتراطات الفرمانات التى تحرم عليه ذلك •

١٣٨- نفس المصدر ص ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٣٨ ، ٦٢١

١٣٩- نفس المصدر ص ٥٩٤ ، من خطاب دولة رئيس الوفد الى زملائه الوزراء بمصر.

١٤٠- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٤٢

١٤١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢٨

١٤٢- الرافعي :المرجع السابق ص ١٠٦

١٤٣- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٨ ، ٦٥٥

١٤٤- نفس المصدر ص ٦١٧ - ٦٢١ - ٦٥٦

١٤٥- نفس المصدر ص ٦٣٧ - ٦٣٩

١٤٦- نفس المصدر ص ٦٥٥ ، المصرى فى ٢٣ يونية ١٩٣٧

١٤٧- نفس المصدر ص ٦٤٧

١٤٨- نفس المصدر ص ٦٣٩ ، ٦١٥

١٤٩- نفس المصدر ص ٦٥٦

١٥٠- الأهرام فى ٢٨ مايو ١٩٣٠ عدد ١٦٣٣٢

١٥١- الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٨

١٥٢- احمد شفيق : الحولية السابعة ص ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٦

١٥٣- الأهرام في ١٩ ، ٢٠ يونية ١٩٣٠

١٥٤- صدقى باشا : المرجع السابق ص ٣٩

١٥٥- الأهرام فى ١٩ ، ٢٠ يونية ١٩٣٠

الفصل الثالث عشر

المعركة الدستورية الثالثة

١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد

الظروف السياسية والاقتصادية التي تولى فيها صدقي باشا الحكم :

أتى صدقي باشا الى الحكم في وقت غير مناسب من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فمن الناحية السياسية ، كانت المسألة المصرية قد شارفت على حل ارتضته البلاد بلسان أحزابها وأولى الرأى فيها ، واعتبرته ضرورة للخلاص من القلق السياسي والاضطراب الذى كان يسود الحياة فيها ويعطل كل بناء • ولم يكن ايجاد مخرج للوصول الى اتفاق في ذلك الحين بالأمر العسير • فيفهم مما كتبه صدقي باشا ، وما جاء على لسان النحاس باشا أن مفاوضات كانت تدور في تلك الأثناء بين الوفد والمندوب السامي لايجاد هذا المخرج ، فعندما أنهى صدقي باشا الى المندوب السامي بخبر تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ، قال له هذا الأخير : « انني لا أعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنني أرى أنك أتيت في وقت غير مناسب » • ولما سأله صدقي باشا عن السبب ، أجاب : « لأني أمضيت نحو شهر في مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا ، وكان أملي أن **نجد المخرج للوصول الى اتفاق** » • وقد رد صدقي باشا قائلا : « انني مكلف من الملك بتأليف الوزارة • وقد ساهمت في تصريح ٢٨ فبراير ، بل انني أحد واضعيه • وقد سبق لي أن كنت المفاوض الثاني مع عدلي باشا سنة ١٩٢١ ، وفي الامكان أن أستأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلها » • فاقتصر المندوب السامي على الاجابة بقوله: « مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة، فلااعتراض لي على ذلك»(١)•
وقد جاء على لسان النحاس باشا ما يدل على أن مباحثات كانت تدور لاتمام الاتفاق مع انجلترا قبل حدوث الانقلاب ، ففي خطبته في ذكرى سعد في مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٠ قال : « لقد قطعنا شوطا مهما مع الحكومة البريطانية • وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأركان • واذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، واذا بها تعمل في الظلام لعرقلة مساعينا » (٢) •

أما من الناحية الاقتصادية ، فلقد أتى صدقي باشا في مطلع أزمة

اقتصادية عالمية عنيفة تطاير شررها الى مصر واستفحل فيها ٠ وكان بدء ظهور هذه الأزمة فى نيويورك فى خريف عام ١٩٢٩ عقب انهيار مفاجيء فى أسعار البورصة ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الأزمة حتى شمل العالم بأسره ، فأخذت الأسعار فى النزول المتوالى ، وتوقف الانتاج الصناعى، وتكدست المواد الخام ، وهبطت الصادرات ٠ ولما كان الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطا فى نموه وتطوره كل الارتباط بالاقتصاد الانجليزى والأمريكى ، فقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر تأثرا كبيرا بالكارثة الاقتصادية ، فأخذت أسعار القطن فى النزول بدرجة مخيفة ، فبيع محصول ١٩٢٩ بسعر ٢٠ جنيها استرلينيا مقابل ٢٦ فى العام السابق ، وبيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيها ، ومحصول ١٩٣١ بسعر ١٠ جنيهات ٠ وحتى بهذه الأسعار الرخيصة لم يكن يتيسر العثور على شارين للقطن ، وهكذا أخذت البالات تتكدس عاما بعد عام حتى بلغ المجموع فى عام ١٩٣١ أكثر من أربعة ملايين قنطارا (٣) ٠ ولقد تهددت هذه الأزمة الاقتصادية مصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمال ، واستثارت فيهم الغضب ، فانقلبوا على الحكومة الصدقية يقاومونها فى عنف شديد ، وقابلتهم الحكومة بالحديد والنار ، فتحولت المعركة الى «شبه حرب أهلية » ــ على حد تعبير صدقى باشا نفسه ٠

ولا شك أن مجيء صدقى باشا الى الحكم فى ذلك الوقت بالذات كان « غلطة سياسية » تورط فيها الملك فؤاد ٠ وهذا ما تحدثت به بعض الصحف الانجليزية فى ذلك الحين ، بل لقد اتهمت «التايمز» الوفد بأنه انما تعمد الهروب من الحكم فى ذلك الحين ليفلت من معالجة الأزمة الاقتصادية الدقيقة التى كانت ترزح تحتها مصر ٠ وانه انما تعمد احداث أزمة لم يكن هناك ما يدعو اليها ٠ وقالت ان النحاس باشا عندما رجع من لندن رأى أنه لابد من حدوث متاعب خطيرة ستنشأ بعد أشهر قليلة ، ورأى أن اهتمام الناس بالسياسة أخذ فى التناقص، واهتمامهم بالشئون الاقتصادية أخذ يتزايد ، وكانت الحكومة فى مأزق حرج أوجدت نفسها فيه بمساعيها ومساعى الوزارات التى سبقتها لتوطيد أسعار القطن ، وذلك بدخولها فى السوق مشترية ، حتى بلغ ما اشترت به الوزارات المصرية قطنا نحو ١٣ مليون جنيه ٠ وكان النحاس باشا قد تعهد بالاستمرار فى سياسة شراء القطن فى ذلك العام ، ولم يكن لدى الحكومة شيء من المال لهذه الغاية وانه لهذا السبب أقدمت الوزارة على الاستقالة ٠ ثم أضافت «التايمز» أن الملك فؤاد قد ارتكب غلطة سياسية عندما أخذ على عاتقه مهمة انقاذ مصر

من الشدة المالية ، وأنه كان أولى به أن يعطى وزارة الوفد الفرصة لاظهار كفاءتها أو اثبات عجزها عن معالجة الحالة ، بدلا من تهيئة الأسباب للوفد للادعاء بأن الدستور فى خطر ، وانه انما يدافع عنه (٤) ٠

ولا يستطيع الباحث أن يوافق على وجهة نظر «التايمز» ، بالرغم مما يبدو من جاذبيتها، فقد تم التدليل فى الفصل السابق على أن النحاس باشا لم يقصد من وراء الاستقالة سوى المناورة لاجبار القصر على التراجع وأن الوزارة كانت حريصة على ألا تقبل استقالتها ، فتعود الى الحكم أكثر قوة وأوفر حرية ٠

الحرب بين الوفد والوزارة :

وفى الواقع لقد تبدى الخنق الشديد الذى أحس به الوفد لقبول الاستقالة ، فى الحرب العنيفة التى سارع بشنها على صدقى باشا منذ تولى الحكم ٠ وقد بدأ ذلك عندما أصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونية ١٩٣٠ ٠ فقد أصر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بالاتفاق مع عدلى باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين ٠ وعندما **طلب صدقى باشا من ويصا واصف تأكيدا بالا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم** ، رفض هذا بحجة انه تدخل من جانب السلطة التنفيدية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه وكان رد صدقى باشا على ذلك اغلاق أبواب البرلمان ، وربط بابه الخارجى بسلاسل من حديد ، ووضع القولت المسلحة حوله للحيلولة دون دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد ٠ ولكن الاستاذ ويصا واصف كلف ، بوصفه رئيس مجلس النواب ، بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غلل بها الباب ، فحطمها اثنان من رجال المطافىء بالبلط ، واندفع الشيوخ والنواب فى حماس عظيم ٠ وتلى مرسوم التأجيل فى وسط هرج ومرج شديدين ، وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من هذه المخالفة الدستورية واستنكار ما أقدمت عليه من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها ٠ وفى اليوم التالى صفع عدلى باشا صديقه القديم صدقى باشا بكتاب احتجاج على اغلاقه أبواب البرلمان ، اتهمه فيه بمخالفته لحكم الدستور (٥) ٠

كانت تلك بداية المعركة . وعلى الرغم مما أصاب الحكومة على يد الشيوخ والنواب فى ذلك اليوم المشهود الذى أطلق عليه « يوم تحطيم السلاسل » ، والذى عد من الأيام المعدودة فى تاريخ النضال الشعبى ، فقد اغتبطت الوزارة أن انتهى هذا اليوم الى ما انتهى اليه . فلو أن أعضاء مجلس النواب الذين اقتحموا البرلمان ناقشوا ضرورة أن تتقدم الوزارة اليهم لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا ، ولو أنهم قرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى الملك ، اذن لما كان أمام الوزارة الا أن ترفع الامر إلى الملك ، فاما أن يقبل استقالتها ، وأما أن يصدر مرسوما بحل مجلس النواب . ولما كان هذا التصرف الدستورى يقتضى من وزارة صدقى باشا أن تحل مجلس النواب فى ٢٣ يونية ، وأن تجرى الانتخابات خلال شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائمين يومئذ ، فان هذا كان من شأنه أن يقلب برنامج الوزارة الذى كانت معتزمة منذ تأليفها ، على تنفيذه ، وهو الغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخـــاب جديدين (٦) .

وقد أدرك الوفد هذه الحقيقة بعد فوات الفرصة . فعقد مؤتمرا من الشيوخ والنواب فى ٢٦ يونية سنة ١٩٣٠ ، أعلن فيه الحرب رسميا على الوزارة ، وبنى قراره على أن الوزارة « عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا » . ثم قرر عدم التعاون مع الوزارة ، وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل (٧) .

على أن الفرصة كانت قد ضاعت لحصر المعركة فى النطاق الدستورى ولم يعد مفر من تحويلها الى معركة جماهيرية . وهذا ما فعله النحاس باشا بسفره الى الزقازيق فى أول يوليو ١٩٣٠ والى المنصورة فى يوم ٨ يوليو حيث بدأت سلسلة من الحوادث الدموية التى كان أبرزها وقوع اعتـــداء جسيم على السيارة التى كانت تقل النحاس باشا فى أثناء زيارته للمنصورة مما أسفر عنه اصابة **سينوت حنا بك** ، الذى كان يرافق النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه ، وقتل أربعة من الأهلين واصابة ١٤٥ جريحا . ولقد كان لهذا الحادث وقع بالغ فى البلاد ، فاجتاحت المظـــاهرات مدن

بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، ووقعت الاسكندرية فى ١٥ يوليو فريسة حوادث خطيرة بلغ عدد القتلى فيهـا عشرين وعدد الجرحى خمسمائة غصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض على أعضاء لجنة الوفد المركزية وعلى عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين (٨) ۰ ومن الأمور ذات المغزى التى تصور جو المعركة ، أن كبير الجند الذين قاموا بهذا الاعتداء كان نصيبه من الحكومة الشكر ومنحة رتبة اللواء ورتبة الباشوية وذلك فى اليوم التالى للحادث (٩) ۰

تدخل الحكومة البريطانية :

على أن حوادث الاسكندرية لم تلبث أن أدت الى نتائج خطيرة، وذلك عندما رأت فيها الحكومة البريطانية صورة من صور الحرب الأهلية ، فقد أرسل المستر رمزى مكدونالد فى اليوم التالى تعليماته الى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا بأن حكومته تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلـكاتهم فى مصر ۰ ثم كلف المنـدوب السامى فى الوقت نفسه بأن يبلغ النحاس باشا نفسه بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر ۰ وقد صرح المستر مكدونالد بان حكومته أصدرت أوامرها الى **بارجتين حربيتين** بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر ۰ ولم ينس المستر مكدونالد أن يحدد موقف حكومته من الطرفين المتنـــازعين ، فذكر أنه سيكون مبنيا على التزام « الحياد الدقيق التام » ۰ وأن حكومته « لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب » (١٠) ۰

ولكن الحكومة البريطانية بتصرفها هذا ، أتاحت الفرصة لصــدقى باشا لتثبيت أقدامه فى الحكم ۰ فلم يكن صدقى باشا ليأمل فى خير من وقوف الحكومة البريطانية موقف « الحياد الدقيق التام » ۰ وهو حيـــاد غريب فى الواقع ، لأنه بينما تطلق الحكومة البريطانية فيه يد الحـكومة اللادستورية فى قمع التحركات الشعبية ، بل وتدعوها لذلك ؛ ولا تعترض على بقائها فى الحكم ، فانها تقف من القوى الشعـــبية التى تدافع عن دستورها موقف التهديد والوعيد ۰ ذلك أن انذار الحكومة البريطانيــة الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية انما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر ۰

ولهذا أوضح النحاس باشا فى رده على الحكومة البريطانية أن مسـئولية الحوادث التى وقعت فى القطر انما تقع على عاتق الوزارة التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها • وأن موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة • وأن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن عادة بقيـام الحكومات المعـادية للشعب (١١) •

ولقد بادر صدقى الى الاستفادة من الحياد الدقيق الذى قررته الحكومة البريطانية • فانه لما كانت المذكرة البريطانية قد انصبت على حماية أرواح الأجانب دون حماية الدستور من الاعتداء ، فقد أعلن صدقى باشا للحكومه البريطانية انه « يملك من الأسباب والوسائل ما يمكنه كل التمكين من القيام بالواجبات التى أخذتها وزارته على عاتقها » (١٢) • وبهذا الرد سوغ صدقى باشا بقاءه فى الحكم من جانب ، وسلب من الحكومة البريطانية كل حجة للتدخل لو أرادت فى المستقبل من جانب آخر • ولم يلبث صدقى باشا أن أخذ يمضى قدما فى اعتداءاته على الدستور ، فقد استصدر فى يوم ١٢ يولية مرسوما بفض الدورة البرلمانية ، بالرغم من أن الدستور كان يقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبأن يدوم الانعقاد العادى لمدة ستة اشهر على الأقل • وقد احتج أعضـاء البرلمان على هذا الفض الذى اعتبروه مخالفا للدستور ، وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجل له ، أى فى يوم ٢١ يولية • ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة ، واحتلتـه عسكريا ، وأحالته قلعة محصنة تمـام التحصين ، وأذاعت على ألسن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ، ستقابلها باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها ، وبهذه الاجراءات أحبطت اجتماع النواب (١٣) • ولقد اجتمع النواب بعد ذلك فى النادى السعدى فى يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ ، واتخذوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة (١٤) • ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى أثر ، فقد بقيت الوزارة فى مقاعدها ، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة • وهكذا أصبح الطريق ممهدا للخطوة التالية وهى : الغاء دستور ١٩٢٣ وفرض دستور جديد •

الدستور الجديد

صدر الأمر الملكى بابطال دستور ۱۹۲۳ واعلان الدستور الجديد وحل المجلسين القائمين فى يوم ۲۲ أكتوبر ۱۹۳۰ • وفى نفس اليوم صدر قانون الانتخاب الجديد • وقد أرفق الدستور ببيان الى الملك قصد به مواجهة الرأى العام (المثقف على الأقل) بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد • وهذا البيان ـ وهو وثيقة ممتعة بذل فى صوغها جهد كبير ـ يتناول ثلاثة أمور : الأمر الأول ، تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والأمر الثانى ، علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والأمر الثالث ، قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور عام ۱۹۲۳ أثار فيه قضية عدم ملاءمته لأحوال مصر ، فقال انه « يعتبر صورة سوية لما بلغته الديموقراطية فى أوروبا فى العصر الحاضر ، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر ، وخصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لاتشبه فى كثير أحوال البلاد التى تنقل عنها ، ومن ثم فلم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتعت به البلاد من صور الحكم وأكفلها باقرار النظام والسلام » (١٥) •

ثم انتقل البيان بعد ذلك الى بحث أسباب فشل دستور ۱۹۲۳ ، وبيان « وجوه الطب » لما فيه من نقص ، فهاجم أولا **نظام الانتخاب العام** المباشر ، لأن « الملم بتاريخ الأنظمة النيابية لا يفوته ادراك ارتباطه بالتطور الصناعى وبانتشار التعليم ، فقد كان أبدا شعار العمال والمطمح الثابت لاحزابهم الناشئة ، وما زالوا طوال السنين العديدة يلحون فى المطالبة به والدفاع عنه » • وتساءل فيم كان التعجيل بنقله الى مصر والتنويه بفضائله وتقديسه ؟ مع أن الدعوة اليه فى أوربا ونجاحها قد خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطببون لها بمختلف الطرق المعقدة كالتمثيل النسبى وتمثيل المصالح ، كما استفاضت الشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ؟ • ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم انما أحدثوا هذا التغيير عام ۱۹۲٤ فى أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون « سبيل النجاح وأمان المستقبل »• وانتهى من ذلك الى الأخذ بنظام الانتخاب ذى الدرجتين (١٦) •

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية فى النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التى تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم فى انتخاب

أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط في المندوبين الخمسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروطا «ماليه أو تعليمية » لا تتوفر في أغلبية هذه الطبقه فقد اشترط أن يكون المندوب الخمسيني مالكا لاموال ثابته مربوطة عليها ضريبه عقارية لجانب الحكومه ، أو يكون ساكناً في منزل لايقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستأجرا لأراض زراعيه لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو يكون حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو ما يعادلها » (١٧) • وبعد أن تخلص البيان من جزء كبير من هذه الطبقة ، وحرم الوفد من الاستفادة من تأييدها ، استدار الى البورجوازية الوطنيـة والانتلجنتسيا ، فحـرم حق الترشـيح لعضويه البرلمان على كل من يزاول احدى المهن الحرة في مكان غير القاهرة ، لسبب غريب ، هو أنه « إذا انتخب صاحب هذه الصناعة نائبا أو شيخا ، أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة في أى وقت من النهـــار أو الليل ، وبين واجب الحضور في مكان صـــناعته في أى وقت ، وبين الواجبين تعارض لاسبيل لتخفيفه ، ولا شك أن محاولة التوفيق بينهمـا تستدعى تضحية أحدهما وسوء القيام به ، وليس الذى يضحى عـادة الا عمل النيابة » (١٨) • وبذلك حرم البيان الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في جميع أنحاء القطر فيما عدا القاهرة من أن يكونوا أعضاء في البرلمان • ولما كانت هذه الفئات هي دون شك عصب الوفد ، فان الدستور الجديد يكون بذلك قد وجه ضربة قاصمة الى الوفد•

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى احكام النظام الجديد • فحدد عدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن ١٥٠ نائبا • أما عدد أعضاء مجلس الشيوخ فحدده بعدد ثابت لايتجاوز المائة اشترط أن يكون ثلاثة أخماسهم من المعينين ، وأن تكون للملك « في نظرته المجردة عن الهوى ، وفي تمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة ، الـــكلمة الأخيرة في هذا التعيين » (١٩) ما العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقد قبل البيان من دستور ١٩٢٢ ركنيه : المسئولية الوزارية ، واخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ، وحل مجلس النواب • ولكنه قام بمسخ وتشويه هذين الركنين ، فقد اشترط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء ــ أى نصف الأعضاء زائدا واحدا ــ في أمر الغالبية التى تقرر الثقة بالوزارة ، ولكنه اشترط قيودا اجرائية تتلخص في وجوب أن يطلب الاقتراع بعـــدم الثقـة عـدد مخصوص من الأعضاء (ثلاثون عضوا على الأقل) مقـــدما بالـــكتابة ، والا يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم

تقديمه ، وأن يمضى زمن بين انتهاء المناقشة فى موضـوع الاقتراع وبين الاقتراع نفسه لا يقل عن يومين (٢٠) • أما عن حل مجلس النواب ، فبعد أن كان دستور ١٩٢٣ يوجب أن يشتمل الأمر بالحل على تحديد ميعـــاد الانتخاب ، وألا يتجاوز هذا الميعاد شهرين ، وأن يحدد ميعـــاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب ـ جاء البيان فمد ميعاد الانتخاب الى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وقرر أن يدعى المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، ولم يشترط النص فى الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة ، اذ « قد يرى التربص زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات » (٢١) •

ثم مضى البيـــان فى خطته ، فسلب مجلسى البرلمـان حقوقا أجازها للسلطة التنفيذية ، وأضاف الى هذه السلطة حقوقا أخرى : فحرم المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين ، وقصرها على السلطة التنفيذية ، وأجاز للسلطة التنفيذية ، فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب ، فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب الى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم ، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمـــادات (٢٢) • ولما كانت المدة التى لا ينعقد فيها البرلمان سبعة أشهر ، فان هذا النص ـ كما يقول الرافعى ـ يطلق يد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال الشطر الأكبر من السنة ، ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها ، فلا يكون من الميســـور نقضها (٢٣) •

ولم ينس البيان أن يضع فى يد الملك السلطة الدينيـة الى جانب السلطة الزمنية ، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين • وقد برر هذا الاجراء تبريرا يرضى به العامة ، فذكر انه من **الجائز ان يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم** ، وحينئذ لايتصور ان يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الازهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمى (٢٤) ثم نص البيان على ان للملك اذا لم ير التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ان يكتفى باهماله (٢٥) • وكان الدستور السابق يحتم على الملك أن يرده الى المجلس فى مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده ، عد

ذلك تصديقا عليه • وقد برر البيان تغيير حكم هاتين المادتين القديمتين اللتين نصتا على ذلك ، بأن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب املاهما ، وأنه حكم قائم على المبالغة في تقييد حقوق السلطة التنفيذية بما لافائدة فيه ولا مصلحة منه ، وأن فترة الشهر قصيرة ، وتفسير عدم رد القانون بأنه تصديق اسراف في الاستنتاج وبناء القرائن ، والأولى أن يكون العكس (٢٦) • ولم ينس البيان أخيرا حماية الملك من مثل ما تعرض له على يد الاستاذ العقاد في البرلمان الأخير ، فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم في المجلسين من العيب في ذات الملك ، أو أعضاء الأسرة المالكة (٢٧) •



موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد

هذا هو أهم ما تضمنه دستور صدقي باشا والبيان المرفق معه ، فلا عجب وهذا هو الشأن اذا هب الوفد يحاربه بكل قوة ، لأنه فهم أن المقصود به انما هو هدمه وهدم كل فرصة لوصوله الى الحكم • على أن ما حدث أيضا هو أن الأحرار الدستوريين أنفسهم أعلنوا معارضتهم للدستور ، ولم يترددوا في النزول الى جانب الوفد في محاربته بكل قوتهم • وهذا الموقف من جانب الأحرار الدستوريين ، مع ماسبق من محاولتهم المعروفة من الدستور عام ١٩٢٨ ، مما يستدعي الوقوف عنده مليا •

لقد بدأ النفور بين الأحرار الدستوريين وصدقي باشا منذ اللحظة التي دعي فيها صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة • فقد رأى محمد محمود باشا ، وكان اذ ذاك طريح فراشه في المستشفى ، أن هذا الاختيار انما هو امارة على استبعاد حزبه من الحكم ، ومن ثم فقد رأى وهو في فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقي باشا الاشتراك معه في الوزارة ، وانه اذا اشترك أحد منهم فيها كان متخليا عن عضوية الحزب • وقد أقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم في وزارة صدقي باشا غير **حافظ عفيفي باشا • اما توفيق دوس باشا** فقد اشترك في الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ ١٩٢٥ (٢٨) •

ولعل اختيار الملك لصدقي باشا هو ما أشعر الأحرار الدستوريين

لأول وهلة بأهمية الدستور ، حتى ولو لم يترتب على وجوده صعودهم الى الحكم ، لأن المعارضة على كل حال فى وجود الحكم البرلمانى الصحيح ، « تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيـــان كثيرة » ــ كما يقـــول هيكل (٢٩) ــ وواضح أن الأحرار الدستوريين ، كما يبـــدو ذلك من كتاباتهم ، كانوا يعتبرون أنفسهم الحزب الثانى الذى يمثل الأمة بعد الوفد (٣٠) ، ومن ثم فان الحكم يجب أن يكون متداولا بينهم وبينه ، وهم اذا كانوا عادة يقبلون الحكم بوسائل غير دستورية ، الا أنهم كانوا يبررون ذلك أمام أنفسهم بأنهم يمثلون قسما هاما من الرأى العام المصرى ، من حقه ــ حسب اعتقادهم ــ أن يســـتأثر بالحكم ، لأنه القسم الذى يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رءوس الأموال ، كما يضم المثقفين • أما صدقى باشا فانه لايمثل الا نفسه ، ومن ثم فان دعوة الملك له لتولى الحكم ، انما هى دعوة ليتولاه لحساب القصر ، لا لحساب الأمة ولا لحساب طبقة معينة منها • وهذا ما قام حزب الأمة القديم لمحاربته ، وتولاه عنه وريثه حزب الأحرار الدستوريين ، وقد فهم محمد محمود باشا هذا المعنى ، فاتخذ قراره الحازم الذى أشرنا اليه بعدم اشتراك حزبه فى الحكم وفصل كل من يخرج من أعضائه عن هذا القرار حتى لايسبغ صـفة تمثيلية على وزارة صدقى باشا ، كانت أحوج ما تكون اليها لستر وجهها الحقيقى ، وجه وزارة القصر (وهو الوجه الذى حاولت أن تخفيه تحت اسم « وزارة قومية » ، وقصدت به « وزارة لا حزبية » (٣١) •

على أن الظروف التى كان يجتازها الحزب ، كانت تقتضى الا تتعدى كراهيته للوزارة هذا القرار ، هذا ان لم يبد لها أيضا قدرا من التأييد• وقد شرح الدكتور هيكل هذه الظروف بصراحة تامة ، فذكر أن خطـــة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبيـــة متطرفة ، مؤداها أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتنـــاول الوظائف كلهـــا صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ومن العمدة الى الخفير • لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل • أما وصدقى باشا مناوىء صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى كانوا يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين • ومن ثم فلم يكن للحزب أن يعارض الوزارة غداة تأليفها ، لأنه لو فعل ، ولو لم يعلن

تأييدها ، « لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضـــة للضياع ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا » (٣٢) ٠

على أن صدقي باشا لم يبطيء أن أعلن عن عزمه على تعديل الدستور فكان على الحزب أن يحدد موقفه ازاء هذه السياسه ، اما بالتـــأييد أو المعارضه ٠ وقد كان هذا التحديد يعتمد فى الواقع على درجه الاتفاق بين الطرفين على تعديل الدستور ٠ ذلك أن الأحرار الدستوريين لم يرفضـوا مبدأ التعديل اطلاقا ٠ بل كانوا يتوقون الى هذا التعديل بما يكفل زيادة المقاعد التى يحصلون عليها فى مجلسى النواب والشيوخ ٠ ومن ثم فقـد طلبوا من صدقي باشا أن يقتصر على تعديل قانون الانتخاب وتقييد مواد الدستور التى تتصل بهذا القانون ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاث وهى الحريات العامة ، والمسئولية الوزارية ، وأن الأمة مصدر السلطات٠ وهو ما صرح به محمد محمود باشا بنفسه لجماعة من شـبان الأحرار الدستوريين (٣٣) ٠ ولما كان صدقي باشا يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم ، وكان هذا يتعارض مع تاريخ الحزب ومبادئه ، فقد أصبح واضحا للأحرار الدستوريين « أنهم مقبلون لامحالة على خصومة مع الوزارة » ، وأن « تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بينهم وبينه » ٠ ولم يكن قادتهم فى فزع من هذه الخصومة والمعركة ، لأنهم شعروا بأنها سوف تكسبهم من المكانة فى الرأى العـام ما قد يخسرونه من أنصارهم الأعيان الذين يخشـــون على جاههم وعلى مصالحهم ٠ وهكذا لما شعر صدقي باشا بأنه لم يبق له بتسويف اصدار الدستور طاقة ، اتفق مع الملك على اصدار الدستور يوم ٢٢ أكتوبر١٩٣٠ وبهذا القرار انتقل الأحرار الدستوريون الى ميدان المعارضة (٣٤) ٠

حزب الشعب

كانت النتيجة الطبيعية لصدور الدستور الجديد وقانون الانتخاب، وانتقـال الأحرار الدستوريين الى ميـدان المعارضـة ، هى تأليف حزب الشعب ٠ ذلك أن النظام الجديد ، باعتباره نظاما دستوريا ، كان يقتضى اجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد ٠ وكأن المفروض أن الوزارة ، وهى التى أصدرت الدستور وقانون الانتخاب ، تروم البقاء فى الحكم حتى يتيسر لها تنفيذ النظام الذى وضعته ، وأنها ستدخل الانتخابات وتحاول الظفر فيها ٠ فكيف يستطاع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟

وقد كان صدقى باشا يأمل أن يؤيده حزب الأحرار الدستوريين كما أيده حزب الاتحاد ، نظرا لصداقته وصلته بأعضائه ، فلما تخلى هذا الحزب عنه للأسباب التى مرت بنا (وهى أسباب لا يعترف صدقى باشا بها (٣٥) » لم يجد بدا من أن يؤلف حزبا جديدا يدخل به الانتخابات ٠

وهكذا تألف حزب الشعب ٠ ومن الطريف ما يذكره صدقى باشا حول تسمية هذا الحزب ، فيذكر أنه رؤى فى بادىء الأمر أن يسمى « **حزب الاصلاح** » ولكن عدل عن ذلك الى « حزب الشعب » ٠ وقد اعتاد الباحث لهذه الفترة على هذه الظاهرة ، ظاهرة اختفاء الأحزاب وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لأعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين ٠ ولكن التسمية الجديدة كانت أنكى هذه التسميات ٠

على كل حال ، فمنذ قرر صدقى باشا تأليف حزب يستند اليه فى فرض النظام الذى وضعه على مصر ، جعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء٠ وقد اتجه أولا الى حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين فاستطاع أن يضم اليه عددا من الاتحاديين ، كما استطاع أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس إداره حزب الاحرار الدستوريين ، بالرغم من أن قرار الحزب بعدم تأييده كان إجماعيا ٠ كما التمس طائفة من الباشوات كان الأحرارالدستوريون أثناءحكومتهم سنة١٩٢٨ قدفصلوهم منوظائفهم، ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه ٠ ثم لجأ الى طرق القسر والارغام لتحقيق غرضه ، فأوجب على العمد والمشايخ أن يمضوا ورقة بأنهم أعضاء فى الحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ، وأوجب على أعوان الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه تحقيقا لمصالحهم أن يحرروا كشفا بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة، وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها ٠ وكان رجل الادارة النشيط الذى يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية فى المرتب والدرجة ، هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن ٠ ولكى يكون للحزب الجديد جهاز كامل منبث فى جميع جهات القطر مثل الوفد ، صدرت الأوامر بتأليف لجان لحزب الشعب فى كل مركز من المراكز (٣٦) ٠

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وتولى اسماعيل صدقى باشا رياسته ، وأصدر جريدة يومية أسماها « الشعب » (٣٧) ٠ ثم صدر قانون الحزب من سبع مواد

تكشف المادة الخامسة منها عن صبغته ، اذ تنص على « تأييد النظـــام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش » ، أما باقى المواد فذات صفة عامة ، كالنص على استقلال مصر استقلالا تاما ، والمحافظـــة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ، والاتفـــاق مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن العلاقات بين الدولتين ، والغـــاء الامتيازات الأجنبية ، والمحافظة على روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب ودخول مصر فى عصبة الأمم ، وضمان استقلال القضاء ، واصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمـــال وتنميـــة روح التعاون (٣٨)· وأغلب الظن أن مواد الحزب لم يقصد بها سوى استكمال المظهر الشكلى للحزب ، لكن أهم ما يعنينا أنه يعترف بتصريح ٢٨ فبراير حينما يتحدث عن الاتفاق مع بريطانيا «على المسائل المعلقة» ، ولا غرو فقد كان صدقى باشا أحد أبطال التصريح ·

معركة الانتخابات ومقاطعتها

كان هم الوفد والأحرار الدستوريين بعد اعلان النظام الجـديد ، مقاطعة الانتخابات العامة لتحقيق غرضين على جانب كبير من الأهمية ، الغرض الأول ، سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لايستقر أبدا، ويسهل بالتالى سقوطه وانهياره ، فالمفروض أن البرلمان الجديد يجب أن يستند الى ركيزة شعبية ليمكن اعتباره ممثلا للشعب المصرى ، وبالتالى تعد قراراته انعكاسا لارادة الشعب المصرى ، فاذا امتنع الحزبان اللذان يمثلان هذا الشعب عن دخول الانتخابات ، لم يعد يتيسر له ادعاء تمثيله له ، وأصبح قائما على غير أساس · أما الهدف الثانى ، وهو مرتبط بالأول فهو الاستفادة من عدم تمثيل النظام الجديد للشعب فى الحيلولة دون وقوع اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية على القضية المصرية ، وهو الغرض الذى كان الوفد والأحرار الدستوريون على يقين من أنه الخطوة التـــالية لصدقى باشا بعد قيام البرلمان ـ كما أوضحا ذلك فى الميثاق القومى الذى عقداه فيما بينهما وأسمياه « عهد الله والوطن » (٣٩) ·

وفى الواقع أن الاتفاق مع بريطانيا كان هو الغرض الثانى لصدقى باشا بعد ارساء نظامه الجديد · ولم يخف هو ذلك ، فقد رد على اتهام من

نعتوه من المعارضين بأنه عقبة فى سبيل الاتفاق مع بريطانيا بقوله :« أنا أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرحب به ، ٠٠ وانما يجب علينا أن نرتب بيتنا أولا ــ كما يقول الانجليز ــ ترتيبا يجعل كل اتفاق ثابت الدعائم موطد الأركان ٠ والكلمة الآن للشعب المصرى فى الانتخابات القادمة يولى الثقة فيها من يشاء وينزعها ممن يشاء ، وعلى حكمه البرىء من كل ضغط وتهويش وتضليل ستحكم البلاد حكما صالحا لا دجل فيــه ، وحينذاك يصبح الاتفاق مع بريطانيا العظمى أقرب الاشياء الى التحقيق » (٤٠) ٠

على أنه لما كانت سياسة الحكومة العمالية هى الاتفــاق مع حكومة مصرية تتمتع بثقة الأغلبية فى برلمان منتخب انتخابا حرا ٠ وكان المستر هندرسون قد أكد هذه السياسة فى ٥ نوفمبر ١٩٣٠ (أى بعد اصدار الدستور الجديد) ، وأضاف الى ذلك انه اذا أعربت مثل هذه الحكومة عن رغبتها فى استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع السابق ، فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس المقترحات التى تضمنتها معاهدتها (٤١) ٠ ــ فلا شك أن الخطوة التى اتخــذها الوفد والأحرار الدستوريون بمقاطعة الانتخابات كانت موفقة غاية التوفيق ، فقد كان من شأنها احباط غاية صدقى باشا فى اتخاذ الانتخابات وسيلة لابرام الاتفاق مع بريطانيا ، وهى انتخابات كان صدقى باشا قد أفصح عن نتيجتها من قبل اجرائهــا فى عبارة وردت فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية العمومية لحزب الشعب بقوله : على أننا مع ذلك نرحب بعدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فردا كان أو حزبا ، بل نود ذلك ونرحب به ، حتى يكون لنا فى البرلمان « معارضة » قوية ٠ لأننا ونحن دستوريون حقا ، نحب المعارضة ولا نتهيبها » (٤٢) ٠

هذا هو خطر أهمية قرار مقاطعة الانتخــابات الذى اتخذه الوفد والأحرار الدستوريون ٠ ومن الغريب أن الحزب الوطنى قرر دخولهــا ، مما سبب اغتباط صدقى باشــا الذى كان لا يفتأ يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب : حزب الاتحــاد وحزب الشــعب والحزب الوطنى (٤٣) ٠ على أن جميع الهيئات والطوائف التى يعتد برأيهــــا ، كالمحامين والأطباء والمهندسين والتجار وأعيان البلاد قد أيدوا جميعــا ، جماعات وأفرادا ، قرار المقاطعة (٤٤) ٠ وسرعان ما نشط الوفد والأحرار الدستوريون لوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فتألفت لهذه الغاية فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لجنة اتصال من هيئتى الحزبين كان يمثل الوفد فيهــا

فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبة باشا والدكتور حسين هيكل (٤٥) • وقد هوجمت هذه اللجنة من جريدة الاتحاد التي وصفتها بأنها « أول ثمرة عملية من ثمرات الائتلاف بين الذئب والحمل » (٤٦) • وكانت تقصد بالذئب الوفد •

ولم يلبث هذا الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين أن تمخض عن عقد ميثاق هام أرسيت فيه أسس التعاون بين الحزبين ، هو الذي ذكرنا أنهما أسمياه « عهد الله والوطن » • ولقد كان حريا بهذا الميثاق أن يفتتح صفحه جديدة بناءة في العلاقات بين الحزبين لو حافظ الأحرار الدستوريون على تطبيقه والالتزام به ، ولكنهم لم يحتفظوا بتعهدهم طويلا • ويفهم من مضمون الميثاق أن أسس التعاون التي اتفق عليها هي : أولا ـ رضوخ الوفد لرغبة الأحرار الدستوريين في تعديل قانون الانتخاب اذ يقرر أن « الهيئتين متفقتان على أن ينظر البرلمان في تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في ١٩٢٤ ، بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه» وعلى أن « يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأي اعتبار حزبي » • ثانيا ـ وفي مقابل هذا الرضوخ من جانب الوفد للأحرار الدستوريين ، يتعهد هؤلاء باتباع تقاليد النظام الدستوري الصحيحة ، « فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد النيابية » (٤٧) • وهي أسس صالحة كما هو واضح •

ولقد كان أول ما ابتدعه الوفد والأحرار الدستوريون لتعطيل الانتخابات ومحاربتها ، هو الايعاز الى أنصارهم من العمد والمشايخ بالاستقالة • وكان هذا أقوى ما هدد صدقي باشا بشل يده ، وخصوصا عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا ، وأخذ عدد المستقيلين يزداد يوما بعد يوم • ولم تكن هذه أول مرة يستقيل فيها العمد لرفضهم التعاون مع الحكومة في تنفيذ سياسة معينة • فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار الدستوريون هذا السلاح في محاربة الانتخابات التي اعتزم زيور باشا اجراءها على أساس قانون الانتخاب المعدل الذي أصدره في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ • وقد قدم العمد في ذلك الحين الى القضاء وقضى ببراءتهم بناء على أن من حق العمدة كما من حق كل موظف أن يستقيل • ولكن صدقي باشا لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الحركة الجديدة : فقد أعلن أن هؤلاء العمد لم يستقيلوا الا بتحريض خاص ، وأخذ يبث في البلاد التي وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم ، وأرسل

رجال الادارة الى هؤلاء العمد يهددونهم اذا هم لم يسحبوا ما قدموه من استقالات ، وينذرونهم بأن خصومهم في البلاد سيعينون عمدا مكانهم . ثم قرر تقديمهم للمحاكمة أمام « لجنة الشياخات » ، وهي الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، مخالفا بذلك المبدأ الذي قرره القضاء قبل خمس سنوات. ولما كانت أقصى غرامة تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها على المستقيل هي عشرون جنيها ، فقد لجأ صدقي باشا الى حيلة غريبة ، هي تجزئة الاستقالة الى عدة تهم حسب العبارات التي تنطوي عليها ، والحكم من ثم بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كل تهمة . ولما رأى العمد في المديريات الأخرى أن الاستقالة تقسم جملا وألفاظا ، وتعتبر كل واحدة منها تهمة ، اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : «أرجو قبول استقالتي » . ومع هذا وجهت الوزارة الى كل عمدة ممن أرسلوا هذا النص من عمد نجع حمادي بمديرية قنا ، عشر تهم ، منها أنه خرج على القانون والنظام بتقديمه استقالته تلغرافيا ، خصوصا وانه قدمها في ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمد والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب ، وأنه رفض القيام بواجباته قبل أن تعين المديرية من يقوم بعمله ، وأنه أبلغ استقالته الى الصحف المعارضة فنشرتها بخط كبير ، وهكذا ، حتى بلغت قيمة الغرامات التي حكمت بها لجان الشياخات على العمد ومشايخ البلاد المستقيلين نيفا وثمانية عشر ألف جنيه . وقد قرر البرلمان في سنة ١٩٣٦ رد هذه الغرامات الى المحكوم عليهم بها (٤٨) .

وكان قد اتفق في لجنة الاتصال منذ البداية على أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية وأن اقتصار الدعوة على عبارات تنشر في الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها، لا يمكن أن تحرك الشعب الى عمل ايجابي عنيف منتج . ولهذا قررت اللجنة قيام الزعماء بزيارة مدن الأقاليم لبث الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقي باشا ومقاطعة انتخاباته (٤٩) . وكان هذا بداية سلسلة

من الاضطرابات الدموية والحوادث المثيرة التي تخللتها حيل غريبة أشبه بما يجرى في القصص البوليسية • وقد بدأت هذه الاضطرابات عندما قرر الزعماء زيارة بني سويف ، وهي معقل من معاقل الوفديين • فما كادوا يصلون الى المحطة حتى فوجئوا بالقوة المسلحة تمنعهم من مبارحة المحطة ودخول المدينة ، فبقوا بالمحطة اثنتي عشرة ساعة محاصرين ، بينما كانت المدينة تغلي بالداخل دون أن تستطيع شيئا ، ثم أركب الزعماء بالقوة في قطار خاص عاد بهم الى القاهرة •

على أن الزعماء لم يلبثوا بعد ذلك أن قرروا زيارة مدينة طنطا ، فأعدت الحكومة قوة مسلحة لمحاصرة المحطة ومنعهم من ركوب القطار ، ولما عجزت القوة المسلحة عن ذلك بسبب اقتحام الزعماء الحصار غير هيابين تم اجراء مناورة فصلت فيها العربات التي ركب فيها الزعماء عن بقية عربات القطار ، ثم الحقت بقاطرة أخرى يممت بهم الى صحراء العباسية، ثم ناحية الصف بمركز الجيزة حيث توقفت • وعندما أقبل الليل ، عادت القاطرة فتحركت بهم على مهل ، وجعلت تسير حينا وتقف حينا ، حتى اذا كان الوقت نحو التاسعة مساء ، عادت بهم القاطرة عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمروا بالنزول طوعا أو كرها . فتركوا القطار •

على أن لجنة الاتصال لم تلبث أن نظمت سفر الزعماء مرة أخرى الى بني سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفي غفلة من الحكومة حتى لاتتخذ عدتها لمواجهتهم • ونجح الزعماء هذه المرة في دخول المدينة ، وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية الذى ما كاد يذيع نبأ مجيئهم ، حتى هبت المظاهرات تجوب المدينة وتحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين • وسرعان ما انقلب المكان حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جهة، وأطلق النار على المتظاهرين فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون ، وانتهى الأمر بعودة الزعماء في السيارات مخفورين الى العاصمة حيث أجرى التحقيق معهم ، ثم أطلق سراحهم (٥٠) •

كان بسبب هذه المقاومة العنيفة التي قاد لواءها الوفد والأحرار

الدستوريون ،أن نجحت حركة مقاطعة الانتخابات نجاحا حاسما · فقد شبه الرافعي روعة مقاطعة الأمة لتلك الانتخابات التى أجريت في يونية ١٩٣١ بمقاطعتها للجنة ملنر ١٩١٩ ، من حيث احكامها واتساع مداها · كما ذكرت السيدة فاطمة اليوسف أنها كانت تطوف على دوائر الانتخاب فتراها خاوية والحوانيت القريبة منها مغلقة · ومع ذلك فلم يخل ذلك اليوم من الدماء التى سالت فيه · فقد اجتاحت القاهرة والاسكندرية وبعض المدن المظاهرات العنيفة لتعطيل عملية الانتخاب ، كما دخل العمال المعركه اذ اضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية وتظاهروا احتجاجا على الانتخابات · وقد قابلت الحكومة مظاهراتهم بالعنف الشديد ، فقتل منهم كثيرون · ثم قامت المظاهرات بمحاصرة الدوائر الانتخابية ، بينما كان البوليس يبذل جهده ليحمل الناس اليها بالقوة ، حتى بلغ عدد القتلى في نواحي القطر أثناء الانتخابات مائة قتيل والجرحى ١٧٥ جريحا · وبالرغم من كل ذلك أذاع صدقي باشا في الصحف أن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفي جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أي انتخابات سبقت · وأعلن أن الذين اشتركوا في الانتخابات بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧،٧/٨ في المائة ، وهي بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة (٥١) · ويلاحظ أن صدقي باشا هو نفسه الذى أجرى انتخابات عام ١٩٢٥ ، فهو في هذا الضوء مؤسس هذا النوع من الفساد السياسى في مصر ·

هكذا أرسى صدقي باشا أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد· وقد كان بسبب هذا الضغط أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الاغتيال السياسى لأول مرة بعد حادث مقتل السردار · ففي يوم ٩ يوليو ١٩٣١ ، شرع في قتل محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس مجلس النواب، وهو في سيارته بدائرة قسم شبرا · استوقفه الجناة بعد أن القوا سلما أمام سيارته ، وأطلقوا عليه النار · وفي يوم ١٩ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة في دار وزارة الحقانية · ثم انفجرت قنبلة أخرى في يوم ٢٧ يوليو في منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية · وفي الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو ١٩٣١ قطعت أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات ، بقصد تعطيل سير القطارات · وفي ليلة ٢٠ يونيو قام البعض بمحاولة فك مسامير قضبان السكة الحديدية بين محطتى طوخ وسنديون بمديرية القليوبية لتعطيل قطارات السكة الحديدية · وفي يوم ٦ سبتمبر ١٩٣١ تلقى محمد فهمي القيسى باشا خطابا بتهديده بالقاء قنبلة في منزله اذا

لم يمنع استمرار رجال البوليس في المراقبة والتفتيش في دائرة بولاق كما تلقى محمد علام باشا خطابا بتهديده بالقتل في يوم ١٢ سبتمبر ١٩٣١ • وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو جرى تخريب أسلاك التليفونات وانتزاعها من أماكنها بدائرة قسم الأزبكية •

وهكذا كان استئناف حوادث الاغتيال السياسى والمقاومة السرية فى بداية العهد الدستورى الذى أقامه صدقى باشا بعد انتخاباته المزيفة التى أجراها ، دليلا آخر على مدى التذمر والاستياء الذى قوبل به هذا النظـام الجديد • وقد أسفرت حملات التفتيش المستمرة التى أطلقتها الحكومة عن ضبط قنابل تم صـــنعها وقنابل فى دور الاعداد ، كما تم القبض على المتهمين ، حيث جرت محاكمتهم فى القضية الشهيرة التى عرفت باسم قضية القنابل (٥٢) •

(٢) انشقاق الوفد
وانفضاض التحالف بينه وبين الأحرار الدستوريين

الحياد الانجليزى

كانت السياسة البريطانية حتى ذلك الحين تتبع فى مصر ما أطلق عليه المستر هندرسون سياسة «الحياد الدقيق» ، ومعناه الكف عن معاونة الوفد واطلاق يد صدقى باشا • ومن اليسير رصد هذا التطور فى سياسة الحكومة البريطانية وسياستها **منذ تدخلها المشهور فى انهاء حكم محمد محمود باشا الدكتاتورى** واعادة الحياة النيابية • ومما لاريب فيه أن السياسة الانجليزية لم تدبر الانقلاب الدستورى الذى حدث فى صيف عام ١٩٣٠ ، فقد بدأت الأزمة باستقالة الحكومة الوفدية لا باقالتها — كما مر بنا • وقد مرت بنا المناورات التى صحبت تلك الاستقالة ، وكيف انتهت بهزيمةالوفد وتأليف الوزارة الصدقية• وعندما حدث هذا الانقلاب نددت به كثير من الصحف البريطانية ، وكان مما قالته جريدة الايكونومست : « اذا كان الملك فؤاد يتصور ان الرأى العام البريطانى ينظر بارتياح الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستورى معه ، لانه لم يتفق مع المستر هندرسون ، فليسمح لنا جلالته أن نقول له انه مخطىء فى زعمه » (٥٣) •

على هذا النحو لم تدبر السياسة البريطانية انقلاب ١٩٣٠ ، ولكن هذا ليس معناه أنها غير مسئولة عنه بشكل ما • فالحقيقة أن موقف الحياد الذى التزمته الحكومة البريطانية عند ظهور بوادر الأزمة الدستورية فى حوالى الرابع من شهر يونيه ، هو ما شجع الملك فؤاد على الاستمرار فى عرقلة أعمال الحكومة الوفدية ، وما أدى به فى النهاية الى اسقاط النحاس باشا والحكم الدستورى معه •

وللحياد الانجليزى فى مصر معنى متغير حسب الظروف ومقتضيات

الاحوال • فقد يتخذ شكلا سلبيا عندما لا يكون النضال بين الوفد والقصر مرتبطا بمصالح السياسة البريطانية • وقد يعبر عن معنى الترقب والانتظار عندما يكون هناك تغيير سياسي يحسن انتظار نتائجه قبل الحكم عليه • وقد يتخذ شكلا ايجابيا عندما تتضح المصلحة الانجليزية فى بقاء الوضع السياسي الموجود قائما • وقد مر الحياد الانجليزى بأطواره الثلاثة خلال الانقلاب الدستورى الذى نحن بصدده : فقد اتخذ الشكل الأول عندما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية ، اذ لم يكن لدى الحكومة البريطانية فى ذلك الحين من المصالح بينها وبين الحكومة الوفدية ما يدفعها لالتزام موقف التأييد من الحكم الوفدى • وفى الوقت نفسه لم تكن العلاقات سيئة بينها وبين هذه الحكومة بحيث ترجو التخلص منها • فاتخذ حيادها فى هذه المرحلة شكل السلبية • وعندما تغير الموقف السياسي وألف صدقى باشا وزارته تحول الحياد الانجليزى الى نوع من الترقب والانتظار ، وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامى لكى « يبين بصريح العبارة أن حكومة صاحب الجلالة لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك فلايمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب » (٥٤) ثم جاءت تحركات الوفد المهددة للامن ، وثارت الاضطرابات فى مدن القطر ، وحدث ما حدث فى الاسكندرية يوم ١٥ يولية ، فتبدل موقف الحكومة البريطانية تماما • ذلك أن الانجليز لا يمقتون شيئا مقتهم للاضطراب فى مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم كل الارتباط : الأول — أن عودة مصر الى الثورة — وما أكثر ما لهجت الألسنة بهذه الكلمة فى ذلك الوقت — حقيق أن يدفع بمصر فى طريق التطرف ،وأن يلهب فيها الشعور العدائى نحو الانجليز • والثانى أن الاضطراب فى مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية ، وقد يوقع انجلترا فى مشكل ، على الأقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها • وكان لايطاليا فى تلك السنوات نعرة عالية لا تغرى بالاطمئنان (٥٥) • لهذا اتخذ الحياد الانجليزى شكل التأييد السافر لصدقى باشا : فالحكومة البريطانية تبلغ صدقى باشا أنها تعده « مسئولا عن حماية الأجانب وممتلكاتهم فى مصر » ، ومعنى هذا أنها تؤيده وتطلق يده تماما فى حفظ النظام وقمع الاضطراب • وفى الوقت نفسه تبلغ النحاس باشا بأنها « تعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الاجانب ومصالحهم للخطر » ، ومعنى هذا أنها تشل يد الوفد عن الدفاع عن حريته الداخلية وعن الدستور والحياة البرلمانية • ولما كان موقف الوفد ووسائله لم تتغير عقب التبليغ البريطانى ، بل ازدادت المعركة حدة

وحرارة ، فقد كان من الطبيعى أن يظل موقف الانجليز كما هو لايتغير ، وأن يظل الحياد الانجليزى معبرا عن التأييد للوزارة التى تقوم بقمع الاضطراب ٠

فكرة الوزارة القومية :

على أن الحالة السياسية فى انجلترا لم تستمر طويلا ٠ فقد حدثت أزمة سياسية على أثر أزمة مالية أدت الى انشقاق فى حزب العمال ٠ فاستقال المستر مكدونالد فى أواخر أغسطس ١٩٣١ ، وألف وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار ٠ وجرت الانتخابات العامة فى أكتوبر ١٩٣١ ، فأندحر العمال اندحارا كبيرا وسقط المستر هندرسون زعيم حزب العمال، وسقط معظم اقطابهم٠ وفاز المحافظون فوزا هائلا ٠ ورضى المحافظون أن يرأس المستر مكدونالد الوزارة الجديدة ، وكان وزير الخارجية فيها هو السير جون سيمون(٥٦) ٠

حدث هذا التغيير السياسى فى انجلترا بين أغسطس وأكتوبر عام ١٩٣١ ٠ وفى يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تاليف وزارة قومية ٠ فهل كان لهذا التغيير السياسى فى انجلترا علاقة بفكرة الوزارة القومية ، أم أن الفكرة مصدرها دار المندوب السامى فى مصر ؟ أغلب الظن أن الاحتمال الثانى هو الصحيح ٠ ففى شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ ــ أى قبل اجراء الانتخابات البريطانية وتأليف الوزارة الائتلافية ــ نشرت مجلة روز اليوسف التى كانت تصدر اذ ذاك باسم (الصرخة) خبرا عن خطة سياسية وضعها المستر هور ، الوزير البريطانى فى دار المندوب السامى فى ذلك الوقت ، خاصة بتاليف وزارة قومية ٠ وقد رددت الصحف المصرية هذا الخبر بعد ثلاثة أشهر ــ أى فى يناير ١٩٣٢ ــ وهذا يدل على أن الفكرة لم تنبع من لندن ، بل درست فى دار المندوب السامى ، وبعث بها المستر هور الى لندن ، ثم عادت مع المندوب السامى بعد أن ووفق عليها فى دوننج ستريت (٥٧) ٠ ولا يعلم بعد ما اذا كانت هذه الفكرة حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصة لتغيير الحالة التى اصبحت لاتطاق بين مصر وانجلترا باعادة الدستور القديم وابرام الاتفاق ٠ ولكن الذى لا شك فيه أنها كانت بمثابة السكين التى شطرت الوفد وفصمت عرى الائتلاف ٠

ويروى الدكتور هيكل كيف ظهرت الفكرة لأول مرة ، فيذكر أنه قيل فى « لجنة الاتصال أن سير برسى صرح لعدلى باشا يكن بأن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برياسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها • ولم يتردد الأحرار الدستوريون فى قبول الفكرة لاعتبارين : الأول ، انه اذا كفل تأليف وزارة قومية ابرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الامة اليها ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ • والثانى أنه اذا كان غرض هذه الفكرة لا يعدو أن يكون مناورة لاحباط نشاط المعارضة فى مقاومة صدقى باشا ودستوره فان اعلان الدستوريين والوفديين جميعا قبولها على أساس اعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، سوف يعجل بانكشافها (٥٨) •

بيد أن النحاس باشا واقلية من حزبه (ماهر والنقراشى ومكرم) قر قرارهم على أن لا مساومة فى حقوق البلاد ، وأن دستور الأمة يجب أن يعود بلا شرط ولاقيد (٥٩)• وقد رأوا أن قبول مبدأ الوزارة الائتلافية انما هو انتهاك صريح « لعهد الله والوطن » الذى أرسيت فيه العلاقة بين الحزبين على أسس دستورية صحيحة ، فكيف يقبل الوفد فكرة لا تتفق مع الميثاق القومى ولم يمض على عقده عام واحد ؟ ومما لا ريب فيه أن تأليف وزارة ائتلافية ــ كما يقول الرافعى ــ قد يكون حلا موفقا فى بعض الظروف ، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختيار الحزب الذى يفوز بالأغلبية ،وألا يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها والا أهدرت أحكام الدستور (٦٠) •

انشقاق الوفد

على كل حال فقد استطاع الأحرار الدستوريون أن يجذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد • وهنا كانت الفرصة الذهبية للاحرار لعزل النحاس باشا وشق الوفد الى قسمين ، والاستيلاء بعد ذلك على الزعامة الشعبية • صحيح أن الوفد انقسم فى عام ١٩٢١ دون أن يؤثر ذلك فى شعبيته ، ولكن ذلك كان فى عهد سعد زغلول ، وكانت شخصية سعد زغلول الطاغية هى التى عصمت الوفد من السقوط والاضمحلال ، أما والنحاس شخص آخر ، فان احتمال اضمحلال الوفد على أثر انقسام آخر هو احتمال كبير ، وليس من المصلحة الحزبية أن تترك هذه الفرصة تضيع

هباء . وهكذا تمسك الأحرار الدستوريون بقبول فكرة الوزارة القومية، ومضى الدكتور هيكل فى الدعوة لها بدعوى « أننا نكون مقصرين فى حق بلدنا اذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها » وأن الفكرة ان تحققت رغم معارضة النحاس باشا ، وآتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها » ، ولهذا طلب من عدلى باشا تحقيق الفكرة رغم معارضة النحاس باشا ، « فاذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا . فما على المقتنعين به (أى بتأليف الوزارة) الا أن يحملوا تبعة تنفيذه » . على أن عدلى باشا أصر على الرفض ، لأنه لم يشأ « أن يكرر بأى ثمن ما حدث فى سنة ١٩٢١ » (٦١) .

ولكن ماحدث فى سنة ١٩٢١ قد تكرر فى ١٩٣٢ . فقد طال الجدل فى الوفد حول الموضوع ، وساءت علاقة النحاس باشا بخصوم فكرته . وجاءت المناسبة ليخرج الأعضاء المخالفون . فقد استقال الأستاذ نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم عبيد فى قضية القنابل ، وكانا من هيئة الدفاع فيها ، ثم سحب الغرابلى استقالته ، ولكن النحاس باشا قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ ، فاعترض على هذا الاعلان من أعضاء الوفد كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النـــور وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، ونشروا بيانا بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابلى ، وانقطعوا مؤقتا عن حضور جلسات الوفد . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجا على الوفد وانفصالا منه ، وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه . ولكن بهى الدين بركات أصدر بيانا باســـمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة . ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم ، فأذاع النحاس باشا بيانا باعتباره هو أيضا منفصلا عن الوفد . وفى ديسمبر ١٩٣٢ ضم النحاس باشا اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئة الوفد بدلا ممن انفصلوا أو توفوا (٦٢) .

ومن العجيب أن الوفد يتعرض منذ تشكيله لأمثال هذه الانقسامات الخطيرة ، دون أن ينال ذلك من شعبيته أو يضعف من قوته ، مع أن أمامنا الانقسام الأخير فى حزب العمال البريطانى ، فقد طوح بالعمال عن الحكم بعد أن اندحروا فى الانتخابات اندحارا كاملا ، اذ اندحر زعيمهم المستر هندرسون ومعظم أقطابهم . وهذا دليل آخر على أن الوفد لم يكن يبدو فى عين المصريين « حزبا » بقدر ماكان يمثل « فكرة » تتركز فيها معانى

الكفاح من أجل الدســـتور والاستقلال ، وأن المصريين لم يكونوا عبدة أشخاص ، وانما عبدة مبادىء وأفكار ٠ وآية ذلك أنه لما نجح ثوار ٢٣ يوليو فى تحقيق ماعجز الوفد عن تحقيقه : الحرية السياسية والاجتماعية ، انتقل تأييد المصريين اليهم باعتبارهم « فكرة » أيضا ، فكرة تتمثل فيها معانى الثورة التى جاشت فى صدور المصريين زمنا طويلا على كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عاشوا تحت ثقلها ٠ ولهذا فعندما سقط اللواء محمد نجيب فى سنة ١٩٥٤ ، انتقل تأييد المصريين الى الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه استطاع أن يجسد فى شخصه كل معانى الثورة التى آمن بها المصريون ٠

مهما يكن من أمر فان انشقاق الوفد بسبب فكرة الوزارة الائتلافية كان فيه نهاية الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين ٠ فقد رأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ٠ فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضـــامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم ٠ وهكذا انقسمت المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام (٦٣) ٠

(٣) تصدع النظام الجديد وسقوطه

حديث صدقى باشا والسير جون سيمون (سبتمبر ١٩٣٢)

تأثرت حركة النضال ضد صدقى باشا ودستوره بوقوع هذا الانقسام تأثرا كبيرا • ومن الطبيعى أن كل ضعف فى صفوف المعارضة يحتسب عادة قوة ونفوذا فى جانب الحكومة • على أن صدقى باشا كان يعرف أن أهم مايوطد أقدام نظامه الجديد ويضمن له الدوام ، هو ابرام معاهدة مع انجلترا ، وكان يدرك أن أى طلب للتفاوض مع الانجليز والمعركة على أشدها بينه وبين المعارضة ، لن تلقى منهم الا الاهمال ، فلما دب الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين على أثر ظهور فكرة الوزارة القومية ، وخفت بالتالى حدة المعركة ، رأى صدقى باشا الفرصة سانحة للاتصال بالانجليز للدفاع عن نظامه من جهة ، واقناع الانجليز بالتفاوض معه من جهة أخرى •

وقد نجحت الاتصالات التى أجراها حافظ عفيفى باشا فى تدبير مقابلة بين صدقى باشا والسيرجون سيمون فى جنيف • وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ عفيفى باشا ، والمستر ايدن . الذى كان يشغل وظيفة الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية ، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون • وقد كان أول ماتناوله صدقى باشا فى حديثه مع السير جون سيمون مسألة استئناف المفاوضات بين البلدين ، فقد ذكر للوزير البريطانى أنه « يدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التى تسود العالم فى ذلك الوقت ، وازاء المصاعب الحادة التى تواجهها اذ ذاك السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأى طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية ، ولكن أليس فى الامكان على الأقل ـ اذا سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات ـ تمهيد الأسس حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح ؟ » • ثم راح صدقى باشا بعد

ذلك يبين ضرورة استئناف هذه المفاوضـــات بالنسبة لمصر ، فأكد أن التمادى فى تأخير حل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير ، من شأنه أن يتسبب فى مواقف يؤسف لها ، وأن هناك من المصالح المادية والأدبية مالا يحتمل الابطاء ، **كمسألة الامتيازات ، ومسألة قبول مصر فى عصبة الأمم** • وانتقل فى براعة الى الدفاع عن نظامه الجديد ، فقال ان البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم فى مصر • وكل مايرمى اليه هو ازالة هذه المخاوف والشكوك • وقال ان النتيجة الحقيقية لأى اتفاق هى بالضبط مايمكن للاتفاق تحقيقه من المزايا والحلول • ولا يستطيع أن يتصور أمة ترفض اتفاقا يحقق لهـا أمانيها ، وأن مصر فى تلك اللحظـة لا هى بالخاضـعة لنظام دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه أوليجاركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ولكنها بلد ينعم بنظام دستورى محبوك العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة مادامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب • ثم طلب فى النهاية من الوزير البريطانى أن يشاطره الرأى فى أنه من المستحسن أن يشرع الطرفان فى محادثات شبه رسمية الى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية •

وقد بدأ السير جون سيمون بمجاملة صدقى باشا مجاملة طيبة ، فأوضح له أنه يسر بريطانيا أن ترى امضـــاءه ممهـورة على اتفاقية بين البلدين، ولكنه عاد فوخزه فى رفق عندما لمح له بأنه انما يعتمد فى حكمه « على ثقة الملك » ، وانطلق بعد ذلك الى ابداء رأيه فى المسألة المصرية ، فذكر أنه يعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩ ، ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المستقبلة • وهناك مسائل سلم بها : كانتهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البـلدين ، والمســاعدة على الغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم ، غير أنه يرى أن يبدى تحفظين اثنين • الأول خاص بالنقطة العسكرية ، والثانى بالسودان • وقال ان الفنيين البريطانيين لهم بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود • **فمن المسلم به انها ستجلو عن المدن • ولكن اين تعسكر؟** فهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات • أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبـــدأ الاحتفاظ بالنظام الادارى القـائم فى السودان • فاذا سلم بهذا المبدأ ، أمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان •

وقد أجاب صدقي باشا على هذا بأنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فان مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها ، أما بخصوص السودان فمازالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله فيه . فرد السير جون سيمون بأن **المفاوضات اخذ وعطاء ، وان كل رغبات جديدة تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوضها عن ذلك في مسائل اخرى** (٦٤) . ومن خلال هذا الكلام للسير جون سيمون عن تعويض مصر عن الرغبات الجديدة بخصوص النقطة العسكرية ، نرى من الآن معاهدة ١٩٣٦ تطل برأسها .

على كل حال فلم تؤد المباحثات التي جرت بين صدقي باشا والسير جون سيمون الى ما كان يأمل من الشروع في مباحثات شبه رسمية في القاهرة الى أن يحين الوقت المناسب للدخول في المفاوضات الرسمية . اذ لم تصدر الوزارة البريطانية البيان الذي طلبه صدقي باشا من السير جون سيمون باقرار مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية . ومن ثم فان الحصيلة الوحيدة التي أسفرت عنها هذه المباحثات بالنسبة للقضية المصرية ، هي ماظهر من تراجع السياسة البريطانية في المسألة العسكرية .

تصدع النظام الجديد

على أن آثار هذه المباحثات على النظام القائم في مصر كان أخطر . فقد تبين بما لا يقبل الشك أن الحكومة البريطانية لا تنوي الاتفاق مع ذلك النظام . وكان معنى هذا أنه لا يمكن أن يدوم . وهذا أمر بديهي ، فالنظام الجديد لا يستند الى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار ، والحرب بينه وبين الأمة دائرة لا يقر لها قرار ، وهاهي الحكومة البريطانية ترفض التعامل معه لحل القضية المصرية ، فهل يبقى بعد ذلك أي مبرر مقبول لبقائه ؟

لهذا فلا عجب اذا أخذت عوامل التصدع تصيب النظام الجديد بعد اجراء المباحثات بزمن يسير . وكان بعض هذه العوامل يتعلق بأنصار النظام الجديد أنفسهم وانقسامهم فيما بينهم ، كما كان البعض الآخر يتعلق بازدياد ميول الملك الأوتوقراطية « بدرجة لا تطاق » ، والبعض الثالث يتعلق بتدخل الانجليز . فبعد اجراء المباحثات بثلاثة أشهر ، وبسبب الضعف الذي أصاب مركز الوزارة لعزوف الانجليز عن التفاوض

معها ، وتوقع سقوطها ان عاجلا أو آجلا ، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بأنفسهم من السفينة قبل غرقها ، وكانت المناسبة قضية البداري • فقد قتل مأمور مركز البداري في مارس ١٩٣٢ ، وثبت من التحقيق أن سبب القتل هو ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا اثنين منهم الى قتله انتقاما منه • ولكن محكمة جنايات أسيوط أصدرت حكمها بالاعدام على أولهما وبالاشغال الشاقة المؤبدة على الثانى ، فرفعا طعنا فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام التى نظرته برياسة عبد العزيز فهمى باشا ، ثم أصدرت حكمها فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، وفيه أثبتت أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ماوصفته بأنه اجرام فى اجرام ، وأن من وقائعها ماهو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة • ورأت أن ماجعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة • ولفتت فى حكمها ولاة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى ، لأن المحكمة لا تملك قانونا تخفيف العقوبة (٦٥) •

كانت هذه هى المناسبة التى رأى على ماهر باشا وزير الحقانية الخروج فيها من الوزارة • فعلى أثر ابلاغ حكم محكمة النقض والابرام الى الوزارة ، أمر بايقاف تنفيذ حكم الاعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم، كما أمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى• فأخذت النيابة من ثم فى تحقيقها وقطعت فى ذلك شوطا بعيدا ثبتت فيه ادانة بعض ضباط البوليس• ولقد كان من الطبيعى أن على ماهر باشا لم يكن يجهل ، ولا كان صدقى باشا يجهل أيضا ، أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثالها سوف يكشف عن فظائع لا ينبغى أن تظهر ، وأن النتيجة هى التشهير بالوزارة وتسجيل فظائعها فى سجلات المحاكم • ولهذا وقع النزاع بين الرجلين ، نزاعا تضامن فيه عبد الفتاح يحيى باشا مع على ماهر باشا • فقرر صدقى باشا رفع استقالته الى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، وبناها على أن « الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن ، الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامه بالواجب الأسمى الذى تفضل جلالته باسناده اليه » • فقبل الملك فؤاد استقالته وعهد اليه فى نفس اليوم بتأليف وزارة جديدة بعد استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا (٦٦) •

ومن هذا يفهم أن القصر لم يكن له صلة بالموقف الذى اتخذه على ماهر باشا • وهو ما يقول به «جون مارلو» الذى يبدو أنه اتخذ من صلة على ماهر باشا بالقصر دليلا على رغبة هذا فى التخلص من صدقى باشا بعد أن تخلص أولا من الوفد (٦٧) • وفى الحقيقة أن القصر لم يكن ليرغب فى التخلص من صدقى باشا لسببين : الأول ، أن صدقى باشا ـ كما ذكرت الأهرام فى ذلك الحين ـ كان قوة كبيرة يصعب ايجاد من يخلفه ليظل العمل سائرا على النهج الذى نهجه من يوم ألف وزارته (٦٨) • والسبب الثانى ، أن صدقى باشا أيضا كان ـ كما وصفته جريدة الايفننج ستاندرد ـ قفازا لينا فى يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن جلالته كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد (٦٩) • وهذا صحيح ، فصدقى باشا لم يكن يسيطر على الحكم سيطرة كاملة ، فالقاعدة أن الحكم اذا لم يكن يرتكز على أساس شعبى ، فان خيوط السياسة تنتقل تلقائيا الى أيدى غير المسئولين ، وفى عهد صدقى باشا كان زكى الابراشى ، ناظر الخاصة الملكية ، وساعد الملك الأيمن ، يبث نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم والسياسة ، باعتراف صدقى باشا نفسه (٧٠) •

على أن الظروف لم تلبث أن أدت الى استفحال نفوذ القصر بشكل لم يجد معه صدقى باشا أخيرا مفرا من مواجهة الأمور والصدام مع القصر• ففى فبراير ١٩٣٣ ، وبسبب الجهد الخارق الذى بذله صدقى باشا منذ ألف وزارته ، وقع صريع مرض طويل استغرق سبعة أشهر ، وأدى به الى الانسحاب من الحياة السياسية العامة • وهنا برز زكى الابراشى باشا يمد نفوذه فى كل مكان ، ويتدخل فى شئون الحكم كما يشاء • وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه ، عندما سافر صدقى باشا الى أوربا للاستشفاء وقضى هناك أربعة أشهر (٧١) •

وقد زاد الطين بلة عندما أقدمت السياسة البريطانية على خطوة اهتزت لها قوائم النظام السياسى فى مصر • ففى أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وتعيينه سفيرا لانجلترا فى تركيا ، وعينت السير مايلز لامبسون خلفا له ، على أن ينفذ التبديل بعد انتهاء العام • وسرعان ما اتخذ هذا النقل كدليل على تغيير مزمع فى السياسة البريطانية ، وانهمر وابل من الاشاعات التى تناقلتها الألسن فى شوارع القاهرة فى هذا المعنى • ومع أن الصحف الانجليزية أنكرت حدوث مثل هذا التغيير فى السياسة البريطانية ، وتنبأت احداها « التايمز » بأن « خيبة الأمل

ستكون من نصيب الزعماء السياسيين المصريين الذين يهيمون فى الخيال متوقعين أن نقلا عاديا في السلك السياسى يقصد منه انقلاب فى السياسة البريطانية التى شعارها عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية » — برغم هذا ، فان صدقى باشا نفسه توجس خيفة من هذا النقل ، فصرح وهو فى باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامى الجديد فى مصر سياسة الحياد نحو مصر كالسير برسى لورين ، فلا يتدخل فى السياسة المصرية ، لأن هذه الخطة وجدها أوجدت فى مصر كثيرا من السكينة والطمأنينة • ثم أدلى بتصريحات أخرى أبدى فيها استياءه لهذا النقل (٧٢) •

رأى صدقى باشا فى تلك الظروف من الحصافة تقديم استقالته من منصبه : فهاهى السياسة البريطانية توشك أن تأخذ اتجاها جديدا ، وفى الوقت نفسه ازداد التدخل من جانب القصر فى شئون الحكم حتى باتت « الحالة لا تطاق » • وعلى ذلك فلم يعد من سبب يدفعه للتمسك بالحكم • ولكن الملك فؤاد أظهـــر من الاستمساك بوزيره ماجعله يرضى بالبقاء • ولكن الى حين ، فسرعان ماوقعت أزمة جديدة حول اجراء تغيير فى الوزارة ، عندما رأى القصر تعيين حسن صبرى باشا وزيرا للمالية ، ورأى صدقى باشا أن يعين وزيرا للمواصلات أو فى وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفى باشا وزيرا للمالية • فلما استحكم الخلاف ، قدم صدقى باشا اســـتقالته الى الملك يوم ٢١ سبتمبر ، وقبلت فى هذه المرة (٧٣) •

تداعى دستور ١٩٣٠ :

فى الفترة التى أعقبت استقالة الوزارة ، أخذت القشرة الدستورية التى أخفى صدقى باشا وراءها نظامه تتشقق وتتكسر وتنكشف من خلفها أوتوقراطية عاتية تكشر عن أنيابها وتسعى لعقر من أحسن اليها • وقد بدأ ذلك عندما تألفت الوزارة الجديدة • فقد تجاهل الملك فؤاد التقاليد الدستورية المرعية باستشارة زعيم الغالبية البرلمانية التى سوف تتقدم اليها الوزارة الجديدة لاحراز ثقتها قبل أن تمارس وظيفة الحكم ، وقام بتعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزراء ، بينما كان موجودا حينذاك فى باريس • وقبل أن يصل عبد الفتاح يحيى باشا الى مصر ، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة ، وأذيعت أسماؤهم فى الصحف • ومن الطريف أن الملك تذكر فيما يبدو التقاليد الدستورية بخصوص استشارة

الزعماء ، فأذاع في الصحف نفسها، التي نشرت اسم رئيس الوزراء الجديد وأسماء الوزراء ، أنه قرر البدء بالاستشارات التقليدية لهذا الغرض ذاته ، وأنه أمر لذلك باستدعاء يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ على أن يتبعه آخرون (٧٤) ٠

ولاريب أن صدقي باشا كان يصدق النظام الذى أقامه ٠ فعندما خرج من الحكم سارع في اليوم نفسه ، بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية، باصدار بيان صرح فيه بأن « حزب الشعب الذى يتشرف برياسته قد قام على الأسس الدستورية ، ولأجل ذلك يرى أن كل وزارة تتألف ، يجب أن تتقدم فى الحال الى البرلمان لتنال ثقته عملا بحكم الدستور » (٧٥) ٠ وكان صدقي باشا يقصد بهذه العبارة أنه بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية يجب أن يستشار في تأليف الوزارة الجديدة ، وأن أى وزارة جديدة لن يتيسر لها ممارسة الحكم الا عن طريق موافقته وثقته ٠ ولكن صدقي باشا لم يلبث ازاء هذه المحاولة المتواضعة لاثبات وجوده ووجود حزب الشعب فى الميدان ، أن فوجىء بسلسلة من اللطمات الملكية تنهال على صدغيه الاثنين ٠ فلم يكتف الملك فؤاد باهمال استشارته والاستهانة بالأغلبية البرلمانية لحزب الشعب ، بل انه اختار لرياسة الوزارة خصما سياسيا لصدقي باشا سبق له أن فصله من وزارته فى أوائل تلك السنة على أثر خلافهما بسبب قضية البداوى ، وهو عبد الفتاح يحيى باشا ٠ ولم يلبث أن بالغ فى الاستهانة بصدقي باشا ، فاختار لعضوية الوزارة الجديدة وزيرين من حزب الشعب هما : **ابراهيم فهمي كريم باشا وعلى المنزلاوى بك ، دون أن يعلم صدقي باشا نفسه بهذا الاختيار** ، واضعا بذلك حزب الشعب فى تجربة ، أو اختبار حقيقى لمعرفة ما اذا كان هذا الحزب قد بلغ من النظام والتجانس والقوة حدا يمكنه من الثبات فى وجه الصدمات ويمكنه من الكفاح والجلاد ٠

ولم يتردد صدقي باشا فى قبول التحدى ، مبالغا فى تقدير قوته ٠ فسارع بجمع الأعضاء الشعبيين فى مجلسى النواب والشيوخ ، واستصدر قرارا من هذه الهيئة « بتجديد الثقة الكاملة بدولته ، واعتمادها التام على زعامته الرشيدة » ، وأوعز الى جريدة الأهرام بأنه اذا قبل واحد من الوزيرين اللذين اختارهما الملك ، منصبا وزاريا دون استئذان الحزب الذى ينتمى اليه ، فانه يكون بذلك خارجا منه بحكم النظام » (٧٦) ٠ وكأنما أراد صدقي باشا أن يتلاقى فى الوقت نفسه مع القصر فى منتصف الطريق ليتلافى هزيمة محتملة ، فاقترح ضم محمد علام باشا الى الوزيرين

الشعبيين ، « ليكون الحزب ممثلا فى الوزارة تمثيلا كافيا » (٧٧) ٠ وكان هذا فى الحقيقة أضعف الايمان ، بل كان الكفر بعينه ، لأن الوزارة كانت مؤلفة من عشرة وزراء ، بينما كان عدد أعضاء حزب الشعب فى مجلس النواب ٨٥ من ١٥٠ ، فكيف يعد تعيين ثلاثة وزراء فى الوزارة فى حسبان رئيس حزب الشعب تمثيلا كافيا ؟ على أن الملك فؤاد أبى مع ذلك أن ينقذ كرامة وزيره الأول السابق باجابة هذا المطلب البسيط ، فلم يقبل سوى العضوين الشعبيين السالفى الذكر ٠ ولم تلبث أن جاءت المفاجأة من نفس هذين الوزيرين ، فقد رفضا موافقة صدقى باشا على أن دخول عضوين فى الوزارة لا يحقق تمثيل حزب الشعب فيها تمثيلا كافيا ، ومعنى ذلك قبولهما الوزارة برغم أنف الحزب ٠ وازاء هذا لم يجد صدقى باشا ، وقد أحيط به ، الا أن يقرر فصل هذين الوزيرين من الحزب « عملا بالتفويض الذى منحه مجلس ادارة الحزب وهيئته البرلمانية للرئيس ٠ » (٧٨) وهكذا خرج حزب الشعب من الحكم بالرغم من أكثريته البرلمانية ٠

على أن ماحدث بعد ذلك كان أدعى الى أشد العجب ٠ فقد أصر عبدالفتاح يحيى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، على أن حزب الشعب ممثل فى الوزارة ، وأن هذا « أمر واقع لا يقبل الجدل » ٠ كيف ؟ قال : « لقد قبلت رياسة الحكومة وأنا نائب رئيس حزب الشعب ، وقبل زميلاى الاشتراك معى بصفتهما عضوين فى هذا الحزب ٠ فما نشر من رياسة حزب الشعب لا سند له ولا يسلبهما صفتهما » (٧٩) ٠ وكان من نتيجة هذا التصريح الطريف أن برز سؤال عويص جدا هو : من هو الذى يعبر تماما عن رأى حزب الشعب ؟ رئيس الحزب الذى لا يزال يتولى رياسته ، والذى أعلن الحزب ثقته به واعتماده على « زعامته الرشيدة » منذ أيام معدودة ، أم نائب رئيس الحزب الذى قدم استقالته منه منذ شهور تسعة ؟ ٠ على هذا السؤال كان يتوقف مصير حزب الشعب وكرامته ، فاما أن يصمد أمام هذا التحدى الفريد ، فتكون النتيجة طبعا حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة تأتى بأغلبية لحزب الاتحاد ، واما أن يذعن ويؤثر السلامة والعافية ، فتنتهى الأزمة وتبقى للحزب أغلبيته البرلمانية ، حتى ولو على حساب الكرامة السياسية ٠ على أن الحزب كان يدرك أنه لا سند له من الشعب الذى يتسمى باسمه ، وأن سنده الوحيد هو القصر الذى لا سند له الا اياه ، ولهذا فقد اجتمع الحزب فى يوم ٢ أكتوبر ليقرر « الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا الى حظيرة الحزب،

وتأييد الوزارة مادامت ماضية في خطته ، قائمة بخـــدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة » (٨٠) · كما قدم ثلاثون عضوا من أعضاء الحزب طلبا ببقاء الوزيرين المفصولين في الحزب ، فوافق عليه مجلس ادارة الحزب ، برياسة صدقي باشا نفسه (٨١) · وبهذا القرار العجيب بدا وكان الأزمة قد انتهت بالانفراج ، على أن كأس الذل الذى كان يتعين على حزب الشعب ورئيسه أن يحتسياه حتى الثمالة ، كانت لا تزال بها بقية ، فلم يشـــأ عبد الفتاح يحيي باشا الا أن يبدى دهشته وتبرمه لما ورد فى قرار الحزب من الترحيـــب بعودته الى حظـيرته ، لأنه لا يزال عضـــوا فى الحزب ، حيث أن استقالته لم تكن قد قبلت · كما أظهر غضبه لأن يجعل الحزب فى قراره كفاية وزرائه محل بحث ، « لأن الكفاءة صفة ثابتة لأعضاء الوزارة الذين أخذتهم لمعاونتي » (٨٢) · وبهذا الصلف وقلة الاكتراث باحراز تأييد الغالبية البرلمانية ، شرع عبد الفتاح يحيى باشا فى ممارسة الحكم فى ظل النظام الدستورى المحتضر · ولم يلبث أن تولى رياسة حزب الشعب أيضا عندما قدم صدقى باشـــا استقالته منها فى أوائل نوفمبر ١٩٣٣ ، ذاكرا فيها أن الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادىء ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية » (٨٣) ·

***

انتهاء الحياد الانجليزى

على أن الأمور لم تبطىء أن جرت نحو انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا نفسه ، وانهاء التجربة الدستورية ذاتها · وكان ذلك فى هذه المرة بسبب ظهور الانجليز على المسرح السياسى · ففى أوائل عام ١٩٣٤ سقط الملك فؤاد فريسة مرض خطير استمر معه طوال العام، وأقعده عن مباشرة أمور الحكم · وقد نشأ عن ذلك أن أصبح الابراشى باشا ، ناظر الخاصـــة الملكية ، هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، مما أثار الاستياء والتذمر فى جميع الأوساط · وكان من شأن هذا الموقف أن أخذ يشيد اهتمام انجلترا الى مصر لمواجهة أمرين : الأول ، احتمال وفاة الملك ، والثانى احتمال امتداد مرضه · ففيما يختص بالاحتمـــال الأول لم يكن « فاروق » ولى العهد قد بلغ فى ذلك الحين السن القانونية لتولى شئون الحكم · ومن ثم كان الامر يقتضى ، طبقا لقـــانون تنظيم وراثة العرش ، أن يضـــع الملك فؤاد فى مظروف خاص أسماء أوصياء ثلاثة ، لا يفض الا بعد وفاته ، وأن يكون ذلك فى البرلمان أمام أعضائه · وقد رأت انجلترا أن يكون لها اليد

العليا فى اختيار أشخاص الاوصياء على العرش المصرى ، حتى تضمن ولاء هؤلاء الاوصياء لبريطانيا واقرارهم نفوذها فى مصر (٨٤) ٠ أما فيما يختص بالاحتمال الثانى ، وهو امتداد مرض الملك ، فقد رأت بريطانيا ضرورة تعيين مجلس وصاية على الملك فى أثناء مرضه ، أو تعيين الأمير محمد على قائما مقامه الى أن يشفى ، وذلك حتى لا ينتقل الحكم الى أيد غير مسئولة ، وطلبت فى الوقت نفسه طرد الابراشى باشا من القصر (٨٥) ٠

فماذا كان موقف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا من هذا التدخل الانجليزى ؟ فى ذلك الحين كانت الظروف تعمل ضد عبد الفتاح يحيى باشا ، فبالاضافة الى أن طبيعة تكوين هذه الوزارة ، والظروف التى كانت تعمل فيها ، كانت تسلبها بطبيعتها القدرة على مواجهة الانجليز والدخول معهم فى معركة ، فان الوزارة كانت من ناحية أخرى تتعرض فى ذلك الحين لحملة شديدة من جريدة « السياسة » تمس نزاهتها فى الحكم ، وذلك فى تهم وجهتها الجريدة لوزير الاشغال تنسب له فيها أنه عهد بمقاولات كبرى الى أحمد عبود باشا ، من غير أن تحترم فيها أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الاحوال ٠ وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، كان اهتمام الصحف فيها واهتمام الجمهور بكل ما حدث فى المحكمة بالغا غاية مداه ٠ ثم حكمت المحكمة ببراءة حفنى بك محمود صاحب المقالات التى نشرت بجريدة السياسة ، كما أيدت محكمة النقض هذا الحكم فى أهم أجزائه (٨٦) ٠

وهكذا عندما أراد عبد الفتاح يحيى باشا الوقوف فى وجه الانجليز بسبب مسألة الوصاية على العرش ، شعر الانجليز فجأة بأن عليهم مسئولية عن موقف التأييد لوزارة مشكوك فى نزاهتها ! ، « وأن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه » ــ حسبما قال المستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى ، للدكتور هيكل ــ ولم تلبث السلطات الانجليزية أن أخذت فى احياء تقليد قديم كانت تمارسه فى عهد الحماية أيام سطوة الانجليز وجبروتهم فى المصالح والدواوين، فكثرت زيارات المندوب السامى ومندوبيه وكبار موظفيه الى المدن ومصالح الحكومة ومرافق الدولة، لاحراج الوزارة ودفعها الى الاستقالة (٨٧) ٠ وفى الوقت نفسه أخذت الاتصالات تدور مع الساسة المصريين لاحداث التغيير الوزارى المرتقب ٠ وكان المرشحون لرياسة الوزارة الجديدة ثلاثة ، على ماهر ، وحافظ عفيفى ،

وتوفيق نسيم • أما الاول فكانت ترشحه السراى والثانى كان يرشحه الانجليز والثالث كان أقرب من زميليه ـ قليلا ـ الى ارضاء الرأى العام، أو كان حلا وسطا بين القصر والوفد والانجليز ، خصوصا وقد عرف انه اشترط لقبوله الرياسة أن يعاد دستور ١٩٢٣ (٨٨) • وفى يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٤ انتهى الامر بتقديم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته الى الملك ، بانيا اياها على تدخل الانجليز فى مسألة الوصاية على العرش ، اذ ذكر انه « أبلغ رغبات للحكومة البريطانية لا يسعه قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » • فقبل الملك فؤاد هذه الاستقالة ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ (٨٩) •

***

وهكذا يفهم مما سبق أن الاحداث الداخلية هى التى كانت وراء تغيير الانجليز سياستهم بازاء النظام الجديد ، وهو تغيير محدود كما سنرى ، لانه سيكون قاصرا على معاداة هذا النظام دون أن يتعدى ذلك الى السعى فى اعادة النظام القديم • ولهذا فقد وقع الدكتور هيكل فى خطأ كبير حينما عزا هذا التحول فى موقف السياسة الانجليزية الى رغبة الانجليز فى التقرب من الشعب المصرى وخطب وده ، وحينما اعتقد أن هذه الرغبة المزعومة كانت منبعثة من التدهور الذى طرأ على الموقف الدولى فى ذلك الحين • ففى الحقيقة أن الموقف الدولى لم يكن قد تطور فى ذلك الحين الى الحد الذى يهدد السلام ، أو يحمل الانجليز على التفكير فى خطب ود الشعب المصرى • وحتى ولو سلمنا جدلا بأن الموقف الدولى كان متدهورا ، وأن هذا التدهور كان وراء اتجاه السياسة الانجليزية نحو خطب ود الشعب المصرى ، فقد كان من المفروض أن يستمر هذا التقرب باستمرار تدهور الموقف الدولى • ولكن الثابت هو العكس تماما ، لان السياسة التى التجأ اليها الانجليز بعد ذلك لم تكن بحال من الأحوال سياسة تقرب نحو الشعب المصرى ، أى لم تكن امتدادا للسياسة التى أملت ـ حسبما يقول الدكتور هيكل ـ تغيير وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، بل لقد تصادمت هذه السياسة مع مشاعر الشعب المصرى القومية بدرجة استفزته الى القيام بثورة ثانية ، أو شبه ثورة ، فى عام ١٩٣٥ ، مع أن الحالة الدولية، حينما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية ، خطبته ، أو تصريحه المشهور فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ كانت قد بلغت منتهى التأزم بغزو ايطاليا للحبشة عن طريق الاريتريا والصومال فى أكتوبر ١٩٣٥ ـ أى قبل القاء التصريح المشهور بشهر تقريبا •

اذن فلا صلة بين انقلاب الانجليز على النظام الذى وضع أسســـه صدقي باشا ، وبين الموقف الدولى وتأزمه ، لان الموقف الدولى عنـــدما سيتأزم ، لن يدفع الانجليز الى التقرب من الشعب المصرى ، بل سنرى أنه سوف يدفعهم الى تشديد قبضتهم على مصر · وهذه الحقيقة على جانب كبير من الاهمية ، لانها متصلة ببواعث ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبارها معاهدة أبرمت تحت ضغط ظروف خارجية بالدرجة الاولى ، مما سيتناول في موضعه ·

٤ ـ معاهدة ١٩٣٦

الظروف الداخلية والخارجية

خديعة المصريين فى السياسة الانجليزية

لم يخدع المصريون فى السـياسة الانجليزية فى وقت ما ، بقدر ما خدعوا فيها فى خريف عام١٩٣٤ ، حين أدى تدخل دار المندوب السامى فى نوفمبر من هذه السنة الى انهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا ومجيء نسيم باشا الى الحكم • فقد اعتقد المصريون أن السياسة البريطانية قد تغيرت ، وانها تتجه نحو استرضاء الشعب المصرى • وقد بلغ انطباع هذا الأثر فى أذهان المعاصرين مبلغا ترك أثره فى مذكرات الدكتور هيكل الذى أصر ـ كما مر بنا ـ على تصوير هذا التغيير الوزارى على أنه ثمرة لتحول السياسة الانجليزية نحو التقرب الى الشـعب المصرى وكسب مودته ، كنتيجة لظروف الموقف الدولى(٩٠) • ولم يكن هذا الاعتقاد قاصرا على الدكتور هيكل ، ففى الخطاب الذى ألقاه النحاس باشا فى المؤتمر الوطنى العام الذى دعا اليه فى أواخر ١٩٣٤ ، وعقد فى يومى ٩ ، ١٠ ينـاير ١٩٣٥ ، أفصح زعيم الامة عن هذا الشعور بقوله : « ونحن نحس الآن ، ونأمل أن يصدق هذا الاحساس ، بأن السياسة البريطانية أخذت تتجه هذا الاتجاه (الاتجاه الى الاتفاق) ، وأن عهد فخـامة المندوب السامى الجديد ، عهد تفاهم صحيح بين البلدين (٩١) » •

ولكيلا نظلم حاسة التنبؤ فى الشعب المصرى وزعمائه ، ينبغى أن نقول ان مجرد اختيار نسيم باشا لتولى الحكم فى تلك الظروف ، كان كافيا وحده لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فان نسيم باشا كان قد أعلن نفسه كمعارض لدستور ١٩٣٠ ، وذلك من قبل أن يظهر هذا الدستور الى حيز الوجود السياسى ، فقد كان نسيم باشا رئيسا للديوان الملكى حينما رفع صدقى باشا الى الملك مشروع دستوره•

فوضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعارض فى اصداره على الصورة التى قدمها صدقى باشا • ولكن الملك فؤاد لم يأبه لنصحه ، فقدم استقالته من منصبه • وقد حدث بعد ذلك أن أراد الملك تعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم باشا رفض هذا التعيين ، حتى لا يقسم يمين الولاء لدستور لا يرتضيه(٩٢) • ولهذا فقد رسخ فى أذهان الوفديين أن الوزارة النسيمية انما هى «وزارة انتقال» لا «وزارة استقرار»(٩٣) •

وفى الحق أن الأحداث جرت فى أعقاب ذلك عند حسن ظن الشعب المصرى بالتغيير الوزارى الجديد • ففى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، أى بعد أسبوعين تقريبا من اعتلاء نسيم باشا الحكم ، صدر أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بابطال العمل بدستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسى البرلمان القائمين على أساسه(٩٤) • فكأن هذا الامر تتويجا لكفاح الشعب فى خلال السنوات الأربع السابقة فى سبيل الغاء ذلك النظام الذى فرض عليه فرضا • ومع أن هذا الامر اشتمل على شىء غريب حقا ، وهو أنه لم يعد دستور ١٩٢٣ ، تاركا البلاد تحت الحكم الاوتوقراطى بطريقة مباشرة ، الا أن هذه الحقيقة لم تسبب كثيرا من القلق فى ذلك الحين ، ولم تخفف من شدة الاعتقاد فى تحول السياسة البريطانية نحو استرضاء الشعب المصرى ، بدليل أن عبارة النحاس باشا السالفة الذكر ، التى يعرب فيها عن هذا الاعتقاد ، قد قيلت بعد أربعين يوما من الغاء دستور ١٩٣٠ وعدم اعادة دستور ١٩٢٣ مكانه • ومع ذلك ، فاحقاقا للحق نقول : ان جريدة البلاغ الوفدية قد ساورها فى ذلك الحين بعض القلق بخصوص عودة دستور ١٩٢٣ ، فكتبت فى ١٠ يناير ١٩٣٥ تقول « اما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، وحينئذ تجرى انتخابات وتخلى وزارة نسيم باشاالطريق بحكم الأغلبية التى لا شك فى أنها ستكون وفدية ، وتكون وزارة نسيم باشا « وزارة انتقال » كما كانت وزارة المغفور له عدلى باشا يكن فى أواخر عام ١٩٢٩، واما ألا يعود دستور١٩٢٣ ولاتجرى انتخابات ولا تخلى الوزارةالطريق لحكم الاغلبية، وحينئذ تحكمالوزارة على أنها وزارة استقرار ، وحينئذ أيضا يجب أن تخوض معركة نضال مع الوفد • وهذا ما نستبعده » • ثم قالت : « على أنا لا ننسى أن هناك عاملا قويا ، هو السياسة البريطانية التى لا تزال غايتها غير جلية • ولسنا ممن يسبقون الحوادث ، ولكن اذا تبين غدا أن نية السياسة البريطانية مبيتة على أن لا دستور بعد اليوم ، وأن الحكم يجب أن يكون أوتوقراطيا كما هو

الآن ، فان الخطة التى نفـذها المستر بترسون (القـائم بعمل المندوب السامى) ستكون أكبر خدعة خبيثة سينكشف أمرها فى وقت قريب » ٠

كان هذا مجرد قلق عابر أبدته الجريدة الوفدية ، وصرحت بنفسها أنها تستبعده ، وفيما عدا ذلك فقد قامت سياسة الوفد منذ ذلك الحين على الاطمئنان للسياسة البريطانية وترجى الخير منها ، وتمثل هذا فى أمرين : الاول مهادنة المندوب السامى الانجليزى الجـديد ، استنادا الى البوادر التى كانت توحى بأنه سيؤيد اعادة دسـتور ١٩٢٣ ، والثانى الاخلاص فى معاداة القصر ، لدرجة أن مجلة «روزاليوسف» الوفدية عندما نشرت فى تلك الأثناء خطابا مفتوحا الى الملك تطالبه فيه باعادة الدستور وانهاء الحالة الشاذة القـائمة ، تعرضت لتأنيب شديد من السلطـات الوفدية ، وكان مما قاله الاستاذ مكرم عبيد للسيدة « فاطمة اليوسف » مستنكرا : « كيف تكتبين خطابا مفتوحا للملك ؟ لقد ظن النـاس أننـا نريد بذلك مصالحته ، وهذا غير صحيح » (٩٥) ٠ ومن هنـا نلمح بعض تلهف الوفد على ابرام الاتفاق مع الانجليز للتفرغ لمجابهة القصر ٠

الوفد يسترد قوته وينظم صفوفه

على كل حال فقد أخذ الوفد فى ذلك الحين يتجه فى ذكاء الى الاستفادة من الظروف التى تهيـأت له بتولى نسيم باشا الحكم ، فى تنظيم صـفوفه واستعادة قوته التى أوهنتها مطرقة صدقى باشا الحديدية طوال السنوات الأربع السالفة ٠ وهو الضعف الذى سمح فى عام ١٩٣٣ بقيام حـركة فاشية بقيادة الاستاذ أحمد حسين ، تحت اسم « جمعية مصر الفتاة » ، تعلقت بها آمال بعض الشباب المصرى من طلبة المدارس الثانوية وطلبـة الجامعات مضافا اليهم فريق من الطبقـات الأخرى الذين فى مثل سنهم ، والذين استهوتهمأفكار الجمعية المشتقة منمنابع فاشية ونازية : اعادة مجد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية شامخة تتألف من مصر والسـودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام ، واشـعال القومية المصرية حتى تصبح « المصرية » هى العليا وتصبح مصر فوق الجميع (٩٦) ٠

على كل حال فقد كانت سياسة نسيم باشا التى سار عليها فى ذلك الحين تقـوم على التقرب من الوفد الى أقصى حـدود التقرب ، ولدرجة أنه أشركه معه فى الحكم اشراكا فعليـا ٠ ويصف النحاس باشا كيفيـة هذا الاشراك ، أو هذه الشركة ، فيقول : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية ،

فتركناها للوزارة ، وليست هى بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمال السياسية ، فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ، ودون ان نقر الوزارة على ما لم تتفق معنا فيه » (٩٧) ٠

على كل حال فقد اتجه الوفد ـ كما ذكرنا ـ الى الاستفادة من هذه الظروف المواتية له ، فى تنظيم صفوفه واستعادة قوته ٠ وكانت المصالح المحلية للوفد والأحرارالدستوريين فى المدنوالأقاليم فدأصابها منتصرفات الحكومة فى عهد دستور ١٩٣٠ أكبر الضرر والأذى ، فقد فصل الموظفون الذين بدرت منهم بدرة تدل على ميلهم لاى من هدين الحزبين ، وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا ، واضطرت وزارة ذلك العهد الغابر الى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها ٠ وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ، ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الافلاس ٠ ولهذا كان على نسيم باشا واجب سريع هو اعادة الأمور الى نصابها الطبيعى ، حتى يطمئن أنصار الحزبين الى أن مناصرتهم لم تذهب سدى ٠ ولكن نسيم باشا كان ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ « وفدى الهوى » ، ومن ثم فقد تغلبت عليه نزعة ارضاء أنصار الوفد على نزعة ارضاء الأحرار الدستوريين ٠ وكان هذا من الأسباب التى جعلت حزب الأحرار الدستوريين يتجه الى معارضته فى ذلك الحين « فى تحفظ »(٩٨)٠

فى ذلك الوقت رأى الوفد أن يقوم بحركة قوية تحيى سمعته الداخلية والخارجية ، ويعلن فيها تشبثه بدستور ١٩٢٣ ، وعدم رضائه بغيره بديلا ٠ وكانت الصحف الانجليزية قد خرجت فى تلك الأثناء تروج لفكرة دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ ، ـ وهو ما سوف نرى أنه كان يعبر تماما عن سياسة الحكومة البريطانية فى ذلك الحين ـ وكان مما وصفت به جريدة « الديلى تلغراف » دستور ١٩٢٣ أنه « وثيقة وضعت على عجل ، وقامت على الطراز الاوروبى ، برهنت الحوادث قبلا على أنه لا يصلحللبلدان المتأخرة سياسيا ، وعلى أنه يلائم تماما سلطة الوفد وسيادته » (٩٩) ٠ هذا هو منشأ فكرة المؤتمر الوطنى الوفدى الكبير الذى دعا الوفد لجانه وانصاره الى عقده فى ٩ ، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ٠ ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل ٠ فقد شهده عدد عظيم تراوح بين العشرين ألفا والثلاثين ألفا ، وألقى فيه زعماء الوفد أبحاثا عميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية

الاقتصادية (١٠٠) • وقد جنى الوفد ثمرة هذا المؤتمر دعاية طيبة فى الداخل والخارج ، فكتبت جريدة « النيوستيتسمان » تقول : « ان الوفد يبرز بعد احتجابه الأخير منظما تمام التنظيم ، ولا يلقى منازعا مهما فى الميدان • فهو يمثل فى مصر الدور الذى يمثله حزب المؤتمر فى الهند(١٠١) » • كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه « المشروع العظيم الأول فى مصر من نوعه » ، وأنه « أول اجتماع قام به الوفديون منذ أربع سنوات وأبدوا فيه آراءهم بحرية تامة » ، ثم قالت: « ومعلوم أن أحوال الشرق الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام حركات وطنية، ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التى للوفد(١٠٢)»

وبالفعل فقد أعلن الوفد فى المؤتمر عن طائفة من الاصلاحات التى اعتزم ادخالها على نظامه الداخلى ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها • وتنظيم لجان الشبان والعمال ، وتوسيع نطاقها ، والعهد اليها بتشجيع الصناعة الوطنية فوق أعمالها السياسية • وانشاء النوادى السعدية فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية يكون الغرض منها اذكاء الروح الوطنية من نواحيها المختلفة السياسية والدستورية والاقتصادية (١٠٣) • وكان هذا التنظيم الذى أجراه الوفد فى صفوفه فى الواقع بمثابة الاستعداد لمعركة كانت البوادر تدل على أن ميعادها آت لا ريب فيه •

تطور المسألة الدستورية :

ففى ذلك الحين كانت المسألة الدستورية قد أخذت تتطور تطورا سيئا يؤدى الى الاصطدام بالوفد وبالشعور الوطنى فى جميع أنحاء البلاد • فلقد كان من نتيجة نشوب المعارك الدستورية الطويلة التى دارت بين الشعب والملك منذ اصدار دستور ١٩٢٣ ، والتى انتهى معظمها بتدخل من الانجليز ، اما لصالح الشعب فى بعض الاحيان ، أو لصالح الملك فى أحيان أخرى ، حسبما تتفق أية حالة من الحالتين مع مصالح الانجليز أنفسهم ــ أن أصبح الانجليز تلقائيا فى مركز ممتاز بين السلطتين المتنازعتين ، بحكم كونهم عنصرا مرجحا لكفة احداهما على الأخرى ، وأن أصبح أمر الدستور فى أيديهم بعد أن كان تصريح ٢٨ فبراير قد جعل أمره فى يد الملك وشعبه •

وهكذا عندما تولى نسيم باشا الحكم ، تقدم الى الانجليز طالبا

الاذن باعادة دستور ١٩٢٣ واعادة الحياة النيابية على أساسه • كما أعلن رغبة مصر في ابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين بازاء الاخرى • ولقد كان نسيم باشا يرجو أن ترد الحكومة الانجليزية على طلباته بالايجاب أو الرفض ، ولكن الايام والشهور انقضت دون أن يتلقى مثل هذا الرد ، مما تسبب عنه أن أخذ صبر الجماهير ينفد . ويبدى الطلبة في الجامعة قلقهم من موقف الوزارة(١٠٤) •

ولم تلبث الأمور أن أخذت تتطور تطورا سيئا عندما أخذت الدسائس تظهر في الأفق في ذلك الحين من جانب الإبراشي باشا في القصر ، وفي الأزهر على يد الشيخ الظواهرى ، مما جعل الوفد يحس بضرورة الاسراع في العمل لعودة الدستور ، كما جعله لا يجد مفرا من التدخل لدى الوزارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الحالة(١٠٥)• وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد في ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ ، مستعينا بالمندوب السامي السير مايلز لامبسون ، خروج الابراشي والشيخ الظواهرى من منصبيهما ، فلم يجد الملك مفرا من الموافقة على هذا الطلب في الشهر نفسه (١٠٦) •

وفى اليوم نفسه ، الذى تقدم فيه نسيم باشا بهذه المطالب الى القصر ، رفع اليه كتابا تاريخيا فوض اليه فيه أمر **اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور** ، لو رأى الملك تنقيح شيء فيه ، أو **تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور جديد** • ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب أمرا غير مألوف ، ومنطويا على معان كثيرة ، فقد أجاب الملك وزيره الأول بكتاب أرسله اليه بعد ثلاثةأيام يخبره فيه أنه يؤثر اعادة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو اليه الأحوال (١٠٧) • ويبدو أن نسيم باشا كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب في اعادة دستور ١٩٢٣ ، فأراد أن يرمى بعبء رفض اعادته على عاتقه ، وينجو هو أمام أغلبية الأمة من تبعة هذا الرفض • ولكن الملك بالرغم من مرضه ، كان سريع الخاطر ــ كما يقول الشيخ الظواهرى ــ فقد أدرك مناورة نسيم باشا فرد عليه الرد السابق (١٠٨) •

وعلى كل حال فبهذا الرد من الملك فؤاد ، أصبح موقف جميع القوى السياسية في مصر واضحا من ناحية ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ولم يبق الا أن يعلن الانجليز موقفهم رسميا أيضا ، اما بالرفض أو بالقبول فيتحدد الموقف السياسى تبعا لهذا الموقف • ولما كان الانجليز قد آثروا

الصمت كما مر بنا ، فقد اتصــل نسيم باشا بالمندوب السامى ليتصل بحكومته ويطلب منها أن تكشف موقفها · ولم يلبث أن وصل رد فى شهر مايو ١٩٣٥ ، وفيه تطلب الى مندوبها فى مصر أن يبلغ الحكومة المصرية « ان الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى **الوقت المناسب** ، وهى ترى أن يكون وضعه بمعرفة **لجنة حكومية** يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد ان أراد » (١٠٩) ·

ازاء هذا الرد الذى يتعارض مع رغبة البلاد كلها ، والذى يتناقض مع الرد الذى أرسله الملك الى نسيم باشا ، الذى يؤثر فيه اعادة دستور ١٩٢٣ · لم يجد نسيم باشا بدا من التشاور مع الوفد ، فدعا النحاس باشا وثلاثة من زملائه الى الاجتماع به وبثــــلاثة من الوزراء فى حديقته بشــــارع الهرم ليبســـط لهم تفاصيل الحال ، وفى هذا الاجتماع أبدى النحاس باشا وزملاؤه اعتراضهم على تدخل الحكومة البريطانية فى مسألة من أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدســـــتور ١٩٢٣ تمسكا تاما · وقد عرض عليهم نسيم باشا تقديم استقالته الى الملك ، ولكنهم بعد تبادل الرأى رأوا أن تبقى الوزارة فى مناصبها ، على أن يواصل نسيم باشا سعيه لازالة الصعاب فى سبيل الدستور ، وأن يحتج فى الوقت نفسه على الانجليز لتدخلهم غير المشروع فى أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما(١١٠) ·

على أن الأمل فى أن تعيد الحـكومة البريطانية النظر فى سياستها تجاه الدستور لم يلبث أن خاب فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥ عنــدما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانى ، تصريحه المشهور الذى اشتعلت على أثره الثورة فى مصر · ولكن هذا التصريح يرتبط أيضا بتطور الحالة الدولية وقيام الازمة العالمية ، مما يجعل من المناسب البدء أولا بعرض تطورات هذه الحالة ·

تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلى :

فى ذلك الحين كانت السحب الدولية قد أخذت تتجمع فى سماء أوروبا لتدفع أمامها المسألة الدســتورية ومعهـــا المسألة الوطنية دفعا حثيثا · فقد تفاقمت المشــكلة الحبشية وتعقدت الحالة الدولية عنــدما أخذت ايطاليا توالى ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية · ولم يلبث

أن عرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدا شبح الحرب فى الأفق • وهنا أخذ الموقف الداخلى فى مصر يتأثر تأثرا شديدا بهذا التهديد الخطير للسلام العالمى • ذلك أن الحرب اذا وقعت ، «دارت» — كما يقول النحاس باشا — «على حدود مصر وعند منابع النيل • بل ربما كانت مصر ميدانها برها وبحرها وجوها • ومن ثم انتقـــل الموقف الى ناحية أعظم خطرا ، فقد تضاعفت الحاجة لاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الامة تسيير أمورها فى ذلك الجو العاصف المضطرب • وأصبح ضروريا تحديد مركز مصر الدولى تحديدا دقيقـا ، حتى اذا جد الجـد ووقعت الواقعة كانت مصر على بينة من أمرها(١١١) » •

وهكذا أخذ الموقف الدولى يلعب دوره فى التأثير على الموقف الداخلى فى مصر ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية • وفى الحقيقة أن صلة النزاع المصرى البريطانى بتطورات الحالة الدولية لم تتوثق فى وقت من الأوقات، كما توثقت عام ١٩٣٥، ومن قبل فى عام ١٩٢٩• فقد أسفر تحسن الموقف الدولى عام ١٩٢٩ عن مشروع محمد محمود — هندرسون ومشروع النحاس — هندرسون ، اللذين سجلا تقدما فى المطالب الوطنية بالنسبة للمشروعات السابقة ، وسنجد أن تدهور الموقف الدولى عام ١٩٣٥ سوف يؤدى الى تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ العسكرية •

ولعل بهذه المناسبة أن نذكر أن بعض المؤرخـين والباحثين يعزو تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ الى ضعف المفاوض المصرى • فهم يقولون ان تدهور الموقف الدولى كان من شأنه أن يعزز مركز المفاوض المصرى فى هذه المعاهدة لا اضعافه ، لأن بريطانيا كان لها فى نجـاح المفاوضـات والوصول بها الى تسوية نهائية مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ، ان لم تفقها • واضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر • وعلى أسوأ الفروض — كما يقول الاستاذ شفيق غربال — فماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها ؟ (١١٢) • وقد ذهب الدكتور مصطفى الحفناوى الى أن انجلترا « كانت ترجو بجدع الأنف أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب » ، ولو أن الساسة المصريين قد فهموا ذلك لاستطاعت مصر أن تقبض من انجلترا الثمن ، وأن تحملها على تغيير أسلوبها الاستعمارى ، رضيت أم كرهت (١١٣) •

ومما لا ريب فيه أن ما اشتمل عليه هذا القول من اشارة الى اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولى ، وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية

مصر ، صحيح تماما • ولكن ليس صحيحا أن هذا الاهتمام الكبير من جانب انجلترا كان يدفعها للحرص على تسوية المسألة المصرية بأى ثمن قبل قيام الحرب • والصحيـــح ـ وهو ما كشــفه موقف انجلترا الذى ســيوضح بعد قليــل ـ أن **انجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متحررة من أغلال معاهدة تشتمل على تقييد حريتها فى العمل على أرض مصر** • فعندما نشبت الأزمة الانجليزية ـ الايطالية ـ كما يقول الاستاذ ارنولد توينبى ـ لم يكن يقيد مركز انجلترا فى مصر ســوى تصريحها الذى أصدرته من جانب واحد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بعد أن سقطت السيادة العثمانية عن مصر بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليه ١٩٢٣ • وكان تصريح ٢٨ فبراير قد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات ســيادة ، مع احتفــاظ انجلترا بأربعــة أمور بصورة مطلقة ، الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بشأنها مع الحـــكومة المصرية • وأول هذه الامور تأمين مواصــلات الامبراطــورية البريطانية فى مصر ، والثانى الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة • ومن ثم فقد **كان احتفاظ انجلترا بهــذه اليد المطلقة فى استخدام الأراضى المصرية ومياهها الاقليمية ، عند نشوب الأزمة الدولية ، عاملا من عوامل اغتباط السلطات البريطانية التى كانت مسئولة عن تحركات القوات المسلحة البريطانية (١٠٤ مكرر)** •

وفى الحقيقة أن انجلترا لم تقبــل عقد معاهــدة مع مصر فى عــام ١٩٣٦ ، الا بعد أن حصلت على المميزات التى كانت ترجو الحصول عليها من عدم ابرامها ، وأن انجلترا كانت تنظر الى تجربة الحرب العالمية الاولى باعتبارها تجربة ناجحة لا بأس من اعادتها • وعلى العكس من ذلك كانت مصر تنظر الى تجربة الحرب العالمية الأولى باعتبارها تجربة أليمة ومخيفة لا بد من تحاشيها مهما كان الثمن • وفى هذا يقول النحاس باشا فى خطابه فى عيد الجهاد الوطنى ١٩٣٥ : « يجب أن يكون معلوما أن الحالة فى مصر الآن تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها فى عام ١٩١٤ ، عندما اندلع لهيب الحرب العظمى • فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها ، وتصرف أموالها ، وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها ، قهرا وغلابا ، وقوة واقتصابا ، ولــكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانهــا بكل ما هو فى مقدورها ، متعاونة فى الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلدا حرا

يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » (١٠٥ مكرر) • هذا هو مفتاح معاهدة ١٩٣٦ الحقيقى •

وسنرى فيما يلى كيف تأثر الموقف الداخلى بغيوم الحالة الدولية • ويحسن هنا أن ندع رئيس الوفد يروى بنفسه تطورات الموقف على أثر تفاقم المشكلة الحبشية ، فقد قال : « هنا أصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستورى وحده ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال • وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد أن رأينا الغيوم تتجمع فى الأفق الدولى ، لابلاغه رسميا لهم • وقد أبلغنا نسيم باشا أنه تكلم فيه بطريقة اجمالية مع فخامة المندوب السامى قبل سفره بالأجازة ليفف حكومته عليه ، ثم تكلم تفصيليا مع جناب المستر كيلى عندما كان جنابه مندوبا ساميا بالنيابة • ثم صدر البلاغ الرسمى الآتى الذى أرسله سعادة نائب المندوب السامى باسم حكومته الى دولة رئيس الوزراء : « ان حكومة جلالة الملك تدرك مصالح مصر حق الادراك ، وتعرف القلق الذى يساورها فى الوقت الحاضر • فليثق دولة الرئيس بأنه اذا دعت الظروف ، فان حكومة جلالته ستواصل اطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها فى شأن جميع تطورات الموقف الدولى التى قد تمس مصالح مصر من قرب » •

« وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا التبليغ بداية لها ما بعدها فصارحناه بوجوب التعقيب عليه على كل حال ، لأنه اذا كان بداية وجب ألا تبطىء بعده الغاية المحققة لرغبات البلاد (المعاهدة) واذا كان نهاية فهو مضر لا نقبله • وأوضحنا أنه لا يصح أن تستقل الحكومة بالتشاور دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما أنه لا معنى للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق حر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد » (١٠٦ مكرر) •

كان هذا قبل أن تتطور الأزمة الايطالية الحبشية تطورها الخطير ، بتحرك قوات ايطاليا فى الارتريا ضد الحبشة فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ • وهنا دخلت المسألة مرحلة جديدة ، فقد أخذ الانجليز يحشدون أسطولهم فى البحر المتوسط ، وبالأخص فى المياه المصرية ، وأخذوا يزيدون قواتهم فى مصر زيادة كبيرة ، ويتمتعون بالحرية المطلقة فى استخدام الموانى

والأراضى المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا ، وأصبحت قاعدتهم البحرية المهمة هى الاسكندرية بدلا من مالطة ، وجعلت المنطقة الغربية كلها حراما لا يجوز أن يطأها أحد الا باذن خاص من القيادة العامة لهذه المنطقة ، كما بلغ عدد الطائرات الحربية البريطانية مبلغا عظيما • وكانت ايطاليا من الجانب الآخر تعزز حاميتها فى ليبيا وتزيد اسطولها حتى بلغ فى القوة مركزا مساويا للأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، اذ وصلت حمولته الى ٣٥ فى المائة من مجموع حمولة الأسطول الانجليزى كله (١٠٧ مكرر) •

وهنا كان على حكومة مصر أن تحدد مركزها فى هذا النزاع • فمن ناحية، أثار تركيز القوات البريطانية فى مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر الى معسكر معاد لايطاليا ، وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للانجليز على مصر ، (١٠٨ مكرر) ومن ناحية أخرى كانت ميول المصريين وعواطفهم الى جانب الأحباش الذين كانوا فى نظرهم طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم ، ولهذا كانوا يؤيدون كلّ ما يتخذ من الخطوات لوقف مطامع الايطاليين ومساعدة الاحباش على الصمود فى وجه القوات الغازية • وفى الوقت نفسه فان استيلاء ايطاليا على الحبشة كان يهدد مصر من ناحيتين • ناحية الصحراء الغربية ، وناحية السودان • لأن استيلاء ايطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل (بحيرة تانا التى تمد النيل الأزرق بمياهها (١٠٩ مكرر) • وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس باشا فى خطبته يوم ٩ سبتمبر ١٩٣٥ عندما قال : « حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهية نحن ـ كما قال حضرة نقيبكم ـ متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو ينابيع نيلنا • حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا ، ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود » (١١٠ مكرر) •

كان هذا الاتجاه للرأى العام المصرى وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة ايطاليا ، مساعدا للحكومة المصرية فى مسايرتها للسياسة الانجليزية بازاء ايطاليا • فقد اشتركت مصر فى التأهبات والتدابير الحربية كأنها احدى الدول المحاربة (١١١ مكرر) • وبالرغم من أن مصر لم تكن عضوا فى عصبة الأمم ، فقد قبلت تنفيذ العقوبات التى فرضتها هذه على ايطاليا فى ١٤

أكتوبر ١٩٣٥ • وكان هذا أول قرار تتخذه مصر متعرضة به لعداوة دولة من الدول ، بعد القرار الذى اتخذته فى ابان الحرب العالمية الاولى ضد خصوم الحلفاء ، ثم هو أول قرار دولى خطير اتخذته مصر بعد اعلان استقلالها ضد دولة من الدول (١١٢ مكرر) • وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات فى عصبة الامم موقف الحكومة المصرية والولايات المتحدة ، لأنهما وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بادرتا بالاجابة على بلاغها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة (١١٣مكرر)• وقد ورط هذا كله موقف مصر توريطا كبيرا فى الازمة العالمية ، وكان الاحتجاج الشديد الذى أعلنته ايطاليا على تنفيذ مصر للعقوبات ، من العوامل التى أشعرتها بالخطر الايطالى الداهم (١١٤) • وهذا مما جعل المصريين يشعرون بالمرارة لما وصل اليه جيشهم من ضعف على يد الاحتلال • وقد عبر عن هذا الشعور رئيس الوفد فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بقوله « لقد شاءت السياسة الظالمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر • ومع ذلك يجب علينا كمملكة مستقلة ذات سيادة ، وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الذمار والذود عن الديار بكل ما نستطيع » (١١٥) •

من كل هذا يظهر بوضوح أن مصر فى عام ١٩٣٥ كانت متأثرة بالأزمة الدولية تاثرا عميقا • بل يمكن القول انها كانت طرفا فى النزاع بحكم عواطفها مع الحبشة ، وبحكم خوفها على منابع نيلها ، ثم توقعها الحرب فى ديارها « وتعرضها لأخطار الغازات الخانقة ونسف القنال ونسف خزان اسوان » (١١٦) • على أن مصر من جانب آخر كانت تشعر بأن وجود القوات البريطانية فى أرضها هو ما عرضها لأخطار الحرب ، لأن الحرب اذا نشبت فستنشب بين انجلترا وايطاليا ، ولا يمكن أن تتفاداها مصر ، بل ستكون ميدانها • ولهذا أحست مصر أن الظروف تقضى بتنظيم علاقاتها مع انجلترا قبل نشوب الحرب ، « حتى لا يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها قهرا وغلابا وقوة واغتصابا » ـ على حد تعبير النحاس باشا السالف الذكر ـ وأن الضرورة تقضى بعودة دستور ١٩٢٣ لتوفير حكومة دستورية تتولى قيادة دفة البلاد فى تلك الظروف الخطيرة •

من أجل هذا اتفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة الى المندوب السامى تتضمن فيما تتضمن المسائل الهامة الآتية : أولا : ـ أن الأزمة

العالمية القائمة وخطورة المسائل التى تعرض فى هذه الظروف وتحتاج الى البت فيها ، تستوجب الرجوع الى آراء الأمة • ثانيا ــ أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها • ثالثا ــ أن حكومة مصر ترى الوقت الحاضر أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين تعود بالفائدة عليهما وتؤكد المودة وترتب التعاون بينهما وتحقق لمصر استقلالها • رابعا ــ أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حل مشكلة الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم • وهاتان النتيجتان على سبيل المثال وحده ، **وان الحكومة المصرية تطالب بالغاء الامتيازات الأجنبية في مصر** كما ألغيت في غيرها من البلاد • خامسا ــ أن هذه المطالب تتفق مع آراء الشعب المصرى وممثليه الحقيقيين (١١٧) •

تصريح هور

قدم نسيم باشا هذه المذكرة الى المندوب السامى فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ • وفى يوم ٩ نوفمبر صدم السير صمويل هور آمال الشعب المصرى بتصريح ألقاه في مأدبة أقامها محافظ لندن « بالجيلدهول » تناول فيه أهم المطالب المصرية : عقد المعاهدة وعودة الدستور ، فقال : « لقد بدا لمصر من تلقاء نفسها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى •• ولكنا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح •

« ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء **علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين** لمصلحتهما المشتركة ، ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح **التعاون الحر** • وهذا العمل لايمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرض للفريقين • وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين اننا نعارض فىعودة النظام الدستورى الى مصر **بشكل يوافق احتياجاتها**• فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة • أجل ، اننا عندما استشارونا أشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠، مادام الأول قد ظهر انه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة •• فعلينا اذن كاصدقاء وكشركاء أن **نتعامل بحرية** ، ونواجه الأمور بصراحة ، ونحاول التغلب عليها بقدر استطاعتنا مصممين على أن يفهم كل فريق منا وجهة نظر الفريق الآخر فهما تاما » (١١٨) •

هذا هو التصريح الذى وصفته جريدة الأهرام بأنه « يعد من شر ما ابتليت به البلاد فى جهادها ، ومن أنكى ما امتحنت به القضية المصرية فى العهد الأخير » (١١٩) • والحق ان هذا التصريح قد بت فى مسألتين على جانب كبير من الخطورة المسألة الأولى مسألة الاتفاق بين البلدين ، والثانية مسألة الدستور • ففيما يختص بالمسألة الأولى ، ظهرت نية الحكومة البريطانية واضحة لا خفاء فيها فى الاكتفاء « بالتعاون الودى الحر بين البلدين » ، والاعتذار عن عقد المعاهدة بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية القائمة ، « ومعنى هذا » ـ كما قال النحاس باشا معلقا : « أن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، ويتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا فى شىء من ذلك حرية أو اختيار » (١٢٠)• أما فيما يختص بالمسألة الثانية وهى الدستور ، فقد هدم هذا التصريح الأمل الذى بناه الوفد طويلا على أن تغير السياسة البريطانية موقفها وتوافق على اعادة دستور ١٩٢٣ ـ وهو الأمل الذى رأيناه يدفع النحاس باشا لأن يطلب من نسيم باشا البقاء فى الحكم عندما عزم هذا على الاستقالة • وهكذا لم يبق مفر أمام الوفد من اعلان الحرب على الانجليز ، • واعادة النظر فى موقفه من الوزارة النسيمية • وكانت مناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ • المناسبة الطبيعية لاعلان هذا الموقف •

ولكن قبل أن يحل هذا اليوم ، كانت قرارات الوفد بهذا الصدد قد تسرب نبؤها الى الصحف وعرفتها البلاد ، وكانت القلوب تغلى للصدمة التى ألحقها بها تصريح هور ، فبدأت المظاهرات تجوب القاهرة وبعض المدن فى يوم الاحتفال • وكان الوفد قد عقد سرادقه للاحتفال بهذه المناسبة ، فألقى فيه النحاس باشا خطابه التاريخى ، الذى اعتمدت عليه فى هذا الفصل ، وهو أهم وثيقة سياسية تعالج تاريخ هذه الفترة • وقد ختمه النحاس باشا باعلان قرارات الوفد التى اتخذها فى اجتماعه يوم ١١ نوفمبر ١٩٣٥ وهى على الوجه الآتى :

أولا ـ توجيه الدعوة الى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز . ما دام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال •

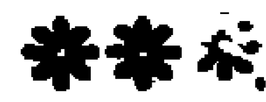
ثانيا ـ أن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل ، نزولا على خطة عدم التعاون • لأن استمرارها فى الحكم بعد

اصرار الانجليز على الاعتـداء على الدستور والاسـتقلال هواقرار لهـذا الاعتداء ٠

ثالثا ــ اذا لم تستقل ، فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن ٠

رابعا ــ كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز ، مع اسـتمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال ، هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع (١٢١) ٠

ثم أرسـل الوفد مذكرة الى عصـبة الأمم تتضمن احتجـاج مصر على تصريح سير صمويل هور الذى يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ، وتعلن أن مصر « ضحية عدوان صريح » ٠ وقد أرسـل صورا من هـذه المذكرة الى جميع ممثلى الدول الأجنبيـة فى مصر ليبلغوها الى حـكوماتهم (١٢٢) ٠ **وكانت قيمة هذا الاجراء من جانب الوفد انه كان تشهيرا أدبيا بانجلترا فى وقت كانت تقف فيه أمام ايطاليا بسبب عدوانها على الحبشة** ، وتوشك أن تدخل فى حرب معها دفاعا عن المبادىء الانسانية ٠



اشتعلت البلاد ، والعاصمة بنوع خاص ، بالاضطراب عقب اعلان الوفد قراراته السـالفة الذكر ٠ وأخذت تموج بالمظاهرات احتجاجا على تصريح هور ولاسقاط وزارة نسيم باشا ٠ وكان فى بوليس العـاصمة الى يومئـذ عدد كبير من الـكونستبلات الانجليز تصـدوا للطلبـة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصـدى ٠ واكتظت المستشفيات بالجرحى ، وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والأوتوبيس ومصـابيح الانارة فى الشـوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والانارة ، وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس ٠ ثم نظم اضراب عام يوم ٢٨ نوفمبر حدادا على الشهداء ، فأغلقت المتاجر فى العاصمة ، واحتجبت الصحف وعطلت الاعمال ، وبدت العاصمة فى حداد رهيب جدد ذكرى حوادث ١٩١٩ (١٢٣) ٠

وأمام هذه الثورة الجامحة لم تجد انجلترا مفرا من التراجع ٠ ذلك أن ظروف انجلترا فى عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها فى عام ١٩١٩ ــ كما يقول المؤرخ توينبى ــ ففى عام ١٩١٩ كانت انجلترا قد خرجت من الحرب مكللة بالنصر ، وكانت فى وضع قوى يمكنها من مواجهـة ثورة مارس ١٩١٩ ، أما فى عام ١٩٣٥ فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولهـا فى

حرب ضد ايطاليا، وفي هذه الظروف فان نشوب ثورة في مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا محرجا لانجلترا من الناحية الاستراتيجية ، ومن الناحية الأدبية أيضا (١٢٤) ٠

على أن انجلترا لم تتراجع دفعة واحدة ، بل تدريجيا ٠ فقد وقف السير صمويل هور في يوم ٥ ديسمبر لينفي بصورة قاطعة أن الرد البريطاني في شهر مايو من تلك السنة بعدم عودة دستور ١٩٢٣ قد اتخذ صورة الرفض والاعتراض (فيتو) (١٢٥) ٠ وانما كان مصاغا في شكل اقتراح ٠ وأنكر أن انجلترا قد تدخلت لتملي على مصر شكلا معينا للقاعدة التي ترسى عليها حياتها الدستورية ٠ ولكنه عاد فأصر من ناحية أخرى على موقف حكومته من مسألة تسوية العلاقات مع مصر في تلك الظروف القائمة ، وأكد « أنه من المستحيل على الحكومة البريطانية في وسط المشاغل التي سببتها الحرب الحبشية أن تشرع في مفاوضات بخصوص مسألة لها مثل ما لهذه المسألة من الأهمية ! » (١٢٦) ٠ ومغزى هذا التصريح أن انجلترا أرادت أن تلهي زعماء مصر بالدستور ، كما شغلتهم به طوال السنين الماضية ، وتفلت من الأزمة حرة اليدين مطلقتهما في شئون مصر ٠ وهذا هو تفسير تلويحها بعدم الاعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ وتمسكها في الوقت نفسه بعدم امكان اجراء المفاوضات ٠

على أن رد فعل هذا التصريح الجديد في مصر كان لا يقل عنفا عن رد فعل التصريح الأول الذي القي في ٩ نوفمبر ، ان لم يتخذ شكلا أسوأ ٠ فقد أعاد الى أذهان الشعب المصري ذكرى رفض الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨ استقبال الوفد المصري بحجة انشغالها بمؤتمر الصلح ٠ ولهذا فقد تجددت المظاهرات مرة أخرى في شوارع القاهرة بشكل خطير في يوم ٨ ديسمبر واليوم التالي ، وفي ذلك الحين كان الضغط على نسيم باشا قد بلغ درجة جعلته يفضي الى زملائه بأنه قد قرر تقديم استقالته الى الملك بسبب موقف الحكومة البريطانية من الدستور (حيث لم تكن قد أصدرت تعليماتها بعد بعودته) ٠ ولكن هذا القرار بلغ مسامع المندوب السامي ، فسعى على الفور ، بناء على تعليمات من حكومته ، للحيلولة دون ذلك : ففي صباح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أبلغ نسيم باشا ، في مقابلة خاصة معه ، أن تصريحات السير صمويل هور في ٥ ديسمبر تدل بشكل واضح على أن الحكومة البريطانية ليس في نيتها أن تملي على مصر شكل الدستور الذي تريده ، ومن ثم فان تقديم نسيم باشا استقالته بسبب اعتراض بريطانيا على عودة الدستور ، سوف يكون أمرا

مبنيا على خطأ فى الفهم • ولم يبطىء نسيم باشا أن اخذ يعمل على هدى هذه الاشارة ، فقد دعا وزراءه فى الحال الى اجتماع طارىء ، وأبلغهم بأنه فى ضوء ما قاله السير مايلز لاميسون ، قد عدل عن قراره السابق بتقديم استقالته ، ثم توجه الى القصر الملكى ، وقبل انتصاف النهار ، كان قد حصل على توقيع الملك فؤاد على مرسوم باعادة دستور ١٩٢٣ (١٢٧) •

الجبهة الوطنية

بينما كانت هذه الأحداث الهائلة تجرى ، اشتدت الدعوة لتوحيد الصفوف • فقد قام شعور بالقلق على مصير البلاد دفع الشبان المتعلمين الى التنقل بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء يطلبون الى زعماء الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون فى هذا الطلب الحاحا • وخرج عبد الرحمن فهمى من عزلته ينادى بتوحيد الصفوف ، مؤمنا بأن لا نجاح لمصر بغير توحيد كلمتها وجمع صفوف أبنائها • وقد قابل الوفد هذه الدعوة منذ البداية فى تحفظ • فقد اشترط أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك • كما اشترط أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها • على ان الأحرار الدستوريين رفضوا هذين المطلبين (١٢٨) • ويبرر الدكتور هيكل هذا الرفض على الوجه التالى فيقول ان الوفديين انما كانوا يريدون حصر أهداف الأمة فى استعادة الدستور ، ثم تجرى الحكومة الدستورية المستندة الى الأغلبية المفاوضات ، فان نجحت فيهـــا ، وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية فى الحكم • أما الأحرار الدستوريون فيجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هو هدف الوحدة والائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لتعطيل أو الغاء (١٢٩)• وواضح أن هذا الرأى للأحرار الدستوريين معناه أن تجرى المفاوضات فى أثناء تعطيل الدســـتور ، فاذا انتهت بالفشل بقى الدســـتور معطلا ، وبقيت الأغلبيـــة مبعدة عن الحـــكم ، واذا عقدت المعـــاهدة عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم • وهو رأى يعلق قيام الحياة الدستورية على عقد معاهدة مع بريطانيا ، ولهذا رفضه الوفد رفضا باتا •

على أن الأزمة لم تلبث أن وصلت الى ذروة الحرج فى أعقاب تصريح هور فى ٥ ديسمبر –على النحو الذى مر بنا– واشتدت المظاهرات وتصادم

البوليس مع الجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعا فى كلية الطب أصدروا على أثره قرارات بتنظيم مقاطعة البضـــائع الانجليزية ، واشتد الضغط من جانب الطلبــة على الأحزاب من أجل الاتحاد • فأسفر ذلك كله عن اتفاق تم بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة ، وقد تألفت هذه اللجنة فعلا وقامت بتحرير كتابين رفع أحدهما الى الملك لاعادة الدستور ، وأبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان • على أنه فى نفس اليوم الذى أبلغ فيه هذان الكتابان الى الملك والى المندوب السامى ، تم حصول نسيم باشا من الملك على المرسوم باعادة دستور ١٩٢٣ (١٣٠) •

وتستمد المذكرة التاريخية التى وجهتها الجبهة الوطنية الى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أهميتها ، من أنها تعتبر بمثابة الحيثيات التى برر بها الزعماء اصرار البلاد على اختيار ذلك الوقت بالذات لتحديد العلاقات المصرية البريطانية • وهى تنقسم موضوعيا الى قسمين : الأول يتحدث عن الآثار التى نشأت عن الفشل المتوالى فى ابرام معـاهدة فى السنين السالفة ، فى تشريع مصر وادارتها وجيشها ومركزها الدولى • والقسم الثانى يتحدث عن الظروف الدولية الجـديدة التى أصبحت تدفع الى ابرام المعاهدة • أما عن القسم الأول الخاص بالآثار التى ترتبت على عدم ابرام المعاهدة فتسوق المذكرة الأمثلة الآتية منها :

١ ــ بقـاء الامتيازات الأجنبية التى تقيد حـرية مصر فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، ووضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة •

٢ ــ وجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية •

٣ ــ حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها •

٤ ــ حرمان مصر من الاشـتراك فى الحلبة الدوليــة ، ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم •

أما القسم الثانى من المذكرة فتذكر فيه الجبهة أنه منذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن النزاع بين ايطاليا والحبشة فى ذلك العـــام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعـل بلادهم ميدان حرب بسببها ، بل لقد اشتركت فى هذه الأزمة بالفعل : فقد لبت

الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف • وان الشعب المصرى ظل يرقب هذا كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠، باعتبارها معاهدة رضيتها (انجلترا) وصرحت بلسان وزرائها أنها لاتعدل عنها • ومادامت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، « **فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر** » ، « لهذا يرجو الموقعون من فخامتكم ، باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضلوا فتبلغوا الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين **حكومة مصر الدستورية** بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسون ـ النحاس فى ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات » (١٣١) •

شروط بريطانيا لابرام المعاهدة

على أن الحكومة البريطانيةلم تلبث أن تعرضت لأزمة وزارية أسفرت عن استقالة السير صمويل هور وتعيين المستر أنتونى ايدن خلفا له فى وزارة الخارجية • وقد أرسل هذا ، بعد لأى ، رد حكومته على مذكرة الجبهة الوطنية ، فأبلغه المندوب السامي شفويا الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية ورئيس الوزراء • وقد تضمن قبول انجلترا عقد الاتفاق مع مصر بشرطين : الشرط الأول ، عدم التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بحجة أن المبدأ الأساسي يقضي « بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى » • أما الشرط الثانى فهو ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية فى المعاهدة الجديدة كتمهيد للمفاوضات ، « نظرا لما لهذه النصوص من الأهمية الكبرى ، فتتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى **تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل** » •

ثم انتهى الرد البريطاني بتقديم تحذير من النتائج المحتملة لعدم الوصول الى اتفاق في المفاوضات ، فنص على أن « الاخفاق في عقد اتفاق ، قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر في سياستها نحو مصر » (١٣٢) ·

هذه هي الشروط التي فرضتها انجلترا لابرام الاتفاق مع مصر · ومعنى هذا أن انجلترا أرادت أن تحصل من عقد المعاهدة على نفس المزايا التي كانت تروم الحصول عليها من عدم عقد المعاهدة ، أو من التعاون الودي الحر مع مصر - على حد تعبير السير صمويل هور - وذلك بتشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية ، أو كما قال البيان · تطبيق هذه الأحكام على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه عام ١٩٣٠ » · وهذا هو الانعكاس الحقيقي للأزمه الدوليـة على سياسة انجلترا بازاء مصر عام ١٩٣٥ · على أنه لما كان التحذير البريطاني الذى ختمت به انجلترا بيانها السابق الذكر باعادة النظر في سياستها نحو مصر ، ينطوى على معنى التهديد بسحب موافقتها على عودة دستور ١٩٢٣ ، بل وربما سحب تصريح ٢٨ فبراير وفرض الحماية من جديد (١٣٣) - كما حدث فى أثناء الحرب الأولى - فقد احتج على ماهر باشا رئيس وزراء مصر على هذا التصريح بقوله : « ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة » · ولكن المندوب السامي رد بأنه وان كان ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل فى المفاوضات تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين ، « الا أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى (١٣٤) · وهكذا أكد هذا التحذير الأخطار التى كانت تحيط بمصر فى تلك الفترة : خطر دخول الحرب فى ظروف مشابهة لظروف ١٩١٤ ، وخطر تعطيل دستورها الذى لم تكد تفرغ من احتفالات النصر بعودته بعد خمس سنوات ، وخطر ضياع استقلالها · فاذا أضفنا الى ذلك ما كان لدى مصر من أسباب الخوف من الفاشية ، أدركنا أى موقف دقيق كانت تقفه مصر عند أبواب معاهدة ١٩٣٦ ·

ولقد كان على ساسة مصر أن يواجهوا هذا الموقف · ولم يترددوا طويلا فى اجابة مطلب بريطانيا باجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، على الحالة الجديدة المتغيرة· ولما كان هذا التطبيق لغير مصلحة مصر دون ريب، فكأن هؤلاء الزعماء قد قبلوا مقدما ، ومن قبل أن تبدأ المفاوضات ، التراجع فى الحقوق التى كسبتها مصر ، خاصة بالأحكام العسكرية ، فى معاهدة ١٩٣٠ · وهذا التراجع لا نظير له فى تاريخ الحركة الوطنية التى تحت البحث، فقد كان

هدف الساسة المصريين على الدوام ، على اختلاف أحزابهم وألوانهم ، الحصول على حقوق جديدة لمصر ، ورفض التراجع قيد شعرة عما حققه المفاوض المصرى السابق ، مهما ترتب على هذا الرفض من تجديد الخصومة مع انجلترا والاصطدام بها • ولكن الظروف المتشابكة التى كانت تخوضها مصر ، والأخطار الماحقة التى كانت تحيط بها فى هذه المرة ، فرضت على المفاوضين المصريين انتهاج هذا السبيل • على أن المفاوضة مع ذلك عبارة عن أخذ وعطاء ، وقد اعترفت انجلترا ، على لسان السير جون سيمون فى مباحثاته مع صدقى باشا ، بمبدأ التعويض • فقد صرح بأن « كل رغبات تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فانها تعوض مصر عنها فى مسائل أخرى » • وفى هذه الدائرة دارت مفاوضات ١٩٣٦ • فقد دارت حول اجابة رغبات انجلترا فى المسائل العسكرية ، وتعويض مصر عنها فى مسائل أخرى• وسنرى أن التعويض قد تم بصفة رئيسية فى مسألتى الامتيازات والسودان •

على كل حال فقد تم التمهيد للمفاوضات بين مصر وبريطانيا على الوجه الآتى : فعلى أثر وصول الرد البريطانى على الجبهة الوطنية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ باستعداد بريطانيا للمفاوضة على الشروط السابق ذكرها ، أراد الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن • ولهذا دعا نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم ، وعرض عليهم الفكرة بقوله : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب ، بعد تفاهم معى أمس ، عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية • ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة ، وبقى واحد فى المائة ، وأنا متمسك به أيضا » • على أن النحاس باشا أبى تأليف الوزارة الائتلافية، بينما قبلها الآخرون ، وكان رفض النحاس لهذه الفكرة استمساكا منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣٢ حين عرض السير برسى لورين هذه الفكرة • على أن النحاس مع ذلك لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة (١٣٥) •

وازاء هذا ، ولما كانت الأحزاب الأخرى تخشى تحيز نسيم باشا الى جانب الوفد فى حالة ما اذا قام هو باجراء الانتخابات الجديدة ، فقد استقر الرأى على تأليف وزارة غير حزبية برياسة على ماهر باشا تتولى اجراء هذه الانتخابات • وقد تم تأليف هذه الوزارة يوم ٣٠ يناير ١٩٣٦•

أما بخصوص المفاوضات، فقد استقر الرأى على تأليف هيئة رسمية لاجراء المباحثات والمفاوضات . وقد صدر مرسوم بتعيين هذه الهيئة فى ١٢ فبراير ١٩٣٦ من مصطفى النحاس باشا رئيسا ، ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف بطرس غالى باشا والدكتور أحمد ماهر وعلى الشمسى باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمى عيسى باشا والاستاذ مكرم عبيد وحافظ عفيفى والاستاذ محمود فهمى النقراشى وأحمد حمدى سيف النصر بك أعضاء • ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هذه الهيئة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى ؛ ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين ، هم على الشمسى وواصف غالى وحافظ عفيفى • ولم يمثل الحزب الوطنى فى هيئة المفاوضة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكا بسياسته : لا مفاوضة الا بعد الجلاء (١٣٦) •

ويلاحظ على هذه الاجراءات التى مهد بها لاجراء المفاوضات أمران : الأول ، ويتصل بمحاولة الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية ، أن هذه المحاولة لا تبدو بحال من الأحوال محاولة بريئة من جانب الملك ، أولا ـ لأن الوزارة الائتلافية اتخذت سابقا سلما لقلب الحكومة الدستورية بحجة انفضاض الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد • ثانيا ـ أن الملك فؤاد كان يعلم مدى اصرار النحاس باشا على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد الدرس الذى تلقاه فى عام ١٩٢٨ ، وقد دلل النحاس على مدى تمسكه برأيه هذا عندما رفض فكرة الوزارة الائتلافية سنة ١٩٣٢ • فكأن الملك فؤاد قد أراد بعرض هذه الفكرة توريط النحاس باشا فى تلك الظروف الحرجة ، ووضعه أمام أحد أمرين : اما أن يقبل تأليف الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسى فى سياسته ، أو يرفضها فيكون سببا فى تعريض الجبهة الوطنية لخطر النزاع والخصام • بيد أن النحاس باشا خرج من المأزق بقبول الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة •

وهنا نصل الى الملاحظة الثانية ، وهى بخصوص قبول الوفد الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى هيئة المفاوضة ، مع أن انفراده بالحكم ـ كما كان منتظرا ـ كان يتيح له فرصة الانفراد بالمفاوضة • وفى الواقع أن السبب فى ذلك أن بريطانيا كررت على لسان المندوب السامى فى أحاديثه مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره (١٣٧) • وكانت بريطانيا تستهدف من وراء ذلك ضمان قبول

المعاهدة من جميع الأحزاب السياسية فى مصر فلا ينازع فيها بعد ذلك ولا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد ابرامها • كما كانت تستهدف أيضا من اشتراك الأحزاب المعتدلة فى هيئة المفاوضة التغلب على تطرف الوفد ودفعه الى طريق الاعتدال فى المطالب الوطنية ، كما حدث أثناء مفاوضة لجنة ملنر • وهكذا فلم يكن فى وسع النحاس باشا ، بعد اشتراط بريطانيا التفاوض مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، المناداة بالانفراد بالمفاوضة ، كما حدث فى عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، والاعاقت هذه المحاولة اجراء المفاوضات ، وتعطل بالتالى ابرام المعاهدة •

أما أدوار المفاوضة فقد جرت على النحو الآتى : ففى يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٦ أبلغ المندوب السامى على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية خوله ابلاغ الحكومة المصرية أنه (أى المندوب السامى) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ويعاونه فى ذلك السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، واللفتننت جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، وماريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الأوسط ، والمستر كيلى مستشار دار المندوب السامى ، والمستر سمارت السكرتير الشرقى بها • وأن الرير أميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر ويحل محله عند غيابه • (وقد استبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس بالسير ددلى بوند الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط) •

وفى ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فى يوم ٩ مارس ، وتوالت الجلسات بين الفريقين الى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى الى لندن فسافر اليها فى ٢ يونيو ثم عاد فى ٢٩ يونية • وفى يوم ٢٤ يولية تم الاتفاق على النصوص العسكرية ، وانتقلت المحادثات الى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على نصوص هذه المسألة فى أول أغسطس • ثم انتقلت المحادثات الى مسألة

الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وبين المندوب السامى وزملائه فى ١١ أغسطس ١٩٣٦ · وفى نفس هذه الجلسة أبلغ الســير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت اليه برقيه من الحكومة البريطانية قالت فيها انهــا تكون سعيدة باستقبال أعضــاء الهيئة المصرية فى لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ١٩٣٦ ، فلبى النحاس هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية · وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبت المعاهدة فى شكلها النهائى (١٣٨) ·

(٥) معاهدة ١٩٣٦

فى الميزان

لقياس معاهدة ١٩٣٦ مقياسان : المقياس الأول ، مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التى سبقتها ، وتسجيل مدى التقدم أو التأخر بين هذه النصوص وتلك . والثانى ، قياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال الحقيقى والتحرر الصحيح . والمقياس الأول عادل ، لأن معاهدة ١٩٣٦ ليست فى الحقيقة سوى« حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت الى هذه المعاهدة ». ولكن هذا المقياس ـ وهو الذى اتبعه الاستاذ مكرم عبيد فى خطبته المشهورة فى الجامعة المصرية ـ لا يوصلنا الى التقدير الصحيح للمعاهدة، فوق أنه يجافى المنطق الدولى ، وهو ما أشار اليه الدكتور هيكل عند مناقشة مشروع المعاهدة فى مجلس الشيوخ ، اذ قال :

« لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع فى سنة ١٩٢٠ أو فى سنة ١٩٣٠ بمشروع وضع فى سنة ١٩٣٦ . وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى سنة ١٩١٩ وفى سنة ١٩٢٠، وفى سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها ، لتغير الأحوال الدولية فى العالم . وماذا بقى من معاهدة فرساى أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغنا لاتقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى . وهذه جارتنا وشقيقتنا العراق قد وقعت مع انجلترا معاهدة فى سنة ١٩٢١، ثم عدلتها بعد ذلك مرات دون أن يقول أحد أنها لم تنتظر الى موعد مضروب لتعديلها . بل هذه هى ممتلكات انجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أكثر من مرة. فبعد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الذاتى (الهوم رول يعتبر مثلا من أمثلة التقدم ، تطورت حقوقها وتغيرت فى المؤتمرات الإمبراطورية التى عقدت فى سنة ١٩٢٧ وفى سنة ١٩٣١ بحيث صارت

تساوي انجلترا نظريا في حقوقها، وصار يطلق عليها اسم الأمم البريطانية، ولم تبق رابطة تربطها بانجلترا غير الولاء للتاج البريطاني ، بل أصبح من حقها أن تعلن حيادها في حرب تشترك فيها انجلترا ، وأصبح أكثر من ذلك من حقها ان أرادت أن تعلن انفصالها عن الامبراطورية • فهي اذن انما تبقى ما بقيت في عصبة الأمم البريطانية بمحض ارادتها واختيارها ، لا تربطها محالفة أبدية ، ولا يحتلها جندي بريطاني واحد ، ولا تخضع في شيء لانجلترا، لها مندوبها في عصبة الامم ولها قواتها المسلحة ولها ممثلوها في الخارج ، ولها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لأمة كاملة الاستقلال والسيادة •• فالمقارنة اذن بين مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ وآخر وضع في سنة ١٩٣٠ مقارنة لا تستقيم •• فما أبلغ الخطأ في جعل المقارنة بين المعاهدة الحالية والمشروعات السابقة أساسا للحكم بصلاحيتها أو بعدم صلاحيتها » (١٣٩) •

على أنه لما كانت معاهدة ١٩٣٦ تتصل اتصالا وثيقا بمشروع النحاس ـ هندرسون ، الذى وضع في سنة ١٩٣٠ ، فان المقارنة بين المشروعين تعتبر من الأمور الطبيعية والمنطقية ، اذ هي وحدها التي تبين أثر الظروف الدولية على مشروع ١٩٣٠ • ويكفي هنا تناول النقط التي تناولتها يد التحوير أو التغيير ، سواء بالتنازل من جانب مصر أو بالتعويض من جانب انجلترا •

أما ما يختص بالتنازل من جانب مصر ، فقد حدث في النقط الآتية: المحالفة ، وكان المفاوض المصرى في مفاوضات ١٩٣٠ قد توصل الى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، حيث أصبح من حق الطرفين الدخول في مفاوضات لاعادة النظر في المعاهدة بعد عشرين عاما من تنفيذها ، ولكنه وافق في معاهدة ١٩٣٦ على أن أى تغيير يحدث في المعاهدة عند اعادة نظرها يكون بحيث يكفل **استمرار التحالف** بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التي تنطوى عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، (مادة ١٦ فقرة ٢) (١٤٠) • كذلك فقد وافق الجانب المصرى على اضافة حالة جديدة تلتزم فيها مصر ، بحكم محالفتها لانجلترا ، بمعونتها وتقديم جميع التسهيلات لها بما في ذلك استخدام الموانىء والمطارات وطرق المواصلات المصرية ـ وهى عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها • وكان مشروع سنة ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب وحالة خطر الحرب • وقد ذكر النحاس باشا في دفاعه عن هذه الحالة الثالثة أنها عين الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، هو أن حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها ، أما

قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها. وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها الى الاستعداد الذى تقوم به الحليفتان درءا للخطر (١٤١) .

كذلك فقد حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية على الوجه الآتى : فقد حدد عدد القوات البريطانيه البرية بما لا يتجاوز عشرة الاف . وكان الحد الاقصى فى مشروع ١٦٣٠ ثمانيه الاف. اما مكان هذه القوات ، وكان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، فقد اقتضت زيادة الحد الاقصى للقوة البريطانية تخصيص بقعة أخرى على البحيرات المرة . وبمعنى آخر حددت نقطتان فى منطقه قناة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينما فى نصوص ١٩٣٠ كانت المنطقة محددة من المعسكر الى المحسمة . كذلك زيدت بعض الشىء المساحات المخصصة لتمرين العسكر فى الصحراء عما كانت عليه فى مشروع ١٩٣٠ . وقد أراد الجانب البريطانى السماح باجراء مناورات سنوية أخرى فى الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصرى لأن ذلك يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والاياب (١٤٢) . وقد اتفق على الترخيص للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ، وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، وابقاء وحدات من القوات البريطانية فى الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة ثمانى سنوات . وهى التزامات متعلقة بالاعتداء الايطالى المتوقع كما هو واضح (١٤٣) .

***

كانت هذه هى أهم التنازلات التى تمت من الجانب المصرى. وظاهر فيها أثر الظروف الدولية المتغيرة التى عقدت فى ظلها المعاهدة . وقد تم تعويض مصر عنها فى النقطتين التاليتين :

الامتيازات الأجنبية . وكان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة يسير نحو الحصول على تعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط . فلما أرادت انجلترا فى مفاوضات ١٩٣٦ اضافة النص الخاص بمعاونة مصر فى حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك بالغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص فى صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر على هذا الالغاء (١٤٤). وقد نوه الدكتور أحمد ماهر بهذا الموقف عند ختام المناقشة فى مجلس النواب فقال: « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ماقدمه محمد محمود باشا من خدمات

كبرى ، فقد كان دولته معارضا فى مسألة النقطة العسكرية ، كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحلامها • وكان لموقفه هذا أثر كبير فى تذليل كثير من الصعوبات • فانكم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل فى سهولة ، أبدوا التشدد من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الاقناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم • ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا ـ وهو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال فى الحكم ـ يعارض فى هذه النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضض ، يخففون كثيرا من غلوائهم • وأعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا فى اقناع السير مايلز لامبسون وغيره (١٤٥) •

كانت النقطة الثانية هى السودان • وكان الانجليز قد رفضوا فى عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، كما رفضوا قبول الدخول فى مفاوضة بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ بعد عام من نفاذ المعاهدة ، وبخصوص الجيش المصرى أبدوا استعدادهم فقط « للنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان » • أما فى معاهدة ١٩٣٦ فقد قبلوا :

١ ـ الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين •

٢ ـ ارجاع الجيش المصرى من غير قيد •

٣ ـ أن تكون قاعدة التوظف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين •

٤ ـ أن تكون الهجرة حرة من غير قيد ، الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام •

٥ ـ الا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية •

٦ ـ أن يكون الموظف المصرى فى شئون الرى عضوا فى مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار فى شئون مصلحته • وأن يكون لمصر الحق فى تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم ، وموظف عسكرى يكون سكرتيرا للحاكم العام •

٧ ـ كما اتفق على أن الاشتراك فى الادارة لا يمس بمسالة السيادة على السودان (١٤٦) •

وهكذا من هذا العرض يظهر جليا أن مصر حققت بمعاهدة ١٩٣٦ أشياء وفشلت فى تحقيق أشياء ، ومن الحصيلة النهائية للأرباح والخسائر يمكن تقدير المعاهدة وقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال والتحرر الصحيح .

وأهم نقطة تقابلنا هى مسألة الاحتلال . فقد دلل النحاس باشا على زوال الاحتلال صفة وفعلا ببرهانين : الأول ــ المادة الأولى من المعاهدة التى قررت « انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . فقد أزالت هذه المادة الاحتلال صفة . أما البرهان الثانى ، فهو توقيت جلاء القوات البريطانية الحليفة عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم ، وهى وصول الجيش المصرى الى درجة يمكنه فيها أن يقوم **بمفرده** بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس ، وهكذا ــ كما يقول النحاس باشا ــ « يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » (١٤٥ مكرر) .

على أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، فبالرغم من أن توقيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بوصول الجيش المصرى الى درجة الأهلية للدفاع عن قناة السويس **بمفرده** ، يبدو لأول وهلة نصا طيبا ، الا أن مثل هذا الحد كان غامضا ويصعب تحديده ، فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز عنه موارد مصر الا فى مدة طويلة . ولقد كان يكفى أن ينص فى المعاهدة على حلول عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى العدة ، وأن تحذف كلمة « بمفرده » فى النص السابق ، وتجعل كفالة الجيش المصرى لحماية القنال مقيدة بوصول نجدة الحليف (١٤٦ مكرر) على أن المعاهدة تضمنت ما هو أسوأ من ذلك ، فقد حتمت **ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية** . وقد يبدو أيضا أن هذا النص يعتبر منسجما مع منطق المحالفة ، الا أنه كان يجب أن ينص على أن تقوم مصر بنفسها بصنع الأسلحة والذخائر فى مصر على أن تكون من الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية ، أو يكون من حقها الاتجاه الى دولة أخرى تشترى منها الأسلحة اذا رفضت انجلترا تزويدها بها ، وخاصة أن مصلحة انجلترا فى تعطيل نمو الجيش المصرى كانت أمرا واضحا ، لأن عدم وصوله الى درجة الكفاية للدفاع عن القنال بمفرده كان ضمانا كافيا لبقاء القوات البريطانية الى أبد الآبدين بحكم المعاهدة . وقد عبر عن ذلك الدكتور هيكل فقال :

« لنا الحق فى انشاء جيشنا كما نشاء ، وهذا مسلم به فى المعاهدة ومن قبل المعاهدة ، بل مسلم به فى اعلان الحماية ، لكن الجيش ليس رجالا وكفى ، بل الجيش رجال وأسلحة وذخائر وعتاد ٠٠ فلنفرض أنها (انجلترا) تباطأت فى ارسال السلاح والذخيرة ، ونفذت ذخيرة جيشنا ، فأى جيش يكون ؟ فرق رياضيين الا أن نسعفهم بالنبابيت ونعتبرهم مع ذلك جيشا ؟ ٠٠ اذن كلما اختلفنا مع انجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ، ولو كانت مسألة داخلية بحتة ، كان فى يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش ٠٠ اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة ، لقد كان اخواننا العرب يسامون سوء العذاب أثناء المفاوضات الأخيرة ، ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم نحرك ساكنا لمعاونتهم أو العطف عليهم ، لأن الخلاف كان واقعا بينهم وبين انجلترا ٠٠ ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية ، ترى لو أنا واجهتنا غدا حالة كهذه فرأينا شعبا عربيا أو اسلاميا يسام الهوان من انجلترا فثارت بنا النخوة العربية والنخوة الاسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ، أفلا تتخذ انجلترا ذلك وسيلة للتباطؤ فى امدادنا بالذخيرة ، وأنف الفقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتحالف راغم ؟ (١٤٧) ٠

وقد عبر بعض الزعماء السياسيين الذين قبلوا المعاهدة عن تقديرهم لما اشتملت عليه النصوص العسكرية من تعارض مع استقلال مصر ، ولكنهم أظهروا صراحة أن الظروف الدولية القائمة هى التى دفعتهم الى قبولها ، فقد قال محمد محمود باشا : « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر ٠ ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا فى تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى » ٠ كما قال الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب : « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط نظرا الى الظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها » ٠ أما الدكتور هيكل فقد قال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم اياها فارفضوها ٠ وان كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة

بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » (١٤٨) ٠

على كل حال فبفشل معاهدة ١٩٣٦ في توفير الضمانات اللازمة لوصول الجيش المصرى الى درجة الاهلية والكفاية للدفاع عن القنال بمفرده ، تكون قد عجزت عن « توقيت جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر بحالة مادية » ـ كما قال النحاس باشا ـ وبالتالى تكون قد عجزت عن انهاء الاحتلال من الناحية الفعلية ٠ **وهذا هو الفشل الكبير فى المعاهدة ٠**

***

فاذا انتقلنا الى حساب المكاسب التى أحرزتها معاهدة ١٩٣٦ ، نجد أنها قد حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ٠ كما نصت على الغاء ادارة الأمن العام الأوربية ، وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين القضائى والمالى ، واعترفت فيها انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ٠ ونص فيها على الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة ٠ وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤٩) ٠

ولقد كان مكسب الغاء الامتيازات الأجنبية بحق أخطر هذه المكاسب الداخلية٠ لأنهذا النظام كان «عقبة فى سبيل تقدم البلاد، وعدواناًمحسوساً على سيادة الدولة وكرامة الأمة » ، ولقد تحررت مصر بالغائه منالقيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر ؟ وأصبح فى امكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيعالضرائب بطريقة عادلة ٠ ولم يكن المكسبالمعنوى لالغاء الامتيازات الأجنبية بأقل أهمية فقد حقق المساواة بين المصريين والأجانب ، بعد أن أوجدت الامتيازات « تفرقة عنصرية » فى مصر لاتقل خطرا عن التفرقة العنصرية فى البلاد الافريقية ٠ وكانت مصر هى القطر الوحيد الذى كان لا يزال قائما به نظام الامتيازات بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات الغاء امتيازاتها فى البلاد الأخرى ، لا سيما تركيا ٠

وقد عقد لالغاء الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية فى « مونترو » بسويسرا فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، وحضره ممثلو الدول ذوات

الامتيـازات ، وكان هؤلاء المندوبون يمثلون الولايات المتحدة الأمريكيـة وبلجيكا وبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا واستراليا وزيلندا الجديدة واتحاد جنوب افريقيا ودولة ايرلندة الحرة والهند والدانمرك واسبانيـا وفرنسا واليونان وايطاليـا والنرويج وهولنـدا والبرتغال والسـويد • وقررت فيه الدول المتعاقدة كل فيما يخصهـا قبول الغاء الامتيازات فى القطر المصرى الغاء تاما من جميـع الوجوه ، وخضـوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادىء القانون الدولى • كما تقرر اقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحـاكم المختلطة القائمة لغـاية ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى **قانون مصرى** يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى ألحق نصـه بالاتفاق (١٥٠) • ثم قدمت الحـكومة المصرية تنفيذا للمعاهدة طلبهـا للانضمام الى عصبة الأمم ، فوافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجماع الآراء فى جلسة ٢٦ **مايو سنة ١٩٣٧** ، وأصبحت مصر بذلك عضوا رسميا فى الحلبة الدولية •

***

وقصارى القول فى معـاهدة ١٩٣٦ أنهـا قد هيـأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيمـا بعد فى ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ! والى الحد الذى سمح به اخلاص انجلترا فى تطبيق المعاهدة فى حادث مثل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيأت لمصر التمتع باسـتقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخـاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ! كما هيأت لمصر التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى جعلت سعد زغلول وجعلت غيره من الساسة المصريين يرون ألا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ــ فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربى الذى تسبح فيه ، وأخذ

التفكير الرسمى فيها يتجه الى العالم العربى ليكتب صفحة جديدة فى تاريخ العرب الحديث •

وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا ، وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين • ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما كشف المصريون وجهه الحقيقى فى أثناء الحرب العالمية الثانية التى كانت محنة للعلاقات المصرية البريطانية ، وعند ذلك بدأ نضال وطنى جديد ، لم يكن يستمد نيرانه من وقود ثورة عام ١٩١٩ ، وانما من نتائج تطبيق المعاهدة وتغير الظروف الدولية التى أتت بها الحرب العالمية الثانية •

حواشي الفصل الثالث عشر

المعركة الدستورية الثالثة

١ ــ صدقي باشا : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .

٢ ــ أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٠ ــ ١٠٨٢ .

٣ ــ كراوتشلي : المرجع السابق ص ٢١٤ ــ ٢١٥ .

٤ ــ الاهرام في ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ يونية ١٩٣٠ .

٥ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١١٣ ــ ١١٧ .

٦ ــ محمد حسين هيكل وابراهيم عبد القادر المازني ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ص ٢٥ (١٩٣١) .

٧ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ ــ ١١٩ .

٨ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٠ ــ ١٢١ .

٩ ــ احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٥ من خطاب للنحاس باشا في ذكرى سعد في يوم ٢٣ اغسطس ١٩٣٠ .

١٠ ــ يذكر مارلو ان هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة الانجليزية بارسال الانذارين الى صدقي باشا والى النحاس باشا بخصوص حوادث الاسكندرية يوم ١٥ يولية ١٩٣٠ تعتبر خطوة غير عادية ، اللهم الا في حالة حدوث حرب أهلية (ص ٢٨٨ من المرجع السابق ، ملحوظة رقم ١٥ عن الفصل الحادي عشر) .

١١ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ ــ ١٢٧ .

١٢ ــ نفس المصدر ص ١٢٢ ــ ١٢٧ .

١٣ ــ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٧ .

١٤ ــ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٨ ــ ١٢٩ .

١٥ ــ رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وقانون الانتخاب (٣٠ جمادي الاولى ١٣٤٩ ــ ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠) المطبعة الاميرية ١٩٣٠ ص ٥ ، ٦ .

١٦ ــ نفس المصدر ص ٨ ــ ١٠ ، ٧٩ .

١٧ ـ نفس المصدر ص ٧٩ ـ ٨٠ .

١٨ ـ نفس المصدر ص ٣٨ ، ٨٢ .

١٩ ـ نفس المصدر ص ١٤ ، ١٦ ـ ١٨ .

٢٠ ـ نفس المصدر ص ٢٣ ، ٥٥ .

٢١ ـ نفس المصدر ص ٢٠ ـ ٢٢ ، ٥١ .

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٦ .

٢٣ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦ .

٢٤ ـ الدستور المصرى وقانون الانتخاب .. الخ ص ٣١ ـ ٣٢

٢٥ ـ نفس المصدر ص ٥١ .

٢٦ ـ نفس المصدر ص ٢٤ .

٢٧ ـ نفس المصدر ص ٦١ .

٢٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٤ .

٢٩ ـ نفس المصدر ص ٣١٩ .

٣٠ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩١ .

٣١ ـ نفس المصدر ص ١٧ .

٣٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٥ .

٣٣ ـ احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٥٠١ .

٣٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٨ ـ ٣٢١ .

٣٥ ـ يعزو صدقى باشا تخلى حزب الاحرار الدستوريين عنه الى «المسائل الشخصية التى لعبت فى ذلك دورها المقوت» ، ويرد على اتهام الاحرار الدستوريين له بانه اعتدى على دستور ١٩٢٣ بقوله : «لقد فاتهم انهم هم الذين اجلوا الحياة النيابية ، واوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بانه حكم دكتاتورى » ، (مذكرات صدقى باشا ص ٤٥) .

٣٦ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥١ ـ ٥٤ .

٣٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٢ .

٣٨ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٦١ .

٣٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٤٠ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥٢ ـ ١٤٥٣ .

٤١ ـ مضابط مجلس العموم البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٤٢ ، ص ٨٣١ـ ٨٣٢ .

٤٢ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .

٤٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

٤٤ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ .

٤٥ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٧ .

٤٦ ـ نفس المصدر ص ١٤٣٠ .

٤٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

٤٨ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٤٦ ـ ٤٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

٤٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣١ .

٥٠ ـ نفس المصدر ص ٣٣١ ـ ٣٣٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

٥١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٤٥ .

٥٢ ـ بسطا شكرى : مرافعات فى القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠ جـ١ ص ٣ ـ ٤ جمع وتعليق محمد زعزع ونبيه زكى (القاهرة ١٩٦٠) .

٥٣ ـ الاهرام فى السبت ٢١ يونية ١٩٣٠ ص ٣ عدد ١٦٢٥٦ .

٥٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٢ .

٥٥ ـ محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤ .

٥٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٢ ـ ١٦٣ ، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٤ .

٥٧ ـ روز اليوسف فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ عدد ٢٥٣ ص ١٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠٢ ص ٤ .

٥٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٨ .

٥٩ ـ روز اليوسف فى ٢١ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠١ ص ٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢ .

٦٠ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .

٦١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٣٩ ـ ٣٤٢ .

٦٢ ـ الرافعى : نفس المرجع ص ١٧٢ والاعضاء الذين ضموا الى هيئة الوفد فى ديسمبر

١٩٣٢ هم : محمود بسيونى . محمد زغلول على سالم المستشار السابق . عبد السلام فهمى جمعة . محمود الاتربى . ابراهيم سيد احمد . محمد الشناوى. الدكتور حامد محمود . احمد حمدى سيف النصر . محمد عز العرب . كامل صدقى . محمد يوسف .

٦٣ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

٦٤ ـ قانون رقم ٨٠ ص ٦٦٣ ـ ٦٦٧ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٧ ـ ٢٦٣.

٦٥ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٥ ـ ١٧٧ .

٦٦ ـ نفس المصدر والمكان .

٦٧ ـ مارلو : المرجع السابق ص ٢٩٢ .

٦٨ ـ الاهرام فى ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٤ .

٦٩ ـ نفس المصدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٤ .

٧٠ ـ مذكرات صدقى باشا ٥٩ .

٧١ ـ الاهرام فى ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٥ ، مذكرات صدقى باشا ص ٥٩ .

٧٢ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٨ ـ ١٧٩ ، الاهرام فى ٢ ، ٤ ، ٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٣ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٥٩ ، ذكر صدقى باشا ان تاريخ الاستقالة فى يوم ٤ يناير ١٩٣٣ ، وهو تاريخ الاستقالة الاولى التى أعاد بعدها تاليف الوزارة من جديد .

٧٤ ـ الاهرام فى ٢٤ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٥ ـ نفس المصدر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٣٣ ص ٧ .

٧٦ ـ نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٧ ـ نفس المصدر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٣ .

٧٨ ـ نفس المصدر .

٧٩ ـ نفس المصدر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ . وكان عبد الفتاح يحيى باشا قد قدم استقالته من حزب الشعب عقب فصله من الوزارة الصدقية ، ولم يبت الحزب فى تلك الاستقالة .

٨٠ ـ نفس المصدر فى ٣ أكتوبر ١٩٣٣ .

٨١ ـ نفس المصدر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٣ .

٨٢ ـ نفس المصدر فى ٥ سبتمبر ١٩٣٣ .

٨٣ ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٥٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٢ .

٨٤ ـ مذكرات الشيخ الظواهرى ص ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

٨٥ ـ روز اليوسف فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٤ ، سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٣ .

٨٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٥٧ ـ ٣٦٤ .

٨٧ ـ روز اليوسف فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

٨٨ ـ فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٢ .

٨٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

٩٠ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٦٤ ـ ٣٦٨ .

٩١ ـ الاهرام فى ٩ يناير ١٩٣٥ عدد ١٧٩٩١ ص ٢ .

٩٢ ـ سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، ٢٧٠ .

٩٣ ـ البلاغ فى ١٠ يناير ١٩٣٥ .

٩٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

٩٥ ـ فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٢ .

٩٦ ـ احمد حسين : الارض الطيبة ص ١٤٩ ـ ١٥٩ ، محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٨٦ ، ٩٠ ، لاكور : المرجع السابق ص ٢٤٧ .

٩٧ ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، من خطاب النحاس باشا فى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ .

٩٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧١ ـ ٢٧٥ .

٩٩ ـ الاهرام فى ٨ يناير ١٩٣٥ .

١٠٠ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٥ ـ ١٩٧ .

١٠١ـ الاهرام فى ١٢ يناير ١٩٣٥ .

١٠٢ـ نفس المصدر فى ١٤ يناير ١٩٣٥ .

١٠٣ـ نفس المصدر فى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ العددان ١٧٩٩١ ، ١٧٩٩٢ .

١٠٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

١٠٥ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا فى عيد الجهاد الوطنى .

١٠٦ـ نفس المصدر فى ١٩ ، ٢٢ ابريل ١٩٣٥ ، مذكرات الشيخ الظواهرى ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

١٠٧ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٧٦ ، الاهرام فى ١٩ ابريل ١٩٣٥ .

١٠٨ـ مذكرات الشيخ القواهرى ص ٣٢٩ .

١٠٩ـ تويتبى : دراسة فى الشئون الدولية لعام ١٩٣٦ ص ٦٧٥ عن خطبة للسير صمويل هور فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ، الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا السالف الذكر .

١١٠ـ خطاب النحاس باشا السالف الذكر .

١١١ـ نفس المصدر .

١١٢ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

١١٣ـ دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ النزاع المصرى البريطانى ص ٣٧٥ (القاهرة ١٩٥٣) .

١٠٤ مكرر ـ تويتبى : المرجع السابق ص ٦٧١ .

١٠٥ـ مكرر ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ خطبة النحاس السالفة الذكر .

١٠٦ مكرر ـ نفس المصدر .

١٠٧ مكرر ـ الأهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥١ ص ١٢٩ ـ ١٣٢ .

١٠٨ مكرر ـ دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٢ .

١٠٩ مكرر ـ عبد الرازق أحمد السنهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٣٩ ـ ٤٠ .

١١٠ مكرر ـ محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية ص ٧ .

١١١ مكرر ـ الاهرام فى ٤ ، ١١ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

١١٢ مكرر ـ الاهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ .

١١٣ مكرر ـ نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥

١١٤ـ دكتور محمد صفوت : نفس المرجع ص ١٣١

١١٥ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطبة النحاس .

١١٦ـ محمد لطفى جمعة : بين الأسد الافريقى والنمر الايطالى ص ٥٢

١١٧ـ الاهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس باشا .

١١٨ ـ نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥

١١٩ـ نفس المصدر

١٢٠- نفس المصدر فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس السالف الذكر .

١٢١- نفس المصدر

١٢٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٠ - ١١ ، توينبى : المرجع السابق ص ٦٧٤

١٢٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٨٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢.

١٢٤- توينبى : المرجع السابق ص ٦٧٨ - ٦٧٩

١٢٥- نفس المصدر ص ٦٧٦

١٢٦- نفس المصدر والمكان

١٢٧- نفس المصدر ص ٦٧٩

١٢٨- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١١ ، دكتور إنيس : المرجع السابق ص ٣٢

١٢٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٨٦

١٣٠- نفس المصدر ص ٣٨٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٣١ ، محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٢ ، وقد تالفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين .

١٣١- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢ - ٣ وقد وقع على هذه المذكرة التى قدمتها الجبهة الوطنية كل من : مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ويحيى ابراهيم وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى .

١٣٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٦ كتاب على ماهر باشا الى المندوب السامى بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٤

١٣٣- بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ ص ٥١

١٣٤- دكتور عبد الرازق السنهورى : المرجع السابق ص ٤٥

١٣٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٥ - ٣٩٦

١٣٦- الرافعى : المرجع السابق ص ٢١٤ ، هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٧

١٣٧- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣٩٤

١٣٨- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٤ - ٥

١٣٩- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٨١ - ١٨٢

١٤٠- المادة الرابعة : تنص على عقد محالفة لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بين الطرفين .

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بالا يتخذ فى علاقته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وإلا يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة .

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الراى لحل ما ينشب من خلاف بين احدهما ودولة اخرى يفضى الى خطر قطع العلاقات بينهما ، بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد العصبة او لاى تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة

المادة السابعة : تنص على المعونة التى يقوم بها كل من الطرفين فى حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . (قانون رقم ٨٠ ص ١١ ، ١٦)

١٤١- نفس المصدر ص ٢٦ من بيان النحاس باشا امام مجلس النواب فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٣٦

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٧ ، محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية ص ٥٩ (دار النشر الحديث)

١٤٣- بيانات النقراشى باشا امام مجلس الامن ص ١٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ١٣ ، ١٤

١٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٤١٤

١٤٥- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٠٧

١٤٦- محاضرة مكرم عبيد فى الجامعة المصرية ص ٦٥ - ٦٦

١٤٥- مكرر - قانون رقم ٨٠ .. الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر ص ٢٥ - ٢٧

١٤٦- مكرر - نفس المصدر من خطاب وهيب دوس بك ص ١٥٦ ، دكتور عبد الرازق السنهورى : المرجع السابق ص ٥٣

١٤٧- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٨٥

١٤٨- بيانات النقراشى باشا امام مجلس الأمن ص ٥١ - ٥٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ٤٦ ، ١٠٩ ، ١٨٨

١٤٩- قانون رقم ٨٠ .. الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر

١٥٠- الحكومة المصرية ، وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات (مونترو ١٢ ابريل - ٨ مايو ١٩٣٧) ص ى ، ١ حاشية ١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٣

مراجع الرسالة

(اولا) مراجع أصلية (مصادر)

١ ـ وثائق رسمية

تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ .

(ترجم فى ادارة المقطم وطبع فى مطبعته ١٩٠٥ ، ١٩٠٧)

جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣)

جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٥) .

الحكومة المصرية ، لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٢٤) .

الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات (مونترو ١٢ ابريل ـ ٨ مايو ١٩٣٧) .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٣٠ جمادى الأولى ١٣٤٩ ـ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٠)

الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى (الطبعة الاولى ١٩٢٢) .
(القاهرة : مطبعة سعودى)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٨) .

مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووفاق السودان وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

محكمة جنايات مصر : قضايا الاغتيالات السياسية ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمى على وآخرون ، ١٥ جزءا (مخطوط) .

محمد حليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ، الخاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ نيف ومائة سنة (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩) .

مضابط مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧

قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

(أغسطس ١٩٤٧) .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر (دار الجمهورية للطباعة ١٩٤٦) .

٢ ـ وثائق تاريخية

أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، وهى مجموعة خطب سعد زغلول باشا مع كلمة بقلم أحمد حافظ عوض بك (القاهرة : مطبعة سعودى ١٩٢٢) .

أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم .

حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ وقانون الحزب .

دفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامى أمام مجلس تأديب المحامين فى قضية حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف ضد النيابة العمومية ٠

عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ، رسالة تاريخية سياسية (رسائل) ٠

فكرى أباظة : مجموعة مقالات فكرى أباظة المحامى (القاهرة مطبعة يوسف كوى ١٩٢٢) ٠

محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية ٠
(القاهرة : دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى)

محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب الجزء الأول ٠
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

محمد أنيس ، الدكتور : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى بك ٠
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٣)

محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، وتهانى الشعراء بمقدمه من المنفى الأخير ، جمعها محمود فؤاد وعنى بنشرها يوسف توما البستانى ٠
(القاهرة : مطبعة المقتطف ١٩٢٤)

المسألة المصرية فى دورها الأخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية ٠
(القاهرة ١٩٢١)

مصطفى الشوربجى المحامى : الوطن فى خطر ٠
(القاهرة ١٩٣٠)

نظام لجان الوفد الانتخابية بقسم السيدة زينب بالقاهرة ٠
(القاهرة : مطبعة الحقوق الملكية) ٠

اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت اليه رياسة مجلس الوزراء ٠
(مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩)٠

٣ ــ مذكرات

أحمد حسين : الأرض الطيبة ، رسالة فى الوطنية
(المطبعة العالمية ١٩٥١) ٠

أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ٠
(العدد ١٣١ من كتاب الهلال) ٠

اسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة : دار الهلال ١٩٥٠) ٠

حسن الشريف : الرجال أسرار (العدد التاسع من سلسلة كتاب اليوم)

عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ١٨٨٩ ــ ١٩٥١ (القاهرة : دار الهلال ١٩٥٢) ٠

عمر طوسون ، الأمير : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، الطبعة الثانية ٠
(الاسكندرية : مطبعة العدل ١٩٤٢)

فاطمة اليوسف : ذكريات (العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف)

فخر الدين الأحمدى الظواهرى ، الدكتور : السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ٠
(القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٤٥) ٠

فكرى أباظة : الضاحك الباكى (العدد الثانى من سلسلة كتب للجميع) ٠

محزون ، الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة ٠
(الاسكندرية : مطبعة السفير ١٩٣٥) ٠

مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الآلاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه .
طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون ٠
(الاسكندرية : مطبعة المستقبل ١٩٣٦) ٠

محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١) .

محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القاهرة ١٩٢٠) .

محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) .

محمود عزمى ، الدكتور : خفايا سياسية (العدد ٢٦ من سلسلة كتب للجميع) .

يوسف نحاس ، الدكتور : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية .
(القاهرة : دار النيل للطباعة ١٩٥٢) .

يوسف نحاس ، الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى ـ كيرزن .
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١) .

(٤) صحف

الأخبار ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ .

الأخبار ، وأخبار اليوم ، ١٩٦٣ .

الأهالى ، ١٩١٩ .

الأهرام ، من ١٩١٩ الى ١٩٣٥ .

البلاغ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٥ .

الجريدة ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ .

الجمهورية ، ١٩٦٢ .

روز اليوسف ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .

صوت الأمة ، ١٩٤٨ .

الفصول ، ١٩٤٥ .

كوكب الشرق ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ٠

المصور ، ١٩٦٣ ٠

المصرى ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ٠

النظام ، ١٩١٩ ٠

ثانيا : دراسات

(١) تراجم

أحمد بيلى ، الدكتور : عدلى باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر (الطبعة الأولى ١٩٢٢) ٠

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة : مطبعة كوستاتسوماس وشركاه ، الطبعة الأولى) ٠

عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، درس وبحث وتحليل (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) ٠

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة ٠ مطبعة حجازى ١٩٣٦) ٠

عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الاستاذ الامام محمد عبده (العدد الأول من سلسلة أعلام العرب) ٠

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ، وآراء الدكتور محجوب ثابت ٠

(القاهرة : شركة فن الطباعة ، الطبعة الأولى) ٠

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (العدد ٣٠ من سلسلة كتاب اليوم)٠

محمد أحمد الحفنى ، الدكتور : سيد درويش ، حياته وآثار عبقريته (العدد ٧ من سلسلة أعلام العرب) ٠

محمد حسين هيكل ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية (العدد الثانى من سلسلة كتاب روز اليوسف) ٠

محمد رشيد رضا ، السيد : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى .

(القاهرة : مطبعة المنار ١٩٣١) .

محمود عزمي : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة على ماهر باشا ٣٠ يناير ـ ٩ مايو ١٩٣٦ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى) .

مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى (القاهرة: دار الطباعة المصرية ١٩٤٠) .

(٢) دراسات تاريخية واقتصادية وقانونية

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة : دار النديم ١٩٥٧) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (العدد الثالث من سلسلة كتاب روز اليوسف) .

أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى ، نشأته وتطوره منذ عهد الخديو اسماعيل حتى وقتنا الحاضر .

(القاهرة : المطبعة الفخرية ١٩٤٤ الطبعة الأولى) .

أحمد خير المحامى : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان .

(القاهرة دار الشرق ١٩٤٨) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول .

(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى .

(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٧) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث .

(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ ·
(القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثانية ١٩٢٥ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الثالثة ١٩٢٦ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٩) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الرابعة ١٩٢٧ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية الخامسة ١٩٢٨ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣٠) ·

أحمد شفق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السادسة ١٩٢٩ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١) ·

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ١٩٣٠ ·
(القاهرة : مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٣١) ·

آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد فى مصر ، ترجمة عباس محمود ·
(القاهرة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية ١٩٣٥) ·

البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن ·
(القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٤) ·

أمين مصطفى عفيفى ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ·
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤ ، الطبعة الثالثة) ·

بسطا شكرى : مرافعات فى القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ ــ ١٩٦٠، الجزء الأول ، جمع وتعليق محمد زعزوع ونبيه زكى ·
(القاهرة : ١٩٦٠) ·

بركنس ، دكستر : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة وتحليل، ترجمة دكتور حسين عمر ..
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى) .
بيرنز ، اليانور : الاستعمار البريطاني فى مصر ، ترجمة أحمد رشدى صالح (القاهرة ١٩٥١) .
تاننباوم ، فرانك : مبادىء السياسة الأمريكية ، تقديم أحمد عبد المجيد فؤاد .
(القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ١٩٥٧) .
الجامعة الأمريكية : الديموقراطية ، تاريخها ، وتطورها ، أثرها فى مختلف نواحى الحياة ، سلسلة محاضرات في الديموقراطية ومظاهرها للجنة من قادة الرأى فى مصر ، عنى بنشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .
جونيور ، جون ريشيتار : تاريخ الحزب الشيوعى السوفيتى ، الترجمة العربية (طبعة بيروت) .
حسين خلاف ، الدكتور : نقابات العمال فى مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية ، العدد ١٩٤٥/٣ .
درية شفيق وابراهيم عبده : تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على الى الفاروق .
(القاهرة : مكتبة الآداب ١٩٤٥) .
راشد البراوى ، الدكتور : ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعتان الأولى والخامسة ١٩٤٤ ، ١٩٥٤) .
راشد البراوى ، الدكتور : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) .
شتودارد ، لوثروب : حاضر العالم الاسلامى ، ترجمة عجاج نويهض ، تعليق شكيب أرسلان ، الجزء الثانى .
(القاهرة : ١٣٤٣) .
السيد صبرى ، الدكتور : مبادىء القانون الدستورى .
شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٦ .
(القاهرة : الدار المصرية للكتب ١٩٥٧) .

صبحي وحيدة ، الدكتور : فى أصول المسألة المصرية .
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٠) .

عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية .
(القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩) .

عبدالرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ الى ١٩١٩ .
(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤١) .

عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القـومي من ١٩١٤ الى ١٩٢١ ، جزءان ، الطبعة الأولى .
(القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦) .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول من ابريل ١٩٢١ الى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧) .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى من ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ الى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩) .

عبد الرازق أحمد السـنهورى ، الدكتور : قضـية وادى النيـل ، مصر والسودان .
(القاهرة المطبعة الاميرية ١٩٤٩)

عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية .
القاهرة : مطابع جريدة الصباح ، الطبعة الأولى

فاضل حسين ، الدكتور : محاضرات فى مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية .
(معهد الدراسات العربية ١٩٥٨) .

فشر ، هـ٠أ٠ل : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٤٦) .

فتحى رضوان : كفاحنا فى نصف قرن .
(القاهرة : دار الشرق ١٩٤٧) .

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ، دراسة تحليلية اقتصادية (رسالة جامعية) •

(القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤٨) •

كيرزى ، الليفتنانت كولونيل أ• : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، ترجمة يوزباشى محمد على فهمى وأحمد الأورفلى •

(القاهرة : شركة فن الطباعة ١٩٤٩) •

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعة الدكتور سليم حسن ، العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب •

(القاهرة : دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧) •

لاكور ، وولتر : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، الترجمة العربية (بيروت) •

محمد أنيس ، الدكتور : المقاومة الشعبية فى مصر الحديثة ، مقال فى كتاب: المقاومة الشعبية فى الشرق (العدد ٣٠ من كتاب « اخترنا لك »)•

محمد أنيس الدكتور : أوروبا بين الحربين العالميتين (محاضرات مطبوعة ١٩٥٨) •

محمد حسين هيكل بك ، الدكتور ، وابراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى (القاهرة : مطبعة السياسة ١٩٣١) •

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ (العدد السادس من سلسلة كتاب روز اليوسف) •

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ •

(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) •

محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى •

(القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة الاعتماد ١٩٣٠)

محمد عصفور المحامي : فلنحطم الأغلال
(القاهرة : المطبعة العالمية ١٩٥١)

محمد فؤاد شكري، الدكتور : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩
(القاهرة : دار المعارف ١٩٥٧)

محمد لطفى جمعة : بين الأسد الأفريقي والنمر الايطالى ، بحث تحليلي تاريخى ونفسانى واجتماعى فى المشكلة الحبشية الايطالية .
(القاهرة : مطبعة المعارف ١٩٣٥)

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥١
(الاسكندرية : مطابع رمسيس ١٩٥٢)

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثة سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى ، العدد الأول ، مايو ١٩٤٩ .

محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، التطور السياسى ١٨٨٢ – ١٩٥٨ ، العدد ٢٤٠ من سلسلة الألف كتاب .
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩)

محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية .
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦)

محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجبرتى . مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧)

محمود نجيب أبو الليل ، الدكتور : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى .
(القاهرة : مطبعة التحرير ١٩٥٣)

مصطفى الحفناوى ، الدكتور : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثانى عن : النزاع المصرى البريطانى
(القاهرة : مطبعة دار أخبار اليوم ١٩٥٢)

مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى
(القاهرة : مطبعة رمسيس ١٩٢٢)

نجلاء عز الدين : العـالم العربى · ترجمة محمـد عوض ابراهيم ومحمد دويك والدكتور محمـد يوسف نجم وبرهان الدين الدجانى
(القاهرة : دار احياء الكتب العربية)

نهرو : لمحات من تاريخ العالم · الترجمة العربية
(طبعة بيروت)

نهضة الشـعب المصرى الشقيق ، ترجمـة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد)

يوسف خليل ، الدكتور : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩١٩ ، بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع ·

ثالثا : مراجع اجنبية

Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, (London, Macmillan 1920).

Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, (Paris, G.P. Maison neuve 1951).

Crouchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt (London, Longmans, Green and Co. 1938).

Cromer, The Earle of : Modern Egypt, (London, Macmillan and Co. 1911).

Elgood, P.G. : Egypt and the Army, (Oxford, Humphrey Milford 1924).

Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, (London, Edward Arnold 1928).

Ikbal Ali Shah, Sirdar : Fouad King of Egypt, (London, Jenkins 1936).

Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, (New York. Praeger 1956).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer. Vol. I, (London, Mac millan 1933).

Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer. Vol. II, (London, Macmillan 1934).

Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, The Cresset Press 1954).

Marshall, J. : The Egyptian Enigma, 1890-1928, (London, John Cassell and Co. 1928).

Newmann, Major E.W.P. : Great Britain in Egypt, (London, Murry 1928).

Parliamentary Debates, Official Report, House of Commons, Fifth Series :

Vol. 114, Session 1919, Mar. 24-Apr. 16.

Vol. 128, Session 1920, Apr. 19 to May 7.

Vol. 170, Session 1924, Feb. 25-Mar. 14.

Vol. 173, Session 1924, May 5-May 23.

Vol. 179, Session 1924-1925, Dec. 2-Dec. 19.

Vol. 222, Session 1928-1929, Nov. 6-Nov. 23.

Vol. 230, Session 1929-1930, July 15-July 26.

Vol. 232, Session 1929-1930, Nov. 18-Dec. 6.

Vol. 233, Session 1929-1930, Dec. 9-Dec. 24.

Vol. 242, Session 1930-1931, July 28-Aug. 1.

Vol. 244, Session 1930-1931, Oct. 28-Nov. 14.

Parliamentary Debates, Official Report, House of Lords, Fifth Series :

Vol. 34, Session 1919, Apr. 1-June 30.

Vol. 57, Session 1924, Mar. 28-June 30.

Vol. 75, Session 1929-1930, June 25-Dec. 20.

Sabry, M : La Révolution Egyptienne, IIème Partie, (Paris, J. Vrain 1921).

Toynby, Arnold J. : Survey of International Affairs. 1925, (London 1927) ; 1928 (London 1929) ; 1936 (London 1937).

Wavell, Field Marshal : Allenby in Egypt, (London, George G. Harrap and Co. 1943).

Wingate, Sir Ronald : Wingate of the Sudan, (London, John Murray 1955).

Youssef, Amin : Independent Egypt, (London, Murray 1940).

☆ الكشـــافات ☆

١ـ كشاف الأعلام

٢ـ كشاف الهيئات

٣ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ـ كشاف الحوادث

٥ـ كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / ســامـى عـزيــز فـــرج
والسيده / استيرة غالى تاوضروس

١ ـ كشاف الأعلام

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- د -

- ر -

- ص -

- ع -

– ف –

– ن –

- هـ -

- و -

- ى -

٢ ـ كشاف الهيئات

- ى -

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث

- ب -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ س ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

٥ ـ كشاف الدوريات

ثانياً: المجلات

ملحق رقم (١)

رسالة يجب أن تنشر★

بقلم: إبراهيم عامر

«تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨م إلى سنة ١٩٣٦م»

هذا هو عنوان الرسالة التى تقدم بها عبدالعظيم محمد رمضان، الحاصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٥٨م، ليحصل بها على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث هذا العام، والرسالة تمت تحت إشراف الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب، بجامعة القاهرة.

ولست أزعم أننى قد انتهيت من الدراسة النقدية لهذا البحث التاريخى المستفيض الذى يقع فى ٥٣٠ صفحة من قطع الفولسكاب المنسوخ بالآلة الكاتبة. ولكن ما درسته منه حتى الآن، أثار أمامى سؤالاً هو: لماذا لا تنشر هذه الرسالة الجامعية المهمة فى كتاب، لتكون بين أيدى أكبر عدد من القراء، والمهتمين بتاريخنا الحديث، كبحث علمى موضوعى، ولتقف فى مواجهة - أو على الأقل فى موازاة - تلك الكتابات التاريخية العديدة التى تطالعنا كل يوم؟

★ الجمهورية فى ٣ سبتمبر ١٩٦٤.

نشأة وصفات البرجوازية المصرية

إن الأستاذ عبدالعظيم رمضان استخدم فى بحثه منهجاً زمنياً، من الناحية الأساسية، فقسم تلك المرحلة المهمة من تاريخنا الحديث، وهى الواقعة بين ثورة ١٩١٩م وإبرام معاهدة١٩٣٦م، تقسيماً زمنياً، لا تقسيماً موضوعياً.

ومع هذا، فقد استفاد ـ فى الوقت نفسه ـ من التقسيم الموضوعى، فمهد للفصول بتناول الأصول الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية لهذه الحركة الوطنية.

فتحدث عن نشأة البورجوازية المصرية فى الثلث الأخير من القرن الماضى، وعلى وجه التحديد فى العهد الذى أعقب سقوط على بك الكبير ـ على حد تقديره. وأبرز اختلاف الظروف التى قامت فيها البورجوازية فى أوربا، واستخلص من سمات الاختلاف التى أوردها ملاحظات لابد من مناقشتها. وأهم هذه الملاحظات:

١ ـ أن الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الإقطاع والرأسمالية، لم يقم فى مصر.

٢ ـ عدم ارتباط نمو الحركات القومية فى مصر بتدهور الإقطاع.

٣ ـ عدم ارتباط نمو البورجوازية فى مصر ـ وهى فى رأيه الطبقة التى قادت الحركة القومية الحديثة ـ بتدهور واضمحلال الطبقة الإقطاعية.

حزب الأمة والحزب الوطنى

وتكلم عن الحزب الوطنى وحزب الأمة كمدرستين وطنيتين تمثل كل منهما اتجاهاً وطريقاً فى مقاومة الاحتلال، فقال:

«وعندى أنه إذا كان الحزب الوطنى قد غرس فى تلك الحقبة من تاريخ مصر، بذرة الكراهية للاحتلال، ومقاومته فى نفوس الشعب، فإن حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا. وبمعنى آخر، أنه بينما كان عمل الحزب الوطنى قائماً على هدم الاحتلال كان عمل حزب الأمة قائماً على بناء أسس مصر الحديثة المستقلة. وواضح أن العمليتين: الهدم والبناء، يكمل كل منهما الآخر».

التيارات اليسارية

ومن الفصول التى تنتمى إلى التقسيم الموضوعى فى الرسالة الفصل الذى عقده عن الحركة الاشتراكية تحت عنوان «التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية». وقد جعل مكانه فى موضع يمثل زمنياً - فى رأيه - انتهاء حقبة مليئة بالنشاط الاشتراكى، وابتداء فترة من التدهور والاضمحلال لهذا النشاط.

وهذا الفصل يعتبر من أهم ما كتب عن نشأة ونمو واضمحلال الحركة الاشتراكية فى مصر فى عهدها الأول من ثورة ١٩١٩م - أو قبلها قليلاً - إلى قبيل عقد معاهدة ١٩٣٦م. ومن أبرز ما فى هذا الفصل، استناد الباحث على المراجع العربية فى هذا الموضوع أساساً، وخاصة على ما كانت الصحف ا لمصرية تنشره حينذاك. وكم كان

بودى أن يطلع القارئ على هذا الجزء ليدرك أن الحجج التى كانت تقال حينذاك ضد الاشتراكية، تكاد تكون هى نفسها الحجج التى يقولها الأعداء اليوم! وكم بودى أن يطلع الاشتراكيون على هذا الجزء المهم ليدركوا الأسباب التى أدت الى اضمحلال الحركة الاشتراكية حينذاك، وأهمها الجمود العقائدى، والانعزال عن الواقع المحلى، والانقسامات والخلافات الشخصية، وبعض هذه الأسباب ما يزال كامنا حتى اليوم.

خلاف مع الباحث

غير أن هناك خلافا بينى وبين رسالة الأستاذ عبدالعظيم رمضان.

ففى كتابى «ثورة مصر القومية» الصادر فى يناير ١٩٥٧م، تعرضت بالنقد لشكل تكوين حزب «شيوعى» فى مصر سنة ١٩٢٢م، وتعرضت بالنقد لأسلوب بعض قادة ذلك الحزب، واستندت فى نقدى هذا الى الوثائق الرسمية، كما استندت إلى محاولة لملأ بعض الفجوات الموجودة بين ما جاء فى هذا الوثائق، وما هو معروف - ولكنه غير مدون تاريخيا - من مواقف وأشخاص فى تلك الفترة.

ولكن الأستاذ عبدالعظيم رمضان وصف ما كتبته بأنه مجرد مزاعم لم يجد عليها دليلا، وقال إنه لم يجد فى المرجع الذى ذكرته فى كتابى إشارة إلى «الحزب الشيوعى المصرى» حينذاك، أو إلى ما قاله مندوب ذلك الحزب فى مؤتمر الكومنترن الرابع الذى عقد فى عام ١٩٢٢م.

ومع هذا، فالدليل ما يزال موجودا بالمرجع الذى استندت إليه ـ أساسا ـ وهو كتاب «وثائق الدولة الشيوعية ١٩١٩ ـ ١٩٩٢م»، المطبوع فى لندن عام ١٩٥٦م، وعاد إليه هو ولم يجد فيه الدليل. ففى صفحة ٣٣٧ توجد هذه العبارة بالنص.

«قال المندوب المصرى فى مؤتمر الكومنترن الرابع، الذى عقد فى عام ١٩٢٢م، إن العلم الأحمر سيرفرف عما قريب فوق الأهرامات».

ثم جاء بعد ذلك ـ وفى الصفحة ذاتها، بالنص:

«جاء فى تقرير زينوفييف قوله: إن نواة للأحزاب الشيوعية قد تكونت فى الصين، ومصر، وتركيا، وإنها صغيرة جدا..»

وواضح الفرق بين التقدير الخاطئ للمندوب المصرى الذى يتوقع ارتفاع العلم الأحمر قريبا فوق الأهرامات، وتقدير مندوب الكومنترن الذى لم ير سوى نواة صغيرة جدا. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه من استنتاج عن موقف المندوب المصرى الخاطئ والاستفزازى فى ذلك المؤتمر.

* * *

أما ما ذهبت إليه فى كتابى، الصادر منذ ما يزيد على سبع سنوات، من نقد تكوين ذلك التنظيم «الشيوعى» حينذاك من العناصر الأجنبية، واعتبارى إياه بذلك أداة فى خدمة الاستعمار، ففى المرجع الذى استندت إليه أساسا، وعاد إليه الباحث، الدليل الذى لم يجده، وهو فى صفحة ٣٨٣.

فقد جاء فى التقرير عن المسألة الشرقية الذى أقره المؤتمر الرابع للكومنترن فى نوفمبر ١٩٢٢م (والذى وضعه لينين كما هو معروف) النص التالى بالحرف:

«إن تأليف تنظيمات شيوعية أوروبية منفصلة، فى المستعمرات (مصر والجزائر)، هو نوع مستتر من الاستعمار، ولا يخدم سوى المصالح الاستعمارية».

رسالة يجب أن تنشر

ومع هذا، وعلى الرغم مما قد يكون من ملاحظات أخرى على هذه الدراسة التاريخية الجادة، فإننى أعتقد أنه من الضرورى ومن المفيد أن تنشر، حتى تتاح الفرصة لمناقشة عامة علمية موضوعية لها. فما هى الا نموذج من التيارات اليمينية* فى حركتنا الفكرية التى من المفيد أن تظهر على السطح، والتى دعت المشتغلين بالحركة الفكرية الى الاهتمام بها ومتابعتها.

(*) استنكر الأستاذ إبراهيم عامر هذه العبارة معى، وقال إنه لابد أن عبارة قد سقطت بينها، لأنه ليس معقولاً أن يصف رسالة اهتمت هذا الاهتمام الكبير بدراسة الحركة الاشتراكية فى مصر، وإنصافها، بأنها تيارات يمينية!

ملحق رقم (٢)

الحركة الوطنية فى مصر*
١٩١٩ ـ ١٩٣٦م

بقلم: بدر الديب

إذا ما فرغت، بعد ثلاث ليال طوال، من قراءة متصلة لعمل كبير يظل ممسكاً بروحك وانتباهك طوال أكثر من ٨٠٠ صفحة خلال ساعات الليل الطويلة، فإنك تتحرج كثيراً قبل أن تستطيع كتابة هذه الكلمات القلال. إن المعانى التى تزدحم فى النفس مرتبطة بأحداث الكتاب وشخصياته تمتزج امتزاجاً صعباً مع انفعالات القارئ بأسلوب الكاتب، ومنهجه، وما يثيره وضع الكتاب نفسه فى تاريخ الكتابة التاريخية فى بلدنا وعنها. وقد كان لابد لى أن أسمح لهذه المعانى أن تقرر بنفسها أولويتها فى التعبير. وإن كان لا مفر من الاعتراف بأن منطق هذا الأولوية قد يكون متعلقاً بى وبحدود معرفتى.

فالكتاب الذى أصدرته دار الكاتب العربى للمؤرخ المصرى الجديد الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان بعنوان: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦م» يعد فى نظرى علامة جديدة فى كتابة تاريخنا القومى، تبشر بأننا قد وصلنا فى هذا المجال إلى مرحلة تشرف على آفاق جديدة مليئة بالوعود والأمل. وأرجو أن

* الجمهورية فى أول أكتوبر ١٩٦٨.

أكون على حق فى أن أتصور أن هذا هو أهم وأول ما يجب أن يقال عن هذا الكتاب.

إن موضوع الكتاب ليس جديداً بالطبع. والكتاب لا يعتمد فى أهميته على أنواع جديدة من الوثائق التى يذيعها لأول مرة. ثم هو بعد ذلك موضوع قريب إلى نفوس غالبيتنا. فما زلنا فى جيل حضر معظمه، سنوات طويلة من هذا الكفاح الذى يؤرخه الكتاب، وعرف، بدرجات متفاوتة من المعرفة، الكثير من تفاصيله.

ولكن الكتاب، مع ذلك كله، يبقى جديداً بأنه أول ما قرأت من كتب تاريخ هذه الحقبة، مما قد يوصف بأنه حقاً كتاب فى التاريخ ينبع من مدرسة فكرية، ويلتزم بأصول راسخة للمنهج العلمى فى البحث.

فلقد عرفنا قبله العدد الكبير من كتب المذكرات والتراجم التى كتبها ساسة العصر الماضى، أو كتبت عنهم، وعرفنا مجموعة من الأعمال التى هى أشبه بالحوليات التى تجمع وترصد الأقوال والحوادث، مثل كتب أحمد شفيق باشا، وكتب عبدالرحمن الرافعى، (وإن كان مؤلف الكتاب الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان، لا يحب أن يضع كتب الرافعى فى هذه المجموعة). وهناك بعد ذلك عدد قليل من الكتب، مثل كتاب محمد فؤاد شكرى، عن مصر والسودان، وكتاب محمد شفيق غربال، عن تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية.

وهذا النوع الأخير من الكتب وإن كان وضعه أساتذة كبار فى التاريخ، إلا أنه يدخل فى باب الدراسات الجزئية عن جانب من

جوانب المدة التاريخية، كما أنه لا يعبر على نحو واضح عن مدارس فكرية تستخدم أصول المنهج التاريخى فى استخراج الدلالات العامة لأحداث التاريخ وأعمال أبطاله كما يفعل هذا الكتاب الجديد.

إن كتاب «الحركة الوطنية فى مصر» يفصح بوضوح عن أن هناك مدرسة تاريخية جديدة تتكون بمجهود الدكتور محمد أنيس، الذى أهدى المؤلف إليه كتابه بأسلوب يكشف عن علاقة فريدة بين الأستاذ وتلميذه، هى الشرط الأساسى فى بناء أى مدرسة فكرية.

ويكفى فى هذا ما يقرره الأستاذ المؤلف بأنه ظل «خلال السنوات الطويلة» التى استغرقها إعداد بحثه «متأثراً مؤتماً - بل مريداً» لأستاذه.

وما يقرره فى نهاية مقدمته «بأن كل موضوع يستحق التقدير فى هذا البحث، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بينى وبين الدكتور (محمد أنيس)، احتدم فيها الجدال واصطرع فيها الرأى وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع إلى الأمام».

إن تكوين المدرسة التاريخية على هذا الأسلوب، علامة يجب الاحتفال بها فى حياتنا الفكرية وتجعلنا نلقى على أكتاف الدكتور محمد أنيس، ثقل ما ينتظره من أعمال جديدة تقوم بها مدرسته.

وأهم ما يمتاز به الكتاب بعد ذلك هو توفيقه فى الجمع بين التصنيف الموضوعى لعناصر الحقبة التاريخية التى يدرسها، سواء كانت هذه العناصر سياسية أو اجتماعية أو فكرية، وبين التقسيم

التاريخى لمراحل الكفاح فيما بين عام ثورة ١٩١٩م ونهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد إنجلترا بمعاهدة ١٩٣٦م. فقد استطاع المؤلف بنظرته كمؤرخ أن يوفق بين هذين الطريقين فى المعالجة توفيقاً كبيراً فاستطاع أن يقدم للقارئ تسلسلاً طبيعياً للحوادث لا يتكرر فيه السرد أو الإشارة، واستطاع أن يفرد فصولاً تجمع بين الموضوعية والتقسيم الزمنى مثل فصوله عن لجنة ملنر، وعن الوزارة البرجوازية الأولى (أول وزارة لسعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤م) كما استطاع أن يقدم فصولاً موضوعية خالصة لا تزعج السرد التاريخى ولا تفسده، مثل فصوله عن التنظيمات الثورية للوفد. أو عن التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية.

ولقد أبرز الكتاب مفاهيم المدرسة التى ينتمى إليها، حول تحديد معنى ودور البرجوازية المصرية، وعلاقتها بالحركة الوطنية. كما أثار الكثير، مما يحتاج إلى المناقشة، حول معانى الطبقات وأدوارها فى التاريخ الوطنى، ومفهوم الثورية.

ويبقى بعد ذلك ما يكشف عنه الكتاب من حاجتنا الكبيرة إلى مزيد من العمل فى الجمع لوثائق تاريخ هذه الحقبة، واجتياب مظان جديدة لها. فعلى الرغم من أن الكتاب يصحح الكثير من الأخطاء التى وقع فيها المؤرخون قبله، فإنه لا يقدم الجديد من الوثائق. غير أن الدلالة، والمغزى العام الذى يقدمه. لا يجعل هذا النقص إلا تطلعاً إلى المزيد من المعرفة.

تحية كبيرة، للمدرسة، وللمؤرخ الجديد.

ملحق رقم (٣)

تاريخ الحركة الوطنية فى مصر*

بقلم: محمود أمين العالم

ما أجدرنا، فى مواجهة كل قضية من قضايانا الوطنية والاجتماعية، أن نحرص على متابعتها حتى جذورها التاريخية الأولى..

وما أجدرنا فى كل مرحلة من مراحل تاريخنا الوطنى والاجتماعى، أن نقف قليلاً بالتأمل والبحث العلمى، لنتبين ما قطعناه من مراحل.

إن النظرة التاريخية لنضال شعبنا، هى غذاء خصب يمدنا بالوعى واليقظة والتفاؤل والإصرار فى معركة المواصلة الثورية.

ولكن ما أندر النظرة التاريخية الصائبة فى أغلب ما يكتب عن تاريخنا الحديث والقديم!

ما أكثر ما يصبح هذا التاريخ حكايا تسرد، وخلافات فردية تروى، لا معارك شعبية، وتناقضات سياسية واجتماعية، وقوانين موضوعية، تحركها وتكتشفها وتنطلق بها إرادة الجماهير المناضلة، من أجل التحرر والتقدم.

---

* الأخبار فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٨.

على أن مدرسة تاريخية علمية قد أخذت تتبلور وتنضج فى جامعتنا، بفضل الريادة الواعية للأستاذ الدكتور محمد أنيس، وأخذت تغنى مكتبتنا بطائفة من الدراسات التاريخية، يقوم بها الدكتور أنيس بنفسه، أو يقوم بها نفر من تلامذته ومريديه.

ولعل آخر هذه الدراسات التى صدرت منذ أسابيع من دار الكاتب العربى، دراسة عن «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦م»، أعدها الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان.

فى هذه الدراسة نتبين الأستاذ عبدالعظيم عاكفاً بجد وموضوعية على تعميق تاريخنا الوطنى خلال هذه الحقبة، تعميقاً سياسياً واجتماعياً وجماهيرياً، محللاً عناصره ومقوماته المتصارعة المختلفة، كاشفاً قوانينه العلمية، متابعاً حركته المتشابكة الصاعدة فى استيعاب ودأب.

ومن هذه الدراسة العلمية المستفيضة، تبرز لنا الملامح المشرقة الأصيلة لنضال شعبنا، فى ترابط وحيوية، خلال فترة من أخطر فترات تاريخنا. ثم لا نلبث أن نخرج منها بحصيلة غنية من التنبؤات والتوقعات الموضوعية النافعة.

ولا تقف قيمة الكتاب عند هذا الحد فحسب، وما أكبرها قيمة فى ذاتها، بل إنه يسلحنا كذلك بحصيلة غنية من الوثائق والأسانيد التى تضىء جوانب كانت غامضة من تاريخنا.

إن هذا الكتاب، بمادته الغنية ومنهجه العلمى المتقدم، إضافة جادة إلى مكتبتنا التاريخية، وإضافة جادة كذلك إلى وعينا بأنفسنا، وبتاريخ شعبنا.

كم أتطلع إلى أن تواصل مدرسة الدكتور محمد أنيس، ويواصل الأستاذ عبدالعظيم رمضان هذه الجهود القيمة استكمالاً وتعميقاً..

وكم أتمنى أن تتبوأ هذه الدراسة القيمة مكانها اللائق فى مكتباتنا وبرامجنا الدراسية، بدلاً من تلك الدراسات السردية المسطحة التى تكاد تختنق بها معارفنا التاريخية.

ملحق رقم (٤)

كتاب جديد: تطور الحركة الوطنية فى مصر
من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦
«من المفيد تدرسيه في مناهج التاريخ والتوعية القومية»
بقلم: إبراهيم عامر

ست سنوات استغرقها إعداد مادة هذا الكتاب، من عام ١٩٥٨م إلى عام ١٩٦٤م. وأربع سنوات، استغرقها إعداده للنشر من عام ١٩٦٤م إلى عام ١٩٦٨م. أى أنه صدر بعد عشر سنوات!

وفى الأصل كانت مادة هذا الكتاب رسالة للحصول على الماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة القاهرة، ثم قام الأستاذ عبدالعظيم محمد رمضان، صاحب هذه الرسالة بمناقشتها ومراجعتها، وادخال تعديلات وإضافات إليها، قبل أن تنشرها «دار الكاتب العربى» فى كتاب بعنوان «تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨م إلى سنة ١٩٣٦م»، ويقع فى أكثر من ثمانمائة صفحة من القطع الكبير.

ولا شك فى أنه من الصعب أن يوفى مثل هذا العرض، وفى مثل هذه المساحة، الكتاب حقه من التعريف به، وتقديم النماذج المهمة العديدة من منهج بحثه ونتائج مثل هذا البحث، لكن المرء لا

★ المصور فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٨.

يستطيع إلا أن يشعر، فور الانتهاء منه، بأنه كتاب جاد يعالج فترة من تاريخ الحركة الوطنية لم تعالج من قبل بمثل هذه الطريقة الأكاديمية. ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين، إما أنه تناول جانباً من جوانبها، كما فعل بنجاح الأستاذ محمد شفيق غربال، فى كتابه «تاريخ المفاوضات المصرية ـ البريطانية»، وإما أنه أراد التعرض لها ككل، لكنه أغفلَ بعض جوانبها، ولم يخضعها فى الوقت نفسه لمقاييس الدراسة العلمية التاريخية، وهو ما فعله الأستاذ عبدالرحمن الرافعى، وإما أنه استهدف الإطار العام للفترة دون التفاصيل، كما نرى فى كتاب الأستاذ شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٦م، وكتابى «ثورة مصر القومية ١٩١٩ ـ ١٩٥٢م». ولا يلبث المرء أن يشعر بأنه كتاب لابد من تقرير تدريسه فى المدارس الثانوية والجامعات كجزء من منهج تدريس تاريخ حركتنا الوطنية، أو على الأقل اعتباره كتاباً رئيسياً ضمن مناهج التوعية القومية.

والفترة التى يعالجها الكتاب، فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة. أما الثورة فهى ثورة مارس ١٩١٩م، وأما المعاهدة فهى معاهدة ١٩٣٦م.

وعندما انتهيت من قراءة الكتاب، وكنت قد قرأت الرسالة عام ١٩٦٤م وناقشت بعض ما فيها مع الأستاذ عبدالعظيم رمضان، بل وأبديت ملاحظات عليها فى «الجمهورية» و«الهلال»، تبلورت أمامى ثلاثة أسئلة أردت أن تكون محاور تلخيص هذا الكتاب:

السـؤال الأول: مـا رأى المؤلف فـى ثورة ١٩١٩م؟ هل كـانت ثورة حقيقية؟ وأين نجحت، ولماذا فشلت إذا كانت قد فشلت؟

السؤال الثانى: ما رأى المؤلف فى التيارات الاشتراكية المصرية الأولى التى نبتت من تلك الثورة وتابعتها أحداثاً ومصيراً؟

السؤال الثالث: ما هو تقييم المؤلف لمعاهدة ١٩٣٦م، والنتائج التى أسفرت عنها فى حينها، وبعد ذلك فى مسار الحركة الوطنية؟

ثورة شعبية:

ومن الواضح أن الأستاذ عبدالعظيم رمضان، لم يتردد لحظة واحدة فى اعتبار ثورة مارس ١٩١٩م ثورة «هب فيها الشعب المصرى بكافة طبقاته وعناصره، بفلاحيه وأعيانه، بعماله وطلابه برجاله ونسائه، بمسلميه وأقباطه لأول مرة فى تاريخه، ليطرد الاحتلال من أرضه بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد الاحتلال» (ص٥).

وهو يقول:

« ولم تكد تنشب ثورة ١٩١٩م، حتى تغيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييراً كلياً عميقاً. فبعد أن كان استقلال مصر أمراً أوروبياً محضاً، أصبح أمراً مصرياً بحتاً. وبعد أن كان قصارى مطمع الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أى بقعة من مصر. وبعد أن كان العمل فى

السياسة مقصوراً على الطبقة المثقفة فى المدن، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية، وعن الحماية والسيادة والاستقلال» (ص٤٦).

وقد بدأت هذه الثورة فى يومها الأول بمظاهرات الطلبة يوم الأحد ٩ مارس، وكان طلبة الحقوق، بحكم وعيهم القانونى أول المضربين، وانضم إليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى والإلهامية الثانوية. وفى اليوم الثانى انضم طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصاً الثانوية. وفى هذا اليوم الثانى اشترك العمال فى الحركة بالإضراب، وكان عمال النقل أول المضربين، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، ثم لحقهم عمال العنابر، وعمال شركة النور. وفى اليوم الثالث اشترك المحامون وحذا المحامون الشرعيون حذوهم. كما أغلق التجار متاجرهم، وأقفلت البيوت المالية أبوابها. وسرعان ما دخل أهالى الأحياء الشعبية الحركة فى أحياء الأزهر، والسيدة زينب، والحسينية، وباب الشعرية، والجمالية، وغيرها. وفى اليوم الرابع انتشرت الحركة فى الأقاليم، وفى المدن الكبرى مثل الإسكندرية وطنطا والمنصورة. وتوالت الأحداث (ص١٣٤ ـ ١٣٩).

وكان من أروع مظاهر الثورة ما حدث فى أسيوط والمنيا وزفتى من تولى الشعب مقاليد أموره بنفسه.

واتحاد عنصرى الأمة، الذى أصبحت مصر به «الدولة العربية الوحيدة التى لا تمزقها العصبيات والنعرات القومية والدينية،

(ص١٢٢)، وإتاحة فرصة العمر للمرأة المصرية «لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى، الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين» (ص١٣٣).

«ولقد كانت ثورة ١٩١٩م ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعى، ومع هذا لم تخل من إرهاصات طبقية ضعيفة. فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو يهتف: يحيا الوطن! وعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان فى أسيوط، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول، لتخريبه وإحراقه، وأراد البعض أن ينبههم إلى شخص من يحرقون بيته، أجابوا: وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين؟ نحن طلاب قوت» (ص١٣١).

ويتحدث المؤلف عن التنظيمات الثورية، فيؤكد بصفة خاصة الدور الثورى للجنة «الوفد» المركزية ولجان «الوفد» الأخرى، (ص٥٨)، ويلقى أضواء مهمة على دور الجمعيات السرية (ص١٦٩)، وعلى دور تنظيمات الطلبة (ص١٧٥) (ص١٧٧)، كما أنه لا يستبعد اشتراك بعض ضباط الجيش المصرى فى هذه الثورة، بدليل صدور حكم بالسجن على الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (ص١٣٩).

ولقد أتاحت ثورة ١٩١٩م للشعب أن يقفز إلى مسرح الحوادث سابقاً قيادته (ص١٤٥)، وأصبح من الممكن إسقاط الحكومة - أى حكومة - تحت الضغط الشعبى (ص١٥٣)، كما أصبحت المعركة

مباشرة بين الاستعمار والشعب المصرى. «إن ثورة مارس، واليقظة الشعبية التى أعقبتها، والتى استكملت صورتها فى مقاطعة لجنة ملنر، قد غيرت الموقف تماماً» (ص٣٠٣). والأمر الذى لا شبهة فيه ولاشك، هو أن ثورة ١٩١٩، إنما تحركت وأحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيرى وحده، على مستوى العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة.

وإذا كانت ثورة ١٩١٩م لم تحقق كل أمانى الشعب، وخاصة أمانى الشعب فى القوت، فإن ذلك يرجع إلى عدم إيمان قيادة سعد زغلول باشا بالمطالب الاجتماعية، واعترافه بأنه ليس «ممن يهتمون بالمباحثات فى الشئون الاجتماعية»، وخوفه مما كان يسميه «الكوميونية» ـ نسبة إلى «كوميون باريس» عام ١٨٧٠م ـ و«البولشفية» ـ نسبة إلى الثورة الاشتراكية الأولى فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧م.

ومن الواضح من سياق ما كتبه الأستاذ عبدالعظيم رمضان عن ثورة ١٩١٩م، أنه من المحتم أن ترتبط الثورة السياسية بالثورة الاجتماعية، وأن تكون قيادتها سياسية ـ اجتماعية فى وقت واحد، وإن كان الاقتصار على هذا المقياس الراهن فى الحكم على ثورة ١٩١٩م، قد لا يكون صوابا بصورة مطلقة، لاختلاف الظروف القومية والدولية.

على أننى كنت أفضل لو أن الأستاذ عبدالعظيم استخلص ـ تحليلاً ـ بعض الدروس المستفادة من ثورة ١٩١٩م، والتى يمكن أن تفيد فى إعادة التربية الثورية الراهنة، أو لو أنه ناقش ما جاء فى

«الميثاق الوطنى» عن تلك الثورة بصورة واضحة مباشرة، حتى يكون تاريخه مرتبطاً بالآن، وهذه مهمة لا تخل بأمانة المؤرخ مادام أميناً، وهو ما أعتقده فى الأستاذ عبدالعظيم رمضان.

الاشتراكية والوطنية :

على أنه إذا كان الأستاذ عبدالعظيم رمضان قد عرض مختلف جوانب ثورة ١٩١٩م، عرضاً جديداً وواضحاً دون استخلاص دروس مباشرة منه - وإن كانت هناك دروس ضمنية - فلعله أول مؤرخ يعرض فى كتاب منشور تفاصيل مهمة عن نشأة وتطور الحركة الاشتراكية والشيوعية فى مصر منذ عام ١٩٢٠م حتى عام ١٩٢٨م، ويحاول استخلاص الدروس من هذا التاريخ.

ولا يضرب الأستاذ عبدالعظيم رمضان فى جذور تاريخ الأفكار الاشتراكية فى مصر، إلى أبعد من عام ١٨٩٩م، ولعله لم يعن بآثار الأفكار الاشتراكية السان سيمونية فى مصر منذ عهد محمد على، أو لعله لم ير أن ذلك من مهمته. وعلى أية حال فإنه يلقى أضواء مهمة مجمعة عن نشأة الحركة الاشتراكية عقب ثورة ١٩١٩م، وانقسامها بين الأجانب والمصريين من ناحية، وبين المعتدلين والمتطرفين من ناحية ثانية، وبين أنصار الكومنترن ورافضى الارتباط به من ناحية ثالثة.

وفيما يتعلق بدور الأجانب فى الحركة الاشتراكية المصرية، نراه يركز على دور جوزيف روزنتال، مقراً بأنه كان «رائد الشيوعية فى مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها فى عام ١٩٢٠م» (ص٥٠٨).

وفيما يتعلق بدور المصريين، نراه يحدد فى ذلك ثلاث فئات: فئة كانت تنادى بالاشتراكية المعتدلة، وكان منها الدكتور منصور فهمى، وعزيز مرهم بك، ومصطفى عبدالرازق، سكرتير المعاهد الدينية حينذاك. وهو يذكر عن عزيز مرهم بك ما ذكره الدكتور حسين هيكل عنه قائلاً: «إنه كان أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية، وكان من بين أهدافه إلغاء الملكية الخاصة فى مصر فى المستقبل (ص٥١٠). وفئة كانت فى الحزب الاشتراكى المصرى، قبل أن يتحول إلى الارتباط بالكومنترن، ومنها الأستاذ سلامة موسى. وفئة ظلت فى الحزب بعد تحوله إلى الارتباط بالكومنترن (ص٥١٣ ـ ٥١٨).

ويلقى الأستاذ عبدالعظيم رمضان ضوءاً مهما على حجج القوى المعادية للاشتراكية فى تلك الأيام، فنرى منها من يحارب الاشتراكية باسم المحافظة على أمن البلاد، كما فعل الأستاذ أحمد حلمى فى صحيفة «الأهرام» (ص٥١٧)، ونرى منها من يحارب الاشتراكية بدعوى «أنها سابقة لأوانها، وأن الأولوية للتحرر الوطنى على التحرر الاجتماعى»، كما فعل الأستاذ فكرى أباظة، (ص٥١٧) والدكتور محمد حسين هيكل (ص٥١٨)، ونرى منها من يحارب الاشتراكية باسم الدين، كما فعل فضيلة الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى، وأحد المزارعين من أصحاب الأطيان، ويدعى على متولى، وكلاهما أيد هجومه على الاشتراكية بالآية الكريمة ﴿والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق﴾ (ص٥١٧)، بل إن بعض

الذين تصدوا للدفاع عن الاشتراكية وقعوا في براثن المهاجمين، فكادوا في دفاعهم يستنكرون الاشتراكية، مثل الأستاذ سلامة موسى (ص٥١٩ ـ ٥٢٠).

ولا شك في اتفاقنا مع الأستاذ عبدالعظيم رمضان على أن ارتباط الأجانب أساساً بالحركة الاشتراكية، بل وتدخل عناصر أجنبية من خارج البلاد في هذه الحركة، وضعف العناصر الوطنية، وتطرف بعض الشعارات الانعزالية التي رفعت ـ قد لعب دوراً في انفصال الحركة الاشتراكية حينذاك عن جماهير الشعب المصري العريضة، وخاصة من الفلاحين والمثقفين، لكننا لا نوافقه على قوله: «إن العنصر المصري لم يوجد إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو» (ص٥١٢)، فهذا قول ينقضه هو بنفسه في عرضه لأسماء حملت لواء الاشتراكية حتى آخر نفس، وهي أسماء مصرية منها اسم شعبان حافظ، وتنقضه حقيقة وجود عناصر اشتراكية منذ بداية تاريخ مصر الحديث، تنتمي إلى اتجاهات اشتراكية مختلفة، ومنها اسم «مظهر أفندي»، و«المنصوري» وغيرهما من مصريين ما يزال دورهم مجهولاً في تاريخ الفكر الاشتراكي، وتنقضه حقيقة وجود تيارات اشتراكية مختلفة في مصر على طول الفترة الممتدة من عام ١٩٤٢ تقريباً إلى ما بعد قيام الثورة.

وعلى أية حال، فقد يكون للأستاذ عبدالعظيم رمضان عذره، لأن الحركة الاشتراكية في مصر، وبمختلف مصادرها واتجاهاتها وحركاتها، إيجاباً وسلباً، غير مؤرخة، وغير مدروسة الدراسة العلمية، الذي نلحظه في نوعية مراجع هذا الفصل، وأهمها مراجع أجنبية

مثل «والتر لاكور» و«مارسيل كولومب»، أو هى مراجع عربية لكتاب لم يعرف عنهم تعاطفهم مع الاشتراكية وهم قليلون جداً رغم ذلك، أو هى الصحف العربية المحافظة مثل «الأهرام» حينذاك.

لكن ما أصدق الأستاذ عبدالعظيم حين يقول إن الصدام بين الوفد والقوى الاشتراكية، وبين القوى الاشتراكية والوفد، لم يكن فى صالح الطرفين، لأنه «ليس مسئولاً فقط عن فشل الحركة الاشتراكية، وإنما كان مسئولاً أيضاً عن وقوف الوفد عقبة فى وجه أى تغيير اجتماعى راديكالى، وهو الموقف الذى أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضاً، وكان السبب المباشر فى الإطاحة به» (ص٥٦٠).

أى أن الاشتراكية بدون وطنية تكون فاشلة، والوطنية بدون اشتراكية تكون عقيماً، وهذا هو درس الحركة الوطنية المصرية خلال ثورة ١٩١٩م وسنوات ما بعدها.

الجيش ومعاهدة ١٩٣٦

وكما حرص الاستعمار على ضرب جماهير الشعب بالتحالف مع «المعتدلين» فى ثورة ١٩١٩م، وضرب الاتجاهات الاشتراكية بالتحالف مع «المعتدلين» عام ١٩٢٤م، حرص على ضرب الجيش المصرى ومنعه من أن يقوى.

ويعرض الأستاذ عبدالعظيم رمضان بالتفصيل قصة «أزمة الجيش» عام ١٩٢٧م (٦٢٢ ـ ٦٣٠).

إن موقف الجيش المصرى من النضال الوطنى منذ انتعاش الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى، موقف لا ترد عنه فى

المصادر إشارات كافية (وحبذا لو كتب مؤرخ تاريخ هذا الدور) . وهذا أمر طبيعى فى ظل الاستعمار الإنجليزى الذى حرص على أن يكون الجيش ضعيفاً، وأن تكون السيطرة الإنجليزية عليه كاملة، وأن يظل مجرد مظهر ورمز وزينة أكثر منه قوة مؤثرة فى مصير البلاد، وبالتالى سلبه المقدرة على إحداث أى أثر فى المحيط السياسى العام. وفى الحقيقة أن الإنجليز ـ ككل ذوى المصالح الاستعمارية فى المنطقة ـ كانو يخشون انطلاقة جيش مصر وقوته. ولهذا عملوا على حبسه فى قمقم منيع، وسدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة، وظلوا يحرصون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف.

وقصة «أزمة الجيش» ليست سوى صورة تاريخية من صور الوقوف فى وجه أية محاولة لتقوية هذا الجيش أو تحريره من الأغلال والأصفاد، أو نموه إلى قوة سياسية وطنية فعالة.

ويقول الأستاذ عبدالعظيم رمضان: «ولم يكن إلا بفضل معاهدة ١٩٣٦م عندما أتيح للجيش المصرى أن يأخذ حظاً من القوة والتدريب والسلاح» (ص٦٢٣) .

لكن مقياس أثر معاهدة ١٩٣٦م على حالة الجيش، ليس هو المقياس الوحيد لهذه المعاهدة، وذلك على الرغم من أن تاريخ الضباط الأحرار وحركة الثورة التى بلغت ذروتها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إنما يضرب بجذوره فى تلك الأيام.

ولقياس معاهدة ١٩٣٦م مقياسان:

المقياس الأول: مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التى سبقتها، وتسجيل مدى التقدم أو التأخر بين هذه

النصوص وتلك. وهو مقياس عادل، لأن معاهدة ١٩٣٦م ليست في الحقيقة سوى حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت في سنة ١٩٢٠م واستمرت في تطور وتحور حتى انتهت إلى هذه المعاهدة. لكنه مقياس لا يوصلنا إلى التقدير الصحيح للمعاهدة، فوق أنه يجافي المنطق الدولي.

وبهذا المقياس نلاحظ جلياً أن مصر «حققت بمعاهدة ١٩٣٦م أشياء، وفشلت في تحقيق أشياء» (ص٧٩٨).

المقياس الثاني: هو مقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال الحقيقي والتحرر الصحيح. وبهذا المقياس نلاحظ أن المعاهدة قننت وشرعت «الاحتلال»، وربطت الجيش تدريباً وتسليحاً، ببريطانيا، ولم توفر الضمانات اللازمة لوصول الجيش المصري إلى درجة الأهلية والكفاية للدفاع عن القتال بمفرده، وبالتالي حققت العجز عن إنهاء الاحتلال من الناحية الفعلية (ص٨٠٠).

ويشير الأستاذ عبدالعظيم رمضان، بصفة خاصة، إلى أثر معاهدة ١٩٣٦م على الموقف من قضية فلسطين، فيستشهد بقول الدكتور هيكل:

«أذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة. لقد كان إخواننا العرب يسامون سوء العذاب في أثناء المفاوضات الأخيرة. ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم، فلم نحرك ساكناً لمعاونتهم أو العطف عليهم، لأن الخلاف كان واقعاً بينهم وبين إنجلترا.. ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين

أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية» (ص٧٩٩).

وكانت فى فلسطين ثورة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦م المعروفة.

ولقد كان مكسب إلغاء الامتيازات الأجنبية ـ بحق ـ أخطر هذه المكاسب، إذ تحررت مصر بإلغائه من عقبة فى سبيل تقدم البلاد، وعدوان محسوس على سيادة الدولة وكرامة الأمة، ومن القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين فى مصر، وأصبح فى إمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة، كما حقق إلغاء الامتيازات والمساواة بين المصريين والأجانب، بعد أن أوجدت الامتيازات «تفرقة عنصرية» فى مصر لا تقل خطراً عن التفرقة العنصرية فى البلاد الأفريقية، ومهد لإلغاء المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩م، وجعل مصر عضواً رسمياً فى الحلبة الدولية (ص٨٠٠ ـ ٨٠١) «وتعتبر معاهدة ١٩٣٦م النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩م».

بداية ثورة جديدة

على أنه إذا كانت معاهدة ١٩٣٦م هى نهاية مرحلة ثورة ١٩١٩م، فإنها كانت فى الوقت ذاته، بداية ثورة ١٩٥٢م، وكان إلغاؤها فى أكتوبر ١٩٥١م هو التمهيد للكفاح المسلح فى القتال، واشتراك القوات المسلحة فى هذا الكفاح، وولادة قيادات جديدة فى بوتقة المعارك الوطنية، كما نتبين من «مذكرات كمال الدين رفعت

عن حرب التحرير الوطنية من إلغاء المعاهدة إلى اتفاقية ١٩٥٤م». وقد عرضناها فى الأسبوع الماضى.

ويبدو أنه قد صح عزم الأستاذ عبدالعظيم رمضان على أن يكتب تاريخ المرحلة من ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م، وهو ما نرجو أن يتم فى أقل من السنوات العشر التى استغرقتها كتابة ونشر تاريخ المرحلة من ١٩١٨م إلى ١٩٣٦م.

كما نجدد دعوتنا إلى وزارة التعليم العالى، ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب، وإلى الاتحاد الاشتراكى العربى، بأن يوفروا هذا البحث الوطنى الجاد للاطلاع والقراءة والدراسة، سواء ضمن مناهج التاريخ الحديث فى الجامعات والمدارس، أو ضمن مناهج التربية القومية.

ثم نختم هذا العرض بتحية إلى الأستاذ الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ الحديث، الذى يقول عنه المؤلف فى «إهداء» كتابه:

«طوال السنوات الست الطويلة التى استغرقها إعداد هذه الرسالة، لم يكن الدكتور محمد أنيس أستاذاً ومعلماً فحسب، بل كان هادياً ومرشداً ورفيقاً كبيراً، ولم يكن صاحب هذه الرسالة، للدكتور محمد أنيس، تلميذاً فحسب، بل كان متأثراً مؤتماً، بل كان مريداً». ومرة أخرى تحية للأستاذ والتلميذ.

ملحق رقم (٥)

كتاب جديد: ١٩١٩ البداية ثورة والنهاية معاهدة*

بقلم: فتحى خليل

كل مرحلة فى تاريخنا الطويل لها ـ عند عاشق التاريخ ـ مذاق خاص...

وينطبق هذا على تاريخنا الحديث بوجه خاص.

بداية القرن، أيام ازدهار مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وقاسم أمين، لها طعم الفاكهة «البشاير» التى لم يكتمل نضجها بعد وإن كانت الحلاوة تنساب فى شغافها.

وسنوات الحرب العالمية الأولى ـ أيام السلطة ـ لها طعم الحنظل، واللارنج.

والشهور الأولى لثورة ١٩١٩م، لها طعم الفاكهة فى عز الموسم، حين يذوقها الإنسان فى الغيط.

وتمضى السنون بعد ذلك ـ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ـ ولها طعم الفاكهة المعفنة أو المخشبة.

وفى أعقاب الحرب وإلى سقوط الملكية، تحس أنك أمام طبق فاكهة مختلط، فيه الحلو والحامض والصابح والبايت..

---

* روز اليوسف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨.

ويمكن تلخيص ثورة ١٩١٩م بمعناها التاريخى العريض، بأنها بدأت ثورة وانتهت معاهدة، وبين الكلمتين سبعة عشر عاما، كتب قصتها مؤرخ شاب هو عبدالعظيم محمد رمضان، ونال بها درجة الماجستير بتقدير ممتاز.

منذ الاحتلال البريطانى ومحور الحركة الوطنية هو التخلص منه حتى تم ذلك عام ١٩٥٦م.

ويقول المؤلف إن هذه المرحلة تمت على ثلاث مراحل:

مرحلة عقب الاحتلال حتى نهاية حرب ١٩١٤م. وكان عبء النضال فى تلك المرحلة يقع على مدرستين دار الصراع الفكرى بينهما:

مدرسة الأفغانى أو امتدادها، وكانت تدعو إلى «الجامعة الإسلامية». ويمثلها الحزب الوطنى.

ومدرسة محمد عبده أو امتدادها، وكانت تدعو إلى «القومية المصرية». ويمثلها حزب الأمة.

ثم مرحلة بعد الحرب الأولى :

بدأت بثورة ١٩١٩م، وانتهت بمعاهدة ١٩٣٦م.

ثم مرحلة بعد الحرب الثانية: انتهت بثورة ١٩٥٢م، وخروج الإنجليز عام ١٩٥٦م.

فى تلك المراحل الثلاث، قادت البورجوازية الوطنية. وهى طبقة لم تنشأ فى مصر على حساب تدهور الإقطاع، كما حدث فى

أوربا، بل إنها نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضى، إلى أن سمحت الظروف، بعد عام ١٩٣٦م، لكى تضم إلى صفوفها عناصر من طبقات دنيا استطاعت أن تتنفس بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية.

يبدأ الحديث عن ثورة ١٩١٩م عادة بحدوتة لها بطلان: الأمير عمر طوسون، والوكيل المنتخب للجمعية التشريعية سعد باشا زغلول. الأول من مدرسة الجامعة الإسلامية، والثانى من مدرسة القومية المصرية. وعقدة الحدوتة هى: من الذى فكر فى تأليف وفد للمطالبة بالحقوق؟ طوسون أم زغلول؟

العنوان، أى كلمة «الوفد» كان للأمير، أما فكرة الوفد، ممن يتشكل ومع من يتخاطب، فكانت لسعد زغلول بعد أن أخضع العنوان لميوله السياسية ومذهبه: القومية المصرية.

بدأ الوفد معتدلا، بأهداف معتدلة، ولم تكن قيادته تتصور حين وزعت صورة التوكيل الشهير، أن الموقعين أدناه والذين سمعوا بقصة مقابلة «ونجت»، أخذوا المسألة على وجهها الجاد، واستعدوا للاستقلال التام، أو الموت الزؤام.

حين رفضت بريطانيا سفر الوفد، أحرجت الوزارة، واستقالت. وحين قبل الملك استقالتها، قام الوفد بتوبيخه وأصبح سعد أسطورة! ذلك أن الشعب يعبد التحدى.

وقبض الإنجليز على سعد، فانفجرت الثورة.

كان رئيس الحركة الوطنية منذ انفجرت الثورة، هو عبدالرحمن فهمى، أما سعد فكان ـ حتى تلك اللحظة ـ مجرد رئيس الوفد ـ الفاترينة ـ كما قال أحد الوشاة.

كان التنظيم السرى الذى يرأسه عبدالرحمن فهمى، هو قلب الثورة وعينها. هو الذى فرض - بالإرهاب أحيانا - وحدة الرأى والالتفاف حول الوفد حتى على الرجعية الداخلية.

ولقد حاولت صحف أن تعارض الوفد، بل حاول البعض تأليف حزب «معتدل» ففرض عليها عبدالرحمن فهمى الركوع بالإرهاب الجماهيرى، وبعد ذلك قطع الطريق على اليسار فى قيادة الحركة العمالية وأخضعها لسلطانه. وفرض على جهاز الدولة الارتباك وقطع أوصاله من الإسكندرية إلى أسوان.

بقوة التنظيم السياسى، قادت قيادة الثورة كل تحركات الجبهة الداخلية، بل حكمت حركة الجيوب الرجعية نفسها. حتى حين انشقت الأغلبية المحافظة فى القيادة على خطة الثورة، ظل التيار الثورى ممسكا بالزمام.

أغلبية القيادة، مالت خلال المفاوضات إلى الاعتدال. «ملوا العمل وقطعوا الأمل» كما قال سعد زغلول. وبعد عامين عاد سعد، واستقبلته الأمة فى لحظة من لحظاتها التاريخية.

وبهتت صورة «السلطان» حتى استكثر الزعيم أن يزوره، أو حتى يقيد اسمه فى دفتر التشريفات، كما كان يجرى العرف. وبعد أقل من شهر - وفى احتفال عام - شن الزعيم على السلطان ووزارته هجوما علنيا:

«إن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم».

طاف زغلول بالأقاليم كأسطورة! وكان سحارا حين يخطب! وابن نكتة رغم هيبته وسنه! خطب يهاجم وزارة عدلى ومفاوضاته فى لندن:

«إن وزارة تختم الصبيان على الثقة بها، هى التى تأتى لنا بالاستقلال التام ؟ ضحك..

«رأت وفودا تأتى طائعة مختارة لتعبر عن ثقتها بالوفد، فاوعزت إلى رجالها بأن يأتوا إليها أيضا بوفود!

«جاءت الوفود وعلى رأسها المدير، وعلى حواشها المآمير، وفى أوساطها الخفراء، فيستقبلهم رئيس الوزراء، ويقول لهم: «إنى مسرور من إخلاصكم! ضحك. ويذكرنى هذا بحاكم من أيام السلطة العسكرية أثناء الحرب، رأى رجلا مكتوفا والخفراء يجرونه لأجل أن يوردوه للسلطة، قال الحاكم:

« ـ ما هذا ؟».

« قالوا، متطوع!».

ونفى سعد، واشتعلت الثورة ثانية، ولكنها هذه المرة همدت بسرعة. فقد كان «قائد الحركة» سجينا ـ أى عبدالرحمن فهمى ـ وبالتالى كان التنظيم السياسى غير مكتمل العافية.

عملت العناصر المحافظة والمعتدلة سرا، وتمخض عملها عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، فعارضته الحركة الوطنية بعمليات إرهاب. وبينما كان المعتدلون يحكمون باتفاق تام مع الإنجليز، كان الملك يحس بخروجه تدريجيا من الصورة، فتقرب من الوفد، وتقرب

الوفد إليه. وخرج ثروت وجاء نسيم، وخرج نسيم وجاء يحيى.. وعاد زغلول من المنفى، وألف أول وزارة دستورية.

دخل الزعيم فى مفاوضات فاشلة مع الإنجليز، وفى معارك داخلية مع الملك حول السلطة. ولكن الأمر لم يطل: مقتل السردار، إنذار بريطانى، استقالة سعد.

لقد استغل بريطانيا جثة السردار أذكى استغلال.

وجاء زيور، وانكمش الاستقلال إلى ما كان عليه قبل ٢٨ فبراير. وتتلخص المعارك منذ استلام زيور حتى عام ١٩٣٦م فى ثلاث معارك دستورية تتخللها مفاوضات للاتفاق مع العدو:

اعتداء على الدستور فى عهد زيور، ينتهى بائتلاف الأحزاب وتراجع القصر.

اعتداء على الدستور فى عهد محمد محمود، ينتهى بهزيمة محمد محمود.

سقوط الدستور على عهد صدقى، ثم عودته، وعقد معاهدة ١٩٣٦م، وبها تنتهى ثورة ١٩١٩م..

البحث الجديد بمعنى الكلمة فى كتاب «تطور الحركة الوطنية فى مصر» هو ما كتبه المؤلف عن التيارات اليسارية التى شهدتها تلك الفترة.

فى مطلع القرن كانت هناك حركة يسارية. ولكن مجالها كان بين العمال الأجانب فى مصر. وحين تولى محمد فريد قيادة الحزب الوطنى، تبنى اتجاهاً اشتراكياً، ولكن قبضة كتشنر خنقت حزب

محمد فريد. وفى ١٩١٩م تألف حزب له جناح اشتراكى هو الحزب الديمقراطى. وفى عام ١٩٢٠م، ألف جوزيف روزنتال ـ وهو أجنبى متمصر ـ أول حزب كان مركزه الإسكندرية لوجود قاعدة عريضة من العمال الأجانب بها. وفى عام ١٩٢١م التقى روزنتال بعدد من الاشتراكيين المصريين منهم: سلامة موسى، حسنى العرابى، د. على العنانى، وعبدالله عنان، فى أغسطس ١٩٢١م صدر بيان بتأليف «الحزب الاشتراكى المصرى»، وكان نوعاً من الالتحام بالحزب الاشتراكى المؤلف من العناصر الأجنبية فى مصر. دون أن يكون فى نية العناصر الوطنية الذوبان فيه.

وبعد أيام من صدور البيان، بدأت معركة حامية على صفحات الصحف حول قيام الحزب!

نشرت الأهرام مقالاً للأستاذ أحمد حلمى جاء فيه:

«هل يستطيع جباة الضرائب بعد ذلك جبايتها، وهل يقوى ذوو الأملاك على الاحتفاظ بأملاكهم عقاراً أو نضاراً؟

وكتب شيخ الطريقة التفتازانية مقالاً مثيراً بعنوان: «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها»!

وكتب على متولى «من الأعيان» مقالاً نشرته له الأهرام، وكتب فكرى أباظة بأسلوب المرح ـ مقالاً باللواء، قال فيه إن وظيفة الحزب الجديد ستكون هى وظيفة «الموقعاتى» بين أصحاب الأموال والعمال. وحين تسنح الفرصة يقوم بتوزيع الأملاك على الجميع، فتصبح مالية الأمراء كمالية الفقراء سواء بسواء!

كذلك أسهم الدكتور هيكل فى حملة الأهرام.

وبدأ قادة الحزب يردون على التهم.

قال سلامة موسى إن الحزب يأخذ بالاشتركية المعتدلة، وإن الوصول إلى إلغاء الملكية الفردية سيتم على مراحل.

وإن أسلوب عمل الحزب سيكون التطور لا الثورة والانقلاب.

وكتب محمد عبدالله عنان يقول «إن الاشتراكية المصرية لا تدعو إلى ثورة أو فوضى».

وخلال هذه المناقشة، ظهر صوت عزيز ميرهم، وهو محامى عمالى كان من أقطاب الحزب الديمقراطى، وكان يجاهر بماركسيته. فهاجم اعتدال قادة الحزب الاشتراكى، ونعى عليهم الهجوم على الثورة البلشفية، واتهمهم بالتخاذل أمام المهاجمين.

ولكن برنامج الحزب الاشتراكى المصرى يقطع بأنه كان محصلة صراع بين تيارين، وبأن اعتدال قادة الحزب المصريين لم يكن تمويهاً بل كان اعتقاداً.

كان الحزب يطالب «بتحرير مصر من الاستعمار ومقاومة الاستعمار أينما وجد، وتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة، والتوزيع العادل للثمرات على العاملين، وبمجانية التعليم، وتحرير المرأة، ووسيلة تحقيق هذه الأهداف هى الصراع الحزبى والدعوة السلمية».

ومنذ بدأ الحزب نشاطه ارتفعت نسبة الاضرابات العمالية - بلغ بعضها ١١٣ يوماً - كذلك أصدر الحزب جريدة.

ولم يمض على تأسيس الحزب عام حتى انقسم. خرجت لجنة القاهرة على قيادة روزنتال، وأعلن روزنتال انضمام شعبة الإسكندرية للدولية الثالثة.. وبذلك أعلن صراحة شيوعية الحزب.

وتزايد نفوذ الحزب فى الإسكندرية بوجه خاص. وفى أول أيام حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤م دخل الحزب معركة طبقية متطرفة. فدعا العمال إلى الاعتصام بالمصانع.. ووجه سعد زغلول للعمال نداء قال فيه: إن احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعاً، فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصاباً، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون.

لم يكن لسعد زغلول برنامج اجتماعى لحركته. ومن هنا كانت استجابته لمطالب العمال الذين تحركوا فى مناخ الحرية النسبية لحكومته، استجابة سلبية، قمعها، وقد قدر أن هذا التحرك العمالى - وكان أغلبه إن لم يكن كله موجهاً إلى رأس المال الأجنبى - سيحرج حكومته.

والحقيقة أن الذى أحرجها بعد شهور هو تحرك من مجموعة لم تكن بعيدة تماماً عن التنظيمات السرية التى هيمنت عليها البورجوازية.. المجموعة التى قتلت السردار.

استكمل زيور ما بدأه سعد زغلول.

وتم ضغط هائل على التيار اليسارى

كان «داء» قيادة الثورة ١٩١٩م هو فراغ جعبتها من أى مضمون اجتماعى تجاه الطبقات الشعبية، لهذا فقدت القوة الهائلة

التى أحاطت بها أول مراحل الثورة. لم تفقدها تماماً، ولكن فقدت فدائيتها وشمولها..

فى أحد الأيام التى أعقبت عودة سعد من المفاوضات مع مكدونالد ـ ١٩٢٤م ـ سأل سعد زائريه:

ـ ماتروننا صانعين؟

قال أحد الحاضرين:

ـ الاضراب العام حتى تجاب مطالب البلاد.

وسأل سعد: وهل يقع هذا الإضراب؟

واختلف الحاضرون. البعض قال إنه يقع وله صفة الشمول، والبعض قال:

يقع فى بعض الجهات.

والبعض قال إنه لا يقع..

قال سعد: الدليل على أنه لا يقع، ولا يصمد طويلاً إن وقع، أنكم مختلفون!

وكان سعد زغلول صائب الإحساس هنا. فبالغريزة كانت الطبقات الشعبية قد أدركت أن أحلامها وآمالها غير واردة كلها فى عقول السياسين!

لهذا، ولأسباب أقل أهمية، بدأت ١٩١٩م ثورة، وانتهت معاهدة..

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ – تطـور الحركة الـوطنية فـى مصـر (١٩١٨ – ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨ـ الطبعة الأولى) .

– تطـور الحـركة الـوطنية فى مصـر (١٩١٨ – ١٩٣٦) (مكتبة مدبولى ١٩٨٣ـ الطبعة الثانية) .

– تطـور الحـركة الـوطنية فى مصـر (١٩١٨ – ١٩٣٦) الجزء الأول ـ (١٩١٨ ـ ١٩٢٤)

الجزء الثانى ـ (١٩٢٤ ـ ١٩٣٦)
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٨ الطبعة الثالثة) .

٢ – تطـور الحـركـة الـوطنيـة فـى مـصـر (١٩٣٧ – ١٩٤٨) – مجلدات (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ – الصـراع الاجتمـاعى والسياسـى فـى مصـر مـن ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ – عـبـد الناصـر وأزمـة مـارس . (القـاهرة : دار روز اليـوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجـيش المصـرى فى السـياسـة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القـاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صـراع الطبـقـات فـى مـصـر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيـروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ – الصـراع بين الوفـد والعـرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) . (بيـروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ – الفكر الثـورى فـى مـصـر ، قـبل ثورة ٢٣ يوليـو . (القـاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجـهـة المصرية الاسـرائيليـة فى البـحـر الأحـمـر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

١٠ – الاخـوان المسلمـون والتنظيم السـرى . (القـاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتـهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ – مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ – تحطيم الآلهـة ، حـرب يونيـو ١٩٦٧ . (جـزءان) (القـاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغـزوة الاسـتـعـمـارية للعالم العربى ؛ وحركـات المقـاومـة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ – مصـر فى عـصـر السـادات (الجزء الأول) (القـاهرة : مكتـبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٥٠ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥١ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٩٧.

٥٢ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

مع آخرين :

٥٦ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٧ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٨ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود.رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٥٩ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

فهرس تحليلي

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الصفحة

الموضوع

الفصل الحادي عشر

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني عشر

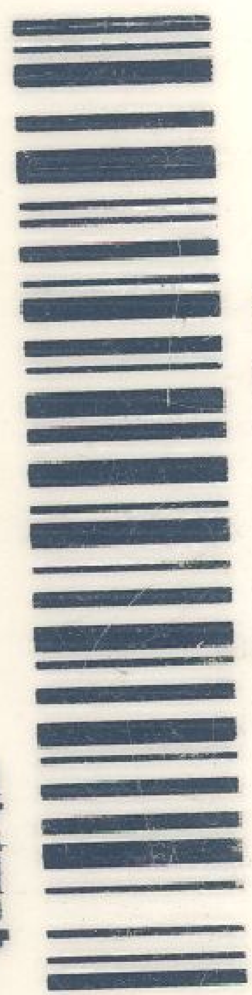
الفصل الثالث عشر

الموضوع الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب ٤٦٢٩/١٩٩٨

I.S.B.N 977-01-5634-5

تعالج هذه الدراسة موضوع تطور الحركة الوطنية فى مصر من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦. وهى فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة. أما الثورة فهى ثورة مارس ١٩١٩ التى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبقاته وعناصره: بفلاحيه وأعيانه، بعماله وطلابه، برجاله ونسائه، بمسلميه وأقباطه ـ لأول مرة فى تاريخه، ليطرد الاحتلال من أرضه، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد هذا الاحتلال. وأما المعاهدة فهى معاهدة ١٩٣٦، التى حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا.





مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١١٠٠ قرش